معهد العالمي للفكر الإسلامي كز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

____ ملف رقم (۱۷۱)___

التكشيف الاقتصادى للتراث القراض - القرض والسفتجة موضوع رقم (١٤٠ - ١٤١)

اعداد

أ/ أحمد جابر بدران مدير مركز أبحـاث الاقتصاد بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي أ.د / على جمعة محمد المستشار الاكاديمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي

فهرس محتویات ملف (۱۷۱)

القراض (٣) (المضاربة)

موضوع (۱٤٠)

الصفحة	الموضوع
	* السمناني ، روضة القضاة وطريق النجاة
	١- المضاربة شركة المال من طرف واحمد . وهي في لغة أهـل الحجـاز القـراض
	ج٢ص٨٧٥، ٩٧٥
	۲– روی عن عائشة أنها دفعت مال أيتام عندها مضاربة ج۲ ص٥٧٩
	٣ – النبي (ص) يجيز العباس (ر) على شروطه في المضاربة ج٢ ص٧٩٥
	٤ - من أحكام عقد المضاربة قبل التصرف فيه ، يكون المال أمانة كالوديعة
	ج٢ص٨٠٥
Ì	 اذا اشترى المضارب بمال المضاربة فهو وكالة لأنه تصرف بمال غيره باذنه .
	واذا ربح صار شريكا لأنه ملك جزءا من المال ج٢ ص٥٠٠
	 ٦ - اذا فسد عقد المضاربة صار احبارة لأن الواحب أحر العشل وهمذا يحب في الإجارة ج٢ ص٥٨٠
	الهجارة ج: ا ص٠٠٠ ٧ – ان خالف العامل بمال المضاربة صار غاصبا لأنه يتصرف في مال غيره بغير اذنه
	، ان کا کاف الفاظ بلنان المسلوب شور کافیا که ایسار کافی دی فرور با پیرو اینان ا ج۲ ص۸۰
	 ٨ - المضاربة عقد على مال من أحد الجانبين ، وعلى عمل من الجانب الآخر ،
	وبهذا خالفت الشركة ح٢ ص٠٠٠
	٩ - لابد من شرط الربح في المضاربة ، لأنه ان شرط الربح لرب المال صار
	بضاعة، وان شرط للعامل صار قرضا ج٢ ص٥٨١ ، ٥٨٣
	١٠ – قال الشافعي لا تنعقـد المضاربـة علـي العـروض وقـال ابـن أبـي ليلـي تنعقـد
	ج٢ص٨١ه
	۱۱ – لا تجوز المضاربة الاعلى مال معلوم الوزن والقدر والصفة ج٢ ص٨١٥
	١٢ – رأى الفقهاء في رجل دفع إلى رجل كيسين أحدهما مضاربة والآخر وديعة
	ج۲ ص۸۲ه

ة ، حاز لأن المال	- اذا كان عند رجل وديعة فقال له المالك : اعمل بها مضارب	۱۳
-	معلوم العدد والصفة ج٢ ص٨٢٥	بيده •

- ١٤ مسائل في المضاربة ، ورأى الفقهاء فيها ج٢ ص٥٨٢ ٥٨٨٥٥٨٦-٥٩٠
 - ١٥ لا تصح المضاربة الاعلى جزء من الربح مغلوم ج٢ ٥٨٢
- ١٦ تصح المضاربة بالدراهم المغشوشة ، وقال الشافعي لا تصح ج٢ ص٥٨٣
- ١٧ أحكام الربح والوضيعة في المضاربة ، ورأى الفقهاء فيها ج٢ص٥٨٤-٥٨٦
- ١٨ لابد من تسليم المال إلى المضارب ، وزوال يد رب المال عنه ، لانه أمانــه ،
 - فلا يتم بغير قبض كالوديعة ج٢ ص٨٦، ٥٨٧
- ١٩ رأى الفقهاء في المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة بمدة معينة ج٢ص٥٨٧
- . ٢ حكم التعميم والتخصيص في المضاربة ، ورأى الفقهاء في ذلك ج٢ص٥٨٧ .
- ٢١ ليس للمضارب أن يدفع المال مضاربة الا أن يقول لـ أعمـل برأيـك
 ٢٠ م ٥٥٥
- ٢٢ اذا ضاع المال في المضاربة الفاسدة فلا ضمان على المضارب عند أبى
 حنيفة، وعليه الضمان في قول أبى يوسف ومحمد ج٢ ص٩١٥٠
 - ٢٣-حكم السفر بمال المضاربة ، ورأى الفقهاء فيه ج٢ص٥٩١ ٥٩٣
- ٢٤ للعامل في المضاربة الفاسدة أحر مثله وان لم يربح. ومنهم من قال: لا شئ له
 اذا لم يربح ، لأن عمله مشروط في الربح ج٢ ص٩٣٥
 - ٢٥ رأى الفقهاء في نفقة العامل في المضاربة اذا سافر بها ج٢ ص٩٣٥
- ٢٦ أحكام الاختلاف في المضاربة ، ورأى الفقهاء فيها ج٢ ص٩٩٥ ٩٩٨

* الكرابيسي ، الفروق

- ١ لو دفع أحدهم مالا مضاربة إلى شخص فاشترى شيئا فتلف المال قبل دفعه إلى البائح
 البائم ، فللمضارب الرجوع على رب المال ج٢ ص٢٢٥
- مطلق المضاربة يتتضى العموم ، بدليل أنه لو قال : دفعت اليـك مضاربة ، فلـه
 أن يدفع إلى غيره مضاربه ، وأن يستأجر ويتصرف ج٢ ص٢٢٧
 - ٣ المضاربة تستوحب الربح ، لرب المال برأس المال ، وللمضارب بالعمل
 - ج۲ ص۲۷۳ ، ۲۷۵
- ٤ اذا دفع المريض مالا مضاربة إلى انسان مضاربة فاسدة فعمل ، وحسب لـه أحـر

المثل، والربح كله لرب المال، ويصم المضارب سائر الغرماء ج٢ ص٢٧٣ ٥ - اذا اشترى المضارب بألف المضاربة عبدا فجنى عبده حناية خطأ لم يكن للمضارب أن يدفعه ج٢ ص٢٧٣

٦ - المضاربة تحرى محرى الشركة ، والشرط الفاسد اذا لحق بعقد الشركة بطل

الشرط وحاز العقد ج٢ ص٢٧٥

٧ كماذا قال رب المال للمضارب : استدن على ، كان ما استدانه وما اشترى بالدين بينهما على المضاربة ج٢ ص٢٧٥

٨ كماذا قال رب المال للمضارب: استدن على نفسك ، كان ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة ، دون رب المال ج٢ ص ٢٧٥

م و - مسائل في المضاربة ، ورأى الفقهاء فيها ج٢ ص٢٧٦ - ٢٧٨

* الهيشمي ، تحقة المحتاج بشرح المنهاج

١ - القراض في اللغة من القرض أي القطع لأن المالك قطع له قطعه من ماله

ليتصرف فيها ومن الربح ج٢ ص٣٣٤ ٪ ٨

٢ - الأصل في القراض الاجماع ، وقد روى أبو نعيم وغيره أن الرسول (ص) ضارب لخدیجه (ر) قبل أن يتزوجها بنحو شهرين ج٢ ص٣٦٪

٣ - القراض لغة أهل الحجاز ، والمضاربة لغة أهل العراق لأن كـلا يضرب بسهم

من الربح ج٢ ص٣٦٪ ^

٤ - القراض شرعا - هو العقد المشتمل على توكيل المالك لآخر على أن يدفع اليــه مالا ليتجر فيه والربح مشترك بينهما ج٢ ص٢٦٣ ٪

٥ - يشترط في صحة القراض كون العال دراهم أو دنانير خالصة باحماع الصحاب ج۲ ص۳۲٪ ۱

٦ - القراض عقد غرر لعدم انضباط العمل والوثوق بـالربح ولكنـه حــوز للحاجــة | فاختص بما يروج غالبا وهو النقد المضروب لأنه ثمن الأشياء ج٢ ص٣/٣ 🃉

٧ - ما لا يجوز به القراض ج٢ ص٢٦٢ ، ٢٦٤ ١٠١

٨ – الشروط الواحب توفرها في عامل القراض ج٢ ص٢٦٤ ، ٢٦٥

٩ - لا يشترط بيان مدة القراض لأن الربح ليسس لـه وقـت معلـوم ، وتحديـد المـدة

یفسده ج۲ ص۵ ۲۲

. ١ - يشترط في القراض اختصاص الطرفين بالربح واشتراكهما فيـه ليـأخذه المـالك والعامل بعمله ج٢ ص٥٦٪ 📉

المهمل مسائل في القراض ، ورأى الفقهاء فيها ج٢ ص٩٦٠ - ٢٧١ ١٢ - يشترط لصحة القراض ايجاب وقبول ، وشرط المالك والعامل كوكيل

وموكل ج٢ ص٢٦٦ ٢٣ - لو قارض عامل القراض آخر باذن المالك ليشاركه في العمل والربح لم يحز ،

لأُنُّ أحدهما مالك لا عمل له والآخر عامل لإ مال له ج٢ ص٢٦٦ ﴿ ۱۶ - متى يكون القراض فاسدا ج٢ ص٦٦٪، ٢٦٧ ٣٠٠

م ١٥ - يحوز أن يقارض العالك الواحد اثنين متفاضلا حظهما مــن الربح ، وكذلك مُتساويا لأن عقده معهما كعقدين ج٢ ص٢٦٦٠

الم٢٦ - لا يعامل المالك بمال القراض ولا يشتري للقراض بغيير جنس رأس مالـه ولا بأكثر من رأس المال ج٢ ص٧٦٪

١٧ - لا يسافر عـامل القراض بالمـال بـلا اذن وان قـرب السـفر وانتفى الخــوف

١٨ – يملك عامل القراض حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور ج٢ ص٢٦٩

١٩ - ان تلف بعض المال قبل التصرف فيه فانه يحسب من رأس المال في الأصبح

٢٧١ - حكم الاختلاف بين المتعاقدين على القراض ج٢ ص ٢٨٩ - ٢٧١

فهرس محتویات ملف (۱۷۱)

القرض والسفتجه

موضوع (۱٤۱)

	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
الصفحة	الموضوع
	عليش ، فتح العلى المالك
	١ - حواز القرض على وحه السلف ج٢ ص٢١٩ - ٢٢١، ٢٢١
	٢ - حواز الدعوى الورثة ومطالبتهم بالقرض ج٢ ص١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧
	٣ – عدم حواز القرض الذي يحر نفعا ج٢ ص١٣٩، ١٤٠، ٢١٦
	٤ - حواز القرض بشروط معينة ج٢ ص٣٦٣ - ٣٦٤ ، ٣٦٩ - ٣٧٠
	٥ - جواز اسقاط بعض القرض عن المقترض ج٢ ص١٦٤
	٣ - حواز الرهن في القرض ج٢ ص١٣٩
	٧ - جواز أخذ المال كقرض للتجارة
	ج٢ ص٧١٧ – ١٨١٨ ، ١١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢
	ج، عن الله الله الله الله الله الله الله الل
	ج٢٣٥ - ٢٢٢ هـ دا أدا دامة د آد العالم ٢٧٧ - ٢٧٧
	 ٩ - جواز أخذ بضاعة من آخر للتجارة ج٢ ص٢٢٢
	١٠ - لا يبيع عامل القراض السلعة بالدين الا بعلم رب المال ج٢ ص٢١٩
*	16 11 × × × × × × ×
	ابن فرجون ، تبصرة الحكام
	۱ – يتحنب القاضي أخذ القرض للتنزية ج۱ س۳۱
	٢ – يذكر في دعوى القرض الصفات المعتبرة بأهل المعرفة ج١ ص١٣١
	عرِ – تحریم القرض الذی یجر نفعا ج۲ ص۳۳۳ ا
	يع – حواز القرض ج٢ ص٠٤ ، ٤٣
	٥ – حواز أن يقترض الرحل من زوحته إلى أحل ج٢ ص٦٢

* ابن تيمية ، مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

۱ - من قال : القرض خلاف القياس ، قال : لأنه بيع ربوى بحنسه من غير قبض ،
 وهذا غلط ، فالقرض من حنس التبرع بالمنافع كالعارية ولهذا سماه النبى (ص)
 منيحة ج. ٢ ص ٤ ٥ - ٢٩ ٣ ص ٤٧٣

٢ - القرض ليس من باب البيع ، فان عاقلا لا يبيع درهما بمثله من كل وجمه إلى
 أجل ، ولا يباع الشئ بجنسه إلى أجل الا مع اختلاف الصفة أو القدر ج٢ ص١٥٥
 ٣ - بعض العلماء كره السفتجة ، والصحيح أنها لا تكره لأن المقترض يتنفع بها

أيضا ففيها منفعة لهما جميعا ج٢ ص٥١٥

٤ - نهى النبي (ص) عن قرض جر منفعة ج٢٩ ص٣٣٣

 ه - في صحيح البخاري عن عبد الله بن سلام: انك بأرض الربا فيها قباش ، فاذا أقرضت رجلا قرضا فأهدى لك حمل تين ، أو حمل قبت ، فاحسبه له من قرضه

ج۲ ص۳۳۶ ، ۳۳۵

٦ - السفتجه : هو أن يقرضه دراهم يستوفيها منه في بلد آخر ج٢ ص٤٥٥ ، ٣٤٥
 ٧-حكم اقتراض الأمراء من الأسواق دون حجج مكتوبة ولا اشهادج ٣٠ص٣٥٦٠٦

۸ – القرض اذا جر نفعا كان ربا ج۲۹ ص٤٥٦

٩ – مسائل في القرض وحواب ابن تيمية عليها ج٢٩ ص٢٥ – ٥٣٥

١٠ - القرض المطلق هو ما يملكه المقترض ، فيتصرف فيه كما يشاءج.٣ص١٣٢

١١ - رأى ابن تيمية في الاقتراض من الوديعة بلا اذن صاحبها ج.٣ ص٣٩٤

* الزركشي ، خبايا الزوايا

۱ - اذا قال رجل : خذ هذه الدراهم فتصرف فيها ، والربح كلـه لـك ، فهـو قـرض
 ۲۹۳

٢ - القرض مبنى على الارفاق (المنافع) والشفعة ملحقة بالاتلاف ص٢٦٣

٣ – فى حواز قرض شقص (القطعة من الرض) من دار ص٢٦٤

٤ - الاختلاف في حدوث الزوائد قبل التصرف ، كما لو استقرض أغناما ونتجت
 عنده ص٢٦٤ ، ٢٦٥

* الشاطبي ، الموافقات في أصول الشويعة

١ - في قوله تعالى : ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ أبيح الممنــوع وفعــا

	للحرج كالقرض الذي فيه بيع الفضة بالفضة ليس يدا بيد ج١ ص١٨٢
	٣٠٠٠٠ - ٢ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ - ١٠ -
	٢ - القرض ربا في الأصل لأنه الدراهم بالدراهم إلى أجل ولكنــه أبيــح لمــا فيــه مــن
1	المرفقة والتوسعة على المحتاجين ج٤ ص٢٠٧
	* الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع
	المرح حواز القرض ج١٠ ص١٠٠ - ٤٩٨١
	٢ - لا يحوز القرض فيما لا مثل له ولا قيمة لأنه يؤدي إلى الحلاف
	ج، ١ص ٤٩٨١
	٣ – حواز القرض فيما تعارف عليه الناس وتعاملوا به ج١٠ ص٤٩٨٢
	٤ - يجب رد مثل المقبوض في القرض ج١٠ ص٤٩٨٢
	ه – جواز قیمة القرض ج١٠ ص٤٩٨٧ – ٤٩٨٣
	٧ – لا يجوز القرض الذي يجر نفعا ج١٠ ص٤٩٨٣
-	٧ - اقراض الدراهم والدنانير لا يبطل قبل قبض البدلين ج١٠ ص٤٩٨٥

	* الكاندهلوي ، أوجز المسالك إلى موطأ مالك
	١ – حواز القرض في المكيل والموزون ج١١ ص٣٥٧
	رح حرمة القرض أذا جر نفعا أو حدمة ج١١ ص٣٦٣ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٥
	* الهيشي ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد
1	١ - الحث على القرض الحسن ج٤ ص١٢٦
	* البقاعي ، نظم الدور في تناسب الآيات والسور
	۱ – القرض بين الناس قرضا بقرض مثلا بمثل فمن ازداد فقد أربى ج٣ ص٤٠٣
	٢ – كان رسول الله (ص) لا يقترض قرضا الا وفي عليه زيادة ج٣ ص٤٠٤
	٣ – قال رسول الله (ص) خير الناس أحسنهم قضاء ج٣ ص٤٠٤
	* السمناني ، روضه القضاة وطريق النجاة
	۱ – رأى الفقهاء في قرض مال بمثله ج۱ ص٤١٦ ٪

كُومِن أَلْ الْعُصَالَ وَحِمْرُولُ الْخَارِيَ الْمُعَلِّينَ الْمُحْدَانِ الْعُصَالَ وَحِمْرُولُ الْخَارِيَ الْ للعلامة أبي القاسِم عَلي بن ممدّين احمراده بي السناني المتوبي سنة ١٠٩٠م

> حننها وقدم لها وترجم لمسنفها الخ*ت*ابي الد*كتورفت* الع الدّين النّاهي

الاستاذ ورئيس قام القانون اطلاق في كلية الحقوق بجامة بفداد و ربقاً) ورئيس جميسة القانون المقان العراقيسة ورئيس الجميسة العراقيسة للوزنين التأمين

> مؤسسة الرسالة بدوت

دارالفرقراي عمان

كتاب المضاربة

وهذا كتاب المضاربة

المضاربة والقراض

٣٤١٠ ـ ترجم اصحابنا هذا الكتاب بالمضاربة وقال الهل الحجــــاز يترجم بالقراض ، والضرب مشتق هي الضرب في الأرض .

نصــل

الآثار الواردة في المضاربة

۳٤۱۱ وقـــدروی عن عائشة رحمــها الله أنها دفعــت مال ایتـــام عندها مضاربة

٣٤١٧ ـ وكان العباس رحمه الله اذا دفع الى رجل مالا مضاربة شرط عليـــه ان لا يسافر به في بر ولا بحر ولا ينزل به وادياً ولا يشري به ذات كيد رطبة ، وان فعل شيئاً من ذلك فحمن فبلغ النبي صلى الله عليــه وسلم ذلك فاجازه (١) .

(۱) هذا مثال لتعامل العرب في الجاهلية في النجارة وما كانوا يشترطونه من شدط في عقد المضاربة وقد كان اقتران العقب بالشرط جسائراً في اعرافسهم فقد جاء في كتاب انساب الاشسراف للبلاذرى (قول الافعى الجرمي) احد محكمي العرب في الجاهلية والشعرط الملك، و كان قول هذا بصدد عقد زواج اقترن باكثر من شرط

نصــــل

تأخير الدين

٣٤٠٧ - والدن اذا كان لمتفاوضين فأخر إحدهما الدن تأخر في حقه وحق شريكه سواء اقال له اعمل برأيك او لم يقل ، وفي شركة العنان اذا أخر ان قال احدهما لصاحبه اعمل برأيك فهو مثل المفاوضة بجوز تأخيره في الكل ، وان لم يقل كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه برأيك فاذا كان همو الذي تولى العقد جاز تأخيره في الكل ، وان كان صاحبه تولى العقد أو كلاهما لم بجز تأخيره في نصيبه ولا نصيب شريكه عند ابي حنيفة وعند بجد بجوز في نصيبه ولا بجوز في قول أبي يوسف ، وهو مثل اختلاف الوكيل اذا حط أو ابرأه أو أخره .

٣٤ ٨ ع ولو كان تولى العقد احدهما او كلاهما ذان في قول أي حنيفة لا
 يجوز في شيء وفي قولها بجوز في نصيبه خاصة .

فصــــل

الآثار المروية في المضاربة

۳٤٠٩ ـ ومسائل الشركة كثيرة وفيهاكل عجب واذ قــد ذكرنا شركة المال من الطرفين وجب ذكر شركه المال من احدهما .

شرط الربع

٣٤١٨ ـ ولا بد من شرط الربح فيها ، لأنه أن شرط الربح لرب المال كان ذلك بضاعة وأن شرط للعامل كان قرضاً ذلك بضاعة وأن شرط للعامل كان قرضاً ٣٤١٩ ـ وقال الشافعي يكون مضاربة فاسدة ، فالتمليك ينعقد به البيع والهبة

فصــــل

في العروض

. ٣٤٢ ـ ولا تنعقد على العروض

> فصــــل مال معلوم

٣٤٢٤ ـ ولا تجوز الاعلى مال مدكرم الوزن والقدر والصفة . و٢٤٣ ـ فأن قارضه على دراهم جزفاً لم يصح لأنه يقتضي رد رأس المسال فاذا كان مجهولا لا يدرى ما برد فبطل العقد ٣٤١٣ ـ وعقد المضاربة له احكمام : فقبل النصرف فيه يكون المسال امانة كالوديمة لأنه قبض باذنصاحبه لاعلى وجمه النمليك والوثيقة .

نصــــل

٣٤١٤ - واذا اشترى به فهو وكالة لأنه تصرف في مال غيره بأذنه واذا ربح صار شريكاً لأنه ملك جزءاً من المال

> فصــــل المصاربة الفاسدة

٣٤١٥ - واذا نسب العقد صار اجارة لأن الواجب اجر المثل وهذا بجب في الاجارة .

فصـــل مخالفة العامل

٣٤١٦ ـ واذا خالف صار غاصبًا لأنه ينصرف في مال غيره بغير اذنه

فصلل

عقد على مالٍ وعمل

٣٤١٧ ـ وهي عقد على مال من أحد الجانبين وعلى عمل من الجانب الآخر ، وبهذا خالفت الشركة

عند عدم اشتراط الربح

٣٤٣٠_واذا لم يشترط الربح لم يكن العقد مضاربة بل بضاعة او قرضاً .

بالدراهم المغشوشة

٣٤٣٦ ـ وتصح بالدراهم المغشوشه لأن النعامل يصح بها كالجياد ٣٤٣٢ ـ وقال الشافعي لا تصح لأنها مغشوشة كما لوكان الغش اكثر

المضاربة بثمن الثوب

٣٤٣٣ ـ وأن أعطاه ثوباً وقال له بعه وأعمل بثمنه مضاربة جاز

٣٤٣٤ ـ وقال الشافعي لا بجوز

٣٤٣٥ ـ لأنه وكله ببيع الثوب وان يشري بثمنه غيره فجاز كالوكيل

شيوع الربح

مساة لم بحز"، لأنه بجوز ان لا بربح غير ذلك فيؤدي الى ان ينفرد احدهما بالربح كله

- 014-

دفع إليه كيسين أحدهما مضاربة والآخر وديعة

٣٤٢٦ ـ واختلف فيه اذا دفع اليه كبسين في كل واحدالف درهم فقسال أعمل باحدهما مضاربة والآخر وديعة عندك.

فمنهم من قال يصَّح لأنها متساويان معلومان، ومنهـــم من قال لا يصح لأنه لم يبن مال المضاربة من الوديعة

المضاربة في مال الوديعة

٣٤٢٧ ـ وذا كان عند رجل وديعة فقال له المالك اعمل بها مضاربة جـــاز لأن المال بيده معلوم العدد والصفة .

المضاربة في المغصوب

٣٤٢٨ ـ وان كانت الالف مغصوبه عنسده فمنهم من قال تصح المفساربة كالوديعة ، ومنهم من قال لا تصــح لأنه مقبوض قبض ضـــمان فلا يصير مقبوضاً قبض أمانه ، والاول عندنا اصع

على جزء من الربح معلوم

٣٤٢٩ - ولا تصح الا على جزء من الربح معلوم ، فأن كان غير معلوم لم تصح لأنه يقع على القليل والكثير

نص___

الشروط الفاسدة

٣٤٣٧ ـ والشروط الفاسدة التي تؤدي الى جهانة الربح تفسد المضاربة ، لأن الربح هو المعقود عليه ، وجهالة المعقود عليه توجب الفســاد

شرط الوضيعة

٣٤٣٨ - وما لا يؤدي الى جهاله الربح كشرط الوضيعة ان يكون عليهما لا يمنع الضّحة ويكون على رب المان ، لأن من شرط الوضيعة ان يكون على رب المال فلا تلزم غيره

نصـــــل

استحقاق العامل الربح

٣٤٣٩ - ولا يستحق العامل الربح الا بالشرط لأن رب المال يستحق الربح لأنه ناء ماله ، فلا يفتقر الى شرط ، ولهذا اذا فسدت كان جميع الربح لسه

٣٤٤٠ ـ والمُضارب لايستحق الانمي سقابلة عمله، وذلك لا يتقوم الا بالعقد

فصــــــ

مقدار حصة العامل ٣٤٤١ - واي جزء شرط للعامل من النصف والثلث وما زاد ونقص جـــاز

_e^1.-

لأنه يستحقه بالشرط ، فلا فرق بين القليل والكثير

الربح بيننا

٣٤٤٢ ـ وان قال رب المال على ان يكون الربسح بيننا : فمنهم من قال لا يصح لأنه مجهول لأنه يقع على التساوي والتفاضل : ومنهم من قال

يمس م المرود المسحيح لأن الاضافه تقنضي النساوي كما لو (قال) يصح ، وهو الصحيح لأن الاضافه تقنضي النساوي كما لو (قال) هذه الذار لزيد ولعمرو

نصـــــ

لي نصف الربح

٣٤٤٣ ـ ولو قال عـــلى ان لي نصف الربح ، اعني رب المال ، فالقياس أن لا يصــح لأنه ذكر حقه وســكت عن الباقي ، وهو يستحقه مع السكوت فلم يصح، والاستحسان ان يصح ويكون بينها نصفن ،

٣٤٤٤ ـ فاذا ذكر نصيب نفسه حمل الباقي على انه تنشريك كما قال تعالى: و وورثه ابواه فلامه الثلث ۽ دل على ان الباقي للاب .

ه ٣٤٤٠ ـ ولاصحاب الغافعي وجهان : احـجها أنه لا يصح لأن الربح كله . ممسئل ألمال ، ولم يذكر العامل

- 0/0 -

فصـــــل

لك النصف

٣٤٤٦ ـ وأن قال على أناك النصف صح عندنا لأن مال رب المال لا محتاج ال شرط ، وانها نحتاج العـامل الى ذلك ، والباقي يبقــى على رب المال ، وهذا هو الصحيح عند اصحاب الشافعي ٣٤٤٧ ـ ومنهم من قال لا يصح لأنه لم يبن ما لرب المال

لك النصف ولي الثلث

٣٤٤٨ ـ وعلى هــذا الأصل لو قال : لك النصف ولي الثلت وســـكت عن السدس كان لرب المال لأنه ثبت الجميع له مع السكوت

> فصــــل فضل الله سننا

> > ٣٤٤٩ ـ ولو دفع المال وقال :

اشــَـر به فما كان من فضـــل الله فهـــو بيننا ، فأن ذلك مضــــاربة استحساناً ، لأن الفضل لا محصل الا بالبيع ، والقياس ان لا يكون مضاربة لأنه لم يذكر البيع والشـراء

> فصــــل تسلم مال المضاربة

٣٤٥٠ ـ ولابد من تسليم المال الى المضارب، وزوال يد رب المال عنه، لأنه

- 644 -

إمانة فلا يتم بلمر قبـض كالوديعة ، وبهذا فارقت البركة

المضاربة المطلقة والمقيدة

٣٤٥١ ـ وتجوز المضاربة مطلقة ومقيدة بمسارة معينة

٣٤٥٢ ـ ومن اصحاب الشافعي من قال: لا تجوز بشــرط المدة فيه لأنه تجوز مطلقاً فلا تجوز موقتاً كالنكاح

والبيع .

٣٤٠٠ ومنهم من قال انه عقد الي مدة على ان لا بيع بعدها لم يصـــح لأن المامل يستحق البيع لأجل الربح، وان عقدها على مدة على أن لا يشتري بعدها صح ، لأنه يملك البيع بعدها

التعميم والتخصيص في المضاربة

وه وجوز عندنا ان يعم بها سائر النجارات وسائر الاشخاص، ويجوز ان نخصها بنوع دون نوع ، وان يشري من رجل بعينه ، وبأن لا يبيع الا في سوق بعينه

وه ٣٤٥ ـ وقال الشَّرْفعي لا تصح الا على النجارة من جنس بعم ، كالشِّساب والطعام والفاكهه في وقتها ، فأن عقدها على ما م كالباقسوت الاحمر والخيل البلق ، والنجارة في سلعة بعينها م يصح

٣٤٥٦ ـ لأن الوكالة تصع على هذا الوجه فكذلك المضاربة كما لو عمم

فصـــــل لك النصف

٣٤٤٦ ـ وان قال على اذلك النصف صبح عندن لأن مال رب المال لا محتاج الى شرط ، وانها محتاج السامل الى ذلك ، والباقي يبقسى على رب المال ، وهذا هو الصحيح عند اصحاب الشافعي ٣٤٤٧ ـ ومنهم من قال لا يصح لأنه لم يبن ما لرب المال

نصــــل

لك النصف ولي الثلث

٣٤٤٨ ـ وعلى هـ ذا الأصل لو قال : لك النصف ولي الثلت وســكت عن السدس كان لرب المال لأنه ثبت الجميع له مع السكوت

فصل الله سننا

٣٤٤٩ ـ ولو دفع المال وقال :

· T

اشتر به فما كان من فضل الله فهو بيننا ، فأن ذلك مضاربة استحساناً ، لأن الفضل لا محصل الا بالبيع ، والقياس ان لا يكون مضاربة لأنه لم يذكر البيع والشراء

> فصـــل تسلم مال المضاربة

٣٤٥٠ ولابد من تسليم المال الى المضارب، وزوال يد رب المال عنه، لأنه

- 017 -

إمانة فلا يتم بلمر قبـض كالوديعة ، وبهذا فارقت البركة

مــــا

المضاربة المطلقة والمقيدة

٣٤٥١ ـ وتجوز المضاربة مطلقة ومقيدة بمسدة معينة

والبيع .

فصـــل

التعميم والتخصيص في المضاربة

هه ٣٤ ـ وقال الشافعي لا تصح الا على النجارة من جنس بعم ، كالنيساب والطعام والفاكهه في وقتها ، فأن عقدها على ما مسلم كالياقسوت الاحمر والحيل البلق ، والنجارة في سلمة بعينها م يصح

٣٤٥٦ ـ لأن الوكالة تصح على هذا الوجه فكذلك المضاربة كما لوعمم

- 644 -

نصـــا،

ما يتولاه العامل

٣٤٥٧ ـ وعلى العامل ان يتولى ما جرت العادة به كالنشر والطى والإنجاب والقبول ووزن الثمن وماخف كالعود والمسك لان العادة جرت بذلك بمن النجار

فصـــل

التقاضى

٣٤٥٨ ـ وان سرق المال منه او غصب فله ان يخاصم فيه للغاصب والسارق لأن التجارة تقتضي حفظ المال ٣٤٥٩ ـ وهو احد الوجهين لاصحاب الشافعي ومنهم من قال ليس له الحصومة لأنها معقودة على التجارة فسلا تدخل فيها الحصومة

نصـــا،

دفع المضارب المال مضاربة

٣٤٦٠ - وليس له ان يدفع المال مضاربة الا ان يقول له اعمل برأيك ، فان فعل ضمن وهو قول الشافعي وقولنا

٣٤٦١ ـ والحلاف في كتاب المضاربة عند اصحابنا يتفرع على اربع مسائل

-011-

٣٢٦٧ - احدها أن رجدالا لو دفع الى آخر الحدارية بالنصف ثم زاده سدس الربح فان كان ذلك قبل القسمة جازت الزيادة والحط في قوله الى جميعا، وأن كان بعد القسمة تجوز الزيادة والحط في قول الى بوسف.

وعند مجد يجوز الحط ولا تجوز الزيادة .

فصــــــل

حساب الهالك من الربح

٣٤٦٣ والثانية أن يدفع الفاً مضاربة فعمل بها من ربح الفاً ، ثم دفع البه الفاً اخرى بالثلث وأمره أن يعمل فيها برأيه ، فخلط خمائة من الألف الثماني بالاول فصارت الفين وخمسائة ، فهلك من الجملة الف فابو بوسف يجعل الهالك كله من الربح ، ويقال هو قول ابي حنيفة .

٣٤٦٤ وقال مجد بهلك من المالين جميعا اربعة الخاسه من الاول وخمسه من الباقي قياسا على ماقالوا في كتاب الايمان اذا اطعم عشرة مساكين صاعا جساز في قول مجد وبجعسل بمنزلة كفارتين محتلفتين ، وابو حنيفة وابو يوسف بجعلان ذلك بمنزلة كفارة واحدة .

فصـــــل

٣٤٦٥ ـ والثالثة اذا استأجر اجبراً ثم دفع ان الأجبر الس رهم مضاربة في قول كل جازت المضاربة والربح على ما شرطاه ، وترجع الآخر بمقدار ما عمل من المضاربة .

وحصــة الهالك للمضارب، وقبل هو قول ابي حـنيفة، وعندهما

لايبيع الابالف والمضارب منطوع

اشترى من يعتق عليه

٣٤٦٧ ـ واذا اشترى المفســارب من يعتق عليه صع الشراء، واذا ظهر في آلمال رمج عنق عليه .

ومن اصحاب الشافعي من قال لا يصح الشـــــراء ولا يعنق لانــــه لا يملك بظهور الربح في احد القولىن ؟

اشترى زوج المرأة

٣٤٦٨ - ولو اشترى زوج المرأة صح الشــــراء وبطل النكاح وقال الشافعي · لا يصح الشراء لانه يضر برب المال .

وكذلك المأذون اذا اشترى الى مولاه جاز ، وعتق عليه ان لم يكن عليه دين خلافه لا يصح

- 04. -

ضياع المال في المضاربة الفاسدة

٣٤٦٩_ وحكى الطحاري في المختصر(١) ان المال اذا ضاع في المضـــارية الفاسده فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة ، وقالا عليه الضمان .

٣٤٧٠ ـ لانه قبض على وجه الامانة

السفر بمال المضاربة

٣٤٧١ ـ وقال في المختصر ايضاً

وللعامل ان يسافر بمال الضـــاربة حيث شاء من بر وبحر رواه كلــ عن ابي يوسف عن أبي حنيفة(٢).

٣٤٧٢ ـ وروى اصحاب الامالي عن ابي يومف عنه ، ان البس له ان يسافر به .

(١) عبارة الطحاوي في مختصره (ص ١٢٥) هي : والمضارب في المضاربة الفاسدة كالاجير فيها، وان ضاع منه المال وهو على ذلك، ولا ضمان عليه في قول أبي حنيفة ، وبه ناخذ ، وعليه الضمسان في قول ايي يوسف ومجد .

(٢) وفي المختصر المذكلور بعد ما نقدم : ﴿ دَنَّ : وَهُو قُدُولَ آنِي يُوسُفُ وقولناً ، وبه ناخذ .

-091-

7

٧٤٧٥ ـ وقال ابو يوسف وكبد لا يتصلق به لأنه يضمنه .

نو___ل

أجر مثل العامل في المضاربة الفاسدة

٣٤٧٦ ـ وللعامل في المضاربة الفاسدة أجر مثله وان لم يربح ، ومنهم من قال لا شيء له اذا لم يربح ، لأن عمله مشروط في الربح .

فصــــــل

نفقة العامل في المضاربة إذا سافر بها

٣٤٧٧ ـ واذا اذن له في السـفر عند الشافعي او بغير اذن عندنا في روايـــة الجواز ، فنفقته في مال المضاربة عندنا

٣٤٧٨ ـ وللشافعي قولان احدهما مثل قولنا والثاني لا نفقة له

٣٤٧٩ ـ وفي كيفية النفقة وجهان :

احدهما جميع النفقة

والثاني ما زاد على نفقة الاقامة لأن ذلك لزمه لأجل السفر

نص_ل

اختلافهما في التلف والخيانة

.٣٤٨ ـ واذا المحتلفا في تلبف المال او الحيانة فالقول قول للعامل لأنه أمين . فكان القول قوله .

- 017.

۳۲۷۳ - وقال ابو یوسف من رأیه(۱) له آن پسافر به نحو(۲) قطربل(۳) من بغداد .

٣٤٧٤ - واذا خالف وضمن وربح يتصدق بالربسع عند الي حنيفة .

(١) الضمير يعود الى ابي حنيفة

(۲) في عبارة مختصر الطحاوى (ص ١٢٥) و وقال ابو يوسف من
 رأيه ان يسافر به الى الموضع الذي يقدر على الرجوع منه الى أهلـه
 فيبيت فيهم كنحو قطربل من بغداد .

(٣) جاء في معجم البلدان لياقوت الحسوي (بجلد ٤ ص ٣٧١) ان ٤ قطر بل (بالفعم ثم السكون ثم فتح السراء وباء موحده مشددة مضمومة ولام ، وقد روى بفتح اوله وطائه ، ، واما البساء فمشددة مضمومة في الروايتين) وهي كلمة اعجمية اسم قرية بين بغداد وعكبرا) . وعلق صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحالق البغدادي مصنف كتاب مراصد الاطلاع على اساء الاماكن والبقاع وهو مختصر معجم البلدان لياقوت (ص ١١٠٦) بقوله :

و قلت : بين بغداد والمرزفة ، لأن عكبرا من الجانب الشرقي وهي ألغربني وبينهسا فراسخ ، وجاء في المرجع الاول ان قطربل و ينسب اليها الحمر، وما زالت منتزها للبطالين برسانة للخمارين ، وقد اكثر الشعراء من ذكرها ، وقيل هو اسم نطسوج من طساسيج بغداد ، اي كورة ، فما كان من شرقي الصسراة فهو بادوريا وما كان من غربها فهو قطربل ... ومقابل مدينة آمد بديار بكر قرية يقال لها قطربل ، تباع فيها الحمر ايضاً ع .

نصـــا،

اختلافهما في رد المال

٣٤٨١ ـ واذا اختلفا في رد المال فادعا العامل الرد وانكره رب المال فالقول قول العامل لانه أممن

٣٤٨٧ ـ ولا صحاب الشافعي وجهان احدهما هذا والثاني لا يقبل لأنه قبض لمنفعة نفسه.

نصــــل

اختلافهما في السهم المشروط

٣٤٨٣ - وان اختلفا في قلر السهم المشروط ، فادعى العامل النصف ، وقال رب المال الثلث ، فالقول قول رب المال عند اصحابنا الثلاثة ، لأنه لو انكر الربح رأسا كان القول قوله ، فكذلك قدره ٣٤٨٨ - وقال زفر القول قول العامل لأنها انفقا على انه يستحق المضاربة ، وظاهر الحال النساوي فكان القول قوله وظاهر الحال النساوي فكان القول قوله ٣٤٨٨ - وقال الشافعي يتحالفان لأنها اختلفا في عوض مشروط في العقد فتحالفا كالمتابعة.

نصــل م

اختلافهما في قدر رأس المال

٣٤٨٦ ـ ولو اختلفا في قدر رأس المال فقال رب المال هو الفان واك ثلث

- 046 -

الربع ، وقال العامل بل الف وشرط لي النصف وفي يد المضارب الفان فالقول قسول رب المال في شرط الربع ، والقسول قسول المضارب في قدر وأس المال

٣٤٨٧ ـ وقال زفر القول قول رب المال في الوجهين

٣٤٨٨ ـ وقد قال ابو حنيفة او لا بان القول قول القابض فيها قبض لأنـــه لو انكر القبض رأساً كان القول قوله ، فكذا اذا أقر بقبض شـــي م ، وزفر يقول الربح مستفاد من أصل رأس المال .

٣٤٨٩ - ولو اتفقا ان جسملة المال مضاربة ، وادعى العامل في المضاربة استحقاقاً منها ، ونفاه المالك ، فالقول قوله ، وفرقوا بن هذا وبن قسوله بعض هذين الالفن في خلطته بها او بضاعة في يدي، لانها لم يتفقا ان الجميع من مال المضاربة ولم يعرف لرب المسال الإبهذا القدو فكان القول قوله

وقال الشافعي: أن لم يكن في المال ربح فالقول قول العـــامل لأن الاصهل عدم القبض، وأن كان فيه ربح ففيهوجهان: احــــدهما أن القسول قول العامل لما ذكرناه والثاني يتحالفان لأنهما اختلفا فيــــا يستحقان من الربح

نصـــل

٣٤٩١ ـ وان كان في المال عبد فقال رب المال اشريته للمضاربة ، وقسال العامل اشريته لنفسي ، او قال رب المال اشريته لنفسك ، وقسال العامل للمضاربة فالقول قول العامل لأنه أمن فيها يخر به

- 040.

بل لم تعين ليبلداً فالقول قول العامل على الرواية التي تقول له السفر بالمال بمطلق العقد

٣٤٩٩ ـ وعند زفر القول قول رب المال في ذلك

نو___ل

بطلان الضاربة بالموت

. . ٣٥ ـ وهي عقد غبر لازم وتبطل بمسوت كل واحد منها ، وليس لرب المال ان يعزل العامل بغير علمه ، كما ليس له ان يعزل الوكيل

٣٥٠١ ـ خلاف الشافعي له ذلك.

نصــل

بيع ما اشتراه من رب المال

٣٥٠٧ ـ واذا اشترى المضارب شيئاً فباعه من رب المال ، او رب المـال باع المضارب شيئاً فالبيع جائز لان الملك له ،

٣٥٠٣ ـ وقال زفر البيع باطل لانه يصبر مشترياً لماله بماله

فصـــــل

٣٥٠٤ ـ ولو ان المضارب دفع مال المضاربة الى غريم مضاربة بغير اذن رب المال ، قهلك المال في يديه قبل ان يعمل فلا ضمان عليه

ه. و ما وقال زفر يضمن

- 444-

٣٤٩٧ - وان اقاماً جميعاً بينة فالبينة بينة رب المال ان ادعاه للمضاربة ٣٤٩٧ - ومن اصحاب الشاخي من قال لا يحكم ببينة رب المال لأنه يجوز ان يشتري لنفسه بهال المضاربة على وجه التعدي فلا تكون للمضاربة

فصــــــل

اختلافهما في تعيين البلد

٣٤٩٤ - وان اختلف : فقال : أمر تك بأن تشتري الحنطه خاصة ، وقسال العامل لم تخص شيئاً فالقول قول العامل الإنه يسدعي مطلق الأذن والتصرف ، والاصل العموم .

٣٤٩٠ ـ وان اتفقا على الحمصوص: فقال احدهما امرتك بالبر، وقال الآخر بالطعام فالقول قول رب المال عند اني حنيفة وأي يوسف ومجد ٣٤٩٦ ـ وقال زفر القول قـــول رب المال في الفصلين جميعاً، لان الاذن يستفاد من جهته، فكان القول تو له

۳٤٩٧ ـ وان كان في المـال عبد فقال رب المال نهيتك عن شرائه ، وانكـر العامل ، فالقول قول العامل لانه دعوى خيانة عليه فكان القـــول قوله فيها قال

نصـــا

اختلافهما في العموم والخصوص

٣٤٩٨ ـ ولو اختلفا فقال : امرتك ان تعمل به في بلد كذا ، وقال العامل

-77-

نصـــا،

ادعاء العامل الغلط فيها أقربه من ربح _

٣٥٠٧ ـ واذا قال المصارب رمحت الفاً ، وادعى أنه غلط فيه ، او اظهر ذلك خوفاً من نرع المال من يده لم يقبل منه لان هذا رجوع عن اقراره بهال لغيره فلم يقبل في حصة الآخر

 $\times \times \times$

(١) في النسختين فصمتين والسياق ما اثبتاه ؟

(۲) كانت هذه العبارة واردة بعد الفصل المعنون ببطلان المضاربة بالموت
 وقسد نقلناها الى هذا الموضع لمناه به ذكرها ههنا بعد خستام
 عث المضاربة

- 091-

كتاب المأذون له في التجارة

جواز الإذن للعبد في التجارة

و و ۳۰۰۹ علم ان الاذن للعبد العاقل في التجارة جائز ، والاصل فيه ان العباس رضى الله عند عشرة الآف رضى الله عند عشرة الآف يتجريف له (۱)

٣٥١٠ ـ وقد روى عنـه عليه السلام انه كان يقبل دعوة المملوك ، ولا يجوز ان بجيب دعوة المحجور عليه فينبغي ان تكون دعوة المأذون

جواز الإذن للعبد البالغ والصبي العاقل

٣٥١٦_ ويصح الاذن للبالغ من العبيد ، ومن يعقل من الصبيان . ٣٥١٢_ وقال الشافعي لا يصح الاذن للصبى في التجــــارة لان قوله يقبل في التجارة ٣٥١٣_ لان قوله يقبل في الهدية والاذن في دخول الدار فصح الأذن لــــه

٣٥١_ لان قوله يقبل في الهديه والا. كالبالغ وعكسه المجنون

نصـــــل

الإذن العام ١٤ هـ – وبجوز الاذن له على العموموفي سائر التجارات . وهو فك للحجر

عندنا لانه يتضرف لنفسه ولا رجع على مولاه فيا يلزمه ، وهسو (١) هذا معناه أن نظام الافن للعبد في النجارة رقى الى اعراف المسرب قبل الاسلام

-011 -



مــمَّال مَوسُوعيَّةَ مسَّاعُد تحفيقالتان الفقهيُ ۳

الفروق للكرابيسي الكرابيسي المعدين محمد بن الحسين النيسابوري إلى مند 184-180

حقت الدكتورمم طمتوم واجعت الدكتورمم الدينة المدينة الدينة الدينة

ذلك التسليط، فلم يكن له التصرف" الا باذن جديد.

واذا كان في يده بعد فقد بقيت اليد التي استفاد بها النصرف ، فبقي جواز التصرف وان (٢) زال التسليط ، كالمولى اذا حجر على عبده الماذون والمال في يده ، جاز اقراره ، ولو انتزع المال من يده لم يجز اقراره ، كذلك هذا ب

وجه آخر ان يد الموكل لم 'تعده للبائع'' ، بدليل ان الموكل لو اراد أن. ينتزعه من يده لم يقدر عليه ، فهو بالرد يزيل يداً لم تعده'۳۴) للبائع'' فلم يجز ، كها لو اشترى شيئاً ثم باعه من غيره ، ثم اراد ان يرده بالعيب على البائع الأول لم يكن له ذلك ، كذلك هذا .

وليس كذلك اذا لم يسلم ، لأنه بالرد يزيل يدأ قد (١٠ افاده البائع (١٠) في عقد تعلق (١٠ حقوقه فجاز ، كما لو اشتراه لنفسه (١٠) .

70٧ ـ ولو ١٠٠٠ وكله ان يشتري ١٠٠٠ له حنطة من العراء ١٠٠٠ فاشتراها واستأجر حمالاً ليحمله الى منزله استحق الأجر ١٠٠٠ على الأمر استحساناً.

ولو اشترى حنطة من قرية بعيدة من المصر واستأجر حمالاً (١١) لينقلها اليه لم ١٣٤٪ إذا الأجر .

والفرق ان العادة جرت بأن الرجل يشتري الحنطة من(١٠) المصر ، وينقله الى

(٩) في أدينف ،	(١) الزيادة من ب
(١٠) لا توجد علامة اول المسألة في أ	(٢) في أ . واذا ۽
(١١) في ب و اذا وكله ليشتري ،	(٣) في أ و لم يعده البائع ؛
(١٦) في أ د العراد ، وفي ب د القرى ،	(٤) في أو لم يفده و
(۱۳) في ب د الأجرة ،	(٥) الزيادة من ب
(١٤) في النسختين و حملوه ،	(٦) في أ د قراره ،
(۱۰) ، في ب و يلم يلزمه ،	(٧) الزيادة من ب
(۱۹) برسون	(٨) في أ د تعليق ۽

بيته فصار كالمنطوق(١١) به وتعيينه(١١) بالعرف كتعيينه(١١) بالنطق .

وليس كذلك خارج المصر ، لأن العادة لم تجر بأنه يشتـري الحنطـة من القرى(** ، وينقل لأنه ربما (*تنقل وربما يترك هناك ، فلم توجد(*) قرينة تدل على انه اراد به الاذن في النقل ، فصار متبرعاً فلا يرجع عليه بالكرى(** .

٦٥٨ ـ اذا وكله بأن يشتري لة عبداً ودفع اليه الدراهم فاشتراه ولم ينقد الثمن حتى هلك في يده فله ان يأخذ الثمن من الموكل ثانياً ، فإن اخذه فتلف لم يرجع على الآمر ثانياً (١٠).

ولو دفع مالاً مضاربة الى انسان ، فاشترى شيئاً ، فتلف المال قبل دفعه الى البائع ، فللمضارب الرجوع على ١٠ (ب المال ، (مافإن رجع فتلف في يده قبل ان ينقده للبائع فله ان يرجع ثانياً ١٠ (١٠ وثالثاً ورابعاً وخامساً ١٠٠ .

والفرق ان في باب الوكالة ما قبضه الوكيل كان مضموناً له (۱۱) على الموكل ، لأن صحة الوكالة بضهان منعقد (۱۱) بين الوكيل والموكل ، بدليل ان ما لا يجوز أن يكون مضموناً للوكيل على الموكل لا يصلح (۱۱) التوكيل به ، كمسلم (۱۱) وكل مسلماً بأن يشتري له خراً لا يجوز ، وبدليل انه لولم يدفع اليه الثمن وامره بشرائه فإنه يصح ، فدل ان صحة الوكالة بضهان منعقد (۱۱) بين الوكيل والموكل ، فوقع العقد بضمون في ذمة الوكيل فرجم (۱۱) به على الموكل فاذا (۱۱) قبض فقد (۱۱) قبض

(١٠) ما بين القوسين موجودا في (ب)	(١) في أ وبالمنطوق ،
(١١) في ب. ثالثا وكذلك في الرابع والخامس،	(٢) في ب و تعييه ۽
(۱۲) لُبست موجودة في (بُ)	(٣) في أو لتعيينه ،
(۱۳) في ب ومتعدد ۽	(٤) في ب د بالقرى ، 👌
(١٤) في ب ۽ لا يجوز بصحة ۽	(٥) في ب وينقل تبرعا لها ،
(١٥) في ايلسلم،	(٦) في أرد يوجد قرية ۽ 💮 🏋
(١٦) في ب و متعدد ۽	(٧) في ب و بالكوا مد .
(١٧) في ب: لرجع:	(٨) -الزيَّادة من (ب)
(١٨) في أ ، فاذا فاذا ، مكررة	(٩) في أوالي ۽
(۱۹) ما بين القوسين ليب موجودا في (ب)	•

مضموناً له عليه ، فاذا تلف تلف من ماله فلا يرجع ثانياً .

وليس كذلك المضارب (١٠ لأن مال (١٠) المضاربة امانة في يده ، بدليل انه ما لم يدفع اليه مال المضارب (لم تكن مضاربة ، وبدليل انه اذا قبض مرة فتلف (١٠ ثم قبض ثانياً فتلف كان الجميع رأس المال (١٠) ، فصار المقبوض امانة ، فاذا تلف جعل كأنه لم يقبض ، (ولو لم يقبض كان له ان يرجع عليه ثانياً ، كذلك هذا .

٣٠٩ - اذا وكل رُجـٰلاً بكل قليل له (٧) وكثير له في مالــه كان وكيلاً في حَفظه ، وليس بوكيل له في التقاضي والبيع والشراء .

ولو وكله بدينه فإنه يكون وكيلاً بقبض الدين .

والفرق ان مطلق الوكالة عبارة عن الحفظ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ١٨ ﴾ يعني حفيظ، وقال : ﴿ وَمَآ أَنْتَ عَلَيْهِم بِوكِيلٍ ١٠٠ ﴾ أي بحفيظ ١١٠ ، فصار كما لوقال : وكلتك بحفظ كل مال لى .

وليس كذلك إذا قال : وكلتك بديني ، لأن مطلق التوكيل يقتضي الحفظ فقط الا ان ما في الذمة لا يمكن حفظه الا بعد القبض فصار جواز القبض مستفاداً بالأمر بالحفظ، فكأنه قال : اقبض واحفظ، فاذا اقبضه كان بإذنه(١٠٠٠).

٦٦٠ - واذا وكل الوصي وكيلاً بدفع (١٠٠ دين على الميت جاز .
 والوكيل بالدفع اذا وكل وكيلاً بالدفع لا يجوز .

(٧) الزيادة من (ب)	ر) (۱) يې ب و الضاربه ،
(٨) القصيص: ٣٨	(٢) الزيادة من ب
(٩) الشورى : ٦	(٣) في ب د فلم يكن ۽
(۱۰) في أ و حفيظ،	(٤) في ب و وتلف،
(۱۱) في ب و انته <i>ى</i> ۽	(٥) في ب د مال ۽
(١٢) في أويدفع ۽	(٦) مَا بين القوسين ليس موجودا في (ب)
-	•

والفرق ان الوصي يتصرف بالولاية ، بدليل انه يتصرف بعد سفـوط امـر الآمر ويجوز‹› ، فصـار كالأب وللأب ان يوكل ، كذلك هذا .

وليس كذلك الوكيل ، لأنه يتصرف بالأمر ، بدليل انه لا يتصرف بعد (مموت الأمر ، وقد خصه الأمر () بالأمر ، فاختص به ، ولم يَعْدُه ، كها لوخصه بالحفظ ، بأن اودعه شيئاً اختص به ولم يعده ، كذلك هذا .

177 - اذا قال الموكل للوكيل : ما صنعت من شيء فهو جائز ، فوكل الوكيل وكيلاً آخر ، وقال له : ما صنعت من شيء فهو جائز . لم يكن للثاني ان يوكل ثالثاً .

ولودفع مالاً مضاربة الى رجل ، وقال له : ما صنعت من شيء فهو جائز . (عجاز له ان يضارب غيره ، ولو قال الثاني للثالث : ما صنعت من شيء فهو جائز'' ، فللثاني'' ان يضارب الثالث'' وكذلك الرابع والخامس .

والفرق ان عقد الوكالة يقتضي الخصوص ، بدليل انه لوقال : وكلتك ، لا يكون له ان يتصرف ، وانما يقتضي الحفظ فقط (الله وليس له ان يوكل غيره أيضاً ، واذا (الله كان مطلق التوكيل يقتضي الخصوص في (الله وهو الخصوص فلم شيء فهو جائز زيادة ملحقة بالعقد فكان له حكم اصله وهو الخصوص فلم (ايتعد الى) غيره .

واما المضاربة فمطلقها يقتضي العموم ، بدليل انه لو قال : دفعت اليك مضاربة . فله ان يدفع الى غيره مضاربة وان يستأجر ويتصرف ، وقوله : ما صنعت من شيء فهو جائز ، زيادة الحقت بالعقد ، فكان لتلك الزيادة كم

(٦) في ب و لثالث ،	(١) ما بين القوسين ليس موجودا في ﴿ (ب)
·(٧) لَيست موجودة في (ب ₎	(٢) في أ و موت امر الامر ۽
(^) في أ رفاذًا ،	(٣) لينست موجودة في (ب)
(٩) في ب و وقوله ۽	(٤) ما بين القوسين ليس موجودا في ب
(١٠) في ب و فلم ينقد لك ۽	(٥) في أ و وللثاني ،

كتساب المضاربة

٧١٢ - اذا دفع اليه الف درهم مضاربة على مثل ١٠٠ ما شرط فلان لفلان من الربح في مضاربته - من ١٠٠ الربح ، فإن كانا علم ١٠٠ جميمة ما شرط فلان لفلان من الربح في مضاربته - التي دفعها اليه فهذه المضاربة ١٠٠ جائزة بمثل ذلك الشرط ، وإن لم يعلم ١٠٠ او علم ١٠٠ أحدهما فالمضاربة فاسدة .

ولو (^{۱۷}باع من^۱ انسان شيئاً^{۱۸} بمثل ما باعه فلان ، و(۱۱ المشتري يعلم بما باعه والبائع لا يعلم جاز .

والفرق بينها أن الحاجة في صحة عقد البيع الى معرفة المستوجب للبدل (١٠٠٠) ، ليدري بماذا يطالبه ، ألا ترى أنه لو اشترى عبداً آبقاً (١٠٠٠) عن صاحبه ، وهو في يده جاز ، لكونه قادراً على قبضه ، وأن لم يكن البائع قادراً على تسليمه والمستوجب هو المشتري (١٠٠٠) فاذا علمه (١٠٠٠) فقد وجد معرفة (١٠٠١) من احتج (١٠٠٠) ألى معرفته في صحة العقد فجاز .

(١) الزيادة من ب (٢) في اه البدل ه (٣) في اه البدل ه (٣) في ب د عللين ه (٤) في ب معللين ه (٥) في اه نقط عين ه (٥) في اه لم نعل ه (٣) في ب د علم ه (٣) في اه علم ه (٣) في ب د علم ه (٣) في ب د علم ه (١) في اه عمرونة ه (١) في ب د باط عبدا من ه (٨) ليست موجودة في ب

وفي المضاربة كل واحمد مستوجب الربسع ، رب المال برأس المال ، والمضارب بالعمل ، فاحتيج الى معرفتها جميعاً ، فإذا لم يعلماه٬٬ لم يجز .

٧١٣ ـ اذا دفع المريض مالاً مضاربة الى انسان مضاربة فاسدة فعمل وجب له اجر المثل ، والربح كله ١٠٠ لرب المال ، ويخاصم ١٠٠ المضارب سائم الغرماء .

ولو اشترى المريض شيئاً فوجب عليه الثمن كان المشتري احق بالثمن^(۱) ولا يضاربه^(۱) سائر الغرماء .

والفرق ان حق الغرماء لا يثبت في المنافع ، فصار وجوبه ببدل الم يثبت حقهم فيه ، فلم يكن ناقلاً حقهم ، فصار مؤثراً بعض الغرماء على بعض ، فلم يجز ، وكان لهم ان يشاركوه .

وليس كذلك الثمن ، لأنه بالشراء نقل حقهم نصفين (۱) الى (۸ عين ثبت حقهم فيه ، وله (۱) حق النقل فانقطع حقهم عن الثمن فكان أولى (۱) به .

٧١٤ ـ اذا اشترى المضارب بألف المضاربة عبداً فجنى (١٠٠ عبده جناية خطأ لم يكن للمضارب ان يدفعه .

و‹‹›الو اشترى العبد المأذون عبداً ، فجني ‹١٠ خطأ فله ان يدفعه .

والفرق ان المضارب يتصرف بالأمر ، بدليل (١٣) انه اذا خص بنوع اختص (١) في أولم يعلما ، في الاصل ، . (٧) الزيادة من ب (۲) في أويكه ، (٣) في أ و ويخلص ، وفي ب بياض ، وكتب 🔼 (٨) في أو من غيره. (٩)الزيادة من ب في الهامش: وبياض في الاصل، (۱۰) في ب د فجنا ۽ . والمذكور يقتضيه سياق الكلام. (٤) ليست موجودة في ب (١١) اليزادة من ب (٥) في أدَّ ولا مضاربة ي . (۱۲) فی ب و فجنا ، (١٣) في ب ، بذلك ، (٦) في ب بياض وكتب في الهامش: و بياض

به ، ولا يكون له ان يتعدى الى ذلك النوع ، فدل انه يتصرف بالأمر لا بفك (١٠ الحجر ، وقد امر بالتجارة ولم (١٠ يؤمر بغيرها ، والدفع بالجناية ليس من التجارة ، فلم يجز له فعله (١٠ .

وليس كذلك المأذون ، لأنه يتصرف بفك " الحجر ، بدليل انه اذا اذن " له في نوع "كان إذناً في " جميع الأنواع ، فصار يتصرف بفك" الحجر في جميع انواع الكسب " ، وهذا من التكسب فجاز كالحر .

و \checkmark - [د] دفع (10 رجل (10 الى رجل (10 الف درهم مضاربة بالنصف على ان (10 للمضارب (110 ما عمل في المال - (110 جرعشرة دراهم كل (10 شهر ، فعمل على هذا الشرط ، فربح فالربح على ما اشترطا ، ولا أجر له .

ولودفع أرضاً مزارعة على (١٠٠ أن للعامل نصف الحارج ، واجرمانه درهم (١٠٠ نعمل على هذا؛ فله اجر المثل .

والفرق ان في المزارعة شرط الاجر بإزاء (١٦٧ العمل ، وشرط بإزاء (١٩٧ العمل أيضاً بعض(١٩٨ الخارج ، وذلك يكون مزارعة ، والأول اجاره ، فقد ادخل عقد الاجارة في المزارعة فكان فاسداً ، فاستحق اجر المثل .

واما المضاربة فإنما اشترط(١١١ له(٢٠٠ الاجر بإزائه(٢١) لتسليم(٢١١ النفس في (١٢) في أ والمضاربة، وفي ب (١) في ب و لا يعمل ٤ . و المضارب ۽ . (٢) في أو فلم ٢ (٣) ليست موجودة في ب (١٣) في أ و اخذ عشر درهم في ١ . (ع) في ب و بذلك ، (١٤) في ب د الي ، (١٥) الزيادة من ب (ه) في ب د اذ ۽ (١٦) في أدبان ۽ . (٦) في ب د عم ، (۱۷) في أو ايضا بان ، (٧) في ب وبذلك، (١٨) في أو بعد ، تحريف . (٨) في ب والتكسب ، . (۱۹) في أو شرط، (٩) الزيادة من ب (۲۰) لیست موجودة فی ب (١٠) في ب و الرجل ۽ . (۲۱) ليست موجودة في ب . (١١) الزيادة من ب (٢٢) في ب ويسلم ، وفي أ و التسليم ، .

المدة ، والربح "مشترط بإزاء" العمل ، وهم عقدان نحتلفان ، ففساد احدهم لا يوجب فساد الآخر" ، فبقيت المضاربة صحيحة" ، فكان الربح بينهما على الشرط .

و('') وجه آخر ان المضاربة اجريت بجسرى الشركة ، والشرط الفاسند اذا لحق('')م بعقد الشركة بطل الشرط ، وجاز العقد ، كما لو شرط ان يكون الربح بينهما ، والوضيعة('') على إحدهما فإن شرط الوضيعة ''' فاسند''' ، كذلك هذا .

وليس كذلك المزارعة ، لأنها اجريت (١٠ عجرى الاجارات ، والشرط الفاسد اذا لحق (١٠) بعقد الاجارة افسده ، كذلك هذا .

٧١٦ _ اذا ١٠٠٠ قال رب المال للمضارب: استدن عليٌّ ، كان ما استدانه وما اشترى بالدين بينها على المضاربة .

ولو قال : استدن على نفسك . كان (١٠٠ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة ، دون رب المال .

والفرق بينهها انه اذا قال(٢٠٠ : استدن(١٠٠ على ١٠٠٠ ، فقد أمره بأن يشتري بدين على رب المال ، ووجوب الدين عليه لا يمنع من وقـوع الشراء على حكم المضاربة ، بدليل انه لودفع اليه مالاً مضاربة فاشترى به(٢٠٠ شيئاً ، ثم تلف المال

(٨) قس أو فاسدا ۽ .

ر بياض في الأصل ، به (١٢) في ب د ما استدانه ، وفي ا د ماشتراه ، (٤) الزيادة من ب ر (١٣) ليت موجودة في ب . (١٥) ليت موجودة في ب . (١٥) في ب د الدان ، . (١٤) في ب د الدان ، . (١٥) في ب د عل رب المال نقد ، (١٥) في ب د عل رب المال نقد ، (١٥)

(٧) في ب و الوضيفة ، . • (١٦) ليست موجودة في ب

كتاب المضاربة

٧١٢ ـ اذا دفع اليه الف درهم مضاربة على مثل ١٠٠ ما شرط فلان لفلان من الربح في مضاربته الربح ، فإن كانا علما ١٠٠ جميعاً ما شرط فلان لفلان من الربح في مضاربته التي دفعها اليه فهذه المضاربة ١٠٠ جائزة بمشل ذلك الشرط ، وان لم يعلما ١٠٠٠ او علم ١٠٠ احدهما فالمضاربة فاسدة .

ولو ('باع من' انسان شيئاً'' بمثل ما باعه فلان ، و''المشتري يعلم بما باعه والبائم لا يعلم جاز .

والفرق بينهما أن الحاجة في ضحة عقد البيع الى معرفة المستوجب للبدل (١٠٠٠) ليدري بماذا يطالبه ، ألا ترى أنه لو اشترى عبداً آبقاً (١١٠) عن صاحبه ، وهو في يده جاز ، لكونه قادراً على قبضه ، وأن لم يكن البائع قادراً على تسليمه والمستوجب هو المشتري (١١٠) فاذا علمه (١١٠) فقد وجد معرفة (١١٠) من احتيج (١١٠) إلى معرفته في صحة العقد فجاز .

(۱) الزيادة من ب
(۲) في أ د في ،
(۳) في أ د البدل ،
(۳) في ب د عالمين ،
(۱) في ب د عالمين ،
(۱) في ب سضار به ،
(۵) في ب سضار به ،
(۵) في أ د لم نعلم ،
(۳) في ب د يعلم ،
(۱) في ا د محتاج ،

وفي المضاربة كل واحد مستوجب الربسح ، رب المال برأس المال ، والمضارب بالعمل ، فاحتيج الى معرفتهما جميعاً ، فإذا لم يعلماه (`` لم يجز .

٧١٣ ـ اذا دفع المريض مالاً مضاربة الى انسان مضاربة فاسدة فعمل وجب له اجر المثل ، والربح كله (الرب المال ، ويخاصم الله المضارب سائر الذهاء .

ولو اشترى المريض شيئاً فوجب عليه الثمن كان المشتري إحق بالثمن (١٠) ولا يضار به (١٠) سائر الغرماء .

والفرق ان حق الغرماء لا يثبت في المنافع ، فصار وجوبه ببدل^(۱) لم يثبت حقهم فيه ، فلم يكن ناقلاً حقهم ، فصار مؤثراً بعض الغرماء على بعض ، فلم يجز ، وكان لهم ان يشاركوه .

وليس كذلك الثمن ، لأنه بالشراء نقل حقهم نصفين (١٠) الى (١٠) عين ثبت حقهم فيه ، وله(١) حق النقل فانقطع حقهم عن الثمن فكان أولى(١) به .

٧١٤ ـ اذا اشترى المضارب بألف المضاربة عبداً فجنى ١٠٠٠ عبده جناية خطأ لم يكن للمضارب ان يدفعه .

و(١٠٠٠ لو اشترى العبد المأذون عبداً ، فجني(١٠٠ خطأ فله ان يدفعه .

والفرق ان المضارب يتصرف بالأمر ، بدليل (١٣) أنه اذا خص بنوع اختص

ي د حق د .	(١) في أولم يعلماً ٢
(٧) الزيادة من ب	(۲) أَنِي البِيكُةِ ،
🔾 (٨) في أدمن غيره.	(٣) في أ ډ ويخلص ۽ وفي ب بياض ، وکتب
(٩)الزيادة من ب	أَيْ الهــامش: ﴿ بِيَاضَ فِي إِلاصــل ﴾
(١٠) في ب و فجنا ۽ .	والمذكور يقتضيه سياق الكلام .
(١١) اليزادة من ب	(٤) لِيست موجودة في ب
(۱۲) في ب و فجنا ه	(٥) في أ و ولا مضاربة ، .
رمور في س و بذلك ،	(٦) في ساخه وكتب في الملعش: و بياض

كتاب المضاربة

٧١٧ ـ اذا دفع اليه الله درهم مضاربة على مثل(١٠) ما شرط فلان لفلان من الربح في مضاربته من الربح في مضاربته التي دفعها اليه فهذه المضاربة(١٠) جائزة بمثل ذلك الشرط، وإن لم يعلمه(١٠) او علم ١١٠) احدهما فالمضاربة فاسدة .

ولو ''باع مِن' انسان شيئاً'' بمثل ما باعه فلان ، و''المشتري يعلم بما باعه والبائع لا يعلم جاز .

والفرق بينها أن الحاجة في صحة عقد البيع الى معرفة المستوجب للبدل (١٠٠٠) ، ليدري بماذا يطالبه ، ألا ترى أنه لو اشترى عبداً آبقاً (١٠٠١) عن صاحبه ، وهو في يده جاز ، لكونه قادراً على قبضه ، وأن لم يكن البائع قادراً على تسليمه والمستوجب هو المشتري (١٠٠١) فاذا علمه (١٠٠١) فقد وجد معرفة (١٠٠١) من احتج (١٠٠١) للى معرفته في صحة العقد فجاز .

(٩) الزيادة من ب	(١) الزيادة من ب .
(١٠) في أو البدل،	(۲) في أدفي،
(١١) في أو فقاً عين ،	(٣) في ب و عالمين ،
(۱۳) آلزيادة من ب	(٤) في ب مضاربة ۽
(١٣) في أ د علم ۽	(٥) في أ د لم نعليا ،
(١٤) في أأد معروفة ،	(٦) في ب و يعلم ۽ .
(١٥) في أ ر احتاج ،	(٧) في ب و باع عبدا من ٥
	(٨) ليست موجودة في ب .

وفي المضاربة كل واحمد مستوجسب الربسح ، رب المال برأس المال ، والمضارب بالعمل ، فاحتيج الى معرفتها جميعاً ، فإذا لم يعلماه (١) لم يجز .

٧١٣ ـ اذا دفع المريض مالاً مضاربة الى انسان مضاربة فاسدة فعمل وجب له اجر المثل ، والربح كله (١٠ لرب المال ، ويخاصم (١٠ المضارب سائس لغرماء .

ولو اشترى المريض شيئاً فوجب عليه الثمن كان المشتري احق بالثمن (^{۱۱)} ولا يضار به ^(۱) سائر الغرماء .

والفرق ان حق الغرماء لا يثبت في المنافع ، فصار وجوبه ببدل الله يثبت حقهم فيه ، فلم يكن ناقلاً حقهم ، فصار مؤثراً بعض الغرماء على بعض ، فلم يجز ، وكان لهم ان يشاركوه .

وليس كذلك الثمن ، لأنه بالشراء نقل حقهم نصفين (١٠) الى (١٠) عين ثبت حقهم فيه ، وله (١٠) حق النقل فانقطع حقهم عن الثمن فكان أولى (١٠) به .

٧١٤ ـ اذا اشترى المضارب بألف المضاربة عبداً فجني (١٠٠ عبده جناية خطأ لم يكن للمضارب ان يدفعه .

و‹‹›الو اشترى العبد المأذون عبداً ، فجني ‹‹›، خطأ فله ان يدفعه .

والفرق ان المضارب يتصرف بالأمر ، بدليل(٢٠٠ انه اذا خص بنوع اختص

. في الاصل	(١) في أولم يعلما ،
(٧) الزيادة من ب	(۲) في اويكه،
(٨) في أ د من غير ۽ .	(٣) في أ و ويخلص ، وفي ب بياض ، وكتب
(٩)الزيادة من ب	في الهــامش : وبيّاض في الأصــل ؛
(۱۰) في ب د فجنا ۽ .	والمذكور يقتضيه صياق الكلام .
(١١) اليزادة من ب	(٤) ليَستُّ موجودة في ب .
(۱۲) في ب و فجنا ،	(٥) في أ : ولا مضاربة ، .
(۱۳) في ب د بذلك ،	(٦) في ب بياض وكتب في الهامش : د بياض

به ، ولا يكون له ان يتعدى الى ذلك النوع ، فدل انه يتصرف بالأمر لا بفك (١) الحجر ، وقد امر بالتجارة ولم (١) يؤمر بغيرها ، والدفع بالجناية ليس من التجارة ، فلم يجز له فعله (١) .

وليس كذلك المأذون ، لأنه يتصرف بفك " الحجر ، بدليل انه اذا اذن " له في نوع "كان إذناً في " جميع الأنواع ، فصار يتصرف بفك" الحجر في جميع انواع الكسب " ، وهذا من التكسب فجاز كالحر .

٧١٥ أذا دَلْع (١٠٠٠) الى رجل (١٠٠٠) الف درهم مضارية بالنصف على ان (١٠٠٠) للمضارب (٢٠٠٠) ما عمل في المال - (٢٠١جر عشرة دراهم كل ٢٠٠ شهر ، فعمل على هذا الشرط ، فربح فالربح على ما اشترطا ، ولا أجر له .

ولو دفع أرضاً مزارعة على (١٠) ان للعامل نصف الحارج ، واجر ماثة درهم (١٠) فعمل على هذا؛ فله اجر المثل .

والفرق أن في المزارعة شرط الاجر بإزاء (١٠٠٠ العمل ، وشرط بإزاء (١٠٠٠ العمل أيضاً بعض (١٠٠٠ الحارج ، وذلك يكون مزارعة ، والأول اجاره ، فقد ادخل عقد الاجارة في المزارعة فكان فاسداً ، فاستحق اجر المثل .

[(١٠) له(٢٠) الاجر بإزائه(٢١) لتسليم(٢١) النفس في	واما المضاربة فإنما اشتره
(١٢) في أ دالمضاربة، وفي ب	(١) في ب و لا يعمل ۽ . في أسال .
و المضارب ۽ .	(٢) في أ و فلم ،

(٣) ليت موجودة في ب . . . (١٣) في او اعداد عشر درهم في ه . . . (١٤) في ب و الى ه . . . (١٥) في ب و الى ه . . . (١٥) الريادة من ب . . (١٥) في ب و عم ه . . (١٥) في ب و عم ه . . (١٦) في او بان ه (١٦) في او بان ه (١٧) في او ايضا بان ه (١٧)

(۸) في ب د التكسب .
 (۸) في ا د بعد ، تحريف .
 (۹) الزيادة من ب

(٩) الزيادة من ب (١٠) في ب و الرجل ، (٢٠) ليست موجودة في ب

(١١) الزيادة من ب

(۲۱) لیست موجودة فی ب
 (۲۲) فی ب و پسلم ، وفی أ و التسلیم » .

(۱۱) يې په پيسم ، ري *۱*۰ ــ ۲۷۱ ــ

المدة ، والربح (مسترط بإزاء العمل ، وهما عقدان نختلفان ، ففساد احدهما لا يوجب فساد الآخرا ، فبقيت المضاربة صحيحة (، ، فكان الربح بينهما على الشرط .

و(") وجه آخر ان المضاربة اجريت مجرى الشركة ، والشرط الفاسد اذا لحق(")م بعقد الشركة بطل الشرط، وجاز العقد ، كها لو شرط ان يكون الربح بينهها ، والوضيعة (") على احدهها فإن شرط الوضيعة (") فاسد (") ، كذلك هذا .

وليس كذلك المزارعة ، لأنها اجريت ٢٠ بجرى الاجارات ، والشرط الفاسد اذا لحق (١٠٠ بعقد الاجارة افسده ، كذلك هذا .

٧١٦ ـ اذا ١١٧ قال رب المال للمضارب: استدن عليٌّ ، كان ما استدانه وما اشترى بالدين بينها على المضاربة .

ولو قال : استدن على نفسك . كان (١٠٠ اشتراه المضارب بالـدين له خاصة ، دون رب المال .

والفرق بينهما انه اذا قال ۱۳۰ : استدن ۱۹۰ علِّ ۱۹۰ ، فقد أمره بأن يشتري بدين على رب المال ، ووجوب الدين عليه لا يمنع من وقـوع الشراء على حكم المضاربة ، بدليل انه لو دفع اليه مالاً مضاربة فاشترى به ۱۹۷ شيئاً ، ثم تلف المال

(٨) قس أو فاسداء . (٩) في أو اجزيت، (١) في أ د.بشرط به بان ، . (۱۰) في ب و الحق ، (٢) في ب و الاجره. (۱۱) في ب د ان ۽ (٣) في ب بياض وكتب في و هـامش ب ٤ (۱۲) في ب و ما استدانه ، وفي أ و ماشتراه ، د بياض في الاصل ٤ . (١٣) ليست موجودة في ب. (٤) الزيادة من ب (۱٤) في ب د اتدان ، . (٥) ، في ف و الحق ۽ (١٥) في ب و على رب المال فقد ، (٦) في ب و والرضيعة ، (١٦) ليست موجودة في ب

- TY0 -

به ، ولا يكون له ان يتعدى الى ذلك النوع ، فدل انه يتصرف بالأمر لا بفك ‹›› الحجر ، وقد امر بالتجارة ولم (›› يؤمر بغيرها ، والدفع بالجناية ليس من التجارة ، فلم يجز له فعله (›› .

وليس كذلك المأذون ، لأنه يتصرف بفك " الحجر ، بدليل انه اذا اذن " له في نوع "كان إذناً في" جميع الأنواع ، فصار يتصرف بفك" الحجر في جميع انواع الكسب " ، وهذا من التكسب فجاز كالحر .

(٣) ع اذًا دُّعه (١٠٠٠ رجل (١٠٠٠ الى رجل (١٠٠٠ الف درهم مضاربة بالنصف على ان (١٠٠٠ للمضارب (١٠٠٠ ما عمل في المال - (١٠٠٠ حر عشرة دراهم كل (١٠٠٠ شهر ، فعمل على هذا الشرط ، فربح فالربح على ما اشترطا ، ولا أجرَّله .

ولو دفع أرضاً مزارعة على ١٠٠٠ ان للعامل نصف الخارج ، واجر مائه درهم العمل على هذا؛ فله اجر المثل .

والفرق ان في المزارعة شرط الآجر بإزاء (١٦٠ العمل ، وشرط بإزاء ١٦٠ العمل أيضاً بعض ١٩٠ الحارج ، وذلك يكون مزارعة ، والأول اجاره ، فقد ادخل عقد الاجارة في المزارعة فكان فاسداً ، فاستحق اجر المثل .

واما المضاربة فإنما اشترط(١١) له(٢٠) الأجر بإزائه(٢١) لتسليم(٢١) النفس في

بم المصل في		واما الطمارية وما اعتاره
بة، وفي ب	(۱۲) في أ والمضارب	(١) في ب د لا يعمل ، .
	و المصارب ۽	(٢) في أو فلم ،
م في ۽	(۱۳) في أ و اخذ عشر دره	٣) ليست موجودة في ب
	(١٤) في ب د الى ،	(٤) في ب (بذلك)
	(10) الزيادة من ب	(ه) في ب د ان ۽
	(١٦) في أ د بان ، .	(٦) في ب (عم)
- 3	(۱۷) في أ و ايضا بان ،	(٧) في ب وبذلك ،
	(١٨) في أو بعد ، تحريف .	(٨) في ب (التكسب) .
	(١٩) في أ د شرط،	(٩) الزيادة من ب
	(۲۰) ليست موجودة في ب	(١٠) في ب ۽ الرجل ۽ .
	(٣١) ليست موجودة في ب	(۱۱) الزيادة من ب
ا و التسليم ۽ .	(٢٢) في ب ويسلم ، وفي أ	
	- 377 -	

المدة ، والربح (امشترط بإزاء) العمل ، وهما عقدان مختلفان ، ففساد احدهما لا يوجب فساد الآخرا) ، فبقيت المضاربة صحيحة () ، فكان الربح بينهما على الشرط .

و(۱) وجه آخر ان المضاربة اجريت بحسرى الشركة ، والشرط الفاسد اذا لحق(۱) م بعقد الشركة بطل الشرط ، وجاز العقد ، كها لو شرط ان يكون الربح بينهها ، والوضيعة(۱) على احدهها فإن شرط الوضيعة(۱) فاسد(۱۸) ، كذلك هذا .

وليس كذلك المزارعة ، لانها اجريت (١٠ مجرى الاجارات ، والشرط الفاسد اذا لحق (١٠ بعقد الاجارة افسده ، كذلك هذا .

٧١٦ ـ اذا ١١٠ قال رب المال للمضارب: استدن علي ، كان ما استدانه وما اشترى بالدين بينها على المضاربة .

ولو قال : استدن على نفسك . كان (١٠٠ اشتراه) المضارب بالدين له خاصة ، دون رب المال .

والفرق بينهما انه اذا قال(٣٠٠ : استدن(٢٠٠ على ١٩٠٠ ، فقد أمره بأن يشتري بدين على رب المال ، ووجوب الدين عليه لا يمنع من وقـوع الشراء على حكم المضاربة ، بدليل انه لودفع اليه مالاً مضاربة فاشترى به(٢٠٠ شيئاً ، ثم تلف المال

⁽٨) قبي أو فاسداء . (٩) في أو اجزيت، (١) في أ ديشرط به بان ، . (١٠) في ب د الحق ٤ (٢) في ب و الأجرى. (۱۱) في ب و ان ۽ (٣) في ب بياض وكتب في و هيافش ب ، (١٢) في ب و ما استدانه ، وفي أ و ماشتراه ، وبياض في الاصلء .. -(١٣) ليست موجودة في ب . (٤) الزيادة من ب (١٤) في ب د الدان ، . (٥) بني ب د الحق ۽ (١٥) في ب وعلى رب المال فقد ، (٦) في ب و والرضيعة ، (١٦) ليست موجودة في ب (V) في س و الوضيفة ، .

به ، ولا يكون له ان يتعدى الى ذلك النوع ، فدل انه يتصرف بالأمر لا بفك (۱) الحجر ، وقد امر بالتجارة ولم (۱) يؤمر بغيرها ، والدفع بالجناية ليس من التجارة ، فلم يجز له فعله (۱) .

وليس كذلك المأذون ، لأنه يتصرف بفك (الحجر ، بدليل انه اذا اذن (اله في نوع (كان إذناً في ؟ جميع الأنواع ، فصار يتصرف بفك (الحجر في جميع انواع الكسب () ، وهذا من النكسب فجاز كالحر .

٧١٥ - "قا دفع" رجل (١٠٠ الى رجل (١٠٠) إلف درهم مضاربة بالنصف على ان (١٠٠ للمضارب (١٠٠) ما عمل في المال - (١٠١ جر عشرة دراهم كل (١٠٠ شهر ، فعمل على هذا الشرط ، فربح فالربح على ما اشترطا ، ولا أجر له .

ولو دفع أرضاً مزارعة على (١٠٠ أن للعامل نصف الخارج ، واجر ماثة درهم (١٠٠ فعمل على هذا؛ فله اجر المثل .

والفرق ان في المزارعة شرط الاجر بإزاء ١٧٠٠ العمل ، وشرط بإزاء ١٧٠٠ العمل المنطق المنط

واما المضاربة فإنما اشترط ١٠٠٠ له (٢٠٠ الاجر بإزاثه (٢١) لتسليم (٢١) النفس في

	1	, ,,,
ِفي ب	(۱۲) في ا دالمضارب، و	(١) في ب و لا يعمل ۽ .
	و المضارب ، .	(٢) في أ و فلَّم ،
	(١٣) في أ و اخذ عشر درهم في ، .	(٣) ليست موجودة في ب
	(۱٤) في ب د الى ،	(٤) في ب و بذلك ۽
	(١٥) الزيادة من ب	(ه) في ب و ان ۽ ک ده فير دي م
	(١٦) في أ د بان ۽ .	ر _(۲) في ب و عم ۽
	(١٧) في أ و ايضا بان ،	(٧) في ب د بذلك ،
	(١٨) في أ ربعد ، تحريف .	(٨) في ب (التكسب) .
	(۱۹) في أ د شرط ،	(٩) الزيادة من ب
	(۲۰) ليست موجودة في ب	(١٠) في ب و الرجل ، .
	(٢١) ليست موجودة في ب .	(١١) الزيادة من ب
م ، ،	(٢٢) في ب ديسلم ، وفي أ و التسليد	•
	_ *V1	

المدة ، والربح "مشترط بإزاء" العمل ، وهم عقدان مختلفان ، ففساد احدهم لا يوجب فساد الآخر" ، فبقيت المضاربة صحيحة " ، فكان الربح بينهما على الشرط .

و(۱) وجه آخر ان المضاربة اجريت مجرى الشركة ، والشرط الفاسد اذا لحق(۱) م بعقد الشركة بطل الشرط ، وجاز العقد ، كها لو شرط ان يكون الربح بينها ، والوضيعة(۱) على احدهها فإن شرط الوضيعة(۱۱) فاسد(۱۸) ، كذلك هذا .

وليس كذلك المزارعة ، لأنها اجريت (٢٠ بجرى الاجارات ، والشرط الفاسد اذا لحق (١٠٠ بعقد الاجارة افسده ، كذلك هذا .

٧١٦ ـ اذا ١١٧ قال رب المال للمضارب: استدن علي ، كان ما استدانه وما اشترى بالدين بينها على المضاربة .

ولو قال : استدن على نفسك . كان (١٠٠ما اشتراه المفسارب بالدين له خاصة ، دون رب المال .

والفرق بينهها انه اذا قال (۱۲۰ : استدن (۱۱۰ على (۱۱۰) فقد أمره بأن يشتري بدين على رب المال ، ووجوب الدين عليه لا يمنع من وقوع الشراء على حكم المضاربة ، بدليل انه لودفع اليه مالاً مضاربة فاشترى به (۱۱۰ شيئاً ، ثم تلف المال

(1) في أو يشرط به بان ع . (٩) في أو اجزيت ه . (١) في ب و الحق ه . (٢) في ب و الحق ه . (٢) في ب و الحق ه . (٣) في ب و الن ه . (٣) في ب يناض وكتب في و هامش ب ه . (١٦) في ب و ما استدائه ع و في أو ماشتراه ه . (١٦) لن ب ت موجودة في ب . (٣) ليست موجودة في ب . (١٥) في ب و التلان ع . (١٥) في ب و التلان ع . (١٥) في ب و على رب الملا فقد ه . (١٥) في ب و على رب الملا فقد ه . (١٥) في ب و الوضيفة ه . (١٥) في ب و الوضيفة ه . (١٥)
--

وجب ضمانه على رب المال ، ويكون الشراء واقعاً على المضاربة ، كذلك هذا .

وليس كذلك اذا قال: استدن الله على نفسك ، لأنه امره ان يستدين عليه ووجوب الدين على المضارب بمنع من وقوع الشراء ، على حكم المضاربة ، والدليل عليه انه لوخالف في المال حتى وجب الضمان عليه ، ثم اشترى شيئاً فإن الشراء يقع له ، لا للمضاربة ، كذلك هذا الله .

٧١٧ - واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى بها عبداً يساوي الفي درهم فجنى (١٠ الفيداء (١٠ عليها الفي درهم فجنى (١٠ الفيداء (١٠ عليها ارباع (١٠ على رب المال ، وبطلت المضاربة ، والفداء (١٠ يجب عليها .

واما النفقة فإنها تجب على رب المال حاصة .

والفرق بينهما ، على ظاهر ''الرواية في' الزيادات : لأنا لو أوجبنا النفقة على المضارب لأدى الى ان يحصل ''' للمضارب الربح قبل حصول رأس المال لرب المال ، ويجوز ان تنقص''' قيمته فيفوت الربح والنفقة لاتـلاف''' ربـع العين ، فلا يملكه ''ابازاء النفقة فبقي الملك'' لرب المال ، فتجب'' النفقة عليه .

وليس كذلك الفداء ، لأن الفداء يقابل (١٦٠ العين ، فلو ملكناه الربع

•	
(A) في ب e والعدد »	(١) في أ و اشتر ،
(٩) في ب و رواية ،	(٢) الزيادة من ب .
(۱۰)في ب و يجعل ۽	(٣) في ب و فجنا ۽
(۱۱) في ب و يجعل ۽	 (٤) شرح اليزادات لقاضيخان ورقة نمـرة
"(١٢) في أ و لا يلاقي ۽ بدون نقط .	١٩٥ ب محطوط بمكتبة الازهر (١٩٨١)
(١٣) في أ و بالنفقة .	رافعي ۲۹۸۲۰
(١٤) في ب و المال ،	(٥) في ب و العدد ،
(١٥) في أفيجب:	(٦) في أ د إرباعا ،
(١٦) في أ ديقابل ،	(٧) في أ د ارباعه ۽
	•

خواوجبنا عليه ربع الفداء ، لم يؤد الى ان يحصل له ربح قبل حصول رأس (") المال لرب المال ، لأن الربح هو ان يحصل له شيء من المال من غيرضهان يقابله ، وها هنا يملكه بضهان يقابله .

و e^{-0} وجه آخر ان e^{-0} وجوب النفقة بمعنى e^{-0} يضم الى رأس المال ، فوجب e^{-0} على رب المال ، كالشمن e^{-0} لو اشترى بألف e^{-0} المضاربة عبداً ثم تلف الألف فإنه يرجع على رب المال بألف e^{-0} ، كذلك هذا .

واما الفداء(١٠٠ فوجوبه بمعنى لا يضم الى رأس المال ، فلا يجب على رب المال ، كذلك هذا .

٧١٨ ـ فإن فديا العبد بألف خرج العبد كله عن المضاربة ، وربعه (١٠٠٠ ملك المفتارب وثلاثة ارباعه (١٠٠٠ملك رب) المال .

ولوكان رأس المال الف درهم فربح فصار الفين ، فاشترى عبداً بالفين فتلف الثمن في يده ، فإن رب المال يغرم (١٠) الفأ(١٠) وخسياتة ، ((ويغرم المضارب خسياتة ١٠) ويدفعها الى البائع ، واخذ العبد ، فيكون ربع العبد للمضارب خاصة ، ويقى ثلاثة ارباعه على المضارب .

والفرق ان الفداء ليس من موجب عقد المضاربة ، بدليل انه لوجنى العبد جناية ، وفي يد المضارب مقدار ما يفدي لم يكن له ان يفدي ، ولو فدى كان متطوعاً فقد وقع التمييز (۲۰۰ بما ليس من موجب المضاربة ، فانفسخت المضاربة

(۹) الريادة من ب	(١) في ب د اوجبنا عليه الربع وربع ۽
(١٠) في ب و العدد ،	. (۲) مست موجودة في ب
(١١) ني ب و وديعة ۽ .	(۳) في ا د والفرق ۽ . 💮 پ
(۱۲) في ب الرب ا	(١) ليست موجودة في ب .
(۱۳) في ب ديفهم ا	(ه) في ب و بمعبن ۽
(١٤) في أوالف:	(٦) في ب (ووجب) .
(١٥) ما بين القوسين ليس موجودا في	(٧) في أ و كالمثمن ، .
(١٦) في ب د الثمنان ۽ .	(٨) في ب و بمال ٥

كما لو اقتسما المال .

وليس كذلك الثمن ، لأن اداء الثمن من موجب العقد ، لأنه لو اشترى شيئاً وفي يده من المال مقدار الثمن فإن له ان يؤدي (١) الثمن من غير اذن رب المال ، فقد وقع التمييز (١) بما هو من موجب العقد ، فلم يرفع (١) العقد ، فقيت (١) المضاربة في ثلاثة (١ ارباع العبد) ، وربع بدل (١) ما نقد (١) من مال خاصة ، فسلم له ، كما لو اشترى شيئاً .

« كتاب الشرب »

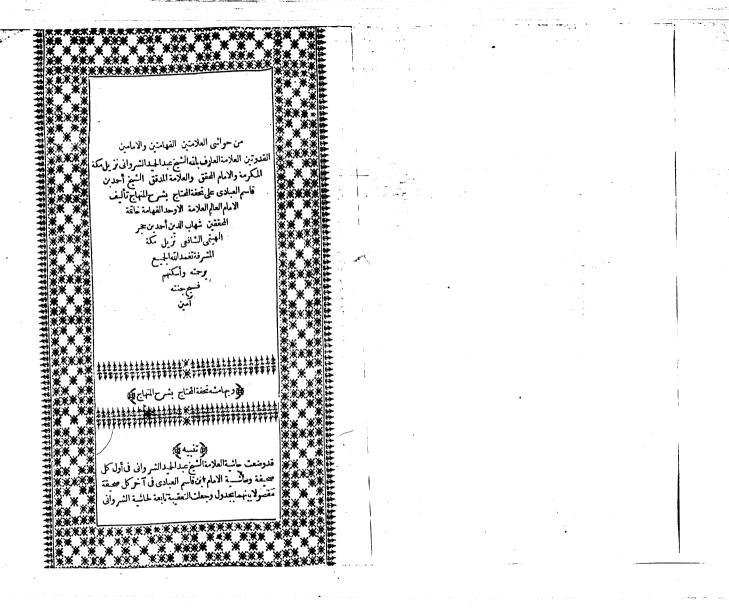
 $V19^{-(1)}$ اذا كان نهر بين قوم لهم عليه ارضون ، لا يعرفون كيف كان اصله بينهم ، فاختلفوا فيه ، واختصموا $^{(7)}$ في الشرب فإن الشرب بينهم $^{(1)}$ على قدر اراضيهم $^{(2)}$.

ولو كانت ساحة بين قوم عليها ممرهم $^{(1)}$ ، اختلفوا فيها $^{(2)}$ فإنها تقسم على عدد الرؤوس $^{(3)}$ ، دون عدد دورهم .

رَاهْرِق أَنْ تَصْرِف صَاحَب الأَرْضِ الكثير'' فِي الشَّرِب اكثر مِن تَصْرِف صَاحَب الأَرْضِ الكثير '' فِي الشَّرِب الأَرْضِ الله اكثر ما يُحتاج الله الأخر ، فصاد لكل واحد يدُّ فِي الشَّرِب بأَرْضَه ، وأَراضِي كُل قوم '''غتلف ، فحققت'' يده في الشَّرِب بقدرها''' ، فكان أولى بذلك القدر .

وليس كذلك الطريق ، لأن صاحب الدار الصغيرة (١) يحتاج الى (١) الاستطراق نحو ما يحتاج اليه صاحب الكبيرة (٣) ، فقد استويا في التصرف ، وهو سبب الاستحقاق ، واذا استويا في سبب الاستحقاق استويا في المستحقا كدار

(٩) في ب (الكبيرة)	(١) الزيادة من ب
(١٠) في ب و القليلة ،	(٢) في أ د لا يعرف ،
(١١) في ب ۽ مختلفة بجعلت ۽	(٣) الزيادة من ب
(۱۲) في ب و بقدرهما ٥٠.	(٤) في ارزيه ۽
(١٣) في أ و القليل ،	(٥) في أو ارضهم ، سر
(۱۶) في ب د من ا	(٦) في أو مهرهم ۽
(١٥) في أ و الكثير ،	(۷) في أدفيه ،
	(٨) في أ د رؤوس ۽ '



اسدق المنرلم يعذوان أشير

عدلان) أور حلوامه مأن

العدلين لافاستخبرهم العلم هـ دا كه طاهرا أمامانا

فالعبرة فيغير العدل عنده عن يقع في نفسا صددقه . . وكذبه (ولوأخسر بالبيع مالف) أوجنس أو**نو**ع أو

وصف أوأن المسيع قدره كذا أوأن السعمن فلان أوان الباثع اثنان أووأحد (ف غرك) الاخسد (فان

عمسمالة) وبغيرا لجنس أوالنوعأ والوصف أوالقدو الذى أخربه أوأن البيع من فير فلان أوان البائع

أكثرأرأف إعاأخره (بقي حقه) لانه انداركه اغرض مانخلافه ولم يتركه

شفه تموان توكل في شرائه لم تسقط شفعته وان توكل في معسقطت وفسل لانسقط اه قال الاسوى في تعصموه دم أى والاصع عسدم بطلان الشفعة اذاقال الشفسع كالثمن أوطلب وأعوره لكن العاكم رغه معنه (وان ان اكثر) ابطالهاعند الاعولز واله اذاقال صالحني عن الشفعة على مال أوأخذ الشقص عوض مستحق لم تبطل شفعنه من ألف (بطل) حلاله و طالانها اذاصالح عنها على مال عالم ابفساد المصالحة الى ان قاللاان توكل في مدة على التبطل اه (قوله اذا لمرغب فبسه بالاقسل

وكذالوأخبر بمؤجلالم) بخلاف يك فبالأنكسترأولي وكذالو

أى من غير مشقة لا تحتمل عادة فيما نظهر الهسير (قولد صدق) أى الشفيع لان الظاهر صعة الاخد ذولو أقاما بينتان فالوجب تقديم بينة الشف علائم استينة ومعها زيادة على الفو رشويري إه بيحيري (قوله أو ا رحل) الى قوله ولو كاللف المغنى (قوله ولو كالاعدائة الزال ولوقال احداث والساعدان عندى وهما عدلان لم تبطل سفعته لانقوله يحتمل له اله ومغنى قال عش قوله وهماعدلان أى والحال أنهما عسدلان في نَفُسُ الأَمِنَ اللهِ (قَوْلُهُ لاعتَدَا لِحَاكُمِ) أَيْ لِمُنالِقَةُ مَذَهِ الشَّفْسُومِ ثَلَادٍ يَسْبِقُ انعشل ذَلْكَ عَكَسَتُ لَعَدْم النقة بقولهما ولايقال العسرة بمذهب الحاكم لانانغول الرفع الىآلحا كمفرع عن طن البسع وتحققه ولم نوحدواحد منهماعنده الدعش (قوله على ماطه السيكي) وهو الاوجه الدنها نهامة (قوله كماعنه شارح) غبأرة النهابة وسم قاله ابن الملقن يحتاوا لاوجه حسل كلام السبكر على ما اذالم يقع في قلبه مسدقهم اوياتي تظهره فبمالعده أى في الشياومسست ومن ولاينا في الأول قول المستف لم بعذرات أخبره عدلان المماهنا فيميا ذاقال المهما غبرعد لين عندا لحاكم اه قال عش قراه على مااذالم يقع الح أو ردعا عاله بعد كوم ماعد لين عنداك فالا يغرفى قلمه وفهماو عكن الجوآب مان عرد العدالة لاعترمن جواز الاخبار بخسلاف الواقع غاطاأ ونعومو تغرض تعمدالاخبار مخلافالوافع فذلكء دكذب والبكذبةالواحدة كأتقدم لانوحب فسقافلاتنا فيالعدالة وقيله المماهنا الخ أي قول السبكي اي وماهناك فيمااذا كالماعدلين عنده وعندغيره ه أى عند الحاكم سم (قوله لانه الحبار) اى وخير الثقة مقبول نهاية ومفى قول المن (من لا يقبل خيره) كصى وفاسق مانة ومفسى قوله عسلاف من بقيل الخ) عبارة المغنى والنهامة هذا اذالم يبلغ الخسيرون الشف عدد التواترة المفواولومد الأوفسا فاأوكفار ابطل حق اه (قوله ف عدير العدل عندم) ولوكفارا لانم-مأ فلمن [الاولى القاط كاف النهامة (قوله وكذبه) الواويمعني أو (قوله اوجنس) الى فوله وكذالو باع ف المفنى الاقول أيامالة الىولانله (قول المن وان بان ما كثرالخ) وكذالوأخر مسع جمعهمالف فبان أنه باعبعضه بالف اه مغني (قولهركذالوأخبر بمؤجل الخ) مخلاف، كسب أه سم قولُ المن (ولولقي المشترى الم ولولق الشغيع اشترى ف يربلد الشغص فاخوالا خذالى العودالى الدالشقص بطلت شغعته الاستغناءالآخذ عن الحضور عندالشقص مهاية ومغنى واسنى قول المتن (فسلم عليه) أى اوسأله عن الثمن لاتحتمل عادة فيميا يظهر (قوله عذرعلي ما فاله السبكي) اعتمده مر و مشكل علمه أمران الاول قول الصنف لم بعدران أخبره عدلات فأنه هناقد أخبره عدلان عنده والثاني مافي شرح الروض عن المباور دي انه لوأخبره ومرمقول الروامة كفاسق ومسدقه مقطت شفعتمو فيرالعدلين عندالحاكم لا ينقصان عن الفاسق فات حلهذا أعنى ماقاله السبكر على مااذاعلم انه ماغير عدارت عندالحا كم ولم يصدقهما الدفع الامران اماالثاني فاوحودالتصديق فيمسئلة الغاسق لأهناو زيادة العدالة هنالا أثرلهام عسدم وجودهاعندالحاكم واما الاول فاغرض ماقاله المصنف فسمااذا كالماء ولنعندا لحاكم والفرقالة وعااستاج الى أثبات الشراءعند الحاكم وذلك لايحصل بفيرالعد لنزعنده فكانسعذو رافيء مرتعو يله على اخبارهما وقوله ولوأخسيره ستوران عذر بشيكل عسالة تصديق عرمقبول الرواية كالفاسق الذكورة الاان يصورهذا بمااذالم بصدتهمافاستأمل (فروع)قال في التبيه وان طلب أى الشفيع الشفعة وأعوره الثمن بطلت شفعته وان

فال مفي وكم الثمن بطلت تفعت وان قال صالحي هن الشفعة على مآل أو أخذ الشقص بعوض مستحق فقد

والتطلشفعة وقبل لإتبطل واندل في البيع أوضين الثمن أوقال المفر فلاأط البك أي الشفع لم تبطل

وانكان عالمانه نهاية ومغنى و روض (قوله هي عمني الواواع) عمارة العيرى أوسلم عليه و باول الحق مفقته وسأله عن النمن كاصرحه فيحواشي شرحالر وضحلافانه وهمه طاهر تعبيرا اصمنف كغيره بأوشو مرى ويمكن أن تنكون ارقى كالسمااعة خالوتقيور الجمع فيشهل داذكر الد (قوله أونسفعة) او هنالغنير فالنقد وأولاناو سعفا لتعبرواة مرالها بةوالغي علىحة وقوله لان السلام قبل الكلام سنة) يؤخذمنه يقلّان حقمادآلم يسن السلام مر اهسم على جرهو واضم الد عش دبارة الجميرى قوله فسلره لميه أىوكان بمن يشرع عليه السلام أخذامن العاه والآكفاسق بطلّ حقا ان علم عاله نعم لو وجد المسترى يقضى اجته أويجامع فله ماخسيرالطال الى فراغه قاله شعنا مرقلوبي اهوينبغي تفسدداك بمَـااذا كانعالما الحبكم فان كانساه لالم ببطل حقه ذلك سمِـاان كان من يخفي علمـــ مذلك قول المن (ولو ماع الشفيع -صنه) أوأخر جهاءن ملكه بغير بسع كهبتمغني ونهاية وروض قول المتن (حاهلا مالشفعة) أى أو مالسم أو مفور مة الشفعة اله مغنى (قوله لزوالسبها) وهوالشركة (قوله علاف بيع البعض) أى ماهلا فلا كافير باد ؛ الروضة لعذر مع بقاء الشركتولو وال البعض قهرا كان مات الشفسم وعليه دين قبل الاخذ فبسع بعض حصته في دينم حراعل الوارث ويقى ماقهاله كان له الشاعة كافاله ا ت الرفعة لانتفاء تحيل العفو منهمغ بني وشير حالروض وفي عش بعدذ كرذلك عن سيم عن شير حالر وض وقوله كانله أي وارث الشفيع أخذا لجيه ع بالشفعة اه (قوله كالوعفاالع)ف هذاالفاس وقفة (قولد وكذالغ) خسلافا لاطلاق المفتى (قوله وكذالوباع) أي حصته (شرط الخيار) أي ولوجاه الرسيم الشريك الماعلية الشارح اه عش (قوله-سشاء قلالملك سنه)أى مان شرط الخدارالمشترى.... وقط سبر وعش(شائة) لايصح الصلحن الشفعن بمال كالرديانعيب وتبعل شفعته ان على نفساده فان صالحه عنها في المكاعلي أحد البعض بطل الصلح لان الشدفعة لاتقابل بعوض وكذا الشفعة انعسل مطلانه والافسلا كخرم به في الافوار والمقلس الاخذ بالشفعة والعقوعة اولا واحما اشترى الغرماه بل ببق تمن مشدتر الفاذمة الشفدع المائن بوسرفله اى الشعرى الرجوع في مشعراه انجهل فلسه وللعامل في القر أص اخذها فان لم ماخذه المراللمالك أخذها وعفوالشفيسع قبل البيسع وشرط الخياو وضمان العهدة للمشترى لايسةماكل مضمانسفعتموان باعشر يكالم تخاوارثه أن يشفعولالولي الحللانه لايتمقن وجوده ران وجبت الشععة للمستح ورثها اخل اخوت لانغصاله فليس لوليه الاخد قبل الانغصال لذلك ولوتوكل الشف عرفى بسع الشقص لم تبطل شهفته في الاصع فني وتمهامة وفي الإول والر وض مع شرحه ولو ماع الورثة في آلدين بعض دارالمت لم سه فعه اوان كافواشركافه فعمالاتهم اذالهلكوها كان آلبسع حزامن ملتكهم فلاما خذما حرج من ملكه عماية منه فالراد ان كادمنهم لا باخدما و بحص ما يحمد القي من ملكه واما حد كل منهم نصب الباقي مالشفعة ولاما تعمد أه وفي الاول ا بضار مادة أسط في اخذعامل القراص واحعه

(كتاب القراض) (قولِهمنالةرض)أىمشنقمەودوالىقولُالتىنلايجوزڧالنماية (قىلەلانالىالمالىخ)ئىرانىلەيمى المعنى الشرع بذلك لان الخ قولة تطعمه) أي للعامل (قولة ومن الربم) أيَّ وقطعة منه (قولَة والاصلافية) اى فى جوازە (**قولە**قبل ان يىز چىجە آلخ)وتر وجھارھى بىت ار ھىڭ سىتوتوفىت بىكى قەبل الھىمىرە ئىلات سنزعلی الاصع وهی سنت مشروستر سنترماری اد عبری (قوله را نفذن)ای ارسان و د بردعلی **رَقُولُهُ**لانَالسَـــلامُقَبِلَالُــكالْمُسَــة) وخدمنه بطلانحقه اذالم سنالسلام مر وهو واصفرا<u>قه أ</u>له

بخسلاف بيبع البعض فالفافسر الروض ولوزال البعض فهرا كأنمات الشفيع وعاءون قبل الأخذ فبيعر مضحصته فيدينه جبراعلي الوارث وبقيانهماله فالذي يظهركمافله في المطاب ان الشفعة لانتفاه نع ل العقوم، الد (قوله حيث انتقل المات عند) أي مان شرط الخدار الد " في منه فقعا والما أعلم *(كتاب القراض)*

(۱۱ - (شرواني وابن قاسم) - سادس)

هي،عصني الواو اذلانضر الجميع ما (قال) له (مارك يته في مفقتك لم سطل) حقه أوشفعته لانالسلامفيل الكارم سنة أي اسالة فلا ودكونه لاستالسلام طب لغرفيته وبدءته ولأنبه غيه مناصحهاني الدعاء بذال المأخذ مهقة ساركة (وفي الدعاءوحه) بالشفعة تبطل به لاشعاره نقر والشيقص فيده ومحل هذاالو حمان زاداك كاله الا ــ وي (ولو ماع الشفيع حصته) كالما (ماهلامالث فعنفالاصم طلام إلز والسبح اعتلاف بيع البعض أمااذاعما ببطسل حرماوان كاناها اع بعض حصته كمالوعفاعن البعض وكدالو ماع بشرط الخارد فالتقل الاناعة لان ملكه العائد مناخر عنملك المشترى

* (كتارانغراض) * من القرض أي القطع لان المالك قطع له فعاعة من ماله لتصرف فها ومنالريح والاصل فمالا حاعوروي أنواعم وغيرءاله مسلىالله علمه وسالمضارب لحديجة رضى الله عنها قبال يتزوجها المحوسهران وسنه اذذالانحوخش وعشرن سنة بمالهاالي بصرى الشأم وأنفذت سعه

عدلان) أور حلوامه أمان بسغة العدالة لانه كانسن حقب أن يعتمدذاك نع الاوحه تصديقه في الجهل بعدالتهما انأمكن خفاء ذاك علب واوكاماعدلن مندولاعندالحاكمعنر على ماقله السكر لكن نظر فيه غيره ولو أخبر مستوران

يذر كايع شارح (وكذا ثقةفىالاصع) ولوأمثلانه الدبار (و بعدران خرسن

لايفيل خبره) لعذر يخلاف من بقبسل كعددالتوار العدلين لافاستخيرهم العلم

هـ دا كاه ظاهرا أماماطنا فالعبرة فيغبر العدل عنده غريقع في نفسه سددة وكذبه (ولوأخسر بالبيع

.الف) أوجنسأونوعأو وصف أوأن المبسع فتوو كذا أوأنالبيه من فلان

أوان الباثع اثبان أوواحد (ف عرك) الاخسد (فيان عمدمانة) وبغيرا لجنس

أوالنوعأ والوصفأ والقدر الذى أخربه أوأن البيع

من فير فلان أوان البائع أكثرأ وأفسل مماأخرته

ويتطل شفعت وقبل لا تبطل واندل فالبسع أوضن النمن أوقال اشتر فلاأطال الى الشفه لم تبطل غفتموان توكل في شرائه تسقط شفعته وان توكل في معصقطت وقسل لاتسقط اه قال الاستوى في (بق حقه) لانه اغماركه تعيده وعدم أى وإلا صع عدم بطلان الشفعة اذا فال الشفيع بكم الدمن أوطل وأعوره لكن العاكم اغرض بانخلافه والم يتركه

رغبه عنه (وان بان با کتر) بطالهاعند الاعواز وانه أذا فالصالحني عن الشفعة عيمال أوأخذ الشقص عوض مستحق لم تبطل شفعته من ألف (بطل)حقى لأنه و طلانها اذاسالم عنهاعلى مال علم الفساد المعالمة الى ان قاللاان توكل بيعية علاتبطل اه (قوله

اذا لمرغب فيسه الاقسل وكذالوأخبربمو لحالخ) بخلاف مك فبالأكسترأولى وكذالو أخرعو حل فعفاديا نالالانعفوملعلى عدم زغبتمل امرانه الناخرال الحاول (داولق المسترى فالمعلمة) و)

كاما بينتيزة الوجسة تقديم بينة الشفيع لانها مشينة ومعهاؤ بادة علم الفو وشويرى اله يحيرى (قوله أوا حل الى قوله ولو كالما للفني (قوله ولوكانا عدايت في ولوقال أخبر في حلان وليساعد لن عندي وهما عدلان لم تبطل شفعته لان قوله محتمل مايه ومغنى قال عش قوله وهماعدلان أي والحال أخماعد للان في فس الامر أه (قوله لاعندًا لم الم الله العامده عن الشف عمثلاو ينبغي ان مثل ذلك عكس لعلم القة مقولهما ولايقال العسرة بمذهب الحاكم لاانقول الزفع الى آخا كم فرع عن طن البسع وعققه ولم وحدواحدمهماعنده اه عش (قوله على ماقله السكر) وهوالاوحه اه نهامه (قوله كاعتمارح) غيارة الهابة وسم فاله ان الملقن عداد آلاوحه حسل كلام السبكر على ما اذالم يقع في قلبه مسدقهما و ماتى تفليره فيمابعده أى في الشياد مسستود من ولاينا في الاول قول المستقبل بعذرات آسيره عدلان المعاهناتيسا اذا قال المهما غيرعد لين عند الحاكم أه قال عش قوله على مااذاله يقع الخراو ودعله مانه بعد كوم ماعد لين عنده كفيلا يقع في قليم وقهما وعكن الحواب ان عرد العدالة لاء عرمن حوار الاحمار يخسلاف الواقع غاطاأ وتعومو مفرض تعمد الانجار علاف الوافع فذاك بحرد كذبوا اكذبة الواحدة كانقدم لانوجب فسقافلاتنافي العدالة وقوله اذماهناالخ أيقول ألسبكراي وماهناك فسمااذا كأباعد لنعنده وعندغيره اد أىعدالا كم سم (قولهلانه اخبار) اى وخبرالنة تسقبول نهاية ومعى قول المن (من لايقبل خبره) كصى واسق نه اية وو خسى (قوله يخسلاف من يقبل الم) عبارة المغنى والنهباية هذا اذالم يبلغ الخسيرون أ الشف عدد التواترة العلم الوسد المأوساة أوكفار الطلحف اه (قوله في عدالعدل عندم) ولوكفارا لانهــمأ ولحمن 🛘 الاولى المقاطعة في النهـامة ﴿ وَهِلْهُ وَكُذُهِ ﴾ الواديمني أو(قولها وجنس) الحفوله وكذالو باع ف المغنى الاقول أياصة الحولانة (قول الن وان بان اكترالي وكذالوأخر بسع صعده العضان أنه باعيعت بالف اه مغني (قولهركذالوأخبر عودل آنم) علاف، كنه أه سم قول التن (ولواتي المسترى الم ولولق الشغيع السترى فغير بلدائشقص فاخوالاخذالي العودالي الدائدة ص يطلت شفعته لاستغناه الآخذ عن الحضور تحدالشقص نهاية ومغى واسي فول المنن (فساعله) أي اوسأله عن النمن لاتحتمل عاده فهما نظهر (قوله عذرعلي ما فاله السكر) اعتمده مر و تشكل علمه أمران الاول فول المصف لرمدوان أخبره عدلان فاله هناقد أخبره عدلان عنده والثاني مافي شرح الروض عن الماوردي اله لوأخبره مرمقبول الروابة كفاسق ومسدقه مقطت شفعتو فيرالعد لين عندا لحاكم لا ينقصان عن الفاسق فأت حل هذاأعي ماقله السبكي على مااذاعل المساغير عدائ عندالحا كمولم يصدقهما الدفع الامران اماالثاني فلوحود التصديق فيمسئلة الفاسق لأهناو زيادة العدالة هنالا أثر لهامع عسدم وحودها عندال اكمواما الاول فالمرض ماقله المصنف فيمااذا كالماء ولين عندا لحاكم والفرق انه وعااحتاج الى الساف الشراءعند الحاكم وذلك لايحصل بغيرالعدلين عنده فكأن معذورافي عدم تعويله على اخبارهما وقوله ولوأخسيره ستوران عذر بشبكل بمسئلة تصديق فديرمقبول الرواية كالفاسق الذكورة الاان يصورهذا بمااذالم يعدقهمافايتأمل (فروع)فالفالتبيهوانطلبأىالشفيعالشفعةوأعو والثمن طلتشفعته وان فال بعني وكم الثمن بطلت مفعت وان قال صالحي من الشفعة على مآل أو أخذ الشقص بعوض مستحق فقد

مفقنه وسأله عن الثمن كاصر عبه في والدي شرح الروص خلافاك وهمه طاهر تعبر الصف كعيره بأوشو برى و عَمَن أن تَكُون ارنى كالمسانعة خاوَقته رالحَم فَشَهْلُ وَلَا ﴿ وَقُولُهُ أَوْسَعْمَهُ ﴾ او هنالتغير في التقدر أولاتنو مرفي التعبير واقتصر النهابة والعنى علىحة (قوله لان السلام قبل الكلام سنة) يُؤخذمنه بطَّلان حقه أذَّالْمِيسن السلام مر أهسم على جردهوواضم أه عش عبارة النجيرى قوله فسلم عليه أى وكان عن يشرع عليه السلام أخذ امن العله والا كفاسق بطل حق الدام عله المراو وجد المتنزي يقفى حاجة أو بحامع فله تاخه برالطاب الى فراغه فله شعبا مر فلوى اه ويسفى تعييداك عبااذا كانعائىابا 4 يكم فان كانسلعلالم ببطل حقه ذلك سمياان كان ثمن يخفي عليسه ذلك تول المتن (ولو ماءالشف عدصته) أوأخر جهاءن ملكه نغير سع كهبتمفي ونهاية وروض قول النن (عاهلا بالشفعة) أَيَّ أَوْ مِالْبِسِمَ أَوْ مِفُورٍ مِهُ الشَّفِعَةُ اهْ مَعَى قَوْلُهُ لَرُوالْسِبِهَ) وهوالشركة (قولُه يخلاف بسع البعض) أي اهار فلا كافير ماد الروسة لعذر مع بقاء الشركة ولو رال البعض قهرا كانمات النف م وعاد دي قبل الاخذ فبيم بعض حصته في دينه حمراعلي الوارث و بقي ماقهاله كانله الشاعة كافاله المناقر فعة لانتقاء تخيل العفو منتمغ من وشرح الروض وفي عش بعدذ كرذاك عن سم عن شرح الروض وقوله كلنله أي لوارث الشفسع أخذا لمسعر مالشفعة اه (قولة كالوعدا اع)ف هذا القياس وقفة (قولة وكذا المز) خسلافا لاطلا والمغسى (قوله وكذالو باع) أي حصد ، (بسرط الحياد) أي ولو ماهسلا سبع الشريك العلله الشارح اه عش (قولدحيث! قلاالمك عنه)أى بان شرخ الخيادالمشترى منه فقط سم، وعش(نياتمة) لايصر الصارين الشفعة عمال كالرد بالعب وتبطل شفعه ان على فساده فانصاحه عنهاف الكاعلى أخذ البعض بطل الصفولان الشسفعة لاتقابل بعوض وكذا الشفعة انعسار ببطلانه والافسلا كاحرم به في الافواد والمفلس الاحد بالشفعة والعفوعهاولا واحمااشترى الغرماه بل سق عن مشد وف ذمة الشف عالى أن وسرفه اعااشترى الرجوع فستتراه انجهل فلسه والعامل فالقراص اخذهافان لم باخذه أعالا المالك أخذها وعفوالشفيدع قبل البيدع وشرط الخيار وضمان العهدة المشترى لايسقط كلمهما مسفعته وان باعشر بلنالا تنافوارتم أن يسفم الولى الحللانه لايدين وجوده وانوجيت الشفعة للمستد ووثه الحل انوت لانفصاله فليس لوايه الاخدة قبل الانفصال لذلك ولوقوكل الشفسع في بسع الشفص لم تبطل شفعت في الاصم ، فني وم اية وفي الاول والروض مع شرح ، ولو ماع الورثة في ألدى بعض دار المت لم يشد فعواوان كانواشر كافله فهد لام واذامل كوها كان البسع حزامن ملكهم فلابا حدما حرج من ملكه بمايق منه فالراد ان كازمنهم لا باخذما خرج عن ملكه عابق من ملكه واما خذ كل منهم نصب الباق مانشفعة فلاما نعمنه اه وفي الاول الضار مادة بسط في اخذ عامل القراص واجعه *(كَتَابِ القراضِ)*

وانكان عالمانه نهايه ومغنى و روض (قوله هي بمعنى الواداخ) عبارة البحيري أوسسم عليه و باول له في

هىءعمنى الواو اذلامذر

الحميد عدا (قال) او (قارك

يد في م فقتل أم سطل حقه

أوشفعته لانالسلامقيل

الكارم منة أى اصالة فلا

مردكونه لابسن السسلام

علسه العرفسة موندعته

ولأنله غبرشا صعاني

الدعاء بذالنالمأخذ صفقة

ساركة (وفي الدعاءوحه)

الاشفعة تبطؤيه لاشعاره

نقر والشدقص فيده

ومحله داالو حمان رداك

كإقاله الا ــ : وى (واو باع

الشف ع حصته) كافا

إحادلا مالشفعة فالاصح

بطلانه الروالسبه اعلاف

بع العض أمااذاعهم

وتبطيل حزماوان كأن اغمأ

اع بعض حصة كالوعفاعن

البعض وكذالو ماع إشرط

الخمارح ثالتقل اللذعنه

لان ملكه العائد مناخر

(كالقراض)

وزالقرض أىالقعاملان

المالك قطعه فعاعة سنماله

لتصرف فها ومنالربح

أونعيم وغير الهصالي الله

علىه ومدارضا وبالديحة

بتزوجها المحوشبهرات

وسنه اذذالانحوخش

وعشران سنةعالهاالى

عن ملك المشتري

(قوله من القرض) أي مشتق منه و هوالى قولُ المَن فلا يَعُورُ في النَّماية (قوله لان السالك النَّ) أي والمساسى والاملفهالاحاعوروي المعنى الشرع بذلك لانالخ قوله نطاعه) أى العامل (قوله وسالرَ ع) الأوفعاء منه (قوله والاحسانية) اى في جوازه (قوله قبل ان يمر وجه آخ) وتر وجها وهي بنشار عين سنة وتوفيت يكف لل العصرة شلاف مهنین علی الاصع وهی بنت خس وستیر سنترماری اد بحبری (قوله وانفذت) ای ارسات وقد مود علم (قولهلان السلام قبل الكلامسة) يؤخذ منه بعالان حقه اذالم سن السلام مر وهو واضر قوله عف الف بيد عاليعض) قال في شرح الروض ولورال البعض فهرا كانمات الشف م وعا عدى قبل الأخذ فبمع مصحصة فيدينه جبراعلي الوارث وبق بافهاله فالذي يظهر كمقاله فالمطالب انياه الشغعة لانتفاء الخ ل العقوم، اه (قوله حيث انتقل الملك عند) أي بان شرط الخيار الم " ويمنه فقط والداعم بصرى الشأم وأنفذن سعه *(كتاب القراض)*

(۱۱ - (شرواني وابن قاسم) - سادس)

عبدها ميسرة وهوقبل النبوة فكان وجه (٨٢) الدليل فيه أنه صلى المعليه وسلم حكام مقرراله بعدها وهوقياس المساقة بجمام عان في كل العمل فياشي سعض تبالد مافى السيراتها استاحرته بقاومان و تكن الجواب عندالواقعة أوان من عبر بالاستثمار تسحيره فعمر به عن ممع حهالة العوض وأذا الهية اه عش (قوله ميسرة) بفخرانسيزومهم قالاالسيوطي لمانف: لي و واية صحيحة أنه بق الي البعثة انحداني كغرالا بحكام وكان وقال بعضهم ارأة ذكراني اأتحدابة والظاهرانه مات قبل البعثة واعماأ رسلته معدامكون معاوناله ويتعمل عنه الشاق مرماوي الاعترى وقوله وقال بعضهم هوالبرهان الحلي ف حواشي الشفاء عُش قوله وجه الدلس) قضمة ذاك تقدعهاعله أى الدلالة زنيه) أى الحديث (قولداً مُعمل الله على مراحكاة الم وفدية الداية الم شبث أنه صرا الله وكانءكسوم لذلك انماهو عليه والمردع لهاما خذمه افي مقابل ذاك اه رنسدي وقد مردعلي كلمن التوجهين أنه لاحكم نسل لانه أكثر وأشهر وأنضا الشرع(عولهمقر واله) اى مسئله و (قوله وهو) على القراض الدعش جبارة الفي والاصل فيه الاحماع فهي تشه الا اردأ اصابي اللز وموالنا فيت فنور ملت الوالقياس على المسافة للإنهاان أجوزت التماحة من حيث اندلان الغيل ودلا بحسن تعهدها أولا ينفرغ كم ومن يحسن المعاراة المهامن العمل العمل فدلا على ما يعمل و موهد المعنى و حود في الفراص أه (قولة فضير الله على ما مقيسادلي المناقاة الدعش (قولة لانه كرال) ولانه كالداملة وهو يذكر بعد الدلول اله مم (قوله الشهن وهورخصة لخروحه أصا ايكالاستدلال السابق (قولونوي) على السافانو (قوله أيضاً) ايكشمها القراص فيحمالة عنقاس الاحارات كأنها العوض والعمل اه عش (قوله وهو) أى الفراء (رخصة) فان قلف الخصف الحسكم المتفسر المه كذلك لخرو جهاءن سع السهل لعذرمع فيام أنسب أعتم الاصا ولم يتغيرا غراض من المنع الحاف واحرب أرمن أول الامرقات مالم مخلق (القراض) وهو المراد بالنغير في النعر بف ما شهل الحروج بما يقتصه تواعد الشرع كاهنا وتدأشاو السه يقوله لخروجه الفة أهل الحار (والمضارية) اه عش (قوله كائم ١) عي السافاة (كدلة) عن رخصة عبارة العي كنوحت السافاة عن مع مالمعلق وهولفة علىالعراقلان والحوالة عن يسع الدين بالدين والعرابا عن وسع المزاينة اله قول المن (والمضاوية) أى والمقارضة وهي كلايضرب بسهم من الربح المد والله وجماني الرع محلى وأسى ونهاية اى في أصله وان تفاو تافي مقدار ، عش (قوله ان كالـ) أي ولان فندسغ اوهو يسمى سمى العنى الشرع بالندر بقلان كالسن السالف والعامل (قوله يضرب سسمم) أي يحاسب بسهم المرغش مر ماأىموضوعهماالشرعى (تهله أي موضوعهما) أي وموضوع القرضة رقيله العقد الشفل المراوق التعبير بالعقد المدون التعبير هو العسقد المشتلء لي مَالتُوك لِاشَارِةَ أَلَى أَنْهُ لِيس تُوكَيلا يحضا الانعتراصة أأقراض القبول يحداف التوكيل اله عش (قوله توك لم المالك الآخر وعني المشفلة لي توك لما المالك) أي الفضو لكما من النوكل والدفع الدعش (قوله مقارضة على دمناح) أو (أن دفع المعالالتير فيه على منفعة كسكم دارخ أرة ومغسني كان قال فأرض تاعلى منفعة هذه الدار تسكن فسها لغير وماحصسل بيننا والرعمس تراي المسما وسلمدى وقواه كمنا لخ عبارة العبرى عن شعبة وحدامدة عد أخرى و كون ألزا الدعلي أحرة الثل بسنا فخرج سدفعمقارضته على اه وهي ُحسن (قولهة لي دن علمه) ئي على أعمل اي الاان يعيز في الجاس لقوله الاستي تعملو فارضه على دىن عاليەأرغلىغىرەوقولە ألف الم فيراد بالدف في النف الدفع ولو بعد والعقدوهم بدل على الائتفاء بالدفع بعد والعقد مأمات في شرح بع هذاوقارت للعلى ثمنه ومسلما الخ من قوله وابس الراد الخ الديم عبارة عش قراه مر أوعلى دن عامة أي على العامل فاهره ولو وأشغرشبكة واصطدم باذار عيدالعامل في الجلس وفي عمايحالقه الد (قولدوا وله بسم المن عطف على مقارضة المز قولدوا - مرالم) يصع نعم بصح البيدع وله أى وقوله واشترال الدعش (عوالدوله أحراكم للز) أي له أحرقم السع لفط المعمر وأحرفمسل البسع والزراض آن عل (قوله التي لم عنكها) أي بأن اشتراها بعين دل المالك أو بذمة نفسه وقصد الممالك أحرةالمثل وكذاالعملان وَوَلَ عِسْ أَى بِانَا شَيْرَاهِ أَ فَدَمَتُهُ وَصَدَنَفُ وَانْ دَفَعِ دَرِاهُمَا لَا لِكُ عَنْ عُهَا بِعَد الد تفسير المنفى عسل والصمدني الاخبرة (قوله وبدكر الربح) أى وخرجه (قوله وعلوزع) الرآدمن كوم ماركين أنه لا من ذكرهما لوحد للعامل وعلمه أحرة الشكة ماهة ةانفراض فاندقع ماقيل العلمل والربح اند توجدان بعد العقد بل فديقاوض ولايو جدعمل أورج الستيلم علكها كالغصوبة اه عِش (قولِه لاحم) أىلامانع: ح مفجور كون بعضدر اهمو بعضه دما نبر اه عش(قوله حالصةً) ومذكرال بح الوكسل والعبد المأذون وأركاته منة (قوله وكان عكسهم لذال الم) قد وجه، مها كالدليل اله مقسى علمها والدليل يذكر بعد الدلول فذكرها عاقدان وعل ور بحومال بعد كاقامة الدارل عادد كرا كملول (قوله قارضت على دن عليه) أي على العامل الاان تعسين في المحلس ومسفةوستعلم كالهاكاكثر بدا ليقوله الاستي بمرافادمة على ألك ذرهم الافيامية ثم عينها في الحلس جازا لخ لسكن الايصدى قولة بدفع شروطها من كلامه

الاأن يفاليانه مع النعيسين في الجلس في حكم المدنوع أو يقال سبأي النقيسيد بقيض السالمية في الجلس

المالدواهم أورهي ماتعت اولاجه مردنا نبرسالسة رباجاع النعما بقولانه عقدة وراعدم انضباط العمل

(و مسترط اصنه کون

لفظة خالصة في أصله من المتروف المفني والنهابة والفيل من الشرح الدسيدير (قولدوالوثوف الم)عطف على انضباط ش اه سم (قولدهو)أى مام وج غالبا (قوله تن الانساء) على المن الذي تشتري به الانساء | غالبا الد عش (قولة وسحو زعامه) أي تقد القراض على النقد المضر وب(قولدوان أبطار السلطان) | أى ولوفي ناحسةً لا يتمامل به نهم الله شرح المهجمة (قهله والفارف الاذرع الـ) استفلهره الفسني (قوله، عند أنا الله) عبارة النهاية والمعنى عندا لهاسلة آه (قوله تبسرالا سنداله) أي وأنارخص بسبب اطان السلمان له حدا اه عش (قوله وهوذهب) آلى قوله دان أمكن علم في الفي الأنول وسبائد ونوله أواستهك وقوله وقبل عوراكى وقبل والى نوله ولوقارض ععلى أخدف انهاله الاقوله الراسمة لل وقوله ولاعل الف (قول وهو ذهب اوفت) تفسير مرادلا سان المعنى الحقية المالي آنفا (قوله تغلب الحوالقر منتمل ماتعد مقالفر عاء من ذكر الدواهم واماقول الشهاب فاسم لاصر ورة الى حيل العدارة على مايشي لل الفف تحق عداج الى التعلب اله وعال عالم من مرط التعلب الضرورة بليكفي وادادته فيام القرينة عاليعوالباء شعاية الاختصار وهذاأولى مماني ماسية الشجر أه رشدى ايرمن قول عش جله على ذال اي التفلس على حكم الفضاء ستفاد الما فوق اه (قواله رقبل يحو رعد الل) esica مر ادسم عبارة النهامة نع ان استهال عشمار العقد علم كرومه الجربياني اه وكذااء والمرسالله والهوع وال عش قوله مر مراناه مان اع أن يكون عد الا يحصل مدمني مالعرض على النازيج ومفهوء مانه انتحصل منعني مالعروس على النازل بصعروان لم يتعمرا النحاس مثلاعين الفضة وعليه فالدراهم الموحودة بمسرالا تلايعه التراضعام لانه يتعصل من الغش قدر لومير بالناروف نظر والذي ينبغي الصدو مراد المسسمة للمتدم تميزالند العاص على الفضة شلاقير أى العين اه (قوله وقبل ان راج الح) ه. دامة ابل قوله وانواج فهو قول في أصل المغشوش وان لمستم الدرشيدي وعش قول المن (وعروض)أى ولوفاوسا له مغنى (قولها المر)أى قوله باجياع العمامة الخ (قوله قدره) أي وزَّنه له أنوار (قوله فلا يجوزا ل) و بفار قرأس مال السلمان القراض عقد لفسخ و عبر بين وأس المالوال بح علاف الساغير وفهامة ومغنى وبه مذارق الشركة أيضا عش (قوله على نقد يحمول القدر)ومن ذلك ا ماعت به الباوي من التعلم بالفَّذة القصوصة فلا يصم القراض علم الانصد فذالقص وال علت الاأن مقدارالقص مختلف فلاعكن ضبط مثله عندالتعامل حوكو فأرضه على قدرمهما معادم القدار وزيافا لغاهر عدم العجة لانه حسين الردوان أحضر قدره وزيالكن الغرض يختلف يتغاوت القص فازكائرة اله عش وقوله فالظاهرعدم العصافب وقفة وقوله لانه الخ طاهرا النع (قوله مجهول القسدر) حق التفريع على ماقيله امااسقاط لفظة القدر كاو النهاية أور مادة توله أوالحس أوالسفة كافي الحي (قواله دلوة لمحسسه الن كذاف شرح المنسول كن ف شرح الهدعة عقد فرسالة الشرح الصغيرمان ومثله الدفي عيول القدر بلأولى:قول:النظم كفيرسعين أى ولوقى الحمل انتهمى الهسيم (قوله أوندره) قديقال لاموقع للمبالغة فيهذا مع التعبير بالفلانسن لازمه العلم بالقدوالاأن يقال المبالغة يقوله ولوالخ متعلقة أيضا يقوله فلايحو زيلى نقد محهول فكون قوله أوقدر ماعتبارهذا اهسم وعبارة النه الة سالمة عن الاشكال فأنها

وبالضر ورةانه يدفعه للعابيل هدقيضه فبراد الدفع ولوبعدا لعقدولا ودذلك ومسايدل يالاكتفاء بالدفع بعدالعقد مامات في شرح ومسلما لي العامل من قوله واسر المراد الخراقية له والوثوفي علف على انصباط مس (قوله وسمة الفضية تبرا) نفل لاصر ورةالى حل العبارة على ما يشتمل الفضية - في يحتاج الى النفليب (قوله وانداج) اعتده مر (قوله ونيل محور علمه النه) اعتمد مر (قوله وقد لانداج الم) المحم خلافه مر (قولهولو±لمالخ) اعتمده مر (قولهولوعــلمِحنسه أوندره أوصفته) قال في شرح النهــم على الاشبى فالطلب اه لكن في شرح المعنة كرمستاة الشرح الصغيرة قال ومناه بان في يجهول انقسدو

الوثوق بالربح - و رالعاجة فاختصبمامروج غالما وهوالنقيد ألضروب لانه غنالاشساء بحورعله وانأ بطله السلطان كاعده ابن الرفعة واظرف بالاذرعي اذا عسر وحوده أوحف عزته عندالمعاملة ومحماب مان الغالب معردال تعسر الاستداله (فلا موزعلي تبر) وهوذهبأوفضالم بصر بسواءالقسراف وغيرها وتسهمة الفضة تعرا نغلب (وحلي) وسائل لاختلاف قمنها (ومغشوش) وانراج وعملة درغشه واسه تبلك وحاز التعامليه وقبل يحو زعلمان استهلك غشسه وحرمه الحرحاى وقسل ادراج وانتضى كالمهما في النمركة تحمعه واختاره السسكى وغسره (وعروض) شاء أرمنفؤمة المامرا(و) كونه (معاوما) قدره وحنسه وصفته فلا محو زعلى نقد محهول القدر وان أمكن عله حالاولاعلى ألف ولوعل حسه أوقدره

أوصفته فىالجلس

عدها. يسرة وهوقبل النبوة فكانعرجه (٨٢) الدليل فيه أيم الما يما يموم حكاسقرواله بعدها وهوقياس المسافة بجمام مان في كل

العمل فحاشئ سعض نحاله مع حهالة العوض وأأدا انحداني كنرالاحكام وكان قضمة ذاك تقدعهاعله وكان تكسيم لذلك انماهو لانه أكثر وأشهر وأنضا فهي تشبه الاحارة أسافي الأز وموالتأفث فتورطت وخسمااشعاراعافهامن الشهين وهورخصة لحروجه عن قداس الاحارات كجأنها كذلك الحروجهاه نبيع مالم بخلق (القراض)وهو الفة أهل الحار (والمضارية) وهولف أهل العراق لان كالاصترب بسهم منالريح ولان فماسغ اوهو يسمى مهم ماأىموضوعهماالشرعى هو العيقد الشخل عيل توكل المالك الآخروءلي (أن دفع السالالتي ف والرعمد تركي الإسما فرج يدفع مقارضته على دىن عامه أوعلى غير موقوله بمع هذاوقارت الماعلي ثمنه واشترشكة واصطدم اولا يمع نع بمحالبيع وله أحرةالمثل وكذاالعملان عسل والصدق الاخبرة للعامل وعلمه أحرة الشبكة السولم عاكمها كالغصوبة ومذكر الربح الوكسل والعبد الأذون وأركاله عاقدان وعمل ور بحومال وسيفةوستعلم كالهاكأكثر شروطها من ڪلامه (و يشمرط الصنه كون

مانى الديرانسا استاحرته مقافوسين و عكر الله ال : عددالو العداوان من عر بالاستعار كسمويه فعير به عن الهيد اه عش (قول ميسرة) بغتر السروطي قال السبوطي لم انف على رواية صحيراً في إلى العث وقال بعضهم لماركه ذكراني المحدارة والفاهرا فهمات قمل البعثة وانما ارسلته معه ليكون معاوماك ويتحمل عنه الشاف رماوي الديميري وقوله وقال بعضهم هوالبرهان الحلمي في حواشي الشفاء عُش (عَمَالُه وحمالدُنْسُ) أى الدلالة (فد) أى المديث (قولد أنه صلى الله على موسا حكاما الم وقد يقال أيضاً له لم يتبت أنه صلى الله عليموسايروعلمها ما تخذمهها في مقابل ذلك اه رشدى وقد مردعلي كل من التوجه بن أنه لاحكم فبال الشرع (فوله مقرراله) اي مسئلة و (قوله وهو) عن القراض له عش -بازة الفني والاصل فيه الأجماع والقياس على المسافاة لانها الماحوزت العاحقين حشان الله التقيل ورلايحسن تعهدها أولا يتفرغه ومن يحسن العمل فدلاعلاما العمل في موهد اللهني، وحود في الفراص اله (قوله فضم خلك) أي كونه مقيسادل المساقاة الدعش (قولهلانه كثرالم) ولانما كالداسلة وهو مذكر بعد الدلول الد سم (قوله أسنا اى كالاستدلال السابق (قوله نهى) على السافاة و (قوله أيضاً) اى كشرمه المعراض فيجه الة العوض والعمل اهعش (قولهرَهو)أى القراء (رخصُة)فان بل الخصة هي الحسمَ المنفسراليه السهل لعذرموق ام ألسب العكم الاصا وارتغيرا مراص من المع الحاف بل دومار من أول الامرقات المراد بالنغير في التعر يف ما يشمل الحروب عليقه صدة واعد الشرع كله فذو قد أشاو السد بقواه لحر وجه 🛮 أه عش (قوله كانتمام أى المسافاة (كذلك) المرخصة عبارة الفني كخرجت المسافاة عن سع مالم يحلق والحوالة عن يسع الدين بالدين والعرابا عن يسع الزاينة اله قول الذن (والمفاوية) أي والمفارضة وهي المداوا: لنداويهماني الربيح على وأحد ونهامة اى في أحله وان تفاو بأفي مقداره عش (قوله ان كال) أي سمى العنى الشرع بالفار بةلان كاز من المالف والعامل قوله يضرب سدهم) أي يحاسب بسهم اله عش (عَمله أيموضوعهما) أي وموضوع القرضة (قوله العقد الشفل الم) وفي التعبير بالعقد الجدون التعبير مالتوك لما شارة الى تعديس توكد لا بحضا اذمه تدرا بحدة الفراض الفيول تحسان ف التوكيل اله عش (قوله المشنل الي نوك لا الله) أى اغتضى لكل من النوكل والدفع اه عش (قوله مقارضة على دن اح) أو ا على منفعة كسكني داوخ انه ومغسني كان قال قارت الناعل منفعة هذه الدار تسكن فها لغير وماحصه إرسننا وسد مدى وقوا أيكن الخ عبارة العيرى ون عنه تؤ حرة امدة عد أخرى ويكون الزائد على أحرة الله بننا اه وهي أحسن (قولِه=آلى دىن=لـه) ئى=لى|العمل|ى|لاان،ىعيزفىالمجاسالقوله الاسمى،مرلوفارضه على إ ألف الم فيراد بالدفع في النمن الدفع ولو بعد د العقد وعمد إبدل على الا كتفاء بالدفع بعد د العقد ما ياتي في شرح ومسلماً الخ من قولة وليس المراد الخزاه سم عبارة عش قرله مر أوعلى دن علمه أى على العامل ظاهره ولو عندالعامل في المحلس وفي جماع الفه أه (قولدو وله بعالم) عطف على مقارض مالخ (قوله واسترالم) أى وقوله واشترال الدعش (قوله وله أحرالا لل) أيَّه آحرة منسل السع فقط الله بعمر وأحومتسل المدمرة التراض آن على (قولُه الَّي لم عنكها) أي مآن اشتراها بعيد المالك أو بذمة نف. وفصد المالك رقول عش أىباناشراها فيذمة وتصديف والدفع دراهماليك عن عما أعباده له تفسيرالمنفي قه إله و من كرال عن أى وخرجه (قوله وعل ورعى) الرآدمن كونم ماركنين أنه لابدمن ذكرهما ليوجد ماهمة الغراض فاندفع ماقيل الناالعمل والربح اغد توجدان بعد العقد بل قديقارض ولا توجد عمل أورج اه عش (قولدلاجم) أى لامانه مع فيحوز كون بعضدر اهم و بعضدنا براه عش (قوله عاصة) (قوله وكأن عاسهم لذال الم) تدوحه ما كالذابل اله مقس علم اوالدليل فر عد الدلول وذكرها يعد كالمن الدلل عدد كرا ملول (قوله فارضية على دن عليه) أي على العامل الاان تعين في الحلب مدا ل قوله الآتي تم لوكارسة على ألف درهم اللف ذمت م عينها في الهلس عاد الح لكن لا يصدف قولة بدفع الاأن يقاليانه مع النعيدين في الجلس في حكم المدنوع أو يقال سيأني التقييد تقيض المالية في الجلس

المالدواهم ورهيماته تناولاجم (دنانبر فالعة) باجاع انتعابة ولانه عقد غرو لعدم انضباط العمل

لفظة خالصة في أصله من المذرف المعنى والنهامة وانحلي من الشرح اهـ ســد، (قوله والوثوف الخ)عطف على انضباط ش اله سم (قوله وهو) أي مام وج عالبا (قوله عن الاشياء) على المسالة ي الشياء غالبًا اله عش (قولُ وتحو زعله) أي قد القراض = لي النقد الضروب (قولدوان أطله السلطان) أى ولو في الحسمة لا تتمام له فيها اله شرح المجمعة (قوله والفارف الاذرى الحر) استفلم والفسي (قوله: العاملة) عبارة الهامة والمفيّ عندا أماصلة آه (قوله تنسرالا سنداليه) أي والنزح بسب إطال المانان حدا اه عش (قهله وهوذهب) ألى قوله وان أمكن على في الغدى الاتوله وسسائد ونوله أواستهك ونوله وقرل يحورانى وفيلوالى نوله ولوقارض على أغسف النهمارة الانوكه اواستهاك وقوله ولاعلى الف (قوله وهو ذهب اوفضة) تفسير مرادلان المعنى الحقيد المالى آنفا (قوله تغلب اى والقر ينتمل مأقدم في الغرع على من ذكر الدراهم والمقول الشهاب فالمراضر ورة الى حـ ل العبارة على ما يسى _ ل الفض محرى عمام الى النفاع اله فقال علم على من شرط النفاس الضرورة بريكفي في ارادته فيام الغرينة عام والباءث على الاختصار وهذا أولى بمنافي أشية الشيخ أه رشدىاومنقول عش -له على ذالحاق التغلب-عل حكم الفضة مستفادا بالمناطوق اه (**قول**مونسل يجو (علما لم) اعتده مر اد سم عبارة النهامة نعر أن استمال عشم ما العقد علم كاخومه الحرك أه وكذاء عد متر حاللهم والهيعة قال عش قوله مرا مران امهائناي بأن يكون عد شلا يتعمل مندمة مالعرض على الناد مر ومقهوده أنه ال تحصل منه من مالعرض على الناول بعد دار لم مد مرا المحاس مالاعن الفضة وعلمه فالدراهم الموحودة بمصرالا تلايعم القراض عام لانه مصلمن العش فدرلومير بالناروف نظر والذي ينبغى العمدر مراد المسستهلت عدم تعيرا لتعرس على العضة شلافي رأى العين اه (قولدر قبل ال راجالخ) هـ. دامةابل قوله وانواج فهوقول في أسسل المغشوش وان لم يستمال شدى و عشَّ قول المتن (وعروض)أى ولوفلوسا اه معنى (قوله احر)أى بقوله باجماع الصابة المراقوله قدره) أي وزنه اها أوار (قول فلا يحوزا 1) و يفارقر أسمال السلمان القراض عقد لغدة وعر من من أس المالوال بح علاف الساغر روم اله ومعنى وبه يفارق الشركة إيضا عش (قوله على تقديحهول القدر)وس ذلك ماءت ما الباؤي من التعامل الفضة المقصوصة فالايصم القراص علم الانصد فة القص وان علت الأأن مقدارالقص مختلف فلايمكن ضبط مثله عندالتعامل حتى كوقارضه على قدره نهيا معلوم القدر وزناة الفلاهر عدم العجة لانه حسين الردوان أحضر قدوه وزالكن الغرض بحالف تذاوت القص قار وكثرة اه عش وقوله فالفاهر عدم العير نسب وقفترة ولدائه الخ طاهر النع (قوله يجهول القددر) حق النفر يعملى ماقيله امااسة اط لفظة القدر كال النهامة أور مادة قوله أوالجنس أوالصفة كافحا الفني (قوله دلو للمراسسة الح كذاف شرح المنهج لكن في شرح الهسعة عقب ذكر مسئلة الشرح الصغير مانصور مثلة مات في عهول القدر بل أولى نقول النظم كغير معين أي ولوفي الحلس انتهى الهسم (قوله أوقدره) قديمة اللاموم للمبالغة في هذا مع التعبير مالف لان من الأرمه العلم بالقدر الأأن يقال المبالغة يقوله ولوالخ متعلقة أيضا يقوله فلايجو زعلى نقدمجهول فكون قوله أوقدر ماعتبارهذا اهسم وعبارة الهاية سالمتحن الاشكال فأنمها

و الفر و رة أنه خصالها يل هد قبض فيراد الدفع ولو بعد العقد فلا يردد للتوتسا يدائ إلا كتما بالدفع المستقد من السائم المستقد الموقع المستقد الم

الوتون بالربح حوزالعاحة فاختصءاروج غالبا وهوالنقيد ألمروب لانه غمن الاشساء وبحوزعلمه وان أسطه السلطان كاعده ان الرفعتونظ فمالاذري اذا عسر وحوده أوخف عزته عندالمعاملة ومحماب مان الغالب مع ذلك تيسر الاستداليه (فلايحورهلي تعر) وهوذهبأونضالم بضر بسواءالقسرانسة وغيرها وتسمية الفضة تعرا تغلیب (و-لی) وسائل اختلاف قيمتها (ومغشوش) وانراج وعمار قدرغثم واسه تهلك وحأز التعامليه وقبل محو زعلمان استهلك غشسه وحزمها لحرحاني وقسل ازراج وانتضى كلامهمافى الشركة تصعه واخناره السسكي وغسعره وعروض) شاء أومنقومة كامرا(و) كونه (معاوما) ةدره وحنسه وصغته فلا محو زعلى نقد محهول القدر وان أمكن عله حالاولاعلى ألف ولوعلم حسه أوقدره

أوسعه فيالجلس

العمل فيشي ببعض نماثه مع حهالة العوض وأذا انحداني كنرالاحكام وكان وكان عكسوم الذاك انماهو لانه أكثر وأشهر وأنضا فهبى تشبه الاحارة أنضافي الشهن وهورخصة لحروحه عنقاس الاحارات كأأثرا كذلك الروجهاهن سع مالم يحلق (القراض) دهو الفداهل الحار (والضارية) كالاصم بالسهيم الريح ولان فيدسفراوهو يسمى مرباأى موضوعهما الشرعي هو العمقد المشتمل عمل توكل المالك الأخروه إ (أن مدفع الممالالتد فيه والر بحمد مرك الاسما فأرج يبدفع مقارضته على دىن عامه أوعلى غير موقوله يسع هذاوقارت لماعل عنه واسترشكة واسطدم افلا يصع أم يصع البدع وله أحرةالمذل وكذاالعملان عل والصدق الاخبرة للعامل وعلمه أحرة الشكة السولم عاكمها كالعصوبة ويذكر الربح الوكسل وم فتوسعا كلها كأكثر شروطها من ڪلامه

(و بشمرط لعمنه كون

المال دراهم أو)هيمانعت الولاج ع (دانير خالصة) باجاع النصابة ولانه عقد غرر لعدم انف باط العمل

مافي المديراتها استاحرته بقاوصن و تكن الجواب، عدد الواقعة اوان من عبر بالاستخار تسميريه فعيريه عن الهبة الدعش (قوله ميسرة) مُعَمِّ السيرومية قال السيوطي لم افل: لم رواية صيحة أنه بق الى البعثة وقال بعضهم لم اركه ذكر افي المحدارة والفاهر الهمات قبل البعث والمارساته معدل كون معاولا له ويتعمل عنه قصية ذلك تقديمهاعليه الشاق برماوي اله يحربي وقوله وقال بعضهم هو البرهان الحلبي في حوالي الشفاء عَش (قوله وجه الدليل) أى الدلالة (ف،) أى الديث (قوله أنه صلى الله على وسلم حكَّد الم وقد يقال أيضا أنه لم يتبت أنه صلى الله عليموسارردعانها ما تحديمها فيمقابل ذلك اه رشيدى وقدمردعلي كأمن النوجيهن أنه لاحكم نسل الشرع (فالهمة وله) العمسناله و (قوله وهو) عالقراص اله عش عبارة الفي والاصل فيه الاجماع الذر وموالناً فيث فتورطت !! والقرنس عَلِ المسافاة لأنها المراح ورُبّ لأنه احتساب الناسال النَّق ولا يحسن تعهدها أولا يتفرغ أ بإخسمااشعارا بمانعهامن 📗 ومن تحسن العمل فدلا عال ما بعمل فرموذ الدهني، و حودفي الفراص (هـ (قوله فضد ذلك) أيكونه مقيساد إلى الماقاة الدعش (قولهلانه أكثرالم) ولانما كالداسلة وهو يذكر بعد الدلول الدسم (قوله أبضارا ي كالاستدلال السابق (قوله نويي) أي السافاز (قوله أيضا) اي ك- مها القراص ف جهالة العوض والعمل اه عش (قوله وهو) أى القراء (رخصة) فان قلت الرخصة هي الحم المتغير المه السهل لعذرمع في ام السب الحكم الاصل ولم يتغيرا غراص من المتعم الحوار بل هو ما ترمن أول الاحرقات المرادبالنغير في التعريف ما يشمل الحروج بما يقتضيه تواعد الشرع كاهناؤ فدأشاد السه بقولة لخروجه وهولفية عرالعراقلان الهوش (قوله كانما) أي السافاة (كذلك) اي راحمة عبارة الفي كاخر حد السافاة عن بيدم مالم علق والحوالة عن يسع الدين بالدين والعرابا عن بسع الزائمة اله قول المن (والنشارية) أي والمفارض وهي الله والانساوية مافي الربح محلى وأسنى ونهالة الى في أصله وان تفاو مافي مقداره عش (قوله لان كالر) أي سمى العنى الشرع بالفار بدلان كالمن المالف والعامل (قوله بصرب سهم) أي بحاسبهم اله عش (تمله أيموضوعهما)أيوموضوع القارضة (قوله العقدالشيل الخ)وفي التعبير بالعقد الخدون التعبير مالتوك لم اشارة الى أنه ليس توكيلا يحضا اذبع تبرات القراص القبول عسلاف التوكيل الدعش (قوله المشتملة إلى توك ل المالك أى الفتضى لسكل من النوك لل والدفع الدعش (قوله مقارضة على دن أح) أو أ على منفعة كمكنى دارغمامة ومغسني كان قال فارضتك على منفقة هذه الدار تسكن فعها لغير وماحصسل سيننا يسبدى وقواه أيكن ألخ عبارة المعيرى عن معه تؤ حرد امدة عد أخرى و كون ألزا لدعلي حرة الل بيننا اه وهي أحسن (قوله على دن علم) على العمل أي الاان بعيز في المجلس لقوله الاستي المراو الرصه على ألف المخفيراد بالدف في انتم الدفع ولو بعد و العقدوي إيدل على الا كنفاء بالدفع بعد العقد مأمات في شرح ومسلَّىا لمَ من قولَهُ وايس المرادّ الح اله يهم عبارة عش قرله مهر أوهلي دن عالمه أى على العامل ضاهره ولو عداله الم الم الملي وفي جداعالقه الد (قولدو وله بعالم) عطف على مقارضه الخ (قوله واشترالخ) أى ودوله واستراع الدعش (عوادوله أحروالة للإ) أيلة احرة منسل البسع فقط الم بعمر وأحرفمسل ليدع والنراض آن عل (قوله التي لم عليكهما) أي مآن اشتراها بعين وله الله أو يذه أنف وقصد المالك وقول عش أىبان الشُّرَاهة في ذمته بقصد نفسه وان دفع دراهم المالية عن عُمَّا بعد اله تفسير المنفى (قولهو بدكرالرع) أى وحرجه (قولهوعل وربع) الرآدمن كونه ماركنن أله لادمن دكرهما ليوجد ماهية الغراص فالدقع ماقبل المالعمل والريحان وحدان بعد العقد القديقارض ولاتو حدع لأوريح اله عش (قولة لاحريم) أي لامانه نج م فيحوز كون بعضدرا هم و بعضه دانير اله عش (قوله مألصة) عاقدان وعل وربحومال | (قوله وكان عكسيه مالماته الح) تدبوجه بها كالدابل الهمقس المهاوالدليل يذكر عد الدلول الذكرها بعد كاقامة الدال هذذ كرآ لدل (تهله قارت معلى دن علم) أي على العامل الاان تعسن في الحلس بدا ل قوله الاستى مولوفارسة ولي ألف ورهم واللف ذمت ثم عنها في الحلس ورا الحراس لا يصدف قولة بدفع الاأن يقاليانه مع التعيسين في الجلس في حكم المدفوع أو يقال سيأتي التقييد وبقبض المباليلة في المجلس

عبدها مبسرة وهوقبل النبوة فكانوجه (٨٢) الدليل فيه أنه صلى الله على مراج حكام قرراله بعدها وهوقياس السافة بحيام عان في كل

لفظة خالصة في أصله من المتروف المعني والنهامة والحلي من الشرح الاستدعر (قوله والوثوف الخ) عطف على اغدام ش اله سم (قولدوه و) أي الرجم البارقوله عن الانساء) على المن الذي تشغريه الانساء عالبًا اله عش (قولَ وتجو زعله) أي عقد القراص على النقد الصروب(قولدوان أبطله السلطان) أى ولو في لمحسمة لا يتعامل به نهم اله شرح لبيعة (قوله ونظر في الأفرى الم) استفاهره الفسى (قوله عند العاملة) عبَّارة النباية والغنَّى عند الفاصلة آه (قَوَلَة تبصر الأستبدالله) أي والنزخص بسبب إطال السلمان له جدا اله عش (قوله وهوذهب) آلى فوله وان أمكن علم في الفوله وسبائد واوله أواستهك ونولوق ليعودانى وضلوالى نوله ولوفادسه على أخدف الهبارة الاتوله اواستهلك وقوله ولاعلى الف (قوله وهو ذهب اوفضة) تفسير مرادلا سان للمعنى الحقيق لما بأني آففا (قوله تغلب ايوالقر ينتطيمه تدمسه في المفرعها ممن ذكر الدراهم والمتول الشهاب فاسملاص ورقا الى حسل العدارة على مايشي _ إلفف تحق عتاج الى النفاع اه فقال علم ولس من شرط النفلب الضرورة بليكفي في اوادته تسام القرينة عايدوالباءث وأخالا خصار وهذا أولى بما في عاشمة الشيخ أه رشدىاى من قول عبش حله على ذلك اى النفل جعل حكم الفضة مستفادا بالدعاوق اه (قوله وفيل يحو زعلمالم) اعتده مراد سم عمارة النهامة نم ان استهان فشميار العقد علم كرمه الحريان أه وكذاك وشرحا المنهج والهسعة قال عش قوله مرا بران استهائ اي بأن يكون عد شلايعه لمسمدة مالعرض على الناد مر ومفهوء مائه ان تحصل منه ياله رض على الناول بصحوان أم يتم يزالنحاس مثلاءن الفضة وعليه فالدراهم الموحودة عصرالا تالايهم الفراض عام لأنه بعصل من الغش فدرلوميز الناروف نظر والذي ينبغى الصدو مراد المسستهلك عدم تمتزالته استملى الفضة شلاق رأى العين اه رفوله وقبل ال راجاك) ه. دارةابل قوله وانواج فهوقول فأصل المعشوش وان لمستوال ترسدى وعش قول المن (وعروض)أى ولوفاوسا اله مغني (قوله لـ امر)أى بقوله باجماع الصيابة الحروقوله قدره) أى وزنه اله ا أوار (قوله فلا يجوزال) ويفارف وأسمال السفر بان القراض عقد ليفسخ وعبر بينوأس المال والربح مخلاف الساغر رونهاية ومغنى ويه بفارى الشركة أيضا عش (قوله على نقد يحهول القدر)ومن ذلك ماعت به الباؤي من التعامل بالفضة المقصوسة فالانصح القراص علم الانصد فقالقص وان علما لأن مقدار القص مختلف فلاعكن ضبط مثله عند التعامل حتى لوقار ضهعالي قدر مهمامعلوم القدور وزيافا لظاهر عدم العدة لانه حسن الردوان أحضر قدوه و زالكن الفرض بخالف شفاوت القص قله وكنرة اه عش وقوله فالفاهرعدمالعيناف ووففتونوله لانه المزاها هرالمنع (قوله يحمول القسدر) حق النفر سعملي أ ماقيل المااسقا طلفطة القدر كاو النهاية أوز مادة قولة أوالجنس أوالصفة كأفي المغنى (قوله دلو الم جنسم الح كذافي شرح النهيولكن في شرح الهيعة تقدد كرمسالة الشرح الصغير مانصومته بالفي محهول القدر بلأولى: قولا انظم كغيرمعين أي ولوفي الجلس انتهى الهسيم (قوله أوقدره) قديقاللاموقع للمبالغة في هذا مع التعبير بالف لان من لازمه العلم بالقدر الاأن يقال المنالغة يقوله ولوالخ متعلقة أيضا يقوله فلايجو رعلى فدمجهول فكون قوله أوفدر ماعتبارهذا اهسم وعبارة الهامه سالمة من الاسكال فاتهما

وبالضر ورذانه يدفعه للعامل مدقبضه فيراء الدفع ولوبعدا لعقد فلامود للباوشيا بدل على الاكتفاء بالدفع بعدالعقد ماياتي في شرح ومسلما الى العامل من قوله واسر المراد الخراقية لدوالوثوني) علف على انصاط ش **و(قولة و**زميمة اَلْفَضْدَة تَدِرا) تعلم للاضر ورة الى حل العبارة على ما يشتمل الفضية مثى يحتاج الى النغلب (قوله وانداج) اعمده مر (قوله وقبل معوز عليه الله) اعمد مر (قوله وقد للانداج الم) المعمم خلافه مر (قوله ولويلم الم) اعتده مر (قوله ولوء لمجنسه وقدره أوصفته) قال في شرح المهم على الاشبه في اطاب اله لكن في شرح البسعة ذكرمسلة الشرح الصغيرة قال ومثله بالتي في عهول القدر مِلْ أُولُو فَقُولُ النَّفَامُ كَغَيْرٍ مَعَنَّ أَيْ وَلُولُهُ أَنْ فَقَالُهُ أَوْقُدُو ۚ قَدْ يَقَالُلُا وَقَع للمَا الْعَدَّنَافِ لَا أُمِّ

الوثوق الربح-وزالماحة فاختص بمامروج غالما وهوالنقيسد ألمضروب لانه عن الاشماء و محو رعلمه وانأ بطله السلطان كأعثه ان الرفعنونظ فمالاذرعي اذا عسر وحوده أوخف عزته عندالمعاملة وبحاب مان الغالب مع ذلك تسير الاستداله (فلاعوزعلي تمر) وهوذهبأوفضالم يصر بسواءالقسر امسة وغيرها وتسهمة الغضة تعرا تغلب (و-لي) وسائك لاختلاف قمتها (ومغشوش) وانراج وعدا فدرغثه واسد تهلك وسأز النعامليه وتداعو زعلمان استهلك غشسه وحزميه الحرحاني وقسل ازراج وانتفى كالمهمافي الشركة تصعه واختاره المستكى وغمره وعروض) شله أوستقومة لمامرا(و) كونه (معاوما) ودره وحسمه وصفته فلا محو رعلى نقد محهول القدر وان أمكن عله حالاولاعلى ألف ولوعلم حنسه أوقدره

أوصفته في المحلس

العمل فياشئ سعض نحياله ممع حهالة العوض وأنا انحداني كثرالاحكام وكان قضمة ذاك تقدعها علمه وكانءكم وماذان انماهو لانه أكثر وأشهر ويضا فهمي تشبه الاحارة أنشافي الاز وموالنا فسنفتو علت ونهدما اشعارا بمافعهامن الشهيئ وهورخصة لخروجه عن قاس الاحارات كأنها كذلك لخروحهاءن سع مالم محلق (القراض)وهو أغذأهل الحار (والمضارية) وهولفة عمل العراق لان كالانضر بالسهم من الرش ولان فيدسغراوهو يسبمي ضرباأىموضوعهماالشري هو العيقد الشيلءيل توكل المالك الأخروه لي (أن دفع المعالاليعدف والربح مد مركام المسما فأرج بدفعهمة ارضته على دىن عابه أرعلى غير موقوله يع هذاوقارة لمنعلى ثمنه واشترشكة واصطدم افلا يمع تعميصحالبينع وله أحرة المثل وكذا العمل ان عمل والصيدفي الاخبرة للعامل وعلمه أحرة الشبكة الستي لم عائكها كالفصوية ويذكر الربح الوكال والعبد المأذون وأركانه سنة عاقدان وعل وربحومال وميفةوستعلم كالهاكماكاكثر شروطها من ڪلامه الاآن وقاليانه مع التعدين في الطلس في حكم المدفوع أو يقال سأني النقيد مدوقيض المبالث في المجلس

(و شــ ترط لصنه كون

المالدواهم ومهمانعة لولاحم (دالبرسالمة) باجاء النصابة ولانه عقدة رواعدم الضباط العمل

ماق الديرانسا استاحره بقاوسن و عكن الجواب، عدد الواقعة اوان من عبر بالاستكر سميه فعمر به عن العبد الدعش (قوله ميسرة) بغني الدروضيمة فالباليسيوطي لم أفف في وواية صيحة أنه في الى البعث وفال بعنه بداوله ذكرا في العدية والفاطرا فعمارة برا البعث وانحالوسانه معدا يكون مازيا فو يتعمل عنه الشاق مرداوي اه عمري وقوله وقال بعضهم هو العرهان الحلي في حواشي الشعاء عُش (قوله وحدالد لل) أى الدلالة (فدم أي الحديث (قوله أنه صلى الله على موسل حكام الم وتديقال أيضا أنه لم يتبت أنه صلى لنه علىموسا بردُعَلْها ما تخذَّمه نهائي مقابل ذلك أه رشيدي وقد تردعلي كلُّ من الرَّوج مِن أنَّه لاحكم نبسل الشرع (فولهمة راله)اي مساله و (قوله وهو) كالقراص اهعش عمارة الفي والاصل فيه الاحاع والقباس على المسافة لانها الماحورت الماحتس حث ان دال التقبل ورايعس تعهدها أولا يتفرغ ومن يحسن العمل قدلا علاما بعمل و موهذا المعني و حودق الفراص اه (قوله قضمة ذلك) أيكونه مقيسا: لم المساقة أه عش (قبلهلانة كثرالم) ولانما كالداسل وهو مذكر بعد الدلول أه سم (قوله أنفا إلى كالاستدلال السائق (قوله فعي) أى المسافاة و (قوله أيضا) اى كشمه القراص فحوالة العوض والعمل اه عش (قوله رهر) أى القراء (رخصة) فان قلف الرخصة هي الحم المنفسر اليه السهل لعذرمع قالم السب العكم الاصا ولم سعيرا غراض من المتعالى الجؤاذ مل وحارمن أول الاحرقات المراد بالنغير في التعريف ما يشمل الخروج بما يقتضيه فواعد الشرع كاهنا وقد أشاو السه بقواه الحروجه اد عش (قوله كانم م أى المسافاة (كذلك) اى رحصة عبارة العني كخر حد المسافاة عن بدع مالم علق والحوالة عَن يَسِع الدَّن بالدَّن والعر أباعن بسع الزائية أه قول الذَّن (والصّارية) أي والقارضة وهي المد والله وبهماني الر عم على وأسى ومهامة اى في أصله وان تفاو بافي مقداره عش (قوله ان كالم) أي سمى العنى الشرع بالغار بقلان كار من المالف والعامل (قوله يضرب سهم) أي يحاسب سهم اله عش (ته له أى موضوعهما) أى وموضوع الة ارضة (قوله العقد الشَّيَل الح) وفي التعبير بالعقد الخدون التَّعبير مالتوكيل اخارة الى مُعلَيس توكيلا بحضا اذمع تبرائعية القراض القبول بخسلاف التوكيل الحرعش (قوله المنتل الي توكل المالك) أي المقتضى لسكل من النوكل والدفع الدعش (قوله مقارضة على دما -) أو وإ منفعة كسكني داونها به ومغسني كان قال فارضتان منفعة هدوالدار تسكن فهما لغير ومنحصس مننا وسيدى وقوله أيكن المزهبارة العمرى من شعه تؤسود المدفع وأخرى ويكون الزائد على أحرة الل بلنا اه وهي حسن (قوله على دين عالم) عنه لي أأعمل أي الاان يعين في المجلس لقوله الاستى يعرفو فارضه على ألف الم فعراد بالدفع في أنهن الدفع ولو بعد دالعقد وعد إبدل على ألا كتفاء الدفع بعد دالعقد مأياتي في شرح ومسليا المرمن قولة والس المراد المراه مهر عبارة عش قراه مر أوهل دين علمه أي على العامل صاهره ولوا عبدالعامل في المحلس وفي جدايد الله و (قولدو وقد بسع المر) عطف على مقارضة المخ (قوله والسرالم) . عن وقوله واشتراع له عش (قوله وله أحرالة ل الم) أي له آحرة مشل البيع فقط الم يعمر وأحرة منسل لسع والنراض أنعل (قوله الني لم الكها) أي بأن اشتراه ابعي مال الله أو يذم نف وقصد المالك قول عش أى بان اشتراها في ذمته بقصد نفسه وان دفع دراهم المالك عن عبايعد اله تفسير المنفى (قولهو مذكر الربع) أي وخرجه (قوله وعل وربع) الرآدمن كون ماركنين أهلا دمن ذكرهما ليوجد ماهمة الغراص فالدفع مافيل الدالعمل والربح انمه توجدان بعد العقد بل قديمة ارض ولا يوجد عل أورج اله عش (قولهالاحم) أىلامانعاج مافحور كون بعشعدرا همر بعشه دما يراه عش(قوله عالصة) (قوله وكان عاسبه ملذان الم) قد توجه إنها كالدليل اله مقس علم الدلدل يذكر عد الدلول وذكرها بعد كافام الدليل عدد كرآ دلول (قوله- قارضة على دن عليه) أي على العامل الاان تعسين في الحلس يدا لي قوله الآتي أم لوفارة والي ألفُ دَرهم والله في دمته تم عنها في الحلس الألك لا يصدف قولة بدفيم

لفناه خالصة في أصله من المنز وفي المغني والنهامة والهلي من الشرح اله مسدى ر (قوله والوثوق الخ)عطف على الفياط ش الدسم (قولدوهر) أي دار وج عالما (قوله عن الانساء) أي النمن الذي تشتري به الانساء عالبًا له عش (قولُ وسحو زُعله) أَيْ تَقْدَالْهُ رَاضَ عَلَى النَّقَدَالُصْرُ وَبِ(قُولُدُوانَ أَبِطُلُهُ السلطانُ) أى ولوفي الحسية لا يتعامل به نسها اله شرح الهجمة (قوله وتفارف الاذرى المر) استفاهره الغسني (قوله، عند العاملة) عبارة النهاية والفئى عندا أفاصلة آه (قوله تيسرالا-تبداليه) أي وأن رخص بسبب إطال السلمان له حسدا الد عش (قوله وهوذهب) ألى قوله وان أمكن علمي الأمـ في الأقوله وسسائد ونوله أواسستهلك وتوله وقمل يحو وأأى وقبل والى توله ولوقارض عايم أغف النسامة الاتميلة أواستهال وقوله ولاعل الف(قول) وهو ذهب أوفظ) تفسير مرادلات اللمعني الحقيم المالي آنفا (قوله ا تغلب اىوالقر يناعل مأقدم على المغرع عا ٤ من ذكر الدواهم واماقول الشهاب بن قاسم لاصر و وف الى حسل العدارة على ما يستار الفضر تمحق محتاج الى التغلب اه فدة العالم علم من شرط التغلب الضرورة بأيكفي وارادته نبام الغرين عاجوالبا شعابه الاختصار وهذاأولي ممال ماسة الشيخ أه وشدى اى من قول عش حله على ذائنا التفا و على الفضة مستفادا بالنا علون الد (قالدوا ال يحو زعلما لم) اعتمده مراد سم عبارة النهامة نعران استهال عشمهار العقد عليه كم فرمية الجرحاني أه وكذاا عدد شرطالم والمعدد ول حش قوله مراعران المانا وبأن كون عد الا يمول مديد بالعرض على النار مر ومفهود وانه ان عصل منهن بالعرض على الناولم يصد وان لم يتعمر المحاص مثلاعن الفضة وعايه فالدواهم الموحودة عصرالا كالايعم القراض عام لانه يقصل من القش قدر لوميز بالناروف نظر والذي بدني الحدةو مراد المسستهال عدم تعزالته سءلي الفضة مثلاقير أى العين اه (قوله وقبل ان ا راجاكم هـ دامةا بل قوله وان راج فهوقول في أحسل المفشوش وان استهال وشدى وعش قول المن (وعروض)أى ولوفاوسا اه معنى (قوله اسر)أى قوله باجياء العمالة الحراقوله قدره) عورته اه أنوار (قوله فلايجوزالم) ويفارقورأسمال الساريان الفراض عقد ليفسير عَمْرَ بينورأس المال والريح علاف الساغر رومهامة ومعنى وبه يفارق الشركة أيضا عش (قوله على نقد محهول القدر)ومن ذلك | ماعت به الباني من التعامل بالفضة المقصوصة فلا يصع القراض عليه الانصد فة القص وان علت الأأن مقدارالقس مختلف فلاعكن منبط مثله عندالتعامل حتى لوفارضه على فدرمنهما معلج مالقسادر وزناة الغناهر عدم العمة لانه حــين الردوان أحضر قدره و زناليكن الفرض يختلف بنغاوت انقص قاية وكثرة الهرعش وقوله فالظاهر عدم الصد فيب وقفة وقوله لانه الم خاهر المنع (قوله مجهول القدر) حق التفريع على ال ماقيله امااسفاط لفظة القدر كالوالنهائة أور بادة قوله أوالجنس أوالصفة كمفالفني (قوله ولوتلم حنسمه الم كذافي شرح المنهي لكن في شرح المسعدة فد كرمسناله الشرح الصغير ما تصومنا له بالدفي عهول القدر بل أولى:قول النظم كغيرممعن أى ولوفى اله لس انتهى اله سم (قوله أوندره) قديما اللاموقع للمبالغة في هذام التعبير بالف لانسن لازمه العلم القدوالاأن يقال المنافعة قوله ولوالخ متعلقة أيضا يقوله فلايجو زدلى نقدمجهول فيكون قوله أوقدر ماعتبارهذا اهسم وعبارةالله اية سالمتعن الاسكال فأنها

وبالضر ورةاله يدفعه للعامل عدقبت فيرادالدفع ولوبعدا لعقدفالا ودذلك وبمبايدك على الاكانماء بالدفع بعدالعقد مايات في شرح وهسكما الى العامل من قوله والسر المراد الخ (قوله والوثوني): علف بلي الضباط مل (قولدوسيم فالقصة تمرا) تغاب لاصرورة الىحل العبارة على مأيشتمل الفضية عي عياج الي انغلب (قوله وانداج) اعتد مر (قوله وقيل يحو زعامة الني) اعتد مر (قوله وقيه لازاج الم) العمم خلافه مر (قَوْلُهُ وَلُودُ لِمُ اللَّمُ اعْدَدُهُ مِرْ (قَوْلُهُ وَلُوءً لِمُجَنِّمَةً وَقَدْرُهُ وَصَفْتَهُ) قال في شرح المنهج على الاشبى فالعلب اه المن في شر البحة ذكر مسلة الشر الصغيرة والدمث بال و يحول انفدر مِلَّاوَلَىٰفَقُولِالْنَظْمُ كَغَيْرُمُ مَعَيْزُاتُ وَلَوْقَ الْجَالَسِ اللهِ (قَوْلِهُ أُوقِدُوهُ) قديقًا للاموقع للصائفة فيسداء م

والوثوق بالربح ووألعاجة إ فاختص بمامروج غالما ا وهوالنقيدالمروبالله أغنالانسباء يجوزنله وان أيطله السلطان كايحته ام الرفعة وتطرف الاذرى اذا عسز وحوده أوخف عزته عندالمعاملة وبحال مان الغالب معرداك تسم الاستدال به (فلا مو زعلي تبر) وهوذه أوفضتام يضرد حواءالقراضة ونبرها وتسمة الغضة تعرا تغلب (وحلي) وسائك لاختلاف قمتها (ومغشوش) وانراج وعدا فدرغث واسدتهلك وحأز التعامليه وقدليحو زعلمان استهلك غشسه وحزمه الحرحاني وقسل ازراج وانتفى كالمهمافي الشركة أصعه واخناده السسكى وغسعره وعروض) شلة أوستقومة لمامرا(و) كونه (معاورا) ودره وجنسه وصغته فلا عورعل أفديحهول القدر وان أمكن عله حالاولاعلى ألف ولوعلم حنسه أوقدره

أوصفته في المحلس

عبدها ميسرة وهوقبل النبوة ف كانوجه (٨٢) الدليل فيه المعلى المعلم وسلم حكاسفروا أو بعدها وهوقباس المساقة بجمام ان في كل

العمل فياشئ يبعض نمااته مع حهالة العوض ولذا انحداني كثرالاحكام وكان قضمة ذلك تقدعها علمه وكان عكسوم لذلك انساهو لانه أكتر وأشهر وألضا فهمى تشبهالاحارةأنشافي الشهن وهورخمة الحروحه عن قباس الإحارات كأنما كذلك لخرو جهاءن يدع مالم محلق (القراص) وهو الفناهل الحار (والمضارية) وهولفة أهل العراق لان كالانضرب بسهممن الربح ولان فماسغراوهو يسمى ضرباأىموضوعهماالشرعي هو العقد المشتل على توكل المالك الآخروه إ (أن دفع السالالتعدف والر عمد تركم وم ما فغر جسدفعمقارضته على دن علمة أوعلى غير موقوله بع هذاوقارط لماعل عنه وأتترشكة واصطديها ولا يصع أم بصح البدم وله أحرة المثل وكذا العملان عل والصدق الاخبرة للعامل وعا ، أحرة الشكة الستيلم علكها كالفصوبة ويذكرالربح الوكسل والعبد المأذون وأركانه سنة عاقدان وعمل ور بحومال وصفةوستعلم كلها كاكثر شروطها من ڪلامه (و يشمئره العمنه كون المال دراهم أو) هي مانعت اولا جمع (دانير سالمة) باجاع التعلية ولانه عقد غر ولعدم انضباط العمل

ماني الديراني المناحرته يقلوم ن و يكن الموال. تعدد الواقعة اوان من عبر بالاستثمار تسميمه فعير به عن الهية اه عش (قوله ميسرة) بفترانسزوضه قالالسسوطي لم انف لي ووالة صحة أنه بق الى البعثة وفال بعضهم لواله ذكر في الصحابة والفاحر العمات في المعتذرات الرسانه معه ليكون مع وفاله و يتعمل عنه المشاق مرماوي اه عمري وقوله وقال بعضهم هو العرهان الحلمي في حواشي الشفاء عش (عوله وحالد لل) والدلالة (دم) عالمديث (قوله أنه صلى الله علم وسلم حكاه الخ اوقد بقال أبضاأته لم شيت أنه صلى الله عليه وسارزدُ عَلْمُها مَا تَخذَمَهُ بَاقُ مَقَالِلُ ذَاتَ الله رَسْيدى وقد تُردِّعالى كُلُّ وَالرَّوجِهِ بَرَأَتُه لاحكم فِسَل الشرع (فهالممقر راله) عسناله و (قولدوهو) عالقراص اه عش عبارة المفي والاصل فيه الأجماع _ الأروموالتأنيت قوعلت إوالقياس على السافاتلانها فالمانها ورئ للماحتسن حسال الفيل ولا يحسن تعهدها أولا يتغرغه يو-حالتعاراتيانسامن 🏿 ومن عسن العمل مدلاعال ما عمل و موهد اللعني و حود في الفراص اهـ (قوله فضم خاك) أي كونه مقيسا: لي المساقاة أه عُش (قبرله لانه أكثر المن) أولائم اكالدليلة وهو يذكر بعد الدلول أه مم (قوله أضا) اي كالاستدلال السابق (قوله نوي) على السافاة و (قوله أسا) اي كسبه المقراض في ال العوص والعمل اهعش (قوله رهو) أى القراء (رحصة) فان قل الرحصة على الحم المنف رالمه السهل لعذرمع فيام أأسب العكم الاصاول يتغيرا غراض من المع الى الجواد بل هو ما ترمن أول الامرقات الرادبالنغير في التعر يقدما يشل الخروج ما يقتضه تواعد الشرع كاهنا وتدأشا والسه بقوله الحروجه اهِ عِشْ (قُولُهُ كَانُمْ) أَن المسافاة (كذَّاك) عرفصة عبارة الغيّ كَلْخُرْ حِنْ المسافاة عن بدع مالم علق أ والحوالة تن بعب الدين بالدين والعراباء ن بسع المزاينة اه قول المن (والمفاوية) أى والمفارض وهي. المساواة لا وجهماني الربح محلى وأسنى ونهامة اى في أصله وأن تفاو مافي مقدار ، عش (قوله لان كالـ) أي معى العنى الشرع بالنار بةلان كارمن المالف والعامل قوله يضرب سسهم) أي يحاسب سهم اله عش (قَيْلُهُ أَيْمُومُوءُهُمَا) أَيُومُومُو عَالَةَ ارْضَةُ (قَوْلُهُ الْعَقْدَا الشَّيْلِ الْحَ)وفي التعبير بالعقد الجذون التعبير مالتوكيل اشارة الى نه ليس توكيلا بحضااذ معتبر العبدة القراص القبول بخسلاف التوكيل اهرعش (قوله المشتل على توكل اللك أي القتض لكم من التوكيل والدفع الدعش (قوله مقارضة على دمام) أو على منفعة كسكني دارنها به ومفسني كان قال فارضك على منفعة هذه الدارنسكن فعها الفعر وماحصل رسننا بسمدى وقواه أمكن المعمارة العمرى عن شعمة وحدامدة عد أحرى ويكون الزائد على أحرة الليسنة اه وهي ُحسن (قولِه=لي دين=لمه) ئي=لي أنعمل أي الاان يعيز في المجلس لقوله الاستين يمرلو فارضه على أ أنف الم فيراد بالدف في أنن الدفع ولو بعد د العقدوي بدل على الاكتفاء الدفع بعد العقد مأياتي في شرح ومسلماً الم من قوله وايس المراد المزاه سم عبارة عش قرله مر أوعلى دن عليه أى على العامل ضاهره ولو عندالعالل في الجلس وفي جداي الفه الد (قوله واقه بسم الح) عطف على مقارضه الخ زقوله واستمالخ) أى وقوله واشترال معش (عوله وله أجرزالة لا الم) أيلة آجرة منسل البسع فقط الله بعمل وأجومنسل السعروالتراض انعل (قوله التي لم علكها) أي مأن اشتراها بعيد اللالك أو خدة نف وقصد المالك رقول عش أى بان المراه أف دمنه وصد نفسه وان دفع دراهم المال في عن عَماده اله تعسير المنفى (قوله و مذكر الربح) أى وحرجه (قوله وعلوز بح) الرادمن كوم ماركتين أنه لادمن كرهما لبوحد ماهمة القراص فالدقع ماقبل العمل والريجان توجدان بعد العقد بل قديقاوض ولا يوجد عل أورج اه عش (قولهلاحم) أي لامانعام عنهور كون بعضدراهم و بعضدمانيراه عش (قوله الصة) (قوله وكان عاسهم لذان الم) قد وحد أنها كالدليل اله مقس علم الالدلية كر بعد الدلول فذكرها يعد كاقامة الدليل هاد كرا خلول (قوله خارضية على دين عليه) أي على العامل الاان تعسين في الجلس بَدا لِ قوله الآسَيْ مَهِ لِوَاوِمَهُ عِلَى ٓ الْفُ دَرِهُم مَ الأَفِي ذَمُّكُ ثُمُّ عَيْمًا فَي الحلس جازًا لخ لكن الا يصدق قوله بدفتم الاأن يقاليانه مع التعيسين في الحلس ف حكم المدفوع أو يقال سأق التقبيسة بقيض المبالشاه في المجلس

لفظة خالصة فيأصله من أمنز وفي المغني والنهامة والحلى من الشير ح اله سيدجر (قوله والوثوق الخ) عملف على انضباط ش اله سمر (قالدوهو) أي ما روج عالبا (قهله ش الانساء) أي السمالة ي تشقري له الانساء غالبًا اله عش (قولُه وبحو زعليه) أيءَقد الفراضَّ لي النقد الضروب(قوله وان أطله السلطان) أى ولوفي للحسبة لا يتعامل مونها أه شرح المجعة (قوله والمارف الانزى المرا) استفله والعس الوثون الربح-و والمعاحة (قوله عند أعامله) عَبَارَة النَّهَامة والعَنَّى عَندا الهاسلة آه (قُولَة تبسرالُا سَنداليه) أعواً نرخص بسبب الطال السلمان له حسدا اله عش (قوله وهوذهب) ألى فوله وان أسكر علم في الفيه الانوله وسببائد ونوله أواستهلك وتوله وقبل يحو راتى وقبل والى نوله ولوقارض يبهليأ فسفى الهبامة الانوله اواستهك وقوله ولاعل الف (قوله وهو ذهب اوفضة) تقسير مراه لاسان المعنى الحقيق المالان آنه ا (قوله الله تغلب اى والقريد تعليمه أقدم على الفرع على من ذكر الدواهم والماقول الشهاب في المراضر ورة الى حيل العبارة على ما شعر إلفف أحق تحتاج الى النعلب اله فقال علم ولس من شرط النعلب الضرورة بل بكفي وادنه تمام القرينة عامر والباء شعا مالاحتصار وهدااولي عماق ماسة الشيخ أه رشدى اى من نول عس حله على ذلك اى النفل معل حكم الفضاء مسادا بالمارق اه (قولورنسل العرف عند المعاملة و محمل يحو رعليه المن اعتده مراد سم عبارة النهامة تم ان استهال عشد عليه كرومه الجركاني أه وكذا عند وأسر حالفهم والمهمة ول عش قوله ورا مران المنالفاي وأن يكون عد فالا يتعمل مند في بالعرص على الناوم ومفهو واله ان تحصل منه في بالعرص على الفاول بعد وان لم يتموز المحاس مثلاء وال الفصة وعلمة الدراهم الموحودة عصرالا تلايع حالقراض علم لانه بتعصل من الغش قدر لوميز بالناروف نظر والذي بنبغي العمة و مراد المسسمة المتعدم بمترالته السيملي الغضة المؤفر أي العين اه (قوله وقبل ال راجالخ) هـ داسةا بل قوله وان راج فهو قول في أصل المغشوش وان لم يستم الدرشيدي و عش قول التي (وعروض)أى ولوفاوسا اه مغنى(قولِهـلـامر)أى بقوله باجـاعالصمابة الخ(قوله قدره) عورته اهـ أفرار (قوله فلاعمورالن ويفار قدراً س مال السلمان الدراض عقد لفسم وعبر بين أس المالدوالري | واندراج وعداً فدوغت يخلاف الساغر رونه آية ومغنى وبه يفارق الشركة أيضا عش (قوله على تقديمهول القدر)ومن ذات 🎚 وا- تهلك و أرالتعامل به ماعت به الباوي من النعامل الفضة المقصوصة فلا يصم القراص علم الانصدية القص وان علت الاأن مقدارالقس مختلف فلأعكن ضعامتاه عندالتعامل حتيلو فارضعطي قدرمه بالمعلجم القسادر وزنافالغاهر عدم العجد لانه حسن الردوان أحصر قدره و زالكن الفرض يختلف تنفاون القص فله وكثرة اله عش وقوله فالفلهر عدم العصر فلسو وفعة وقوله لانه الم خاهر النع (قوله يجهول القدر) حق التفريع على | كلامهما في الشركة تعجم ماقيله امااسفا م لفظة القدر كلق النهامة أور ماد تقوله أوالجس أوالصفة كما فالغنى (قوله ولو تلم حسب الم كذاف شرح المنهم لكن فرس المهمنة فسن كرمسالة الشرح الصعير مانصه ومناله بان في عهول الروير وض) . الم أومنقومة القدر بل أولى: قول النظم كغيرممعين أي ولوفي الجلس انهمي الهسم (قوله أوقدره) قديقاللاموقع للمبالغة في هذام والتعبير بالف لانسن لازمه العلم بالقدو الاأن يقال المبالغة يقوله ولوالخ متعلقة أيضا يقوله

فلايحو زيلى فدمجهول فبكون قوله أوقدر ماعتدارهذا اهسم وعدارة النهابه سلمةعن الاشكال فأتمأ وبالضر ورةانه دفعه للعامل معدقيضه فيرادالدفع ولوبعد العقدة لايرددال ومبايدل على الاكتفاء بالدفع ألف ولوعل حسة أوقدره بعد العقد مابائي في شرح وصطّم اللي العامل من قوله واس المراد لخ (قوله والوثوت): علف على انتساط ش أوصفته في المحلس (قولموسمة الغضة تمزا) تعاسلاصر ورةالي حل العبارة على مأشمل الفضة عي عتاج اليالنغلب (قوله وانداج) اعتده مر (قوله وقيل يحو رعامه الني) اعتده مر (قوله وقد لل انداج الني الحم خلافه مر (قهالدولود لم الحر) اعتده مر (قولدولوء لم حسه وفدره أوصفه) قال في شرح المهم عالى الاشباق الطلب له الكن في شرح المهمة ذكر مسئلة الشرح الصغيرة فال ومناه بالفي يجهول القدر مِلْ أُولِ فَقُولَ النَّفَامُ كَغَيْرِهُ عَيْنَ أَنْ وَلَوْ الْجَالِينَ الْهِ (قُولِهِ أَرْفَدُرُهُ) فَدَيْقَالُلا وَقَمْ لِلْعَبْ الْغَنْفِ لَذَامِع

فاحتصبماتروج غالما وهوالنقيدآلمفروسلانه غنالائساءر محو زعله وانأبطله السلطان كلعثه ان الرفعة ونظرف الاذرى اذاعسر وجوده أوخف مان الغالب معرد ال تعسر الاسدال، (فلا موزهلي تعر) وهوذهبأوفضتام يضر بسواء القسرانسة وغيرها وتسمية الفضتهرا تغلب (و-لي) وسبائك لاختلاف فهمتها (ومعشوش) وقبل بحو زعلمان استهلك عشبه وحزميه الحرجاني وقسل ازراج وانتضى واختاره السبكي وغسيره لمامر (و) كونه (معاوما) ذرره وحنسه وصفته فلا عو زعل ندمحهول القدر وان أمكر علم عالاولاعلى

العمل فيشئ يبعض نماله مسع حهالة العوض ولذا انحدافي أكثرالاحكام وكان قضمة ذاك تقدعها عليه وكان عكسوم لذاك انماه لانه أكثر وأشهر وأنضا فهى تشبه الإجارة أبشاني الأزوموال أفيت فتوسطت وبؤسما اشعارا عافهامن الشمين وهورخصة لحروحه عنقباس الاحارات كأنما كذلك لخرو جهاءن بيم مالم بعلق (القراض)وهو أغة أهل الخجاز (والمضاربة) وهولفية أهل العراق لان كالاصرب بسهدمن الريح ولان فيدسفراوهو يسمى ضرباأىموضوعهماالشرعي هو العمقد المشنملء ل توكل المالك الأخروعلي (أن دفع المعالالتي ف والر عمد تركي مدا فرج بيد فعمقارضته على دىن عاليە أوعلى غىرەوقولە يسع هذاوقارط للعلى ثمنه واشترشكة واصطلام باذلا يصع نع بصح البدع وله أحرة النل وكدا العملان عسل والصدق الاخبرة للعامل وعلمه أحر الشبكه السيلم علكها كالفصورة وبذكر الربح الوكيل والعبد المأذون وأركاله منة عاقدان وعمل وربيجورال وصفة وستعلم كلها كأكثر شروطها من كلمه الاأن يقالانه مع التعيسين في المجلس في حكم المدفوع أو يقال سيأتي التقبيسد بقبض المبالث في المجلس (و پشسترط لصنه کړن

المالدراهم أو)هي مانعت لولاجهم (دالاسرمالصة) باجاع العماية ولانه عقدة رراعدم انضباط العمل

مافي السيرانها استاحرته مفايسن و عكن الجواب، عدد الواقعة اوان من عبر بالاستقار تسميره فعريه عن الهبة اه عش (قهله منسرة) مفتر السروطيمة قال السب طي لم افف إلى واله صححة الدبق إلى البعثة وقال بعضهم ارأه ذكراني العيامة والطاهرا بهمات قبل البعثة وأغياار سلته معه ليكون معاوياله ويتعمل عنه الشاق وماوي الدعوري وقوله وقال معلهم هوالبره أن الجلي في حواثي الشفاء عَش (قوله وحدالد ليل) أى الدلالة (ف،) أى الحديث (قوله أنه صلى الله على موسلم حكاه الم وقد يقال أيضاً أنه لم يتبِّ أنه صلى الله علىه و المردعاتها ما خدمه بافي مقابل ذات اله رسدى وقد ودعلى كل من التوجه بن أنه لاحكم فيسل الشرع(فولهمقرزله)اىمسينله و(قوله وهو) ئى الغراض اھ عش -بيارة الغنى والإصل فيه الأجياع والقاس على السافافلانم الماحورت الماحمن حدث السالك الغقل ولا عسن تعهدها أولا ينفرغة ومن يحسن العمل قد لا عالم ما معمل في موهد اللهني، و حود في القراص اه (قوله قضية ذاك) أي كونه معيسادلي المساقة اه عشر (قوله لانه أكثراغ) ولام كالدليل وهو يذكر بعد الدلول اله سم (قوله أنفا إى كلا - مندلال السابق (قوله نوي) علسافاتو (قوله أيضا) اى كسمه القراص في مهالة العوض والفعل اهاعش (قوله وهو)أى القراء (رخصة)فان قلت الرخصة هي الحيكم المتفسر اليه السهل لعذومع قيام السب العكم الاصا ولم يتغيرا غراض من المنع الى الجواز بل دوجا ترمن أول الامرقات إديالتغير في التعريف ما شمل الخروب سايقت واعدالشر ع كاهنا وقد أشار السه مقولة لخروجه اه عَشْ (قُولُه كُمَّ مَا) عَالْسَافًا رَكَدُلْكُ) عرضه عبارة الفي كمنز بسالسافًا عن بيع ماليعلق والحوالة عن سع الدين الدن والعرائا عن سع الزائنة اه قول الذن (والضاوية) أي والمقارضة وهي المساوا الساوي مافي الربيم على وأسنى ونهاية اى في أصله وان تفاو نافي مقداره عش (قوله لان كلا) أي سمى العنى السرع بالندار بقلان كارمن المالك والعامل قوله بضرب بسمهم) أي يحاسب بسهم الدعش (قوله أى موضوتهما) أى وموضوع الفارضة (قوله العقدا شفل المز) وفي التعبير بالعقد المزدون التعبير مِالتَّوَكُمِلُ اشَارَةَ الى نَهُ لِيس تُوكِيلا محضااذيع تبراحة القراص القبول تحسلاف النوكيل الهرعش (**قوله** المشتملة لي توك ل المالك أى القنص لسكل من النوكل والدفع اه عش (قوله مقارضة على دين اس) أو أ على منفعة كسكني داوم الة ومغسني كان قال قارض الدعلى منفعة هذه الدار تسكن فها لغير وماحصل مننا وسيدى وقراه أكن ألخ عيارة العميرى ون عدة و حود المدة بعد أخرى و يكون ألزا الدعلي أحوة الله بعنا اه وهي أحسن (قولِه عَلى دمن عليه) أي على العمل أي الاان يعين في المجلس لقوله الاسمي العملو قارضه على الف الخ فيراد بالدف في المن الدفع ولو بعد د العقدوي إدل على الاكتفاء بالدفع بعد د العقد ماياتي في شرح ومسلماً لغ من قوله وايس الرادالخ الدسم عبارة عش قرله مرز أوعلى دمن عليه أى على العامل ظاهره ولو | عسدالعامل في الماس وفي عمايعالفه اه (قولدو وله بسعالم) عطف على مقارد مالخ (قوله واسترالم) أى وقوله واشترالز الدعش (قوله وله أحزالة فالز)أى له آحرة مسل البسع فقط الله يعمل وأحرة مسل لبسع والنراضان عل (قوله الح لم عليكها) أى بأن اشتراها بعين مرال الكأو يذمه نفسه وقصد المبالك وقول عش أى بان اختراها في ذمته وقصد نفسه وان دفع دراهم المالات عن تمها بعد اه تفسير المنفي (قولهو بد كرال مع) أعد وجه (قوله وعلوز عم) الرادمن كوم ماركنين أهلايد من دكرهما ليوجد ماهية القراص فالدفع ماقيل ان العمل والريح اعد وجدان بعد العقد بلق يقارض ولا يوجد عل أوريع اه عش (قولدلاحم) أىلامانعاج ع فيحوز كون بعضدراهم و بعنه د مانير اه عش قوله خالصية) (قوله وكأن عكسهم أنسال المر) قد بوجه إنها كالدليل لاه مقيس عليها والدليل بذكر بعد الدلول ذذكرها بعد كاقامة الدارل، عبد كرا دلول (قوله، قارضسه على دن عليه) أى على العامل الاان تعيين في المحلس بدال قوله الا تى مراو قارصة على ألفُ درهم الافيذمت مع ما في الحلس جار الح لكن لا يصدى قولة بدفع

لفظة خالصة في أصله من المذرف المغنى والنهامة والحلي من الشرح الدسيدير (قوليه والوثوف الم) عطف على انصباط ش اله سم (قوله وهو)أي مام و ج غالبا (قوله عن الانساء) أي النمن الذي تشتري به الانساء غالبًا له عش (قول وعو زعلم) أي عقد القراض على النقد الفير وب(قوله وإن أماله السلطان) كورلونى الحسية لايتمامل به نها . أه شرح الجمعة (قولدونغروب الافزير) أش: السنتنه والغيث! (قوله عنسد اله املة) عبارة النهامة والفني عندا الهاصلة أه (قوله تيسر الاستبداليه) أي وان رخص بسبب إطار السلطانله حددا اه عش (قهل وهودهب) ألى قوله وان أمكن علم في الفرق وسبائلا ونوله أواستهلك وقوله وقبل يحو والحاوقيل والحانوله ولوقار ضبعها أخبال النهامة الاتيرلج أواستهلك وقوله ولاعلى الف (قوله وهوذهب اوقضة) تفسيرم ادلابيان للمعنى الحقيق لمالان آنفا (قوله تعلب اى والقريدة علىمداقد مدمق الغرع على من ذكر الدراهم والماقول الشهاف من قاسم لاصر ورة الى حمد ل العبارة على ما يشمه لم الفضه تمحق محتاج الى النفاي اه فيقال علمه ولسر من شير ما النفلي الضرورة بل يكفى في ارادته تمام القرينة عالمه والباءث عالمه الاختصار وهذا أولى تمياني عاشية الشيخ أه رشدى اى من قول عش جله على دائ اى التغلب حلو حكم الفضة مستفاد الما عاول اله (قوله رقبل يحو رعلمالم) اعتمده مراه سم عبارة الهامة نعم ان استهال عشد مارا العقد علمه كرم مهالجر ساني اه وكذاء عدو أشر حاللهم والهدع قال عش قوله مراجران استهال اي بأن يكون عد فالا يخصل مندي مالعرض على النار مر ومفهوء انه ان تحصل منه ثير بالعرض على النازل يصعدوان لم يتمهزا لفياس مثلاجن الفضة وعايية فالدراهم الموجودة بمصرالا تلايصم القراض عامه الأنه يتحصل من الغش قدر لوميز بالناروفية نظر والذي ينبغي العمة وراد المستهل عدم تمرّ العاس على الغضف ثلاف وأى العين اه (قولدوف ل ان راج الخ) هـ دامة ابل قوله وان راج فهوقول في أحسل المعشوش وان لم يستم لك رشيدي و عش قول للتن (وعر وض)أى ولوفاوسا اله مفي (قوله لمامر)أى مقوله ما حياع العمامة الخ (قوله قدره) أي و رنه اله أنوار (قوله فلاعوزالخ) و بفارفيرأس مال السامان الفراض عقد ليفسط وعبر منز أس المال والربح ىخلافالسارغر رونهاية ومغنى وبه يقارقا اشركة أيضا عش (قوله على نقد محهول القدر)ومن ذلك ماعتبه الباوي من التعامل الغضة المقصوصة فلا يصح القراص علم الان مسفة القص وان علم الاأن مقدارالقص مختلف فلاعكن ضبط مثله عندالتعامل حتى لوقارضه على قدرمهم امعادم القدرر وزنافا لظاهر عدمالسمة لانه حسن الردوان أحضر قدره وزبالكن الغرض يختلف يتغاوت القص قار وكثرة اله عش وقوله فالظاهر عدم العما فسموقف ترقوله لانه الم طاهر النع (قوله مجهول القسدر) حق التفريع على ماقسله امااسقاط لفظة القدر كإفي النهامة أوز مادة قوله أوالحنس أوالصفة كإفي المغني (قوله ولوء لم حنسسه الن) كذافي شرح المنهولكن في شرح المحقدة قد مسئلة الشرح الصغير مانصه ومثله ماني في عهول القَّدُر بل أولى أقول النظم كغير سعين أى ولوفى الجلس انتهمي الهسم (قوله أوندره) قد يقال لاموقع للمبالغة فيهذام التعبير بالف لانسن لازمه العلم بالقدر الاأن يقال المبالغة بقوله ولوالخ متعلقة أيضابقوكم فلايجو رعلى نقدتحجهول فكون قوله أوقدره باعتبارهذا اهسم وعبارة النه ايه سالمةعن الاشكال فانهما

وبالضر ورةانه دفعه للعامل عدقيضه فبراد الدفع ولوابعدا لعقدة لاتردذ للتوثميا يدلءلي الاكتفاء بالدفع له بعد العقد ماياتى فى شرح ومسلمال العامل من قوله واس المراد الخ (قوله والوثوت) علف على الضاط ش (قهالدوسيمة الفضية تترا) تغا سلاصر ورةالي حل العبارة على ما يشتمل الفضية - في يحتاج الي التغلب (قولهوانداج) اعتمده مر (قولهونسايجو زعليه الخ)اعتمد، مر (قولهوني لم انداج الم) الصبح خلافه مر (قولدولو-لم الح) اعتده مر (قولدولوء-لم حنسه وقدره أوصفته)قال في شرح النهج على الاشبعني الطلب له الكن في شرح المهاعة ذكرمسلة الشرح الصغيرة قال ومثله ماني في محهول القيد بِلَأُولُوفَقُولُالنَظُمُ كَفُرُمُهُمِنَا يُحِلُونَي الْجَاسِ اللَّهِ (قَوْلُهُ أَرْقَدُرُهُ) قَدْيِقَالُلا وقع للمبالِغة نبيدُامُع

والوتون بالرعج ورالعاحة أ فاحتص مماروج غالبا وهوالنق دالمضروب لانه غن الاشساعو عو زعله وان أطله السلطان كلعثه ابن الرفعة ونظر فمالاذرعي اذاعسز وحوده أوخف عزته عندالمعلملة ومحل مان الغالب مع ذلك تيسير الاستداليه (فلاعو زعل تهر) وهوذهبأوفضالم بضربسواء القسران وغيرها وتسمة الفضة تعوا تغلیب (وحلی) وسبائل اختلاف قيمتها (ومغشوش) وانراج وعسارة درغث واستهلك وسأز التعامليه وقبل محو رعلمان استهال غسه وحرميه الحرحاني وقيسل أزراج وانتضى كالمهما في الشركة تعجمه واختاره السسكى وغييره رعروض) علمة أومتقومة المام (و) كونه (معاورا) ودره وحنسه وصفته فلا بحو زعلى فدمحهول القدر وان أمكن عله عالاولاعل ألف ولوعلم جسه أوقدره

أوصغته فيالحلس

ستذائمه نهانى الجلس صع فانقلت طاهرقولهماعن الشرح الصفير وتبيرطو قرضمتا دراهمة برمعنة مء مرافي الحالم صدخلافا للنغوى أدلاعتاج لقوله من فدكذافك بالامدمنه بدلك لنعاب فيم العدمة مالقاس علىماقى الصرف والسلم والذي فهما أن الالف معلومة القدر والصفة ولو قارضه على صرقمعينة بالوصف عائبة عن المحلس صع على مار عدالسسكى الهلاشترط هذالر وبهلانه توكيل وهومنعه والطلاق الماوردي منعرفي الغاثب حدمله في غائب محدول بعض صدفانه على أن مما السعفه الهجعا دلك عله للمنع في الدن وقد صرحوا بعضة في الدمن على العامل كمانى(معينا فاستعصلي منفعة ودسله فيذمة الغبر وعلى احدى الصربين تعرلو فارضعلي ألف درهم مثلا فى دمت منم عينها فى المجلس وقبضها المالمازخلافا لجمع كالصرف والسالم بخلاف مافى ذمة الغبر فاله لايصع مطاقا كأهوطاهر كذمهم لانه غيرقادرعله حالة العقد فوقعت الصغة بأطسله من أصلهاولم ينظر لتعبينه في المجالة ولا سافه قول شيخنا يصع لقراض قوله ذكره كذا يخطه رحه الموالما فيزعر بنذكرها والمه أعلم اله من هامش

أمقطت فول الشارح ولاعلى ألف كالحر (قوله ولوفارنك) الى المزمن منطقت شرط التعيين فكان على ألغيز على الله من أحدهما الصف الربح ومن الا حرثك صحاب عن كلامهما (٨٥) والافلاوف الجواهر في ذلك كلام كالمتناقض لمناسب أن يؤخره أو يُذكره في شرح معيد كاف النهاية والمغنى (قولة أنه لايحناج الم) خسيرقوله طاهر صمةالقراضمع غيرالوديسع والغاصب بشرطموه وظاهر اه (قوله مغيرالوديسع والغاصب) أىعلى قولهم الخ أقول طاهر اقتصار النهابة والفسني والانوار وشر وح المهجروالر وض والبحة على ماصعه الودييم والغصوب اله سم (قوله بشرطه) وهوقدرة النزاع العال القصوب من ألعام الان القدرة الخ الشرح الصد مبرعدم الاحتماج القواه من تعسد كذا (قوله على مرر عدالسبك الم) أفره الفني وشرما تعليل لعدم المناذ مايداه الغرق (قهل ولوخلط الغين) الى قوله ولوقار ضعف المغنى والى قرله دَين في النه الم رُ وَسُوالُبِ مِنْ **قُولِهِ** بِشَعِفُ) أَى اصْلاف الــاوردى (قَولِه جعل ذلك) أَى النَّعَ في الغائب (**قُولُه** كَا (قَوْلُهُمُ قَالَهُ ﴾ أي صاحب الانفين لصاحب الالف (عَوْلُهُ جَازُ وَانْ لِمُسْعِينًا ﴾ إذا الانه عَذَل تستع صحة يات) أىف توله نعم الخ اه مم (قوله نجتاع) الى قوله حسازة الخول المهامة الاقوله ونبينها المالك قال التصرف اه شرحاالروض والبهجة وفي المغني والغرار ولوكان بيزائنين دراهم مشتركة فقال أحدهما عش قوله مز فىذمتسه كىالمىالك مفهومه أخمااذا كانت في ذمة غيرالمالك لايحو زسواء عسمن في المجلس الا حرفار ضلاعلى نصيى مهاصم اه (قوله و يغرد العامل الم) أي يحو راه الانفراد بالتصرف فيسه وقبضه السالك أوا وفي كلام ع أنه اذا فارضه على دين في ذمة العامل وعسمة في الحلس وفيت مالمالك صعراه وليس المرادأن المالك عتنع على التصرف فحصة القراض ل يحوزله ذلك ويدل لهسذا نول الشارح في عبارة الرشيدى قوله مر في ذمت أى المالك كالعلم ن سوابق كالمعود ومخالف في هدا المسهاب نج الفصل الاستى معدقول المصنف لسكل فسعنه أو ماعهما اشتراه العامل لفقراص لم يكن فسعناته لعدم دلاسه علمه فليراجع ولنحرو اه أقول اطلاف النهبالة عدم التحديلي وافي ذمة غير المبالك وافق اساني الروض وشرحه بل بعداعان العامل أه عش (قوله على ألف ّن) أي منهز بن والالم يتأت فوله ان عين كال منهما أه سم وشرح المنهيج والغرر والانوار والفي عبارة الغرر والانوار والمغني ولاأى لايصم على دىن ولوفى ذمة العامل (قوله على أن له) أى العامل (قوله ان عين كاذ المر) لعل وجه أستراط النصير أنه فد يحتاف و بالنوعير لان الدين اعما يتعين بالقبض بل لوقال اغرعه اعزل قدرحتي من مالك فعزله أى ولم يقيضه م قال قارضتك علمه فَهُوَّدَىءَدَمَ النَّهِيزَ الحَالِجَ لِمُعَلِيَّعُص كَاذَ مِن الآلفَيْنِ أَهْ عِنْ (قُولِهُ قِسَلَهُ مَا) أى في أب القراص (قُولِهُ لم يصحلانه لم علكه أي ماعرًا وغيرقبض اله بل عبارة المفدني في شر م تعر يف القراض ولا يصع على دين وتساويا)أى انهما من النقدين قوله في أبهما فيتعبن وقوله (أحدهما)الاولى فهد النائيث (قوله تم سواه كانعلى العامل أمنيره ثمف شرح معسنافلا يحو زعلى مافي ذمته أوذمة غيره كإفي الحرر وغسيره ولاعلى انعن الخ) كذاشرح مر هـ داوتحوو بدل على أن لجلس العقد هناخكا العقدوان لم يكن هـ داالعقد مما احدى الصرتبن لعدم النعين اه صريحة فى مخالفة الشار موسدم الصعنف في دُمدّ العامل معالقا والله يدخله خيآرانجلس اه سم وتقدم،نالغر رماوافقه(قولدصم)خلاة المعنى (قولد شرط علم الح) أنفار أعلم (قوله وقرضهاالمالك) هذا ملوعلي أن قوله في ذمته أي ذمة العامل و مدل عاديه أ مضاقوله السابق ماالماجة الىهذا الشرط مع أنه من صورة السئلة اهر شدى عبارة سمروقد يشكل هسدامع قوله السابق آ نفاعلى العامل كماني وأمامس له انقار صفعلى مافي ذمة السالك فيفيدها قوله السابق ولوقارض على ألفيمن ولوقارضه على صرة معينة بآلوصف عائبة عن المحلس الم اللهسم الأأن يقال الماعات هناك عدر في عدم عسلم عبنها يخلاف ماهنا ولايخفي مافية اه وعبارة النهامة علم مافهها اه ماسقاط لفظة عيروقال عش أيحسسا لنقدالخ اهسم أقول صريج صنيع الهابة والغسني وغيرهما أنمسئلة القارضة المذكورة سابقاعسين وصفة وقدرا قبل العقد أخذا من قوله و يفرق الخ اه وهي تر عاشكاله أى سم (قوله ومامر في العلم الخ) المسمثلة التي ذكره ٧ هناءة وله تعيلو قارضه الخزوقوله رقيضها المالك راده الشارح مناءع إيمافهممين أى اله لا يكني اله سم (قوله لتعين الصرتين) أي عند المتعاقدين (قوله بيزاحدي الالفين) الاولى أحس رجوع ضبردمته في عبارة الشرح الصغير الى العرمل وان غير الشارح رجعه الى المالك كإمراركن قضية الالفيز (قوله رضيط) أى المصنف (قوله يحيث) لى نول المنه معدق المعنى والى فول الشارح ولا يشترط في مسئلة المقارضة السابقةالمقولة عن الشرح الصغيرالذي اعتمدها لجماعة وفنسغة ول الشارح الاتقيام النهامة (قَوْلَه مل الله شغرط الم عبارة المعنى وأنسالله أوان سيتقل العامل الدعليه والتصرف فعه أهم ات يزالخ وقداء مده النهاية والغرر وشرح النهسج وكذا ابنالمقرى في غسير روض محة القرضية هذا فول الن (وَالإيعو رُسُرط كون آلمال فيدال إن) ولاشرط مراجعت في التصرف وكالمال ف ذلك ذائسه لوحودا لتعمن والقبض في المحلس هناة مضاوقة تقدّم عن الغر رأن قول النظم كغير معين أي ولوفي المجلس كشرف نصوشر الروض ومغنى (قولدو يشمرط أيضالل) اشارة الحالاعتراض عدارة المعسى تنبيه اه والله أعار (قوله ماز) أى فيرد اللعامل الاتحديد عقد اله عش (قوله مطاقا) أى وان عين في المجلس قضة كلامه كالحر وأن هذا أى قوله ولا تمله من محمر وقوله مسلما الى العامل وليس مراد ابل هو شرط آخر وقيضه المالك فيمناج الى تحديد عقد علم بعد تعينه وقيض المالك اله عش (قوله لانه غير قادر) أي وهواستقلال العامل النصرف فكان الاولى أن يقولوان يستقل بالنصرف فلايجو زشرط عمله اه وانحا أ العامل (علمه) أى على تعصل مافى ذمة الغير أى تغلاف مافى ذمة نف مقالة فادر على تعصب له قصم العقد عليه اه عش قوله ولا سافه على عدم العمة منافي دمة الغير (قوله قول شعدا الح) عبارة الاستي والمعنى نقد كذائم، مهاني الجلس صعر (قوله مع خير الوديسع والغاسب) أي الى الوديد ع والمعصوب (قوله دلو فارضه ويصح قراضه على الوديعة مع الودع وكذا الغصوب مع عاصمه لتعيم مافي يدالعامل يخسلاف مافي الذمة فاله على ألفين أى منميز بن والآلم يتأث قوله ان عين كارمنهما (قوله نع انتجا احداهما الح) كذا شرح مد غما يتعبز بالقبض ويعرأ العيامل باقباضه لامفصوب الباثع لدمه أى من ضمان العصد لانه أقبضه باذن وهداونحوه بدل على أن لجلس العقده عناحكم العقدوان لم يكن هذا العقد عما يدخسله خيار المحلس (قوله مالكه وزالت عنديده ومايقبضه من الاعواض يكون أما آه . د دلايه لم يوجد منه فيه مضمن وكلامه يشمل بشرط علمء يندانهما) كذائسرح مهر وقديشكل هذامع قوله السابق ولوقارضه على صرفهعينة بالوصف غائبة عن الجلس الخ فتأمله فان علم مأفها كادل عليه قوله أولاان علم العهام عدم علم ينهالا ينقص عن علم اع نبية عن الجلس المع قناماه فان هزمانهما كذل عليه مقولة أولان علم الهمام عدم علم عبلا ينقص عن علم الموسط و مر ما في العرب مع عدم علم عن ما فيها لله بنها عالم لمن والاقتصار على تعييم الوصف الهم الان مقال المأسم المقدمة الهل علم في المعالمة الهل علم في المعالمة الهل علم المعالمة الموسطة الموسط التعبسير بالفبلان من لارم العلم القدرالا أن بقال المالغة قوله ولوالخ متعلقة أمضا مقوله فلابحو وعلى نقد مجهول القدرة كون قوله أرقدره باعتبار هذا (**قول**ه على مار عما لسبكراخ) أقرشيخ الاسسلام في شرح عذرف عدم علم عينها يخلاف مأهناولا يخفي مافيه (قوله ومامرف انعلم بحوالقدوالي) أى العلايكي (قولة العلم عن احدى الصرفين البرعة أرجه السسبكي وتفرقه ماقاله الماوردي لكنه مذلك قال في السافات وظاهراله لايالي هنا صع ولا قرف بيز أحد الالفين واحدى الصرتين فالاو حصاقاله ان القرى وضعا عضاء الصرتين مشدد الوام () كونه (مسل الى العامل) مامر في القراف ن الاكتفاء بالرؤية و بالتعيب يزفي مجلس العقد اله (قولة كمايات) أى في فوله نعم الخ يحبث يسسنقل بالدعل وليس المراد تسليمهاله لعقدولا في الجلس مل ان لا يشترط عدم تسليم كأواد ووله (وَلا يحوذ بشرط كون المال ف إقوله وقبضها المبالك كالمذابدل على انتوله في ذمته أي ذمسة العامل وبدل عليه أمضافوله السياس آنفاعكي والمالة ولاغبره لا مقدلا عدوعند الحاجة (و) يشترط أيضال العالم النصرف فيند (لا بحور شرط (عله) أى المالك ومثله العامل كإباتى اه وأمامه لله المقارضة على مافى ذمة المالك في فيسدها قوله السابق ولوقارضه على ألف عن

عُبره (مدم) لانه ينافى مقتضاه من استقلال العامل بالعمل

مع غسير الدور والغاصب بشرطه كاهوظاهر اه لان القدرة على العن أقوى منهاعلى الدس ولوخلط ألغينه بالف لغيره تم فالله فارشتك عتى أحسدهما وشاركتك في الاسترجاز وآن مُ تتعين ألف القراض وينفرد العامل بالتصرف فيه ويستركان في أنصرف في الباق ولوقاوضه فلعماعا هذا التفصل قبل هنالوأعطاه ألغا وقال اضم السه ألغام وعندك والربحييننا سواءهم اه وظاهره صدندال قرامنا والترم ادال اذاخلط مالفه صارمت فركاف أنى فسه أحكام الشركة كإهوواضح (ومسل محو رعل احدى الصرتين) انعلم مافهما وتساو باحتساوقدراوصفة فسمرف العامل فيأبهما

شاه فستعسين الغسراض والاصم المنع لعدم التعيين كالبيء تعران عين احداهما فالجلن مع شرط عسا عسينمافيها كإهوطاهسر ويفرق بيزهذاوماممق العر بحوالقدر في الحلس بانالابهام هناأخف لتعس الصرتين وانساالامامق الم ادة منهما عفلافه فتماص وفضمة ماذكر فيتعيين

الى فساد وقال الفساد الصغة

احدى الصرتين صناب

فبمالو أعطاه ألف يزوقال

فأرضتك علىأحدهماتم

وسدقى المحلس وهو مأاعتمله

ان القرى في عض كتبه

ومال شعناني شرح الروض

كذائمه بالحالم صع فانقلت طاهرة ولهدءن الشرح الصفعر وشرطو فارضه على دراهم عرمعنة عممنهافي المملس صوخلافا للنعوى أنالاعتاج لقوله من فدكذاقك الاسمنه بدلد العداه مالعدة مالقياس على مافي الصرف والسيل والذي فهما ان الالقمعاومةالقدر والسغة ولو قارضه على صرصعمنة بالوصف غائبة عن المحلس صع على مار عدالسسكر الهلاشتره هذالرؤيه لانه توكيل وهومفعه والملاق الماوردي منعه في الغائب عـملعلىغائب، بول معض صدفاته على أن مما المسعفه الهدعا ذلك عله للمنع في الدن وقد صرحوا بصعته فىالمدن على العامل كمانى (معينا فيتنع عدلي منفعة ودىزله فيذمنا الغبر وعلى احدى الصرتين أعولو فأرضه على ألف درهم مثلا فى ذمت من عينها في المجلس وقبضها المالدحازخلافا لجدع كالصرف والسدلم بخلاف مافي ذمة الغر فاله لايصع مطاقا كاهوطاهر كالرمة مرانه غيرقادرعله حالة العقد ذوقعت الصغة باطمله من أصلها ولم نافلر لتعينه في المحلم ولا الده قول شعبا عم لقران قوله ذكره كذا يحطه رجه الموالم عين عربة ذكرها

والمه أعلم اله من هامش

ولوقارضه على ألعهن نقد

أسقمات قول الشارح ولا على ألف كأسم (قوله ولو فارضه) الى المتن متعلقات شرط التعبين ف كان المناسب أن يؤخره و لذكر مفاشر عمعية كلفي أنهماية والمغنى (قولة ته لاعتاج الخ) خسير قولة ظاهرا فولهسماخ أفول فاهرا تتصاوالهاية والفسي والافواد وشروح المهيج والروض والهسعة على مصحعه الشر الصفر عدمالا حتياج اقوله من فدكذا (قوله على مراج فانسكوا لم) أفره الفي وشرما الروس والمجمة (قوله بنده)أى الحلاق الـاوردي (قوله جعل ذلك) أى المنع في الغائب (قوله كما ياتى) أى في نواه نيم الخ اله سم (قوله نبيتهم) الى قوله نحسلا فالغيف النهاية الاقوله ونبينها المسألك فال عش قوله مهر في دمنسه أى المبالل مفهومه أنم الذا كانت في دمية تبرا الماللة لايجو رسواء عسين في الجلس وقبضه المالك أولاوف كلام ع أنه اذا فارضه على دى في دمة العامل وعسمة في الحلس وقبض علم اللاصع اه عمارة الرشيدى قوله مر في ذَّمت أي السالك كالعلمين سوابق كازمه وهو مخالف في هذا الشهاب بن ج فليراجع وليحرر اه أقول اطلاق الهماية عدم البحة على مافى ذمة غيرالمالك موافق المالي الروض وشرحه وشرح المنهج والغرو والانوار والفي عبارة الغرو والانواد والمفي ولاأي لايصم على دن ولوفي فمة العامل لان الدين اعما يتعن بالقبض بالوقال اغر عداع الفدرحتي من الك فعراه أي واربعب معم قال قارضتان عليه لم يصح لانه لم علكه أي ماعرله بغير قبض أه بل عبارة المغيني في شرح نعر يف القراض ولا يصح على دين سواء كانعلى العامل أم غيره ثم فشر معينافلايعو وعلى مافى فمته أو فمه غيره كافي الحرر وغسيره ولاعلى احدى الصرتين لعدم النعين اه صريحة في خالفة الشار موسدم الصحة عاف ذمة العامل مطالقاوالله أعلم (قوله ووضهاالمالك) هذا يدل على أن قوله في ذمته أي ذمة العامل وبدل عارسة يضاقوله السابق آ نفاعلى العامل كما لي وأمامس له القارضة على منى دمة السالف فيفيدها قوله السابق ولو قارض على ألف من ندالخ اه سم أقول صر يحصنه عالهاية والمعسى وغيرهما أن مسله المقارضة المذكورة سابقاعين المسئلة التي ذكره ٧ هذا بقوله تعرلو قارضه الخزقوله وقبضها المالك زاده الشارح بناء على مافهمسن رجوع صبردمت في عبارة الشرح السغيرالي الع مل وانغير الشارح وجع الى المالك كمرايكن فضة مسئلة القارضة السابقة للقولة عن الشرح الصغيرالذي اعتمدها لحياه موضية قول الشارح الاستينيم أنءيز الخوقداء تمده النهاية والغرر وذبر مهاننهم وكذا إينالمقرى في غدير روضاحه القرضد تعنأ لوجودا لتعييزوالقبض فياتجلس هناأ يضاوقد تقدم عنالغر وأن قول النظم كغيرمعين أى ولوني المجلس اه والله أعلم(قوله مار) أى فيرد العامل الإتحديد عد ع ش (قوله معالمة) أى وان عين هي المجلس وقيصة المالك فيمتاح الى تحديد عقد علم مد تصنع وقيض المالك له عش (قوله لانه غير قادر) أي لعامل (علمه) أيعلى بحصل مافي ذمة الغير أي يخلاف مافي ذمه فيه مؤنه فادرع لي تحصيل وصع العقد علمه اله عش (قوله ولاينافه) عدم العمة عماني ذمة الغير (قوله قول شخدا الخ) عبارة الاستي والمغني ويقع قراضه على الوديعة معالودع وكذاا غصوب معاصيدا تعينم مآفيدا العامل بحسلاف مافي الذمة فانه انسأ يتعبز بالقبض ويبرأ العاسل باقباضه للمفصوب البائعله مدكى من صمان الغصب الانه أقبضه اباذن مالمكه وزالت عنمده ومايقيضمن الاعواص يكون أمانه سده لاما بوجدمنه فيسمضهن وكلامه يشمل

التعبسير بالملائس لارم العلىالقدرالا أن يقال المالغة غوله ولوالخ متعلقة أيضا بغوله فلاعجو زعلي نقد مهول القدر فكون قوله أوقدر ماعتبار هذا (قوله على مارجه السكران) أفرشم الاسلام فشرح المحمة وحمالسكر وافارف وافارون الكنه وفان فالداف الدافة مانعة وظاهراه لايافهمنا مامرف القراض والاكتفاء بالرؤية وبالتعيين وعباس العقد اه (قوله كياني) أى فولوله نم الخ قوله وقبضه المالك بعذا يدل على ان تولى في ذمة أي ذمسة العامل ويدل علمة أيضا فوله السابق آنفاعلي العاسل كإيان اه وأماس الدالمة ارضاعلى مافي خدمة المالك في فيدها قوله السابق ولوقارضه على أنف عن

مع أحدير الوديدم والغاصب بشرطه كاهو مناهر اه لان القدرة على العن أقوى منها على الدس ولوخلعا أنفينا مالف الغيرة ثم قالبة قارستك على أحسدهما وشاركتك في الاتخر عار وانام تتعين ألف القراض ويفرد العامل بالتصرف فيه ويستركان في التصرف في الباق ولو فارسه على ألغيزعلى المله من أحدهما نسف الربح ومن الا خرثانه صحاب عن كلامهما (٨٥) والافلاوفي الجواهر في ذلك كلام كالتناقض

صحة القراض مع غير الوديم والفاسب شرطه و فرظاهر اه (قوله م غير الوديم والفاسب) أي على الوديهم والمقصوب اله سم (قوله شرطه) وهوقدوة النزاع العالم القصوب من آلفاس بلان القدرة الخ أهليل لعدم المناذة بإبداءالغرف (قوله ولوخلط أنفين) الى توله ولو قارضه فى المفنى والى قرله دَبِل في النه ماية (قوله ثم قالله) أى صاحب الالف للساحب الالف (غوله حار وان لم شعن الخ) لان الاشاعة لا تمنع صحة النصرف اه شرحاالروس والهجمة وفيالمفي والغر رولو كان بيزائنين درآهم مشتركة نقال أحدهما لا آخرةارضناغلى نصيى منهاصع اله (قولهو ينفردالعامل المر)أى يجو زله الانفراديا تصرف نسم وليس المرادأن المالك عتنع على التصرف ف حصة القراض بل يحورله ذلك ويدل لهدذ افول الشارح في الفصل الاستى معدقول المصنف أحبل فستخدأ وبانهما اشتراه العامل لاقراض لميكن فستعاله لعدم دلاته عليه بل. عداعان العامل اله عش (قولهء لي ألغ ين) أي متميز من والالم يتأت فوله ان عين كال منهما الهسيم فَمُوْدَى عدم النَّمْرِ الى الحول عُلَيْحُص كَارْ مِن الآلفُن أَهْءَش (قوله فسل هذا) أي في أب القراض (قوله وتساوياً) أى دافهما من النقدين قهله في أيهما في عن)وقوله (أحدهما) الاولى فهم التأنيث (قوله تع ت عن الزاكد اشرح مر حدد اوتحوو مدل إن لهلس العقده فانتكم العقدوان لم يكن هدا العقد بما يدخا خيارالمجلس اه سم وتقدم عن الغررما توافقه (قولدصع)خلافا المُمغَى (قوله يشرط علم الح) أنظر ماالحاحةالى هذاالشرط مع تهمن صورة المسئلة اهر شدى عبارة سم وقد يشكل هسذامع قوله السابق ولوقازضه على صرقمعينة بالوصف غاثبة عن المجلس الخ اللهب مالاأن يقال الماعات هناك عدر في عدم عسلم عبها يخلاف اهنا ولا يخفي مافية اه وعمارة النهامة على مافها اه ماسقاط لفظة عين وقال عش أي حنسا وصفة وقدرا قبل العقد أخذا من قوله و بفرق الخ الدوهي ترية اشكاله أي سم (قول ومامر في العسام المر أى اله لا يكنى اه سم (قوله لنعين الصرتين) أى عند التعاقدين (قوله بن احدى الالفين) الاولى أحد الالغين (قوله رضوما)أى المصنف (قوله يحسن) لي نول المتن معه في المغنى والي قول الشار حولا شغرط في النهامة (قوله مل ان اشترط المعمارة المغني وأعمالله ادان سيتقل العامل بالدعليه والتصرف فيه اه قول المَمَّ (فَلا يحو رُشر مُ كون آلمَال في ما المَالُك) ولاشر مُ مراجعت في التصرفُ وكأَلمَا لكُ في ذلك مُاتَّب كشرف نصبه مرح الروض ومغني (قوله ويد مرط أيضا الح) اشارة الى الاعتراض عبارة المعسى تنبيه قضة كلامه كالمحر رأن هذا أى قوله ولاتحله من محتر زقوله مستلمالي العامل وليس مرادا بل هوشر ما آخو وهوا - تقلال العامل التصرف ف كان الاولى أن يقول وأن ستقل التصرف والاعدو رشرط عله اه واغدا نقد كذائم ، نها في المجلس صح (قوله مع نيم الوديسع والغامب) أي الي الوديد م والمفسوب (قوله دلو قارضه على ألفينُ أَى مَهْمِ مِن واللَّمُ يَنافَ قُولُه أَن عَمِن كَلْ مَهُمَا (قُولُهُ مَمِ أَنْ عَبِرَا حَدَاهُمَا لخ) كذاشر ح مِرْ وهذاو نحوه بدل على المجلس العقده خاسكم العقدوان لم يكن هذا العقد ممايد خسله خيار المجلس (عوله بشرط علم عنمافيها) كذاشر حمر وقد يشكل هذامع قوله السابق ولوقار صعابي صرفه معينة بالوسف غانبة عن المجلس الخ فتأمله فان علم أتمها كإدل عليه قوله أولاان علم المهامع عدم علم عينهالا ينقص عن علم مافى الصيرتمع عدم علم عهين مافعها الغبيتهاعن الجلس والاقتصار على تعيينها بالوصف المهم الاان يقان أساعات عذر في عدم علم عنها يعلن ماهناولا يعني مانيه (قول ومامر في العلم بحوالة درالخ) أي الهلا يكني (قوله إ الحلي عزاحدى الصرتين مع ولافر فبير أحد الالفين واحدى الصرتين فالاو جدما فاله ابن الفرى وضيط عفطه الصرتين وتديد الراع (و) كونه (مسلم الحالعامل)

بحيث يستقل بالبدعليه وليس المراد تسلمه مالة العقدولاف الهلس مل ان لاسترط عدم تسلم ، كأفاد قوله (فلا يحو و بشرط كون المال ف

بدالمالة) ولاغبرولانه قدلايجده عندا لحاجة (و) يشترط أيضاا منقلال العامل بالنصرف فمينذ (لا) يجو زشرط (عمله) أى المسافق مثله

غبره (معه)لانه بناني مقتضاه من استقلال العامل بالعمل

لمعمل على هذا التفصل قبل هناو أعطاه ألفا وقال اضم السه ألفاس عندك والربح يتننا سواء صحراه وطاه وصد مذال قرامنا وأبتر ممادايل اذاخلطيه الفه صارمة تركاف أتىفه أحكام الشركة كاهوواضع (وقيسل بحو رعلي احدى الصرتين) انعلم مافهما وتساويا جنساوقدراومغة فتصرف العامل فيأبهما شاه فستعسين العسراض والاصح المع لعدم التعيين كالسعنع انعين احداهما فالملسمع شرطعسل عسينمافعا كإهوظاهسر ويفرق بينهذاومامرق العا بحوالقدر في المحلس المان الاجام هناأخف لتعسن الصرتين وانماالابهامق المرادة منهما يخلاف فيمامي وقضمة ماذكر فيتعمن احسدى الصرتن صحتمه فمالو أعطاه الفردوقال فارضتك على أحدهماثم صنه في المحلس وهو ما اعتمده آن القرى في بعض كتبه ومال شعنافي شرحالروض الى فساد، قال الفساد الصفة و رده مانی نسخ شرح

النهب المعتمد آله لوعلم في

و سعه) أىكال

مهدا (فعد القراض) لاهشر عر مع الصاحبوه دسفيوه فيسرالاستعلو (٨٧) عليها فرتشمها الرحصة مرعث بالرفعة جواز شرط أن سساحي لم كن المنى مفير ناعا، بالأله لم يتعدف والديم عالريج بينهما علا بالشرط فها يعوَّوه في (قولِه مفهما) أي العامل من بمعلد النامن

الخمر والنوب (قولهوناز عندالافرى الح)عبارة النهاية والمغنى وتفارف الافرى بأنالر يتم ينشاءن بالبالقراش ويكونحظته تعمر ف العامل وهــــد الموحدة فالابعد وفي كالام القاضي وفي البعر بحو وهذا هو الفاهر بل ولو فال الى أن التمرف فقط وفارعفه تشترى حطة وتسعهافي الماليخانه لا يصح اله وفي حم عن مرز أنه قر وأنه يتحه أن سب عسدم السمة الاذرعي مقول لقاضيلو التقدد ماطال فقدلا يحصسل الربح فأن أطاق العدالعة اذغامة الامرأنه قيدا ذنه موع غاصر وذلا للابضر قارضه على أن شستري قَال الرشدي قول مر مان الرَّ بم الح صوابه ان كان الرُّ بم الح ليوانق منى الاذرى اله (قوله لم صح) الحطنونخ تهاالي ارتفع وظاه أأتالو فارضولم نشترط علىمداذ كروالقاضي فاشستري هو وادخر باختياره الي اوتفاع السعر لم يضر السمرة سعهالم يصحرلان سم ورشسديةولياليّن (شراء)بالمدمح مامهامة ومغنى قوليا لمنز(أومعاملة أعم ص)ولو قارمس معلى ان الربح ليسكم للمنجهة اصادف العيادةة فهل يتعينون علامالشرط فتفسد المسادفته عيرهسم ولالان المقصودات يكون تعيرف الممن (ولا بحوزان صرفالامعقوم باعبانهم وجهان أوجههما فانهما اه نهاية وقال المفيوذكره سم عن شرح الروض شرط علبه شراعمناع أوجههما الاول ان دُكْرِ ذلك على وجه الاشراط والافالثاني اه قول المَنز (أومعاملة شخص) طُاهر ووان معن) كهذ الساعة (أو حرن العادة يحصول الربح بعاملته وعلمه فلعسل الفرق بينه وبين الأحفاص الممنسين سهولة العامسلة مع الوع ندروجود كالباقون الاشتخاص كرمنهام الواحد لاحتمال في الممانع به يفوت المعاملة معــه اله عش (عوالهلان في ذلك الاحر أومعاملة يخص) تضيقا الخ) ولونهاه عن هذه الامورض لنمكنه من شراه فيرهذه السلعة والشراء والبسم من فيرز يدمفني كالدرمن ودوالشراعمنه ونهاية وقوله وفي الحاوي يضرائل غيلوة الني وفي الحاوى يضرنعين الحانون دون آآر وفيلان السوق لان فَذَاكُ تُصْدِهُ الطَّال كالوع العام والحارب كالعرض المسين اه (قوله ولايضرته بنالم) محفر زنول المنز أونوع بنسدر الريح والفاور في الانتصاص وجوده (قيهله سان فوعهذا الم)ودلمه الاستال الماسنه انتماكاني سأتر التصرفات السته ادامالاذن فالادت المعنن أنهم ان كانواعث فياليز يتناول مايليس من المسوج لاالاكسب وعوها كالسعاعلابالعرف مهامة ومغسى وروضهم تقضى العلاقبائر يحمعهم لم شرحه (قوله كسنة) بان قال قارض أن سنة الد رشدى (قوله وان د كرها على حية الح) مقابل قوله على تفتم والاضروق الحاؤى بضر حهة نافة تمصارة المفي طاهر عبارة المصنف كغيرة أفت القراص عدة ومنعه الشراء بعدهاول مرمادا تعمن مانون كعرض معين بل الرادأته لميذ كر مأفية أصلاكة وله فارضنك فلاتتصرف بعدشهر فان القراص المؤفث لا يصعب سوامنع لاء فكنوع عامولا بضر البالك العامل من التصرف أم السنم كامر أم سكت أم الشراء كماله شعناني شرح منهده اله وعيارة سر نف نفر فادر لمدم كفاكهة في الحلى وان اقتصر على قوله سننفسذ العقد انتهى قال يحسا الشهاب العراسي قوله وان اقتصرا للأفهم أنه لوقال فارستان منه ولانشير بعدها معسواه فالدوان البيع وسكت رهوالذي أفهد معصري عبارة رطبة (ولايثقرط بدان) في ع هذا وفار ق المر في الدَّني الذي استَلهِ والشَّرَح (قولِه والرَّع فيه الافرى بقول القاطي الحرَّ يَكُن العُرق وفي شرح مر بعد اله كهان العامل-ظا سوقه كازم القاصي مانصه وفي العرنجو ووهر ضاهر بل ولوقال على ان تشتري -: طقوته مهافي الحال لم يعم عمادعا بذل الجديعان اه وفررانه بعد ان سب عدم العد النفيد ما خال نقد لا عصل الرج فان أطلق الحد العد الذعاية ألامر الوكل ولاسان (سدة لهة داذنه بنو عخاصودلك ابضر اه وظاهرانه لوقارضه ولمشترط علىمماذكرالقاضي فاشتقرىهو الغراض) لان لو عربيس وآخر بالنتداده آلياد تفاع السعر فيصر والفرق اله اذاشرط لمضعل التصرف الحدأى العامل بل الحدأي له وقت معداوم و به فارق نف فل يكن مصول الرجم رأى العامل (قول في المترأو معاملة شخص) ولوقارضه اليمان يصارف م وحوب تعمينهافي المسافاة الصيارفة فهل بتعينون عكالابالشرط فتفسد المصارة مع نيرههم أولالان للقصود بذلك تنهكون أصرفه (فاوذكر) (مدة)، لي صرفالاه مقوم باعيام مرجعان أوجهدا نانهماشرح مر وقالفشر عالروض اوجههما الاولان حهدتا فيتمم اكسنةفساد

وْكُرُولْكُ عَنْ وَ يَجَالُو مُنْزُامُ وَالْوَالِنَانِي اللهِ (تَقْلِلُهُ فِي المُنْ فَالْوَالُمُ الْمُ أَلِي وَالْأَنْ الْمُولِمُ اللَّهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَّهِ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَّا عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عِلْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَّهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْمُ عَلَيْهِ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلَي

س: فيسدالوهد أه قال شعنا الشهاب البراسي قوله وإن اقتصرا الأفهم اله لوفال فارستك سنة ولاتنستر

مد عاصر سواء أفال والدالسع أوسكت كاسلف وهو الذي أفهمهمن أنه لوقال فارضنك ولاتشر عدها

(ويحورشرط عسل علام فالبالاولىدون الواجب لاسكان حرقوله مسلما الجعلى مايشمل الاستقلال بالتصرف قول المتن رويجوز ألبالك) أي تنه والماوكة الرطاع فالاماليال كنيرط اعطام بمناه لعمل عليها وتعبير المصنف فلامدأ ولي المسل المسيرة المر فالفناهر أنه كعيده لابه والمالم لمفعته وقسدذكر الاذرى مثله في المسافاة ولوشرط لعدده حرأمن الريح صح منقعته إداعاوم بالشاهدة أوالوسف(معه)سواءاً كان واللمشرط علىمعلر حوعماشرط لعدوالسعني وشرحالروص عبادةالغر ووحرجيه أي بالمعافية الشارط العامل م السالل لاغبر عاوكه كفلامها غرور وحتموا مدولاعو زشرط علهم معالعامل الأأن يكون سرط لهمشي من الدء فعد و مكونة اصامع اكثرمن واحدة اله الجهور واطلاق الدافقات عدم الجوازميول على ولم محميل مداولا أصرفا (عملي العجم) كالسافة مااذا لم شرط لهمر به أد (قوله أوالماو كضغفة) أى ولو مرسة أد عش (قوله العدادم) أي غلام المالك فنا ولا (قوله ولرجع لل الم) أي والحال لم يعمل الشارط لفلام المالك قنا أولا (يَوْلُه لانه من لامهامن جملة الحماله فحمر جهداله) أىعيناأومنفعة اشمل أحسر الحر والمومي له عنه اله عن عبارة مم قوله لأماأى استناء عنائالاتعمله النفعة ش الد (قوله استماع بقدة الم) أي كون عل غلام المالك البعالية عماله (قوله دمن عمالم) ومن نماوشرط عليه الحر أى للتعلل عباذكر وبحدمل أن الشار المعقوله ولم يحصل له الجوهو الاقرب وحرمه عش (عُمَّلُهُ الْحَرْبُ الغلامأ وكون بعضائال للغلام المر) أي باللاية عرف بدون مراجعة عياوة الغرونع النصم الحداث أن لايت صرف العامل بدوله نىد.فىسدقطعار يجوز أو يكون المال أو بعث سده لم يصم اله (قوله شرط نفقته) أي غلام المال التعمي قنه دون الحر المماول شرط نفقته عامه ولايشترط لنفعته كاهوظاهرلان نفع نفقة قسة تعودال متحسلاف فقة الحرا الذكو راه سم عبارة عش أي تقديرها اكتفاء عرف المعاول وخرجره المرفلا بحو زف ذلك لان نفقته على نفسه والعبد المستأخراً بضا اه (قوله ولاينسم ط في دأن أنه ذا بمياد كروه في تقدرها والاوحمانقراط تقدمها وكان العامل استأحرمها اهنهاية وفال العيرى والذى حزمه عامل الساقاة (ووطيف ة ابنالمقرىءدم اشتراط تفديرالنفقتر بادى وفي القاروي على الجلال ويحوز شرط النفقة ويتسع فها العامسل التعارة) وهيها المرفولا يشترط تقدرها على العمدانيس أه (قوله اكتفاء العرف الـ) * فرع * فارض يمك على أن الامتر ماح البدع والشراء المذهب الي المن لشتري من ضائعها و تسعهاهذاك أو مودها الي مكة فني العجة وجهان الاكستر ونعلى لابالحرف كالطعن والخبز أنفسادلان النقل على مقصو دوقد شرطهم والتحاوة سمر على جأقول قد يقال ليس المشر وطنقاء ينفسه فان فاعلها يسمى محترفالا باحواوفي الحواه رعب 📗 واعيالا فصوده ن مل ذلك الاستثمار . لي تقله على ماحون به العاندة وهو حيشته من أعمال التعار دو نه في الصحة و يؤ بدرماذ كره الشارح مر من جوارات تجارمن يطعن الحنطة الم اعش (قوله كالطعن الخ) الرو مانى في خذهذ والدراهم أى والزرع قول المن (ووطفة العال) * (فائدة) * الوطفة إطاعتها ما يقسدوع في الاسان في توم وابتعم اوالربح سننا صغين ونعوه الله مغني (قول: وهي)الى توله وفي الجواهر في الهميانة والغني الالفظ تلفينا (قولة وفي الجواهر الـ الهلآيصع غلاف خسدها واجل فه لاقتصاءالعمل الحواه الاولدون الساني الذي استظهره الشارحاه ويانيءن المغني والغرر فيأول الفصل الآثي عالوافقه السعرولاء 💳 س اه أضا (قوله البسم) الاولى الابنياع قول المز (وقوابعها) بما حرث العادة ان يتولا وينفسه مهاية ومغني أعوان واعترض عمافعهاأ يشاأنه أخرعلى فعل ذلك كانت الاحرة علمكماتي في الفصل الاتن في شرح ومالا يلزمه الاستعارعليه عش لوتعرض فيالايجاب الشراء دون البيع صعروه وطلعر (فالوالصداد شرى دنطة فيطعن الخ) ولواشرى العامل الخنطة وطعم المن عبرشرط لم يعسع القراص فيها (و توابعها كاشر الشاب يم إذاطهن بغير الاذن فلا أحرقه ولوآسة احوعليه لزمه الاحرة وبصير ضامنا وعليه غرم مانقص بالطعن فانباعه وطمها) ودرعها وحعلها أى قنه) أومن يستعق منفعة كميت منهم الاسلام رهو طاهر شرح مر (غوله المعالا كنسفعته) كأنه فىالوعاء ووزنالحفيف المترازة وقالم الوصى بمنفعة منالا (قولهالانها) أي المنفعة ش (قوله وبجو زشر طنفقته) أي عُلم وقبض الثمن وحسله لقضاء الماللنتعني قندون الحرالمانون منفعته كإهوظاهرلان نفع نفقة قنة تعودالسه يخلاف نفع نفقة الحر العرف داك (فلوة أرضه المذكور (قوله د في الجواهر عن الروياني الحراض وشرحه ولولم بقل فارضنا بالم دوم البيا الفاسئلا | المسترى - طة فيطعن وقالانتر بهاكذ والانصف الرعوار مرض البيعل معالقراص انعرف الشراء دون البيع تفريعا وتخسيراوغولا يسعب على الاصهمن ال التعرض الشراءلا عني عن التعرض السيام الد وهذا أند توافق كالام الحواهر الأول دون

يصع وهومنو يمتمبادة الأومة فوالرافعي فسلاتفتر بماني شرح المنهيم بمايحالف ذلك فانه يحالف المستقول تدلارو بإنهالي وان حمله عليه طاهر عبارة الروض اه وعباوة الروشة فالوقت فقال قارضا لمنسينة فانصاءه من النصرف ذكرهالاءلى-هة الناقب

معالقاسواه أحكت أمصعه

التعرف يعدها أمانيهم

أم الشراء لان تلك المسلحة

. . . (ومنعه النصرف بعدها) كقوله فارضال على كذاو النصرف بعدسة (فسد)

الاسترباح بالسع الذي فعله بعدهاعلاف النع م السع ويشغرا السآ

تملك المدة لشراءم ععادة لاكساعة أمااذا مكتعن السعفقضة كلامألوضة وأمسلها الحزم بالفساد وحرى على في الكفامة وهى مفهوم المن وأصله

وغيرهما والذي يتعمالاؤل لان تعيبن المدنيقة عن صنع البرع بعددها فاحتاج للنسعلى فعسله ولم يكنف قىذاك بانالفهوم منمنع

الشراء عدم المنع والسع وكالابجور تأمنىلابحور تعلمة مولا تنعميره وتعليق

التصرف لنافاته غسرض الوكاة (ونسترم اختصاصها بالربح) فيتنع

شرط بعضه لثالث لاأن شيرط علبه العيمل معه فكون قراضابينا ثنيزنع

شرطَّه كفن أحدهما كشرطه لسده (واشتراكهما فه لأخذ المالك علكه

والعامل بعمله قسللا ساحسة لهذالاته بازممن اختصاصهمانه أه والاد

يمنع المسروملاحتمالأن واد باختصامهمانه أن لأعرج عمماوان استأثو

مه أحدهما فتعن ذكر ألاشم تراليال وال داك

النسد (فىالاصع) لمصول الروضنوالرانعي فلاتفتر بحافي شرسالنهبي بمباعنالف فالثانتهي أقول ظاهرالاتواد بوافق راقاة عسيرة وجيع النهاية عماصه الذكر المدة النداء ماقت مضرات معيعده المراحياء ماعظاف الوقال فالمناف ينةوذ كرمنع الشراء منصلال معالنا فيتحسنند وجسد المحمومين كالمحالشيخ فأسرح النهج

لكن اختار في المطلب الصمة المهجود فل سم اعتماد من عسر موا فر كامر (قوله والذي يقد الاولياع) وفاة الفا هر المند والافراد

قولهلان تعسس المدة يقتضى الخ) وسدعتم دعوى الآفتضاء مع كون المراد ، تعسف اذكر هلاعسلى وجه الأفت كاصوريه اله سم (قوله لاعور تعلقه الم) عبارة النهاية والفي والروض معشر حدولوقال قارضة تلاماشت عاركاهو شأن العقد الحائز أوعلقه على شرط كاذاحاء وأس الشهر نقد فأرضت لأوعلق تعرفه كقاوضت للآس ولاتنصرف الى انقضاء الشهر لم مصر اه وادالاولان ولود فع الم الاوقال اذامت

فتصرف ومبالبدم والشراعر أضاعلى أنال نصف الريح لم محولا يحورله التصرف بعدمو تهلانه تعلق ولان القراض يطل بالوت لوصواه (قوله فيمتنع) ال قوله ومن عمى النهاية والمعنى قال عش فرع سلت عما يقع كذيراس شرطوة المالك ومزه العامل وحزه المال أوالدا بقالني يدفعها المالك العامل اعمراعامها مال القراض مثلاه وصعيماً مراطل والجواب أن الظاهر العمة وكان المالك شرط لنفسه مرا من والعامل

إحرارهو صعيماه (قالهلانه يلزم) الضهران البارز والمستر مرحعان لاسم الاسارة شاه سمر قوله عنم اللزوم) أى القطعي الدين الطني مكامرة الدسم (قوله واستأثر) أى استقل الدعش (قوله والاشيئة) مفهومة الريح وبه فارق نظيره في إلى أنه أن علم العساد دون هذا استحق وهو ظاهر وكذا يقال في فوله الآن في أنه لأ عرفه في انظهر اهسم (قوله

لم يستحق شيأ)وة فالشرو و المنهج والروض والمجمعة وخلافا للنهامة ولاطلاق الغني والانواز عمارة النهامة وله أحرة المثللانه عل طامعاوسوا ففذال أكان عالما بالفساد أم الانه حيدد صامع وسماأ وحدمه الشرع

من الاحونخلافا لبعض المتأفوس اه فالبالوشدي قوله مرأ كان عالميا الفساد أي وان طن أن لا أحوثه كايعلم مراسات ادوقال عش قوله مر خلافالمعن المتأخرين أى ان = تدعالل عرف شر ممسعه اه معدهامطلقا أومن البدع فسدلانه يحل بالقصود وان فالعلى أن لاتشترى معد السسنة والن البدع صحاعلى

الاصولان المالك يفكن من مندس الشراعمي شاء بخسلاف البسع ولوا فتصر على قوله قارضان سنفسد عل الصوال اه (قوله لانه قد لا يعدفه الراغبالل) يؤخذ مند مان المنعمن البيع كالمنعمن النصرف قوله أمااذات) مقابسل وله بان صرح له عواز م قوله لان تع بن الدوية مي الى فد عنم دعوى الاقتضاءم كون الراد معينهاذ كرهالا على جهسة التأنيث كاصور به (قوله لاعور تعليف ولا تعيره

وتعلق التصرف) فالف الروض وان عاق القراض وكذا تصرف عل اه ومثل في شرحه الاول مان قال اذابياً وأس الشهر فقد قارمة للذالشاني مان قال قارمة لله الآن ولا تنصرف عني ينقضي الشهر اله (قوله

لانه يلزم) الصيران البار روالمستقر مرجعان لاسمالاشار أس (قوله د وديمنع المروم الح) الطاهر ان المدوع اللز وم القطعي المعنع الغلني مكامرة فاله لا يعهم من قول المنتصآ بمذا الاثبوته لسكل منهما (قوله

الانه على طامعا وسواء أعلم الفسادة ملالانه حسند طامع في ماأوجيمه الشرع خلافالبعض المتأخر من شرح م: (قوله واللاشي) في مفهومه إنه لوعلم الفساددون هذا استحق وهو ظاهر وكذا بقال في قوله الأسمى وأنه

من الفرض (والمنطق الشراعيدها) دون البينع بان صرح في عوادة (فلا)

والروس اه قالالرشيدي قوله متراخياته بانفطه عن الكلام عناقوه كنة التنفس والهيوقولم بين كازى الشيخ في شرحى المنهج والروض أيء للى ما في بعض سعي شرح الروض و في بعضه لما لوافق ما في لسرح المنهبع فلايخالفة اه أقول صريج الشارح وشاهر المتناونيين وافق مافى شرح المنهج (قوله لانه قد

لا يحدالم) يؤخذ من المنع من البسع كالبسع من النصرف اله سم (قولهلا كساعة) ولو كأسالمه يجهوله كدة اقامة العسكر لم يصحف أوحد الوجه بنها به ومغني (قولها ماآذ اسكنا لم) مقابل قوله بان صرحه عوازه اه سم (قاله لكناختارف الطلب العمة الم) اعتمد الله اله والفرو و وافقه اطلاق

الغصل السابق اذاس فالصغة تصريح بنف عن العامل * (فصل في بيان الصيغة للم) * (قوله فان اقتصر على بع أواشترف د العلى الراداذ أريد القراض حتى فو

ام بيهمالانال عقد يعصرف العشرة أوذاك السف الافعاص (۱۲ - (شروانی وابن قاسم) - سادس)

(وقيل) هو (قراض صحيم) تظراللمعي (وان قال كالمنظر اض فاسه) لماذكر والأجوفة وان عالف اداً يواله الأجوفة فعا علمولانه

لَمُ يَشْعَ فِي تَشَيُّ (وَقِيل)هُو(ابضاع)نظراللمعني أيضاوالابضاع بصا لما ألسع ﴿ (٨٩ ﴾ من يُنجر له به تبرعاوا بضائعة لما الالمبقوث

(قهلدوقبل هوفراض الم) في المتون المردة والمغنى والحلى قرض بغيراً لد وطاهراه مدعر (قوله ك

ذُكرٌ ﴾ أي من أنه خلاف مقتضى العد قدَّ (قوله أي والعلاأ حرقه المر) خلافا لأمها به ولا طلاق العَلَى والافواد

عبارة النهاية ولاأحرة وان ض وجوبها آه عبارة سم قوله وأنه لاأحرة الجمفهومـــه أن له الاحرة اذا

الله وقية المراذلا اعتبار بطن لامات أله من الصغة عرر الد قول المنن (آبضاع) أي توكيل بلاجعل

ويحرى اخلاف فيعالوقال أبضه للنعل أن اصف الرجوان أوكاه الشعل هوقراض فآسد أوابضاع ولوقال

خذه وتصرف فيموال ع كامال فقرض صدم أوكامل فأبضاء ولواة صرعلى قوله أبضعنا فهو عالية تصرف

والربوكا لحافكون ابضاعا ولودفع المعدواهم وفال الحرفه النفسك كانهبة لاقرضاف أصع الوحهسين

ولوقال خذا لمال قراضا بالنصف مثلاصوفي أحدو حهن وعدالا وي أخذا من كالرم الرانعي وعلسه لو

قال وسالمال الالتصفيلي فكون فاسداأ وادبى العامل العكس صدق العامل لان الطاهر معه أه نهاية

وكذا في المفي الأأنه فال مدل قوله كان همة لا قرض المرحل على قرض في أحد وجه بين نظهر ترجيعه كما فالله

بعض المتأخو من اه فول المتن(وكونه)أى بشرة كون الاسرال فى الربجو (قوله بالمبرَّث) أى كالنصف

أوالالمت و(قولهان ك) أي أولى اه مغي قول المن (شركة أونصبا) أي أو حَزّاً أرشــــاً من الريح أرعا.

أن تخصني بداية تشتر جامن رأم المال أوتحصي وكوم اأو يريم أحد الالفين مثلاولو كالمحسار لمين أو

على أثلاثان بعث الفافل صفداً وألفين فالنبر بعسفني ونهامة قال عش ومثل ذلك الوقال مشاطرة

فلايصم اه (قوله كالوقال) الحالفطان المهامة وكذاف المفي الاقوله واسنادكا الحالمة (قوله كالو

قالوالخ) ولوقال فآرمنستان في أن الربح بيننا ثلاثالم يصح كافي الافوار العهل عزله الناش ومن له الثلثان أو

قارضتن كيمراض فلان وهما يعلمان أىء درا لعقد القدر المسر وط صروالا ذلاولوقال قارضيان

والدر بعسدس العشرصع وانام يعلم اقدره عنسد العقد لسمهولة معرفته تم اله ومفتى (قوله فصار

كالمعتصالل الناب محتمل أن تحسالا ووهناعلى انتفصل السابق اذلبس في الصيفة تصريح ونفسه عن

المالك سم على على اله عش (قوله ومفسد) ولوقال فارصل في معرض الربع فسد القراص لانه

(فصل في بيان الصيفة)
 (قوله في بيان الصيفة)
 (فصل في بيان الصيفة)

المنز (قولِه لحة القراص) الدقول المنزولو قارض في المفسى الاقولة فأن ا قدم الحالمان (قوله أيضا) أي

كالشروط المارة (قوله على أن الربح بننا واجمع لمسعمانيله عش ورشيدي (توله عالى انتصرالم)

أى ترك قول على أن الريم بساوقت منبعه استعقاق العامل الاحروق مسئلة والمعرف الذالم يقل والريم

ويتناوالفارماوجهه اه وشدى ويانىءن عش أنهلاستحق فهماالاجرة أبضاأىكم يفدره التعلمل

بالدلم يذكر فدال قوله ندر ولود فعرالية ألغام الدوفال اشترام الكذاولك تصف الريدول يتعرض الديع

لم بصح الغراض مغنى وأشنى وعرر وتغدم في الشرح خلافه (قوله فسد) لعسل المراد أذا أريد الغراض

لاأحوقه فتبايظهر وقولهولاأحونات لإالفساد كوان للمن وجوج اشرح ميز وقول الشارح والهلاأحرة

له مفهومسه ان له الاحرآن على خلك وفيه تظرا والااعتبار بطال لاه اشأ له من الصيفة مر (قوله في لمان و

بينة) فالاصص العيمة ويمكون صفر قال في شرح الروض قال في الافواد ولوقال على النال مع بينكا الإنافسد

مى المهل عزله الثلث ومن له الثلثان اه (قوله تصاركه منتصالات الذي عنمل ان تحسالا موهناعلى

إ وعلمن الباتهم أحرة المثل

الره ونفساأخرى صحمة

تصرف وهوتظيرمامرف

الدكلة الفاسدة لعموم

الاذن (وكونه معاوماً

بالجزئمة فلوع لم معلم أصلا

كان (قال) قارضال (على

انال في سركة أوصيا

فسدر للافيسهمن الغرو

(أو) على ان الربح (بننا

فالاصع العصمة وكون

أصفين) كلوقال هذاسي

وبين ف لان ادالمتبادرمن

ذلك عرفا المناصفة (ولوقال

لىالنصع) وسكن عما

العامل فدف الاصم)

لانصراف أل بجالسمآلك

أمسالة لاله تماءراله دون

العاسل فصاركاه مختصا

بالسالك (وانقال النصف)

وسكت ناسه (صم

على العيم) لانصراف الم

شرطالماك عنضى

الاصل المذكوروا سنادكل

واذكراله وألث مثال فلو

مددر من العامل شرط

مشتمل عملي شئ مماذكر

فكذلك كأهوظاهر (ولو)

(شرطلامددماعشرة)

فُمْ أول (أور عصف)

اكارفىقاور بحنصف المال

أوربح أحدالالفيزنمسيز

ا أملا (فسد)القسراض

إ سواء أحفل الباقي الا خر

به أحدها وهرمضد كم وصل) * في بنان العد مع وما يشتره في العد تدوي و كر بعض أحكم الفراض به (يسترم) احداله راض أيضا (الجاب) كة ارمتنا ومنار كالموغالما الموحد هذه الدراهم والجرفها أو إحراث ترعي الما وعربيتنا ون المصرعلي مع أواث وتسدولاتي

(نوله

الابهام (فاوقال قارضا على ال كل الرجم لل فقراض فاسد) لانه خلاف مقتضى العقدوله أحرة المثل لانه عمل طلعه ومن

ثم انجمانه لوعلم الفسادوأن لاشئه لم يستحق نسأ لامه نمير طامع حبتلذ

(٨٧) علمها فإشمالها الرخصة يم عث ان الرفعة مهما(نسدافتراض) لانهشرعو صالحاجتوهذ سنبوطة يتيسرالاستثبلو جواز شرطان يستأح لم كن اللهن مضموناعل بلانه لم يتعدف موانع بحمال بحريب ماعلا بالشرط مُساية و-في ﴿ قُولِه مَهُما ﴾ ي العامل من يفعل ذلك من الخبر والثوب (قوله وناز عنده الاذرى الم عمارة النهامة والمفنى وتغار فيه الاذرى بالنائر عملم منشاءن مال القرانس وكونحفله تصرفالعامل وهسند أوحدتم قالابعدسوق كاعمالغاضي وفيالبحريحو وهذا هوالظاهر لمرولو قالءلي أن النصرف فقط وبالزعفيه تشترى حطة وتسعها في الحال فاله لا يعج اله وفي بم عن مر أنه فروأته يعد أن سب عسدم السمة الاذرعى مقول لقاضيلو التقييد باخال فقدلا يحصل الربح فأنآ طاق اتحدالهمناذ فالامرأله فداذه بنوع فاسر وذال لامضر فارضه على أن شسترى اه قال الرسدى قول مر مان الربح الخ صوابه أن كان الربح الم لواق ما كالأذرى اه (قوله لرصم) الحطة ويخرض الحارته ع وظنهر أنظوفارمنمولم يشترط علىمداذكر والقاصي فاشترى هو وادخر باختداره الدارتفاع السعرلم يضر الدمر فيبعهالم يصميلان سم و رئسدى قولى الن (شراء) مالد عطونه ومغنى قول المرز أومعاملة شعص) ولوقارض على ان الربح أيسماسلامنجهة اصارف العد اردة نهل يتعنون علاقالشرط فتفسد المساوفسم غيرهم ولالان المفسودان كون تعمرفه التَّمَمُ فَ (ولا يحوزان صرفالامعقوم باعبانهم وحهان أوجههما نانهما اه نهامه وقال الفي وذكره سم عن شرح الروض بشرط عليه شراعمناع أوسههما الاول ان كردان على وحمالا شراط والافالناني اه قول المنز (أومعاملة شيم من) طاهر ووان مُعين) كهذ الساعة (أو حرب العادة يحصول الريم بتعاملته وعليه فلعسل الغرق بسنه وبين الاستخاص المعنسين سهولة ألعامساله مع الوع دروجود كالماقون الانجناص كرمنهامع الواحسد لاحتمال قدام ماتعيه يغون المعاملة معـــه اله عش (قَمْلُه لان فَدَالَتْ الاجر أومعاملة شخص) قضيقا لغن ولونهاه ين هذه الامورصر لنمكنه من شراء فيرهذه الساعة والشراء والبسمس فيرز يدمغني كالدرمن ودوالسراءمنه ونهابة (قوله وفي الحاوى يضراكم) عبارة الخني وفي المادى ويضرته بن الحانورَ دونَ آلـوقالان السوق لان في ذلك تضده الناان كالروعالعام والحانون كالعرض المصين اله ﴿فُولُهُ وَلا يَضَرُّهُ بِيَالًمْ﴾ محمَّرُ زُقُولُ المَنزَأُ وَفُرع بنسدر الريح ويظهر في الانتخاص وجودة (قوله بيان فوع هنااغ)ودليه الإستال الماسنه ان عين كافي سائر النصر فات السنة ادة الاذن فالاذن المعنن أنهم ان كانواعث فىاليز يتناول مايليس من المنسوج لاالاكست وعوها كالسط علابالعرف مهاية ومفسى وروضهم تقضى العادة بالريح معهم لم شرحه (قوله كسنة) بان قال قارضنانسنة الد وشدى (قوله وانذكر هادعل حهة الحر) مقادل قوله على الضروالاضروف الحاوى بضر حلة الذر معدارة المفي طاهر عدارة المصنف كغيره أنه أفت القراض ورموسعه الشراء بعدهاولس مرادا تمن انون كعرض معين بالمرادأ كالميذكر تأقيناأ مسلاكة والاضتك فلاتنصرف عدشهر فانالقراض الوفت لاعتم سوامه البالث العامل من التصرف أم السدم كامر أم سكت أم الشراء كما فه شعنافي شرح منهمه اله وعبارة سم الاسرق كنوع عام ولايضر إنف ن فر مر ادر لم مدم كفا كهة في اله إر وان اقتصر على قوله سنة فسد العدائقيي قال بحدالشهاب العراسي قوله وان اقتصرا الرافهم أنه رطبة (ولايشترط مان) لو قال فارضتك سينة ولاتشد هر بعدها معرسوا عقال والثالب م أوسكث وهوالذي أفهد مه صريح عباوة نوء هنأ وفار ف اس في الدنى الذي استطهره الشرح (قوله والزعف الاذرى بقول القامى الم) يكن لفرف وفي شرح مربعد الوكسل مان للعامل - خا سوقه كاز مالقاصي مانصه وفي المعرنعوه وهو خاهر بل ولوقال على ان تشترى منطقوته مهافي الحال المرسم عمادعل ذلالجودعلاف اء وقر رائه ينعه أن سب عدم العَمة النّقسد بالحال فقد لا عصل الريح فان أطلق اتحه ألعة الذعامة الأمر الوكيل ولاسان (سدة الهة داذله بنو عناص وذلك الضر اله وظاهراله لوقارضه ولمشترط علىمداذكر القاضي فأ- ترى هو القراض) لان الرجع ليس وآخر بالنتياده آلي ادتفاع المعراد يضر والفرق أنه اذاشره المشعل الصرف الحوأى العامل بل الحدأي له وقت معاورو به فأرق نف فلم يكن مصول الريم وأى العامل (قول في النزأو معاملة شخص) ولوقارضه الي ان يصارف م وجوب تعينهافي المساقاة الصارفة فهل يتعشون تآسلا بالشرط فتفسدا أصاره مع فيرهسم ولالان القصود بذلك ويكون أصرفه (فلوذكر) (مدة)على صرفالامع قوم باعيانم_م وجهال أوجههم انانيهماشر مر رقال في شرح الروض اوجههما الأول ان حهة تأقيتهم أكسنة ف ذكر ذلك عنى وجه الإشترام والافالناني أه (قولية في المن فلوذكر مد المرّ) في الحلي وال اقتصر على قوله م ذالقا سواءاً كان أم منعه سَّ فيداله قد أه قال شعنا الشهاب البراسي أوله وأن اقتصرا الزاّفهم أله لوقال فارضنك سنا ولانستر التصرف بعدها أماابيع بعد عاصر سواه أفال ولانا السع أوكت كاسلف وهو الذي أفهممن اله لوقال فاوستك ولاتشر عدهما أم الشماء لان تلك المسكمة يصع وهومنر برعبارة الزومة والرافعي فسلاتغتر عبافي سرح المهيم بمبايخالف ذال فاله تخالف المنقول تسدلارو جنهاشى وان حملهمامة ظاهر عبارة الروض اه وعباوة الروضة فاووقت فقال قارط لمنسسة فانماءهمن التصرف كرهالاءلي جهة الناقيت

(ويحو رشرط عمال علام فالبالاولى دون الواجب لامكان حل قوله مسلما الجزعل مايشهل الاستقلال مالتصرف قول المتنب ويحوز يرطع فاغلام المالك كنمرط اعطاء مسعة لحمل علهاو تعبير المصف غلامة ولاليشهل أجديره المر البالك) أي فنه والملوك منعقمله العاوم بالشاهدة فالناهر أه كعيده لانه مالك لمنفعة وقدد كرالاذرى ماله في المسافاة ولوشرط لعبد وحرامن الربيم أوالوصف(معه)سواءاً كار وانام شرط على معلوجوع ماشرط لعده النعيفي وشرح الروض عبارة الغرد ونوجيه أي بالممالحة الشارط العامل أم المالك لدغير عاوك كغلامه المروز وجتمز أميد فالايحو رشرط علهم مع العامل الأأن يكون شرط لهمشى من ولم ععدل يداولانصرفا الربه فعور و مكونة إصامعاً كارمن واحدة الهالجهور واطلاقا بالقاص عدم الجوار يحول على مااذًا لم تَسْرَطُ لَهُمْرُ بَهُ الدُّرِقُولِهِ أَوَالْمَالِ كَمْمَنْهُمْءُ ﴾ أى ولو مسمة الدعش (قوله العالم أي (عملى العمم) كالسافاة لامهامن حملة فحرز فلام المالك فناأولا (قوله ولم تعمل المز) أي والحال لم تعمل الشارط لفلام المالك قناأولا (تموله لانه من حلامله) أي مناأ ومنفعة الشمل أحسر الحر والموسى له عنفعته اله عش عبارة سم قوله الانهاأي المتناع بقدالالالعمله النفعة ش الد (قوله استماع بقدمال) أيكون على غلام المالك تابعاليق تماله (قوله دمن عمالم) ومن نم توشرط عليه الحجر للعلام أوكون بعض المال أى للتعلم عباذكر ويحتمل أن الشار المعتوله ولم يحصل له المزوه والاقرب وحزمه عش (قعاله الحر للغلام المن أي مان لا يتمرف مدون مراجعة عمارة الغرونم أن صراف لل أن لا يتصرف العامل مدونه نىد. فىسىد فطعار يجوز أو بكون المال أو بعضه بدولم يصم اله (قوله شرط نفقته) أي غلام المالك بعني قنه دون الحر المماول شرط نفقته عامه ولايشغرط منفعتمه كإهوا فاهرلان نفع نفقة قنسة تعودال متغسلاف نفقة الحرالذكو راه سم عبارة عش أي تقدرها اكتفاء عرف المماول وخرجهه الحرفلاعو زفعذال لان فقنه على نفسه والعد المستأخرا يضا اه (قوله ولايشسترط في ذلك أخذا بمباذ كروه في تقدرها) والاوحدانتراط تقديرها وكان العمل استأحرمها اهنهاية وقال العيرى والذي حرميه عامل الساقاة (و وظيف م ا النالقرى عدم اشتراط تقد موالنفقة والدي وفي القابوي على الجلال و يحو وشرط النفقة و متسم فهما العامسل التعارة) وهيهذا | المرفولا يشترط تقديرها على العنمدانتهايي اله (قولها كنه عالعرف الم) فرع «قارض بمك على أن الامتر ماح بالبيع والشراء مذهبالي البن ليشترى من بضائعوا و سيعهاهناك أو تردها الي مكة فني العمة وجهان الاكور ونعلى لامالحرف كالطعن والحبر الفسادلان النقل على مقصودوفد شرطهم والتعارة سم على جأفول قديقال ليس المشر وطانقاء بنفسية فان فاعلها يسمى محترفالا وانماا أقصود من منل ذلك الاستقار لي نقله على ماحوت به العادة وهو حيتلد من أعمال التحارة وينفي العمة ماحرارفي الجواهــرءــن و يؤ مدهاذ كره الشارح مر منجواراستشارس بطعن المنطقال أه عش (قوله كالطعن الم) الرو مانى فى خذهذه الدراهم أى والزرع قول المنن (و وظيفة العامل) ﴿ (فائدة) ﴿ الوظيفة إظاء مَسْالَةٌ مَا يَفْسَدُونَ لَى الانسان في توم والتعرم اوالرجم سنناصفين وتعوه اله مغني (قوادوهي)الى قوله وفي الجواهر في النهاية والغني الالفقائهمنا (قوله وفي الجواهراك) الهلايصم مخلاف خسدها واتهل فماالافتضاءالعمل الحواه الاول دون الشاني الذي استطهره الشارحاه وبانيءن المغي والفر رفي أول الفصل الأشخيما توافقه البيعولاء=كش اه ُ بِعَنَا **(قولَه** البِيدِع) الأولى الابتياع قول المنز (وقواتِعها) بمساحرت العادة ان يتولا وبنفسه فها ية ومغنى أعوات واعترض بمافتهاأ يضاله يتأخر على فعل ذلك كانت الاحرة عليه كإياني في الفصل الا "في فرسر حومالا يلزمه له الاستنجار عليه عش لوتعرض فيالابجاب الشراء (قيله وذرعها) الىقولة أمااذا كت في النها مة وكذاف الفري الاقولة ويفلهرا لي وفي الحارى قول المستن دون البيعمع وهو تلاهر (فالواف استرى حفظة فيطمن الح) ولواشرى العامل الخنطة وطعمامن غيرسرط لم بفسخ القراض دمها (وتوابعها كاشر الثياب ثم إذا طهن يغير الاذن فلاأحوقله ولواستأ حرعلم لرمه الاحرة وبصير ضامنا وعلمه غرممانقص بالطعن فان ماعه وطها) وذرعها وجعلها أى قنه أومن يستمق منفعته كم يعده مشج الاسلام وهو طاهر شرح مر (توله المالو كنسفه،) كانه فىالوعاء ووزنالحفف المترازين قنه الموسى بمنفعته مثلا (تو آلدانها) أي المنفعة ش (قوله و يحو رشرط نفقته) أي غلام وقبضالتمن وحياه لقصاء العرف ذلك (فاوة أرضه المالك يمعني قنددون الحرالمه أوله منفعته لاكه وطاهران نفع نفقة فنه تعودالسه مخلاف نفع نفقنا لحر المذ كور (قوله دفي الجوأهرين الروباني الح) في الروص وشرحه ولولم يقل له فارضنك بل د فع البية الفامثلاً المسترى سنطة فيطعن وقال انتربها كذاوان نصف الريح وابيت وضالبيع لم يصح القراض أعرضه الشراء دون أآبيع تغريعا وعدراوغرلا نسعت و يبعه) أىكلا على الاصعمن ان التعرض الشراء لا يفي عن التعرض السبَّم اله وهذا ندوا فق كلام الجواهر الاول دون

(ومنعه التصرف بعدها) كقوله فارضالناعلى كذاو التصرف بعدسة (فسد)

لاء قدلا عدفها واعداق سراساعنده يفسد (في الاصم) لحصول

> الاستربا حبالب مالدىة فعله بعدهايخلاف المنع منالبسع ويشترط اتسآ تلك المدة لشراءم ععادة لا كساعة أماأذام كتعن السع فغضنه كالمال ومنة وأمسلها الجرم بالفساد وحرىعل فبالكفاية لكراخذاد فبالمطلب السعة وهى مفهوم المستن وأصله وغيرهما والذى يتعالاؤل لان تعين المد يقتضي منع البيعيدها فاحتاج النصعلى فعسله ولم يكنف قحدثك بأنالمغهوم منمنع الشراء عدم المنع . ن البيع وكالابجوز تأفنىلابجوز تعلمهمولا تحمره وتعلق النصرف لنافاته غسرض الربح وبهفارق تفاسيروني الوكلة (ونسترط اختصاصها ماريح) فمتنع شرط يعضم لثالث لاأن شبرط علب العيمل معه فكون قراضا مناثنين تع شرطسه لفنأحسدهمأ كشرطه لسدو (واغتراكهما فيه) ليأخذ المالك علكه والعامل بعمله قسللا حاحبة لهذالانه بلزمهن اختصامهمانه اه و ود يمع اللسروملاحتمالأن

> > لأبخر جعهماوان استأثر

مه أحدهما فتعن ذكر

ألاشه تراكيل وال ذاك

الروضتوالرافع فلاتغتر عاني شرح المنهبر بمباعنالف ذلك انتهبي أقول ظاهر الاتوار بوافق ماقاله عمسيرة وجيع النهامة عياصه انذكر المدة ابتداء كافت مضران منعه معدها متراخدا عنها يخلاف والوقال فارضتك مستةوذ كرمنع الشراء متصلالف فسالنا فيتسحينك وبهسذا بجمع بين كلامحالشيع فاشرحى النهيج والروض اه قال الرشسيدى قوله متراخيالعسله بالنفسله عن الكلام بمانون كنة التنفش والعروقول بين كادى الشيع في شرحى المهم والروض أي على مافي بعض سع شرح الروض وفي بعضها ما اوافق مافي شرح المنهيم فلا عالفة اه أقول مريم الشاد حوظاهر المنزوغير وافق مافي شرح المنهم (قولهلا مقد لاَعِدَالِمَ يَوْخَدَمْنَهُ أَنَالَمْنِعُ مِنَ البِيعِ مِنَ التَصْرِقُ الْهُ مِنْمُ (قُولُهُلا كَسَاعَةً) ولو كانتَ المَدة عهواة كدة الله الدكر لم يصعف أوجه الوحهب نهاية ومعى (قوله أماآذ اسكت الم)مقابل قوله بان صرحه عوازه اه سم (قهله لكناختارف الطلب العمة الم) اعتمد النه اله والفررو وانعة اطلاق المهج ونقل سم اعتماد مُن عسبر وأقر و كامر (قوله والدي يتعدالا ولما لح) وفاقالطا هو ألمني والاقوار والمان تعسين المدنية تضي الح قد عنم دعوى الاقتضاء مع كون المراد ، عينهاذ كرهالاعلى وجه الدَّاقَت كَاصُورُهُ الْهُ سَمِ (قُولُه لا يُحِورُ تُعلَيقُ الرِّي) عبارة النهاية والفي والروض مع شرحه ولوقال قارضة تلامات ماز كاهو أن العقد الجائز أوعلقه على شرط كاذاجاء رأس الشهر فقد قارضة بل أوعلق يمرفه كقارضة للالان ولات صرف الهاغضاء الشهرام بصع اه زاد الاولان ولود فع المالاوقال ادامت فتصرف فيمالدم والشراعقران اعلى أناك نصف الرجم ليصعرولا بحورله التصرف بعدموته لانه تعلق ولان القراض بنطل المود وصماه (قوله نبستع) الى قوله ومن ثم في المهابه والغني قال عش فرع الت عما مقبرك برامن شرط مؤوللما للأومز والعامل ومزو المال أوالدارة الني يدفعها المالك العامل اعمل علمها مال القراض مثلاه لهوصيم أم اطل والجواب أن الطاهر العمة وكان المال شرط لنفسه وأس والعامل حزاوهوصيماه (قالهلانه يلزم) الضيران البارز والمستثر مرحعان لاسم الاشارة شاه سم (قوله عنم اللزوم) أى القطع اذمنع الفلي مكام واهسم (قوله واستأثر) أى استقل ادعش (قوله والاشية) مفهومه أنه ان علم الغساد دون هذا استحق وهو طاهر وكذا يقال في قوله الا تن وأنه لا أحرق فيما يظهر اهسم (قوله م يستحق شناً) وفا قالشر و حالمهم والروض والمحمة وخلافا المهامة ولاطلاف المفي والانوار عبارة المهمامة وله أحرة المثارلانه على طامعاوسوا عفي ذال أكان عالما بالفساد أم لالانه حينة ذاما مع في ما أو حدم الشرع من الاحوة خلافا لبعض المتأفورين اه قال الرشيدي قوله مرأ كان عالما بالفساد أي وان طن أن لا أحرقه كإيعام بماسياتي ادوقال عشقوله مرخلافالبعض المتأخرين أي ان عاتما الشيع في شرع مصعه اد بعدهامطلقا أومن البرع فسدلانه يخل بالقصود وإن فالعلى أن لاتشترى بعد السسنة والك السع صحعلى الاصولان المالك يتمكن من منعس الشراءمتي شاء مخسلاف البيع ولواقتصر على قوله فالرصنك سنتفسد على الصمالة الد (قول لا له ودلا يجدوم الراغبالل) يؤخذ منه أن المنعمن البيم كالمنعمن النصرف قوله أمالذات) مقابسل وله بان صرحه بحوار م قوله لان تع سين المدة يقد في الح) قد عنع دعوى الاقتصاءم كون الراد وعدم لاكرهالا على مهمة التأنيث كاصوريه (قولة لا يحور تعليف ولا تنصره وتعلق التصرف فالفالروض وانعاق الغراض وكذا تصرفه علل اه ومثل في شرحه الاول مان قال اذا آورأس الشهر فقد قارضنك والثاني مان قال قارضتك الا "ن ولا تنصرف حتى ينقضي الشهر اله (قوله لانه يلزم) الضميرانالبار زوالمستتر مرجعانالاسمالاشارة ش (قولهو مِدعِنعاللرومالخ) الغاهر وأد باختصاصهمانه أن ان المه وعالل ومالقطع اذمنع الظني مكامرة فاله لا يفهم من قواما تحتصا كمد الاثبوته لسكل منهما (قوله

لانه على طامعا وسواء أعل الفسادا ملالانه حسند طامع في ما أوجيمه الشرع خلافا لبعض المتأخر من شرح

مر (قوله والالشيال) مفهومه أنه لوعلم الفساددون هذا استحق وهوطاهر وكذا يقال في قوله الاتي وانه

الايهام (فلوقال قارضتك على أن كل الريح لك فقراض فاسد) لانه خلاف مقتضى العقدولة أحرة المثل لانه عمل طلمع ومن

ثم انجه أمه لوعلم الفسادوأن لاشياله لم يستحق شبأ لاده عبر طامع حيلند

(قالهوقال هوقراضاخ) في المتون المجرد فوالمفنى والمحلى قريف بفيرأ لمدره وتعاهراه مديم وقعله الما ذُكرٌ) أي من أَنهُ خلاف مقاضى العد مقد (قوله أي وانه لاأ حرفاه الم) خلافا للهدامة ولا طلاف المفنى والانوار عبارة المهاية ولاأجرقه وان فن وحوجها آه عبارة سبر قوله وأله لأحوة الخيمفهومـــه أنـله الاحرة لذا وتعرى اللاف قيمالو فالمأبضع للنعلى أن اصف الريح الذأوك الذهل هوقراص فأسد أوايضاع ولوقال خذه وتصرف فيعوالر عمكامال فقرض حج أوكاءلى فأبضاع ولواة صرعلى فوله أبضعتك فهو عالبة تصرف والربح كاه لى فكون ابضاعاولود فع البعد أهم وفال اتجرفها النفسل كان هبة لافرضا في أصح الوجهة بن ولوقال خدالمال قراضا ماانصف شلاصعرف أحدوجهن وعدالات وىأخذامن كلام الرافعي وعلسه لو قال وبالمال النالف على فكون فاسدا أوادى العامل العكم صدق العامل لأن الظاهر معه أه عبالة وكذاني المغي الأأنه فالبدل فوله كان هبتلاقرضا الخ حلعلي فرض في أحدوجه ين بطهر ترجيعه كأفأله بعضالتأنو مَنَ أَهُ تُولُالِمَنَ (وكونَه) أَي بشرط كُونَ الإسْرَالَا فَالرَّاجِ و(قُولُهُ بَالْجَرْبُ) أَي كالنصف أوالنك و (قوله ان الله) أى أولى اله سعى فول المن (شركة أواصيها) أى أو حرّ أأرشه أمن الربي أوعلى أن تخصى بداية تشتر بهامن وأس المال أوعصني مركوم اأور ع أحد الالفين مثلاولو كالمحسار طين أو على الذان رمحت الفافلة: صفداً والغين فللشر معدم غنى ونه أمه قال عش. ومثل ذلك دلوقال مشاطرة غلايصم اه (**قوله** كالوقال) الحالفصل فالنهابةوكذا فالفنى الاقوله واسنادكرالىالمنن (قعله كمالو قال الم ولوقال قارضة للناعلي أن الرجيسنا أثلانا لم يسح كافي الانوار العمل عن لالمدومن الثلثان أو قارصنال كم مصراص فلان وهما يعلمان أيء: دالعقد انقد والمشر وم صو والافلاولوقال قارضنان والثر بعسدس العشرص وانام يعلقدوه عند العقداسه والممرقة معرفة ومغني (قوله فعار كالمتنقالال يعتمل انعب الاحوة هناعلى التفصيل السابق اذلبس فى الصيف تصريح ونفعه عن المالك سم على على الع عش (قوله وهومفسد) ولوقال فارضللوا وعرض الر بم فسد القراض لانه

(وقيل) هو (قراض صحيم) نظر المعنى (وان قال كاهل فقراض فاسد) لماذكر ولاأحوقه وان على الفسادة عواله لاأ حرقه في ما نظه لانه

أبطمع فأشي (وقيل) هو (ابضاع) نظر المعني أيضاو الابضاع بعث لمال م من يتحرفه برعاد البضاعة الماللمقوث

وعلم من أثباتهم أحرة المثل

الرة ونفهاأخرى صحمة

تصرفه وهو تظيرمامرفي

الوكالة الفاسدة لعموم

ألاذن (وكونه معاوما

مالجزئمة فلو) لم بعلم أصلا

كان (قال) قارضال (على

اناك فسهم كةأوصيا

فسدر)لمافسمس الفرو

(أو) على ان الربح (بيننا

فالاصم العبسة وكرون

أصفين كالوقال هذاسي

وسنف لان اذالت ادرمن

ذاك عرفا المناصفة (ولوقال

لىالنصم وسكت ما

العامل فسنق الاصم)

لانصراف الرج السمالك

أمسالة لاله نمآء داله دون

العامسل فصاركا يمختصا

الدالث (وان قال الدالنصف)

وسكت مناسه (صم

على العدم) لانصراف آلم

يشرط السمالك عدمى

الاصل المذكور واسنادكل

واذكرالهمالك مثال فلو

مددر من العامل شرط

مشتمل عسلي شئ مماذكر

مكذاك كإهواطاهر (ولو)

عدا الكن لامالم المرامة كان

(شرط لاحددهماعشرة)

فم أول (أور بحصف)

كالرفيق أور بح نصف المال

وربح أحدالالفين تسبز

* (فصل في مان الصيغة) * (قوله في بيان الصيغة) الى قول المنزولوة رض في الهابة الاقوادوا شي له الى المن (قوله لعمة القراض) ال قول المن ولوقارض في المفسى الاقواه فان النصر الحالمان (قولِه أيضا) أي كالشروط المارة (قوله على أن الريم مننا راجع لحسع مافيله عش ورشوى (توله فان المصرال) أى أرك قوله على أن الربح بساوقصة من عه استحقاق العلمل الاحرة في مسئلة وانحرفها اذام بقل والربح بينناوالفارماوجهه الهرشيدي وباقيمن عش الهلايستحق فلهاالاجرة أيضاأي كميفيده النعاس بانه لم يذكر له الم قوله فسد ولود فع المه ألفاء - لاوقال اشتر بها كذاولك صف الريدولم يتعرض الدرم لم يصعرالقراص مغنى وأسنى وغر روتقدم في الشرح خلافه (قوله نسد) لعسل الراداذا أريدالقرائس

لاأحرقه فعيايظهر (قولهولاأحرةاتعلمالفساد)وان للمن وجوم أشرح مهر وقول الشارح واله لاأحرة له مفهوم مانه الاحرآن عَلَى ذلك وف الطرا ذلا عتبار بطان لاماتُ له من العصيف مر (قُولِه في الزُّ و بينذ) فالاصم العجمة يكون صفي قال فشرح الروض قال في الانوار ولوقال على ان الريد يناا الأماند [أى العمل عمل له الثلث ومن له الثلث اله (قوله فصار كامنة عمال المالك) بعد مل انتجب الاحرة هناعلى التفصل السابق اذلس في الصغة تصريح ينفيد عن العامل

(۱۲ – (شروانی وان فاسم) – سادس)

(ايجاب) كة ارضالوهار كالموعاماتال وخذهذ الدراهم وانجرفها أوباع واشترعلى الالرج بيلنافان فتصرعلى مع أواختر فسدولاتي اله

﴿ (فعل فيبان الصغة الح) * (قوله فان اقتصر على بعد أواشرف مد) لعن الراداذ الريد الفران حق و المواه أجمل الباق الذكر على المائي الذكر على المائي المدكر على المائي الما ام بينه مالان الربيح قد يتعصر في العشر وأوذ لك السف ثلا فيعتص به أحدهم اوهرمفسد و (فصل) ، في بيان الصفة وما يشرم في العقد من وذكر بعض أحكم الفراض و يشترط المحمد العراص أينا

أملا (فسد)القراض

مسدءواتحرنها (انشول مالف على كم في الوكلة والحمالة ورداله نشد معاوضة يحتص تعن فلا وشبه دينك (وشرطهم) أي الدانوالعامل (كوكيل وموكل)لان المالك كالموكل والعامل كالوكيل فلايصع اذا كان أحدهما معورا أوعداأذناه فيالتعارة أو المالك مغلساأ والعامل أعمى ويصحمن ولىفي مال محعور لمنعو زاداء عنده وله ان شمطله أكثر من أحرة الثل ان لم عد كافعانير، (ولوقارض العامسل آخر ماذن المدلك لشاركه فىالعملول علم يجز) أي لم يعدل ولم صع (في الاصم) لانه خسلاف موضوعالقراض الحارجءن القماس لان أحده مامرك لاتملله والاخرعامللامال له فلا يعدل الى ان يعهده عاملان أىولانظر الىان العامل الاول وكدي المالك فهو العاقد حقيقة لانذلك لاسموع عاءولاية العدامسل عامة الامران الثانى بصركالنائب تنهما وهوخلاف ومنوع العقد کخ نظر ربل مع خر وجــه مناابين لتعطي نعدله حينا لوفوهه ورحها بيشاركه عداد أدناه في ذلك لنساء من البسين

- : لوأطلق كان توكلاصحاسم على حأى بلاجعل فلا يستحق العامل فيه شيأ اه عش (قوله لانه لم يدكرله مطمعن ووخذمه حواب ادر وقع السؤال شهارهي أن تحصاطاب من آخردواهم ليخرفهما ذاك ردفه له رقال اتجرفها رام زنعالي ذلك ومواله لادوالله نبار نيء ــ وراديانشرطاخ) كاللعلى الاستالاحولان المراقه له في عنالامر) من يخالف منفة العقد كفار منالا فلابد من القبول اللفظي بلاخلاف المكردي (قبل فلايث، الم) عنى هـــــذ االحريج أومن كل الوحوه مل إ من بعضها فلايث كل يقوله الاستى كعبره وشرطهما كوكيل وسوكل اهدم (فه له ذينك) عيلان الوكلة | مردادن لاماون ومنهاوا العالة لاتحتص عدن العينمين دهسدي فله كذا اه عش (قوله محدورا) أي أومحنونا اله مغنى (عَمَ لِه أوعيدا ذن الح)أى ولم باذن سده في ذلك ثم إية ومفسني وسم والاولى أو رفيفا كمنى المفني (قوله أوالم الله مغلس) عداف. لم قوله أحد هما الم عبارة الهراية والمعني أما المحمور علىه بفاس فلايصم ان يقارض وبحوزان يكور عاملاو يصم من المريض ولاعسب دازا دعلي أحرة المثل مناا المثلان المحسوب منه مايغوته من ماله والربح ليس معاصل حتى يفوته وانحاهو الحاية وقع حصوله واذا إ حصل كان متصرف العامل يخلاف مساقاته فاله تحسب فصامن الثاث لان الثمار فسامن عم المال يزاده | اه (قوله أوالعامل أعي) أعا أمالو كان المالك أعي فعو ركن بابغي ان لا يحو رمة (رصة على معسن كما المعسعة المعيزوان ايحو راقباطه المعين فلامدمن توكيله سيرعلي مهسيرا قول قديقال فيه المراذا القراض توكم ل وهولاء تنع في العين كفوله لو كبله بسع هد ذاال وبالأن يقيل آن داهنا إلى توكيلا محنا بداسل اند براه النبول هناغفذا اه عش(قىلەر يەجەن ولىفى مالەسمو رامن بجو زاغ)سواء كان الولى أبائم ا حِدا أموصيًا مِعاكِمُ أمامينه نعم أن أخين العقد الذن في السفر المحدكي في العلب كونه كاراد: الولي السيفر هده معنى ونها يد قول التن (ماذن المالة) خرج ما باذن الولى أوالو كدل فانه وان الميجز أيضالكن لا يصعر النصرف لان ولا متهمة لانستفاد عما الاذن في الفاسد اهيم وسفيده الشارح كالتهابة والمفسى في شرح وإذا أسد القرائ تفذ المراقوله لم يحسل ولم يصم) أي القراء السائي أما الاول في أي يحاله كا دوط هر مرا اهم (قوله الحارج) مَن القراض (قوله الأحد دهما الح) يان الموضوع قوله لانذاك عكون العافدحقيقةهوالدلكوالعاملاء هو وكرباله (غوله لمعخروجها-)عمافعالي مع هاءالخ ش اها هم أى بالفيايتم ذلا مع الخ (قوله المعص فعله الم) أى مقارضه بالا تحرين جويا كوته وكي الالاءن حِهُ : كُونُهُ عَامَلًا الْهُ كُرْدَى (قُولُهُ وَمِنْ مُ) أَيْ مِنْ أَجِلَ تَمَامُ ذَاكَ مَعْرُو وَمِهِ نَالَبِينَ (قُولُهُ احترَرُ وَا) الى قوله وانه مي معل في النهمامة والمغير (قبله بيشار كه)عبروة النسب بقوله الشركة. اه (فيله لينسلخ) مي ا يحر - (قاله بشرط ان يكون المال نقد الله) فلوقع عد تصرفه وسير و ردال العرض الم يحرقال الماوردي ُو ﴿ يَحُو زُعَنَدَهُ دَمَا لَنْعَدِينَ انْ يَقَارَضَ الأَمْيِنَالُمْ يَعْلَمُونَ وَمَعْدَىٰ (قَوْلِهُ وَاذْنَا الْمَالِقُ الْمِهِ إِنَّالُهُ عَلَى وَالْأَسْسِهِ مَّمَاقَ كِنْ تُوكِ لِالصحارُ (قَوْلُهُ فَلا يَشْهَدُونِكُ) قَدِيثُ كُلِّ مِقْولِهِمِ وَالْفَظُ للر وض وشرحه وهما أي عافدا الفراص لكون الفراض توكيلاوتو كالإموض كالوكيل والوكل فيأمه ينشرط أهابة التوكيل في المالك الخ وقول البسعة، وقد القراصُ يشه التوكيلا ﴿ الحَّالِا أَن والاَّيْسُ وَيَلَكُ فِي هِـ قَالَطْ كُو أُومِن كُلّ الوجود بل-ن عشها (تمهلهأرعبداأذنا لخ) لعله للااذن-بدُّه(قهاله في انتزياذن المبالك)خُوجِ ماراذن الولى أوالوكر لم فاله والنام بجزأ بضالك لايستم النه رف لان ولايتهمالا يستفاديها لاذن في الفاسد (قوله أى لم يحسل ولم يصدى أى القراص الذافي المآلاول في ال يحاله كم هو ظاهر فان صرف الثاني فله أحرة المشل والريخ كاله لله النولانيو العامل الاول حيث لم يعمل بالشرح مر (قوله بل مع الم) عماف إلى مع بدَّ الم ش (قُولِه رَاءْنَالْمَالَمْنَاهُ فَحَدُلُمْ يُسْمَنَ رَلَهُ وَارْلَمْ فَعَلَاكَ) فَيَالِمَالْسُرَى وَهُلَ يَنْعَزُلُ بَعْرِدَالاَذْنَ الْمُلْآحَتِي يقارض ترزثا مفالات الثالث النابيند أالمبالث العزل أوهو فلا وهو الاشبه قاله ابن لرفعة قال الاذرعي وهذا

ومكون وكملاف فيصدقال التالوفغة بشرط أن مكون المبال قداله الصاحيتة أيلامه التداعق اض والذن المبالك لهافي

ذلك يتضمن عراله واللم يفعل ما أذن إله فيدعلي الاوح (ر) مقاومة مآخر (بغيراذام) على المالان تصرف

ف العلب أنه ينعر ل بعر دالاذن في ذلك ان اسداء المالك به لاان أدبعه واله قد الدراللهامة قال الافرى وهدفاأي المزاله بمعرداذته مرات دائه فيمااذاأمره أمراه إكاسور والداري انرأت أن تقارض فيوله فانعل اهرف سم من الناشري منل مآمرة والنهالة تأل وش والزغب أجابه سؤاله أي فان احاب المالك به سؤال العامل لم ينعزل المتعارضة غيره الدوقي المحتري ما تصدوا العزيد أنه لا يتعز لَما لا العقد وطلقا أي ابتدأ والكالم الحابي ومراه ونوله ومراعله في غير الهامة ثم امراجه م ماوجده اعتماده اقاله مع مخالفته التحفة والنهامة والمغدى قول المنز (فاسد) معلقا سواء قصد المساركة في علود عرام وعودها أم قصد الانسلاخ لانتفاء اذن السالك والتماله على المسال عسيره كالو أراد الوصي أن ينزلوم المنزلة فيحمانه يقسم في كل اهومنوط به فاله لا يحو ز كافله الامام قال السيكرولو أراد ناطر وقف شرط له النظار الاستغير ممقامه واخراج نفسه من ذلك كان كامرف الوصي م اية ومغني قال عش قول ناظر وتفشرط له الخومنه الارشد في لوقف الاهل المشروط فيدال غلولدكل طبعة علي فلاعو وله اخراج فسه وافامة غيرمه امعولو فعل ذلك لا ينفذ وحقه باق رقوله واخواج نفسه الح أى أدالو أفامه مقامدتي أمو راصة كالنصرف فعمارة أونحوهام مقاء المقدعلى استحقاقه لمتنه وخرج منشرط أوالنظر غميره فله اخراج السمن النظرمي شاه ويصيرا لحق في ذلك القاصي يقر وفيمين شاه كيفية الوطائف واذا أسسقط حقد لغيره حازله الاخذفي قابلة الاحقاط كإذكر ووفي القسم والنشو ز والجعلة اه كادم عش (قوله افادة الاول) أى لم عزو (قبله واشاني الثاني) أى افاد زفاسداله ادرقه له لما موسد ووران الم) أي فالثاني أيضايف والمكمين والأولى أن يحاب والفادة الاول الحكم الثاني تواسطة تغاير ذلك الشهو وللونف (قوله ولايمرالفسادالخ/ عطفع قوله افادة الاول المزق لهؤار و با) أى التعبيران (قوله في المسئلة الاولى) أي في مقاوصة العامل آخر ماذن المسالف (قوله معالمة) أي سواء شغرى في الله الا مقصد أفسه أواشتري عن مال القراصُ (قوله ولا مي أه في الريح المر) عبد والنهاية ومحل النع بالنسبة للناني أما الاول فالقراص باف في حقه فان تصرف الشائي وله أحرة المثل والريم كله المد المن ولاشي المعامل الاول مست لم يعمل سنا اه (قوله بل ان طععالمالك لأمالخ) فدية الالتطعه علام لاشتراط الشاركة في الربح الحذي ول عليه قوله ليشاركه المخفلا يحتمل هذا النفصل أه سم أى ولهدذا أملق الهاد از دم الامرة (قولدولاسي له) علا اف على العامل) أى الاول (قوله أيضا) أى كالشوك على المالك (قوله أوف المسئلة الثادة) أي في المارية بفسم اذنَّ المالكوهوءُ مَاهُ عَلَى قُولُهُ فِي السِّهُ اللولِ قُولِ الْمَسْنَىٰ (فَنْصَرْفُ عَامِسَ) أَي فَتَصَرُف تَصْرُف غَامِب فيضمن ماتصرف ومفاية ومغني وشرح منهج وفي المجيرى عن عش تصرف الثاني ليس مقد بل يضمن بوصماليدعلمه وان لم يتصرف اه (قوله لان الاذن الى قوله العرف النهاية (قوله الطاهر) أي الجديد الم قوله أدنى المامه) أي مناشرة بالمذهب الهكردي (قوله وهو) أي الجديد (قوله فرد من راسله) أي النمن الذي سلم و يسلم الريم سواء علم بالحال أم لا كلمسرح به سلم الرازي الد معني (قول و عامر رته) هوقوله المقررفي الذهب الفاهرة أحديثه أدني المامية (قُولُه الديم الح) فيه نظرظ هو سم على ع ولعل وجهممع أن ذلك معلوم لمن ذكر مل لايهندى اليه الامن له كثرة المامة فلا ينبقي الاحالة علم أهميش عبارة السيدعر وكان وحدالنظر أثماذكره غاية مايفيده التعجم فلايدهم نبي الحسن اه (فولهمآقيل الخ) ارتفى به المفسى عبارته تنسه هسذا الجديد الذي ذكره لم يقدمه ذكر في الكتاب فلاعسن الاله علموقدصر حوالهر رهناءستاة الغامسوة كرالقولين فهاغفرع على الديدمستاله الكتاب وهوحسن وأسفطالصنف سالة الغاصدوهي أصلالة كروفاختل واعمائطال علمقال وصدتمع عدمذ كرماههنا اذا أمر، أمرا مازما كم موره الداوى مخلاف الوقال ان رأيت ان فرض غيرا فانعل ادوشر حمر (قوله ا بل أن طععدا لل المناسل على عقال الطعم لازم لا شراط الشارك في الريم الذي ول عليه ليشارك في العمل فلا يحتمل هذا النفصل (قوله وعاقر وته اندفع الح)ف النارظ هر

(فاعد) لماذ بنوالاقتمان وعبر بمداريع وهذامغاسد تفننا ولايؤ ترف افادة الاول حكمنال من الفساد والثاني الثاني نقط لماهو وشهوران تعاطى العسقار الفاسد حرأم ولاغمزالف اد م محكامة الحلاف و ولان هدذاأ مرخادج عن اللغظ الذى هومحل النفين لاغير افاستو ماحدثنذ إفان تصرف الثاني) في المسئلة الاولى صح تصرفه والقافسما تفلهر لعمومالاذن والفاسد انماهو خصوصه فهواظير مامر. في الوكالة الفاسدة ولا شي له في الربح بل ان طمعه المالك لزمه أحرومناه والا فلا ولاشي أه عسلي العامل فسما يفاهر أنضاأ وفي المسئلة الثانية وفتصرف عامس) لان الاذن سدر من ليس عالك ولاوك ل (فان النبري فالذمة) للاول ونقدالثمن من مال القسراض وربع (وفلناما لحديد) المقرر في الذهب الظاهر عندمناه أدنى المام به وهوان الربح لغامب اشرترى فى الذمة وقد من الغير بالصه شرائه وانماالفاسد تسلمه فمصمن ماسلموء باقررته الدفع ماقبللم وهدملهذا الحديد ذكرفىالكتاب فلا تعسن الاحالة عليه (فالريح) كالر العامل الاول في الاصع لاناك تصرف له مادنه فاشدالوكل وعلدالاني احريه) لايه لم يعمل محماً ا (وقيسل هوالناني) جيعه

مدة أنه ان راج - أذاك ويولد كلام ابن أب عصر ون السابق أى في الشركة شرح مر وسرح الروض فها أوجيه الشرع من أحرة التل (قوله لا م قل مناف وأس المال الغ) لعل هذا في الشراء فقط (قوله تعمن العاوردي الم) أي عدر الاذن بالنسسة كا فصعيه شرح الروض عنه (قوله أوالبيع سلمام بحرال) فشرح | (بعرض) ولو بلااذن لان الروض وقد يقال الاوحد حوازه في صورة البدع أيضالوجود الرضامن الجائب ين (قوله وفيه نظر ضاهر الخ) كذاشر مر (قوله نيل نبض النين) أي حيث استعرائه الساء فيل فيض النين (قوله والراد الانهاد الواحد الفيويه فارف الوكيل وفضيته اخ) كذا شرح مر (قوله في المزولة البسيم عرض) قالف شرح الروض واست كاه الاسوى بالمنوف الدالبسيم معدف من الم اشر يلنو بحار مام م معمواف الشر يل واتحاة الوالابسم بغير نقد البلدوالراد سقد غسير نقد البلدالآن اللد لكن معالم اقبوت ر وجود ممر عابن أبي عمر ونولااشكال الد (قوله ونرف السبرالي) كذائر مر وفيشر ال وبه مرماف الشركة وفرف

(قوله فاللاسنوى الخ) معتمد الدعش (قوله أو واحداثقة) عبارة الفي وشرح الروض وقياس مام

في الوكالة بإداء الدين ونعوه الاكتفاء شاهدواحسدوعت ورقاله الاسوى اه قال السدعر كان وجه ٢

الاكتفاء واحدثقة أنه عكن الاثبات ومعاليين وعلى فيدفى أن يكون يحله - شكان ثم قاص وى ذلك أه

قول المن (وله البيع عرض)وله شراء المسولو بقيتم عباعت د المعلمة ولس له ولا ألما الدود بالعيب

مغى والروض مع تسرحه (قولدلان الغرض) الى المذفى المغنى (قوله وقضيته) أى التعليل مان الغرض الخ

(قوله وبه مزما المر) أى المانواء تعده الشارح مرغ اه عش (قوله وفرف السبك بان نقد الح) ويؤخذ

واختب ولانه لم تصرف بافن المبالث ذائده الغاسب مالواخترى في اللمة لنفسه فيقع لنفسه (وان اخترى بعن مال الفراض فباطل) شراؤه لانه شراء تضول (وَ بِجُورُأَتْ يَقَارَضُ) (٩٢) المالك (الواحداث يرمنفاضلاً) حظه امن الرجو بجب تعييناً كثرهما (ومتسأوياً) لات

عقدومعيما كعقدين وان التقدمذكردله في المسموالغيب أه (قه له واختم) عمارة النهاية والمغنى واختاره السبك أه (قوله شرط عيلى كالفرأحفة أمالوا شترى في الذمة لنفسه) أي او أخال و به مالونوي نفسه والعامل الاول فيه نظر ونقسل عن الزيادي الاستراء يضرخلا فالماأخال بالدرسالة يقع لفعامل الثاني فساساعني مافي الوكالة أقول هذاقر يسفيمالو أذن له في شراه شئ يعسه أمالو أذت بهالبلقني لانهماعثانةعاس له في النجار من غير تعرض لني تخصوصه فشيغي العجنو يكون مااشية والمشتر كابسهما العيني وقوله واحدد فإرنناف المرمن أو قعالنف، أىلاللقراض فكون الريزكامة والمال منمون عليب ضمان الغصوب الدعش (قولة اشيراط أسقلال العامل فيقع لنفسه كم هذا كامان مو المبال فان تلف في مدالع أمل الشيافي وعلم بالحال فغاصب فقر او الصمان عليب ولاقولهم لوشرط عليمه وأنجهل فعلى العامل الاولمعني وأسني وأفوار قول المآن (متفاضلا ومنساويا) كأن يشترط لأحد هما ألث الريد الا توالربع أو يشترط لهما النصف بالسوية أه شرح منهم (قوله ريجب تعييناً كترهما) مشرفالم يصم (و) يجود أن يتسارض (الانسان الرادَّة. بنأحدهما من الا خراما بتعين أكثرهما أواقلهما وكذا يقال فيما يأني اه رشيدي (قوله واحسدا) لانه كعقدين لرصم) وفاقالشر - المهاء والهارة وخلافا للمغنى وشر - الروض (قوله ولا تولهما) عطف على وشسترط فمااذاتفاؤنا مامر قول المن (واحدا) أي عاملاواحدا (قوله شرطه) أى العامل (قوله سعلب الح) أى من المالكين وأوضع منعقول الشاوح مر من له الاكثر لان التعبسير بعليه توهم أبوت الاكثر في دمة أحد فسمائم طله ان عنام إله الاكثر (والربح بعد نصيب المالكين بعرأوضيه منهماأن بغولهن الاكمترمن حهته اهرعش عبارة الفسني والروض معشرت العامل يتهما تحسب المال وان تفاوتا كأن شيط أحده مالاعامل النصف والاآخر الربع فان أعهمال بحد اوعسنا حارات على قدرمال كل منهما اله قول المن (عسب المال) فإن كانمال أحده الفيز وألا خوالفاوشرط العامل اسف الربح والافسدد لبافيس شرط اقتسم الصفه الآخر بينهما ثلاثاء في نسبقه الهرمام على وشرحا الروض والمهم (قوله والافسد) أي بعض الربح لن ليس عد ال والاعصل الربح محسدا لمال فسدالخ اه سم عبارة الغسي والروض وشرح ألمهج فانشر طاغسير ولا عامــلّ (واذافــــد لاتقتضه الندمة فسدد العقد اله أي كانشرط النساوي من المالكين التفاوتين مارا وشرط لصاحب القرراض) و بقي الاذن الاقلمن المالين الاكترمن الربح عش (قوله لمن لس عنالنا لم) الانصاحب الثلث الماشرط أه قسدر انهو فرات شرط ككونه الصَّاحَ الثانَين مسدق على مآلب على أن العالم أنه لبس عَمَا لك ولا عامل (قوله والمفارض ما لك) غدمر نقد والمقارضمالك الجلاحال والقراض في المذوهو الى قوله أمرى المفي الاقوله لعدم أهامة العاقد (قوله قدار سفد أصرف) (الفذتصرفالعامل)نظرا أي و يضينه ضمان الفصور لوضع بدوعله وللا أذن من مالكه اله عش (وان لم عصل بيم) بل وان حصل أمساء الاذن كافى الوكاة خسران اه عش (قوله عراب لم الفسادالي)وفا قالشر وحالر وصواله عدوالناسيج وخلافا للهامة الفاسدة أماأذافسد لعدم أعلىة العاقد أدوا لمقارض ﴿ أُوالِمَهُمُ ولِفَاهِمِ الآنوارُ (قِيلُهِ وَأَنَّهُ لاَ أَحِزَهُ الرَّحِ أَنتُهُ أَت حستذ مامع فيما أوجيه الشرع من أحرة النسل اله سم (قوله فليرماس) وهوقوله والافلاف سرفان ولى و كسلفلا بنفيد تصرف النآني الدكر دى وقال عش أى بعد قول المصنف فلوقال قارض لماعلي أن كل الربح لل فقراض أصرفه (والربح)كله فاسد اه ولامانعهن اراد تهمامعاً (قهله وكذااذا اشترى المز)أى أوقال سع ف هذا واشتراً وقال اتحرفسه (الم الذ) لانه تما عملكه وعلمه الخسران أيضا (وعلمه الولمذكر و عادلاتين له لان ماذكره توكيل لاتراض اله عش أي كام في أول الفصل (قوله وفوي نف، أي أوأ ملق كما نقدم عن عش فريادة (قوله نعم انجهـــل ذلك الحر) خلافالا طلاق النهاية والمغنى للعامل أحررمثل علد)وان لميحصل وبحلامة تلطامعا إوالانوار وشرح المهيروالروض والهجعة وتقدم استشكال سم ابادعياته عوفسه اظراؤلااء حاويفان فى المسمى وأم سلم له نعم ان قه له أمالوا شترى في الدسة لنفسه في قرلنفسه) و بق حالة الإطلاق فهل يقع لنف أو للاولود ينبغي مماجعة عمل الفدادواله لاأحرقه باب آلو كالة (قولة لم يغير خلافا لمداً مَنْ البه البلغ بني الح) كذا شرح م دواتفار شرح الروض (قوله والانسد ولانبي الكهوطاهر نظير لم) أى والا يعمل الربح عسب السال فسد الم (قوله والقارض مالك) فيدفى قول المنز والخافسد القراض ش مامر وكذا إذا انترى في (قَوْلُهُ لانه عَلَى المامعاق المسمى الح) فرجم الى الاحرة وان عما الفسادوط الا الرواف المامر كاأفاده الذمية ونوى فسيملان المستح شرح مر (قوله واله لأحوقه الم) فضينهان محروع الغسادلا عنع الاستحقاق ووجهه اله حسنة طلع الربح مقعله فليستعقءني

> المدال سيأ (الااذاقال قارضتان وجسع الريمل فلادئ فالاصم) لانه لم يطمع في مان جهل ذلك بأن ظن ان هسذا لايضلع حقمن الرعوة والاحوة وشهدماله عيسله بذان استحق أحواللل ويماضهم (وينصرف العامل بعناطا

الفررولانه قد متلصراس أغ نعرمنع الماوردي آليسع غمررا قالخان أذنه في الشراء سلاماز أوالبيع سليالمع لإن الشراء أحطا اه وندنظ ظاهر وبحب الاشهاد والاضمن مخلاف الحثللانه عسى المسعوالي استفاء النمن ومني أذناني التسلم فعل مبض النمن إ عسائم أدوالم ادمالاتماد انلاسلم السعمى شهد شاهدين على أقر ارماله قد فال الأسرى أوواحداثقة اه وقضة كلام ان الرفعة انه لابازمه الاشهادء _ ل العقد وقدبوحهانه قسد بيسر له السعور عبدون شاهدين ولوأخوالهمافات ذلك غازله العقدندومما وإنمه الائم دعندالسلم (وله السع)وكذاالشراء كاقال جعرم فستمسون الغرض الربح وفسديكون

كان المراد بعد ملة الأخران الاخر بشد ترى من دال القراض لنفسه فالجواز فر يسلا بقد عبره وان كان المراه بهاأن الاستويد ترى منعال فراض فلاينبني الاالقطاء استناع ذاك ولايحال فيعالية المناف معاملة مال المالية الدعمة هذا كاماذا كان المال واحدا وكلمهما عامل فيمتلي الاستقلال الإمراجعة لا توكاهو طاهرالعبرة أماذا انفردكل من العاملن عال كأصوريه بعضهم سئلة الوحه ينفاوادأ عرهماان يشتري منصاحبه لتفسه فأوجه بل القطع حوارد الثلابة أحنى بالنسمة لمامع الآخر وال أوادان سترى الهراضه فالوحماستناده لانفسمقا لهمال الماللة عماله فاعرر سم على اله عش وقوله كأسوريه بعضهم حرى عليه المغنى عبارته ولو كانه عاملان كل واحدمهما منفرد عمال فهل لاحدهما الشراممن الاستوفيه وحهان في العدة والسان أعمهمالا أه (قيله وقضة المنالحواز) اعتمده مر أه سم ولعله في عسر سرحة أوفى عل آخومنده والافتكلامه هناصر يم في اعتماد المنع (قوله و وجهه ظاهر)وهومامر من أنه وْدىالْخ (قُولُه بغيرجنس)الىالنب في الهماية (قُولُه بغير جنسَ رأسَ له) أي عريقاله فاو باعه يعنس آخوجازالشراعيدلذالا خركاهو طاهر بل علومن قوله باعالذهب يدرهم الخرافرع)هل العامل الكافر شراء المعمف القراض يغسه العدان صعناشراء الوكدل الكافر المعف لوكية المسلولا بعارض ذال أنه يلزم أن على من المحمف بقدر حصد معين الربح لان حصوله أمر مستقبل عبر الرمانعقد سم على ع اه عِش (قولِه بقاله) أى القراص (قوله ولا باكثر من رأس المال والربي) فان فعل لم يقع الزائد لجهذ الفراض اهيشر حالنهم وادالفسني والروض معشر معفاو كاندا سالمال وحدا أومعر يحماننا فنرى عسدا بحدثة غرائقرى أخو بعيز الماثة فالنان ماطل سواء اشفرى الاول مانعين أم فى الدّمة لانه ان اشتراء بالعين فقد صارت ما كاللبائع بالعقد الاول وان اشترى في الذمة فقرصارت مستحقة الصرف للعقد الاول وان الله تمرى النافي في الذمة وتع العامل حيث يقع الوكيل اذاخاف اله (قوله والرجم) الى تول المنافي مع المعالف في المغنى الاقوله فان تعل فسيأتي وقوله والاع (قوله اذ طاهر المتزعود بغيرانه الخ) وهوصر يح شرح المتهج المترى من مال المراض الفسه فالجوار فريس لا يتعه غيره كلى الوصين المستقلين فان لاحدهما أن يشتري لنصممن الاتح كالتى في إلى عافيهوان كان الرادم الن الاستريسة برى القراص من صاحبه عال القراص فلايذني الاالقطع بامتناع دلك فضلاءن احواء خسلاف فيدمع ترجيع الجواوان فيسمقا بالمال الماللة عال الماللة فكالمتنور ع العامل من المالك فلمتنوب وأحد العامل من الا والتراض لان المالك فلزم مقابلة مآلة عداكاه ان كان الرادان الماكن واحدوكل منه ماعا مل فيعطى الاستقلال كهوماه رالعدارة مالوغارس أحدهما وسدوعلى مال وفارض الاتحر وحدوعلى مال آخر كصور فلك بعض ومسئلة الوجهين فارادا حدهما أن يشد ترى لنفسه من الا آخر من مال القراص الذي معه فالوجه والاذال بالقطعه لانه أجنى بالنسبة المعالات مروان وادأن سترى لقراف بمامع الاسترفالوجه استناعهلان فدمة المه مال المالك الكفااعر و (قوله معاملة الاسم) بان بيعهمال الغراض (قوله وقف المتناطواز) اعتمده مر (قوله في المتنولا الشترى القراض الخ) هل مرطه عدم الادت أيضا كهووياس مابعده (قوله بفسير جاس أصماله) أي معربة الدفاوياعة يجاس آخر بالزالسراء بذلك الا خوكاهو صاهر وهوح تنذاغلهماذكره قوله باعالىفت دواهسمالخ (فرع) هلاهامل الكافر إ شراءالعصفالذراض الذي يغشذالحدة الصحفاشراءالوكيل الكافرالصف وكامالمسطوقوع الك لمؤكل دوره ولا عرض ذلك اله علك حد ممن الربح شرطه فيلزم انتاث حز أس العمف الانحصول الربح مرمستقبل يرلازم للعقدى إله لاغال حصستهمن الريح عجر دحصول لريح اليحد وظاهرانه عننع قسمة المصف والازم الكدمز مناوهو متنع نع بمكن التوصل أأن حصة من الرجع بنفوض أبال مع فسع العقد فان ذلك من العلرق التي تحصل ملك الحصرة واستقرادهم افليتأمل (قوله في المتزولامن بعنق على المساك بغير الذنه وكذار وحدم فالنق العباب فان اشتراه ماباذن المالك انفسط المتكاح ولا مرتفع القراص طاها وعاق

اه سير (قولةلاو و برنيب) أي فالبلد اهسم قول الذراولة الرداخ) أي العامل عند الجهل أه مغسى (قوله على منذهب ميويه) أي ن صفحي المال من المبتدأ اله عش عبارة الفي السماع برض تعب برا لمنف بان حلة تفتن بالا يصد كوم اصف الردائم امعرف والحلة ف معنى السكرة والأكوم الله من الردلانة مبتدر أو المحيء المالمنه عند المهو و ولاحالامن الضعير العائدة لي الردفي الجاز والمحرو و الواقع خيرالتقدمه الالبند أولا يتعمل الذ ضيرا عندسيويه وأحب التعمل لام الرد العنس فكون فامعنى الكرة فصع رصف عملة تقتضه فهوكقوله تعالى وآبة لهمالا لأنسخ منه النهار والاعمل الحلة صفتيب والتدر بعب يقتض الرديه مصل وحسند ففر توسعا المكرة الاسكر واما بعضي المال مزالية أكاصر مه اندالن في كليله يسمى بالمنظوم تبعاليه والمععل الردفاء لابالغارف وان لم يعدُّد كلف المالاخش وغروروان منعمسو به وحسند يصومي عالحالمنه أه (قولهوان رصى به المالك) في اطلاقه مع قوله بل علس مدالا عنى فالوحة احتصاص هذا اله وعدم تعلقه أصاعله اه بم وحاصله خواز الردالعامل آن دصي المسال السيدوكان المصلحة في الردو وجويه عارمان أموض المسالف إ بذلك (عَوْلِهُ فَلاَرُدُ،) أَى لا يحو (له الردولا ينفذ منه أَهُ عَشَّ (قُولِهُ فَانَ - وَيَأْجَلُوا الح)ولا ينافي هذا ا ماياتي قريبا من أنه اذا استوى الامران في المصلحة وجه عالى اخته والعامل لان ذال عند اختلافه ما وماهنا فىمالذا توانقاعلى الدينواه الامرين الدين (قوله حدث يجور العامل) ودان - ينام تكن الصلحة في الابقاء اد عش (قوله ردعلى البائع الم) فديتعذرذ لا لعدم نبوت الحالسم الكار البائع سم على برأى فكون الرد من حهة العامل فقط فأن تعذر على ذلك و نبغي ان يتصرف فيه المالك بالنافر اه عش (قولەونقشالىيىم) ئىفسىمە 1ھ عش (قولەمىرفە) ئىالىلانالىقدوسىمل ئىلىنىدالىلىك (قول النفصيل السّابق الح) وهوأنه آن مما مُوسَد قالم يقع العقد للوكيل والارفع له عش (قوله) عنده)أى الحاكم أواله مر (قوله فان استوى الح) أى عند آلحاكم قول المذر (ولا يعامل الح) أى لا يعور ولا يَعْدُ (قُولُهُ السَّالَانُ أَى وَلاوَكُلهُ -سَتَكَانَ يَشَعُرَى للمالَكُ اللَّهُ عَشْ (قُولُهُ لانهُ يؤدى الم)صريحه المتناعمه مأة وكيله وماذونه يخلاف كاتبه ولوفاسداوخرج عالدال النافيره كأن كان أى المالل وكيلاعن نبر و نَصُورُ مِما لَمَ مُلْهُ وِي الْهُ عَمِرِي (قَوْلُهُ عِدَالُ القَرَاضُ) الى قُولُهُ وَضَيَّةُ المُدَفَّ النَّمَالُهُ (قَوْلُهُ أَي الايد عداماه) أى ولا يشترى منه القراض كاف كالم غيره فكان الاولى حذف هذا النف عرائم الم شدى عبار الانوار ولايعامل السالك ولايستأخر منه دكاما الغراض اله (قوله علاف مراك) أي شراء لعامل مال القراض و (قوله له منه بعن الله) أى لنفسه من المالك بعين من مال نفسه أو بدين في ذمته سم وعش (قوله؛ بطل) أى الشراء اه سَم (توليه مطلفا) أى شرط البقاء أولا (قوله دجه آن) علم أنه ان الروض قلت ويؤخذ منه انه انداج الزذال ويؤيده كلام ابن أبي عصر ون السابق اه (فوله لام وج نها) أى في البلد ش (قوله بل عليه) في شرح الروض في أاذا انتفت المسلمة الردر انصه بل القياس وجويه علىالعامل كعكسه اه (قولهوان(منيهآلمالك)في أطلاقمه قوله بلعلهمالايحني الوجداختصاص هـ دابل دعدم تعلقه أيضا يعلُّه (قوله ردعلي البائع الحز) . قديَّ عذر ذلك لهـ دم ثبوت الحالم م انكار لبائع (قولدبين أن يسبمه في العقدو يعدده البائعرو أنزا) هذا النفصيل لم ينقدم في الوكيل في مسائل لعب ولم يزدفها هناك على قوله وعلم بماس أنه حث لم يقع للموكل فان كأن الشراء بالعسين بطل الشراء والارقع للوكمل اه وانما تقدم ذلك النفصيل في مسائل آنجا لفة لكن لا يتعدم يأنه فيهاهناك لانهجيت تصرف عن المالف كان سي الصراف عند على المن النزل عليه الادن وهوالسلم فلينا مل (قول محلاف شرائه b) كان المرادشراء العامل مال القراض لنفسه من السالك بعن من مال نفسة أو مد من ف دُمَّه (قوله إطل) أىالشراء (قوله فهللاحدهمامعاملةالا حروحهان) اعلماله انكانا لمرادععاملة الاستحرأت الأخر

وفضمة التغالحوازلكن وج بعضهم عدمه ووجهه المر (ولايشترى القراص) فيردني رأسماله فان كان ده.ارو حد -اعة تباع دراهما عالدهبدراهم مأشدتري ماالسلعة ولأ من الله مالأرجور عه أى أداأومدة مويلة عرفا ع ف شق ه ور الهافما اطله ولا (ما كثرس رأس المال) والربح بفسيراذن للبالك اذخاهرالتن عود بغيرادته الىهد أيضارهو متعيه وانقال الاذرعالم أرونها وذاك لاعالماك

اله اذاتقدم لايتعسمل مَعْيرامردود (تَقَاضِه) ويصع كويه صد فتألر داذ ثعر بقالعنس ودوكالنكر تعودآنة الهـ مالالل الخ مندالنهار (مصلحة) وان ومنيه المالك لانة حقا فالمال علاف الوكل (فان اقتفت) المعلمة (الامسال فلا) ودو (في الاصم) لانعاله عصود العقد فان استو مامازله الردقطعا (والممالك الرد) حنت محو زالعامل وأولى لانه مالك الاصل ثمان كان الشراء العزرة على البائع إ ونقض البيع أوفى الذمة صرفه للعامل وفى وقوعمله النفصل السابق في الوكيل بن ان سهده في العدقد ويعسدنسه البائع وأنلا (فاناختلفا) أىالمالك والعامل في الردو الامساك أى لاختلافهمافي الصلحة (عل)من مهنا لحاكمأو الحكر (مالعلمة) الثارتة عند الأنكار منهمة حق فاناستهى الامساك والرد فمهارجع لاختيار العال

كاعشه أناار نعة للماء

من شراء العب بعدة

فكانجانب هناأقوى

(ولاحامل المالك) عال

الغراضا ىلايسعماياه

خالافا لمنزج ويصحكونه

سالامن شميرالغارف وزعم

لانه نؤدى الىسع ماله عاله علاف شرائمة منه بعين أودين قاله لاعذورف لنضف فسوالقراض ومن ثماوان ترامن مشرط بقاء القراض بطل خلافالن أوهم المعتمطاها وأوكان اعاملان مستقلان فهل لاحدهم امعاماد الاحروجهان

لار وج فيه إغلاف العرض(وله) قال - (٩٤) - الاستوىبل على (الديعيب) حال كون الرفيناه على مذهب ربيو به وليشرشع يقا

لم يوضريه فأن فعل فسيركى

(ولامن بعنق على المالك)

اكونه بعث أوأقرأوهمد

وليقبل عرينة أوسنواسه

و..مثالتحورهن(بفسير

اذنه) لان القصد دالريح

وهدا مسران الأذن

صع ثمان لم مكن في المال

رتم عن على الماك وما

بتيهو رأسالمال وكذا

ان كان فيمر بح فيد قعلى

المالك ويغرم نصب العامل

من الربح ولوأه ق المالك

عسدا مندالالقسراف

فكداك (وكذاروسه)

أى المالك الذكر أوالانثى

لايد ـ تربه بغ ـ برادنه (في

الاصع) لاضرار البالك

بالعساخ لكاحمه أمالو

اشيتري العامل من بعثق

مل وروحه فانكان بالعين

ولار علم عنسق علب ولم

وفسوالنكاح وكذاان

كانف الذمة والمدنري

وانقرب السفر وانتنى الخوف والمؤنثلان السفرمطانة الخطار فبضن به وبأثم ((٩٧) ومن ذلك القراض باف بتدائسوا أسافر بعين المأل أوالعسر وضالني الله تالاياذن مغنى وشر حالروض (قولهوان قرب) الى التنبيين المغنى الاقواء سواء الى وقد قال وقواء وان لم ائة اهاره خلافاللماوردي يعقدونوله ويصعبواليالمن (قولهوان فربالسفراغ) ومحلامتنا عالسفرا ليدايقرد من لدالقراض وقد قال الاماماء خلعا - ل اذالم يعدد أهل بلد القراض الذهاب المدلسيع ويعلم السال بذاك والأسارلان هذا عصب عرفهم بعدمن القب اص عماله ضمن دلم أسوادالبلد اه عش (فيضمن الم) كيةانسافر عبالالقراص الإصرور يضمن الم مهالة وغرو منعزل ثماذاماع فماسافر صارة المفسئ والروض مع شرحه فاتسافر بعسبراذن أوخالف فيساؤن لدين عن ولوع آدمن السفر اه المدوهو أكثرتهة مماسافر (قوله ولم ينعزل) ثمان أراد التصرف ف مال القراض عزل و رأو اشترى با عسع و يكون ما استراه بعضه مناوات توياصع البيع المعامل وبعته للقراض اه عش عبارة الافرار فلوخاها ألفا بالفسور بحجالت يختص بدوالنصف القسراض أوأقل فباعلا شغابنه لم يصع أرأبالاذن مقسوم على الشروط أه (قوله م أذاباع فيماسافرالسمالح) ولا يشترط أنعمة البسع فسم كونه منقد للد القراص بل يحو و بالعرض و منقدما سافرال محت كان فيعر بح أخذا بم تقدم تم ظاهر كالمستعجد فعوز مرلاسة دركوب البدم فيموان عن غيره البسع مل واوم اءعن السغر السيعود ستقادة الثمن قواه ثم اذاباع الم عش العر الامالنس علىه أوالاذن (قولة صع البسع الغراض) واستحق تصديمس الرجي وأن كان سعد ما بالسفر و يضمن الفي آلذي ماعهمال فى ملدلاسك السالافة القراض فيسقرة وانعاديا لثمن من السفرلان سبت الضميان بهوالسفرلا يزول العود مغسى وروضهم وألحقيه الاذرعىالانهار شرحه (قولهو بحوز)وانسافر بالمال بالاذن فوجد ويباع رحده اماساع في بلدالقراص لم يسع الاات اذارادخطرهاعسليخطر توتهريجا فبمايعتاض أوكات مؤنةالردأ كثرمن فدرالغص اه روض معشرحه (قوله مملايسة البرثمان عينه بلدافذاك لل عبارة الروض ولا مركب العبرفان فعل الااذر عن وان عادمن السفر اله (قوله ركوب العبر) أي والا تعن مااعتادأهل لمد الله سم ورشدي (قولهالابالنصعا)ويكفي التنصيص النمير بالعروان أيقد بالله مو اه القراض السفرال سنسه هم (قوله أوالاذن في بلدانم) كسد كن الجزائرالتي يجديا به البعير اله مفي (قوله ثم ان عن) (اجع الد (ولاينفق) العاملوأراد قوله أمالآلاذن فعور قول التن (ولا ينفق الح) ولا يصد وق من مال القراص ولو بكسر قلان العقد لم يتناوله بالنف قد مايع سافرا اؤن ر وضومف (قولهولاينغق الخ) أيوان حرت العادة بذلك وظاهر موان أذنه السالك وينبي خسلاته (منه)أى من مال القراض والمه غسير مراد وعلى فاذافر صذال فالفاهرأته كمون من الرعوان الموحد حسب من أس المال اه (على نفسد صرا) علا عش (قوله فان شرم ذلك في العقد فسسد) ينبي حربائه في صورة السفر أيندا كإيف و دول الروح والا مالعرف فأن شرط ذلاني النفقة على نفسه من مال القراض وانسافر بل لوشرطها فسد القراض انتهى اه سم وكذا يفسده العقد فسد" (وكذاسغرا) ذكرالنهاية والمغنى هذوالعبادة في شرح كذاسفر في الاطهر بل يفيد وسندح الشارح أيضا بادحاء قول في الاطهر لانًا لنفسقة قد المنزى كالسفرالخ الحمانية منناوشرها قوله على الناحراك) البخاعل يعتند ش اله سم (قوله قرفعه تستغرق الريجوز بادة مين أيعطفاء فعلما يعناد (قولد لقد الفرف العرف) يُستكل موقوله والله يعد الديم ورشدي (رعله فعلما عناد)عند (فوله الزمر) أي عله على الامتعة أي على انضاف الممذوف منموالا سلاورن الامتعة النفسلة ولاتحوه التمار فعلالناحراه بنغسه (قولهما بعدلا) وهوالامتعةالية لما دون قوله ونحويكا بصرحيه نوله وعلى هذا الح عش (قولهوالا (كطى النسوب دورن أوهم عطافه على الاستعدالح أفهم أنه على المرلبس عطفاعلى الاستعداف مان تعداف هان قبل هذا الاجهام فغفف وانام يعتدفراهه متعن (كنعبوسك) لقضاء العرف، (لاالاماءة النقيلة) فلس عليوزما (ونعوه) بالرفع بضبطه أي . نعدوو زنها كنفله من الخان الحالدكان لتعارف مابعدلا عطفاعل الحقف

متمتق على تقديروفع آلامتعة أيضالانه يتوهمأنه نفس العطوف المتغالم ايحار وعندقلت لعدم امكان (قولها وأفل قيمتها ينفاع به لم يصم)ولا ينفسخ القراض بالسع مطاقا كصرع به الامام والفر المشم رُوسَ (تَوْلَهُ رَكُوبِ الْعِرِ) أَيَا أَيْرِ قُولِهِ الْإِلْفَسَ عَلْ) وَبِكِي فَى الْنَعْمِ مِن الْعَرِ وأنهم يقد بالمر مرد (قوله فان شرط ذاك في العقد نسسد) بنبق حمياته في صور والسد فرأيضا كم يفسده قول الروض ولاالنفقة على على معن مال القراض وان عنور بل لوشرطها فسد القراض اه (قوله في المزروعات فعل ما يعتاد) وقصيته أنه لواحتاج ذلك الحسونة كانت عليه وسيأتى فى كالم الشارح قويدا (قوله فعل ا الناحراج ناب فادل مول المن يعناد ش (قوله لغضاه العرفية) لديث كل عقوة والالمعتد (قوله | الاستعار اذاك و يعم ح والأأوهم علفه على الاستعدال قد إن أفهسم له على الجرابس عطفاعلى الاسته تعلى ماذاهدا ولا يقال هُــــُذا وعلى هذار فع محوه أولى أبساوالا أرهم علفه على الامتعة النقلة وهو (١٢ - (شرواني وانفاسم) - سادس) فا-رائلاتعولها أومالا يلزه) من العمل (له الاستجارية) من مال القَراصُ لانه من تهذا الحيارة ومصالحها ولو تولاه، تفسه

(قاله، وض به)عبار شرحي الروض والتهم لم إذن في غل الزائد اه (قوله كونه بعض ما ك) مفهومه أنه يشهري ذوى الارسام وبدي خلافهاذا كان هدائدها كه برى منقهم تلبه لاحتيال دفعال موعود علسه النمرواه عش (قوله عريسه) تنازعف أنر ونسهد ش أهسم (قوله وماية هورأبر المال) أى ان بق شي والاار تفع الفراص مفي وشرح الروض وادسم عن العباب والعامل أحرّ سُلَّه اه (قوله و يغرم أصب العامل) أي نستغر العامل مدر ما يحصه من الراع و أخد دمه العامل أي د من السال فلوم سنَّ ببدالعامل شي إن كان عن العبد - سعمال الفراض وكان السال معسراء بايخص العامل فسبغي عدم فود العنق في فدر نصب العامسل الدعش (قوله ولواء توالمبالك الخ)واس العالمان والعامل الأسفرد بكابة عبدالقراض فان كاتباء صع فالتجوم قراض فانء قدوم بمشارك العامل السائف الولاء يقدرمه من الريخان لم يكن مر مع الولاء للمالان معسى وروضع شرح فوله الدكر أوالانفى) ملسن الروح (قَوْلِهُ أَمَالُواسْتُرَى العَامَلَ لِيَ)عِبارة لر وض(فرع) اسْتُرى الْعَامِلُ لُقْرَاضَ أَمَا وَلُوفَ النّسة والرَّيْحُ فَالْعَر صولم يعتى عامه اه وهي تفسدعه ما العنق في الشراء العن وفي الدمة وادع وجود الرجم يخلاف عبارةً النارح سم على اله عش ويفده أيضافول شرح المهم فله أى اله مل شراؤه ما أى روحه ومن بعنق على الفران وان ظهر و بح ولا ينفسخ لك حدولاً بعنى عليه كالوك ل سنرى وحدوس بعنق على ا فوكله اه وكذا يفيدون عرالمفي حيث دف فيدولار بح (قوله دار بيفة طالسكام). ينجه أناله الوط ليقادال وجدة لعسدم ملكية سي منهاوا سخفاة والوطعفيل الشراء فستصييط يعارض ذلانانه عرمهل العامل وماءأمة القراص لان ذال في الوماء من حث الفراض والوماء هذا مروح ذا ابته سم على حج اهـ عش (قولهمن تحوالشراء الم) أي كالشراء بغير جائي رأس المال والشراء أن أقرالما الله يعر بته قول المنز (ويقع للعامل الخ)هل محل الوقوع للعامل المهذ كرأته للقراض ويصدقه الما العرالابعان الشراء كاني تظارداك من الوكالة أهدم ويؤد، قولهم هذا المرق الوكاة وقولهم المار في شرح والمدال الدوفي وقوده التفصيل السابق في الوكيل آلي (قوله أماذا التقرى بالعبر الح) وكذا الدائيري في الدمة بشرَّط أن ينة دالنمز، من مال القراض فله أو وبأني آه مفسى وفيه تأبيد لمامراً نفا (قوله فيطل النصرف الح) مُاهر البطلان في السكل في الشراء بالشخر من وأس الماللافي الزائد نقط مخلاف عبارة شرح الروض أه بم وعش أقولومثالها، وفالغي وشرح اللهج كلمرفينغي حل كالم الشيار حوالها أه على ذلك أو على اتحاد العقد عبارة المحيرى قوله ولا يصفح الشراء في الزائد أى والصورة أن العقد تعدد والافلا يصفي في لمسع اه قولالان (ولايسافر بالمال لااذن) نعملوفارضه بمعالاً يصفح لا فامه كانفاز فواللمغة الفاهر كَافَالْ الأذرى أَنه يجوزُ له السفرَ به الح مفهده العالم الهديث السراة ووزال أن عدث مفر الليفهم ل الميسد على المناقلة ثمان لم يفام ويحارته مالقراص أواشسترى يحل ماله والافدات وأصمال وللعامل أحرة ماله وآن مهم راجيم أرمال الله المال نصب وكذا الحكم ذاأه بني ويدالفراض اه (قوله بحرية) تنازع فيسة أنر وخهد ش (قوله أمالوا شرى العامل من يعنى الميموز وجه النم) عبارة الروض فوع المسترى العامل لافراض أبادولوفي الله والربير خاهر صعرفها يعتق اله وهي تضدعدم العتق في الشراء بالعروف المتقولوم وجود الرتيج عسان يتزال أكرح وقت ذلك العلوانتري وجسه الغراض صعرالي تقسيغ سكاسه وينحدأنه الومه ليقاه الزوحية لعلم الكمالشي مهاوا منعقاقه الومه قبل الشراء وسنصحب ولا بعارض ذلك أنه عرمه لي العامل ومعالمة القراض لانذاك في الوطعمن حيث القراض والوطعة الروجية امنة (قوله عليه) أي العامل وكذا قوله روجه ص(قوله من عوالنسراء بالترميز أس السال) ما هره البطلان في الكل لافي الزائد علاف عبار السرح الروض لآنة قال قان اشترى الكرمنه لم يقع مازاد عن جهة لقراضالخ الد وهود الم التعوشراءعد بعشر بنوراس المالاعشرة (توليه فالمار ويقع العامل الم) على عسل لوقوع العامل ماله ذكرانه القراص و بعد فعالبا فهوالا بطل الشراء يجافي تغافر ذلك من الوكالة

القراص (ولوفعل) مامنع مندمن نتعوالشراء مأكنر م رأس المال وشراء نحو بعض المالمانور وجه (لم يقع للمالك ويقع للعامل ان آئے۔ بری فی الدم اران مهر حمالسفارة المامرفي

الوكآلة أمااذاانترى مالعن فبيطل التصرفسنأمله (ولا يدافر بالمال الافت)

a***.

والعامل وساترال والد

المعند (الحاصلة) بالرفع

أوعراءاله غرام وروان

الاوحمه ان الثمرة والولد

(مال قراض) لانماسس

شراء العا مللاصالهاولا

مؤ مدهمامرفي ذكاة المنعارة

انالثمرة والتاجمال تحاره

لان المعتبر فيساء كن كريه

من عن النصاف وحدان

كذلك وهناكونه يعذق

العامل وهذان وعوهما

لست كذلك (والنفس

الحاصل مالرخص) أو معب

كرضادث المسوسمن

الربحماأمكن ومحبوريه)

لانه التعارف (وكذا لو تاف

معنه ما "فة) مماوية (أو

عمبأوسرفة)وتعدند

أخسدنية (بعدامرف

لعامل في الأصم)لاله القص

حصل فاشه تقص العب

والمرض أمالو أخسدندل

الغصموب أوالمسروق

فبسه بتمرالقراض فبعوله

الخاصيمة فيدان طور في

المالرع وخرج سعضه

نعو تلف كامفان القراض

وتفعمالم يتلف أجنسي

ويؤخسدنه أوالعابل

فلأحرقه وبالزماعلة الاستؤ وعلى تكونا لاحزمن ماله ومالاحدة الرصدى والمكاس عسم مال القراض كافاله الماوودي »(تنبيه » دَدَيقال في كارْمه تشكر أرفَاتْ (Ap) مَأَةُ دَه نوله وَعله المَرْيَضَةِ وَقُلُه السابق وتواجعا كنَشرالنهابُ وطها وقديم الله الله ذكر وهذا النصريج النروم الاحتراز عند العدد والمرولا أس الاحتراز عند حث أمكن سم على ع الدرنسدي (قوله وما بلزمه عله ان استأخوا على ولوشرط على المالك الاستحاره اسمن مال القراص حك الماوردي في وجهين والفا هرمنهما عدم الحمد عني ونهاية (قوله فلا أجريه) سأني في الشارَّ مر في السافاة أن مالا ملزم العامل فعله اذافعله باذن المالك استحق الاحرة كالوقال افضر ديني وان له يسم المبالانله أحرة فقياسه أن محل دم استعد ف هذا الاحرة حدث فعل الا اذن من المالك فليحر و أد عش (قوله وما ياخذ والرصدي الن أي والمفر له معى (قوله يحسب مال القراض) أي من رأس المال الم توجدر بح فان وجسد وبجولو بعد أخذالومدى والمكاس حسسنه كإمدل علمة تول المصنف الآق والنقص الحاصل اعزو بنبغي أنسل ذال مالود قرالوكل ذال من المال الوك فعه ذا تعذرت مراجعة المالك أماذ الم تعذر فليس له ذاك الامالاذن منه فلوحالف كأند مرعامه وضاع علم وينبغي أن على الاحتماج المراجعة حدث لم يعتد ذلك ويعلم به المالك والادنع لامراجعة وانسهات أه عش (توله العلومية) أي من البيان (قوله وهذا) أي اله لاأحرنه المز (قولهمن ذاك) أي اللز وم (قوله وأن تعين عامة (تحوله ان كلهما) أي المتأدوف بره (قوله عليه خيران والصيرالعامل قول المن(من الريم)أى الحاصل؛ حله اله معنى قول المنز (لابانفاهو ر) أي أ الريح (قوله الوملة) إلى الفصل في الله له الاقوله ولو العامل وكذا في المفي الاقوله ولا ترد الى المن د توله ولا ا يؤ لله المالمة (قوله علمها أي على رأس المالوالر بم كليدل علمة مير نيره بالسالية (قوله وبه) عي قوله ا أى صيده زال عر (قوله على الغرماء) أي وعلى مؤن تجهيزا ألا العلقة العين مر مراز وض الهيم وعش (قوله اعراضه) أي العامل (قوله باتلافه)أي اتلاف المالانمال القراض أعنان أوالسلاداو غيرهم ولوقب ل القسمة اله شرح المحقة والروض (قوله أواسترداده) أي المالك مال القراضمن أ العامل (قولهلايستةرملكدالم) عبارة الغني والروص مع شرحه تنسلا ستقرمال العامل بالقسمة مل الها سستقر تنضيض المال وفسخ العسق معياليقاه العقد قبسل الفسخ مع دم تنف عن المال حق لو مصل بعدالقسية تقص حسير بالرج المقدوم أوتنض صالمال والفسخ بالأقسية الماللار تفاع العقسد والوثوق عصدول وأسالمال أوتنف مقر وأسالمال فقط واقتسام الباقي ع أخد ذالمالنا وأسالمال وكالاخذالفسم الد (قوله نصيه) على العامل أعمال صيد (قوله من عبر قسمة) فالدار على النصوص مع الفسد ولآ ترالتسمة آه سم وتقدم آنه أن الاخذ كالفسد في عض الصور (قوله ف محرد الله الحر أى لافي النقرارد وفي هذا الجواب ظراذ المعترض أن يقول ان محردا الت محصل بالنصوص وارتفاع العقد للاقسمة أبضا (قولوف مسوله عباذا)الاولى أنه عباذا عدل قوله ومراكم)والراحمة أعلمن الرجوان أخذن وبالقسمة أه عش وول السنز (والنتاج) أي من مناوج بمة (وكسب الرقيق) أى ن صح استرداد،ومعمالكمالقسمنا واحتطب وبوليوسية آه نهماية زادالمغنى رهبة آه (قوله شهمتمها)أو زنابكرها أرمطارعــة رهي الإيرام متحقق مع رفع الامتعة الثقيلة لالانه يتوهسم اله نفس العطوف على ولم عثر وعد فقدل على عددم مراعاته لايلاراس بالحفرار عندمت أمكن لكنه لم تكن على ذلك النقدير (قوله وقد يحال بالهذكر وهذا

ولدباناله لايسستأحرعايه

من مال القراض العادم منه

الهلا أحرقله فيمة المتموهذا

لاستفاد من ذال لجوار

أخذالا حرمف فتنا فالواحب

وان تعن كنعلم الفاتعية

وأنضا سرحذاأن التوابع

منها ماعتادوغسرهوأن

كامرما اذاخب علمه ففيه

فالدة لانعسرت منذال

لايهامه انالتوابعهي

العناده فقعا (والأطهران

العامل غلاحب من

الر ع القسمة لا العلوور)

اذلو - لأنهه لشارك في المال

فكون النقس الحادث

بعدذاك تحسو باعامسما

وليس كذلك بل الربح وقابة

لرأس المال به فارقعال

عامل السافاة حصنهمن

الثمر بالظهورا تعسمارها

فلم ينجربه نقصالنفسل

وعلى الاؤلله بالظهو رفسه

حق مؤكد فدورث ءنه

و القسدّم به على الغرماء

ويعجزاعرانمه تندويفرمه

المال بالافسه المال أو

لااستقر ملكمالااذاوقعت

اهدد الفسط والندوض

الاتوالاحرره خسران

حدث بعدد ارستقر

تصددأ بضائضوض المال

معارتفاع العمقدمن ير

قسمة ولاترد هذاعلى التن

(وعُادِ النَّهِرِ والنتاج وَكسبَ الرَّبِقِ والمهر) على من وطئ أمنَّ القراص شبه ممَّا

المرَ وأعدَّقَ الدَّكُو وتعسل لتولد عالتجارة لا يستفا نخصوصه بمناسق (قَهْ لدوان كام هـ) حمران قوله علمه (قولهو يتقدمه على الفرماء) وعلى مؤناته بعزالما الدائعاق بالعرشر مالر وص (قوله من غير فسعة) فالمدارع في النصوض مع الفسم ولا أثر القديمة (قوله على من وطئ أسسة القراض شهدته) فان وطنها العامل عالمه المخر مرولا وع مدلان فاعانث والأفلاحدالشه ويكون الولد حرار تلزم فيمت العالث فبما خلاف لمن رجملان كلامه في محرِّوا الذالذي وتع الحلاف في حصوله عباذا ومراً حرر كانا النجارة حكور كاندا له القراض

من لاتعترمطاوعها ونكاح مهاية ومغى وسرح الروض (قوله دنوا مامل)عباوة النهاية والغنى والاسى (من مال القراض) بغستر والغرو وبحرم عسلى كل من آلما الكوالعامل وطعبارية القراس سواء كان في المسالين أملاو توجعها أي تصرف العامل يغو زجها لثائث واسر وطعللا النفسينا القراص ولاموجمامهر اولاحسد واستلاده كاعا قدفينة ويغرم العامسل المالك) لانوالست من حصة من الربح فان وطئ العامل عالم الخرج ولار محجد اعدم الشهة والافلاحد للشهدو يشتحله بوالدالتعارة وخرج ماطاملة المهر ويحعل فيدال القراضكم كأقاله السجنان أه وادالنها بهو بكون أولدحراوتلزم وفيتدالمداللنافيد م ذلك الناه فيحدوثها يفاهر اه قال عش والقباسكم يؤخذ من توج مكار مهمانى الهرأنها تكون بالداض هو أنتهى مدمدالواشترى حوالاحامار حوالتي شرح الروض اله عبدارة الجميري عن القلبوبي قالبوالدشجة! مهر وتكون أي ق. ـــ الولدمال قراص أبضا وساللف ولده فهاوقال الم الممالك ومال شعد الاول وهو خاهر آه وفي الغر ووالروعر ولو السولة العامل حاربة القراض لم تصرأه ولدلاملا علث بالناهور اله (قوله العينة) بخلاف غسيرا لعدمة ا مال،قراض (وة لى)كلما كالسَّمن وأعلم صنَّفة فهومَال قراض أه شرعال وض والبُّسة قولُ النَّنَّ (الحاسلة) أي كلُّ منها (من حصل من هذه الفوالد مال القراض) المسترىء مقص ورفق وأرض وحيوان المحار الاحصل في مدا الربص السبع كل من الامورالمذكروة اه مغدى (قوله لاتم السد من فوائد الخارز) أى الحاسسة تنصرف العامل فيمال التجارة الديم والشراء بل هي تاشئة من ديرا المال وذير نعل من العامل اله مغني (فرع) لواستعمل العامل دراب القراض وجب عليه الاموضوراته الماآل ولا يعو والمالك استعمال دراب القراض الاباذن العامل فانشالف فلاشئ ومسوى الاثم سم على منهج ويشكل كون الاجرة للمداف على مالذكره الشارح من أن الهرالواجب على العامل بومشر يكون في مال القراص اللهيده الان بقال ماذكر دمني على أن مهر الاسة مطلقاله بالك أوأن المسرآدك وتم اللّمال أنه انضم إلى القراض كالمهر وهوالأقرب الدعش (قوله وترج بالحاصلة الح) عبارة المفني أمالوا شترى حيوانا ماملا نطهركما فالداسوي تحريجه على نفيره منآلفلس والزدبالع ستوغد برهما اه (قولهلواشترى-يواناماللاالح) ولواشــترىدا بأأوأمنــاثلاثم حلشها يحور بعهامن كامهما لكوم المالقراض أويحو زالمالك دون العامل كوم المكه أولا عو زلواحد مهما لاختصاص المبالك بالحل فاشبهذاك النابة الموص عملها أوالحامل عرف مطروالا فرب ألنائي ويكونذلك كالواسترد بعض للسال فينفسط القراض فيه ثمان لم يفاهر وبح فظاهر والااستقر لاعامل درحصتهمد ويعرف مقدارالريم يتقوم القابدة ديرياس اهرعش (قولدرلايؤيده)أى القرل (قوله أو بعيدالم) عبارة المفني أوالعب أوالرض الحادثين اله وهي ألوافق ول الشارح الأففائية نَعُص العب والرَّض (قوله با كنت ماوية) كروو عرف به ومعد و (قوله أحد ديد) عباد النهاية والفسي أخذه أواحد بدلة أه وولالمن (بعد تصرف العامسل) أي بالسيم والشراء (قوله وله الهااعة) أى للعامل اه عش عبارة النعي وشرح المنهج والروض مع شرحه والحديم في البدل المسالف المريكين في المال بجوالمالك والعاملاذا كانفسمر بم (قوله نمردة) أي بلااتناف القراض اله (قوله كم عِنْدَ) مَعْنَدُ الهُ عَشْ وَفِي الْجَبْرِي عِنْ الرِّيَّادَى آعَهَادَهُ أَيْشَادِ بَانَّيْنَ الاسْتِي رَاغَيْ الزَّفِيلَةِ وسقهما المالتولي آلئ واختاره السبك لكن القامي فالشاقاليه الامام وهوالمعتمد مغيى و روض مع شرحه (قولة برنفع)أى القرايض باللاف العامل (مطلة) عيسواه أخذه مبله و رد اله أملا الدعس وخلهر شرح مهر (قوله ولوالعامل) مشوق الروض على الهرالواجب يوطه العامل بجعل في مال القراض واعتمده سخنا الشهاب الرملي و وجهداله فائدة عينية حصلت فعل العامل كارباحه الد و محتمل أن عرى ذال في فيمالولد فيما اذا أولدا لوطوأة فيكون دال فراض لا وجها لذكو ولكن الذي فظهر خلافه والغرق مر قالقال وضفان حي-مــدالقراض فهل بفديه العامل من الالقراض أولاو حهات العا و المعبدالارل وان قال في سرحمه ان الاوجه الثاني مر واستعمالي أعفر (قوله. الم يتلغه أحدى الم) اعتمده

مر وعبارة شرحه كعبارة الشارح (قوله و يؤخذيه في رانحاليكن دالية راض قبل أخذ و قبضه يم كان

ويقيض المالك منعدله غروده المه كماعة اه وسيقهم االمه التولى وقال الامام يرتفع مطلقا

ا بدله ليكون مال قرآص أم لاوفي صورة الدفع اتحاب مرقرات المقد حديد أه عش قول المسنن (وان تلف وعلمه فغبارق الاحنيي مات قبل تصرفه الح) ماهر وولو بتحو غصب أوسرة وأخذيدله فلبراج ع (فرع) قال في الروض والمجي عسد العامل الفسط فعل الدف القراض فهل يفديه العامل من مال القراض وحهان اه والمعتمد الاوليوان قال في شرحه ان الاوحه الثاني فسطا كالمالك عدان مر اه سم (فرع) في المنتي والروض مع شرحه ولوقتل، سيدالقراض وقد ظهر في المالير بحمة القصاص الاحني وفسماأذاأ تلفسه منهما فلسر لاحدهما الانفراديه فان عفاا تعامل عن القصاص مقط و وحبت القمة كالوعفا المالا ويستمر أأال ينفسم مطلقار نستم القراض فيدله ولولم يكن فحاشاله بح فالعائل القصاص والعفوججانا وانتلف عالىقراض اشترى بعنسه على نصيب العامل (وان بأقبل تسليدا نفسخ البسع والقراض وان اشتراه في النعق وتلف مال القراص فبسل الشراء انقلب الشراء تلف عضالال فسل للعامل فسيرتفع القرآض وآن تلف بعدالشراء وقع للمالك فاوكان المالة وتلف لرمسهما تتأخري اه تصرفه) فـع(ف) بحسب * (قصل في بيان أن القراص بالرمن الطرفين) ، قوله في بيان الى قوله وكان الغرق في النهامة الاقولة لا أه (من رأس المال في الاصع والعدر بهلان العدقدلم ويحصل وقولة عصيفالي وباسترجاعه قول المن الكل فسعه) والعامل بعد الفسع سعمال القراض اذا تأكديالعمل وقع فنه ريحا كانتظفر بسوق أوراغب ولايشسترى لارتفاع العقدمع كوبه لاحظه فيمعفني وثماية قال

أى وحنقذ محتابرالى استئناف القراض (قوله وعليه) أى ما فاله الامام (قوله ينفسوم طلقا) أى سواعد فع

* (فصل قيمان ان القراض ما ترمر الطرفيذ الح) * (قوله وبانكاره حيث الح) اعتمده مر وحاصل

المعنمدان اسكارالقراض من المبالك أوالعامسل كالمكارالو كلة من الموكل والوكيل واله لافرق في جيسم

ذلك بين أن يكون الاسكارا بنداءاً و بعد وسؤال خلافا لما فنضاء الجواب المذكو رفي شرح الروض (قوله |

*(فصل) في سان ان وش ويحل نفوذ الفسوس العامل حبث لم يترتب عليه استبلاء طالم على المال وضباعه والالم ينفذو وندفى القراض الزمن الطرفين أن لا منفذ من المالك أيضًا ان ظهر ربح والحالة ماذكر لما فسمن ضماع حصة العامل اله (قوله مني شاء) والاستنفاء والاسترداد الى قوله حدث في المفنى الاقوله أى حدث الى ماستر حامه (قول لانه وكالة المداء وشرك الخ) أى وكلها عقود وحكماختلافهما ومايقبل حاثرة اله مغنى (قوله وشركة) أي بعد الهورالريم (أوجعالة) أي قبله (قوله ويحصل) أي الفسخ (قوله ف قول العامل * (لكل) يقه ل إلى الله إلى "، قوله فسعنه وقول إلى الثالات صرف الز (قول فسعنه) أو رفعت وأواطلته أونحو من المالك والعامل (فسنحه) ذُلكَ نهامة ومْغني كنفضته ولاتسع ولاتشتر عش قوله أولاتتصرف أى بعدهذا اه نهاية (قوله أى منىشاء ولوفى غسبةالا حر سن المر راحيع الصورة ين جيما اهعش (قوله وبالترجاعة الح) وباعداقه واستبلادمله ولوحيس العامل ومنعمس التصرف أوما عماانتراد العامل لاقراض لم يكن فسعاله اعدم دلالته على وليعه اعانه العامل لانه وكالة النسداء وشركة يخلاف بسعاله كل ماوكل فينهارة ومغنى (قوله نفسما استرجعه) أي و بقى فى الباقى المنغني (قوله حث وحعالهانهاء وبحصال رة و ل المالان فسعت ولا لأفرض ألم العامده مروحاصل العمد أن المكار القراض من المالك أوالعامل كالمكار الوكالة من الوكل أوالو كمل وأنه لافرق جدع ذال سنأن يكون الانكارا بنداء أو بعد والخسلافا لما اقتضاه الحواب تنصرف أىحيثلاثرض المذكور في شرح الروض أي والفني أه سم عمارته مناأحب أي عن استشكال تصبح النو وي الانعزال فمانظهر أخدذاتماماتي ما كارالقراص آله سفى أن يكون كانكار الوكلة ومفرق من كوله لغرص أولا بان الفقد مماقله المووى فى الانكار وباسترجاءـــه المال فان استر مع بعضه لأنء وتذلك فيالوكلة أن سسئلء نهاالمالك فيذكرهاوهو رته في القراض أن يسكره ابتسداء حتي لو نفساا ترجعه وماكاره العكس المكس الحركم اله (قوله نفاير مامر في الشركة) عبارة غسير كالوكلة قال عش مفتضى تشبيه بالوكالة عدم انعزاله بالخيان قال الآذرع الغااهر ولم أره نصاأت عامل المحمور عليسه ذاحات أرغش انعزل b -. - لاغرض والافلا عفلاف عامل مطلق التصرف اله حواشي الروض وقياس مامر الشارح مر من أن الوكل عن المعور كالوكاله وعلمه يحمل علماذافستى العزل عن بقاء المال فيد، لاعن التصرف أنه هنا كذلك وأنه يفرق بن الابتداء والدوام اه تغالفالروضة وأصلها (ولومات أحدهما أوجن دل المرهون رهنافي دُمة الجافيلان القراض أضعف وارمن الجانبيز (قوله ف المزوان تلف قبل أصرفه أوأعى عليه الفسع) الخابر الح) ظاهره ولوب وفصب وأخد دبدله فايراجيع لم يفصح عمالو كان النلف الكل أوالعص قبل النصرف مامرفي الشركة والعامسل بنعوه صداوسرفه وأخذبدله فايراجمع حكرذلك

البدع والامتيفاه بعدمون الماللنسن غيران وارتعوليسالوارث عامل ماف الاباذن (١٠١) المالك وكان الفرق النبدع العامل واستشاعه (قوله بعد وت انسالك) وكذا العامل مدرجنون انسالك واعساله يسعمال انقراض واستيفاء داويه بغيراف الولَّى مغنى و روض مع شرحه (تَهِ لِله وابسا) أى البسع والاستيغاء (قَوْلِهُ الابادْن السَّاكَ) فأن استنع الميالك من الاذن في البيع تولاه أميز من حيه الحاكم ولا يقرر و رثة المالات القامل على انقراض كملا يقرر الماك ورثة العامل عاسلان ذال المداءقراض وهولا يصوعلى العرض فانانص السال ولوس فسير حنس وأس المال حازتقر مراطيع فبكفيأن يقولع وثةالمالك العامل قررنالا علىما كنت علىم معرقوة أى لفظا أو يقول المالك لورثة ألعامل قر رتكم على ماكان و رثكم عليمه ع قبولهم وكالو رثموليم وكالوت الجنون والاغباء فيقر والبالك بعدالافا فتمنهما وولى الجنون مثله فبسلآلا فاقا ويجو والنقر مرعلي البال الناض فبالقسمة بلواز القراص على المشاع فعتص العامل ويونص بدويشتر كالنفر بخنصيسالا سنومثك المالها ثةو وعهاما تتان مناصفة وقررالعقدمنا صفة فالعآمل شريك الوارث عماثة فان بسع مال القراض بستما تتفلكل منهما ثلاثما الدافا علم من الريح القديم ما تتور عهدا التورأس المال في التقر ومأتنان الوارثور بعهاراتنان مقسوم بنهسما ولوقال البائع بعدف مراسيع المشترى فررتان السعفيل صع علاف النكاح لاله لابدفيه من لفظ النزوع أو الانكام معى وروع مع شرحه وقولهما ولايقرو ورثقالها النااخ فالنهابة مشله قال عش قوله و عوزالتقر مأى بال يقول قررتك وقوله وقر رالعقد أى من جاب آل النار وارته و توله مقسوم بنه ما أى الوارث والعاسل دقوله ولوقال السائم الزذكره الماسته النقر برفي الفراض اله (قوله ادارس) كذافي أسله عطه بالساء اله سدعر (قوله عماياتي) أي في قوله ولا يتنع يمسع المالك الخ قول الذن (و يلزم العاسل الاستيفاء) ولو رضي المالك بقبول الحوالة بالز نهاية ومفسني أى اللوالة الصورية وشسيدى عبارة عش فسدم المحتلان الدين القراض ملك المالك فالمرادمن الحوالة الرصابيقاء الدس فيذمتمن هوعليه اهواستفاء المالك المستعشد الرقولة لكناعمد ان الرفعة واقتضاء المن الخ) وكذااعمده النهامة والمعنى وشرحاالروض والنهي عبارة السيدعر ومااعتمده س الرفعة عقيق بالاعتماد اه (قوله أنه يلزم) الى تول الترمثل في النهامة وكذافي الفسى الاقول أو ومناه الدائن (قوله والتنصف) أي حَرْثُم بلزمة تنضض مازاده لي رأس المال (قوله والماسنة معققة) أي يخ الف الدين (قوله لان الدين اقص) أى لانه قد يجى و وقد لا اه عن (قوله ما يده الم) أى حسا أوحكم لشهل مافى الذم أه رسيدى (قوله أو نقدا فيرم فقر أس المال) أى كالعدر والكسرة أه مفسى (قوله والاباع) عيوان لا وافق نقد البلار أس المال سم ورشدى (قوله فان اع بعير حنه) أى ولم يكن نفسد البلد آلذي باعيه أعبط أخذا ماقيله اهرت دى (قول حصل به حسه) ولوقال رب المال لأوقبه جعلم يدمدني وجهالوجهين لان الانتمان انقطم بالفسخ وطاهر كلامهم أعلا يعزل حتى ينض اسال ويعسله المالك اه نهاية قال عش قوله حمل مع بده بدو سنى أن أحوذ لك على المالك اه وقال الرئسيدي قوله وطاهركا مهم الخ أي ولاملازمة بين الأنفساخ والانعز الفلستامل اه (قولهان طاء المالك) أي كالمن الاستفاء والتنضيض وكذاقوله فيذلك قال عش فلوكال الذائن وطلب حدهما النصيض والابحر عددمه فسبغي أن يقسم المال عر وضافا غص من طاب العر وض سمله وما يحص من طلب الننصص يباع و يسلم محسر رأم المال اه (قوله مال يقسل) أى المالك (له) أى العامل (قوله بتقويم عدلين) السلطان والاماع بالاغط الصناقة لا مكتفى وقو عرحل وامرية ترو وافقه مامرف الغصاعن العباب عدا أطاهر ف الاعبان وأما منه ومنجاس وأس المال اذا كانت ديواف اطريق فسمة ذال وعدم آن يقال ان ترامى العامل والمالك على تعين بعضها العامل فان اع معرحات حصل ويعضها للمالك فذاله والارفعاالامرالي الحاكم فيستوفها ويقسم الحاصس عامهما وعلى التراضي يكوت حنسه واعرا بازمه استفاء ذلك كالموالة فان تعذر على أحدهما استفاعا عيزله من الدون ام حمع على صاحبه أو يقسم كل واحدمن ماذكر وتنضيضهان طلبه والاستيفاء) أى لدون التيارة (قولدوابسا) أى المسع والاستيفاء ش (قوله كراء بدان الرفعناخ) المالاأركان لحمو رعلمه اعمده مر (قوله والاماع الم) أى واله لا فوانق رأس المال ش وحظه فذاكرلاعتمعم

المسالمان وتعويصا بطهور واعبسهم يقل تغتسم بتقويم عدلين أوأ عطل تعييلنس الويح أمنآ

مناوارم عقده فإعنعهما موت المالك عنلاف وارثه أم نقاهر تقسدحوا وسعه عاأذار حيف ظهو رربح أخسداتما أنهاو سلزم العامل) وأن لم يكن ربح (الاستفاء) لديون التعارة أعارأس المالسمافقط كاعمد الاسوى وغمره لنصريحهم فحالعروض مانه لأمازب الاتنضس أس المال فقط مع قياسهم سسنله الدن علمالكن اعتمدا نباأ فعنمااقتضاه المن كالروضة وأصلها اله ملزمسه استبغاء الربح أنضا وتبغه السبكروفرق ينهذا والتنضيض مأن القراض مستأزم لشراءالعروض والمالية فماء فقة لكونه ماملاسد فاكنى سنضيض قدر رأس المال فقط (اذا فسخ أحدهما كأوانفسخ لان آلدىن فانص وقد أخذ منه ملتكا مامافامردكاأخذ (وتنضض رأس المالات كأن مأبيده عنسدالفسخ (عرضا)أونقداعبرمسفة رأس المال أي سعه مالذاص وهو نقدد الباد الموافق لرأسالمال وانأبطله

ولهزو واعبدونني وأسالمال الرع لانه مشدارك بهداولا يكاف أحدهما العانديات توفعه تنضض أسالملل الدرار كالسيع يصه ينفس في ما يه توج بدو اليكل عاعد في الطلب (وقول لا يازه التنصيف أنام بكن رعم) لا فالاعسان الحاج المعل الالفائدتا و بردبانه رطن نفسه على ذلك مطآلفا(دلو ((١٠٠) استردا أسال عف) أى مال القراض (قبل ظهو ر و بحرخسر النه سعرا م المال الى الباقى) لانه لم يترك في

برضاه وصرحابالاشاء بةأو

أطلقا (بعدائر بمفالمسترد

شائعر تعاورأسمال)على

اانسة الحاصلة من محوع

الربح والاصللانه فيرمقيز

ويستقر ملك العاملءلي

مأخصه من الربح فلاينعذ

يخسر رقع عسده (مدله

عشم ون واسترد عشر ن

فالربخ سدسالمال وهو

مشترك بينهما وفيكون

السفرد سدسه من الربي)

وهو ثلاثة وثلث (فيستقر

للعامل الشروط) له (منه)

ودوواحد وثلثان أنشرط

الامنوى == ابنار فعة

استقلاله ماخدذ لاثانانه

يازم منشسو عالسترد

بقاء نصيبه فيدان، والا

فغ ذما المالك فلاسعلق

ماليال الابنعورهين ولم

وحدحتي لوأفلس المالك لم يتقدمه العامل بل

الديون باغ صنعالى حسب عاميس كالاسهماأ صلاور عاده عش (قولدولم زدراغب) ومرميدا نالذرى يده غيره (وان استرد) لمسأل فتُوحدث بعددَلك ذارم لم يؤثر ما يه ومغي (قوله فلا يكف حدهماً اللم) عن مل يقتس اله الدار أوسيمانه بعضبه بغير رضاالعاسلأو معا ادعش (قولد علمه) أي سعمال القراص كاه (قولد وسيسع الكل) معتمداه مدر قوله منالقا) أىحصل فالدة أولا قولة فلايفذ تسرف المالك فيه أي فالسيرد كهوصر بمسر موهذا شامل لاز مترداد برضائم واطلاقهما أوقعد الاشانة كالصرح به اضال ذلك في تصو مراكسة ودرمت السائي عن الطلب أبه ترض حسد فكرف عكم اله قرض المالة وعم تصرفه والهذا المذ مرق من الروض عدم نفود تصرف الاف الاسترداد عدر صافظ تأمل سرعل عداه رسدى وقيله فاللسترد سي ف ودرنصاب العامل من وقوله في شرح الروض أى والمفي حدث أحقط قول الشار حرَّة مرضاه الى المَدَمُ فالفاسر فالستردشا تعريد اورأس مال مالصة أمااذا كان الاسترداد وصاالعامل فان قصاده والمالل الإند ووالاصل اختصبه تومن الريح فكذلك لكن والشالعامل بمأسده مقدار ذلاء على الاشاء يخان أطاف ولم على الاشاعة تصرف المالك فيعولاستط وحائدالاشكافال بالرفعة تكون صالعامل قرضاغله عندالاسنوى وأقرءتم فالدوادا كان الاسترداد بغيرة طاءلا ينفذ تصرف في تصيموان لم عالجه بالظهوراه وسأتمين عش الحسم بين كادى الشاوح بمنا رأس المال مائة والربح يوانق في الفي وشرح الروض قول المن (سدسه) الرفع سندأو (قوله من الرعر) خمره والخلا خبريكون سبدير وعِش أيوجلة وباقيه مزرأس المبال على على حلة الحَرقول الذَّ (وما أ. م) أي المستردوهو منتعشر وثلثان (من رأس المال) فيعود رأس المال الى ثلاث وعاني وثلث الدمني (قوله واوعاد) الى قوله وقد يجاب في المفسى والى المن في النهاية الأقولة على أن ماني بده الى وخرج (قوله فلوعاد) أي بحوالحفاض السوق (مافيده) أى العامل وهو ثلاثة وعَالَون وثلث (قوله وثلث) بضمّ أوليه (قوله و مودالباق) وهوءًا ينرسعون درهم وثلث درهم اه معنى (قوله ف.) أى المسترد (قوله به)أى مدر مس المسترد (قوله الواسترد ومنادالم) فيما طلاف الاسترداد بألوضائم تفصله بمبايعة ومعم أن من له موله الذكور الذى حرجة زابه بعض أفسام الاسترداد بالرضاد كأن حق التعبير أن يقول استرداد وموساء ومسدالخ على ع الد رندى أنول بل حق القام ما ذرمناه عن الفني (قوله فان قصد) أى المالك و 12 الضمير في قوله له نصب الربح (واقيمس الآتى فارلم يقت داخ (قوله اختص به) أى المأخوذ وأس اكم لك فال العيرى فان احتلف بدوهما بان فصل رأس المال) ناوعادماني يده المالك الاخدمن رأس المآل والعامل من الربح فالعمر ، قصد المالك كافلة الشويرى اله رقوله وحسنة) الى ثمانين لم سقط نصيب العامل بل باخذمها واحدا وثلثين وبردالهافي واستشكا

A. .

(قولهو بسنقرماناالعاملالخ)كذاشرح مر وفوله نبعأى فيالسترد كإهرصر يره ريموهداشامل لاسترداد ويشامع اصلافهاما وصدالاشاعة كإمصر عبداد خالفاني قصو والسلدوق عصلاساني عن الماليانه فرض منذفكف عكمانه فرض المدالك وعام تصرف فيولهذا لهذا كرف شرح الروض عدم خود تصرفه فه الافي الاسترداد بغير رضاه فلمناسل قولة بل الحدمه اواحد الم) أو وحدال مفذ تصرف المالك كاهو ضاهر وقوله واستشكل الاسنوى كان الرفعة الى قد سنشكل ذلك أصابان الظاهر عدم وارتعابر ذلك في السركة أذالها هرأه لو أخذاً حدهما حرامن الشترك المكن لاز حراء سقلال ماخذ مناله يحت يستقر لهماما أحذاء بل هو مأق على حكم الاشتراك في الفرق (قول مالو المردم م) في ما الملاق الاسترداد بالرساخ تفصله عابعدمهمان من حلة قوله المذكور الذي مرج هذابه بعض أف ام الاستمرداد بالرضافكان حقالتعمرأن يقول استرداده وصاهرقصد المزفتأمله وقوله وسنتذعك العامل بمافى يدمقعر حصته الح) اعتمده مر وينبغي الله الاستقلال احذه تمافيده كاتقدم

سار و وسدعابان انساك لماتساها باسترداده أفطلهامل ومحومكن العابل من الأمة فلالماخذ مناه استكافا على أنهاف بدملا كان ف تصرف كانبله به نوع تعلق بشبه الدن وتمكن من أحد وحقيت وخرج قولى بغير وضاالعامل الى آخو مألو اسرد بوضاء فان فصد الاخذ من رأس المال اختصيمه أومن الرت اختصيه وحيش دعلن العامل تماني يدودو حصه على الاشاعة فانه يقصدا حدد بالمحل على الاشاعة

كاعل بمامرور وفالطال ان نصب العامل حسندفرض العالق لاهب (وان استرد بعد الحسران فالخسران موزع على السفر فوالداق فلا ملَّم مرحمة المستردلور عرمدود الدماله المال المرائزو المعمران عشر ون ثم استرة (١٠٢) عشر من قريع العشر من - صدال يرو

أى حين اذا حص المأخوذ بالريم (قوله ان صب العامل حيند) أي حين اذخل على الاشاعة ش وكذا اذا تسدالا شاعة كالموظاهر أه سم (قوله فرض للمالك) هذات كا يمسامر من أنه لا ينفذ أصرف المالك عندالاطلان في مدة العامل الصر يج في أن ذلك لس فرضافاته لو كان كذلك لم عند على المالك النصرف فيمو يحاب عنه بان ماسبق هو بغير الذن من العامل يخذ لاف ماهنا فاله باذن منه اله عش قول المن (فسلا يلزجبرح السفرد وهر في المثال الآن خسفوا ماحية الداق وهي خسة تشرف لمزم حسرها كبان اه عمى قولالمن (فر مع العشرين) أى التي هي جدع الحسران (حصة المسترد) فكانه استرد حسة وعشرين (ويعودو أَمَا المالياع) أَي الباقي بعد المستمدة بعد حستمن الخسران (ه مفسني قول المثن (الى خىمة وسبعيز) أى اضم العشر من الحاسرة عمى أنه اذا حصل يم حجر االسنين يحصد عشر فعيسر وأممالمال خسة وسعيزانه بحص كلعشر منخستمن الحسران فالدفع مايغالهان وأسالمال يعودسن لانها باكانا لخسرعتمرين وأحدعشرين والباق سنبن اله عجرى (قولهلانا لمسران) الحقوله رعامه فتسمع في النهامة والمعنى (قوله فأور بجرالح) أى فأو بلغ المأل أمانيرُ مثلًا تقسم الحسر برشمان في التشرطاللناصفة (قوله ويقبل قوله بعد) أي بعسدة كوالكذب وبعداندباره بالرعمة سي وشرح روض عبارة الغرر أى بعد دولة رعت راوم قوله علمات أركذت الد (قولي خسرت) أن أو تلف أل ا هـ رَ وَصْ (قَوْلِهَ انَاحَتُمُوا لُكُمُ فَانَائِهِ عَمَلُمُ مِقْبِلُ مَصْنَى وَهُ رَوْلِ النَّهُ ﴿ لِلْقَرَاضُ ﴾ وان كان طاسرا (أولى)وان كالدراعاتها به ومغنى (قوله والعقدني الله ") قد له الى فقط الهُ مغنى (قولهلانه أعدا لم). ولايه في الثانية في بدمف في وأسنى (قوله فانه يقع للفراض) أي حيث اتفقاعلى فقائه و (قوله ورع مجم م متقدمون الح) أورد ثانتاله الم السراء فلات الفريد الماسل اذكر المراف مرفى الهان أه عن وقوله ماذكر الوافعة أى مر في ها-ش شرحه و- أني آنفا عن سم مأنوافة - ﴿ قُولُهُ ۗ ۗ ﴿ (أَوَاشْرَتْ هَا النَّرَاسَ وان فوى نفسه) اعتماده من أى والمفنى أه سم (قوله كرفلة الاسام إلى فديقال سُسَنَة الاسام أذار الأولى والعقد دا الله ولانه يختلفا غلاف مسئلة الوجه بنا مرز أه سم (قوله وكلمه نشيح الم) هذا في غاية الانجاء أه سم (قوله التخريف وأساس المساسراء ودواحد الى أى مماع سنة الله (قوله در عجد عما قدمون مقابله)والناس على تفلاف ما تقدد عن الامام والمقال كالانتنى الد سم عبارة النهاية والغور والاوجة كافاه جرع منقدمون عدمة بوليبينة 🏿 الشراف والمهورية . ﴿ المالات أنه اشتراء عال القراض لانه وديشتري المع اله (قوله عقابل) أي ها بل أحدوجها لرافق وهو الله الامام و منه المالال أى مقاله علم قبول بينة المال انهات تراه الح (فوله فلا يعج الديم) أى كاخرم به الروس الهريم وللاتفار أولم تهنى عن شراء كذا أمال عاللاللة أم وتشراء كذافة العامل بل أذنتك فالمصدور المتعمل الله السيامة و أله مع الشراء ما من الما المالانها ية وغير و سم (قوله ثم ادع الهجي مطلة ا)ادراجة في المنزق غاية البدر (قوله وتعويره بالنابي الىقصادةوه وأساء سوان (قوله ان نصب العامل حدثند) أى حين اذحل على الاشاعة ش(قوله حيننذ) وكذا اذا قصد الاشاعة كأحر عَلَوْ (لَوَلِهُ مُونِدُ الْمُ)اعتدامُ و(قولُه نعِلْ عَلَيْفِ البالك المُ)اعَمَّده مِرْ (قُولُه وان نوى خسد ٥) اعتَدهُ هدداقية الاتعاد (قولدر مجمع مقدمون مقابله) والناس علم تخلاف ما تقدم عن الامام والعالب كالإعدى (قولة فلا مع البيد) أي خومه في الروس وعبار نعوان فاست في الذا قال المتريث لنفسى منته أي المرالك بشرائه عمالا افراض لم يحكمها أي الفراض وبطل العقد أي لاه فد بشتري لنف و الله القرآف عدوا ما النهبي، قبل يحكم بها فلا يطل العقد (قول في أنه أرام تهنى عن سراء كذا) ما لو فال

الاللهم آذن الدن شراء كذافة الدالع مل بل أذنت لى فالمعدق السالك شرح مز (قوله وتعو مومانناف) فالذي بقدمه عاع بمنة للسال فرنسال العلمل فان قال فسفت سكم غسادال مراء والادار (أولم تعنى عن شراء كذا) سواء أحاد الدين في تم ادى النهي مطالعاً أوعن شي يخصوص أم أذنك في شيء هسين ثم ادع أية نهادين ونصو رو بألناني فاصر بل تبناه ركار مهم ثم والم نه الذيل عدد القراض هل المتمل على النبسي عن كذا ممالا بقد دشرط فعدر في العامل أسفا

وتعسود رأس المال ال اخسترسعين)لان المدان اذاوزع على الساسية كلعشر منحه فالمنسرون الستردة حصم اعسده . ق ماذكرفاور بم مسدقسم منهماعلى ماشرطاه (ودري لعامل بمنه في أوله أريع شأأسلا (أوارار يرالا كذا) علامالاصل فيهماول قال عتكدا وال المات في الحساب أو المرائل منه لايه أفر يحتى امير وفارية. ل رحوعهعنده امراه أماش المنالكوات أمهد ورشسه ويقبل قولو بهسد شميرت ان احتمل كأن ورس كساد

في الراسعي الأوندك بربيه معدمافلا مدان مرتهد عمع عمل أن الاملم أعلى مَالْفَالُونَا مَا سَوْلِمُ ينقسم المراس بمغايل

وغالفهما الركائي فرع تعد ق المالذو تبعد عرواحدوج ع مصهم عمل لاؤل (١٠٥) على ما ذاكان الناف قبل التعرف الانهم

القراض والمالك التوكين وقوله لزيادة علمهاأى يوجوب الاجو كذا قرره مر اه (قوله فر #أصــ لم يق وانخلفان تسعل الأمسة المالك الم) وحرَّم به في الروض وأنتي به شخيا الرملي واعتمده ولد، له سم قال العبري وهــــــــ اهوالمعتمد والاصل براءتهاو حلالااني على مااذا كان عدالتصرف « سَمَ (قَوْلُهُ قَبْلُ النَّالَ) أي و بعد النصرف وطَهُو رائز يَمَ أخذا من النَّفَالِ (قَوْلُهُ وحصته من الرج) لان الامسل في التصرف لعله منا وتحمة التعليل والافالاذن في التصرف موجود في القرض أيضا (قوله ماهنا) أي من المسديق فحدل الغيرانة يضمن مالم العامل (قَوْلِهُ فَالأَجَارُ) أَى فَدَعُواهَارُ (قَوْلِهِ فَالعَارِيةِ) أَى فَدَعُواهَا (قَوْلِهُ وَلَوْ قَارَا لَحُ) أَى بَعْسَدُ يتعقق خلافه والاصل عدمه أماقيل التلف فيصيدق الريض (قول، أي ف أي ما مرال) أي من تصديق العامل أوالمالك آه سم (قول، يوفال المالك الم) المالك لان العاسل دي عبارة النهامة أمالو كان المالماة ما وقال المالك دعه وراضا فلي حصمن الريحوة لألآ تحذأ حسدته قرضا عليه الإذن في النصرف صدقالا خذبهيندوالر بمله أيجمعه وبدل القرض فأدمتمولا يقسل قوة فيدفع المالل به الابيهنة كم وحمد منالر بموالاصل أفتي هانوالدرحه للدنعالي اه (قولهمدن الاخذ كاجزم الز) أفيه مخناانسها بالرملي واعتده ولد. عدمهماولا ينافي مأهامام آخوالعارية من تصديق وكذاأ فني به الحلال الموطي وأفتي أبضا شحناالشهاب الرمل مآله لاأحزله وإعفرا قوله في الردمو الحسلمة يخنفي دعواه وافق ذلك قول الشارح ويترتب عليه أحكم الفرض أذلا أحو المقترض ولايقبل قواف ف المالك في الاحارة دون الدواعل أنهذامه ومالاختلاف معرقه المال مخلاف ماتقدم فيسئلة الركشي فلوك الاختلاف لاخدن العادية لاتفاقهما هنا بعداللف فالاستخدمة وبالدل لمنتكره كاهو طاهرفلة فارارينين وفيمالو كاز آسال إذ التعاتقديم نم عسل بقاء مك المالك ينةالا خذلان.معهاز بادةعلم على نساس القدم عن أبحيز رعة وغيره الد حر (قوله فقال) أى العبر (لو وايا اختلفاق اناتفاعه اختلفاق القرض والقراض) المتبادر عماقيله بان يدع المالك القراس والعامل القرض (قوله وادعى مضمون والاصل فى الانتفاع المالك القرض والا خذالود يعةا لم) لعله معدالتلف (قوله رخالفه في الانوارا لم) اعتمدهـــذا حر اهــــم علان الغير الضمان ولوأ فامآ وبالدعن المفنى والروض اعتماد أيضا (قوله فبمالوأ بدلّا الخ) أى فبمالوا دعى المسالل الغرض والآخذ ومسئله القرض والغراض سنتن قدمت بينة المالك ولايخغ انحالة الجهل أولى الضمان فالمالغ تجهانه برطاهرة فليتأمسل (قوله وخالفهما الركشي فرج عا أحدو حهين رجحه أنو تصديق المالك وتبعدة مر واحد) وحرمه في الروص وأفتى به شعنا الرملي واعتده والده اللف شرحه ويشهد الذلك تولىالشيخين فبسل ذلك الهلوادعى العامل الغراض والمبالك الزكيل مدق المبالك بهينه أي ولأحزز ر رعة و عرولان معهار بادة المعامس أمران أقاماء تتن قدمت بنتا العامسل لان معها وبادة علم انتهى وقواه ان أقاما وينتي أى في حسله علمان قال الله الى الا خد وفال عضهم الحق التعارض الصورة وفي دعوى العامل القراص والمالة التوكيل وقوله ريادة عارأي بوجوب الاحرة كذا قرر (فوله أماة والملف فيصدق المالك المراك فالحاصل على مرجع الزركشي الاللصدق المالك مطلقا قدل الناف وبعده ئى د أتى مامرىندىدە (عُله ولو أفاراني مسئلة القرض والقراض بينتين) أي بعد التلف كافرض في ذلك في الروض وغير و (عَله . المنتقولوقال المالك قراضا رُ مَن أو روء) واعتده مر (قولد أي ما في عاصر عند عدم البينة أي من تصديق العامل والمالف (قوله إ والأخملة فرضاصدق سدق الا تخذ كم خرميه مضهم) أوتي به محناالشهاب ارملي اعتمد دوله وكذا وني ه البلال السوطي الاتخذكا خرميه بعضهم فقال الذي يفاهر أصديق العامل لان معمدا وبلفي الهمنة ولءن المالكة كذلك النهي لكن قد عدش ونوندت علمه أحكام القرض تعليله تسليمه أن مدونا شنة عن دفير المسالك الموانه في الاصل مال المسالك وأفي أيضا سحنا الشهاب الرسلي مانه وخالفه غمره فقال لواختاها الاأموة ولايقبل قوله في الردموانية في المتنافق دعواه انتهابي وافق ذلك قول الشارح ويترتب عليه أحكام في القدرض والفراض و الهرضاذ لاأحرة للمقترض ولايقبل قوله في الردام قديشكل على ذلك انمقتضي قول السالك تبرل قوله في الغصب والامأنة صدرق الدفك فم يسوغه مطالب مالزد وتغر عممع ذلك الأأن يقال انافراد بكوه قراضا الذي كان مقضاه المالك فالالبغدوىولو ذقانة اسقها بالكأوالا تخذوا علمان هذامصووبآ اختلاف معربقاه البال مخالاف راتقدم فعمالوادي المالك ادع المالان القرض والأخذ القرض والأخد القراص عن الزركشي وغيرمهن قعد يق المالك فأنه في العدد الناف كم تقدم فلوكان الديعة صدق الأخذلان الاختلافهمنا بعدالتاف فالاخدمفر بالبدللنكر كاهوطاهر (قوله صدقالا خد) فلو قاطيستين الاصل عدم الضمان وحالف المجانة ومربينة الا تحدلان معهار بادة علم على قداس ما تقدم عن أبير رعة وغيره (قوله و العدق الافواد الم فىالانوار فقال فى الدعاوى فمه لوا عله الوديعة بالوكالة صدق المالك (۱۱ - (شروانی دا نقاسم) - سادس)

لل أى كانى شرار وض والم-مة (قولدو شهدله) أى نظاهر كادمهم الذكور (قوله في نس) ال قوله كامرف المعسى والى قوله ولوادى المالك في النهامة والمراد بالجنس مايشهل الصفة (قوله أوقدر رأس المالوان كانالخ) فالوقارض الندين على أن نصف الرجوله والباق ديم مما السوية فريحا وأحضر الدائة آلاف فقال لذلك وأصابك ألفان وصدقه أحدهما وأننكرالا تتمر وحلف نه ألف فلي خسسما لتهزئها تصييمزعه وللمالك ألفان عن وأس الحال تفاقعه بالمعسرف عليه وثلنا خسما تتعن الرجي والباق مها للمقرلا تفاقهم على أنما باخذه المالك من الريج مثلا مالخذه كل من العاملين وما أخدذه المنكر كالتالف ولو أحضرالة وأخذالمنكر وسعالالف الزائده إماأقر ملانه نصمه وعموالساق ماخذه انسالك تمانه وروض رج منه عشر حهما وكذافي المفي الاقولهم ولو أحضر االخفال عش قوله مر والباني ماخذه الحرأي ولاسي المقر أه قول المن (ودوي المان) شامل الوادي تافيم اعترف ما أم دي تلف اه تماية (قوله على ال عصل الاستى لم) عبارة المهم هذاك وحلف في ده على مؤة عبوق للفهام الفار سيستني كسرقة أوطاهر كمريق عرف دون عومه فانعرف عومه وانهسم فسكذاك وانام يتم صدق بلاع يدوات جهل طول سينة تم يحلف أنها تلفت به (قوله الآنى فى الوديعة) ومنت أنه اذا لم يذكر سيا أوذكر بباخضاصد وجينه لكن هلمن السبب الجهمالوادع موت الحوان أملافسه نظر ولا يبعدأ به ان غلب مصول العلم ولاهل محلته كوت حلق قرية أرمحله كان من الطاهر فلا يقبسل قوله الابينة والاكأث كأن ير به أوكان الحيوان معير الا يعلم وته عادة كرماحة قيل فوله لانه من الخبي اه عش (فوله كان خاط لم) عبارة المعي والروض مع شرحموان قارضه على مالين و مقسدين فلطهم اصر لدهديه في المال ال لم في العقد الثاني بعد التصرف في المال الاول ضم الثاني الى الاول فسد القراض الثاني وأستنع الخلط الان الاول استقرحكه ويحاونهسرا ناوان بمرط فبسل التصرف صعو بادا لحاما وكأنه وفعهما معآنع ان شرط الريح فهد ما يختلفا امتنع الخلط ويضمن العامل أيضالو خلط مآل انقراض عاله أوفارضه اثنان فقلعا مال أحسدهماعال الأخر ولاينعزل مذلك عن التصرف كأقاله الامام عن الاسحاب اه وعدارة الانوار ولودفع ألفاق اضاغم الفاقر اضاوقال صمدالي الاول فانلم يتصرف بعدف كالدفع معاوات اصرف فسدالقراض في الاحروا لحلما مضمن ولوعة له عقدا صمولم يحرا لحلط أد (قوله لايتبريه) ي بسبب الحلما أدعش (قوله كامر) أى فرشر ولايسافر بالمال قوله مالاعكن القيام الم) أى نفسه اله معنى (قوله فالم بعضه الفارمفهومه اله سير والعسل مفهومة أنه ان تلف كدلا يضمن السكل بل البعض الحارج عن قدويه (قوله ذالف بعضه) أى بعد علمه فيه كاهو نصالبو يعلَى الله رشيدي(قوله صنيه) صاهره وآن علم المالك ر كاصر به في شرح الارشاد وفيسه شي انفر يط المالك بتسلمه مع عله آه سم عبارة البحد يرى عن مر م المناوي على من عداد الرضاء في آداب القضاء السيم الاسلام وقيده الافرى عناد الضائل الله قدرته ولي معدة وحمل الد أماذا علم اله والأصمان اه (عَمِلُه وطردا لز) عبادة النهاية و ينبى طرد وفي الوكدل والودسه والوصي وغيرهم من الامناء كأقاله الزوكشي كالآذري وعيث أى الاذرع أيضاأنه لوكان القراض لفيرالد فقرد خل المال في صمان العامل عمر داخذه اله (قوله أنه فرض) أي و لزمستله و (قوله والعامل أنه الن أى فلا يلزمشي (قوله حلف العامل الن) وفا فالشر عى الروض والمهج وحلافا النهارة عدارته صدق المالك بمنه كخرمها بن المقرى وحرى علمه القمولي في واهر ورافق به الوالدرجه لله تعالى خلافا للغوى والزالم لاموقال والخادمانه الفااهر وسسهداذاك قول الشعن فسلدنك أنه لوادي العامل انقراض والمالك التوكيل صدق المالك بهينه أي ولاأسو العامل تعرفوا فالسنتين والفاهر تقديم مينة العامل ا لز يادة علمها الد قال سم بعدسردها قوله مر تعملواً قاماً بنتين الح أي في هذه الصورة وفي دعوى العامل لى كانى شرح الروض (قوله ذالف معنه) انظر مفهومه (قوله ضمنه) طاهره وان عسام السالك عزه وفيسه

في لنفر يعالك النسليمه على مرأ وتعفى شرح الارشاد فالأى وانجهل السالف المح هوضاهرانهي

و شهدله تعللهمان الأصل عدمالنهي (و) معدق العامل بمسهأيضا (ف)حنس أو (قدروأس المال وانكان هناك ربح لان الاصلء ومدفع ريادة اله (ر)ف (دعوى التلف) يعلى المتفصيل الا آفى في الود معلانه أمنمثله ومن م من عايضمن بكان خلط مال القيراص عالا شميزيه ومع ضمانهلا ينعزل كامر فيقسمال ع على قدرالماليزام نصفى النو بطي واعتمده جمع مقدمون الهلوأحسدمالا عكنه القياميه فتلف بعض ضمنه لانه درط ماخسده وطرد في الوكيل والوديسع والوصى ولوادعي المالك بعدالناف انه قرض والعامل الهقراض حلف الداملكا أفتى ه ابن الصلاح كالبغوى لان الاصسل عدم التنمان

والوكالة والوذيعة متحدان لان الايداع توكسل والاوجعماقاله البغوى ثمرأيت بالروعة عشمو كانه لم سالع علىه وعاله بان الاصل براءة فمشمه والاصل عدم النة لا الله عن الدافع وعدم (١٠٦) اصفتمن الجانبين الشير صادون الود عدم استدل بمامر أول القرض انهمما لواختلفا فيذكر

> الدلاصدقالا خذوهول الروضة لو معث لبتمن لادنله علمه شائمقال بعثته بعوض صدق المنعوث المه وماتحن فيعأولى وانميا صدق مماع مضطرفي اله وعوض حلاالناس عملي هذهالمكرمة العظيمةوالقاء النفوس وأمضا الاصسل هنا عسدمانتقال الملك بخلافهثم (وكذا)يصدق في (دعوى الردفي الاصو) كالوكما يحصل لانه أخذ العسر أنفسعة المالك والتفاعسه هوليس مامل بالعمل فنها ومه فارق الرتبن والمستأحر ولوادعي تلفاأو ودائم اكذب ناسه ثم ادعى أحدهماوأمكن قسل کملوادی الربح ثم اكذب نغسه ثم فالخسرت وأمكن (ولواختلفافي المشروط) له أهوالنصف أرائتك مندلا (تحالفا) لاختملافهمافيءوض العيقد مع اتفاقهما على معتب فأشماا ختلاف المتبايعان (وله أحرزالمثل) لتعد فروحوع تهالب فرحسله فتمته وهوأحرة مناه والمالك الرعاكة ولا ينفسع العقده نآدالعالف أغابر مآمرقي البسع * كَتَاكِ الْمُسَاقَانِيُ

> > هى معاملة على تعهد تحر

الوكلة (قبله والركلة والوديعة اغ) دليل لهذا في الانوار (هوله والاوحسمة قاله البغوي) مشي في آخر العاربة على خلاف قاله البغوى آه مر أولة عنه) أي ما قاله البغوي من قص من الا خدر وكذا ضمير عليه (قوله وكانه الخ) أى أبار رعة وكذات مير وعله السنر وضميرا سندل قوله أو علب) التمر الاول ان والثاني للباعث (تَولَدهنا) تى فيمانحن فيه (قولدمُ) أن في مسئلة النياطر (أوله كالوكس) الى المكاب في الله مة والفني الأقوله بحمل وقوله ولوادع إلى لمنن (قوله وانتفاءه) أي العامل بالربد (هوايس) أي الانتفاع (م1) أي بالعسين قول المن (لو اختلفنا لخ) وأن قال العندل فاوضاني فقال المالكُ وكيتان صدق السالك بمينه ولاأحز العامل مغنى وروض وف شرحهان أفاما ينتين فالفاهر تقسد بمينة العامل لان معها ر يادة علم أه قول التر (تحالفا) ولو كان القراص لهجو رعله ومدى العامل دون الاحرة فلاتحالف كتفايره فى الصداقة مانة ومغنى وشرحر وض (قوله فاشها) الفاهد فاشعه أي ما ذفر ادليكن في أصله بصورة النشامة فهوعلى تقديرمضاف اه سيدعر أى والاسل أشدان اختلافهما (قهله ولاينف مزالعقدها التعالف) بل يفسحنانه أوأحدهماأوا ماكم كمافي زيادة الروضية عن البدان وان أشعر كام المصنف بانه ياله سع عمره الغة لف وصرحه الرو ماني مفسني وعش وذكر سيم عن شرح الروض ما يغده ، (خاتمة) ، لواتستري العامل ولوفسيلما غننع بيعه كلمرأ وأم ولدوسا للباثع الثمن ضمن وآن كانساه الأوفار ضبه أهلب من ملدة الحأجري لم صحرانة عمل الدعلي التحارة ولواشتري الفن لمقارض له رقدة يزفاشتها على وقعاله وغرم لهما الالفين لتغر بطه بعدم الافرادلاقه متهما وانءات العلمل واشتبه مال القراض بغيره فبكالو ديدع عوت وعنده الوديعة واستمت مغيرها وستأتى في مايه والمحنى عبد القراص فهسل يفديه العامل من مال الفراض كالنفقة علمة أولاوحهان أسهما انع أهامة وكذافي المفسني والروض معشرحه الامسالة وو العامل وقوله أصحهما تعرفقالا أرحهمالاف ديه المالك من مال نفسه لامن مال القرآض كالوأبق فان نفقتوده على المالك وان كان في المال رب اه

* (كتاب الساقاة) * (قولِه هي معاملة) الحاقوله وأفق في المفسى الأفوله و بالغالي وأركام 'والحاقوله وليس بَارْء سم في الهابة الإ قوله و به يندفع الى لكن النصر وقوله وأشار المهالي المَنْ (قَوْلُه معاملة) أي صغة، عمايمة فيؤخذمنه جمع أركام الهيجة مرى (قوله على تعهد شعر) أي يخصوص هو النخل والعب سبق وغسره (توليمن لسَّقي)خبرنان لقوله هي عبارة آلم اية والغني وهي مأخوذة من الستى مفتح السسين وسكون القاف اه وفي ا عِشْ عن سيم على منهج وقبل من السق مكسم القاف وتشكيد الماءوه وصبه غاز النخل اه (قع له الذي هو آخرٌ) هذا في معنى العلة لآخذها من السبق دون فعره والمرادأن عمل العامل وان لم يكن قاصراعلي السبق لمكنه أَمَا كَانَأُ كَثَرَأُعِمَالُهَا عَمَا وَمُؤْمَةُ أَخَذَتُ مِنَهُ (قَوْلِهُ فَبِلِ الأجماع) هـ ذاصر به في أنها مجمع علمه أمع أن أما حنىفة منعها كأسساني الأن بقال لم يعتد يخلاف كشدة ضعف كأشار المديقولة آلا تفيو بالغرا فالنك فوالخ (قوله والحاجة اسة الهماالم) لان مالك لاشعر والدلايحس العهده أولايتفرغ او ومن يحسن و يتفرغ اعتمدهدذا مر (قوله والاوحدماقاله البغوى)مشي في آخرا اعار ردت ي خانف ماقاله البغوى (قوله كالوادى الربح المز) وأن أقر مربح ثمادي غلطا أوكذ الم مقبل فاله في الروض وقد تقسده هذا في الشرح مريادة (تم لدولا يسفسه العقدها بالتحالف الم) قال في أمر حالروض واذا تعد لفي فسع العقد والحرص **الرج**م والطسران بالبالك ووحيت لاحوعا بالعامل الخانفهي وتول الشارح ولاينفسه العقد بالتحالف لايناني

ذلك لان الانفساخ غمر الفسوانتهي والمه تعالى أعلم

يحزعهن ثمر دممن السقى الذي هوأهماع الهاوالاصل فعرفهل الاجمأ بمعاماته صلى للمعلمة وسلم بهود معرعلي محلها

وأرضها بشعاره انحرج مهامن تمرأو زرع وادانشحان والحاجة داسة المها

والاجارة تعهاضر ونتغر بمالما المنطلام واله قدلا يطلع شئ وقديتها وبالاجير في العمل لاحدة والاحرق مالغ ابمالمندوف ود محالفة ألى حديقة رضي الله عنه فنهاومن ثم خالفه صاحباه ورعم إن المعاملة مع السكفار تحتمل (٧٠١) الجهالات مردوديان أهل خبر كانوا مستأمان ا وأركام استةعاقسدان

وموردوع الم وتمروصفة

وكالهامع شروطها تعارمن

كالأمسة (تصحمين) مألك

وعامل (حاترالتصرف)

وهوالرشب دالمختار دون

غيره كانقراض (و) تصح

(امي ومحون)وسف

من ولهم (بالولاية)علهم

عند المصلحة الإحمام الى

والوقف من فاطره وأفتي

ابن الصدلاح بعمدايجار

الولى الماضأرضموايه

باحرةهي مقددارمنف عة

الأرض وقهم الثمر شمساقاء

المستأحر بسهم للمولىمن

ألف سهم بشرط انلاءه

ذلك عسرفاغمنافاحشاق

عقد المساقاة بساسا أضمامه

لعمقد الاحارة وكونه نقصا

محبور مرباد الاحرة الوثوق

برباورده البلقائي بماحاصله

الهدماصفتان متباينتان

وحدمااشتراه للمولى معسا

والغبطة فيالقائه أعادرلو

ملاارش لكن انتصراه ألو

ر رعة بعد اعتماده لم الله

مازال ويء _ ول نقار

ذلك ويحكمون بهوبانهم

اغتفسر واالغين فيأحد

فدنا على الأشحار فعداج ذال الى الاستعمال وهذاالي العمل مغسني وشرح منهاع (قوليه والاجارة المراجوا عما بقال ان الحاحة تذ فع مالا حارة (قولة قد لا يعالم الح) أي ودلا عصل أني بن المارمفي وشرح ا قهل فيرد مخالفة أى منفة المر) والردمضاف الى مفعوله والخالفة الى فاعله (قوله ومن م) أى من أجل استداده عضمنع أفحد فتالمد قاذ رقواد وزعمالج ودلجوب أبيحد فتنن الخبريان العاملة المززقوله مردودبانأهـــلنخـبرالخ) أيوالمعلمة أنم تحتمل الجهالات معالحر سن شدي وعش (قولة وعامل الخ) ولو كأنا تعامل صداكم تقدم وله أحرة الشهار بضمن بالاتلاف لانه لم سلطه على الاتلاف لا بالناف ولو بتقصير مر اهمم على جوقولهم تصعرا والااعقدها الفسه علاف الوعقدله ولسه اصلمة الدنية العمة كايجاده الرع مثلا ونديشكله قول المستف واصى مان وادفي ماله أوذاته ليكون عاملا العرعش (قرايه دون غيره) أي الراكم في (قوله تصم) إلى غني الحل وألفي عن تقديره وتقدير قوله من ولهم بتقدير انف م عقب الزالا صرف والمعدني حينتذ كأفي الرشدي تصعمن والزالتصرف وصفتها منطافر في فهاريز كونها ذلك ولبيت المالهن الامام لنفسه بالاصالة ومن كونم الصبي ومحنون بالولاية (قداية ولست المال الم) عبارة شرح الروض وفي معني الولو الامام في ساتين ستالمال ومن لا معرف ما له موكذاً رساتين الغائب فيما نظهر قاله الزركشير اه وكهذا في المغنى والنهامة لَكُن مافظ كماقاله الزَّركشي (قوله من الأمام) أي أوما ليمولو تبسينا المالك بعدذلك هسل يصم النصرف أملا فيه نظر والاقرب الاول لان الامآم ما أسيابنا لائم أن كأنت الثمرة ماقته أخذه اوالارجيه على مَثَلَمَالُ لَهُ عَشُ (قُولُهُ أَرْضُمُولِهِ) أَيْ رَضِ سِنَانَهِ قُولُهُ رَفَمَهُ النَّمِ) عَطَفَءَا مِنْفَعَ الرَّو (قُولُهِ مُمسافاة الح) عطف على المجارالخ (قوله بسبب الح) منعلق بقوله ان لا يعد أى بعدم العد (قول، ورد البلقيني الخ)عبارة النهامة وردالبلقيني الخمردودكاقالة الولى العراقي بانه لم ترل الح اله (قوله التصرف أى لا من الصلاح وقد بقال ان كان الحال عسلولم نضر أحد العقد من الى الأسنو عصل من يحر عدماة كثر ثماء صلمع الانضمام فالوجه امتناع ماذكرها م الصلاح وان كان يحد لولم يحصل هذا الضم حصل أقل أوتعطل احدالعقدين ولم يرغب فبه فالوج حوار داذكره مل وجويه وقديشيرالي ذلك قوله لتعمن المصلمة الخ نسم على ﴿ أَمَّ عَشَّ بِقَيْمَالُونْسَاوِي الحَاصَلانِ وَلِيَعَفَّا النَّعِطَلُ وَلَعْلَالُونِ بَ شَدْ عَسَدُمَ اللَّهِ الرَّ لعسدم المصلحة فليحرر (قوله و يحكمون به) أى فصار كالمجمع عاب ادعش فول المنز (وهو ردها) أي مامرد مستفة عقد السافاة عدَّ ما أم له الد مفسى (قوله وتعو رصاحب الخصال الم) وفاقالا بارة عدارته ومورده أنتخل ولوذكو را كالقضاء الخلاقه ودمرح به ألخه اف وقد منازع ف ما مه أسر الحراه قال عش قوله الخفاف هوصاحب الخصال الا تبارة الحلبي قولة كونه نحلاولوذ كورا مروذكر أهل الكرزان ذكور 🔰 فلا تنحرا حداهما بالإخرى وبه بندرف عاست ماد انتخل قد تشمر اه قول المنن (في سائر الاسجار الشمرة) احستر ر بالاسعار بمالا . ق له كالبطيخ وقصب الكر الزركشيله آن الولى اذا قوله مردود مان على مراع) يتأمل هذا الرد (قوله كانوامستأمنين) عي وهم لهم أحكام السلمن (قوله ولبت المال من الامام الم)عبارة شرح الروض وفي معنى الولى الامام في بسات من ست المال ومن لا بعرف مالكموكذا بما تما لغائب في ما يظهر قاله الزركشي إله (فرع) لو كان العسل صبيالم يصحرله أحرة المثل ويضمن الصبي بالاتلاف لابالتلف ولو بتقصه يميلانه لم تسلطه على الاتلاف مرا م قاله الكنّ التصرله أور روسة الى وله وبانهم اختفر والغيراع) قديقال ان كان الحال عيد لولم ينضم أحسد العقدين الى كمرحصل مجموعهما كغرمما بحصل مالانضمام فالوجه مشاعرة كردام الصالح والكالمحث والقضآة الفقهاء يفعلون الولم يحصل هذا الضبيحتمل أقل أوالعطل أحذآ العقد من ولم برغت فيت قالو حمحوا زماذكره مل وجوامه وقد إشيرال ذلك قوله لا عَبْرُ المصلحة الخفلية أمل (قوله بأنه ليس في معني المنصوص عليه) كان رجه هذا المني انه

العسقدين لامسة دراكه في الأخولة عن المسلحة فيه المرتب على تركها ضاعة الشيعروا أثمر (وموردها النخل والعنب) للنص في النجل وألحق به العنب يجمع وجوب الزكاة وتمكان الخرص وتجو ترصاحها الحصاد لهاعلى فول التخل مقصودة منظرف بالهليس في معني النصوص علمه وباله بنادعلى اختياره للقديم في قوله (وجوزها القديم في سائر الاشعار الثمرة)

تلك المدة لشراه مرجعادة

لا كساعة أما أذا سكت عن السعفقضة كلامألوضة وأمسلها الجزم الغساد وحرى على في الكفامة فكناحار فيالمطلسالعما وهي مفهوم السن وأصله وغيرهما والذى يتعمالاؤل لان تعين المدة يقتضي منع السعريع دها فاحتاج النص على نعسله ولم كم م قي ذاك مان اله وممن منع وكالابحوز تأف للابحور

النصرف لنافاته غسرض الربح وبهفارف تفلسير ف الوكلة (رنسترم ا العنصاصهابالر بع) فهذم شرط بعضه لثالث لاأن شبرط علب العيمل معه فكون قراضا بناثنين نعم

شرطمه لفنأحمدهما كشرطه لسيده (واشتراكهما فيه) ليأخذ المال علكه والعامل بعسمله قسللا حاحسة لهذالانه يلزممن

اختصامهمانه أه واود يمنع اللسزوملاحتمالأأن وآد باختصاصهمانه أن

لأيخرج عنهما وان استأثر يه أحدهما فنعين ذكر ألانه مراكار وال ذاك

الإبهام (فلوقال قارمتان على أن كل الربح المافقراض فاسد) لانه خلاف مقتضى المقدوله أحرة المثل لانه عمل طامع ومن ثم العدالة لوعلم العسادوأن لاشي له لم يستحق شيأ لايه غيرطام معيد

الروستوالرافع فلاتفتر عافيسر عالمنهج بمبايخالف ذلك انتهى أقول طاهر الانوار توافق آقاه عسيرة وجمع النهاية عماصه انذكر المدة ابتداء العشمضران معده امترا خداعها يخلاف الوقال فارسنك سيتوذكرمنع الشراء متصسكا لفعف التأفيت حيثنا وجهسدا يحمع بين كالحالشيغ فاشرى النهج والروض اه فالالرشيدي قوله مغراضالعسله مانفسله عن الكلام عانويسكنة التنفي والي وفولم بين كازى الشيغ فاشرحي المنهج والروض أي عسلى مافي بعض تسعير حالروض وفي بعضها مالوافق مالى شرح المنهب فلاتفالفة اه أقول صريج الشلاح وظاهر المتناد فيره وافق مافى شرح المنهج (قولية لائه فل العدالم) يزخذمنه أن المنع من البيع كالبيع من التصرف اه مم (قولهلا كساعة) ولو كأن المدة يجهولة كلدة اقاسة العسكر لم يصعى فأوجد الوجعة بنهم أبة ومغني وقوله أماآذ اسكت كم) بعقابل فوله بان صرحه يجوازه اه سم (قوله لكن احتارف الطلب العمال) أعمده النه له والفرر و يواقع اطلاق المنهج ويقل سم اعتماده عن عسيرة وأقرء كامر (قبله والذي يُقد الاول الم) وفاقالظ اهر ألفي والافواد قولهلان تعسن المديقة ضي المخ) قديمنع دعوى الآفتضاء مع كون المراد بعسماد كرهالاعسلي وجه المأقت كاصوريه اه سم (قوله لا يحور تعليقه الم) عبارة النهاية والفي والروض مع شرحه ولوفال قل صنيف ماستن عاز كله وشأن العقد الحائز أوعلقه على شرط كاذاحاء رأس الشهر فقد فأرضت فأوعلق أتمهر فه كقاوضة لللاس ولاتتصرف الى انقضاء الشهر لم يصع اه وادالاولان ولود فعراه مالاوقال اذامت فتصرف وماليدم والشرامفراضاعل أنالن نصف العلم محمولا يحورله التصرف بعسدمود لانه تعلق ولان القراص بعلل بالموت لوصوا ه (قوله نيمنه) الى قوله ومن ثم في الهدارة والمعنى قال عش فرع - أنت الشراء عدم المنع والبسع كاجما بقع كترامن شرطن المالنا وخوالعامل وسؤه العال أوالدا بتالي يدفعها المال العامل احصل عليها مال القراض مثلاه له وصيع أم واطل والحواب أن الفاهر الصفوكان المالك شرط لنف مرأن والعامل تعليفه ولا تعسيره وتعلق | حرّا وهو صحيحا ه (قه له لام) الضهران البار و والمستقر برحمان لاسم الاشارة شاه سم (قوله، عم الروم) أى القطاء اذمنع العلى مكامرة اهسر (قوله واستأفر) أى استقل ادعش (قوله واللاشي له) مفهومه أنه أن علم الفساد دون هذا استحق وهوطاهر وكذا يقال في أوله الاستح وأنه لأ حرفه فيما يظهر اهم (قوله رستحق شأوة فالشرقع المهم والروض والهمعة وخلافا للهامة ولاطلاف أغنى والانواز عداد الهمآمة وله أحرة المثل لانه على طامعاوسوا في ذلك أكان عالم الفساد أم لالانه حدث فد ما مع وحدال الشرع من الاحوزخلافا العض المتأفورين اه قال الرشدي قوله هرزأ كان عالما الفساد أي وان طن أن لا أحرقه كايعلم عاساني ادوقال عض قوله مر خلافالبعض المتأخرين أي استدعال عرف شرحمهم اد

بعدهامطلقا أومن البدع فسدلانه يحل بالقصود وإن قال على أن لانشترى بعد السسنة والث البدع صععلى الاصولان المالك بمكن من منع من الشراعمي شاء على العالم على المتعاولة أنصر على قواه فارضال سنافسد ول الصوال الد (قوله لانه قد لا يعدفها واغبالل يؤخذ منه أن النع من البيع كالنع من النصرف قوله أماآذ آسات مقابد ل وله بان صرحه محواز م قوله لان تعدن الدوية نفي الم) فد عنم دعوى الاقتضاءمع كون الرادب عسم اذكرهالا على مهدة التأفيث كاصوريه (قول الاعور تعلق ولا تعيره تعلق التصرف الله الروض وانعلق القراض وكذا تصرفه علل اه ومثل في شرحه الاول مان قال ا ذاحاً ورأس الشهر فقد قارمًا نمان والشاني مان قال قارضتك الاستن ولا تنصرف عنى ينقضي الشهر اله (قوله لانه بلزم) الضهيرانالبار زوالمسـشتر موجعانالاسمالاشارة ش (قولهد مردة:عالمازوم[4]) الظاهر

ان المدوع الذوم الفطع المدم الظلي مكامرة فاله لا يفهم من قواما خدما كمد الانبونه اسكل مهما (قوله الاه على طامعا) ومواء أعلم الفسادة موالانه حديد ظامع في ما أوجمه الشرع خلافالبعض المتأخر من سرح مر (قوله وانلانيه) مفهومة اله لوعلم الفساددون هذا استحق وهو طاهر وكذا يقال في قوله الآتي واله

(وقبل) هو (قرائب صيم) نظرالمعني وان قال كالحل فقراض فاسد) الذكر والأجوية وان علم الفسادة ي والداجوية في المنطولات أينامع في قر (وقبل) هـ (ابضاءً) تذراقه مني أيضاوالابضاع بضا المال.م ﴿ (٨٩) ﴿ مَنْ يَصُولُهُ مُرَعَلُ السَاعَةُ الْمَالَلُمُونُ

(قاله وقبل هو قراض الم) في المتون المجردة والمغنى والمحلى قريض بغيراً لمن دهو ظاهراه مدعم (قوله ك اذُكَرُ) أَيْ مِن أَنهُ خَلافَ مَةَ: هَي الْعَـ هُذَ (قِيلَة أَي وانهُ لاأَحْرِفُهُ الْمِ) خَلافًا للهُ ولا طازق العَنيُ والافوار عبارة النهامية ولاأحرقه وان من وجوبها آه عبارة سم قوله وآله لاأحرة الممفهومـــه أنياه الاحرة اذا ظن ذلك وفيه الطراذلااعتبار بظن لامنى الصيفة عرر اه قول المن (آيضاع) أي توكيل بلاحل وبحرى الخلاف فمماؤ قال أبضغالها أن صفاريج النأوكمال هل هوقراص فآسدا واضاع ولوقال خذورتصرف نبدوالر عكامال نقرض حدم أوكاملي فأبضاء ولواة صرعلى قوله أيضعل فهوع المةنصرف والرجمته ليفكون اصاعاولود فع المعدواهم وقالنا تعرفها الفسك كأنهمة لاقرضافي أصدالوحهان ولوقال خذالم الاقراضا بالنصف مثلا معرفي أحدو حهيز حمالات وي أخذا من كالرم الرانعي وعلسه لو قال وبالمال ان النصف لي فكون فاسدا أوادى العامل العكر صدق العامل لان الطاهر معه أه نها فه وكذافي المفي الأأنه فالمدل توله كان همة لاقرت الخرجل على قرض في أحدوجه من بظهر ترجعه كمافلة بعضالة أخوين اله فول المتن (وكونه) أى بشرط كون الاشراك في الربح و (قوله بالجرنية) أي كالنصف أوالنك و(قولهان ك)أى أولى اه مغنى قول المن (شركة أواصيا) أى أو سرّاً أرشــــاً من الريح أوعلى أنتحصى بدابة تشتر بهامن وأس لمال أوغصي وكوبها أومريه أحدالالف سنلزولو كالمتساوض أو على أنذان وبحت العاذلك: صغداً وألفين فللنو بعدمغني ومهاية قال عش ومثل ذلك وقال مشاطرة نلايصم اه (قوله كيلوفال) الىالفصل فيالنه إنه وكذا في المفي الاقولة واستادكا الى التن (قوله كمالو قالها لمن ولوقال قارضة للعالى إن الرجم بينا الله يام كافي الافوار العبداري الدائم ومن ألئات ناو قارضاك كعصة راص فلان وهما يعلمان أي: دا العقد القدرائشر وط صر والا ولاولوال قارضاك وللدر سعرسندس العشر صعروان لمربعلم اقدره عنسد العقد لسبهولة معرفته تم ابة ومغني (قوله فصار كالمختصا بالمالك بحتمل انتحب الاحرة هناعلى التفصيل السابق المسدية الصرية ينقده عن المالك سم على ع اه عش (قوله ردومفسد) ولوقال فارضلنا ولم يعرض للر بح فسدالقراض لانه

* (فصل في بيان الصفة) * (قوله في بيان الصيفة) الدقول المن ولوقارض في النهاية الاقوله و "شيكه الى المَنْ (قُولِهُ لِعَمَّا القَراضُ) أَدْ قُولًا لَمْ رَفُوقًا رَضُ فَاللَّهُ فَيُلِاقُولُهُ قَالَاقُولُ قَالِما أَنْ كالشروط السارة (قوله على أن الرَّج بننا راجع لحميع مانبله عشر ورشيدى (توليه فانَّا انْصَرَالِح) | أى ترك قوله على أن الربير بداوفت من عماستحقاق العلمل الاحرة في مسئلة وانجرفه سالالم يقل والربير بيناوالفارماوجهه الهرشيدي وبافءن عس أنهلاب تحقومهاالاجرة ألضاأي كإيفيده التعليل بانه لهذ كراه الخ قوله وسد ولود فع البه ألغام الدوقال اشتراع الكذاوال تصدار يدولم يتعرض البريع لم يصح القراض مفنى وأسنى وغر رو نقدم في الشرح خلافه (قوله نسد) لعسل المراد اذا أوبد القراض

لاأحوقه فبميايظهر (قولهولاأحوال-لم الفساد)وان للمن وجوبه اشرح مهر وقول الشارح والهلاأحرة له مفهوم مانله الاحران من ذلك وفيه نظر اذلااعتبار بطن لاه أسأله من الصيفة مر (قولة في لما أو ببننا) فالاصع العيقو يكون صعر فالوشر حالروض فالدني الافواد دلوفال على ان الريح بنتاا الإنافسد أى المهل عن الالشرور له الثلثان اله (قوله نصاركا مختصال الله) عنمل انتحب الاحرة هناعلى لنفصيل السابق اذابس في الصغة تصريح ينفسون العامل

* (نصل في بيان الصفة الح) . (قوله فال انتصر على بعد واشرف در) لعل الراداذ أر مدالفر المرحى ال

(۱۲ – (شروای وان قاسم) – سادس) به أحده ما وهومفسد كر أوسل) ، ف بيان الصفة وما يشتره في اله قد ين وذكر بعض أحكام الفراض هر يسترط) لصمة العراف أيضا (ايجاب) كه ارضنانوسار كالموالمانان وخدفد الداهم والعرفها أوبع واشترتكي الألوي بشافان اقتصرتني مع واشترضه والايل

وعلو من البالم مأحرة المثل نارة وننهاأخرى صحمة تصرف وهو تظارمام في انوكالة الفاسىدة لعموم الاذن (وكربه معاوماً الحرث فاور لم يعارأصلا كان (قال) قارضك (على انال فده شركة أوصيا فدرالافسهنالغرو (أو) على ان الربح (بيننا فالاصبرالعب ومكون اسفين كالوقال هذابيني ورزف لانادالمادرمن ذال مرفاالمناصفة (ولوقال إ فالنصف وسكن عما لنعامسل فسدق الاصم) لانصراف الرع الممآلك أمسالة لانه نماء ماله دون

وكنوناب (صح على العصيم) لانصراف مألم بشرط المالك عقطى الاصل المذكوروا منادكل واذكرالهمالك مثال فلو مدد من العامل شرط مشتمل عسليشيثمماذكر

العاسل فصار كله يختصا

إمانياك (وانقال الناسف)

و كذلك كأدونطاهر (ولو) هـ إلى لاما لحراية كان اشرطلاحددهاعشرة) بفتع أول (أور بحسنف) كارقيقاور بحنصف اسال

ور مع أحدالالفبرة - يز أملا (فسد) القسراص

حدد واتعرفها (القبول - في لو أطلق كان فو كـ الاصحى السيم على جأى «الاحعل فلا يستحق العامل فـ مشــ ما ا هـ ع ش (قو**ال**ه لا له لم مالف على كم في الوكلة وكرله مطمعا) بؤخذ منه حواب ادار وقع السؤال انهارهي أن مخصاطاب من آخرد راههم ليتحرفهم والحمالة وردانه فسد فاحضراه ذاك ودفعاله وقال اتحرفها ولم تزدعلي ذلك وحو أله لاتي العامل في هدد الصورة اله عش (قوله معاونة يختص ععن فلا ورادمالشه خاخ أى لاالمعية الاصفالا حولان الخ (قوله في منة الامر) بعني مخلاف صفة العقد كقارضتك مشمد بنك وثير طهمه)أى فازيد من القبول اللفظى بلاخلاف الدكردي (قُهِ أَد فلا يشب أله) أَى في هـ دَاالحَكِم أُومِن كل الوجوه بل المنالكوالعامل (كوكيل من بعضها فلايث كل بقوله الاستى كعبره وشرطهما كوكمل وسوكل اهسم (قهلة ذينك) على ان الوكالة وموكل لاناللك كالموكل عرداذن لامع وصافعها والجعالة لا يعتص عدن العدامين رده مدى فله كذا الدعش (قوله محمورا) أي والعامل كالوكمل فلايصعر منها أوسدا أوعنونااه مفي إقهله أوعيدا ذنائل أىولها ذنسده فذال ما يتومف وسم والاول اذا كان أحدهما محمورا و رَفَّهَا كُلُّوالِمَهِيُّ [قوله أوالمُ الكُ مغلب] عداف: له قوله أحدهماالزعبارة النب به والمغني أماالمحقور أوعدا أذناه فى التعارة أو الماء بفاس فلايصم أن يقارض وبجوزان يكون عاملاو يصعمن المريض ولا يحسب مازادعلي أحرة المثل المالك مغلساأ والعامسل بن الثلثلان الحسوب منه ما يغويه من ماله والريج ليس بحاصل حق يغويه والماهو أي موقع حصوله وادا أعمى ويصحرمن ولىفيمال بصا كان بتصرف العاما علاف مسافاته فاله تحسب فهام والثلث لان الأمار فهاس عبى المال علاقه « (قَ له أوالعُ مَل أَي) أَي أَمالُو كان المالك أَعِي فِيحُو رَكَنْ بِنِفِي انْ لا يَجُو رَمْقَارِصَة على معسن كما محعور لمن محورا مداعسه عنده وله أن شرطه تنع سقه المعير وان اعمو واقدامه المعن فلاندس توكله سم على منهم أقول قديقال فيه المراذ القراص أكثر من أحرة المثل انلم تُوخُ أَروه ولا عَنْعُوقَ الْهِ نَ كَقُولُه لُو كُملُه سعِ هـــذا انتُوبِ الأَنْ بقَالِ انْعَالِهُ السرتُوكِ لا محضا ه ل- ل يحد كافسانيره (ولوقارض المد قراط القبول هنائفظ اله عش قيله و يعظمن ولى مال معود لن بعو و أن سواء كان الوف أبائم العامسل آخر باذن المالك حدا أموصاأ مباكما أمامنه نعمان أضمن العقدالآذن في السفر اتحه كأفي المعالب كونه كارادة الولي السسفر لشاركه فىالعمل والريحلم . غسه مغنى ونهاره قول المنز (ما ذُن المالان) خوج ما ماذن الولى أوالو كسيل فانه وان أم يحز أ مضالكن لا يصحر يحز) أي المعلوا من التصرف لان ولا متهمالاب تفاديما الاذن في الفاسد اهيم وسيفيده الشارح كالنباية والمفيني في شرح (في الاصم) لانه خد لاف وإذانسدالقران بفذالر (قوله لم عسل ولم يصم) أى القرائر الساني أما الاول في أن بحاله كما هوط اهر م و اه سم (قوله الخارج) لَمْتَ الْقُراسُ (قوله ان أحدهما الح) بيان الموضوع في اله لان ذاك أي كون موضوعالقراض الخارجءن القماس لانأحده ماماك العاقدُ حَقَيْقَتْ هُواالَـالكُ والعاملُ أغَناهُو وَكَيْسُلُّهُ (قُولُهُ لِأَمْعُ حُرُوجِهَ الحُ)عَلَمُ عَالِهُ عَالَمُ شُ الْهِ لاتهله والاحرعامللامل أسم أي الغيامة ذلك معالم (قوله لنمعض فعله الخ) أي مقارضه بالاستخرين جوء كويُه وك-الإلاءن له فلا بعدل الى ان بعدقده ا حهة كونه عاملا الدكردي (قوله ومن م) أي من أجل تمام ذاك مع خروجه والبن (قوله احترزوا) عاملان أىولا غارالىان الى قوله وانام يفعل في المهامة والغني (قوله بيشاركه)عبارة الف في بقوله ليشاركه اه (قوله لينسلخ) عي العامل الاول وكمدلءن العفر به (قيل شيرط ان مكون المال نقد الله) فلو وقع عد آصر فه وصير و ردّ المال عرضالم يحرفال المادردي المالك فهوالعاقدحقيقة والتحورُ وعنده دم التعدي إن يقاوض الأمنام إنه ومغدى (قوله واذن المالك المر) عبارة المغي والاشب لانذلك لابترمع مقاءولامة أطلق كَانَ تُوكَ لا يحجها (قوله فلا تشده منك) قد يشكل بقولهم واللفظ للروض وشرحه وهماأي عافدا العدامــل عامه الامران القراصُ لكونَ القرآنَ يُوكِيلاونُوكا يَعُونُ كَالُو كَالَوَا وَكُلُقَ لُهُ مِنْ مُرْطَ عَلَيْهَ النّوك ل فالسالك الثانى يصبركالنائب تنهما الخ وقبل الصِعة بينة دالقراض شبه التوكلا ، الخالاأن وادلا مشبه ذينا في هـ ذا الحيكم أومن كل وهوخلاف.وضوعالعقد 🏿 الوجود بل من بعضها (عمله أرعبد الذن الم) لعله الآذن سيده (قوله في المناب المال) خرج ما باذن كخ تغرر بلءع حروحه الولى أوالوكيل فالهوان الميحرة بضالك لا يصفر النصر ف لان ولا يتهم ألا يستفاد م الاذن في ألفا سد (قوله من البين لتحقيض نعمله أى لم يحسل ولم يصم) أى القراض الذاني الماللول في ال يحاله كلموضاه رفان تصرف الذاني فله أحرة المنسل - يناسدلونوه ١٠٠٠ ن جهـــه والريد كادلاء النولانية العامل الاول حدله يعمل أشرح مر (قوله بلمع الخ) عاف الى مع بدا الخش الوكلة و ناثم احــ ترزوا إقبيلة واذن المبالمانية في ذلك إضمن ترله وانه يفعل لم) في الناشري وهل ينعزل تجرد الاذن أملاحتي مشاركه عداد أذناه في يقارض ثلاثا - مالات النالب ال امتدأ المالة العزل أوهو فلا وهو الاشبه قاله ابن الرفعة قال الافرى وهيذا ذلك ليسلغ من السين

في العلب أنه بنع ل عد والأذن له في ذلك إن ارتب دأ والمسالك ملاان أساسه سؤاله فيه الد والدالنسامة قال الاذرعي وهدندا أي أنهز أله بمعر داذنه مراسيه داله وسدالذا أمره أمراك أرمالا كأصوره الداوي ان رأسان تقارض عيرا فافعل اه وفي سم عن النّاشرى مثل مامر عن الهامة قال عش والرسدى قبله مر الاان أساب وسؤاله أي فان اساب المالان وسؤال العاول لم ينعزل الاعقاد ضاء و في المعرمي ما تصورا عزيد أنه لا ينعز لا الاعقاد وطلقا أي المدأو الساله الحلي ومراه ووله ومر لعله في عدير النهامة ثم الراجع الوجسه اعتماده اقاله مع مخالفته للحففة والنهامة والمغسني قول المنن (فاسد بمعالقا سواء قصد المشاركة فعلور بجأمر عوفتما أمقصد الانسلاخ لانتفاء اذن المالك والتمانه على المال غسره كالوأراد الوصي أن مزل ومسام مزلته في حماته عسمه في كل هو منوط به فانه لا يحو زكافله الامام قال السكرولو أو ادماطر وقف شرط له النظر اقامت عرومقام واخراج نفسمي ذلك كان كامرف الوصي عاله ومغي قال عش قول ناظر وتفشرط له الزومنة الارشدق لوقف الاهل المسروط فيدال ظرلاو شدكل طبقة علم فالاعودله اخراج فسه والاستغيرهمقامه ولونعل ذالا لاينفذ وحقه باقرقوله واخراج نفسه الزاى أمالو أقامه مقامعنى أمو رخاصة كالنصرف فيعمارة أونحوها مع مقاء المقيم على استحقاقه لم تنتع وخرج من شرط له النظر غسيره فله اخراج اسممن النظرمني شاه و يصير الحق في ذلك القاصى يقر رفيهمن شاه كيفية الوظائف واذاأ مسقط حقى لغيره حارله الاخذفيمة الله الاسقاط كإذكر وه في القسم والنشور والجعلة اله كلام عش (قوله افادة الول) أى لم عزو (قوله واشاف الناف) أي الاد فاسر المساد (قوله لما هومشهور الساخ) أي النافي أيضا بفددا المكمين والاولى أن محاب ران افادة الاول الحركم الثاني تواسطة اغام ذلك الشهو ولاراغب (قوله ولاغمز الفساد الخ) عداف على قوله افادة الأول المراق لهذات وما) أى التعبيران (قوله في المسئلة الاولى) أي في مقاوضة العامل آخر ماذن المالك (قوله مطلقا) أي سواء شترى في الله لا يقصد أفسه أو اشترى بعين مال القراض (قهله ولاته له في الريم الزيم الزيمة والنهارة ومحل المنع بالنسبة الثاني أما الاول فالقراض ما ق عمقه فان تصرف الشائي وله أحرة المثل والربيح كله المه الكولاشي المعامل الاول-مث لم يعمل شداً اه (ق له دل ان طمعه السالك لزمراع) قديقال التطمه عرلازم لاشتراط الشاركة في الرع الذي دل عليه قوله ليشاركه الخفلا يحتمل هذا النفصل أه سم أي ولهـ ذا أطلق الهاية لزوم الاحو (قول ولاسي له) كالمثاني (على العامل) أى الاول (قوله أيضا) أي كادش إله على المالف (قوله وف السيلة الثانية) أي في المفارضة بفسراون المالكوهوءُ مَلَّفَءًا في قُولُهُ في السَّهُ الاولى قول السُّنْ ﴿ وَتَصْرَفَ عَاصَتُ ۚ أَى فَتَصَرَف تصرف غَاص فيضمن ماتصرف فيمنهاية ومغي وشرح منهج وفي الجيرى عن عش تصرف الثاني ليس بقيديل يضمن وضعالىدەلمەوان.لەرتىصرف اھ (قەلەلانآلادن الىفولەنىمۇلانھالە (قولەالغاھر)ئىآلجدىدالخ [قوله أدنى المامه) أي مباشرة بالمذهب اله كردي (قوله وهو) أي الجديد (قوله فبضمن ماسله) أي النمن الذي سلم و يسلم له الريم سواء علم الحال أملا كلمسرح به سلم الرازي اله معنى (قول، و بمنافروته) هوقوله المقررف الذهب الفاهر عند من له أدنى السامية (قوله الدنعال) فيه نظر ظاهر سم على ع ولعلوجهمنع أنذلك معلوملن ذكر بللايهتدى البهالامناه كثرةا يآمة فلاينسقى الاحلة علمه أهعش عبارة السيدعمر وكان وجه النظر أنماذكره غاية مايغيده التصبح فلايدهم نبي الحسن اه (فولهم آقيل لخ) ارتفى به المفسى عبادته تنبيع شذا الجديدالذى ذكره لي تقدمه ذكرفي الكاب فلاعسن الاسة عليموقدصر جفيالهر وهناعيشلة أأغاصموذ كرالقولين فهاثم فرع على الجديدمسة لة الكتاب وهوجسن وأسقطا الصنف مسالة الغامب وهي أصل أراذ كردفاختل وأنسائطال علمةي الروضية مع عدم ذكرماه هنا اذا أمر ، أمر المار الخصور الدارى علاف لوقال ان رأيت ان م رض غيرا فانعل اد وشرحم (قوله بل أن طععه الم النازم الم) قد يعد الله الطعم لازم لاشتراط الشاركة في الريم الذي ول عليه ليشارك في العمل

فلايحتمل هذا التفصيل (قوله وبما فررته أندفع الح)فيه المرطاهر

وعبر نم المعر وهذا معاسد تغننا ولابؤ لرف افادة الاول حكمن الحرسة والفساد والثاني الثاني فقط لماهو مشهوران تعاطى العيةر الغاسد حزاء ولاتمز الفساد تم محكامة الحلاف فملان هداأمهار جون الفظ الذى هومحل التفين لاغير أفاء و ماحدثذ (فان تصرف الثاني)فالمسئلة الاولى صح تصرفه والمقافسها تظهر لعموم الاذن والغاسد انماهو خصوصه فهونظير مامر في الوكالة الفاسدة ولا شي 4 في المريح ما إن طبيعه المالك لزمه أحرة مثله والا فلا ولاشي له عسلي العامل فما بفاهر أبضاأ وفي المسئلة الثانية فتصرف غامس الانالاذن مدرى ليس عالك ولاوكل (فان الثرق فاللمة الاولونقدالين من مال القسراص ورع (وقلناما لحديد) المقرر في المذهب الظاهر عندمن أدنى المامه وهوان الربح لغامب اشترى فى النمة وقدمن المفصوب لعصبة شرائه وانمياالفاسد تسلمه فيضمن ماسلموع اقررته الدفع ماقبل أيقدم لهدا الحدمد ذكرفي الكتاب فلا عسن الاحالة عليه (فالرعم) كار العامل الاولف الاصع) لانالشني تصرف له ماذنه فاشدالوكل (وعلمالذاني

احرته) لانه لم عمل محاً فا (وقيسل هوالثاني) جيعه

(فاء:)الماة من الافتيان

ويكون وكيلافية فيصة قال أن الوفقة شرط أن يكون الميانية داخلصا دستنا كيلاما والصواف المباللة في ذلك تدمين يزله وإن ليفعل دافن له فيدي الاو حرار بمقارت بمآخر (يفيرافنه إلى المبالان تصرف ف الملك أنه منع ل عدر دالاذن له في ذلك ان استداء المالك به لاان أو معه سؤاله فيه احر وادالنها ما قال الاذرع وهدذاأى العزاله بمعرداذنهم ابتدائه فيمااذاأمره أمراحار الاكأسور والدارى انرأشان تقارض غيرك فافعل اه وفي سير عن النّاشري مثل مامر عن النّالة قال عش والرّشد دي قول مرد الاان أساب وسؤاله أي فان المال المالان وسؤال العامل لم ينعزل! عقارضة غسيره الدوق المحتري مانصموا أهزَ و أَنَّهُ لاَ يَنْعَزَ لَالِالْعَقَادِ مَطْلَقًا أَي اسْدُأُهِ الْسَالْتُ المِلاَحْلَى وَمِرْ أَهُ وَوَلَهُ وَمِرْ لَعَلِهُ فَيَخَدُ مُرْأَلَهُ إِنَّا مُعْرَاحِهِ والموجد واعتماده والله مع مخالفة والمحقة والنهادة والمفدى قول المن فأسد بمعالقا سواء قعد والمشاوكة فيعلور بجأمر بخفقهآ أمقصدالانسلاخ لانتفاء اذن المالك والتماله على لمال غسيره كمالوأرادالوصي أن مغزل وصياء مزلاء فيحمانه عصمه في كل الهومنوط به فاله لا يحو زكافاله الامام قال السكرولو أرادناطر وقف شرطه النظر اقامة غمره مقالمه والواج نفسه من ذلك كان كأمرق الوصي تهامة ومغني قال عش قوقه ناطر وافسشرط له الخومنه الاوشدق لوقف الاهلى الشروط فيه الظرلاو شدكل طبقة علسه فلايحورك اخراج فسه واقامةغيرهمقامعولو فعلذلك لاينفذوحقه بافدونوله واخراج نفسه المرأى أمالوأقامه مقامعاني أمو رحاصة كالتصرف في عمارة أوتحوها مع بقاء المقيم على استحقاقه لم تسع وحربية بن شرط له النظر غميره فله اخراج اسممن النظرمتي شاه ويصيرا لحق في ذلك للقاضي يقر وفيمس شاه كبقية الوطائف واذاأ مقط حقه لغيره حازله الاخذفي. قابلة الاسقاط كإذكر وه في القسم والنشور والجعلة الدكارم عِش (قوله المادة الول) أى لم يحزو (قوله واشاني الناني) أى الادة فاسد المساد (قوله لما هومسه ورات الخ) أي فالناني أيضا يفدا عكمن والأولى أن بحاب إن افادة الاول الحبكم الثاني تواسطة نفيرذاك الشهو ولا ينف (قوله ولاغيرًالفسادالخ) عملف على قوله افادة الأول الخ (قوله فاستويا) أى النصيران (قوله في المسئلة الاولى) أي في مقاد صة العامل آخر ماذن الميالك (قول مصلقاً) أي سواء شرى في الله الانقصد نفسه أواشتري عن مال القراض (قوله ولاشي له ف الربح الح) عبارة النهاية ومحل المع النسبة الثاني أما الاول فالقراض ما قبف حقه فان تصرف النَّالَى فله أجرة المذلَّ وَالربِح كان للم اللَّ ولاشي المعامل الاول-يث لم يعمل سَيَّا الد (قدله مل ان طمعه المبالل لأحالئ فديقال التطمه عملازم لاشتراط الشاركة فحالر بجالخت ول عليه قوله ليشاركه المخطلا يحتمل هذا النفصيل اه سم أي ولهمذ أطلق الهامة لز وم الاحوة (قولة ولاتي له) ي الناني (على العلمل) أى الاول (قوله أيضا) أي كالاشي له على المالك (قوله أوف السسلة الثانة) أي في المعارضة بفسير اذن المالكوهوعُطَّفعالى قُولُه في السه لله الاولى قول الْحَيْنِ (فنصرف نامسُ) أى فتصرف تصرف غاصه فيضمن ماتصرف فيمتهاية ومغني وشرح منهج وفي البجيري عن عش تصرف الناني ليس بقيديل يضمن وضع البدعلية وان لم يتصرف أه (قولة لان الاذن الى قوله نعرفي النه له (قوله الغاهر) أى الجديد الخ (ق**ەلە** أدنىالمىامە) ئىمباشرەبالمذەب اھەكىردى(ق**ەل**ەرھو)ئىالجدىد (ق**ول**ەقسىمىراسلە)ئى الثمن الذي سلمه و يسلمه الريم سواه علم بالحال أم لا كما سرح به سليم الرازي اله أمعني (قول: و بمــانر رته) هوقوله المقررفي المذهب الغااهري تسدمن له أدني السامية (قولة الدنع الح) فيه غارظاهر سم على = ولعلوجهمنع أنذلك معلوملن ذكر بل لايهندى اليهالامن له كثر المالمة فلاينبغي الاحلة عليه أهجش عبارةالسيدعمر وكانوجهالنظر أنماذكره غاية مايفيده النصيح فلايدنع نفي الحسن اه (فولهماقيل لخ) ارتضى به الفسى عبادته تنبيع فالجديد الذيذ كرمار تقدمه ذكر في الكتاب فلاعسن الامة علىموقدهم جؤالهم وهناعستلة الغامسوذ كرالقولن فهاغمفرع على الجددمستلة الكتاب وهوحسن وأسقطا المصنف مسئلة الغاصب وهي أصل الذكر وفاختل وانماأ حال تلمه في الروضية مع عدم ذكر وادهنا اذا أمر المراجار ما كوروالدارى علاف لوقال ان رأيت ان فرص غيرا فانعل ادوشر حمر (قوله بل ان طععما لم الذارمه المح وقد يقال العلمع لازم لانتراط اشار كذفي الريم الذي ول عليد ليشار كعف العمل فلايحتمل هذا التفصل (قوله وعماقر رته الدفع الح)ف المارظ هر

- في لوأطلق كأن توكيلات ها سم على جأى بلاجعل فلا يستحق العامل في منسماً اله عش (قوله لانه لم مالف على كم في الو كلة ذكرله معلمه فا) وتخذمنه حوان سادا وقع السؤال عنها وهي أن تخصاطات من آخر دراهم القرفيها والجعيالة ورديانه نقسد ف حضراه ذلك ودفعه له وقال اتحرفهما ولم يزدعلي ذلك وجو أنه لاتي للع مل في هـ دوالمهورة الدعش (قدله معاوضت محتص عمن فلا ورُّ (دياك رِما لمَّ) كالله في الاصالا حولان الح (قولة في صفة الامر) بعني يُحَالِف صفة العقد كقارضتُك يشبعة بنك (ولمرطهمة)أي فلابدس القبول اللفظى بلاخلاف الدكردي (قَيْلُه فلايش، الح) أَى في هــــذا الحكم أُومن كل الوجّوه إل المالكوالعامل (كوكيل س بعضها فلايشا كل مقوله الا "في كعبره وشهر طهما كوكيل وتسوكل الدسم (قهلة فأينك) أي لان الوكالة وموكل)لان المالك كالموكل مرداذن لامعاوضة فهاوا لمعالة لاتختص يمعن لعدا من ردةدي فله كذا أه عَبْس (قراله مجمعو را) أي والعامل كالوكيل فلايصع سفها أوصيدا أوبحنونااه مفني فوله أوعيدا ذن الخ)أى ولمباذن سده في ذلك م ايتومفسني وسم والاول اذا كان أحدهما يحورا [أو رفيقا كما في المغني (قوله أوالم الك مغلب) عداف وله أحده ما المزعبارة النم اله والمغني أما المحقور أوعداأذناه فيالعارةأو علىه بقاس فلايصران يقارض ويجوزان يكون عاملاو يقهم منالمريض ولايحسب لزادعلي أحرة المثل المالك مغلسا أوالعامسل من الثلث لان المحسوب منه ما يفويه من ماله والربح ليس محاصل حتى يغونه واتماهو أي يتوقع حصوله وادا أعمى ويصحمن ولىفيمال حصل كان يتصرف العامل علاف مساقاته فاله تحسب فهامن الثلث لان المار فهامن عم المال علافه محمور لمزيجو زايداعيه اه (قُولُهُ أَرَالعَامُلُ أَعَى) أَيْ أَمَالُو كَانِ الْمَالَانُ أَعَى فَهُو رَكَنَ بِنَبِغِي اللَّهِ ورَمَقَارضته على معسبن كما عنده وله ان شرطله تنع سقة للمعيز وانالايحو أزافياضه للعن فلاندمن ثوكاله سيرعلي منهيرا قول قديقال فبدنظرا فالقراض أكثر من أحرة المثل إن لم توكل وهولاء تنعق الهين كقوله لوكدله بسع هسذا الثوب الأأت يقال اتداهنا استوكيلا محضا بدايسان عد كافيا بر و (ولو فارص انــ بْرَامْ الدُّمُولَ هَـنَالَفُظا اهْ عِشْ(قَمْهُ وَ يَصْحِمْنُ وَلِي فِي مَالَ مُعَوِّرُ وَلِمْ يَعْوَ وَالْحَرَّسُواءَ كَانَالُولَ أَمَاأُمْ العامسل آخر ماذن المدلك حدا أمومسا أمحا كإأم امنه نعم أن أخبئ العقدا لآذن في السفر انحه كما في المطلب كونه كارادة الولي السسفر ليشاركه فىالعملوالر يحلم وغسه مغنى وغرارة قول النق ماذن المالان) خوج ماماذن الولي أوالو كديل فانه وان المبحرة مضالبكن لا يصحر عز) أي معسل ولم صع التصرفلان ولا متهمالاستفادم الاذن فالفاسداه بم وسفده الشارح كالنهاية والمغسى فشرح (في الاصم) لانه خسلاف وإذا نسدالقر الن نفذ المُزاقِي له لم يحسل ولم يصح) أي القراح الشاني أما الاولَّ في عَالِه كما هو ظاهر مر موصوع المراص الحارج عن اهسم (قوله الخارج) بَعْثَ الْقُراض (قوله ان أحده ما الح) بدان الموضوع: قوله لان ذاك) يحكون القياس لانأحده ماءلك العاقدحة قتهوا الكوالعامل أعاهو وكياله (قوله ل معخروجها كا)عالم على مع هاء الخ ش اها لاعمل والاختامل لاء ل سم أي را انسا بنم ذلك مع الخ (قوله لنه معض فعله الخ) أي مفارضه الاستخرة ن حوة كونه وكسلالا عن له فلا يعدل الى ان يعهقده جه: كونه عاملا اه كردى (قوله ومن ثم) أي من أجل تمام دالله معروجه ن البين (قو**له** احترز وا) | عاملان أىولا نذرالىان الى قوله وانها يفعل في النهمانة والمغني (قوله بإشاركه) عبارة الفسني بقوله ليشركه اهرقوله لينسلخ) أي العامل الاؤل وكدلءن عفر بـ (قمله شم ط ان تكون المال نقد الله) فلورقع عد تصرفه وصير و رة المال عرضالم بحرقال الماوردي البالك فهو العاقدحقيقة وُلا عَبِو رُعَنَد عَدَمَ النَّعَدَ مَانَ مِقَارِضَ الأَمْمِنَامُ الهُ وَمِغْدِي (قَوْلِهُ وَاذْنَ المالْنَاكِ) عِبارة المُغني والأشب لانذلك لالتمدع بقاءولابة الهاق كَانَ تُوكَ لاتصحا (تمله فلانشبه ذبنك) قد شكل يقولهم واللفظ للروض وشرحه وهما أي عافدا العداميل غامه الامران انقراض اكون القرائل توكيلاوتو كالإعوض كالوكل والوكل فأنه يشفرط أهامة التوكل فبالسالث الثانى يصركالنائب تنهما لخ وقول الصِعة ودقد القراصُ شبعالتوكيلا ، الجالاأن وادلايشه دينان هد ذا الحكم أومن كل وهوخلاف وضوع العقد و حود مل من بعضها (ته له أوعدا أذن الح) لعله الآاذن سدَّه (قوله في النزياذ ف المالك) خرج ما اذن کے نقر ر بل مع خر وجے لولى أوالوك إلى اله وإن المحرر إيضال كل الإصفر الصرف لان ولا يشم ألا يستفاد بها الاذن في الفاسد (قوله من المن لتعمض فعله أى لم يحسل ولم يصم) أى القراض الثاني الآلاول فبال يحاله كه هو ضاهرة أن تصرف الثاني فله أحرا المشل حنتسذلوقوهه ورحهمة والربة كالمله النولاني المعامل الاول- شام يعمل فيأشر حمر (قوله بل مع الح) عطف الى مع بقرة الحرش الوكلة و رغماً حــ ترزوا (قَوْلَةُ وَاذْنَالِمُالِمُنَاهُ فَىذَلِتْ إِنَّامُ مِنْهُمُولَا فِإِنَّامُ مِنْعُولَا إِنَّا أَمُلاحتي سشاركه عداد أذناه في يقارض ثلاثا - خالات الثالث ان إيتداً المسائن العزل أوهو فلا وهو الاشبه قاله إبن الوفعة قال الافرى وهذا ذلك لنسلغ من السن ومكون وكدلاف فيصد قالياس لوفغة بشرط أن مكون الميال تقداعات المذأى لانه ابتداء قراص وافت المبالك له في

ذلك يتضمي عزلة والله يفعل ما أذن له فيدع لى الاوج (و) مقاوم ما خو (بعيرافه) أي المبالا . تصرف

سنا ولايو ترف افاد الاول حكمن الحرمسة والغساد والثانى الثانى نقط لماهو وشهوران تعاطى العمةر الغاسد حرأم ولاتمرالف لد ثم محكامة الخلاف فيهلان هدذاأ مرسارج من الغفا الذى هومحل الشمنا عمر أفاس وباحنثذ إفان تصرف الثاني فالمسئلة الاولى مع تصرفسطلقافدما تظهر لعموم الاذن والغاسد انماهو خصوصه فهونظعر ماسر في الوكلة الفاسدة ولا شي له في الربح ما إن طمعه المالك لزمةأحرةمثله والا فلا ولاشئ له عسلي العامل فحانظهر أنضاأوفي المسئلة الثانية ونتصرف غامس لانالاذنمسدر من ليس عالادكار فانانيرى فالذمة) الزولونقدالنن من مال القسراض وربع (وقلنامالجديد) المقرر في المذهب الطاهر عندمناه أدنى المامه وهوان الربح لغامب اشديرى فى الذمة وهدمن الغصوب اعصمة شرائه واغاالفاسد تسلمه فيضمن ماسلموي باقررته الدفع ماقيل مقدملهدا الجديد ذكرف الكاب فلا تعسن الاحالة عليه (فالرع)

(فاء -) لمأد سي الافسان دعبر تميله بحروهما يعاسد

احرته) لانه لم يعمل محاً ما (وفيسل هوالثاني) جيعه

كام (للعامل الاول في الاصع)

لانالذني تصرف لم ماذنه

فأشدالوكل (وعلمالااني

و يبيعه) أيكال

مهما(نسدالفراض) لافترع عن المحاجبوه دسموطة مسرالاستجلا (٨٧) علمها فإسمامها الرحمة مرعث بالزفعة حوار شرط أن سسناحي

المريكن المتي مضمونا على الأله لي و و المنافر عبد المراجع المنافرة العامل من يفعل دلكمن الحدر والنوب (قوله وناز عده الافرى الح) عبارة النهساية والمفيى ونفر فسه الافرى بالنائر بملم مشاءن مال القراض و كون حظه تصرف العامل وهميذا أوجهتم قلا بعدسون كالم الغاصي وفي البحريجو وهذاهو الطناهر بل ولو فالدلي أن النصرف فقطا وبالرعانيه تشتري علة وتدمها في المال فاله لا يصعم اله وفي سم عن مر أله فروأته يقد أن سب عسدم العمة الاذرعي مقول لقاضيلو التقيد بالحال فقدلا عصسل الريح فانآطاق اعدالهم اذعابه الامرأيه فيداذه بنوع اعر ودليلابضر قازضته على أن شسترى اه قالالرشدي قوله مر مان الربح المرصواية ان كان الربيم الجالوا فقيما في الاذرعي أه (قوله لرضع) الحطة ويخرم الى ارتفاع وظاه أنالو فارضه ولم يشترط على مداذكره القاضي فاستقرى هو وادخر باختياره الداتفاع السعر لميضر الدمرة يبعهالم يصمرلان سيم و رشددي قول التن (شراء) مالد عظمتها به ومغني قول المذر أومعاملة شخص) ولو قارض معلى أن الربح لاس حاصلامن جهة يصاوف الصيادة ففهل يتعينون علا بالشرط فتفسدا اسآوفته عيرهسم ولالان المقسودان يكون تصرفه الممرف (ولا يحوزنن صرفالاموقوم باعبانهموجهان أوحههما نانهما اه نهامه وقال المفيوذكره سم عن شرح الروض بشرط عليه شراءمتاع أوجههما الأول ان ذكر ذلف على وجمالا شراط والافالنائي اه قول المترز أومعامل أخفس) ظاهر وران معن كهذوالسامة (أو حوث العادة يحصول الربح يتعاملته وعلمه قلعسل القرق بينه وبين الاعتماص المستسين سهولة العامسلة مع نوع يدروجود)كالماقون الاشخاص أكرمنهامع الواحـــد لاحتمال قبام ماتيمية بفوت العاملة معــه اله عِش (تَحْوَلُهُلان فَ ذَلَكَ الاحر أومعاملة شخص) تضنيقااغ) ولونهاء عن هذه الامو رصع لفكنمن شراه غيرهذه السلعة والشراء والبسع من غير ويدمغني كالبيد ومن وبدوالشراءمنه وخهاية (قوله وفي الحلوى يضرا لم) عبارة الخي وفي الحادي ويضرته بن الحافوز دون آلسوف السوف لان في ذلك تصد مالفاات كالنوع العام والحافون كالعرض أأمسين اه (قوليه ولايضرته بزاكم) محتر زنول المنزأونوع بنسدر الربح ومطاهر فى الانتخاص وجوده (قوله بيان فوع هناالم)ودلم الاستان الما آيندان من كاف ساتر النصر فان استفادة بالاذن فالاذن المسنن أخمان كانواعت فياليز يتناول مايلس من المنسوج لاالاكسب توصوها كالسماعلا بالعرف نهامة ومضيى وروض ع تقضى العادة بالربح معهم لم شرحه (قوله كسنة) بان قال قارضالنسنة اله رشدي (قوله وان د كرها على حدة الم) مقابل قوله على منه والاصرون الحاوى ضر جهة نافذ بمصارة المغنى طاهر صارة المصنف كغيره أفه أقت القراض عدة وسنعه الشراء بعدها وأسم مرادا تعمن مانوت كعرض معين بل الراداكة لم يذكر تافناأ مسلاكة وله فارضتك فلاتصرف بعدشهر فان القراض الوفسلا اصع سوامه ع الامرق كنوع عام ولايضر الالدالمامل من التصرف أم السم كامرام سكت أم الشراء كماله شعناف شرح مهميمه اله وعياره تغدث مرنادرام دم كفاكهة في الحلى والناقتصر على قوله سنتفسد العقدانتهسي فالمنحنا الشهاب البرلسي قوله والناقتصراخ أفهم أنه رطبة (ولاتشترط سان) لوقال فارضتك سسنة ولاتشد فريعدها مع سواء قالبواث البدع أوسكت رهوالذي أفهدمه صريح عبارة نوع هنأ وفار ف اس في الذني الذي استفاور والشارح (قوله والزع ف الافرى بقول القامي الخر) بمكن الفرق وفي شرح مربعد الوحكسل مان للعامل - خاا سوقه كالمالقاه ي مانصه وفي البحر نعوه وهو ضاهر بل ولوقال على ان تستمري سنطقوته مهافي الحالية يتحم عمله علىذل الجهد يخلاف اد وفر رأه بعد انسسد م العن النفسد بالمال فقد لا عصل الرجوان أطلق العدالعد ادعامة الامر الو كمل ولاسان (مدة لهة داذنه بنو عناصوذلك! نضر اه وظاهرانه لوقارضه لم شتره علىمداذكر القاضي فاشد تمرى هو الغراض) لان الريح ليس وآخر بالنتياوه آلى ادتفاع الدعر لم يضر والفرق اله اذاشرط لم شعل الصرف الحيراك العامل بل الحنزأي له وقت معالوم و به فارق نف فريكن مصول الريح برأى العامسل (قوله في الني أومعامله شخص) ولو قارضه الى ان يصارف م وحوب تعينهافي المسافاة الصارفة فهل يتعينون عسكا بالشرم فنفسد السارة مع فيرههم أولالان للقصود بذلك أن يكون تصرفه (فلوذكر) ((مرذ) عـلى صرفاده وقويم باعيامهم وجؤان أوجههم الانهماشرح مر وفال فيشرح الروض اوجههما الاوليان حهدتا فتهم اكسنةف خَكُرُ وَلَكُ عَنْ وَكُمَّ الأَمْرُامُ وَالأَوْالِثَانَى أَهُ ﴿ فَعِلْهِ فَالْمُنْ فَاوَدُ كُرِمَةُ اللَّهِ فَا منالقاسواءأك أمسعه سا فيداله قد أها قال شيخاالشهاب البراسي قوله وإن اقتصرا الرأفهم اله لوفال قارضتان سن ولاتا لم تر التعرف بعدها أمالوع بعد عاصع سواء أقال والنالب مأوسكت كاسلف وهوالذي أفهده من الهلوقال فارضتاذ ولاتشتر عددها أم الشماء لان تلك المسكمة يصع وهومس يرعبارة الرومة والرائق فسلاتفتر عالى شرح النهاج بمايخالف ذلا فاله مخالف المستول فدلام وجنهاشي وان

شرطع فالامانيالك كنبرط اعطاعهم مته لحصل علهاو تعبيرالمستقيفلامة ولالشمل أجسيره الحر فالغاهر أنه كعيده لامدال لنفعته وقددذكر الاذرى ماله في السافاة ولوشرط لعبده حرامن الريح صع وانام بشرط عله معلو جوعماشرط لعبده الممغني وشرحالو وضعبارة الغرو وخوجه أي بالمعالك ادغير تماوك كفلامه الحروز وحتدوا منه ولاعو زشرط علهم مع العامل الأأن يكون شرط لهم شي من ال يرفيه وويكون فراصام وأكارمن واحدهاله الجهور واطلاقا ب القاص عدم الجواز يحول على مَاأَذَا لَمُ يَشَرَمُ لَهُمْرَ يَعِ أَهُ (قُولُهِ أُوالْمَاوَ كَمْنَعَةُ هُ) أَيُولُومِيمَةُ الْهُ عش (قُولُمالفُومُ) أَي غلام المال قنا أولا (قوله والمحمل الم) أي والحال المعمل الشاوط لغلام المال قنا أولا (تمولدلانه من جله رأة) أى مناأو منفعة الشمل أحسر الحروالوصي له منفعته الدعش عبارة مم قوله لأنماأي النفعة ش الد (قوله استماع بقد قالم) أي كون على غلام المالك العالية تماله (قوله دمن عمالم) أى للتعلى عاذكر و يحتمل أن الشارال وقوله ولم يحصل له المزوهوالافرب وحزمه عش (قوله الحجر للغلام المر أي مان لا يتعمرف مدون مراحقه عبارة الغروام أن صمالحذاك أن لا يصرف العامل مدونه أو يكونالمالأو يعضه بدول يصم اه (قوله وط نفقته) أي غلامالمالا بمعنى فنهدون الحرالمه لوك مفعتمة كلهوظاهرلان نفع نفقة تسم تعودال متخسلاف فقة الحرائذكو واهدم عبارة عش أي المماول وخرجهه المرفلايحو زفيدذاك لان فقنده لي فصدوا لعبد المستأخراً يضا اه (قوله ولايشسترط تقدرها) والاوحدانتراط تقديرها وكان العامل استأحومها اه تهايه وقال العمري والذي ترميه ان القرى عدم اشتراط تقد والنفقتر بادى وفي القارون على الجلالو يحو وشرط النفقة ويتسع فها المرف ولا يشترط تقدرها على المتمدانتهسي أه (قولها كنه مالعرف الـ) وفرع والوضعك على أن مذهسالي المن ليشتري من التعواو يسعهاهناك أو مردها اليمكة فني العدوجهان الاكستر ونعلى أنفسا دلان النقل على مقصود وقد شرطه مم التحارة سم على جأفول قد يقال لس المشر وطنقله منفسه و يؤيدهاذ كره الشارح مر منجواراستجارس علمن الحنطة الح عش (قوله كالطمن المر) ا ونعوه اله مهني (قولدوهي)الى توله وفي الجواهر في النهاية والهني الالفظائهما (قوله وفي الجواهرانج) خد معدم لقوله أنه لا يصو الخرفي سم بعدد كركارم للروض معشر حسائصه وه ذاقد توافق كالرم الجواهرالاول دون الشاني النسى استفهره الشاوح اه وباتىءن المفي والغروق أول الفصل الأشيما توافقه أتضا (قوله البسم) الاولى الاشاع قول المز (وتوابعها) ما وت العادة ان يتولا وينفسه مهاية ومغي أي وان ستأجرعلى فعل ذلك كانت الاحرة علمكماني في الفصل الا تي في شهر حوماً لا يلزمه له الاستثمار علمه عش (قلهودرعهم اليقول أمااذاك قي النها مة وكذافي الفي في الاقولة ويظهر اليوف الحاري قول المستن (فلوقاو ضدات ترىدنية فيطعن الح) ولواشرى العامل الخنطة وطعتمامن عبرسرط لم بفسخ الغراص فها ثم اذاطهن بغير الاذن فلاأحرقه ولوآسة أحرعا عارمه الاحود يسيرضا مناوعا معرمه أقص بالطعن فان ماعه أى قنه) أون يستمق منفعة كمنجة مشج الاسلام دهو طاهر شرح مر (توله المالوكنسفعة) كانه المبالك يمعنى فنه دون الحرائمأول منفعته لمح كاهواظاهران نفع نفقة فنه تعوداليسه يخالاف نفع نفقنا لحر المذ كود (قوله دفي الجوآهرين الروياني الح) في آلروض وشرحه ولولم يقل أقار ضافي بل دوم البه ألفامث لآ وقال انترام اكذا والناصف الريح ولم يتورض للبيع لم بصح الفراض انعرضه الشراعدون البيع تغريعا على الاصممن ان التعرض الشراء لا بغي عن التعرض السبع اه وهذا ند يوافق كالام الجواهر الأول دون

فالبالاول دون الواجب لامكان حل قواه مسلما المخطي مايشمل الاستقلال بالتصرف قول المأن رويحور (ويجورشرط علفلام البالك) أى فنه أوالماوك منفعتمله العلوم بالشاهدة أوالوصف(معه)سواءاً كان الشادط العامل ثم السالك ولم عمل لهدا ولاتصرفا (عسلى العميم) كانساقاة لانهامن حمد أدماله فحار المعارالانف والتسا ومن تم لوشرط عليه الحبر للغلامأوكون بعضائال نىد. نىسىد تعلعار يجوز شرط نفقته علمولا يشغرط تقدرهاا كنفاء إعرف فى ذلك أخذا بماذ كرو ف عامل الساقاة (و وطيف ف العامسل التعارة)وهي هذا الارتر ماح البسع والشراء لامالحرف كالطعن والحبر فان فاعلها يسمى محترفالا باحواوني الجواهسرعت | إواعما القصود من من ولك الاستعمار : لي نقله على ماحونه العادة وهو حد تنذ من أعمال المتعادة وندفع الععة الرو بانى ف خذهذ والدراهم والنعرم اوالربح يستناصفين [[أى والز وع قول الذن (و وظيفة العامل) ﴿ وَالدُّهُ ﴾ والوظيفة بطاء مشالة ما يقسدو على الأنسان في يوم الهلايصع مخلاف خسدها واتبل تمها لاقتضاء العمل السعولاء = أس أه واعترض عافهاأ بضاله لوتعرض فيالانحاب الشراء دون السعمع وهوماهر (وتوابعها كاشر الثباب وطمها) وذرعها وجعلها فيالوعاء ووزنالحفف وقبض الثمن وحسله لقضاء العرف ذلك (فاوقارضه اشتري منطة فيطعن وعد براوغولا يسعم

الهمليه ظاهر عبارة الروض اه وعباوة الروضة فالوقت فالوقت فالتقال قاره المستنقان ساءمون التصرف (ومنعه النصرف بعده) كقوله قارضان على الذاولا تنصرف بعدسة (فسد)

ذكرهالاءلى مهالنافت

منسد (فىالاصع) لمصول

يه أحدهما فتعين ذكر ألاشه تراليار وال ذاك

فما أعماله لوعلم الفسادوأن لاشئ لم بسحق شأ لايه غيرطام حداد

الروضة والرافعي فلاتعتر عافي مرح المنهج ممايحالف ذالثانتهي أقول فاهرالاقوار يوافق وأقله عسيره وحيع الهامة عاصدانذ كرالمدة أمنداه فانسمصران منعه بعده امتراخدا عها الخلاف الوقال قارضتك سينغوذ كرمنع الشراء منصلان عفيالنا فيتحشد ومسدا يحمرين كادى الشيخ في سرح النهج والروص اهكال الرشسيدي قواه متراحيالعسله مان قصايعن المكارم بمنافو فسكنة السنفش والعيوقوكم بين كارى الشيخ ف شرسي المنهج والروص أي على ماني بعض سعة شرح الروض وفي بعضها ما اوافق ماني سر المنهج فلاعالفة اله أقول صريح الشارح وطاهر المنترفير وافق مافى شرح النهج (قوله لايه قد الاعدالم) يؤخذمنه أنالمنع من السم كالسيم من النصرف اله سم (قولهلا كساعة) ولو كأنت المدة يجهولة كدناة امتاله كرلم بصعف أوسعالي جهسينها به ومعي (قوله أماأذ اسكسالم) مقابل فوله بان صرحه عوازه اه سم (قهله لكن اختار في الطلب الصدالم) اعتمده النه اله والغرود واقتداطلان المهج ونَقُلَ سم اعتماد عَن عسر وأقر كاس (قوله والذي يُصدالا وله الح) وفاقالطا هر ألفي والا لوار (قولهلان تعسين المدة يقتضي الح) قسد عنع دعوى الاقتضاء مع كون المراد، عينها ذكرها لاغسلي وجه الأَنْتُ كَاسُورِ بِهِ اهِ سِم (قُولُه لا يُحورُ تَعلَيْهِ اللهِ) عبارة النهاية والمفي والروض مع شرحت ولوقال وزف تل ماشت ماز كاهو شأن العقد الحائر أوعلقه على شرط كاذاحاء وأس الشهر فقد قارضت ف أوعلق أتصرفه كقلونسة لللآس ولاتنصرف الى انقضاء الشهرلم بصع اه وادالاولان ولود فعراء مالاوقال اذات فتهرف ومعالده والشراعقراه علىأناك نصفالر يحلم معولا يحورله التصرف بعسدمويه لانه تعلق ولان القراص يطل بالمور وصم اه (قوله نسمتنم) الى قوله ومن ثم في النهاية والمفنى قال عش فرع سلت إعماية كتيرامن سرصوه المالك ومزه العامل وحزه المال أوالدارة التيد فعها المالك العامل اعمل علما وكالاعور تأقينالاعور المال القراض ملاهسل هوصيم أمراطل والجواب أن الظاهر العمة وكان المالك شرط لنفسه وأمن والعامل تعلىقىولانفيسير، وتعليق 📗 حراً وهو مصيماه (قاله لانه يلزم) الضيران البار زوالمسنثر وحمان لاسم الاشار شراه سمر قوله بنع اللزوم) أى القطاع الذمنع الفلي مكاوة اهسم (قوله واستأثر) أى استقل اهعش (قوله واللاشي) مفهومه الربح وبه فاون طلسيروني 🍴 أنه آن علم الفساد دون هذا استحق وهو ظاهر وكذابة ال في أوله الآتي وأنه لا آخرة أنه فبسايطه وأهسم (قوله لم ستحق شأ) وفا قالشر وَم المنهج والروض والمهجة وخلافا للهامة ولاطلاق المفي والانوار عبارة النهامة وله أحوة المثل لانه على طامعاوسوا عنى ذلك أكان عالما بالفساداً مرالانه مستدخا مع وسمأ وحدمه الشرع منالا وتشاذفا بعض المتأورين اه فالبالرشدى قوله مرزأ كان عالما بالفسادأي وان طن أن لاأحرق كإبعل بماساني اه وفال عشقوله مور خلافالبعض المتأخرين أي است معالك عزف شرح مصحه اه

بعدهامطلقا أومن المسع فسدلانه يحل بالقصود وإن قال على أن لانشترى بعد السسنة وال البسع صععلى الاصولان المالك بفيكن من منعس السراءمتي شاء يخسلاف البسع ولوا فنصر على قوله فارضلك سنافسد على الاصعالم اه (قوله لانه قد لا يحدقه اراغما الم) يؤخذه - أن المنعمن البسع كالمنعمن النصرف (قوله أماآذاتك) مقابسل وله بانصر مه عوارم (قوله لان تع من الده يه عنى الم) قد عمد عوى الاقتضامم كون الرادر عدم لأكرهالاهلى مسالنا فيفكا وربه (قوله لا يحور تعليف والا تنعير وتعلق النصرف) قال في الروض وان علق الغراض وكذا تصرف علل أه ومثل في شرحه الاول بان قال اذا ما أمرا أسال مرفقد قارم لل والنافي مان قال قارمتك الاتنولا تنصرف حتى ينقضي الشهر اله (قوله لانه يلزم) الضهران البار روالمستتر موجعان لاسم الاشارة ش (قولهو مردة عم المزوم الح) الظاهر الالمنوع اللزوم العملى اذمنع الفلي مكامرة فالعلايفهم من قول الختصا كمذ الاثبوته لسكل منهما (قوله الانه على طامعا ، وسواء أعلم الفسادة ملالانه حداد طامع فد ما أوجبه الشرع خلافالبعض المتأثر من شرح لاعرج عهداوان استأمر م: (قوله والالنينة) مفهومه اله لوعلم الفساد دون هذا استحق رهو ظاهر وكذا بقال في قوله الآتي وأنّه الإجهام (فلوقال قارضال على أن كل الريح لل فقراض فاسد) لانه خلاف مقتضى العقدوله أحرة المثل لانه عمل طامه ومن

روضل) هو (قراض معهم) تفار اللمعي (وان قال كلمل فقراض فاسد) لماذكر والأحوقة وان علم الفسادة ي واله لأحوقة في ما ملهر الانه لَمِنْ مَعْ فَتَى وَوَلِيلُ مِعْو (اصَاعَ) تَعَارَ أَلْمُعَنَ أَيْسَاوالاصَاعَ بَعْسَا لمَالُهُ مِ أَ إ وعلم من الماتهم أحرة المثل

الرة ونفساأخرى صحة

تصرف وهو تطرمامرفي

الركلة الفاسدة لعموم

الاذن (وكونه معاوما

بالحزك فلوع لم يعارأصلا

کان (قال) فارسال (علی

انال فسمشركة أوصيا

فسدر)المافيسهن الغرو

(أو) على ان الربح (مننا

فالاصم العسبة وبكون

نسفن) كالوقال هذابيني

وينف لاناذالمسادرمن

ذال عرفا المناصفة (ولوقال

ليانسم) ومكناهما

العامل فسدق الاصم)

لانصراف ألر بحالسمالك

أصبالة لانه نمآءماله دون

العاسل قصار كالمتختصا

الدال (وان قال النصف)

ومكت ناسه (صح على العجم) لانصراف الم

شرطالهمالك عقنضى

الاصل المذكور واسنادكل

اذكراله ماأك مثال فاو

مدر من العامل شرط

مشنمل عسليشي ممماذكر

و كذلك كاهو طاهر (ولو)

عدال لاماطرث كان

(شرطلاحددهماعشرة)

عَمِرأول (أور بحصف)

كالرفيق أوربح نسف السال

وربح أحدالالفيز تمسيز

أملا (فسد)الفسراض

(قهادوة للهو قراض المراي المون المجردة والمفنى والمحلى فرنس بغيراً السردوضا هراه مدعم (**تجله** ك يَكُورُ إِنَّ يَمِنَ أَنَّهُ خَلَافِهُمَّةُ هَي الدِّمَةُ فِي وَانْهُ لا أَحِرَالُهُ المَّرَاكِ الله ولا هَادَ والمعلق والافوار عبارة النهساية ولاأحرقاه وان طن وجوبها آه عبارة سهر قوله وآنه لاأحوة الليمفهومسه أنبله الاحرة اذا مُن ذلا رف انظراذً لااعتبار بطن لامنشأله من الصغة عرر الد قول المن (آيضاع) أي توكيل بلاجعل ويحرى الخلاف فيمالوقال بضعنك على أن صف الرجوال أوكيمال هل هوقراص فآسدا واحتاع ولوقال خده وتصرف فدوال بمكاه النافقر ض صيح أوكامل فابضاع ولواة صرعلى قوله أبضعال فهو بمنابقتصرف والربح كه فيخكون الضاعاولودفع البعد العبوقال المجرفها الفسل كانهبة لاقرضا في أصح الوجهين ولوقال خدالم الوفران بالنصف شلاصع في أحدو حديد عمالا - وي أخدامن كالرم الرافق رعاسه لو قال وسالمالان النصف فكون فاسدأ وادع العامل العكس صدق العامل لان الظاهر معد أه تجمانه وكذافي الفني الاأنه فالبدل قوله كان هبتلاقر ضالخ حلءلي قرض في أحدوجهسين يظهر ترجعه كإقالة بعضالتناخرين اه نولوالمتن(وكونه)أىبشرط كون الاسراك في الربحو (قوله بالجرث) أىكالنصف أوالنَّكَ و(قُولِهِ انْكُ)أَى أُولَى أَهُ مَعْنَى قُولِ الْمَنْ (شركة أُونْصِيبًا)أَى أُوخُرْأَ أَرْسُسِلُمن الريح أُوعَلَى أن تحصى بدابة تشتر بها من وأس المال أوتحصى مركوبها أو بربح أحدالالفين مثلاولو كالمخسلومين أو على ألمان الرجحت الهاذاك وصفداً وألغين فللمو بعسم في وسماية قال عش ومثل ذلك دلوقال مشاطرة غلايصع اه (قوله كالوقال) الحالفصل فيالنهاية وكذا في المفنى الاتولَّه واسنادكم الحائمة (قوله كمانُو فالبالخ ولوقال فأرمستان في أن الربح بمنها ثلاثالم اصح كافي الافوار العهل عن الملذ ومن الثلثان أو قارضتك كماض فلان وهما يعلمان أيء دانعقد القدرائسر وط صورالا فلاولوقال فلرضتك والنور سعسدس العشر صعوان لم يعلم اقدوه عند العقد لسهولة معرفته تم باية ومغني (عوله فصار كمعنق المالك بحتمل انتحالا مودهناه لي انتفص ل السابق السيف المسعة تصري ريفه عن الىالك سم على ﴿ أَهُ عَلَى (قُولِهُ وَهُوهُ مَفْدٌ) ولوقالُ قارضَالُ وَلَمْ مَرْضَ لَارْ بِحَوْسُدَالْقُرَاضُ لانهُ

* (فصل في بيان الصفة) * (قوله في بيان الصيغة) الدول الذن ولوقارض في انتها به الاقواه و شي له الى المنذ (قولهالعمة الغراض) الدَّقول!الذرولوقارض في المفرى الاقولة فإنا انتصرالى المذر (قوله أينه) أي كالشروط المارة (قوله على أن الرمح بننا راجع لمسيع ما فبله عش ووشرى (توله فال التصرالخ) أى رك قوله على أن الربيريساون في تصنيعه استحقاق العامل الاحرة في مسسلة والمجروب الذام عل والربي بشناوالغارماوجهه اه رشيدى وياقىءن عش أنهلايستمقافهـاالاجرة أيضاًكيكيفياده النعايل بانه لم يذكر له الم قولة فد ولود فعرائية ألفاء الدوقال اشربها كذاواك نصف الريولي عرض البرم لم يصفى انقراض مفنى وأسنى وغر و و تقدم في الشر حاملانه (**قوله ن**سد) العسل الرادا فاأر بدالقران لاأحرقه فعمانظهر (قولهولاأحرةات لم الفساد)وان طارحوم باشرح مهر وقول الشارح واله لاأحرة له مفهومسه ان له الاحرآن طن ذلك وفيه الغار الخلااعة بار نظار لاء نشأله من الصدغة مر (قوليافي لمار أو

بينة) فالاصم العدة و يكون هذه و فال في سرح الروض قال في الافوار ولو فال على ان الربي بندا الإنافسد أى معمل عن له النشار ومن له النشان اه (قول في الله الله عنه المالة الله عنه المالة الله النسب الاحراط المناعلي الفصل السابق اذاس في الصيفة أصر يحرينفيد عن العامل

* (نصل فيبان الصفالي)» (قوله فان انتصر على رح أواشرف مد) لعل الراداذ أربد الفران حول السواء أجعل المداقى الأستر

ام بيه مالان الرس فد ينعصر في العشر وأوذ لا الدف الدفعين (۱۲ - (شروای وان قاسم) - سادس) به أحده وهومضد كو أفعل) ، في بيان الصفة وما يشتره في اله قد ين وذكر بعض أحكام انفراف و (يُستره) احداله راض أيضا (ايجاب)كة ارتسلنوضار كالمتوعاما الماؤخذه فداللواهم وانجرفها أوبع واشترتكي الأرع بيثنا فأن فتصرعلي سؤ والمترفضا والالميال

مالف على كيا في الو كالة والحعالة وردانه: قسد معاوضة تخنص ععن فلا وشبه ذينك (وشرطهما)أي المالكوالعامل (كوكيل وموكل)لان المالك كالموكل والعامل كالوكيل فلايصم اذاكان أ-دهما يعورا أوعدا أذناه في المحارة أو المالك مغلسا أوالع مسل أعمى ويصحرمن ولىفيمال محعور لمنجو زامداءمه عنده وله ان بشرطله أكثرمن أحرةالمثل انلم بحد كافسانيره (ولو فارض العامسلآخر مادن المالك لىشاركه فىالعملوالربحلم معز) أى لم عسل ولم اصم (في الاصخ) لانه خــــلاف موضوع القراض الحارجءن القماس لانأحده مارك لاعلله والإخرعامللامال له فلا بعدل الى أن يعهده عاملان أىولا نارالىان العامل الاؤل وكدلءن البالك فهوالعاقدحقيقة لانذلك لامتم معيقاه ولاية العدامه ل عامه الامران الثانى يصبركالنائب ندما وهوخلاف وضوع العقد كأتقر ربلءع خروجيه منالين لتعفض فعله حيائسذلوقوهه وزحهسة الوكالة ومنتماحه ترزوا مشاركه عداد أذناه في

حددواتعرفها (القبول

- في لوأ طلق كان نو كيلا⇔عنا سم على جأى بلاجعل فلا يستحق العامل في منه . أ اه ع ش (قوله لا له أ بذكرله مطمعا) بؤخذمممو ايسادة وقع السؤال شهاوهي أن شخصاطل سن آخودراهم ليفرقهم فاحضر له ذلك ودفعه له وقال اتحرفها ولم مزده لي ذلك ودو أنه لاتبي للع مل في هـ د داله ورد الدعش (قوله ورادمالشرطاخ) أىلاالمعي الاصوالاح ألن الخ (قوله في مقالام) بعنى علاف صفة العقد كقارضال والإبداس القبول الففلي بلاخلاف الدكردي (قول فلايت الم) أي في هـــذا الحكم أومن كل الوحوه مل من بعضها فلايشكل بقوله الا تى كعيره وشرطهما كوكل وموكل اهدم (قوله دينك) ئىلان الوكالة مردادن لا ماون نفهاوا لحالة لا تعتص عدن العد من رديسدى فله كذا اه عش (قوله محمورا) أي سفها أوصدا أوصنونا اهمفي (قوله أوعدا فناخ) أى ولم اذن سده في ذلك م ايتومف وسم والاولى أو رَفَقًا كَأَنَى المُعَنَى (قَوْلُهُ أُوالُمُ اللَّهُ عَلَمًا) عَدَافَ إِلَى قُولُهُ أَحَدُهُمَا الم عِبْدُو علمه فأس فلانعم أن يقارض ويحوز أن يكون عاملاو يعممن المريض ولاعسم مأزاد على أحرة المثل من الناس المسويسة ما يغونهن داله والريح ليس عاصل حق يغونعوا عياهو على توقع حصوله واذا حل كانتصرف العامل علاف مساقاته فانه عسد فهامن الثلث لان التمار فهاس عمالل العلافه ا ه (قوله أوالعامل أيمي) أي أمالو كان المالك أعي قصو ولكن بغي ان لا يحو ومقارضة على معسين كما وتنع سعد للمعيز والنابحو واقباضه المعين فلابدمن توكاله سمءلي منهم أقول قديقال فيه نظراذا القراض توكآ ليره ولاعتنع في أيني كقوله لوكيله بشع هـــذا انثوب الأن يقبل أنَّ ما هنا إس توكيلا محضا بدليسل شـ ترامُ القبولَ هَنَالْفَظا اله عِشَ (فَهُ له وَ يصح من والحي مال محود لن يجو داع) سواء كان الول أماأم جدا أموصياأهما كإأم اسندنع آن آخي العقد آلذن في السغر المحدكا في المطلب كونَه كأرادة الولى المسيغر منفسه مغنى ونهاره قول المتنز (ما ذن المالك) خرج ما اذن الولى أوالو كسل فانه وان المعرز أرضا الكن لا يصع الصرف لانولا يتهمالاستغادم االاذن فالفاسد اهسم وسفده الشارس كالنهاية والفيني فيشرح وادانسدالقران عدالز قوله لم عسل ولم يصم) أى القرار الساني أمد الاول و. أي عاله كم دوط هر مر اهسم (قوله الخارج) تَعَلُ القراس (قوله ان أحد دهما الح) يدن الموضوع قوله لان ذال) عكون العافد حقيقته والـالك والعامل انحـاهو وكــله (عَوْله لمع خروجه الح)عطف الي مع يقاء لم ش اهـ سم أي مل أغمام ذاك معالخ (قوله لنمعض فعله الم) أي مقارضه الاسترون حوية كوله وكاللاعن حه كونه عاملا اهكردى (قوله ومن فر) أي من أجل تمام ذاك مع خروجه ن البين (قوله احترزوا) الى قوله واللم يفعل في النهاية والمُعني (قولُه بإشاركه) عبارة الفرني بقوله اشارك الد (قولَة المنسلم) عي يخر براقه له بشرط ان يكون المال نقد الله) فلو وقع عد تصرفه وصير و رد المال ورضالم بحر قال الماوردي والتحو وعنده دم التعبيران يعارض الأمينام اية ومغدو وقوله واذن المالا الماع بارة المعنى والاشب ملق كن توك لا صححا (قوله فلا مشهد نيان) قد يشكل مقولهم والفظ الروض وشرحه وهماأي عاقدا انقراض لكون القرائس توكيلاوتوكا أبعوض كالوكيل والوكل فيأنه يشغرط كطلبة النوكيل في المالك

الخ وقول المحمعة وقد القراض شمالتوكيلا ، الخ الأن رادلا يشهد ينك في ذا الحكم أومن كل لُو حود بل ن بعضها (تملهأره بداأذن المز) لعله للآاذن ...أد(**قوله** في المنزياذن المبالك) خرج ماراذن الولى أوالوكم لافانه وانام عراً يضالكن لا يصفرانه رف لان ولا يشماذ بينفاد ما لاذن في الفاسد (قوله أى لم يحسل ولم يصم) أى القراص الذني امآلاول في العالم كلموضا هرفان تصرف الذاني فله أحر والمنسل والراج كالمله النولاني العامل الاول حداء بعمل أشرح مر (قوله بل معالم) عطف الي مع مداء الماش [(قولة واذنالمالكه فيذلك أخمن تزله وانام يفعل الح) في الناشري وهل يَنعزل بمجردالاذن أملاحتي بقارض ثلاث عالات الثالث الماسد أالمالك العزل أوهوفلا وهوالا سبعة أوان لوفعة قال الافرى وهذا

ذاك النسام من السين ويكون وكدلاف ويصد فالراس الوفعة شرط أن يكون المال فدائدالصاء شدأى لادار داعقر اضرواذن المالاله في ذلك يتضمن عزله والمريفعل ما أذن له فيدعلى الاوج ور) معاوم مآخر (بغيرادنه) على المالك تصرف

في العلاب أنه ينعر ل عدر دالاذن في ذلك إن السيداء المالك به لاان أساسه سواله فيه اد وادانس اله وال الاذرع وهدأا كالغزاله بمددانه مراشدا الدوما اذائمره أمراحار مالا كمآسور والداري ان رأستان تقارض : يول فافعل اه وفي سم عن المناشرى مثل مامرين النسامة قال عش والنسدى قبله مر الان أحاسه سواله أي فان احاسا المالة وسوال العدل منعزل المعاوضة عرواه وفي العمري مانصورا الاند أنه لأبنع زكالا مالعقاء علقا أي استدأه السالم العالى وَمِر أه وَ وَلَهُ وَمِرْ لَعَلَمُ فَيُعْدِ مِرْانَهُ اله تم المراجع ماوحه اعتماد ماقاله مومخالفته للتحفز والنهاية والمغسى قول المن (فاسد) مطاقيا سواء قصد المشاركة فحلود عرأم وعفقا أم قصدالانسلاخ لانتفاء اذن المالك والتمائه على المبال غسيره كالوأرادالوصي أن متزا وصيامتراته في صيانه مضمه في كل هومنوط به فاله لا يحو زياقاله الامام قال السير ولو أراد فالم وقفشرة أالنفار الممتثيره مقامدوا خواج نفسمين ذاك كان كامرف الوصي نهاية ومفي قال عش قول ناظر والمسرط له المزومنه الارسدف لوقف الاهلى المسروط فيدالظر لاوشد كالطبقة علي وألم اخراج فسه واقامة غيرممقا معولو فعل ذلك لا ينغذ وحقه باق وفوله واخراج نفسه الزأى أمألو أقامه مقامعق أمو راصة كالنصرف فيعملوه أونحوها مرهاه المقهره بي استحقاقه المتنع وحربجي شرط أوالنظر غميره فله انواج اسمس النظرمتي شاه و يصرا لحق في ذلك القاصي يقر وفيمس شاه كيفية الوطائف واذا مسقط حقالفيره مازله الاحذفيمة اله الاسقاط كاذكر ووفي القسم والنشوز والجعلة اهكام عش (قوله الحاد الاول) أعلم عزو (قوله واشاني الناني) أي افاد فاسدالهاد (قوله الماهومسهور الدالخ) أي فالناني أيضايف المكمين والول أن عدار إن أفادة الاول المكوالثاني واسطة تطير ذلك الشهور لا يفسه (قبله ولا عبر الفساد الم) عصف على قوله افادة الاول الم (قوله فاسو ما) أي التعبيران (قوله في المسئلة الاولى) أي في مقاوضة العامل آخر ماذن الميالك (قدله مطلقاً) أي سواء شغرى في الغيد الاحقد نفسه أوانغري عن مال القراض (قوله ولاتي له ف الرعالم) عكرة النهاية وعل النع بالنسبة الداف أماالاول فالقراض بأذ في حقد فان تصرف النَّالُ فله أحود المثل والريح كله الد النولاشي العامل الاول من لم يعمل سنا اه (قوله مل ان طمعه المالك لزم الم) قدية الالتعامة مراوم لا تقراط الشاركة في الريح الذي دل علي قوله إن أركه المخطر عتمل هذا الغصل أه سم أي وله ذا أملق الهامة لزوم الاحوة (قد [دولات اله) علا الى الداني (على العامل) أى الاول (قبلة أيضا) أي كالشواله على المال (قبلة أوفى المسئلة الذالة) أي في المعارضة بفسمراذن المالكاوهوءُمكَ على فوله في المسر أله الأولى قول المُسكّن (فيصرف عاصب) أي فتصرف تصرف عاصب فيضم ماتصرف فيمنهاية ومغني وشرح منهيج وفي المجيري عن عش تصرف الثاني لس يقدر المنطق وضع البدء لميه والنام يتصرف أه (قوله لان الاذن الى قوله أمرفي النهامة (قوله الغاهر) أي الجديد الخ (قوله أدن المامه) أى مباشرة بالذهب اله كردى (قوله وهو) أى الجديد (قوله فيضمن رسلم) أي أدنى المامه وهوان الربح الثمن الذي سلم و سلمه الربح سواء علم بالحال أم لا كلمسرح به سليم الرازي الد معني (قول بر بما تر رته) لغامس اشد ترى فى النمة هوقولة المقرر في الذهب الفاهر عند من أدني المامه (قُولِه الدنم الح) فيه نظر ظاهر سم على ج وهدمنالفصوبالعصة ولقل وجهمنع أن ذال معلوملن ذكر بل لابيندى الدالاس أدكر والمامة فلا ينفي الاسالة علم أه عش شراله وانمياالغاسد تسلمه عبارة السدوعر وكانوحه النظر أنماذ كروغاية ما هده التعيم فلايد نونفي الحسن اه (فولهماقيل فيضمن ماسلموه عاقررته الخ) ارتضى به المفسى عبارته تنبيع في الجديد الذي ذكر والم تقدم له ذكر في الكتاب فلاعس الاسلة علىموقدصر ح ف الحر وهناعيشل أفاصدوذ كرالقول فها غفر عملي الددسة الكتاب وهوحسن الحديد ذكرق الكتاب فلا وأسقط الصاف مسالة الفاصودي أصل الدلا كردفا حتل وانماأ حال عليه في الروس مع عدم ذكر مادها عسن الاسالة عليه (فالرعم) اذا أمر، أمر المارم كاصوره الدارى مغلاف ملوقال ان وأيسان مرض غيرا فافعل اه وشرحم (قوله كالمامل الاولف الاصع بل ان طععدا النازمدالم وقديد الله الطعم لازم لانتراط الشاركة في الرج الذي ول عليد لدرك في العمل فلاعتمل هذا التفصيل (قوله وعافر رته الدفع الح) فيه تفارط هر

(فاء:)لماة شهرة لاقتمان وعبر نميل يجز وهذا مغاسد فسا ولايؤ ترف افاد الاول حكمن الحرمة والغساد والثاني الثاني فقط لمراه مشهوران تعاطى العسقار الغاسد حرام ولاغير الفياد معكامة الحلاف وملان هسذاأ مهشكوب عن المغفا الذى هومحلال فمنادعمر فاستو ماحدتند (فان تصرف الثاني)فالمسئلة الاولى معتصرفهمالقافسما يظهر لعموم الاذن والغاسد انماهو خصوصه فهونظير مامر. في الوكالة الفاسدة ولا شي 4 في الربح بل ان طبعه المالك لزمه أحرفسنله والا فلا ولاس إماسل العاس مايطهر أيضاأ وفالمسلة الثاسة وفتصرف عاسب لانالاذنمسدرى ليس عالك ولاوكل فاناشرى فالنمة) لازول ونقدالنن من مال القسراضور بع (وقلناما لحديد) المقرر في الدهب الظاهر عندميله

> لانالناف تصرف له باذنه فاشبه الوكل (وعليه الناني احرته) لانه لم يعمل محالا (وقيل هوالثاني) جيعه

الدفع ماقبل لم يتقدم لهذا

لانفن فاحش في تحوييه لامنشأله من الصيغة مهر الد (قوليه فاحش) الى قوله والمراد بالاشهاد في الاقوله ومن ثم الى ميروالى ∭ أومراه (ولانسيتنفي) ذلك لأغر رولانه قد شانسوأس قول الذولا بعامل في الهامة الأقولة نيم الي و يحسالا شهاد وقوله أوالحدي (قوله فاحش) طاهره أنه يلسه البال فتبع العهد ستعلقة بغرالغين الفاحش ولوكان غمين رغب فيدبغ المقسمولعله غيرمراد أحدام اتقدم في الوكلة أن يحسل مائلا (ملااذن) علاف العدة اذال كن تمراغب اخذه مهذه الزيادة اله عش (قوله للغروالم) عدارة المعي لانه في الغسين يضر بال الناد في النسبة ترعما بالدوأس ال اللاند تضر وأبضااه وقوله لا فه فدينك الإ) لعل هذا في انسراه ال ما فاأفت كالوكول ومن م فقط اله سم وقد يصرحه قول شرح المسهوو وجسمستم الشراء تسبئة أنه كالالزاني قدينا فسالخ أله || حرى هناف فسلوا للسبة وقول الرئسيدي قول الغرو وجع البيع وقوله لانه قدية المسراس المالل الخواجع المسراء اه لكن واطسلافهاى السعمام قضة فتصارأانني وترح الروض في تعالى منع البسع والشراء سينتاي احتمال المناف ووعد البيع ونعمم الماوردي البيع والشرآء سليلانه أكسع ْ يَشَاوهُ وَالظَّاهُ وَوَلِمَالَمَنَ (بلااذن) أَى مَنْ الْمَالِكُ فِي الْعَبْرِوانَسِينْشَغَى وعَش (تُولِهُ عَلافُ مَالذَّا أذناكم أي فعو وأي ومع حواره سفى أن لا يسالف الغن كدم ماساوي ماته عشره بل سم عاسل غمر را فالغانأذناه القرينة: إلى ارتكامه عادةً في شاردًا إنا فان الغرف الغمن المسمر تصرفه اله عش (قوله وس ثمّ أعسن الشراء سلاطار أواليمع سلبام يحزلان النه اعأسطا أَجِلُ أَنْهُ كَانُوكِيل (قولِه فالسِم) أَي سَيْمُ (قوله مامرمُ) أَي فالوكلة أَي من أَنه أَن عن له فقرا اتبع اه وفيه تقارطاهر و بحب والافان كان مُعرف في الاحل حل على موالاراعي الصلحة اله عش (قوله سنم الماوردي) أي عند الاذن فالنسسة منى وشر حالوص وسم (قوله أوالسيم سلى المعز) في شرح الروض ووريقال الاوج الاشهاد والاضين علاف خوازه في مروز البيع أيضالو حود الرضائين الجانسين القرسم عبارة الفسي والاوجه كاهال شيفنا الحاللانه عسى المسعرالي حواره في صورة البيسم الخ (قوله وفيه الفر) كذاشرح من اله سم ولعله في محل آخرمن النهامة استنفاء الثمن ومنى أذن (قوله وفيه مظرطاهر) أي فالقياس الحوار مطلقالان آلق الهمالا يعه دوهما فحيث أذن جارلانه راض التسلم فيل فبض الثمن لم إ الضرو والعامسل هوالمباشر اه عش (قوله و بعب الاشهاد) أى فالبدء ف تتبع عن وشرع المنهج عسائهاد والمراد الاثماد وعشروف شرحال وضروالغنى فالآلاذرى ويحسان بكون البسع أى نسيتة من ثقت لي كامرفي سعمالًى إ الواحب كارجها بنالرفعة المحدور وفال الماوردي ولوشره على العامل البسع بالمؤ حل دون الحال ف والعقد اه (قول مراهمين) الاسر السعدى سبد داهدين على أقراره بالعقد العادة بالاشهاد في السبع الحالم انه ومغي وشرحال وضوالهم عَدَّقَالُ عَسْ ويؤخذ منه أي التعليل أن مال الاسوى أو واحداثقة العادة لو مونعه في محل القراض وعاد المالمنه اوجب الاشهاد ولاما نعسة (قوله على افراد) أي المنسري اه وقضة كلامان الرفعة (قوله فاللاسنوى الم) معتمد المرعش (قوله أو واحداثة) عبّارة المغيّ وشرح الروض وفياس مام ا اله لايلزمه الاشهادء - إ، والوكلة إداء الدين ونحوه الاكتفاء شاهدواحد وعدو رقله الاسنوى اه قال السدعركان وجده العقد وقداوجه بأنه قسد الاكتفاء واحدثقة أنه يمكن الاتباسه مع المهن وعليه فيسنى أن يكون يحله حسث كان ثم قاص وى ذلك الد شيسم فالبسعو بحيدون قول المن (وله السيع عرض)وله شراءا أعب ولو يقتمه باعد والمطفة ولس له ولا الما الشرد والعب شاهدين ولوأخرالهمافات مغنى واز وص مرسر حده (تولد لان الغرض) الى المنزفي الغني (قوله وقضيته) أى النعابل بان الغرض الخ ذال غارله العقديدونهما (قوله وبه مزماني) أى بالمام واعتمده الشاوح موثم اهع ش (قوله وفرف السبكر بان نقدالي) ويؤخذ وإمه الاثم ادعندالسلم (وله البيع)وكذاالشراء - أنه ان راج - از ذاك و يويد كلام ان أبي عصر ون السابق أى في الشركة شرح مروس الروض كافال حم منفسد سون فيرا وجده الشرع من أحرة المثل والهلائة قديتلف وأس المال المز العل هذا في الشراء فقط (قوله تعميم م (بعرض) ولو ملااذن لان

الغرض الربحوف ديكون

فعومه فارف الوكيل وقضيته

الماوردي الم) أي عزر الاذن النسنة كا فصوبه شرح الروض عنه (قوله أوالسع سلما عزالم) فشر

الروف وقد يقال الاوحمدوار وفي صورة السع أيضالو جود الرضام الجانب بر (قوله وفيه اظرط هرالم)

كذاشرح مر (قولِه قبل فبض النمن) أي حيث المتنع النسليم قبل فبض النمن (قوله والراد بالانهاد الواجع |

اغ) كذائر م (وله فالذوله البسع مرض) فالفائس الروض واستشك الاسنوى بالنبي | انه البسع منعد غير نعس

الشريلنو يحابيانهم لم علوا فالنسر بلكوا تحاقالوالا بيسع بغير نقد البلدوالر ادبنقد غدير نقد البلدالآن [[البلد لكن منعه العراقيوت

يروجود مصر ان أي عمر ونولاانكال اه (قوله وزن السكوالم) كذائر مرد وفس ا وبه موافي السركة وفرن

عقدهمعهما كعقدمن وان انقدمذكره في البيده والعص اله (قهله واختبر) عبارة النهاية والنفني واختار السبكي اله (قوله ر من المستخدم المستخدم المستخدم عند المستخدم المستخدم المستخدم المستخدم المستخدم المستخدم والمستخدم والمستخدم والمستخدم المستخدم مالدرس أنه بقع العامل الشني قباساعلى مافي الوكالة أفول هذا قريس فيمالو أذن له في شراعشي بعينه أمالو أذن له في انتجاز ومن غير تعرض لني تخصوصه فل في العماق يكون والدرالة في الماستر كالمنهم الدعش وقوله بهاليلقني لانهماعثانةعاسل ز قعرانفسه/ أىلاللة إض فكون الرخكاملة والمال مضمون علمت ضميان المفصوب الدعش (قوله واحدد فلم يناف المرمن فيقع لنفسه كه هذا كامان مو بالسال فان تلف في مدالع الرالشاني وعلى الحال فغاصب فقر ارالضمان علسه السيتراط أساقلال العامل أنجهل فعلى العامل الاركمغني وأسي وأفوار قول المان (منفاضالا ومنساويا) كأن يشترط المجتعماتات ولأفولهم لوشرط عليمه الرعولا توالربع ويشترط لهماالصف السوية أه شرح مهم (قوله ريح تعين اكرهما) مشرفالم يصح (و) يجوز الرادة وين أحدهما من الا خرارا بعين أكثرهما أوافلهما وكذا يقال فيما بأني اه رسيدي (قوله أن يشارض (الاثنان لميضر) وفاقالشر ح المهيوالهامة وحسلافا للمغنى وشرح الروض (قولة ولا تولهما لح) عطف على واحسدا) لانه كعقدين مام قول الذر (واحدًا) أي عاملاواحدا (قوله شرطه) أي العامل (قوله ساء الح) أي من ويشسترط فبمااذاتفاونا المالكين وأوضع منعقول الشارح هر مناه الأكثر لان التعسير بعلمه يوهم تبوت الاكثرفي ذمة أحد فسما شرطله التعمدميله البالكن نعرأوضه منهسماأن بقولمن الاكمرمن مهتد اه عش عبارة الفسي والروض معشرحه الأكثر (والر بحريعد نصب وان تعاونا كانشرة أ-دهم العامل النصف والا توالرب وفان مهما اعز اوصنا ماران علوقدومال كل العامل ينهما تحسب المال) منهما اه قول المن (عسب المال) فإن كان مال أحده الفين والا خوالفاوشر م العامل اصف الربح والافسدلمافيهمن شرط اقتسم اصفه الآخر بيهما للاناعلي نسيغاله حمامعي وشرحا الروض والمهج (قوله والانسد) أي بعض الرجمان ليس بمدلك والا يحصل الريم يحسدانيال فسدالخ اهسم عبارة المفسى والروض وشرح المنسيم فان شرطاعيير ولا عامــل (واذافســد ما تقتضه النسمة فسدد العقد اه أي كان شرط النساوي بين المالكين التفاوتين ما أوشرط لصاحب القرراض) وبني الاذن الافل من المالين الاكثر من الربع عش (قوله لمن ليس عنالث الم) لان صاحب الثلث الشرط له قسدر الهو فرات شرط ككونه ر لصاحب الثاثين اصد ف علم والتستليار الدعل الثلث أنه ليس عَمَ الله ولاعاس (قوله والمقارض مالك) غير نقد والمقارض مالك الحلاسال من القراص في المذر وهو الى قوله أمرق المفي الاقوله لعدم أهلية العاقد (قوله فسلا ينفذ تصرفه) (افلاتصرف العامل) نظرا أي ويضمنه ضمان المفصوب لوضع بدعله ملااذن من الكه اه عش (وان المحصل بير) بل وان حصل المقاء الاذن كافى الوكاة يسران اه عش (قولة عران علم الفسادالم)وفا قالشروح الروض والمسع وطافا المهامة الفاسدة أرادافسد اعدم أعلية العاقد أووالمقارض | والمغرّ والفاهر الانواز (قوّله وأنه لاأحرفه الم) قضية أن يحرد عدا الفسادلا عنع الاستعقان ووجه الله ولي وكيسل فلاينفسذ المستند مام في أوجبه الشرعمن أحواللسل اله سم (قوله تليرامر)وهوفوله والافلاف شرعان أ تصرف الناتي اله كردي وقال عن أي بعد قول الصنف فأوقال قارض لما على أن كل الربح الدفقر أص تصرفه (والربح)كله (للدكان) لاته نما ملكه | والدر اله ولاما تعرمن اراد ترمامها (قوله وكذا اذا أشرى الح) أي أوقال سع في هذا واشترأ وقال المجرفيسه وَعَلَمُهُ الْحَسْرَانَ أَبِعَا (وَعَالِمُ } وَلَمِدْ كَرِ وَ يَعَافِلا فِي لَهُ لان مَاذَكُوهُ وَكَل لافراض اه عَشْ أَى كَامْرَفَى أُول الفسسل (قُولُه، فوى رف) أي أوأ مُلق كم تقدم عن عش فرياده (عواله نعران حه الذلك المن خلافالا ملان الهاية والمفيي للعامل أحرة مثل عمله)وان لمعصل وعلامة على مامعا إلى والانوار وشرع المهيج والروض والمبعثونقدم استشكال سم الماع اتصوف مفراد لااعتباد بفان فى المسى وأمساله نعران (قوله أمالواشترى في اللمنة لنفسه في قرانفسه) ويوحله الإطلاق فهل يقم لنفسه أوالذوليو ينبغي مراجعة عسلم الفسادواله لاأحرقله بأب لو كالة (قولة لم يضرخاذ فالمناأض لعبه البلغ بني الح) كذا شرح م و واتفار شرح الروض (قوله والافسيد فلاشي لوكأهو نطاه أغامرا الم) أى والانجعل الربم تحسب المال فسدالم (قوله والمفارض مالك) فيدفى قول المذر والماصد القراص ش (قَدَّهُ لانهُ عَلَّ مُامِعاتِي السَّمِي الحُ) فرحم الحالاحوذ وانء لم الفسادوض اللاّحوة عامر المركز كأفاده مامر وكذا إذا استرى في السير شرح مر (قوله واله لاأحرقه الم) تصنيمان مجرده لم الفسادلاعدم الاستعمان ووجهه الهدينة طامع الذمسة ونوى فسسملان الربح مقعله فلرستعني على

شراه فضولي (و بحوداً ل يقارض) (٩٢) المالف (الواحد المنابعة عليه الله على بحد بعدياً كم هما (ومنسأ دياً) لان

واختسير لانهل صرف بالمناف المشالة فاشه الغاصب أمالوا شترى في الفستلنف وقت النقب (وان اشترى بعين مال القراص فباطل) شراق لانه

المد لك شيئا (الااذاقال فارستان وحسوال عول فلاشي له فالاصم) لانه لم يطمع في تم ان جهل ذلك بأن طن ان هسذا لا يقسل حق من الريد و الاحرور تهد ماله يعوله بذال استن أحرالنل فيا اظهر (و يتصرف العامل بعداط

الاستوى بل عليه (الوبعيب) سأل كون الرفيساه على مذهب سيبويه وليش صع غنا لامر و جرومه المخلاف العرض (وله) قال (91) اه سم (قولةلام وج نسب) أي فالبلد ادسم قول الزروة الردالج) أي العامل عند الجهل الد مفدى ر تعليمه على مستمير به من أن من مستميل أنه أن المنظمة الناس عن من المنطقة المستميلة ا من الردلاية مبتدر أولا يجيء الحالمية عند والجهور ولاحالامن الضمير العائدة لي الردني الجار والمجرور الواقع خبرالتقدمه على للند أولا يتحمل حالذ صبراه ندسيبو به وأحساد يحعل لام الرد العنس فكون إ فيمعنى البكرة فيصح وصفه يحمله تقتضه فهوكموله تعالى وآية لهما لالسطرمنه النهار واما يحعل الجلة صفةعب والتذدر بعب يقتضي ألديه متمله وحينا ذفل توصعا النكرة الاسكر والماصح يحيى المال مناليدا كأصرحه الأمالك فكلسله يسي ساللناوم بعالسيو به والمتعمل الودفا علامالفارف وان لم يعتمد كمذهب المالاخفش وغسير وان سنعمسهو به وحدثند يصوبحيء الحالمنه اه (قوله وان وصيه المالك) في اطلاقه مع قوله مل المسمدلات في قالوحه اختصاص هذا اله رعدم تعاقبه أيضا عليه اله يم وماسله حوازالودالعامل الأرضي ألم النالعب وكان المصلحة في الردو وجويه عالم مان لم توض المالك بذلك (غيلة فلامرد،) أى لايحو رله الردولا ينفذمنه اه عش (قولة فان - و باحازله الح)ولاينافي هذا ماماتي قريبا منأنه اذااستوى الامران في المعلمة وجمع الحاخمة والعامل لان ذاك عند اختلافهما وماهنا فيمااذالوانفاعلى استواءالامرين اه عش (قوله حسن بحورالعامل) وذلك منه تكن السلمة في الإبقاء الدعش (قول ردوعلي البائم آلم) قد يتعذر ذلك لعدم نبوت الحال مع الكار البائع مم على يراى فكون الرد من حية العامل وقط فال تعذر علمه ذلك و سعى ان وصرف فيه المالك مالنفر اه عش (قولهوزة شالبيع) أي فسعه اله عش (قوله صرفه) أي المالك العقدو يحقل أن العسى رد المالك (قَوْلِهُ النَّفْصِيلَ السَّابِقَ الح) وهو نُعه آن-ما مُوسَدَنَّه أَيْمَ العَقَدُ الوَّكِيلِ والارقع له اله عش (قوله عدد) أى الحاكم أواله مج (قوله فان اسوى الم) أى عند آلح اكم قول المرزولاً يعامل الم) أى لا يعوز ولا مَدْ (قُولِهِ المالك) أي لا وكم له حدث كان يشتري للمالك اله عش (قُولِه لانه يؤدي الم) صريحه النفصيل السابق في الوكول المتناعِمة ، له وكيله ومأذونه علاف كاتبه ولوفاسد اوخرج عال السالك عبره كأن كان أي المسالك وكبلاءن غير.تغورمعا لمتعلوب اه يحيرى (قوله بما القراض)الىفولەرنىتىالمىنى النهاية (قولەأى لايد مداياه) عن ولا شعري منه القراص كافي كالأم غسيره فكان الاولى حذف هذا النفسيرلام أمه اله شدى عبار الانوار ولا يعامل المالذولات أحرمنه دكابالقراض اه (قوله يخلاف مرانه) أى شراء إ لعامل الالقراض و (قوله له منه بعن الله) أى لنف من المالك بعن من مال ف أو بدين و ذمته مم وعش (قوله بلل) أى الشراء اه سم (قوله مطلقاً) أى شرط البقاء ولا(قوله رحمان) الحام أنه ان (عل)منجهةا لحاكم أو الروض قلت و يؤخذ منه انه انبرام الذاك ويؤيد و كارم ابن أبي عصر ون السابق الد (فولد لا و وج الحكيز والصلمة) الثابتة فها) أى فاللد ش(قوله مل عله) في شرح الروض في الذااقنية المسلمة الردرانيه مل القياس وجويه على العامل كمكسه اه (قوله والدرسي به أسالك) في اطلاقه مع قوله بل عليه مالا عنى فالوجه المساس فان استوى الامساك والرد هـ ذابل وعدم تعلقه أيضا بعلبه (قولهرده على البائع المخ) فدية هذرذلك لعـ دم ثبون الحالمع الكار فسار حمالات ارالعاول لياتم (قوله بين أن يسميه في العقدو يعدده البائم وأن لا) هذا النفصيل لم ينقدم في الوكيل في مسائل كإعشمآ بنالرفعة لنمكنه لعب ولم يزدة باهناك على قوله وعلم بمامر أنه حيث لم يقع للموكل فان كان السراء بالعسين بطل الشراء منشراء العب فيمتعاى والارتع للوكيل اه وانماتقدم ذلا النفصل في مسائل أنحالفة لكن لا يعدحر بأنه فهاهناك لانهجيت فكانجاب هناأتوي الصرف عن المالذكان مسالصرافه عند عنالفة ما تنزل علىه الاذن وهوالسلم فلسامل (قول عناف شرائه له) كانالرادشراء العامل مال القراض لنفسه من المالك بعين من مال غسة أو بدين في دُمَّت (قوله؛ طل) (ولانعامل|لمالك) بمال أىالشراء (قوله فهالاحدهمامعاملةالا خروجهان) اعلمانه انكان المرادعهاملةالا خرأن الآحر القراضأىلا يسعسه اباه

خلافا آن ره، و يسم كونه 🍴

والاما ومعرالفارف وزعم

اله اذا تقدم لا يتعسمل

ه برامردود (نه ضه)

ويصع كوبه صـ فمثالر داذ

تعريفه العنس ودوكالسكرة

نحووآبة اله-مالا لياسلخ

مند، النهار (مصلحة) وان

رمنيه المالك لاناه حقا

في المرك لعد لاف الوكيل

(فان اقتفت) المصلحة

(الامسالة فلا) مرده (في

الاصم) لاخــلاله بمقصود

العقد فان استو باحاراه

الردفعلعا (والدمالة الرو)

حت يحو زالعامل وأولى

لانه مالك الاصل ثم انكان

الشراء بالعيز رديعلي الباثع

ونفض البيع أوفىاللمة

صرفه للعامل وفى وقوعمله

بن ان سميه وفي العهد

ويصدف البائع وأنلا

(فاناختلفا) أى المالك

والعامل في الردو الامساك

أى لاد: الانهمافي الصلحة

عنده لانكلامنهمله حق

كان المواد بعد الذالا خوان الا عريث ترى من ال القراض النف فالجواز فر يسلا ينعه غيره وان كان المراديم أأنالا خويشترى منه القراض فلامنيني الاالقطاع استناع فالدوائج الكف العلاف لان فيممايلة مالال الناعيلة هذا كاماذا كانالمال واحداوي مهماعامل ومعنى الاسفار لدرم بعد وسريكاسو الخاهر الدروا داذا الفردكل من العاملين عبال كأصوريه بعنهم مسلما الوجه يرفأوا دأحرهما ان يشتري من صاحبه لنف فالوجه بل الفعام جواز ذاك لانه أحنى بالنسبة لمامع الاستروان أوادان يسترى القراف فالوحامتناءه لانفيمهما لهماآ الماللة فاعرز سم على يج آه عش وتوله كمسوريه بعشهم حرىءلمه المغني عبارته ولوكان له عاملان كل واحد منهما منفرد بمثال فهل لاحدهما السرامين الاستوقيه وجهان في العرز والسان أسمهمالا أه (قوله وقضه المن الجواز) اعتماره مر أه سم ولعلي في عسير شرحة أوفي ل آخوند، والافتكار مه ماصر به في اعتماد للمَّ (قوله و وجه مناهر)وهوملمرمن أنه يؤديال (قوله بغيرجس) الى الندية في النهسانة (قوله بغير حسّر أسّر له) أي مع بقاله فأو باعه عنس آ خرجازً الشرآء بذلك الا خركاه وضاهر بل معلوم من قوله باع الذهب درهم الخزافر ع) هل العامل السكافر شراه المعف القراض بغسه المعة ان صعناشراه الوكيل الكافر المعف الوكية المسلم ولا يعارض ذلك أنه المزم أن على من أنحم عدر مصممن الريح لان حصوله أمر مستقبل عبر لازم العقد سم على يج اه عِش (قولِ بغائه) أى الفراض (قول بولا باكترس أسال الرامي) فان فعل م يقع الزائد الجه الفراض آه شرع النهج والالف والروض مع شرحه فلو كان وأس المال وحده أومع و عدما تفاشري عدد بيدائة ثم أسترى آخر بعيز المدانة فالناف بأطل سواءا شترى الأول بالعين أم فحالكم تلائه ان استراء بالعين فقد صاوت اسكالابائم بالعقد الاول واناشترى فى اللمة فقد صاوت مستحققة الصرف للعقد الاول وانات تمرى النان في اللمنة وتع العامل حيث يقع الوكول الماله له (قولهوالريم) الي تول المنال يقع العالمان في المغنى الاقوله فان تعل نسبأتي وقوله ولارج (قوله الأماهر الذي عود بغير أنفه الم) وهوصر يجتمر عالمنهج يشترى من مال الغراض لدفسه فالجواز فريب لا يتعد فهر كافي الوسين المستقابن فان لاحده ماأن يشتري لنفسمون الاستركاني في محله علقه وان كان الرادم بالنالا سخويشد ترى للقراص من صاحبه عال القراص فلادني الاالقطع باستناع ذلك فضلات احراء حسلاف فيمدع ترجيع الجواران فيسمعها بالمال المالك عنال أسالك فكالمتنام وع العامل من المالك فلمعتنع وبعج أحداله المآن من الاستوال والسولان الماللما الدفعان مقابلة مآله عاله عذا كاءان كان الرادان المال واحدوكل مقهماعا مل فدعلى الاستقلال كخفوه الدرالة بارة أسلو فارض أحده هاوسده على مالوفارض الا آخر وحده على مال آخر كمصور بذلك بعضهم مسله الوجهين فارادأ مدهما ان رش ترى لنفسه من الا آخر من مال الفراض لذي معه فالوجه جواذذك بالقطوبه لانه أجنى بالنسبة أسلم الاستحروان أوادأن يستمرى لقراحه بمسلم الإستوفالوجه استناء لملان فيسمعة المدال السالم على المتناف العرو (قوله معاملة الاستو) بان يدمسه مال الفراض (قوله وفندينا أن الحوار) اعتمده مهر (قوله في المنزولا بُشَيْرى القراص الخ) هل مرضعه ما لاذن أيضا كهوفياس مابعده (عوليه فسير حنس وأسداله) أي مع بقاله فلوباء يحس آخر جاز السراء بذلك الا حركادو ضاهر وهُو- شدنط مِعاد كره موله باع النعب دراهـــم الح (فرع) هل العامل الكافر شراها لعصالة راض الذي بنجسه السحة الاصحناشراهالوكيل الكافرانسف وكاه اسم الوقوع الله الموكل دوره ولايع رض ذلك اله على حد معن الربح شرطه فيلزمان على خراس المعمل ان صحوال بح أمرمستقبل برلازم للمفدولي آنه لاتال حصيدهمن الربح بحرد حصول الرعج أبي النحيج وظاهراته عنتغ قدية المعف والالوم الكدعر منه وهوعمتهم أمر يمكن النوسل الملاء حد مدرا لرية وضوص المالهم فسع المعقد فانذاك والعارقال يحصل الا أعمة واستغرادهم افليتأمل (قوله في الآن ولامن بعنى على المسافية بم ا ذنه وكذا ذرَّ وجهً / فال في العبآب فان اشتراه مداباذَن المالك الفسوُّ الدَّيكاح ولا مِرتفع الفراض ملا قارعة قي

ونف من النا الوازلكن رج بعضهمعدمه ووحهه طاهر (ولانشترى القراص) فيرحنس وأسماله فأت كان ذه اروحد العدتباع سراهما عالدهبسراهم مُ اشـ بر ي ماالسلعة ولا غيرا اثل مالأمرجور بحه أى أبدا أومدة طويله عرفا مع ف شق ها و السافها وظهرولا (بأكثر من دأس ألمال) والربع بفيراذن المالك اذخاهرالمن عود يغيراذنه الىهذءأبضاوهو منعيه وان قال الاذرعام أرونصار ذاك لات المالك

> لانه بؤدى الىسع ماله عماله يخلاف شرائمة مند معين وديزفانه لايحذورف لنضعنه فسع القراض ومن تملوا شراعت شرط بقاء القراض بطل خلافانن أوهم العقمطا فاولوكان عاملان مستقلان فهل لاحدهم امعاملة الا خروجهان

المستالا ماذن مغنى وشرح الروض (قوله وانقرب) الحالتنبية في المغنى الانوله والدوق والدوق وانام اغتراها به خلافا للماوردي معدوقول ويصعروالي ألمن (قوله وأن قرب السفرالخ) ومحل امتناع السفر الحمايقرب من بلد القراض وقد قال الاماماد خلط عل أذالم يعتد أهل للد القراض الذهاب المعليسع ويعلم السالف والإجازلان هذا يحسب عرفهسم بعلمن التبراض عماله ضمن دلم أسوان البلد اه عش (فيضمن الح) يُحانسافر عمال الغراض الاصر وريضمن الجنهسانة وغرو خعزل مراذاماع فماسافر عدارة الفين والروض معشر حافات افر بفيراذن أوخالف فما أذناه فيدضهن ولوعاد من السفر اه لموهد أكثرقهة مماسافر مندأوات توياصم البيع (قُولِ ولم ينقرَل) ثمَّان أرَّاد النَّصرف في اللَّه وأَضْ عرَلَهُ: رِدُ أَوَا شَرَّى مِا أَيْسِعُ و يكون ما اشتراه بعض للعامل وبعضه للقراض اهرعش عبارةالانوارفلوخ األفا بالفيور بحفالنصف يختصه والنصيف . ب ... الفسراض أو أقل فهم عمالا مقسوم على المشروط اله (قولة مُ اذاباع فيما سافر السيمالي) ولايشترط السمة البسع فيد عونه بنعد بلد يتفاته لم يصع أما بالاذن القراض ليجوز بالعرض ينقدما سافراليه محيث كان فيعز بمأخذا بما تقدم تم ظاهر كالمستحصة فعوز المرلاسة وركوب لمع فيه وانعن غيره السع بل ولونها عن السفر السموقد ستمادذ المن قوله ثم اذا باعال اه عش عر الا النصء لم أو الاذن قولة صح البيد القراض) واستعق أصد مس الربح وأن كان متعديا بالد فر ويضم الفي الذي ماعه مال فىلدلاسك الافة القرآض فيسفره وانعادما لثمن من السفرلان بب الضميان بهوالسفرلا مزول بالعود مغيف و ووضع وألحقه الافرعيالانهار شرحه (قوله و بحوز)وانسافر بالمال بالاذن فوحده يباع رخيصا بما يباع في بلدالفراص لم يسع الاانّ اذارادخطارهاعسليخطر توقع ربحا فبما يعناض أوكانت مؤنة الردأ كثرمن فدرا انقص اه روض معشرت (قوله المراآيسنفيد الوغانعية بلدافال [الم] عبارة الروض ولا مركب المحرفان فعل الااذن ضمن وان عادمن السفر أه (قولهر كو ب البحر) أي والا تعين مااه: 'دأهلبلد الله سم و رشيدي (قولهالابالنصعام)ويكفي في المناصص النعبير بالبحر والالم بقيدبالله مر اه القراض السفرال ممنسه (قوله أوالاذن في للدالم) كساكن الجزائرالتي يحيط مااليحر اه معني (قوله ثمان عن)راجع الى (ولاينغق) العاملوأراد قوله أمالاذن فعور قول المتن (ولاينفق الم) ولايتمد دق من مال القراص ولو بكسر فلان العقدام مناوله مألنف فة ماسم سافرالون ر وَضَ وَمَغَنَىٰ (قَوْلِهُ وَلَا يَنْفُقُ الحَ) أَي وَانْ حَرَّا العادة بذلك وَطَاهِر وَانَ أَذَنَكُ المَالك وينبغي خُسلافه (منه)أى من مال القراض ولعله عسرمراد وعلم، فاذا فرص ذلك فالظاهرانه يكون من الرجوان لم وحد حسس رأس السال اه (على نفسمن علا عِش (قوله فان شرط ذلك في العقد فسد) ينبعي حريانه في صورة السفر أيضا كم يفيده قول الروح والا بالعرف فان شرط ذاانى انفقة على نفسه من مال القراض وان سافر بل لوشرطها فسد القراض انتهى الهسم وكذا يفسده العقد فسد" (وكذاسفرا) ذكرالفهاية والمغنى هذه العبارة فيشرح وكذاسفر في الاضهر بل يفيده صنيع الشارح أيضا بارجاع قول فيالاطهر لانالنفسقةقد المنزوكذا سفرالخ المعاقبله متناوشر مارقه إله على الناحرالخ) نائب فاعل يعتاد أش اله سم (قوله فرفعه تستعرف الريمور بادة عين أى عطفاءلى فعلما يعناد (عَوله لفَّتْ العرف م) يشكل مع قوله والله يعد اله سم ورشدى (رعله فعلمانعتاد)عند (فوله الرفع) أي عطفاعلى الامتعناكي على الضاف الحذوف منه والأسل لاورن الامتعنالية سلة والنحوه التمار فعلالتاحرله بنغسه (قولهما مدَّلا) وهوالامتعةالثقبلة دون قوله وتحوه كمايصر حيه قوله وعلى هذا الح اله عش (قوله وأند (كطىالنسوب دوزن وهم عطفه على الامتعذاع أفهم أنه على الجرليس عطفاعلى الامتعنف واذا يعطف فان قبل هذا الأبهام الطفيف)وانام يعندفراهه متحقق على تقديروفع آلامتعة أيضالانه يتوهمأنه نفس المعلوفءا بدفل لبحتر زعندقلت لعدم امكان متعين (كنصبوسك) قوله أوأقل قد متعماية فا بنبه لم يصع) ولا ينفسط القراض السع مطالقا كاصرح به الامام والعزال شرح لوضاء العرفه (لاالاماعة رون (توله ركوب العر) أي الخراق إلى النص علب)و يكفى في التنصيص التعبير بالعروان لم النهالة) فليسءا عررتها بقديان مر (قولة فانشرط ذلك في العقدفسند) بنبغي حربانه في صورة السنفر أبضا كم يفسه قول (رنحوه) بالرفع بنسطه أي

وانقرب السفر وانتفي الحوف والمؤنثلان السفرمفلنة الحطر فيضين به ويأثم ﴿ (٩٧) ﴿ ومردَالْ القراض بالنصالة سواه أسافر بعث

الناسراغي ناب فارق توليانين بشناد شراقوله لفتناه العرف» كند يشكل مع قولة وان لم يتسند (قوله المستنجار لذلك و يعم سر والأأوهم: علده على الامتعالات في أفسه الله على الجرابس علمناهاى الامته فعل ماذاهدا ولايقار حسدنا و الارواق وارتفاسها بسياسها في سياسها في وي هذا وقوع نحوه أولى أسناوالا أوهم: علمه على الامتعالات في وهو فعل المتعالدة في وهو فا دولا تعمولها (وبالا بلاد) من العمل (له الاستغارة لد) من مال القراض لانهم ن تتما التعلق ومساطعا ولوقولا منفسه

نحدوو زنها كنظاهامن

الخان الحالدكان لتعارف

الر وص ولاالفقة على نفسه من مال انفراض وانسافر بل لوشر مها فسدالقراض اه (قوله في المن وعليه

فعل ما بعتاد) وقضيته أنه لواحتاج ذلك الحسونة كانت عليموس سيأتى فى كارم الشارح قريبًا (قوله فعسل

تَقِيلُهُ لِمِنْ به)عبارة شرحى الروض والمنهج لم إذن في تمك الزائد اه (قوله لكونه بعضم الز) مفهومة أنه يشترى دوى الارحام ومنعي خلافه اذا كأنهاك ماكم مرى عنقهم علما احتمال دفعه المدعود علسه الضرو اه عش (قوله عر بنسه) تنازعده ، أثر وشبهد ش أهسر (قوله وماية هو رأس المال) أى ان بق شي والاار تفع القراص مفي وشرح الروض وادسم عن العباب والعامل أحرقه الد (قهلا ويغرم نسب العامل أي فستقر العامل فلرما يحصه من الرجوف أحسده مما في في دومن اسال فالجميق بدالعامل تني والكان عن العد وسعمال القراض وكان المالك معسراء المخص العامل فسنعي عدم فوذ العنق في قدر نصب العاسل اله عش (قوله ولو أعنى المالك الم) ولدس المالك ولا العامل ان منفرد مكالمتعيد القراض فان كاتباء معرفا أتحوم قراض فانء تي وغرد بمشاول العامل المالك في الولاء مقدرة من الريح فان لم يكن غرز عمالولاء المالك مندى و روض معشر حدد (قوله الدكر أوالانني) مدلس الروج (قوله أمالوانترى العامل الم)عبارة لروض(فرع) اشترى العامل لأقرآن با دولو ف اللَّمة والربَّح ظاهر صولم يعتق علمه اه وهي تعسدعه العتق في الشراء العن وفي الدمة ولو موجود الربح مخلاف عبارة الشارح سم على، اه عش ويفيده يضافول شرح المنهم فله أى لله مل سراؤهما أي وجعومن يعنق عليه للقراص وآن طهر وجرولا بفسخ الكاحدولا يعنق عالمه كالوكدل يشتري وحدومن بعنقء لمه لموكله الد وكذا بغيد مستم المفي حسيدف فيدولار بح (قوله دار سفيخ السكاح) و يتحد أن له الوطع لية الزوجية لعدم ملكية شي مهاوا محقاقه الوطعقبل الشراء فيستصب ولايعارض ذالاله عرم على العامل وطعائمة القراضلان ذاك في الوطعمن حيث القراض والوطعفنا فروح تمارنة سمر على 🛪 اه عِسْ (قولِه من تعوالشراء النه) أي كالشراء بغير حني وأس المال والشراء لن أقرال النابعر متماول المنز (ويقع العامل الح) هل محل الوقوع العامل ما أبد كرأته القراض ويصدقه الباثع والإبطال الشراء كافي نظائرذاك منالوكلة اه سم ويؤيد فولهم هنالمامرف الوكاة وقولهم المازي شر حوالمالان الرد وفي وقوده النفصل السابق في الوكيل المراقولة أرادًا المترى العن المراكز وكذا ان استرى في الدمة بشرط أن ينقد المندن من مال القراص فله الروياني آه مفسى وفيه تأييد المامراً نفا (قوله فيطل التصرف الم) خاهر والبطلان فيالبكل فيالشراء بالكفر من رأس الماليالاني الزائد نقط يخلاف عبارة شرح الروض أه سم وعش أقول ومثلهاء إوالفني وشرح المنهيج كخمر فينبغي حل كلام الشيارح والنهابة على ذلاأو على اتحاد العقد عبارة العبرى قوله ولا يصح الشراء في الزائد أى والصورة أن العقد تعددوا لا والا يصح في الجميع اله قولاالةن (ولايسافر بالمال بلااذن) المرلوقارضه بمحل لا يصفرالا قامة كانفاز أواللمة فالظاهر كفال الاذرع أنه يجوز له السفر به الح مقصده العاجم لوما غراس له بعد ذلك أن يحدث مفر الح غير على المسع على المالك ثم الله يفلهو و به إرتفع القراص أواشترى بحل ماله والافداف، وأصدال والعالم أحرة مناه وأن مهر ربح غرم السالان العالم الصيدوكذا الحكم ذاأة تق عبد الغراص اه (قوله عرية) تنازع ف ما أفر وسُهد أَسُ (قِولَهُ أَمَالُواسْتُرَى العامل من نعني: لمعوز وجه الح) عبارة الروض فرع المسترى العامل للقراص أما ولوفي الآمة والر عزماهر صعرولم يعتق اه وهي تفدد عدم العتق في الشراء بالعيزوف الندة ولومع وجودال يجعدان بالوالث أرح وقضية ذلك اله لواشتري وجد القراض صع وكها المسخ كاحدو يتحدأنه الوطه ليقاءال وحدة لعدم مابكه الشيءم اداستحقاقه الوطه قبل الشراء فبستعصولا اعارض ذلك أنه يحره على العامل وضعامة القراض لانذاك في الوطعمن حيث القراض والوطعة امر وحية ة (قوله علمه) أى العامل وكذا فوله زرجه ش (قوله من بحوالشراء باكترمن رأس الحال) خاهره ليطلان في السكل لافي الزائد علاف عباد السرح الروص لآنه فال فان اشترى با كثرمه لم يقع مازاد عن جهة لقراضالخ اله وهوشا للخوشراءعبد بعشر منوراس المال عشرة (قوله فالنزو يَقع للعامل الح) علمحسل لوقوع للعامل مالم يذكرانه للقراض ويصدفه البائم والابطل الشراء كان تطاثر ذلك من الوكالة

لم روس به مان فعل فسمانی (ولامن معنق على المالك) كونه بعضه أوأفر أوشهد ولمنقبل محرينة أومسنولاته و، عثالنحورهن(بعسير اذنه) لان القصد دالربح وهددا خسران فان أذن مع غان لم يكن فالسأل ر بح عنق على المالك وما بتيهو رأسالمال وكذا انكانفهر بحفعتقعلي المالك وبغرم تصب العامل من الربح ولواً عنق المالك عبسدا منمال القسراض فكذاك (وكذار وحسه) أى المالك الذكر أوالانش لاسمار معبف برادنه (في الامع) لاشرار البالك مانفساخ نكاحــه أمالو اشيتري العامل من بعتق على وزوحه فانكان مالعن ولار عمل عنت قاعلت ولم ينفسم النكاح وكذا ان كانقالذسة واشترى القراض (ولوفعل)مامنع مندمن نحوالشراء مأكنر مزرأس المال وشرامنعو يعض المال وزوحه (لم بقع للمالك ونقع للعامل ان أسترى والدمن وان صرح مالمفارة المامرفي الوكآلة أمااذاانترى بالعن فبطل المرفس أمله

(ولا بسافر بالمالبلااذن)

ولوالعامل وسائرالزوائد

العندة (الحاسلة) الرفع من لاتعتبرمطارعتها ونكاح نهاية ومغنى وشرح الروض (قوله ولوانعاس) عبارة النهاية وانهني والمستى (من ملانفراص) عسير والغرز ويحرم عسلى كلءن آلم الله والعاسل وما جازية القرائس سواء كان في المسالين بالملاونز وجعها أي تصرف العامل بقو ربع ا لثانت واسى وطعلمالك فسعنالقراص ولامو حدامهر اولاحمد واستالاه كاعاقمة تفاويد مقعمسل المالك) لاتم ليست من حصتمين الرجح فانتوطئ العامل عالما بالتحريم ولاو بمحدد لعدم الشبهة والافلاحد للشهة وأستناءا المهر ويجعل قدال القراض كم وله السجنان أهر وادالها ويكون أولد حراوتان مقينه المدالك فيها الوائد المحارض بالماسلة يفهر اه قال عش والنباسكم وخذمن توجه كلامهمافي أنهرأتها تكون دال فراض هر آنه ى مدرالواشترى والاحاملا حواتبيشرح الروض اه عبيارة العمرىءن القلمو بي قالبوالدسما الهر وتكون أى استالولمدال أوعم اعلمه فرام نؤ رفان قراص أبضا وعاللف وللمدنساوقال أثم الدمال ومال شعد الاول وهوضاهر اه وفي الغرز والروحر ولو الاوحده ان الثمرة والولد استولدالعامل جارية القراض لمتصرأم ولدلانة لاعال النابهور اله (قولة العبنة) مخلاف عسرالعب مال قراض (وقبل) كلما كالسروة في منعة فهومال قراص أه شرعال وضوالم معنول ألمن (الحاصلة) أي كل مها (من حصل من هذه الفواار مال القراض) للنسترى منتقص ورقيق وأرض وحدوان التحادة الحصل في مدة القريص اسبع كلُمن الامورآباذ كورة اه مغـنى (قوله لاتم البــــ من قواندالتجارة) أى الحامــــلة بتصرف العامل في مال (مال قراض) لانم اسبب شراء العامل لاسماهاولا التجارة البيع والشراء بلهي ناشتتن عبرا أسالسن عبرتعل من العامل اله مغني (فرع) لواستعمل يؤيده مامرفي زكاة لنعارة العامل دواب القراض وجب المهالا وومن له للمال ولا يحو والعدال استعمال دواب القراص الاباذن العلمل فانشانف فلاشي فيمسوى الاتم سم على منهج ويشكل كون الاحرة للمذلك على مالا كروالشارح انهالتمرة والنتاج مال تحارة من أن المهر الواجب حسل العامل بوطئه يكون في مال القراض اللهسم الاان بقال ماذ كردم في على أن مهر لانالغترفساركى كرنه م عن النصاب وهددان الامسة طلقاللمالك أوأن المسراد كوم اللمالك أنها نصرا الالقراض كالهر وهوالاقرب أدعش (قوله وتوج بالخاصلة الح) عبارة المفي أمالو اشترى حوالله الدافيطة ركة قال الأسنوي تنفر عجمعلى المارة كذلك وهناكونه محذق مُن الفلس والودبالع سبوغــ برهما أه (قوله لواشتري حيوانا ـ الدالح) ولوانـــ ترى دابَّة وأمنَّه اللاغ العامل وهذان ويحوهما حلتها ويعوز بعهامن كل منهما لكوم امالقراص أو يحو رالمالك دون العامل الكوم املكه أولأ لست كذلك (والنفس عو ولواحده مهما لاحتصاص المالك الخل فاشبعذاك الدابة الموصى عملها أوالحامل بحرف نظروالأقرب الخاصل بارخص) أو بعب النَّانَ وَ ﴾ ونذك كالواسترد عض المال فينفسخ القراض فَمه تم الله يظهر و يخففا هر والأاستة كرض حادث (محسوب من للعامل ندرحصته مد و يعرف مقدارال بح يتقو بمالليّا به ذيرحامل اله عض (قَوْلِهُولايوْ يَدُه) أَيَّا لَهُ لَ الربحما مكن ومحبوريه) (قُعَلُهُ أُو بِعِيدًا لمُمْ) عِبْدُوْالْعِيدُ أُوالْعِيدُ وَالْرِضَا لَمَادُنُهِنَ الْهُ وَهِي الْمُوانقُ وَلَالْشَارِحِ الْالْ فَيَوْلُمُهُ لانه التعارف (وكذا لوتاف نَعْصَ العَسِوا أَرْضَ (قُولِه با تَعَسَوُه) تَكُروه وَرُفُهُ إِنْ وَمِعْسُو (قَولَهُ التَّسَلِيدَ) عِلوا الهَابَة . منه ما آفة) مماوية (أو غمب أوسرقهة وتعدنز أى العامل اه عش عبارة انغنى وشرح المنهج والروض مع شرحه والخديم ف البدل ألما المائدان في أخسذيدله العداعين المالير بحوالمالة والعاملاذا كان فيسمر بح (قوله تمرده) أي بلااستناف القراص اه (قوله كم العامل في الاصح) لانه أقص عناد) معتمد اه عش وفي العبرى عن الرّبادي اعتماده أيضاد ماني عن الاسمى والمعنى خلافه (قوله حصل فأشبه عص العيب وسعهماالمالتولي لم) واختاره السميك لكن القامي فالبقاقاليه الامام وهوالمعتمد مفي و روض مع والمرض أمالو أخسديدل شرحه (قولة برتفع) أى القرائع باتلاف العامل (مطلة) عسواه أخذم مديد و ود، اله أملا الدعش الغصوب أوالمسروق يفهر شرح مر (قوله ولوالعامل) مشي في الروض على الهر الواجب وها اله مل بعمل في مال القراض فس مرافراص فرول إراعة. وتحيط الشهاب الرملي و وجهداله فا الدة عالية حصات بقعل العامل كار باحد الد و يحتمل أن الحاصيمة فيه الأطور في يحرى ذلك في فهما لواد فبها إذا أولدا الوطوأة فكون مال قراص للنوجه الذكور الكن الذي يظهر خلافه المالره ونرج يبعضه والفرق مر قال قالروض فان حني مد دالقراض فهل يقديه العامل من الالقراض أولار حهان الد نعه تلف كامفان الفراض والمعتمد الارِّل وان قال قي شرحه ان الاوحه الثاني مر والله تعالى أعلم (قوله الله شلفه أحدى الم) اعتده وتغودال الفء أحنسي مر وعبارة شرحه كعبارة الشارح (**قول**ه و يؤخذيه) رانجالم كن دال فَراضَ قبل أحد. وقبضــَمْح كان

فلأجرته واللزماعلة اناسسة وعلمة تكونالا ومماملة ومالاحسد والرصدى والمكاس يحسب من الدالفراص كافله الماوودي *(تنبيه / وقد يقال في كادمه تشكر أوفات (٩٨) * ما قاده أوله وعلم الحريف وقوله السابق ويوابعها كتسر الشاب وطها وقد عماب له ذكروها لانصر جيالازوما الاسترازة نعطيه مخلاف تقد والجرفلارأس الاحتراز عنمحت أمكن سم على يج الدرنسيدي (قوله والماناله لايسمأ حرعايه وَما يلزمه عله أن استأمرا لل) ولوشرط على المالك الاستعارها مدمن مال القراص يحكر الماوردي فسه من مال القراض العلوم منه وجهن والفاهر منهماعدم التعمّعفي ونهاية (قوله فلأحرقه)سأني في الشاوح مر في الساقاة أنعالا بلزم العامل فعله اذا فعله بادن المثالث استحق الاحرة كجلو فال افض ديني وان أدسم المسألان له مود فقياسة أن الهلاأح قله في مقاللته وهذا عمل در المجمعة مع ما الاحرة حيث فعل الااذن من المالك فلعر و الدعش (قوله وما الحد الرصدى لاستنفاد منذالا لجواز أخذالاحرةفءة الوالحب الن أى را لغير الد مفى (قوله يحسب ما القراض) أى من رأس المال ال أو در بن فان وحد رجولو بعدأخذالومدى والمكاص حسب منه كإيدل عليه قول المصنف الآنى والتقتين الحاصل الخوينبي وانتمن كتعلم الفانحمة وأنضأ يرجذا أنالتوابع أنسل ذلك مالود فع الوكل ذلك من المال الموكر فيه اذا تعذرت مراجعة المالك أما ذالم تعدر فليس اداك الابالاذنسنه فالزلف كأن مترعاه وضاع عامر ينبغى أنتدل الاحتماج للمراجعة حمشام بعدد ذاك ويعلم منها ماعنادوغـبروأن كابرما اذاخب له ففيه ما الله والادفع لامراجعنوان مهلت آه عش (تهاد العلومية) أي من البيان قوله وهذا) أي أنه فالدة لاتعسرف منذالا لاأحرقه الم (قولهمن ذاك) أي المزوم (قوله وأن تعيز) عامة (قوله أن كامهما) أي المتأدوة سير (قوله لاعامسه انالتوادعهي عليه خبران وآنسير للعامل قول المنز(من آلر بمر)أى الحاصل علمه اله معى قول المنز (لابالفاهو ر)أى ا العناده فقط (والأطهران ريح (قوله اذلوميَّات) الى الفصل في النهامة الاقوله ولوا بعامل وكذا في المغنى الاقوله ولا ترد الى المتن وقوله ولا العامم لمثلث حصبته من و يدوالي المنز (قوله علمهما أي على وأس المالوالر يح كلما عليه تعيير غير مالمالين (قوله وبه) أي غوله الريم القسمة لا الفلهور) وليس كذلك بالريم الم (قوله دعلي الاول) أي الاطهر و (توليله) أي للعامل فبل القسمة و (توله فسه) اذلو للنهائ رك فالمال أى صيبه من الريح (قَقِلَه على الفرماه) أي وعلى مؤن تجهيزا آلاك تعلقه العدين شريح الروض الهسم فيكون الفص الحادث وعش (قولهاعرانسة) أيالعامل (قولدباتلافه)أي اللاف أسالك مالى القراض باعتان أو إلى لاذاً و بعدداك تحسو باعامهما غيرهم ولوقيل القسمة اله شرح المصعدوالروض (قوله أواسترداده) أي المالانمال القراضمين واسر كذاك مل الربح وقامة العامل (قولةلايستقر المكدالخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنبيلايسة قرمان العسل القسمة مل ال لرأس المال وبه فارق ملك الما يست تمر بناض من المال وتسم العية معياليقاء العقد قبسل النسم مع عدم تنف عن المالحق لو عامسل السافاة حصنهمن حصل بعد القسمة نقص حد مربار عالمقدوم أوتنضض المال والفسط الاقسمة المال لارتفاع العقسد الثمر بالفلهورا تعينه شارجا والوثوق يحصدول وأسالمال أوتنف مض وأسالمال فقعا واقتسام الماقي مرأخه فالمالل وأسالمال فلم ينجبربه نقص النخسل وكالخذ الفسخ اه (قوله نصيه) أى العامل أى من صيه (عَوله من ف مرقسمة) فالدار على المضوض وعلى الاؤلىله بالظهو رفسه موالفمو ولأأوالله ، قد سم وتقدم آنها أنالاخذ كالفحوق مصالصور (قولدف بحردالله الخ) أ حقمؤ كدفنورثءنسه أيلاق استقراره وفي هذاالجواب فلراذ للمعترض أن يقول المجرد اللن يحصل النفوض وارتفاع العقد وبتقددم به على الغرماء للاقسمة أيضا (قولدف حسوله عباذا)الاولى في أنه عباذا يحسل (قوله زمراك) والراج منه أنه امن الريح ال ويصماعراضه تندويغرمه أخذن زبل القسمة آه عش ، تول المستن (والناج) أي من مه أوجها مة (وكسب الرتيق) أي من صليد الميالك ماتلاف الممالأو استرداد:ومعما كماناقسمنا واحتطاب ودولوصة آه مهامة زادلفني رهبة اه (قوله شهنمها) وزنا كرهنا زمطاره وهي لااستقر ملكمالااذاوقعت الايرام متحققهم وفع الامتعة القياة لاانه يتوهسم اله نفس العطوف عليه واعتر وعنه فدل على عسدم مراعاته لايه لاياس ما حرازعند تأمكن لكنه لمنكن وإذلانا النقدير (قولدوند محال ماله ذكر وهنا بعدد العسم والندوض الز) وأصافة الذكو وتفصل لتوليع التجارة لا يستفا دخصوصه بمناسق (قولدوان كام هـ) عمران قوله الأتى والاحتربه تممران علمه (قوله ويتقدمه على الفرماع) وعلى مؤنة تجهيزا المالك لنعلقه بالعرشر حالر وص (قوله من غير فعمة) حدث بعسده ارستفر فالدارعالي النصوص مع الفسخ ولاأثر القدمة (قوله على من وطئ أسدة القراض شهده مها) فان وطنها تصيبه أنضاب شوض المال العامل عائدا بالتحرج والارج حدلاتها مانشه توالأفلاحدالشهة ويكون الولد حراو تلزمه قسمته المالك فجما معارتفاع العمقدمن أبر قسيمة ولآثرد هذءعلىالتن خاذفا لمن زعدلان كلامه في عيرد اللذالذي ونع الخلاف في حصوله بماذا ومراً خرز كا فالنجارة حكور كاندال القراض (وعادانشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر)على من رطئ أمة القراص بشهنها

1.1027

ويؤخسدنه أوالعامل ويقبض المالك مندملة غمرده الدكاعناه وسيقهما الدائولى وقال الاماع مرتفع مطلقا

وعلم ففارق الاحنبي مان قعامل الفسير فعل اللاف فسطا كأسالك تعسلاف الاحنبي ونسماأذاأ تلغسه ا الذي فسرمطاها و سافر علىه تصيب العادل (وان تلف ربعض المال (قبسل تصرف فده (ف)عسب (من رأس المدال في الاصم) ولايحرر بهلان العقدلم

متأ كدبالعمل *(فصل) في بيان ان القراض بالزمن الطرفين والاستمغاء والاستمرداد وحكماختلافهما ودايقبل ف قول العامل (لكل) من المالك والعامل (فسخه) متىشاء ولوفى غسةالا خر لانه وكالة التسداء وشركة وحعالةالنهاء ومحمال وهول المالمال فسيحتسه ولا تنصرف أىحسلاغرض فممانظهر أحسدا بمايان في الانكار و ماسترحاصه فف ماا ـ تر حعه و ما کاره له -. ثلاغ مرض والافلا كالوكالة رءاب يحمل تغبالف الروضية وأصلها (ولوماتأحدهماأوجن أُواغي علمانفسط) نظير

مامر في الشركة والمعامسل

أى وحدثثذ يحتاج الى استشاف القراض (قوله وعله) أى ماقله الامام (قوله ينفسخ مطلقا) أى سواعد فع بدله ليكون مال قراض أملاوق صورة الدفع الماصير قراضا بعقد حديد أه عش قول المسنز (وان تلف قبل تصرفه الخ) طاهر مولو بعو غصب أوسرة مو أخذيد له فليراج م (فرع) قاله في الروص والبي عبسد القراض فيل مغديه العامل من مال القراض وجهان اله والمعتمد الاول وان قال في شرحه ان الاوجه الثاني مر أه سم (فرع) في المفني والروض مشرحه ولوقتل مسد القراض وفد مهر في المالير بم فالقصاص بخما فلسر لاحدهما الانفراديه فانعفا العامل عن القصاص سقعا ووحبث القيمة كالوعفا المالك ويستمر القراض فيدله ولولم مكن في المالير بحوفاله المنالك القصاص والعفو بحانا وان تلف مال قراص اشترى معنسه . أقبل تسليمه انفسط البسع والقراض وإن اشتراه في الذمة وتلف مال القراص قبسل الشراء انقلب الشراء العامل ف يرتفع القراص وأن تلف بعد الشراء وقع المالك فأو كان المال وتلف أرمسما أنا أخرى اه (قه له ولاعربه) أى الربح | * (قصل في بيان أن القراص بالرمن الطرفين) * قوله في بيان الى قوله وكان الغرف في النهاية الاقوله لانه الى

ويعصل وقوله أى حيث الى و باسترجاعه وله الني (ليكل فسعه) وللعامل بعد الفسط بمع مال القراض اذا وقع فيه ربحا كان طغر بسوق أوراغب ولايشسترى لارتفاع العقدمع كرنه لاحظ له فيمعنى ونهاية قال ش ومحل فوذا لفسومن العامل حيث لم يثرث المهاسلاء طالم على السال وصباعموا لالم ينفذو بندفي لل منفذ من المالك أيضًا ان ظهر و يحوال الزماد كرا ما فيما عصمة العامل اه (قوله من شاء) الى قوله حيث في المعنى الاقوله أي حيث الحمارة حاء (قوله لانه وكالة امتداء وشرك الم) أي وكاها عقود مائرة اله معنى (قوله وشركة)أى بعد مهورالر بمرا أوجعاله) أى فيله (قوله و عصل) أى الفسخ (قوله بقهل المالك) الاولى، فوله فسعته وفول المالك لا تصرف الخ (قول فسعنه) أو وفعت أواطلته أوتحو ذَلَكَ مَهَايَةُ وَمَعَى كَنْفُصْتُمُ وَلا تُسْعَمُ عَلَى إِنَّهِ أَوْلَا تَتَمَرُفُّ أَى مَعْدُهُذَا الْهِ نهاية (قوله أَي ا وث المرم واحدم الصور تن جد ما الدعش (قوله وبالمراء المر) و باعداقه واستبلاده و وحس العامل ومنعهم التصرفأوما عمااشراه العامل للقراص لم يكن فسعاله اعدم دلالته عليه بل يعه اعانة العامل يخلاف ربيع الموكل ماوكل فيهم اية ومغنى (قوله الهيما استرجعه) عن بني في الباقي الهمغني (قوله حيث لاغرض المراعقده مر وحاصل العمد أن أركار القراض من المالث أو العامل كانكار الوكالة من الوكل أوالو كيل وأنه لافر فف جيم ذلك سين أن يكون الانكارابنداء أو بعد سؤال خسلافا في اقتضاء الجواب المذكور فيشر حالروص أتي والمني اه سمعدارتهماأحس أيون استشكال تصم النووي الانعزال ماز كار القراض مآنه شغى أن مكون كأ حكار الوكلة فدهر ق بين كونه لغرض أولا بان الفق معاقلة السووى المالةان استرجم بعضه | لان مورة ذلك في الوكلة أن سستل عنه المالك فيتكرها ومورته في القراض أن يذكروا بسداء حتى لو انعكس المدير اله وقولة الليرمامر في الشركة) عبارة غدير كالوكالة قال عش مقتضى تشبيه الوكالة عدم أنعزاله بالخدانة فالبالأذرع الفااهر ولم أره نصاأن عامل المسعو رعليه وذاحات أرغش انعزل علاف عامل مطلق التصرف اله حواشي الروض وقداس مامر الشارح مر من أن الوكل عن المعود علىمادافسق العزل عن بقاءالمال في يد، لاعن النصرف أنه هنا كذلك وأنه يغرف بن الابتداء والدوام اله بالالمرهون رهناني ذمة الجاني لان القراض أضعف فاواز مين الجانسيز (قوله في المزوان تلف وبل تصرفه الخ) ماهر مواوية وفيص وأحد ذبدله فليراجع لم يفصح عمالو كان الناف الدكل أوالبعض قبل التصرف

بتحوةص أوسرقه وأخذبداه فايراجم حكوذاك a (فصل في بدان ان القراض بالزمن الطرفين الم) * (قوله و بالكار الم حدث الم) اعتمده مر وحاصل المقندان المكارالقراص من المالك أوالعامس كانه كارالو كالة من الموكل أوالو كيل واله لافرق في جيب ذلك بين ان يكون الأسكارابنداء أو بعد ، سؤال ولا المن المناه الجواب الذكور وشرح الروض (قوله

البدع والاستفاء يدمون المالك ين غيران وارته وليسالوا وشعامل مات الاماذن (١٠١) المالك وكان الفرق ان سع العامل واستسعاعا مناوارم عفده فالتناء

(قوله بعد ون المالذ)وكذا للعامل بعد حنون المالذ وانحاثه بسع مال القراض واستيفاء دوله بغيرات الولمسغى و روض مع شرحه (تم له وليسا) أى البيسع والاستيفاء (قُولُه الاياذن المسالم) فأن مستع أسالك من الاذن في الديم تولاً وأميز من جود الحاكم ولا يقرر ويرثة المالك العامل على القراص كملا يقر والمالك ورثة العلما عليلان ذلك ابتداء قراض وهولا يصع على العرض فان نض المال ولوس غدير حنس وأس المال جازتقر فرالجيع فيكفى أن يقوله وثغالبالك للعامل فروناك على ماكنت عليه ومع فبوله أي لفظا أو يقول المالك لورته العامل قر رشكر على ماكان مو رشكم علىمم قبولهم وكالو رتعولهم وكالوسالج نوت والاعاء فقر والبالك بعد الافاقة منهما وولى الحنون ثله قب ل الافاقة و يحو والتقر معلى المال الناص قهل القسمة غوازالقراس على المشاء فعتص العامل وعنصاء وسنتر كأنفاد بمنصب الاستومثاله المالسانة ورعهاما تنان مناصفة وقررالعقد مناصفة فالعامل شريك الوارث عائفةان سعوال القراض ستمانة فلتكل منهما ثلاثما تذاذ للعامل من الريج القديم مانقور يحهاما ثقو وأس المال في آفيهم مرما تنان الوادثور عهاداتنان مقسوم بدمهما ولوقال البائم بعدف هالسع المشترى قر وتك على سيع فقبل صع علاف النكام لانه لا مدفسه من لفظ الترويج أوالانكاح معنى وروعر مع شرحه وقولهما ولايقرو ورثنا المالك المفالفاله المدقال عش فوله ويجوزا لتقر وأىبان يقول قررتك وقوله وقررا المقد أيمين حاساتيا لنأو وارثدوقوله مقسوم منهر ماأي الوارث وألعامسل دقوله ولوقال الب عمالخ فرم لنَّ سِتَهُ النَّمَ وَالنَّرَاضُ الدَّ (قُولُه اذَارِي) كَذَا فَأَسَلُه عَطْهُ السَّاءُ الْمُسَدِّعِر (قُولُهُ عَمَا الَّيُّ) أَي في قوله ولاعتناع السالم المسالم المرا المن أو يلزم العامل الاستبغاء) ولو رضي المسالك بقبول لحوالة جاز عهابه ومفسى أى الموالة الصورية رئسدي عبارة عش فسمد امحظان الدين القراض ملك المالك فالرادمن الحوالة الرصابيقاءالدين فيذمهمن هوعلمه أه واستبغاء المالان اباء بنفسه مثلا (قوله ليكن اعتمد ان الرفعة راقنها المنزالم) وكذااعهد والنهامة والعنى وشرحال وض والمهم عبارة السدع ومااعتمده ان الرفعة حقيق بالاعتماد أه (قوله أنه يلزم) الى تول المنمثلة في النهاية وكذا في الفدى الاقولة أو وصاء الىالنز (قولة والنصف) أي حرفه ملزه منضض ماوادعلى رأساليال (قوله والماسَّة معددة) أي يف الدين (قوادلان الدين انص) أي اله قد يحى وقدلا اه عش (قواد آسده الني) عي سسا وحكم لىشىل مافى الذمم أد رشيدى (قوله أو نقدا خبرصفة رأس المسال) أي كالعياج واكسرة أه معسى (**قول**ه والاباع) أي واللا وانق نقد البادر أس المال سم ورشدي (قول فان ماع بغير حسه) أي و مكن نقسد البلد الذي باعبه أعبط أخذا مماقبله اهرت دي (قوله حصل بُحسه) ولوقال رب المال لا أقيه جعل مع مدمدفي وجه الوجه يزلان الانتمان انقطع بالفسخ وطاهر كلامهم أته لا يعزل حتى ينض الماتح يعسلمه الماك اه تماية قال عش قوله جعل مهيده يدوينيني أن أحوذك على المالك اله وقال الرسيدي قوله وظاهر كالمهم الخ أى ولاملازمة بن الانف اجوالانعز الفلستأمل اه (قوله انطابه المالك) عي كالمن الاستيفا والننصص وكذاقوا فيذلاقال عس فلوكاطاك النائنين وطلب أحدهما لتنضيض والااخر عددمه فسنغي أن يقسم المال عروضا فالخص من طال العروض سلم له وما يخص من طال التنضض يباع ويسلمه حنس دأم المال اه (قوله مالم يقسل) أي المالك (له) أي العامل (قوله يتقوح عدلين) فصيته أنه لا يكشف فوجوجل واحزا تيزو نوافقه ماحرفي الغصب عن العباب ثرهد في الأعبان وأحا اذا كانت دوافيا طريق قسمة ذلك ويحتمل أن يقال ان تراصى العامل والمالك على تعيين بعص والله مل ويعضها للمناك فذال والارفعاالامرالى الحاكم فيستوفهاو يقسم الحاصسل الهماوعلى العرضى يكون ذاك كالوالة فان تعذر على أحدهما استفاء راعزله من الدون أم و حمع على صاحبه أو يقسم كرواحد من والاستيفاء) أى لديون القيارة (قولدوايسا)أى الديم والاستيفاء ش (قوله لكن اعتدات الرفعة اغ) اعدد مر (قوله والاباعالي) أي واله لايوانق وأس المال ش

مون المالا علاف المالة أم نفاهر تقسدحوا والمسعه عاأذار حيفه ظهو يترايح أخسدانما أنياو س العامل) وأن لم كر عد ع (الاستيفاء) لدونان المساوه أعارام المال وسنعط كاعتمد والاستوى معتقيمه لتصريحهم فبالقرق وغن مانه لأيارب الانتساس أم المالفقط معوف سننهم سئله الدنعلم اعتمدا فالرفعامات وشاء المتن كالروضة وأسنسته الله مازف استفاءال والمسا تبعه السكروفرف والتنضض بأنالة ستازم اشراءاله معددس والمالية فمعتققة أساريه ماصلاسد وفاكنو رز معاض قدر رأس المال فقنت فسعزأ حدهما) أواء لانآلدين فانصروف منه مليكا امافامردَ ٠ (وتنضيض وأس المسايات

كان) ماسده عسدا

(عرمنا)أونقداغيرم

أس المبال أي سعديا للمسلسل

وهونق داليا دانا جائق

لرأساليال وانأساسه

السلطان والاباءناء للمسط

فان اع غبر حساسه الله

جنب واعما بلزمه المسماء

ماذكر وتنضيضه المسطلمه

المالاتأركان فيسعو لسيبطيه

وسفله فيذال ولاعت ت

مندومن حاسرواس

ملة لكون مال قراص أم لاوفي صورة الدفع أغما لصير قراص بعقد جديد اله عش قول السنز (وان تلف وعلمه فضارق الاجنبي مأن قبل تصرفه الل اظاهر وولو بتعو عصب أوسر قتوا خديداه فليراح عرافر ع) قالف الروض وان حي عبسد لاعامل الفسعز فحا أتلافه القراض فهل يغديه العامل من مال القراض وحهان اه والمعتمد الأول وان قال ف شرحه ان الاوحدالثاني فسعا كالمالك عدان مر الدسم (فرع) في الفني والروض معشر حدولو قتل عبد القراض وقد مهرفي الماليز بم فالقصاص الاحنى وفيماأذا أتلفيه منهما فلسر لاحدهما الانفراديه فان عفا أتعلل عن القصاص سقعا ووحبث القامة كالوعفا السالك ويستمر الالا يافسم معالقاو يستقر القراض فيدله ولولم مكن في المالا بح فالمعالف القصاص والعفو محايا وانتلف مال قراص اشترى بعنسه سأقيل تسليما نفسط البسع وانقراض واناشراه في اللمة وتلف مال القراض فبسل الشراء انقلب الشراء علمه نصيب العامل (وان تلف ربعض المال (قبسل لعامل فسيرتفع القرآض وآن تلف بعدالشراء وفع الممالك فلوكان المالدان وتلف لرمسهما لتأخري اه تصرفه) فيد (ف) بحسب (من رأس المال في الاصم) * (فصل في بيان أن القراض ما ترمن الطرفين) * قوله في بيان الى قوله وكان الفرق في النهاية الاقوله لأنه الى ويحصل وقوله عيد شالدو ماستر جاءه ولهالمن (لكل فسعه) والعامل مدالفسخ سعمال القراض اذا ولا تعدير به لان العد قدلم وقع فيه ربحا كان طغر بسوق أوراغب ولايشه ترى لارتفاع العقدمع كريه لاحظ له فبمعفى وثماية قال تأكدبالعمل

أى وحدثند بحناج الى استناف القراص (قوله وعله) أى ما فاله الامام (قوله ينفسم مطلقا) أى سواحد فع

مدل المرهون رهنافي ذمة الجاني لان القراض أضعف إواز من الجانبيز (قوله ف المزوان تلف قبل أعمرفه

* (فصل في بيان النالقراض ما ترمن الطرفين الم) * (قوله و بالسكار وله حيث لم) اعمده مو وحاصل

المعتمدات انتكارالقراص من المالك أوالعامل كانكارالو كلة من الوكل أوالوكيل واله لافر ف حسم

ذلك من أن يكون الامكارابنداء أو بعد والخلافال فنضاء الجواب الذكور فرشم الروض (قوله

بتحوءم أوسرفنوأ خذيداه فايراحه حكمذلك

عض ويحل نفوذا لفسدمن العامل حيث لم يترتب عليه استبلاء طالم على المال وضياعه والالم ينغذو بنبغي *(فصل) في يان ان أن لا مغذم المالك أنضا ان طهر و بحوال أله ماذكرا العيمن ضباع حصة العامل اه (قوله من شاء) القراض بالزمن الطرفين الى فول حدث في المفنى الافوله أي جيث الحابًّا مثر جاعه (قوله لانه وكلَّه الله اعتركنا لم) أي وكاها عقود والاستيفاء والاسترداد مائر: الد معنى (قولدونم كة) أي عدمهو والر عرا أوسعاله) أي قبله (قوله و عصل) أي الفسم (قوله وحكاحتلافهمآ ومايقبل يقول السالك) الاولى ، قوله فسعته وقول السالك لا تصرف المز (قوله نسخته) أو رفعت أواً علت أوتحو ف قول العامل * (لكل) فَلْكَنْمَانَةُ وَمْغَنَى كَنْقُصْتُمُولَاتْبِ عَوْلَاتُنْتُمْ عِشْ (قُولَةُ أُولَاتَتُصُرِفٌ) أَى بعذهذا اله نهاية (قُولة أَى من المالك والعامل (فسخه) مت الم راجع الصورة ينج عااه عش (قوله و بالترجاعه الم) و باعتاقه والسلاده ولوحيس العامل منىشاء ولوفى غسه الآخر ومنعمون التصرف أوما عماا فتراه العامل القراص لمكن فسعاله اعدم دلالته عليه ولسعه اعانه العامل لانه وكالة النسداء وشركة يخلاف رسم الموكل ماوكل فيهم اله ومفني (قوله فيما استرجعه) عن وفي الباقي اهمغني (قولهدت وحعالة النهاء وبحصال لإغرض آلم) اعتمده مر وحاصل أيعبّد أن أنكار القراض من الحالث أو العامل كالدكار الوكالة من الوكل ور المالك فسعته ولا أوالوكيل وأنه لافر فق جدع ذاك بسين أن يكون الانكاوابتداء أو بعد سؤال خسلافا في اقتضاه الجواب تنصرف أىحسلاذرض المذكور فيشر حالروض أعاوا بعي اه سمعارتهما أحسائي واستشكال تصح النووي الاعزال فممانظهر أخسدا بمايات ما كار القراص مانه منهي أي بكون كانكار الوكلة فمفرق من كونه لغرض أولا مان الفقد ماقله السووى في الانكار و ما مغرجات لانصو وذذك في الوكالة أن سيسل عنه المالك فيذكرها وصورته في القراص أن يذكره التسداء حتى لوا المال فان استر حسم بعضه انعكس الحكر اه (قولة المرمامرف الشركة) عبارة غير كالوكلة قال عش مقتضى تشبهه نفرماا ـ ترجعه وبآكاره بالوكالة عدم انعزاله باللباز فالالأفرى انظاهر ولم أره اصاأن عامل المسعو رعلسه فالعان أوغش انعزل له -. ف لاغسرض والافلا يخلاف عامل مطلق التصرف اله حواشي الروض وقياس مامر الشارح مر من أن الوك لءن المحور كالوكالة وءالمعمل على الفاف ق العرل عن بقاء المال في بد، لاعن النصرف أنه هذا كذلك وأنه يغرف بن الابتداء والدوام اه تخالفالروضية وأصلها (ولو مان أحدهما أو جن أوأعى علم المسم) ظار المن ظاهره ولو بعود صبوائد ذبيله فليراجع لم يفصح عمالو كان الناف الدكل أوالبعض قبل الصرف مامر في الشركة والعامسل

ليدع والاستفاء يددون الماللتسن غيراف وارشه وليسالوا وسعامل مات الاباذن (١٠١) المالك وكان الفرق التبيع العامل واحدهاه (قوله بعد وتانالك) وكذا للعامل بعد جنون انالك أواعما لهسيع مال القراض واستماه دويه بغيراف الولمسفى و روض مع شرحه (توله وايسا) أى البيسع والاستيفاء (قَبَلُه الاياذن السائل) فأن استنع المسائل من الاذن في المبيع وَلاه أميز من جَهِ الحاكم ولا يقر (و رثة المالك العامل على القراض كمالا يقر (المالك ورتة العامل عليم لان ذاك التداء قراض وهولا يصح على العرض فان نض المال ولوس فيدر حسر وأس المالجازة قر مراجيع فيكفي أن يقوله وزنة ألحالك العامل قر رناك على ماكنت على عموقبوله أي الفظا أو يقول المالك لورثة ألعامل قررتكم على ماكان و رتكم عليهم قبولهم وكالو وتتوليم وكالوت الجنون والاغماء فيقر والمالك بعدالافا فتمهماوولي الجنون مثله قبسل آذفاقة ويجو والنقر مرعلي المال الناص قسل القسمة لمواز القراص وإلشاع فعتص العامل وعرفعاء ويشتر كانفر وأصيب الاستخرمثاله المالعانة ورعهاماتنان مناصفة وقررا لعقدمنا صفة فالعامل شريك الوارث بماتة فأن بسع مال القراص بستما لتغليكا منهما تلاغيا ثنافا لعلمل من الربح القديم ما تتور بحهاماتنو وأس المال في النقر وماثنان للوادث وربحهاد التان مقسوم ينهسما ولوقاله البربعدة مخ البسع للمشترى قر وتك على البسع فقبل صع غلاف النكاح لانه لا دفسه من لفظ الترويج أوا لانكاح مغي وروير مع شرحه وقولهما ولايقرو ورثقال الناع فالنهاية مسله فال عش قوله و يجوز التقر وأى مان يقول فروتك وقوا وقر والعقد أى من جاب آل الذاو وارته وتوله مقسوم بينم ماأى الوارث وأنعام الدووله ولوقال السائم الخذ كرو المنسنة للنفر مرفى النراض اله (قوله اذارحي) كذف أصله عنطه بالباء الدسيدعر (قوله مما ياتي) أي في قوله ولاعتنع ينسع المالما الخ قول المن (و يلزم العامل الاستيفاء) ولو رضي المبالك بقبول الحواله جاز ثهاية ومعسى أى الوالة الصورية ومسدى عبارة عش فسمد المحملان الدن القراصماك المالك فالرادمن الحوالة الرضابيقاء الدين فيذمه من هوعليه اه واستيفاء المالك الدينفسم مثلا (قوله لكن اعتمد ا بن الرفعة دافقها ، المن الم) وكذا اعتمده النهاية والمفي وشر حال وص والنهيم عبادة السيديمر وما اعتمله والبالم فمه فقة لكونه ان الرفعة حقيق بالاعتماد (هـ (قعاله أنه ملزم) الى قول المتزمة له في النهامة وكذا في المفي في الأقوله أو موضاه السلامة وأكنى بتنضيض الى المنز قولة والتنصف) أى خَرْتُم بِلْزَم تُنضِضَ مازادعلى رأس المال (قوله والمالية و مُعققة) أي ودررأس المال فقط (اذا عداف الدين (قوله لان الدين انص) أي اله قد عن وقد لا اه عش (قوله ما الدوالخ) أي حسا أو حكم فسخ أحدهما أوانغسخ لشمل ما في الذم الدر رسدي (قوله أو نقدا غير صفة رأس المال) أي كالعداح والكسرة الد مفسى (قوله لانالدىن مانص وقدأخذ والاباع) عيوان لا وافق نقد البادر أس المال سرور شدى (قول قان ماع بفير حنه) أي ولم يكن نقسد منه ملكا امافامرد كأخذ البلد الذي باعبه أغبط أخذا مانيله اه رد دي (قوالد حصل به حسه) والوقال رب المال لا أق به جعل مع (وتنضف شرأس المالان يدمدني وجه الوجهن لان الانتمان القطع بالفسير وطاهر كالدمهم أنه لا عزل حتى بنض المال و بعساريه كان) ماسد عندالفسم المالك اهتماية قال عش قوله جعل معيده بدريسفي أن أحوذ لك على المالك اه وقال الرشيدي قوله وطاهركا: مهدم الخ أى ولاملازمة بن الآنف إخوالانعز الفلمة أمل اه (قوله ان طلبه المالك) أى كالمن الاستنفاء والتنضيض وكذاقوله فيذلك قال عش فلو كالطل الثاثنين وطلب أحدهما التنصص والااخر وهونق دالبا دالوافق عددمه فننعى أن يقسم المال عروضا فالحصر من طال العروض سلم له وما تحصر من طال النفيض لرأسالمال والأبطله يباع ويسل بسرام المال اه (قولهمالية سل) أى المالن (فوله بقوم عدلين) قضية أله لا يكتنى وقوير حل وامرأقان ووافقه مامرفى الغصدين العباب مدا أطاهر في الاعبان وأما اذاكات ديونا فساطريق فسمة ذالك ويحتمل أن يقال ان تراصي العامل والمالك على تعيين بعضه الله امل وبعضها للمالك فذال والارفعاالا مرالى الحاكم فيستوفها ويقسم الحاصسل عانهما وعلى العراج يكون ذلك كالموالة فان تعذر على أحدهما استفاء ماعيزله من الدون لم رجع على صاحبه أو يقسم كل واحدمن والاستفاء) أعلد ودالتعارة (قولدواسا) عالم عوالاستفاء س (قوله لكن اعتدان الرفعة الخ) اعتمده مر (قوله والاماع الم) أي واله لا يوافق وأس المال ش

موت المالك علاف وارثه أم تقاهر تقسدحوا زسعه ماأذار حىفية ظهورربح أخسذاتمالانياو سلزم العامل) وأنالم بكنوجح (الاستفاء) لديون التعارة أىزأس المالمهافقط كاعمية والاستوى وغيره لتصريحهم فىالعروض مانه لأمازت الاتنضض أس المالفقط معقباسهم يسئل الدن علمالكن اعتميدا بزار فعانما افتضاه المن كالروضة وأصلها أنه ملزم واستفاءال بح أيضا وتمعه السكروفرق بنهذا والتنضض بإنالقراض

ستلزم اشراءالعروض

اعرضا)أونقداغيرمسفة

أس المال أي سعه بالناص

السلطان والاماع بالاضط

منتومن اسرأس المال

فان ماع بغير حسم حصل به

حنسه واعا بازمهات فاه

ماذكر وتنصيف انطلبه

المالك أوكان لحسمو وعليه

وحظه فاذاك ولاعتنع

الماللنان توتع عايفهو واغسماله فله تقتسم بتقويم عدلين أوأعطل نعيدلس الريخ أمآ

ولهزو وانمب وش وأسالمالحاله علاقه شدارك يتهمناولا يكاف أحدهما بعمانعيان توفق تنضيض وأسالميل عليته بأسكان بيدم يعصه ينتس في مد تعرب جبور مالي كاعد على على الدار وقال من مالتنصيل الله مكن من الالاعسن مكافعة العمل الالفائدة و برديانه وطن نفسه على ذلته معالمة الرولو (١٠٢) استردات التهيمة وأي ما القراض فيل ظهو رو بحوضه ران وجع وأسالم ال الى الياقي) لانه لم يترك في الدون الح صنعلى حسب ما يخص كالدمه ما أصلاو ريحاله عش (قوله ولم يودراغب) كاحرم به ابنا لمدرى يدوغيره (وان استرد) لمالك

فاوحدث عدد للن فالاعلم وترم إية ومعي قولد فلا يكف أحدهما الن على يقتسمانه ان شاآ أويدهانه بعضه الأمر وضاالعامل أو سعا الدعش (قوله عليه) أي سعمال القرائس كاه (قوله وجب سع الكل) معتمدا هي عش (قوله مناقيا) مرضاه وصرجا بالاشاعية أو عصصل فالدة أولا , قوله فلا ينفذ تسرف المالك فيه أى فى السيرد كاهو صر بعمار تهوهذا شامل أطلقا (بعدائر بحفالسترد النسترداد وضادم اطلاقهما أوقعد الاشاءة كإيصر مهاد الذلك فاتصو والسلة وفيه عدا اسأن خائعر نحاورأسمال)على عن الطلب أنه قرص مستادة كدف عكم اله قرض المالك وعم تصرفه في ولهذا المذكر في سرح الروض النسبة الحاصلة من مجوع عدمنفو ذتصرفه الافي الاسترداد بغير وشأمظ تأمل سمعلى جراه رشدى وقوله في المسترديعني في قدرنصيب الربح والاصللانه فمرمقهر العامل منب وتوله في شرح الروص أي والمغنى حدث أحقط قول الشارح أو برضاء الى المنت ثم فال في شرح ويستقر ملك العامل على فالستردشا تعريع اورأس مال مانصه أمااذا كان الاسترداد من العامل فان قصدهو والمالك الاخذ ونالاصل مأحصه مزالر بم فلاينفذ لختصبه أوسنال يخ فكذلك لكن علن العامل تماسده مقدارذلك على الإنساء فعان أطلقا حل على الانساعة تصرف المالك فيعولا يستط وحائدالانسكة فالرابن الرفع تكوث صالعامل فرضاعا عنه الاستوى وأقرم فالواذا كان الاسترداد يخسر وقع بعده (مشله بغير رصا ملاينفذ تصرفه في نصيه وان لم عليكه بالفلهوراد يسأني عن الحمين كالمي الشارح بما رأس المآل مائنة والربح بوانق مف الفي وشر حال وص قول المن (سدس) إرفع مبتدأ و (قولة من الربم) خبروا المه خبر يكون عشر ون واسترد عشر س سدير وعش أى وجلة و باقيد من رأس المال عطف على جلة الخبر قول المن (وباقيه) أى المستردوهو فالربح سدسالمال وهو متعشر وثلثان (من رأس المال) فيعودو أس المال الدثة وعمانيز وثلثاه معنى (قوله فلوعاد) الى قول مشمرلا بإجماز فكون وقد يحاب في المفسى والى المنز في النهاية الأقولة على أن مان بده الى وحرج (قوله فالزعاد) أي بمحوا نحفاض السيرد سدسه من الرسح) لسوق (مافيده) أى العامل وهو الأنَّدَة عانون والمن (قوله واللهم) بضم أوليه و (قوله و يود الباق) وهو ثلاثةوثلث (فيستقر وهو عما يقوسعون درهم وثلث درهم اله معنى (قوله وم) أى المسترد (قولهمه) أى بنصيب من المسترد العامل الشروط) له (سه) (قوله الواسترد وصادالم) فيه الهلاق الاسترداد بالرضاغ تفصله بما يعددهم أن من جله قوله المذكور وهوواحه وثلثانان شرط الدى خرج هذابه بعض أقسام الاسترداد بالرضاد كأن حق التعمير أن يقول استرداده وصاه وقصد الخ سم له نصف الربح (وباقيهمن على ج اه رشيدى أنول بل حق المقام ما قدمناه عن المغنى (قوله فان قصد) أى المالك وكذا الضمير في قوله ر أس المال فاوعاد ماني يده الاكفار لم يفصد الخ (قوله اختص به) أى المأخوذ مرأس المرآل قال العبرى فان اختلف أصدهما بان قصد الى ثمانين لمسقط نصيب المالك الاخذمن رأس المال والعامل من الر يج فالعمرة بقصد المالك كما قاله الشويري اله (قوله: حينند) ا عامل ل احدمها راحدا (قولهو يستقرمانا العامل الخ)كذاشرح مر وقوله نيهأى فيالسترد كماهوصر بمعبارتهوهذاشامل وثلايزو برداله في واستشكا لأسترداد مرضاءمع اطلاقهما وقصد الاشاعة كإبصر عبه ادخال ذلك في تصويرا استله وفيه بعث السائي الامنوى == انارفعة عن المال اله قرض حيالذف كيف عيكم اله قرض المالك وعام تصرف فيعولهذا المذكر في شرح الروض استقارله باخدددان بأنه عدم فود تصرفه فعالاف الاسترداد بغير رضاه فاستأمل قوله بل احدمه اواحدا الح) أي وحسند ينفذ يلزم منشسو عالمسترد تصرف المالك كاهومًا هر (قوله واستشكل الاسنوى كابن الرقعة الم) قد ستشكل ذلك أيضامات الفاهر بقاء أصيبه فيدان و والا عدم جوازنطير ذلك في السركة اذالطا هرأه لو أخذ أحدهما حرامن المشترك الم يكن لاز حرالا سقلال باخذ فغى ذمة المبالك فلانتعلق مقابله يحيث يستقر لهماما أخذاه بلهو باق على حكم الاشتراك في القرق (قوله مالوا سرد برضا) فيما طلاقه مالمال الانعورهم زولم الاسترداد بالرضاغ تفصيله عما عددمعان من حله قوله المذكور الذي خرج هذا به بعض أقسام الاستمرداد بوحدحتي لوأفلس المبالث بالرضافكانحق النعيرأن بقول استرداده برضاه وقصدالخ فتأمله (قوله وحسند علك العامل بمافي يدهدر

بضار ب وأسدعمان بان المالك لماتساف باسترداده ولم المامل ومحومكن العامل من الاستقلال ماخذمتاه استكافات على أن مافي مدملها كان في تصرف كاناه بهنوع تعلق يشبه الرهن فتمكن من أخذ وحقيمة وخرج قول بغير وضاالعامل آلى آخر مألو استرد برضا وفان قصدالا خذمن رأس المال اختصبه أومن لرج إختص ورسنت كالمنا العامل مماني برقدر حصته على الانباعة فانه يقصدا حدد ينال حل على الاشاعة

حصنه الح) اعتمده مر و رنبغي الله الاستقلال الخذه تمرافي ده كما تقدم

تمنتقدمه العاملل

كاعلىمامروز وفالعالب انصب العامل حسدورص العالث لاهب وإن استرد بعدا غسران فالخسران ووعالى المسترد والباق فلا يلزم جربت السترداور بمره دولان مناله السال النوائد السران عشرون تم استرد (١٠٢) عشرين فربع العشرين حسه السفرة إ وَيَعْسُودُ رَأْسُالُـالُ الْيُ أي حين اذا ختص المأخوذ بالريح (قوله ان نصب العامل حشد) أي حين اذخل على الاشاعة ش وكذا خسة وسعين الان الحسران اذانصدالاشاء: كادوظاهر أه سمر قولد ترض المالك) هذا لله كا يمامر من أنه لا ينفذ تصرف الالك اذا وعمل الماسخص عندالاطلاق فيحصة العامل الصريح في أن ذلك إس قرضافاته أو بن كذلك لم عنه على المالك التصرف عثمر منخسة فالعشروب فيمو بجاب عنه بان ماسبق هو بغيرا فن من العامل تحالاف ماهنا فاله باذن سنه أه عمل فول المنز (فسلا المتردة حصنها خسة فسبق يلزم حبرحصة السترد) وهرفى المثال الا تنخسة وأماحجة الداق وهي خسة بشرة لمزم جسبرها كميان ماذكرقاور بح بعدد فسم اه عيمي قولالمذا فربع العشرين) أي الذهبي جيره الخسران (حد المسرد) في كانه استرد حسة سماعلى ماسرماه (وسدن وعشرين (ويعودو أس المال الم) أي الباق بعد المسترد بعد حسم الحسران أه معسى قول المن لعامل بهينه في قوله لم أرجى) الى مستوسعين) أي بصر الفشر من الحاسرة بمعنى أنه اذا حصل و بمحمد ما السنين عصب عشر في مسير شأأسلا (وارار عالا وأصالمال خسة وسيعيز لانه يخص كل عشر من خستمن الخسران فالدفع ما يقال ان وأس المال يعود سين كذام علامالاصل فسهماولو لانه اساكان الحسر عشر من وأخذه شر من صواراليا في سنين اله عبري (قوله لان الحسران) الىقوله فالر معتكداء فالخاطت وعامه فتسمع في النهامة وأنفني (قوله فأور بجالح) أي فلو بلغ المال بمانير مالا تقسم الحسر ويجمل صفين في الحارة وكذب الم يقبل ان شرط الناصفة (قوله ويقبل قوله بعد) أي بعدد كوالكذب ويعداندباد بالرج مغسى وشرح لايه أفر يحق لغيره فلريقيل روض عبارةالغيروأي بعد دوله ربحت ولومع قوله غلطت أوكذبت اه (قولي خسرت) أي وتلف المال رحر عدعت معلم تعلق أه ر وض (قولهُ أَدَاء مَمُ اللَّهِ) فَأَنْ إِيجَامُولَمْ يَقَبَل مَسَى وَعَر رَوْلِ النُّنِّ (القَراضُ) وأنّ كان عاسرا الناان وان فهد كرشمية (أولى)وان كالمراعاتها به ومغني (قوله والعقدفي اللممة) قدالا اني فقدا اهمغني (قوله لانه أعدا الم و يقبل قوله بعد خسرت ولانه في الثالية فيد مفسى وأسى (قوله فانه يقع القراض) أي حيث الفذاء إي فالدو (قوله ورعج م اناحتمل كانءرض كساد متقدمون الح أوحث اختافانه احمل به الشراء فلاتح الف بنهما وهذا حاصل دافكره المؤلف مرفى (أواشر ت هذا القراص الحالين اله عَش وقوله ماذكره المؤلف أي مهر في هامش شرحًا وسأني آنفاعن سم مالوافقـــه (قوله أولى/والعقدفى الذمةلانه وان فوى نفسه) اعتماده مر أى والمفنى اله سم (قوله كما قاله الاماماً !) قدية المسائلة الاماماذا ا أداي قصده أمالو كأن الشراء عَنْلْمَاخُلَافَ مَنْ الْوَجُونِ مَرْ أَهُ مِنْ (قُولُهُ رَجَلِمَ نَسْمُوالُمْ) هَذَا فَيَامُ الْأَنْجَاءُ أَهُ سَمْ (قُولُهُ بعب مال القراص فأنه يقع وهواحدان أي ماع سفالالله (قوله و عجمه قدمون مقاله اوالناس على علاف ماتفده القراض وانفوى فسمكم عن الامام والطلب كالايحنى اه سم عبارة النهاية والموجه كافاله ح ممتقدمون عدمقبول بنة المالة أنه انتراء عال القراص لانه قد شترى الخ أه (قوله مقابل) أي ها بل أحدوج بي الرافق وهو الله الأمام و حزمه في المعالب وعلمضمع بندالبالداله أيمقاله عسد وقبول سنة المالناله الد تراوالخ (هواد فلا يعج الدعم) أي كاخرم به الروض الهدم منزاه بمال القراض القرر قولاالنَّ (أولم تنهي عَنْ شَرَاء كذا) أمالو فال الله لمّا ذلك في شراء كذا أفظ العامل بلَّ أذنت في أصدو ألهمع الشراء بالعين لايظر المالك نها يه وغرر و سم (قوله ثم ادع النهى مطلقا) ادراجه في المترفى غايه البعد (قوله وتعو برمالنا ي الىقتاءوهوأحدو جهان (قوله ان نصب العامل حدثلة) أى حيد الأحل على الاشاعة شر (قوله حدثلة) وكذا الأاقعد الاشاعة كالهر مُاهُر (قول مُرحَد الم) اعتد مع (قوله نعمه على الله الم) اعتمده م (قوله والنوي خد- ٢) اعتده رج تمعم قدمون مقابلة مر (قولة كم قال الامام) قد يقال من إله الامام اذالم خلله الخلاف من الوحديد و (قوله وعليه فاسمم الح)

ادع النهي مطالفا أوعن شيخصوص مراذنياه فيشيء مسين تماديح أله فهادعنا وأصوبره بألناني فاصر بال تساهر بمزمهم أثم مالواخذلفاني

وزرالقراص هلا المتمل على النهسى عن كذا المالا بقد دشرطه ورق العامل أسفا

ا في الرادهي من غير ترجيع لآمه تد شهرى به لنفسه هدا في الانجاد (قوله وروج معتقد مون مقاله) والناس عليه يخلاف ما تقدم عن الامام والفالب معدياه لاسم السعوقد كَلِانِعْدِ فِي (قَوْلُمُ فَلاَئِهِ هِ اللَّهِ فَي أَي مُحْرِمِهِ فِي الرَّوْسِ وَعَبَارِتُهُ وَانْ فَاسْتُ أَي فَهِ الدَّا فَالَ اسْتُرِينَتُ عمع عمل وأوال الأمام انفسي بينته أي النابشرا فبعالها فراف لمحكمها أي الفراض وطل العقد أي لاه فدا شغري لغمه ىنى ماادانوى ئىسى **دار** عِ الله الفراض عدوا ناائمين وقبل يحكم م الله يطل العقد (قولياني أنداً ولم تهيى عن سراء كذا) ما لوقال يتفسط الفراص ومقابله الاللالم آذن لان شراء كذاؤه الالعامل بالذنب لي الصدق السالات مرحم (قوله واصور وماناك فالذي بقيمه عماع بينة المبالف غريسا لم العامل فان قال فستفت حكم فساد الشراء والاداذ (أولد تهنيء ن شراء كذا)سواء أحالي الأذنية ثم

وخالفهما الركشي فرع تصديق المالل وتبعضر واحدوج يعضهم بحمل أذول (٥٠٥) على ما ذا كان الناف قبل النصرف لانهما واختلفاق تسغل المسة القراصوالمالك النوكدلوقوله لزيادة علمهاأى وجوبالاجرة كذا قرره مز اد (قوله نرج تع− فم يق والاصل واعتهادحل الثاني المالك الح) و مزيه في الروش وأفقيه شعبا ارمل واعبدولا. اه سم قال العبري وهــــــــ اهوالمعبد اه (قوله أماقيل الناف الم) فالحاصل على ترجيم الزركشي أن المصدق الم النصطلقاقيل الناف وبعده عا مااذا كأن عدالتصرف ه سم (قوله قبل الناف) أي و بعد النصرف وظهو والريح أخذا من العالم (قوله وحصة من الريح) الان الامل فىالتصرف لعله منذا هو يحط التعليل والافالاذن و النصرف موجود في الفرض أيضا (قوله والهذا) عسن المسديق فيدال الغبراله يضمن مألم العامل (قوَلَهُ في الاجارة) أي في دعوا هار (قولِه في العارية) أي في دعوا ها (قولِه ولو قاما الم) أي بعسد بعقق دلاده والاصل عدمه النلف كافرض فذاك في الروض وغير، أه سم أي كالنهارة (قولهر عم أور رعالم) أي وشرح أماقيل التلف فيصيدق الروض (قول، أى نبأ في مامرا لم) أى من تصديق العامل أوالمالك آه سم (قول، بو قال المالك المر المالك لان العاميل طعى عبارة النهاية أمالو كان المالها والالمالك دعه مراضا فلي صفين الريح والالآ خذ أحسدته قرضا ملسه الاذن في التصرف مدنَّالاً خذيمتُ والربحة أي جعه وبدل الفرض فَذمت ولا غبط لقوة في دفع المالل به الابيه في أخ وحصته من الربح والاصل أَقَّةِ بِهِ الوَالدرجةُ لِمُعَلَّى لَهُ (قُولِهُ صَلَى الاَحْدَ كَاجِرُم اللَّ اَنْتَى بِهُ شَجْنَا الشَّهَا بِالربلي واعتمده ولهـ، مدمهماولا ينافى ماه المامر وكذا أفتى الجلال السوطى وأفق أساشعنا الشهاب الرملي بالهلا أحزته والعبل قول فالردموا حدفة آخوالعار مة من تصديق يمنضى دعواءو لوافق ذلك قول الشارح وبغر تسعلمه أحكم الفرض أذلاأح والممقرض ولايفأل قوله ف المال في الاحارة دون الدواعل أنهذامه ووبالاعتلاف موقه المال علاف اتقدم فيسله الركشي فاوكان الاعتلاف لأخذف العاربة لاتفاقهما هنا بعدالنك فالاستخدمتر بالدل لمستكر ولخمو خاهر فالأفار بنتن أي فيمالو كان المالياة بالتجه تقدم غره المالك بينةالا خذلان معهاز بادة علم على فساس أتقدم عن أبير رعة وغيره اله منه (قوله فقال) أي الغير (أو وانما احتلفافيان انفاعه اختلفافي الفرض والفراض) المسادر عمانيا وبالدع المالفالفراس والعامل الفرض (قوله ولوادي مضمون والاصل في الانتفاع المالك القرض والا خذالود بعنالم)لعله بعدالنلف (قوله زياله في الانوارالح) اعتده خداً مّر اله مم علنالغير الضمان ولوأفاما وباتىءن المفنى والروض اعتماده أيضا (قوله نبمالوأ بدلّاع) أي فعمالواد عى الممالك القرض والآخذ فيمسئل القرض والقراض سنتن قدمت بينة المالك ولايحنى ان اله الجهل أول بالضمان فالمبالغ بهما يمرط هرة فلمتأمسل (قوله وخالفه ما الركسي فو = عل أحدو حهار جمألو تعديق المالك وتبعد غير واحد) وخومه في الروض وأنتي به شعنا الرمني وان يدولد والدفال في سرحه ويشهد المال تول الشعن في في لذاك الواحق العامل القراض والمالان الوكيل مدى المالان بهيد أي ولا عزز ز رعة وغيره لان معهار بادة علمان قال المك الى الاتخذ للعامسل نعمان أفامار تنبن قدمت بنيقاله مسل لان معهار باده علم انتهى وتوله ان أفاما دينتين أى في هداد الصورة وفي ديوى العامل القراص والسالف التوكيل وقوله ريادة عم أي يوجوب الاحوة كذا فرو (قوله وفال مضهم الحق التعارض أرة والتلف فيصدق المالفالم) فالحاصل على مرجيم الزكشي المالميدي المالف عللة أقبل الناف وعده ع و أبي مامر عنده - دم (قوله ولو أعاد أقد مسلة القرض والقراض بدنتين) أي بدائات مج فرضة فيذان والروض وعبر وتوله المنتول قال المالك فراضا رُ عَدَا و زرعة) واعده مر (قوله أي د أن مامرعند عدم السنة ، أي من تعديق العامل والمالف (قوله والآخيذ فرضاميدق مسدق الاستخد كاحرمه وعشهم) أوتي به معناالشهاب ارملي اعتده والدوكذا أفي به الملال انسروشي الأخذكا خرمه بعضهم فقالالذي يناهر تصديق العلمل لان معه بداو بلفني الهمنة ولدعن المسالكية كذلانا انهي كمن فديحدش ونزنت علمة حكام الفرض تعليله تسلجه أزيد فاشتقن دفع المالك الدموانه في الاصل مال المالك وأفق بصاسعت الشهاب الرملي بانه وخالفه غمره وقال لواحداها الاحر والانقيل فواد فالردمو أنحيذته وتتمنى دعواه انتهى والوافي ذاك فراما أسارح ومرسعامه أحكاه في القدرض والفراض أو ا فرضَّاذً لا أُحرَدُ المفترض ﴿ هُمُولُ فُولُ فَا الرَّدُهُمُ قَدْ يَشَّكُمُ عَلَى ذَلَنَانَ مَهُ مَى قُولَ الْمَالَكُ وَمِلْ فَلَ الغمب والامانة مسادق الوقتكم فسيسوغة مطالب والووتغر عمعوذاك الاأن يقال الناقراره كونه قراط الذي كالتحقيضاه البالل فالبالمغسوى ولو ذال قرسقها بالكارالا تعذواعا مان هذامسوريا اعدالا فسم عادال الدعارف انتقدم في الوادع المالة ادعا المالة القرض والآحد القرض والأنحد فه القراص من الزركشي وغيره من قصد يق الميال فاله فع باعسد الناف كم تقدم فلوكات الوديعة صدق الاخذلان الاختلافهذا بعدالنام فالآخذمقر بالبدل لمذكر كإهوضاهر (قولهمدن الآخذ) فلوأقلما بنتن الاصل عدم الضمان وحالف

انج مقدم بنتالا خدلان معهار بادة على فياس انقدم عن أبير وعدو ير (قوله ومالفه في الافواراغ)

(١١ - (شرواني وابنقاسم) - سادس)

في الاذار فقال في الدعاوي

فده لوائدله الوديعة بالوكالة صدق المالك

، أى كانى شرح الروض والبحد (قولدو يشهدله) أى لفا هر كالمهم الذكور (قوله ف حس) الى قوله كيمر في المعسى والى قوله ولوا دع المالك في النهامة والمراد بالجنس ما يشتل الصدف (قوله أوقدر رأس المال وان كان الم) فاوقارض النسين على أن نصف الربية والباق بديد شما بالسو مة فريحاً وأحضرا ثلاثة آلاف فقال المالك وأصالال ألفان ومسدقه أحدهما وأنكر الاستحرو حلف أنه ألف فله خمسما تتلائها تصيمونجه والمالك ألفان عن وأسالمال تفاقمهم المسترف عليسموتك خسما تتعن الرجوا لباقمها للمقرلا تفاقهم على أينما باشذه المالانس للرجيمة لامايا خذه كل من العاملين وما أخسد والمنسكر كالتناف ولو أحضرالة وأحد المنكر رسع الالغب الزائد على ماأفر بهلانه تصديرهم والمناق باحد والمالك مهامة وروض ربه منع شرحهما وكذاتي المقي الاتولهم ولوأحضر االجال عش قوله مر والباق بأخذ المرأى ولاشي المَمْرُ آهِ قُولَاللِّنْ(ودَّوَى النِلفَ)شَامَلَالُوادَّى تَلْفَهُمْ آعَمْرُفَ. هَائَهُمْ دَعَى تِلْفُهُ اهْ تَهَابَهُ (قُولُهُ على ال عصب لا الا تما لم) عبارة النهج هنال وحلف في ردها على مؤتف وفي تلفها مطاقاً و سنب حتى كسرقة وظاهر كمريق عرف دون عومه فان عرف عومه والمسم فكذاك وان ايتهم مسدق بلأعيدوات جهل طول بينة م بحلف أم اللفت به (قولهالا في في الوديمة) ومند أنه ادا لم يذكر سيا أوذكر سباحفياصد فبهينه لكن هلمن السب الخي مالوادعي موت الحبوان أم لافسه نظر ولا يبعد أمه ان غلب صولالعلم والاهل ملتدكوت حلفقرية أومحله كالمرالظاهر فلايقبط قوله الاستقوالاكأن كان مرية أوكان الحيوان صغيرالا يعلم وته عادة كرجاحة قيسل قوله لانه من الحني اه عِش (قوله كان خلط لم) عبارة الغي والروض مع شرحموان فارضه على مالين في عقد من فلطو ماضم ل تعديد في المال ان لل في العقد الثاني بعد التصرف في المال الاول ضم الثاني الى الاول فسد القراص الثاني وأمتنع الحلط لات الاول استقر حكمه ويحاو حسراناوان شرط قبسل التصرف صعود باذا الحاما وكاته دفعهما معانيمان شرط الرع فيسد انخذا فاامتنع الخلط ويضمن العامل أيضالو خلط مآل القراض عاله أوفارضت اثنان فخلط مآل المسدهماعال الاخرولا ينعزل بذلاعن النصرف كأفاله الامام عن الاسمال اه وعبارة الافوار ولودفع أغاقر اضاغم ألفاقر استأوقال صمالي الاول فانهم صرف معدف كالدفع معاوان اصرف فسمد القراض في الآخر والخلط مضمن ولوعة له عقداصم ولمجزالخاط اه (تولدلا بهم به)أى سبب الخلط اه عش (قوله كامر) أى شرح ولاسافر بالمآل (قوله مالاعكن القيام الم) أى الفسه اله معنى (قهله تلف بعضه الظرمفهومه اله سيم واعسل مفهومة أبدان تلف كالايضمن الحكايل البعض الحارجين فدريه (عَها فَ الْفَابِعَيْدِ) أَى بعد عله فيه كَاهونص البويعلى الد رشدي (قوله صنة) طاهر، وأن علم المال عَرْمَكَاصِرَ بِهِ فَشَرَحَ الارشادوفيسَهُ ثَنْ فَقُرُ لِعَا المَالِكُ بْسَلّْمِيمُ عَلَمَ آهَ سَمَ عَبَارَهُ المُعَسِمِينَ عَن شرح المنارى على من عمل والرضاء في آداب القضاء لسيم الاسلام وقيده الاذرى على الذاطن المالك فدرته مرجعه أوجهل الماذاه لماذاه للضمان اه (قوله وطردالم) عبادة النهاية و ينبغي طرد في الوكس والود يسعوالوصي وغيرهم من الامناء كإقاله الروكشي كالآذرع ويحشأى الاذرع أيضاأته لوكان القراض لفيرالد فعرد خل المال في ممان العامل عمر دأخذ الد (قوله أنه قرض) أي د الزمستاد و (قوله والعامل أنه المر) أي ذار يلزمه شيخ (قوله حلف العامل الم) وفا فالشرحي الروض والمنهج وخلافا المهامة عبارته صدق المالك بمينه كخرمها الم المقرى وحرى عليه القمولي في حواهره وأفتى به الوالدرج لله تعالى خلافا للبغوى وامزا اصلاحوقال في الخادمانه الغااهر و مشسهداذات تول الشعين فسيل ذلك أنه لوادى العامل انفرآض والمالك التوكيل صدف المالك بعينه أيحولا أحرة العامل تعرفوا قاما يبتتن فالفاهر تقديم بينة العامل ز بادة عليها اله قال سم بعد سردها قوله مز تجهلواً قاماً بنتين الخ أى في هذه الصورة وفي دعوى العامل أي كافي شرح الروض (قوله فالمصنعف) انظر مفهومه (قوله ضمنه) طاهر ووان عسلم المالك عمر وونسه شئ انغر بعالكاك بتسلكهم علمتم وأيته فحدش الارشادة الأي وانجعل المالله عالم كاهو ضاهراته بي

واشتهدله تعليلهمات الاصل عدم المي (و) بصدق العامل بمسهأيضا (ف)جنسأو (فدروأس المال)وانكانهنال ربح لان الاصلعدمدفعر باده اله (ر)ف (دعوى الناف) على النفصيل الآمين الود معلانه أمنمثله ومن ثم من عايضمن به كان خلط مال العسراض عالا يتميزيه ومع مسمانهلا ينعزل كإمر فيقسم الربح على قدرالمالين مرفى البويطي واعتمده جع متقدمون الهلوأخسدمالأ عكنه القياميه فتلف بعض ممسه لانه فرط باخسده وطرد فىالوكىلوالوديسع والومى ولواةعيالمالك معدالتاف انه قرض والعامل أنهقراض حلف العاملك أفتى به ان الصلاح كالنعوى لانالامسلءدم الغمان

والوكالة والوذيع يتمغ مدان لان الاداع توكل والاوحساقاله الفوى غراأيث أباز وعنع ثموكاته امطام علموعاله مان الاصل واعتذمت والاصل عدمانية لاالان عن الدافعر عدم (١٠٦) اصعندن الحاب فالمشترطة في القرض دون الود بعدة ماسندل عمام أول القرض

لوكاة (قوله والوكالة والوديعة اغ) دل لفائغة الانوار (فوله والاوجـــما قاله البغوى)مشي في آخر العارية على خلاف وقاله البغوى أهدر أه له عنه)أى ما قاله البغوى من نصريق الا حدد وكذا ضمير عليه (قوله وكانه الخ) أى أبار رعة وكذات مير وعله المستر وضميرا مندل (قوله في عليه) النهم الاول أن والثاني لأراءت (تولدهنا) مي فيما تعريف و (قوله ثم) أي في مسئلة الضطر (نولة كالوكيل) الحالسكاب فى الله له والفنى الاقوله يجعل وقوله ولوادى الى لمتن (قهله والنفاعه) أى العامل بالربح (هوايس) أي لاننفاع (م١) أى بالعدين قول المنز (لواختلف الخ) وأن قال العامل قارضتي فقال المالك وكتلك صدق المالك بمسمولا أحرقهعا ملمفني وروض وفي شرحه فان أفلما يبتين فأنظا هر تقسد يميينة العامل لان معها ز مادة علم أه ذول المنز (تحالفا)ولو كان الفراض لمحمو ردايه ومدعى العامل دون الاحرة فلاتحالف كمنفايره في الصداف من ومغني وشرحر وص قوله فاشهم الفائد فاشه أي مالا فراد لكن في أصله معورة التناسة فهو على تقد مرمضاف الدسيد عمرة ي وألاصل أشبه اختلافهما (قوله ولاينة من العقدها بالتحالف) ل فسحنانه أوأحدهم أوالماكم كافرز بادزال وضمة عن البدان وان أشعر كالم الصنف مانه ينفسم عمرد التعالف وصرحه الرو ماني مفسني وعش وذكر سيم ين شرح الروض ما يغيده * (نياتمة) *لواشـــثري العامل ولوذمياما يتنع يعد كمرأوام والدوسا البائع النمن ضمن وآن كان عاهلاا وفارضه العلب من بلدة الى أخرى لم صحرالله على الدعلي المحارة ولواسترى بالفين لمقارضينا وقدة فاشتها على وقعاله وغرم لهما الالفين لتغر بطمهدم الافراد لاقمتهماوان كالعامل واشترمال القراص بغيره فكالوديع عوت وعانه الوديعة وانتهت بغيرها وسأتى في مايه وانحنى عدد القراض فهل يفديه العامل من مال المراض كالنفقة علمة أولاوحهان أحيهم انع أه عهامة وكذافي المفسي والروض مع شرحه الامسسله موت العامل وقوله أمعهما أمرفقالا أرجهمالاف ندمه المالك من مال نفسه لامن مال القرآض كالوأبق فان مفقوده على المالك وان كان في المال ربح اه * (كتاب الساقاة) *

(قه له هي معاملة)الى قوله وأفني في المفسى الأقوله و بالغ إلى وأركامُ اوالي قوله وليس بَأْرُ عسم في المهابية ألا قُولُهُ و به بندنع الى لكن انتصر وقوله وأشار البه الى المنّ (قه له معاملة) أي صبغة معـــ اومة فيؤخذ منـــه جمه أركاتها آهيد بري (قوله على تعهد عمر) أي خصوص هوالنفل والعنب سي وغسيره (تولهمن السبق) خبرنان القوله هي عبارة النهاية والغني وهي مأخوذة من السبق فقم السسن وسكون القاف اه رق عش عن سم على منهج وفيل من السقى مكسر القاف وتشديد الياء وهوه - غار النحل اه (قوله الذي هو آلمزع هذافي معنى العلد لآخذهامن السقي دون عبره والرادأن عمل العامل وانهاركن قاصراعلي ألسق لكنه لما كان أكثر أعمالها بعداومونة أخذت منه (قوله قبل الإجماع) هدذا صري في أنها مجمع علم الم أن أبا حنيفة معها كأسساني الأن يقالل يعد علافه لشدة ضعف كآشار المعقولة آلا تحدوالم والنسلوالخ (قوله والحاجة السنالها الح)لان مالك لاشع را دلايحسن أعهدها أولا يتفرغ أو ومن بحسن و يأفر اعتمدها مر (فولدوالاوجـماقاله البغوي)مشيفي آخرا اهار ردعلي خلاف ماقاله البغوي (قوله كالوادى الريجال وأن أقر مربح فم ادع غلطا أوكذبالم بقبل قاله فيالر وض وقد تقدم هذاف الشرح مر مادة (تماله ولا يسقسه العقده هذا ما أنح الف أخر عال وض وإذا تعد لفي فسم العقد والحنص الرج والمسران بالمالك ووجبت لاحزعا بمله المرالخ انتهى وتول الشارح ولاينفسم العقد بالتحالف لايناني دال لان الانفساح عمر الفسط النهى والمد عالى أعلم

يحزعهن ثيرتهمن الستي الذي هوأهما عهالهاوالاصل فهاقبل الاجماح معاملة مصلى المهجله وسلم يهو دخيع بعلي نخله

وأرضها بشطرماعرجمهمامن غرأو زرعرواه الشعان والحاجة راسالها

والاجارة تهاضرو بتغرج الماللت الامعانه قدلا سلنع شي وقديته اون الأحير في العمل لاخسده الاحروبا أنوا بالمندوف ودمحالفة أيحديقة رضي الله عنه فهاومن تم الفصاحب ورعم ان المعاملة مع السكفار يحتمل (١٠٧) الجهالان مردود بان أهل حركانوا سنأسأن

قدلاعك الأشعار فعتاب ذاك الحالات عد ليوهذا الحالعمل مغسني وشرح منهيج (قولدوا لإجازة الخريج عمايقال ان الحاحدة، فع مالا حارة (قوله فعلا بعالم الح) أى وولا يحصل له شيءن النمار مغني وشرح ا (قهل: في ديخالفة أي منه فتالز) والردمضاف الح مفعوله والخالفة الحاعلة (قوله ومن ثم) أي من أجسل اشتداد ضعف منع أي حدَّ هذا للمَّ قاءَ (قوله و زعم الخ)رد لجواب أي حدَ هذه أن الحبريان العام له المرزقوله مردودبانأهـــلَـــُـــــرالخ) أىوالعلملة انمه تحتمل الجهالان معالحر بيين شدى وعش (قبله وعامل الح) ولو كانا العامل صدياً أنصحوله أحرة المشال ويضمن بالاتلاف لانه لم يسلطه على الاتلاف لا بالناف ولو متقصمير مر اهسم على جوقوله لم تصم أي اذاء وهاراف يخلاف الوعدله ولس اصطرون الم كليحاده المرع مثلا وقد يشتمله قول المستف واصبى مان مرادف ماله أوذاته ليكون عاملا العرض (قهله دون غيره) أي مار التصرف (قبله تصم) إله تفي الحل وألغني عن تقديره وتقدير فوله من ولهم يتقدير لغف عقب مائز التصرف والمعدى مستذكر في الرشدي تصعمن مائز التصرف وصفه أمنط فرق فهابيز كونها لنفسه بالاصالة ومن كونم الصي ويحنون بالولامة (قولة ولبمث المالياك) عبارة شرح الروض وفي هذ الولى الامام في ساتين ستالمال ومن لا يعرف ما الكموكذ أسياتين الغائب فهايفا هرقاله الزركشي اه وكسذا في الفني والنهامة لمكن ملفظ كأقاله الزركشي (قوله من الأمام) عن أومانيه ولوتب يزاما الله عدد الذهب في صع النصرف أمرلا فبهنظ والاقرب الاول لان الامآم ناشباك لكثمان كأنت الثمرة ماقعة أخذه اوالارجع على سَالِمَالُ الدعش (قولدأرضموليه) أي رض بسنانه قوله رفيمة النمر)عطف على منفعة الخور قوله مُمساقاة المر) عطف على المجار الخ (قوله بسبب الح) متعلَّق بقوله اللا يعد أي بعدم العد (قول، ورده البلقيني الخ)عبارة النهاية ورد البلقية على الخ مردود كافاله الول العراق باله لم رال الح اله (قولُه أنتصر له) أىلامن الصلاح وقد مقال ان كان الحال يحسنكولم مضمر أحد العقد من الى الاستحر يحصل من مجوعه ما أكثر العصل مع الانضمام فالوجه امتناع ماذكره اب الصلاح وان كان عدث لولم محصل هذا الضم حصل أقل أوتعطل احدالعقدن ولم موغب فيه فالوحد والرماذكره بل وجو مه وقديشيرالى ذلك قوله لنعب المصلحة اعمقد الاحارة وكونه نقصا الخ شم على ج اه عشّ بقى الوتساوى الحاصلان ولم يحف انتعمل ولعل الاقرب حشد عسدم الحواز محبور تزياد الاحرةالموثوق لعدم المصلمة فليمرر (قولدو يحكمونيه) أى فصار كالجمع عاسه ادعش قول المنز (ومورده) ي ماورده البلقيي عاماصله الردمسمة عقد الساقاة عليه أم له أه معدى (قوله وتحو رصاحب الحصال الخ)وة قالام له عدارته الهسماصفتان متباستان وموردها النخل ولوذكو راكما قتضاء اطلاقه ودمر حية الخذاف وقد بنازع فسيما بة أسراخ الدفازعش لوله الخفاف هوصاحب الخصال اه عبارة الحلبي فوله كونه نخلا ولوذ كورآ مروذ كرأهل الحمر أنخ كور [النفل فدتشمر اه فول المن (في سائر الانتعار الشمرة) احسر ز بالا يحارة الارق الاطبخ وقصب المسكر لبيت المال من الامام الم عمارة شرح الروض وفي معى الولى الامام في بسائسين ست المال ومن لا عرف المثل ويضمن الصي بالاتلاف لا مالناف ولو وتقص مرلامة لم مسلطة على الاتلاف مرر قله الكن التصرف أنور رهية الى توله و مامم التفريز الغين الم) قديقال ان كان الحال يحيث لولم يتضم أحسد العقدين الى الاستوحصل مجموعهماأ كثرتم ابحصل معالا ضمام فالوجه امتناع دفكره ابن الصلاح والتكان تحيث لولم تحصل هذا الضم حصل أفل أوتعمال أحد العقد من ولم مرغب في مدة لوحه حوار ماذ كرو مل وحو مه وقد بشيرالي ذلك قوله انعيز المصلحة الخفلينا مل (قولة بأنه ليس في معي المنصوص عليه) كأن رجه هذا لمنفي أنه

لعسقدين لاستدراكه فيالا خواتع والمصلحة فيه الفرتسة لي تركها نساء الشعروالثمر (وموردها النخل والعنب) للنصر في النفل وألحق به العنب يخمع وجوب الزكاتو مكان الخرص وتبحو ترصاحب الحصاد لهاعلى غول النخل مفصودة منغثر في مانه ليس في معنى النصوص علمه واله ساه على اختياره القديمي قوله (وجورها القديم في ساو الأعمار المرم)

الهيما لواختاها فيذكر المدل مدفيا أخذر هول الروضة لومعث لبيثمن لادناه علسه شائمفال معثته بعوض صدف المعوث انده ومانحن فبدأول وانما صدق معام مضطرفانه بعوض حلاللناس عسلي هذه المكرمة العظيمة وابقاء النغوس وأيضا الاسال هنا عدمانتقال الملك مخلافهثم (وكذا)يصدق في (دعو ىالردفي الاصمر) كالوكيل محمد للانه أخذ العسن المفسعة المالك وانتفاعمه هوليس مامل بالعسمل فنها ويه فارق الرنهن والمستأحر ولوادعي تلفاأوردام اكدبناسه ثم ادىي أحدهماوأمكن قسل كالوادى الربح ثم اكذب فسمتم فالخسرت وأمكن (ولواحتلفاقي المشروط) له أهوالنصف أوالثلث مندلا (تحالفا) لاختىلافهمافيءوض العمقد مع الفاقهما على معت فأسمااختلاف المتبايعين (وله أحرالشل) لعددررجوع تهالب فوجبله فتت وهوأحرة مثله والمالك الرعريه ولا ونضعزا لعقده نآدا لفحالف

نفابر حامرفي البسع

* (كالسافاة)

هے معامل عل تعهد عم

وأركاتها مستةعاقسدان وموردوع الى وتمروصافة وكانبامعشم وطهاقعلرسن كازمية (نصصمن) مألك وعامل (حاترال صرف) وهو الرشدالختار دون عدو كالقراف (و) تصم (لىرى ومحنون)وسىفىية من ولهم (بالولاية)علهم مند المصلحة الاحتمام ألى ذاك واستالمالمن الادم وللوقف من ناظره وأفتى امن المسالاح بعمة ابحار الولى لساضأرضموامه باحرةهي مقددارمنف عة الارض وقعة الفرغمساقاة المتآجر بسهم للمولىمن ألف سهم بشرط اللايعاد ذلك عرفاغمنافاحشافي عقد الماقاة بدسانضمامه

فلاتتجيرا حداهما مالاخرى ويه شدد فعاستسهاد والغنطة فيانقائه أنقادرلو بلاارش ليكن التصر**له أبو**

ر رعة بعسد اعتماده اله مازال ترىء۔ ول خفاار والقضأة الفقهاء مفعلون ذاك ومحكمون به وبائمم

اغتفسر واالغنافي أحسد

سلالة سيد قريش أبي عبدالله الشيخ محمد أحمد عليش

المتونى سنة ١٢٩٩ هـ

المترفى سنة ٧٩٩ هـ

- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام للقاضى برهان الدين إبراهيم بن على بن أُبِّي القاسم ان محد بن فرحون المالكي المدني

سافه عن التفصيل فإن أصروا على إدادة الكلام الأول/مضاه (مسئلة) قال مطرف وابن الماجشون لاعلف/القامى|لشأهل حدلاكان أوغبرعدل أما العدل فقرلدكاف وأماغيرالعدل فلاتضعف البمدرونقل تحليف الشهودعن ابن وضاح وعن قافس (٢١٨) ﴿ شَيخ أَنِ عَبْدَ آللهُ بِنَ عَنَابَ قَالَ أَبُو مُحَمَّدُ بِنَ حَزْمٍ وَحَلْفَ أَنِ بِشَيْرِ هَلَّهُ

تم روى عز مانك في الموازية أنها بالاجهاد وروى عنه أبضا السبعون يسير وروى عندله أن بنفق في الحسين وجمع بن الروايتن الأخيرتين بحمل الأولى مهماعلى السفراليعيد والثانية على القريب قال العدوي وبها الخمع رجع الروايتان الاخير ناللا ولى والمراد بالسبعين والحمسين الدنانيرعلى كلحال فهذا القدرالذي في أدارلة قليل لايحتمل الانفاق قال انتسلمون ولانفققله أي المال القليل

اه وقال الخرشي.ومن شروط النفقة أنبكون المال بحتملها بأن كان له بالفلانفة في المال البسير ا ه والله أعلم : (وسئل شبخنا أبو محى رحمه الله) عن رجل أخذ من آخر دراهم قراضا وعمل فباور بحوأخذكل المصمن الربحثم عمل فبالفخسرت فهل لابجبر الحسر الإبربع جديد ولانظرفا قسم مزاز بحالسابق أفيدوا الجواب (فأجاب بمانصه)عبارة المدرنة وإنأخذ مائة قراضا فريع فيها أمالة ثم آكل منهمامالة ثم اتجرق المالة الباقية فربحما لافلناقة فىضانه ومايتى فى يده وماربح يعبّ

الجاعة بقرطبة محمد بن بشعر

، شهود في تركة بالله تعالى

أزماشهدوابه لحقوروي

عن النوضاح أنه قال:

أرى لفساد الزمان أن

عاض الحاكم الشهو دوان

وضاح أخذعن سحنون

وقدجاء فيرجوع الشهود

عن الشهادة إذا أنكروا

أنهم رجعوا فطلب المشهود

عليه تمينهم أنهم يرجعون

عما شهدوا به عليه فني

لزوماليمين قولان ومذهب

ان القاسم وسحنون

والزالمواز والزالماجشون

أنه يلزمهم اليمن إذا أنى

بلطخ يقوى دعواه وإلا

فلا تلزم البمن وقال

ان عبد ألحكم لانتوجه

الدعوى بطلب البمين

والأولالشهور(مسئلة)

قال ان وفساح قلت

لسحنوز إن ان عجلان

قال لي إنه محلف اليهو دي

يوما السبت والنصرانى

ر مالأحدوقال إنى أبتهم

يرهبون ذلك فقال لى

سحنون ومن أن أخذه

ان عجلانقال قلت من

قو ل مالك محلفون حبث

يعظمون فسكت قال ابن

وضاح فكأنه أعجبه وقلت

ذَلَكُ فهو بينهماعلى ماشرطاولوضاع ذلك فلم يبق إلاّ الهائةالتي فيذمته ضمنها لرب المال ولاتقد ربحا لأنه لاربح إلابعد رأس المال آه ولايخلى مافىالمختصروشراحه منأنه لاينقطع جبر الخمير والتلف بالربح إلابرد وأس المال لوبه ثم أخذه وأن الاتفاق على عدم الجبر بدون رد لاعبرة به عُلَّى! المتمد والله أعلم. فلتوفي توازل البرزلي التصريح بأنائها مل يردما أخذه من الربح قبل الخسر

حتى يتم رأس المأل وتصه قال شيخنا أبو القاسم الغبريني ولايصحأن يأخذ العامل منالربح قبل أ قبض رب انال رأس ماله ولو أذن له فذلك وبرد ماقبض ولاينسد بهالتراض.قلت كذَّا وقع فيالموطأ وغيره وذكرابن رشد عنرابن حبيب جراز ذنك قبل للفاصلة وإذاكان عندها ووتعت وضيعة ردما أعند حتى يتمرأس الهال قال ويلغى النفيقة لعامل وليرثم يكن فىالمال ربح جهل ذلك

رب للمان أزعلمه اه (وسائل أبره بها. الأمير رفيي الله تعالى عنه) عن عامل قراض باع عروض النجارة وأنخذيعض الثمز وصرقه لكون ذلك فيه صلحة ووضاء فيجيبه فعزمه شخص فذهبيامعه مترجها إزبيته فقطعجيبه فيالطريق وأخذت منه الدراهم فهل يصدق فيضياعها وإذا الشرى

عروضًا بياتي رأس آلمال واشترى قبل بيعها جانبًا من قمح وتسلف ثمنه من غير رب المال وباع العروض وحاسب ربالمال وأبهي ميده رأس المال تم ادعى رب المال أن القمع له خاصة وأنه وكل العامل على شرائه له ولابينة له علىذلك فهالانقبل دعواه ويختص به العامل وإذا أمردرب المال بشراء

أمتعة فاشهراها من رأس المال الذي بيده وادعىرب المال أن نمنها مزمال آخر له عليه ولابينة فهل يصدق العامل وإذاكتب عليه تمسكا بغير اعترافه ورضاه تجميغ وأسالمال فهل هوباط

لا يعمل به أفيدوا الجواب. (فأجاب بما نصه) الحمدلة الآدم.حرز لما معه فحيثالمرفوالعان أنلايعدذهابه للعزومة بالدراهم تفريطا فلاضهان عليه ويصدق فى فسياع وغاية مايلزمه تمينا-اتهم وما اشتراه مزالفمج وتسلف ثمنه فهو له خاصة ولايصدقرب المآل أنه وكله على شرائه له

إلا بيئة وكذلك الأمتعة تجسب تمنها من وأسر المان ولايعمل بقرل رب المال إنها من ماز آخر إلا بإليات ربصدق العامل فيقدر النمن ورد المال لكونه أميناولا عمرة بالتمسك المكتوب

لهأبضا إزانءاصم عندنا علف الناس بالطلاق يغلظ عليهم فقال لى ومن أن أحذ ذلك قلت له من الأثور المروى من قول عمر بن عبدالله بز تحدث للناس أقضية بقدرها أحدثوا من الفديور فقال لمعثل ابن عاصم يتأول هذا الالتخا الهندي فيوثانته وابن عامم هذا حديث بن عامم روى عن ابن القاسم وأشهب ودخل الاندلس وكان محتسبا بها في الحرف

وسالة) وإذا تغيب الحصم من حضور تجلس الحكم فالذي يقابل، من الأحكام اسياسيام يكور فيهاب الفضاء بالكول عن حدر رتبلس الح كم. (مسئلة) من استخف بأعوا نالقاضي وتعدى عليم فانه تجب عقوبته بالتهاك عرمهم واستخذ فه بقضاة المسلمين وتعذبه على الرسل وعلى الطالب لهم وإذا لم يحسم مثل هذا لم يؤمن أغلظ منه (٢١٩) مما بقرد إلى فتنة فيبالغ ف التغليظ علىمن فعل ذلك

من غبر اعتراف العامل ولا رضاه والله سبحانه وتعالى أعلم ت (ماقولكم) في رجل دفع لآخر مثلباليبيعه له وله من الربح الثلث واستوفى المدفوع له المثل كهله وباعه من آخر لأجل معلوم بإذن صاحبه ولمرتكن العادةقبض ذلك الثمن مناجزة ثمخاب نليقاع وليم يعلم لعالباتم موضعا وبعد منتخ معسرا وأراد رب المثلى تغريم صاحبه الواقع فهل يمكن من ذلك أولا أفيدوا الجواب

وأبوب بن سلمان وابن معاذ وبحبي بزعبدالعزيز فأجبت تما نصه: الحمد للموالصلاة والسلام على سيدنامحمد رسول اللهلاتكن رب المثليمن وطاهر بنعبدالعزير س تفريم البائع حيثكان البيع بالدين باذنه لعدم تعديه حبنئذ قال ابن سلمون ولا يبيع أي عامل 🌡 أحكام ابن سهل. (فصل) ووقه في باب الشهادات التراض من سامة بدين إلا أن يأذن له صاحب المال وينص له علىذلك اه وإن كان كلام، في الراض الصحيح والذي في المؤال فاسد لكون رأس المال عرضا والشرط كونه نقدا مضروبا (مسئلة) الشيادة على السرقة لانقبل مجملة بل إِلا أن السؤال إنماً هو عن الضان وعدمه والظَّاهر أن الفاسدكالصحيح في هذا الحكم والله سبحانه وتعالى أعلم: ﴿ وَسَعْلُ شَيْخُنَا أَبُو نَحْنَى حَفَظُهُ اللَّهُ تَعَالَى ﴾ عنرَجَل أتخذ منآخر دراهم تراف وانجر فها فخسرت فتنازعا للدي فقيه مالكي فأفي بأن الخسارة على رب لمال وأمرهأن يعلى لادامل دراهم يتجرفها ليجر ربها الحسارة فأن فكتب بيهما وثيقة ببراءة العامل من خساراتم ذهبوربالمال لفقيه آخر وشيخ البلد وتوجها معه إلى الفقيه الأول وأحضروا العامل وجعلوا عليه جزءا من الخسارة على وجه الصلح وكتبوا به وثيقه لرب المال على العامل فماطله منتمن وكنا يسأله بقول له أعطني مالا أتجر فيه حَني أجبر لك الخسر فهل لايلزم العامل شيءولا عبرة ولوثيقة أفيدوا لجواب (فأجاب بقوله) الحمد للمحيث التزمالعامل جَزَّءَامَنَ الحَسرُبعد مرفة أن الإيازاء، فإنه بازمه لما هو معلوم في المذهب منأن مناليَّزم معروفًا لزمه والمسبحانه . وتعالى أعلى (وسئل أيضا رضي الله تعالىعنه) عزرجل أعطى قدرامن الغلالـ لآخرليذهب به إلى مصر وبديمه ويشتري بشمته ساها ليتجر فيها والربح بعد ثمن الغلال بينهما مناصقة فياع الملان بمصرودفع ثمنها لزوجته لتحفظه وعادتها ذلك ثم إنه أدعىأنه ضاغ مهاجانب منه واشترى اللاقيمة خول بَكَّندَق في ذلك ويجبررب الغلال على إبقاء مابقي من الدرَّاهم تحت بدذلك الرجل عني بجير ماضاع مزالدراهم أوكيف الحال أفيد الجواب. (فأجاب بمانصه) الحمدللة هذا العقد قراض فاسد والعامل في ذمة رب المال أجرة مناه في بيع الغلان وله بعد ذنك قراض مثله أنكان في لذل ربع وإلا فلا شيء لعوالمال الذي ضاع ضهانه من ربعولا يلزم العامل ولازوجته منعشيء وهو أمين مصدق فيذلك ومتي صار المال دراهم أودنانير فالقول لمن طلب المفاصلة ولانجبررب عنى إيقائه ولا العامل على حجرًه والله سبحانه وتعالى أعلم . ﴿ وَسَئِلَ أَيْضَارَهُ ۗ اللَّهُ تَعَالَى سررجل أخذ من آخر درالهم واشترى بها زبل هماه وزرع بديطيخاو عالجه بيده وجعل لرب المال عَثْ أَمَاهُ فِي الرَّبِحِ فَالمَا أَثْمُورُ الْبِطْبِحُ طَالِ رَبِّ المَالَ المَقْسَمَ فَنَهُ العَامَلُ وَقَالَ الزَّرْعِ زَرْعِي وَلَيْسَ نَ عَنْدَى إِلَا دَرَاهَمَكُ فَوَالْحُكُمْ فَوَنْكُ أُونِدُوا الْجُوابِ (فَأَجَابِ بِمَانِصَه) الحمدالة إنكان أتحذ

الله على وجه القراض بينهما وأجب على العاءل أن يدفع لرب المان من الربع مااتفقا عليه

لابدأن يسأن الحاكم الشاهدين عن السرقة ماهر وكيفأخذهاومن أن وإلىأيزة ال اللخمي فأنغابا قبل أن يسألهما لم يقطع السارق لاحتمال أن يكون دون النصاب إران غيرحرز فالذالا إنها مما جب فيه القط وغايا قبل أنايسأهما آم يقطع إلا أن يكونا من أها ألعا ومذهبهما مذهب الحاكم (فرع) وكذلك الشهادة على الزنا والنواط 14 فسألهما ويستفسرهم كما يسأذه فيالسرقة قاله ابن راشد (السدى في المتنع لا يربطال ولا يسأنمه ألحاكم عما أكلوا في ذاك للجلس و هال

كازز لبا أونهار ولاعن

ويعاقب فاعله بأبلغ العقربة

وقاله ابن لبابة وعبد الله

ابن يحيى ومحمد بن وليد

باسه ولا يسألون هل زني بهمرأفإذ لانجرل أحد أن الزنا لايكون لابالرأة وأن يسألو هل أيتموه يدخن الفرج كي المروم كالمرود ل الكحلة وأما غير ذلك فلا يسألءنه عدلولا غبره ودلما من الزيادة في تفنيتهم (فرع)وتعمدالشهودالظُّراني فرجها ليس خرحة تسقط الشهادة إذ لاتمكن الشهادة إلا هكذا قال اللخمي وتعبد النظر حسر فيمن كاناءم وفا بالفساد وأمامن لمرتكن

معروفا بلغك ففيه نظرفينهني أن يمال لاكشفراعن فأن والإيطابوا تحقيق الشهادة لما ندبوا إليه من الستر فيلبغي النجاوز عنهم الا أن يقال إنه يحققول الشهادة لاحمال أن يقلف شخص فيقومون بالشهادة لمدر الشد عنهم والسكر أولى لأن سراعا، نظام من النار الوقوع (فرع) ومن (٢٢٠) الجدوعة قال ان القام وأشهب وعبد الملك وإذا سأل الحاكم الشهود عن صفة از نافابو اولم زيدوا [المسترجين التعريف المسترجين المستركة عند الملك والحاسلة المستركة عند المستركة المستر

هند التقدر الكن أنه اللالمة وجه السلت تليس لرب الدراهم إلا در احمد الربع جميد المتسات على أن يشهدو اعليه بالزنا ولاعبرة يجعله جزءاه برالوبع لصاحب الدراهم في هذه الحرانة لأنه يثول إلى سلف يزيادة وذاك ربا ترد شهادتهم وليحدرا بحرم على المعطى والآخذ وإن اختلفا في السلف والقراض فالقول لمدعى السلف والله سبحانه قال ان القاسم لاخدون وتعالى أعلم، قوله إنكان أخذا لمان على وجه القراف الخ محانه إن لم يشترط رب المال على العامل الا مد كشف الشهادة أنايز رعو يعالج بيده ولمبجر العرف بذاك وإلا فالقراض فاسد للعامل أجرة مثله وجميع الربح لرب قال ابن القاسم لاتحد الدراهم قال الحرشي في شرحقول المختصر وكان غبط أو يزرع المعنى أنه لا بجوز لرَّب المال أن الشوو دعليه الانعدكشف يشترط عمل يدالعاه ل والقرآض فاسدمع الشرط المذكور لعامل أجرة مثله كإلأف اشترط عليه أن شهادتهم حتى يدل تفسيرهم يزر عمن مال القراض لأن ذلك زيادة زادها رب المال على العامل وهو عمله في الزرع وأما إن أنه الزنا وشراءن مثا كان على معنى أن ينفق المال في الزر، ع من غير أن يعمل بيده فلا ممتنع الا أن يكون العامل ممز أ المرود في المكحلة فان الموجاهةأوبكونالزرعهايقا فيتلك الناحية أنتهم وأقره المحشي وتبعه فيالمجموع ومعلوم أنأ استراب من غير العدل العرفكالشرط والتسبحانة وتعالى أعلا (وسنل أيضار ضي المدتعالى عنه بما نصه) في بالاد الأرياف . سألهعن غيرهذامما نرجو بعضهم يأخذمن الآخردر اهم يشتري مها زبل حهام ليزرع به بطيخا وجعل لرب الدراهم الثث فيه بيانا من اختلاف هَلَ تَكُونَشُرِكَةَ فَاسْدَةَ وَلَيْسَ لَرْبِ الدَرَاهُمْ إِلَّا مَادَفَعَهُ لَهُ وَالْتُرَرَّعُ لَزَ ارْجَهُ لَهُ رَجِّهُ وَعَلَيْهُ خَسْرُهُ شهادته. (فرع) وقبل أمكيف الحال أفيدو االجواب وأجاب بما نصه الحمدنقان كانالرجل يأخذاندراهم على أن ينفقها لامزالةاسم أترى للقاضي في ازرع والربح بيلهما فهذا قراض صحيح إن خسر فعلي رب المال وإن ربح فبيلهما على أن تمسك الكتاب الذي مادخلاعايه وإن أنحذ الدراهم يزرع بيده فهو قراض فاسد لنعامل أجرة مثلهوالربجوالخسر فيه شهادات الشهود از ب المال وعايه والله أعلى، وهذا الجواب هو الصواب والله سبحانه وتعالى أعلم . -ويقول لهم أخبروني (ماقولكم) في رجل أُخذ من آخر مالا ليعمل فيه قراضا بجزء معلوم من رخ. فاشترى به بشهادتكم قال لاولس غنزما ثم طلب العامل من رب المال ما اخر يعمل فيه حكم الأول فأعطاه قدرا من الدراهم وحمارة كإرالناس لعرف شهادته لبيعها ويضم تمنها للقدر المذكور وجعل الجميع رأس مال ثم اشترى به جانبا من الحرير حتى بفرأهاو بذكرهافإذا وأعطاه لشخص آخر لأجل أن يتفاده له من المكاسين فضاع ذلك الحرير منه تمحصل توافق عرف شهد ولو قرأها من رب المال مع العامل على أنه ياتزم له ماقد ضاع فالنزمه له وحسبهربالمال على المال الأولد. نقبا لهامنظه ها ماقدر بعد نضوضه وجعل الجميع وأس مال للقراض ولم يزل يعمل فيه العامل ويربح ويأخذ رب وما كان ذلك عليه . المان مايخصه في ربَّح الجميُّع فهل إذا أواد العامل أنَّ ترجع عمَّا النَّزِمَهُ وأنْ يرجُّعُ فها نخص ذاك مسئلة)شهادات الاسترعاء من الربح خجاب لذلك أوكيف الحال أفيدوا الجواب. لابد أن يكون الشهود سنحف وما إداكات الوثيتة مبنية على معرفة

فأجبت بما تصد : الحمد تشوات الاوالسلام على سيدنا محمد رسول الله ليس تعامل أفريز عن التزوه لأنه لاز ملاولولو يتتزومه تعديده على المن وتعريف الفسياع بدفعه لمن بنفذه من المنكاسين فان فائ تغرير بالمال إذ الغالب طلاعهم عليه وأخلهم جميعه أو فدر مكسه مرتين كماهو مشاهد ويزجاب العامل للرجوع في التزوه و لا في الخصد من الربح قال في المجموع ومن ألحد من وأم المن فيها أو جنى عليه أنهم إلى كان ورأس خال ما بني ولا تجبر الجنارة بالربح أصلا عن الصواب كما في الرماضي حلاف الى الحرشي اله والما سيحاله وتعالى أعلم ، وبني النظر في حك

بهرة وزكفا وكند فان رأى الحاكم ربية توجب الطبيت نيايتى أن يقول نن «شديدون به ان ذكروا شهادتهم بالساتهم على مالى ارتبقة جارت وإلا ودهاو ايس فيكل موضع بنبغى الهان بفعارها الان بكل الشهردو إنما ينبغى أن يفعلمه بونخشى هلبه الحديثة قال الفاضى أبو بكر من زرب وربم فعنته (فرع) وأما إذاكات

أشهود لذاك وذاك في

عذود الاسترعاءالي يكتب

فبإشهدالمسمونافي هذا

الكتاب ورا الشهو د أنهو

اوايّة منقدة من إشهاد الشهود كالصدقة والإبنياع وغو ذلك فلا ينبغى ان تؤحد الشهود مجمّط من الوثيقة وحسبهم ان يترلن النشياة لهم فيها من وأنهم يعرفون من أشهدهم ولا تمسك الفاصى الكتاب ويسادم عنشهادتهممن أحكام لن سهل بمسألة) وفي الغارز إذا وتى الوثيقة بشر أو ضرب أو محو في غير موضع المدد = (٢٣٧) = مثل عاد الدنالير أو أجنها

ن الحالة أن مسلمارة نعامل نبعاه وبعد الوقع أما لأون فاسع لانتداء شرط دون السلمارة وقواف مثله فياغض المكافئة في المحالة وقواف مثله فياغض المنافئة المنافئة المحالة وقواف مثله فياغض المنافئة المنافئة المنافئة وقواف بعد نفسوضه وهو المنع المنافئة المرافئة المنافئة الم

(«الوالكم) أيمن دفع لاينه وأجنى دراهرليمناذ فيها قراضا بجزء الربيع ثم بمدانعمل دفع أجنى جميع لما لللابن ماعدا حصة الأجنبي من الربيع ثم عارض الابن المسرص أخدوا بدانال فهال لاضان على الأجنبي .

مأج ب أبو البركات الدومر رحمه الله تعالى بقوله : مخدر ننه إن كان الوجل وكال ابنه ن قافس المال من الأجنبي فلا ضال على الان ولا عن الأحنبي ولما لم يوكله على قبضه فالأجنبي - قبرت في دفع المال لانن والله سيحانه وتعالى أعلى

(ماقولكم) فيمن أمحد دراهم من آخر ليعمل أبه والربيع ينهما واشترى بهاسندا أ. وأراد أنهج بها إلى المحروب المال المال أن هذه الداءة لاتربيع وظاب رب المال العالم المرابع وطاب رب المال العالم والآل له مالى ساخت و ذمال لا يعمل المن في معنى في المرابع شيء فإن الربع ال فهو الله والا حسر أنهو المالي المناف وكليت بينهما وثيقة به والدمل يجهل المنكل لشرعى وحسر المال أنهل العالم بلك الوثيقة ويكون المحسر على رب المال خاصة ولا يازم العالم شيء أمكيف خال أفيدوا الجواب :

ساله المواجعة والمحمد المستعدى وهما المتعان بنوله: المستدنة عقد القراض من العقود المجال المجال العمل عن العقود المجال المجال العمل المحمل الم

من الله المسلمة والله المسابقة المسلمة والله على سيدا تحدد والله وسلم : من شهادتهم فله أن بسلمك على صحة ذلك بالنفرة البيهم وفي تنبيه الحكم أن الذافى إذا استراب، والفهود كشف عن حقيقة المسهم به قان ظهر له حقيقة ماترهم عمل على ماظهر له تما يقتضيه موجب الشرع وإن لم يظهر له في وعظهم وخوفهم بشرد كرهم إذر أى الذاك محلار (مسألة) إذا شهدت البينة أن فلانا أفقرى على فلان أوشته مأو آذاه أو سفهه فلاجوز ذلك حتى

ل عدد الدناير أو أجنها أو تاريخ الرعاد المراجعة المراجعة والديوهما وإن كان كان المعالمة والديوهما وإن كان المينة قان حفظت الشيء من غير أن روا الوثيقة مفت أيضاوا عن المينة فرسالته المنفقة (وإذا شهدت بينة الرجل وإذا شهدت بينة الرجل لنكاحها المينية أراد في المينة أراد لنكاحها المينية المينية

أذ يسألهم من أن علموا اذاك ووجب لكاحها منه مزاينسها (مسألة) ولاينبغيانة ضيأن بفرق الشهبود إلا عن تهمة وبنعاء في رفق كشفا رفيقاعا كالرماريد حبي تصبح له براءتهما من تهمة أوتحقالريبةعليهما فيبطل شهادتهما قالهابن عبد الحكم (فرع) قال ابن القاسم كل الشهود لابسألون ولايفرقون إن كانواعدولا إلاالشهود على الزنا فإنهم يفرقون ويسألون. وقال أشهب ٠ لايفرق بن الشهود في وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الاية ليزدجر الناس عن الإندام على شيء من ذلك ومن ذلك قتال الحوارج والخاربين والكفار قال أند بدال إنما جزاء الذن محاربون الله ورسوله ويسعون فيالأرض فسادا أنايقتلوا أو يصلبوا أو تقط أيسهم وأرجنهم من خلاف. لآية وفي ﴿ ﴿٣٤) ﴿ قَالَ الكِفَارِ زَيَادَةَ مَعَنَى هُو إَعَلَاءَ كُلِمَةَ الْحَقَ وعمو الشرك. العنتق النافي مرأ الأحكاماتمرع

لحفيظ الإنساب كحد

الزنا قال المتعالى الزائية

والذانى فاجلدواكا واحا

منهما مائةجلدة وبينت

السنة حكم التغريبوحد

ازاني الثيب الصاف

الثالث من الأحكام شرع

الصالة الأعراض لأن

صمانيهالم أكبرالأغراف

المحصنات ثملمياته أبأربعة

شهداء فاجالاوهم ثمالين

جلدة ، وألحق الشرع

بذاك التعزير على السب

والأذي القول عل حسب

اجتهاد الإمام في ذلك .

الصنف ارابه من الأحكام

شرع لصيالة الأسوال

كحدالم تقوحدا لحرابة

قال الله تعالى والسارق

والمارقة فاقطعو اأيدمما

جزاء بماكسها لكالا من

الله ، والله عزيز حكيم

وبلتحق بذلك تعزير

الغصاب وتحوهم الصنف

الخامس من الأحكام

شرع لحفظ العقل كحد

الخمر وقلانهي الله تعالى

عندني قواله تعالى إتما خمر

والميسر إلى قوله فاجتلبوه

لأنه بيم المتدام فيل فيصله فاله أبو يكر بن عبد الرحمن والنونسي النهي والله سبحاله وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم :

(ماقولكم) في رجل اشتري من آخر غلة إلى أجل ثم إنارباللدن بعدمدة جعل هذا الدن الذي أي ذمة المدن سلمًا على غلة فمَّا الحُكم في هذا السَّلَمُ وإذا استُمَّم منه غلة فما الحُكم فيها أ أفيدوا الجواب .

فأجاب الشيخ حسن البسومي المالكي بقوله: الحمد لله وحده السلم على هذا الوجه باطل | كان من شروط السَّم أن يكون رأس المال نقدا وفي هذه النازلة رأس المال في الذمة فلا يصح السلَّم وليس له إلا مافي ذمته من تمن الغلة المشتراة وإن كان المسلم استلم من المسلم إليه شيئا من المسلم فيه ا له أخذه بعينه أو محاسبه بأثمانه والشأعلم قوله نقدا أي منقودا مقبوضا معجلاوهذا الشرط مأخوذ من قول انختصر شرط السلم قبض رأس المال ومن قوله في أمثلة البيع الفاسد وككالي، بمثله فسخ | قال الله مالي والذين يرمونها مالى الذمة في مؤخر قوله له أخذه الخ المناسب وجب عليه رده بعينه إن لم يفت ومثله إنافات ﴿ وَاللَّهُ سَبِحَالُهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيْدُنَّا مُحْمَدُ وَآلَهُ وَسَلَّمُ .

(والولكم) في سلم جدي في حولي ضأن وسلم عنز في جدعة ضأن هل جوز أم لا . وأجبت بالصه : الحمدتة والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله أجَّرز سلم جلى في أ حولي ضأن ولا سلم عنز في جذعة ضأن لأنه سالف جرانفءا لأناحوليا ضأنا أغلى وأعلى ونالجلدي وجذعة الضأن أغلى وأعلى من العنز قال في المدونة لابسلم ضأن الغني في معزها ولا العكس إلاشاة غزيرة اللبن موصوفة بالكوم فلا بأس أن تسليق حواثني الغنم اه وذكرقي الحجموع من شروط أ السلم أن لايكونا متفاوتين جودة ورداءة فلا يلعنج سلم ردىء أنى جيد من جنسه السلف بنغع إ ولا عكسه كذنك بجمل أو متفاوتين كثرة وقلة فلا يصح قلبل في كثير وعكسه حال كونهما من جنس واحد للساغت بنغه أو الضهان بجعل إلا أن تختلف المنفعة المقصودةمن رأس المال والمسلم فيه فيجوز السلم مع تفاوَّت رأس المال والمسلم فيه جودة ورداءة وكثرة وقلة من جنس واحدًا ﴿ البناني أوجه المسألة أربعة : اختلاف الجلس والمنفعة معا ولا إشكال في الجواز واتفاقهما معا [ولا إشكال في المنه إلا أن يــلم الشيء في مثله فيكون قرضا واتحاد الجنس مع اختلاف المنفعة ا وهو المستثنى من الممنوع فهو جالز واختلاف الجنس مع اتحاد المنفعة وفيه خلاف فمن نظرال أ أن المقصود من الأعيان المنافع منع ومن نظر إلى اختلاف الجنس أجاز وهو الراجع اهواناً إ سبحاله وتعالى أعـــلم .

بسمالله الرحمن الرحيم مسائل القرض

يعاسوا الصبى يقدر مافيها وأمروه يتسايعها لوالده فسلمها له وعاش والده يعدفنك تحوعشرة أعوام ومات وزغير إيصاه ببقاء لقرض في ذه تدوسكت أصحاب لقرض بعد، وتعلقو عشر بزعاماللا مانه ثم ادعرا عَلَى أنولن بقاء القرض في ذمة والناه وطالبوه به فما الحكم أَلْبِيدُوا الجرَّابِ •

ثم قال تعالى فهل أنتم متتهون ووردتانسنة بحد الشارب . الصنف السادس من ألاحكام شرع لنردع والتدرير نحو قولدندالي بالبها الذيآمنوا لانفتلوا الصيد والتم حرم إلى توله ليلوا وبال أمره أى ليذوق جزاء فعله وقوله تآلى الذين يظاهرون منكم من نسائهم ماهن أمهاتهم إلى قوله وأنهم ليقولون ينتيج

أنيان وزورا ثم شرع كفارة ذلك في قوله تعالى ووالذين يظاهرون من نسائهم تم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ال يُرادُ ذلكم توعظون به ۽ إلى قوله ۽ وتلك حسدود اللہ ۽ وقوله تعالى واللائي تيافون نشوز هن فيظر هن و هجسر هن إلى الفياجه إلا الآية وقصة الثلاثة الذين خانوا وغير ذلك ما ورد

فحدت تمانصه: الحمدللة والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله ، إذا ثبت القرض ببينة و بفرار الوارث الذي يعتبر إقراره فالأصل بقاؤه في ذمة المتترض حيى يثبت وفاؤه إياديبيد-أو إنوار المقرض بالكسر ولا تمنعه من طابه والقيام بحقه فيه سكوته المدة الطويلة بلا عذرالأن خَرَّةُ السَّقَطَةُ لَلْحَقُ لَاتُكُونَ قَالِدَنَّ الذِي قَالَدُمَّةُ لَأَنْ مِنْ شَرَطُهَا التَصَرِفُ وهمو لايمكن في وسراء كان لقرض وثيقة أم لاصدا حيث لم يدع الوارث أن الميت قدوذاه قبل موته فإن وراه وان كان للدين وثرقة فالقرل مطالب أيضا وإن لم يكن به وثرقة فالقول للوارث بيمياء حيث مفي زمن لايؤخر معه عرفا مع عدم مانع الطاب قال العدوى عملي قول المختصر وإن حرّ جني غير شريك وتصرف ثم أدعى حاضر ساكت بلا مانه عشر سنين لم تسمع دعواه ١٧ ينتعمانصه قواء لم تسمع أي دعواه عدم سماع دعوى المدعى وبينته بعد ممدة الحيازة في يهر وثالق الحقوق وإلا فله آندام بما فيها ولوطال الزمان النهي وقال فيشرح المجموع مفرعا على قول. يتصرف كالملك فلا حيازة على دن في الذمة لعدم التصرف التهيي . وقد سأل شيخ . يُـ غَلَى خَاتِمَةُ الْحُقِقِينَ أَبِرِ مُحْمَدُ الْإِنْهِ رَحْمَهُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ رَجِّلَ لِهُ دِينَ عَلَى آخر وسكتُ بلا دَبُ مَدَةُ صَوْبِلَةُ فَهِلَّ يُسْقُطُ وَلَا يُسُوعُ لِهُ الْمُطَالِبَةُ بِهِ .

وْ دَ بِ مَا نَصْهِ ؛ لَا يَسْقَطُ حَقَّهُ حَيْثُ كَانَ أَصَلَ اللَّذِينَ ثَانِيا بَيْنِهُ أَوْ إِقْرَارُ وَذَكُ أَنْ الْحَقُوقَ للغوللهما الذمم لاحياز قفهاوالقسبحالهوته اليأعلموة الدفي ضوءالشموع قولدفلاحياز ةعلى دنأي لإيقار سقط بالسكوت عنه بلاعفر مع طول المدة وأسواء كانبو ثبقة أم لاوظاهر أنها اغبر دعوي غضاء أما إن ادعى المطلوب انقضاء فان كان بوثبقة فالقول الطالبُ وإن لم يكن بوثيقةُ فالقول بمضارب بيميد حيث مضي طول لايؤخر معه عرفاو لامانع من الطلب وعز ماك الطول ثلاثون سنترة المطرف عشرون اهو هذاحيث لمتشم التركة بحضور رب الدين وعلمهما كتا بلاعذر وألا ا ﴿ قَالَ عَلِهُ اللَّهِ فِي شَرَحَ قُولُ الْمُحْتَصِّرُ وَإِنْ ظَهِرَ مِنْ أُو اسْتَحَقَّ مَبِيعِ وإن قبل فلسموجع خمدة نفهوم قوله ظهر أنه لوحضر غرم قسم تركة بين أرثة أو غرماء ميت عالما بدينه ساكنا بهز عذر فإندلاقيامله حيث حصل القسم فىالجميع فإن بني بلاتسره اينى بدينه لميسقط قيامه بقسم غبره فإن قال اعامت باللعن إلا حين وجدت الوثيقة حائب وكان لدالقيام فإن لكل حلف الووثة فيام شاله خاولم يكلفوا أخلف لرد شهادةالشاهد كما إذا قاملغرم شاهدو لمخاف لرد شهادته م أغرماء وتحاذر زمايعلمو زعايه حقاولا يكافرنا لخاف لردشهادة الشاهد فإن قال كنت أعلم ديني وِلكنَ كَنتُ أَنهُ شَرِ الذَّكُو أُو البينة فلا قيامٍ لموانظر لوسكت حتى في من البركة ما لا يني بدينه هال له اتفيام ولاوعلى الاول يأخذه اوجدو يسقط مأبقي ونحقه لأنالفرض أنآ للدن ميت وانظر لواعتقد أوظن أن بـ في بني بحقه اهـ . والحاصل أنه إن حَصل قسم جميه التركة بينًا اورثة وأرباب الدين حاضرون عَمُونَ بِهُوبِدِينِهِمُ سَاكِتُونَ بِلا عَدُرُ سَفَطَ حَتْهُمْ فَلاَّ قِيامٌ هُمَّ بِعَدُو إلا محصل قسم أصلاأوبين منها مابني بديونهم ولاقدم وثبقت ديونهم ببينة أو إقرار الوارث فإزادعي أثالميت وفاهم قبل موته فإناكان بدينهم وثيقة فالقول لرب الدمن فيعدم الوفاء ولو طال الرمان وإنالمتكن بعوثيقة وللمزل بوارث بيمنزحيث فضي طول لايؤخر معه عرفا مع عدوالمان وإنالميدعالوارثالوفاء

كا لبراء فقالله الناس استغفر لرسول اللهومحاث فقال غفر الله لكفكت رسول الله صلى الله عليه أنهم الذياد مطاقماً وجدت لهم وثبقة به أم لا طال الزمان أم لا وأنَّه سبحانه وتعالى أعلم . وسلم ومزذلك ماوردمن

حسرجل يجريو فغيره فلي صحيح مسلموغيره عنعمران بنحصين أنافيفة كانشحاناه لبني غفار في ألجاها يتقاصاب المسلمون والمنافق فَقَالُ ومَعَالَةَ لَهُ قَالُوا لِهِ اللَّي صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهُ وَالْمُؤْلِدُ وَالْمَالِ وَالْمَ

(١) مطلب أخذ الرجل بجريرة غيره

م على ذلك مَنَّ السنة وارواه الرُّ حمال في مختصر الرافحةع مطرفال حــدثنا مالك من أنيس عن بحتى بن سعيد عن أني وَالْكُ الْعَلْمَارِي أَلْ رجابن من غفار أقبلا مريدان الإسلام حيى إذا كاذا قريبا من المديسة أمسيا فباتا وآنى أناس يظهرون إلىالمدينةفيا وا قىرىبا منها فلأكان من السحر قاموا ليذهبنوا فقعدوا قريبا من الإبل فالهمسوا الغفاريسن فأخذوهم وأنوا مهما وسول الله صلى الله عليه وسلرفحيس الواحدوأرسل لآلحر فوجندهما قروا مين المكان الذي بانوا فيد فأتوا بهما : فقال الغفاريان والله بارسوك نلد إن كنا البراء فقال لهما رسول الله صلىالله عليدوسا استغفرالي تمال أحدهما غفرانيه لك فقال وسول الله صلى الله عليه وسالمولك يغفر اللهوقبلك الله في سعله وقال للآخر استغفر لي فقال والنهإن

يه القران العظيم . وما يلب

حلفائك ففيف قدكانوا أسروا رجلين من للسلمين وكان النبي بمربه وهومحبوس فيقول يامحمدانى سلمقال لوكنت قلت فأنك وأنت ملك أمرك أفلحت ففدادالنبي برجلين من المسلمين ومن ذلك أمه صلى الله عليه وسلم لما أجلي موديني النضيرمن المدينة على أن لهم ماحمت الإبل من (١٣٦) ﴿ أموافم غير الحانة والسلاح كان لأبي الحقيق مال عظم بلغ مسك أور أي من جلداتو رمن ذهب وحلي

> وآنية مضوغة فنافتح رسول الله صلى المعليه وسلمخيرحاصر الحصن الذيفيه الزأني الحقيق فنزل فصالح على حقن د، اه وز في حصابهم من المقاتلة والذرية على أن يحرجوا لمرارس ويخلوا بِّين رسول الله صلَّى الله عايه وسلم وبعن ماكان غومن والأوأرض وعلى ترك السضاء والصفراء والكراع إلا ثوبا عملى ظهر إندان فقال وسول الله صلى الله عليه وسلم , , ئت ذمة الله وذمة رسو لهوركم إن كتمتموني شيئا فصالحوه عنى ذلك فقال رسول القاصل الله علية وسال الكنانة بن ابن الربيعاً عم حيى بن أخطب وأقعل وساكحني الذي جاء به من النفسر فقال أذهبته النفقات والحروب فقال رسول الله صلى اللدعليه وسلم العهد قريبوالمال كثيرأرأيت إن وجدناه عندك أقتلت قال نعم فجاء رجل من المود إلى رساول الله صلى الله عايه وسله لقال اه إنى أتكانه يطوفون

(،اقولکم) فی دین وهب ثرب الدین ربع ،رکب وحازه أربع سنین ثم طلب رب الدین دينه وخلصه باللكوي والتعيين فرجع الواهب فيربع النركب على الموهوب للموأدوان يسقط حقه لرجل آخر فهل على رب الدين ماغرمه للمدين بالشكوي وإن كان له هنمده حق شرعي بيانة أخذه وإلا فلا أفيدُوا الجواب.

فأجاب مالكي يقال له عبد الله البسيوني بقوله : الحمد لله الشكوي تلزم الشاكي وجميع ماغرمه صاحب ربع المركب الرجل المذكور يازمهردوله شرعاوعليه وفع الدين الثابت بذمته الذي تشهديه البينة وحيث أمره المسقط أن يسقطريع المركب لرجل آخرا فلابجوز لعالرجوع عليهبه وغلى ولى الأمر العمل بذلك ومنع المعارض واللهسبحانهوتعالىأعلم .وأجَابِحنتى بقالَ لهأحمد المحل بقوله: الحمد لله على الرجل دفه القدر المعاوم الذي بلمته من الدراهيروتلزمه الشكوي. لا رجوع له فيربع المركب والله سبحانه وتعالى أعلم وشافعي بقال له محمد التَّبيسي بقوله: أخمد لله لأرجوع للراهب ألمذكور بعد القبض والنصرف للموهوب للدة المذكورة ولأندليس والدأ للموهوب له وحيلتذ فيقضى على الواهب بقضاءه اعليه من الدين للموهوب لهلأنه صنع مغروفا إ بغدَ مقابل فلا لوم عليه في الحالة المذكورة والله سبحان وتعالَى أعلم . قلت أما فنوى الْمَالِكُيُّ فهيخطأ وذلك لأن هبة المدين من قرض أو بيع لرب الدين باطلة لأنها مزالربا أما في الفرض فظاهر وأما فيالبيع فلأنها ربما حملت البائع على تأخير الدن عن أجله وهؤ تسليف بنفع الهبة فيجب على رب آلدن رد ربع المركب للمدِّين إن كان قائمًا وقيمته إن فات وبجب على المدِّين دفع الدين الذيعليه لربه وإنَّ أمكن رب الذين تخليص حقَّه عند حاكم لايظام واشتكاه الظالم أتحذ منه زيادةهما نجب عليه فإن كان الزائد قدر أجرة العون فساع على المدين لأنه فله بالمطان وإنكان زائدًا علمها فالزائد علمها على رب الدين وإن لم تمكن ربُّ الدين تخليص حقَّه الاعتد الظالم ضاع الزالد على المدين مطلقا قال في المختصر وحرمهديته الحرشي الضمير لمهديان والمعنى أن الذيعليهالدن محرم عليه أن سهدي[صاحب الدن هدية ومحرم على صاحب الدن قبولهـــا لأن ذلك يؤدى إلى التأخير بزيادتو بعبارة أى هدية المديانلابقيدكونه مقبرضا أى آخذا القرض بل يقيدكونه مدينا فيشمل مدين البيع والسلم والقرض ثم إن كانت قائمة وجب ردهاو إن قائت بمفوت البيع الفاسد وجب رد مثلهآ إن كالنت ثلبة وقيمتها يو ددخات في ضمانه إن كالنت مقومة اهـ. وقال أبو محمد الامير فيأجوبته وحاصل ماذكره الأشياع فيالشكاية أن منشكا لظالم أو دله على ال فأخذه الظالم فالضهان ابتداء على الظالم لمباشرته للأخذ فان تعذرالرجوع على الظالم والضمان على المتسبب الشاكي لأن الشكوي/نظالم ظلم ومن كان له حق فليظلبه عنسدُّ من لايظلم ومن عليه الحق وإن ظهر فرضا لايظهروانما بجبر على دف ماعايه نعم ذكروا أن أجرة العون وهو رسول القافي على الظالم لأنه محل ظامه تمطله مثلاً ومجاوزة الحد في الجزاءظلم لابجوزاه وأما فتوي الحنق والشافعي فبرجع فمهما لمذهبهما وينظرهل هاكفتوي الالكي أولا والقرسيحانه و تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

مهذه الخربة كل غداة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخربة فأخرج منها بعض كنزهم ثم سأله هما بني فألى أن يؤديه فأمر بعالز بربن العوام فقال عذبه حتى تستأصل ماعندهوكان از بعريقدح بمزلك في صدره حتى أشرف على فقسه ثم دفعه رسول الله صلى الله عليه وسارانى محمدين مسلمة فضرب عنة وبأخيه محمودين مسلمة

، إنما فعا ذلك تكنانة لإن الكنزكان عنده و صاحب الكنزكان من بني قريظة وقتل معهم في غزوة الأحزاب وهذه القضب ذكرهاان هشاهوغيره منأصحابالسيرومن ذلكأاما وقبت قضية الافك وتبكلم الناسيها استشار رسول انه صلى الله علم وسارعلى بن أبي طَالَبوزيد بن حارثة وضي الله عنهما فقال زيد أهلك ﴿ ﴿١٣٧٤﴾ ﴿ بارسولُ اللَّمولانعام إلاختراوها

(التولكم) فيمن اقترض دراهم وسافر ثم مات مقرضه عن ورثة ثم مات في غيبته واستولى وارثه على تركته فهل لورثة مقرضه الدعوى على ورثته وإقامة البينة وأخذ مالقرضه - فأجابالشيخ محمد الطحلاوي يحمه الله تعالى بمانصه : الحمدللهوحده إذا ثبث الدن على . الذَّرَ ضَ بِالبِينة الشَّرِعية فيحلف ورثة للوَّان مِن الاستظهار ويأخذون مالمورثهم قهراعلي الوَّارث للذكوروعلى الحاكم الشرعى تنفيذ ذلك ويتسم ذلك المال على ورثة المقرض بالفريضة الشرعية والله سبحانه وتعالى أعلم وبحود للشبخ حسن الجبرتى الحنني والشبخ عبد الرءوف السجيني الشافعي رحمهم الله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

مسائل الرهن (ماقولكم) في أولادعلى أبهم مؤخر صداق زوجته غيراً مهم فلمامات الأبطابت مؤخر صداقهامن الأولاد لمكوناآلمركة نحت أبديهم فرهنوهادارا غير مسكنهم ثممانت تلك الزوجة وعلفت بنتافوضعتالينت يدهاعلى الدار وباعتها وادعت أنها ملك لأمها فهل إذاكان للأولاد بِهَ بأنها مرهونة وأنها ملك لهم يكون لهم رد البيع ولا يازمهم إلا دفع الدَّن أفيدوا الجواب فأجبت تمانصه : الحمدللة والسلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله تعملم رداليهم إن وقع بأقل من القيمة ولايلزمهم إلادفع الدين فإن وقع البينع بالقيمة فأكثر مضى ولزم الأولاد وإنالمبجز ابتداءإن لم يأذنوا لها فيهقال ان سلمون قال بعض المرثقين لابجوزله بيعالرهن وإن جعا ً له ذلك دون مشورته ولاسلطان كماتقدم إلاأن يقول في الوثيقة أقامة مقام الوكيل المفوض إليه في الحياة والوصى بعد الممات فيكون لهذاك دون مشورة السلطان وإلافلا قال:ولكن إن باعبغير إذنه وأصاب وجه البيع نفذ وإن نص في الوثيقة على ماذكر جازله البيع في الحياة وبعد لمات لأنه أنامه مقام الوصي مَن غير مشاورة السلطانوهل له عزله عن هذا التقديم أملا؟قال تررشدلانمنه عزله إلاأن يقول في الوثيقة وكلماعزله فهو مفوض إليه حتى يستوفى حقه وإلافإن عزلهم لم التقد عمال بعضهم وإنما لايغني التقديم في البيم وإنجعل له ذلك دون مشورته ولاسلطان إذا كانالتقديمفي عقد البيع أوعقد حاول الدن لأنها وكالةإضرار وقال إسهاعيل الفاضي وغيره ذالجائز نافذ ولوكان ذلك بعدعقد البيع وقبل حلول الدن لجاز الشرط وعملت الوكالة باتفأق لأما عن طواعية قال محمدين عمرو إذاكان هذا التقديموالرهن في قرض فلا بجوزلانه ساف جر نفعا إذ قدر فدعه نفسه المؤنة في بيعه ومشورة القاضي وقال محمد من أحمد ذلك جائز فإن كان الرهن يبدأوين فلابد مزمشاورة السلطان انهى وقال فىالمختصر والأدين بيعه بإذن فىعقده إنالم يقل إنالم أنت كالمرتب صده وإلامض فهما قال العدوي توله مضي فهما كانله بال أم لا يخشي فساده ﴿ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مَا اللَّهِ كَمَا نَفَاهِ فَي تَوْضَيْحِهِ عَنَّ الْبَيَّانَ أَمَا إِنْ بَاعَ بأقلُّ مَنَّ النَّيْمَةُ قه أخذه من المشتري وإن تِداولته الأملاك فله أخذه بأي بع شاء كالشفيع اه:

إلهم طلحة من عبيد الله فينفرمن أصحابه وأمره أنكرق عاسم البيت ففعل (ماقولَكم) فيرجل طلَّب من آخر دينا له عايه فماطانه فيه فنصب أوسر قي منه شيئاعلي وجه طلحة ذلك واقتحم (١٨ – فتح العلى – ثان) الضحاك زخايفة من ظهر البيت فانكسر ت رجله واقتحم أصحابه فأفلتو اومن ذلك الروى فيجلم آلحلال أنه حبس رجلا فيهمة دميوما وليلة وفي سنن أبي داود أنه حبس فيهمة وفيرواية أنه حبس رجلا أنهمة ساعة من نهار وفي المنتني للباجي في باب القطع في السرقة أنه صلى الله عليه وسلم حبس رجلا أنهمه المسروق

الكذب والماطا وأماعل رضي الله عنه فإنه قال بارسول الله إن النساء كثير وإنك لتقدر أد تستخلف واسأبالجاريا فإنهاستصدقك فدعارسو

الله صلى الله عليه وسلم بريرة ليسألها فتنام إلىهأ على فضر بهاضر با شديدا وجعل بقول اصدقي رسو الله صلى الله عليه وسلم فتقول والله لاأعلىا خبراوهاكنت عيبعلي عاقشة إلاني كنت أعجن العجين فبآمرها أن تحفظه فتناء عنه فتأتى الشاة فتأكله وهذامن السياسية لأنهضر بهالتقر بماعندها ومن ڈنٹ أن رسول اللہ صلى الله عليه و سار وجد في بعضرغاز والدرجالافاتهمه بأنهجاسو ساللعدو فعاقبوه حتى أقر نقله القرافي في الذخبرة فيباب السياسة ومردنك أندصا الدعلمه وسلم بلغه أن ناسا من المنافقين يثبطون الناس

عنه في غزوة تبوك فبعث

منه بصرقة وكالاصاحبه فاللمقر ومن قاك قوله صلى الشفايه وسلرلقد هممتان امريالصلاة فتقامته امر وجلافيصلي بالناس ثم انطلق معي يرجال معهم حزممن حطب إلى قوم لايشها نون بسلاة فأحرق عهه وبيوتهم بالبار رواد أبو هريراتي الصحيح وعنه أيضا قال معتورسول الله (١٣٨) عن الله عليدوسة بقول لقدهممت أن آمر فيانا فيجمعون خرما من حطب فم آفي

توبيا يسلون في يران ايس لمم على فأحرقها علمهم وأختلف هل هذا في المؤمنين أو المافقين والظاهر أنه في المؤمنين الذوله يصلون في بيوتهم والمنافقون لا يصلون في بيوتهم وقد قال الله تمالىفسموإذا لقواالذن آ. يه اقالهِ أآمنا وإذاخاوا إلى شياطينهم قالو اإنامعكم إنالحن مستهز ثون وفائدة قوله لقد همت تقديم ا وعيد كالتهديد على العقوبة لأن المفسدة إذا ار نفعت واندفعت بالأخذ من الزواجر لم يعدل|لى الأعلى ومن ذلك ارواه الإمام أحمدين حنبل في مسنده عن أبي هريرة رضىالله عنه قال قال رجل يارسول الله إن لي جارا ﴿ نَانِنِي فَنَا اللَّهِ وَمُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم انطلق فأخرج متاعك إلى الطريق فانطلق فأخرج متاعه فاجتمع الناس إأيه فقالوا ما شأنك فقال لى جار يؤذبني فجعلوا يقولون اللهم العنه اللهم أخرجه فلغه ذلك فأناه فذال ارجه

الرهن فهل يكون حكمه حشم الرهن إدا للك أو حكم الذيء العصوب النيدرا إلى الها فأجبت بمانصه : خمدُنة والصلاةوالسلام على سيدنامحمد رسول المدحكة حكم المغصوب لأن الرهن لاينعقد إلابما يدرعلي وضا الراهن كايفيده قول سيدي خايل في محتصر والرهن بذر من له صد مايباع وقوله أيضًا وهل تكني بينة على الحوز وبه عمل أو على التحويز السهي وأول الحد رع الرهن كالبيع والتسبحانه وتعالى أعلم وقال سيدي على الأجهوري في قتاويه الركن الحامس الصبغة لايتعين فنها لفظ الإنجاب والقبول بل يقوم مقامه كل ماشاركه فى الدلالة على المفهوم

(ماقولكم) فيرجل لدين على آخرفوكل رجلا على اقتضاءدينه فأخذ الوكيل رهنا يغاب عليه وأواد الدفرا فوضعه عند آخره وليقة اللهن وقال أنت بمنزلني في خلاص الدين ثم ادعى وكيل الوكيل سرقة الرهن فهل يضمنه ألوكيل أو وكيله أو رب الدين أفيدرا الجواب .

وَأَجِرَتُ مَا نَصْمَ : أَخْسَدَتُهُ وَالصَلاَّةُ وَالسَّلامُ عَلَى سَيْدِنَا تَحْمَدُرسُولَ الدَّيْفُ مَهُ وكيل الوكيل حيشالم تشهد له بينةعي سرقة أرهن لاانوكيل ولارب الدين لعدم حياز لهمالارهن وعذر الوكيل بالسفراً فيفرمالواهن الدن أربدويتيع وكميل الركيل بقيمة رهنه أو مثله ويشهد فحذا ماق نوازل الكجهوري وسئل عن رجّل وكال آخر في قبض دراهم له على آخر فتعذر ذهاب الوكيل له فوكل تحرعل قبضها فخصها ودفعها لآخر ليرصلهالن الصرهاقي صرة ووضعهافي جراب مع دراهمه ووضعة في المركب التي بربدان يسافر فيهاولم ينهفيها فضاع الجراب فهل قارمه ويعدمفرطا أمملا ؟ فأجاب: يضمن الوكيل الذنت حيث كان وضعفا في المركب على الوجه المذكور خلاف مايفعل في ثانها والله سبحاله وتعالى أعلم النهبي .

(ماتولكم) فيمنزوهن نخنة أونبقة تحتابد آخروصار المرتهن بأكلمن ثمرها فهل للراهن أن يحاسبه بما أكله من الثمرة ويسقط من الدين أم كيف الحال .

فأجبت بما نصه : الحمدتة والصلاةوالسلام على سيدنا محمدرسون الله نعم للراهن أزمحاسب المرتهن بمأا كلمن محرة الرهن بل مجب عليه ذلك ويرجع عليه بمثل ماأكله إن ألح قدره وبقيمته إنجهل سواء كان الدين من قرض أوبيع أو المثل لايصح إسفاطه من الدين لأنه بؤ دى إلى بيح طعام المعارضة قبل قبضه والقيمة بصح إسقاضها منه وهذا كله إن لم يشترط المرتهن اكال النعرة أ فيعقدالمداينة لأن تركهاله حيننذ مزياب هدية المدين أو اشترخه عجالا فيعقد القرض لما تقام أومحسوبا من الدن فيه لاجماع البيع والقرض بشرط أو اشترطه فيعقد البيع مطاقما إذا كان قبل بدو الصلاح أوبعده واشترط آكل تمردسنين لانه يؤدى إلى يبع الشعرقبل بدوصلاحه فإن كان بعده والمشرط النمرة التي بدا صلاحها خاصة جاز مطلقا أي مجانا وعسوبا من الدين قال سيدى على الأجهوري رضي آلة تعالى عنه اعلم أن اشهراط المرتهن منفعة الرهن لابجيرز سواء كان الرهن في قرض أو تمن سبيع حيث وقع الأشتراط بعد عقد البيع وعقد القرض وكفا إنّ وقع في عقد القرض وأما إن وقع في عقد البيع فيجوز حيث عبنت ولم يكن في ذلك بيع الثعن قبل طبيه قال الليطي ومزارتهن شجرا واشترط ممرة ذلك العام فإن كانالدن من سلف لم بخر

الىمنزلك فوالله لاأو ذبك ا وتما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم في تنال أن بكر رضي الله عنه من منع ازكاة واجهاده فيالحكم بتنالهم ومزذاك أزغمرين الخطاب رضيالة عندأمر يتحريق قصر سعديناني وقاصرونسي المدعنه بالزند أله احتجب عن الخروج الحكم بينالناس وصاريحكم في داره وأمرأيضا بتحريق حالبرت رويشدالذي الذي كالنبيب الحمد وقال له أنت فويحق

ولست برويشد ومن ذبك مافعله عنمان بن عفان رضي الله عنه لما خاف على الامة أن يختلفوا في الفرآن ويفترق الناس هيه امر بدريق الصاحف وبسع الأمة على مصاعف واحد للرأن لم من الصاحة في ذاله روافة معايد العد حابة ورأو اذلك مصاحفاتين أ الله عليه وسلم هو والزبير بن ومن ذلك مافعله على مَنْ أَي طالب رضي الله عنه لما بعثه رسول الله صلى ﴿ ﴿ ﴿ ٣٩) العوام في أثر المرأة التي

وإن كالمربيع والمردند والمتناف والرواة كالاستين أراكر المرواء ويداكاه وإواد کت مدورا حاطب ن كانلاعسب النفعةمن الدرزان كان بحسهامته فإن فيه تفصيلا وذلك أنه إن كانعلى أن يعجل ، ابق من الدين حيث لمّنف أنشفه له في الأجل جاز وكذا إن كان على أنه ابني يستبط لكن يشترط فيهذا الثانيأن يكونالرهن فيقرض مطلقا أوفي بيه ووقع الاشتراط بعدالعقد فإن وقع اشتراط ذَلَكُ في عَلَمُا البِيمُ لِمُجْرُ كَمَا لَا يَجُورُ أَنْ يُوقَى مَا بَقِي مِنْ اللَّذِينَ بَعَدُ الأجل مِن المنفعة أو يأخذُ منه شيئا يتأخرقيف لأنه فسخ دينفىدن وبهذا بتبين لك الجواب فها سألت عنه واشتراط المرتهن أخذ حمام البرج للرهون لأيجوز تحال إذهو بيم بما يتابله من الدن وبيم حمام البرج لايصح والله سبحانه وتعالى أعلم انتهيي كلام الأجهوري وعبارة المجموع وجازشرط منفعة عينت ببيدم وتكون جزءامن الغمن ومحصله بيعه وإجارة يخلاف القرض فسلف جرنفعاإن اشترطت مجانا وسلف وإجارة إذ أعذت مزاللدن وأماأ محلالغلة فجأز فههمامن الدنالأتهامن جنسه بخلاف ذات المناف كما في البناني ويشرط عدم الجهالة في الاستيفاءمن دينالبيه والتطوع بعد العقد هبة مديان فهما ومعاوضة بجري على مبايعته فالسامحة حرام انتهى وقال العدوى وحمه آلله تعالى الحاصل أن الصور ثمان وهي أن أخذ المرتهن منفعة الرهن في بيم أو قرض وبعن مدتها فهما أملا وفي كل من هذه الأربعة إما لانشرط فيعقدالماوضة أويضاع بابعده فيمنة فيسبع وتجوز فيصورة المصنف تمال والحاصل له إذا لم يؤجل في القرض بالأجل و دخل على استيفاء المنفعة ليحسب من دينه فأجز ذلك بخلاف ابيع فلابجوز لوجود الجهلق الأجل فقول الشارح إذلابدرى المناسب إبداله بأذيقول لأنه لابجوز لجَوَلَ فَيَمْجُولَ فِي الْأَجْلِ لَانَهُ المُقَائِلِلَا تَقْدَمُ وَأَمَا إِذَا أَجْلَ كُلُ يُأْجِلُ ودخلاعلى استيفاء المتفعة فيالدرزان دخلعلي أنهإذا فضلون الدرفضلة يوفيهبقية الدن من عنده أوبييع الرهن أجزفي البيع والقرض وإن دخلا على أنه يوفيه من النفعة أوبعطيه شيئا مؤجلا امتنع لما فيه من فسخ مالى اللهة في المؤخر لافرق في القرض والبيع وإندخلا على أنالذاضل بأبرك المدّنجاز في القرض هون البياح النهبي والله سبحانه وتعالى أعلّم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماقولكم) في رجل ارتهن أرضا من آخر على دراهم وزرعها مدة من السنين ومعو بدفه خراجهاالهابزم فهاللراهناالرجوع عليه بأجرقق كلسنة وتحسبهن دراهم المرمن وإذا هجمه ذَا فَهَاءَالَ مَارَجِهِ بِعَمَنَ الْأَجْرِقُوهُ إِنَّا مَاتَالْرَاهِنَ وَلِمُخْلِفَ شَيًّا تَضْبِهِ عَلَى المرتهن دراهير فأجاب الشيخ بمحمد الفيومي المالكي بقوله: الحمدللة ألراهن الرجوع بالأجرة المعتادة في تلك الأرضَ في كلُّ سنة وإذا مات الراهن ولم يخلف شبافلا نضيع الدراهمِيل له أبحد الأرض والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . ـ

(القوالكم) في رجل رهن عند آخرطينا خراجيا على درادم معاومة وزوعه المرتهن سنة ثم تركدبلا حرث، تمكنا ونعمدعياعلم الراهن بذلك وهو ينكرفهل خراجه إز مالمرس أه كيف الحال فأجاب الشيخ حسن الجداوي بقوله : الحمدة الحرق غاة الرهن لربه لالرب المال فإذا كان كذار فال الأرض آلي بارت بسبب عدم الحرث على وبهالأن منفعة الأرض له ولا بازم المرسمون في

أبي للتعة كتابا وجعل لها عليهجعلا إلى أن توص إلى قريش يخبرهم 🔾 الكتاب بما عزم عليه رسول لله صلى الله عليه را ال من المسير إلهم في غزوة الفتح فجا الحبرلرسول الله صلى الله عليه وسلم من عند الله فخرج علىٰ ابناني طالب في أثر المرأة حنى أدركها فاستنزلاها والتمسافير حلهاالكتاب فلم يجدا شيئا فقال لها على رضي الله عنه أحلف بانله ماكذب رسول الله صلى الله عليه وسلم و لا كذرا والخرجي هذا الكتاب أو لنكشفناك فلما رأت الجد منه استخرجت الكتابمن ﴿ وِنْ رَأْسُهِ اوْكَانَا قَدْجِعَاتُهُ ۗ في شعرها وفتلت عايه قرونها فدفعته إليه فأتى به رسول الله صلى اللهعابه وسلم واعتذرحاطب بأنه إنما فعل ذلك مصانعة بالدعنده ومن ولدوأهل وأترل الله تعالى ياأجها

الذن آمنوا لاتتخلوا

عدوى وعدوكم أولياء

الآيات فالطريق الني استخرجها الكتاب من السياسة الشرعية وهي التهديد والارعاب ومن ذلاك داوقه إلعل رضي الله عنه في بعض لخكومات وذلك أنارجاس من قريش دفعا إلى امرأقدالة دينار وديعة وقالالها لاتدفعها إلى واحد منادون صاحبه فلبطاحو لا وجاءأحدها وقال إنصاحبي قد مات فادفعي إلىالدنانير فأبت وقالت إنكائليالي لاز فعها المواحد منا دون صاحبه فشفع

إلها بأهلها وجبرانها وتلطف حيى ذفعها إليه تمجاء الآخر بعد ذلك فقال ادفعي إلى الدناسر فقالت إن صاحبك جاءو ادعى أنك قد مت ودنعمًا إليه قرافه إلى على من أي طالب رضي الله عنه فعلم أنهماقد مكرا بها فقال على من أني طالب رضي الله عنه أليس قد قارا هَا لاندفعيها إلى واحده ادون (١٤٠) صاحبه فقال بلي قال فاذهب فجيء بصاحبك حتى تدفعها إليكما فذهب ولم يرجع (١) ومزذلك

مارقه لعلى رضيي الله عنه

أبضاو ذلكأن إنساناشكا

إلى على رضى الله عنه نفر ا

فقال إناهة لاءخرجوامع

أبى فى مفر فعادو او لايعد أنيا

فسألتهمعه فقالوا مات

فسألتهم عرماله فتالوا

ماتركشيئاوكان معممال

كشرفارتمعنا إلى شريح

القاضي فاستحافي ووخلي

سبلهم فدعا على رضي

الدعنه بالشرط فوكل بكل

رجل منهم رجلين وأوصاهم

أزلاتكنو أيعضهم يدنوا

مزبعض ولاعكنو أأحدا

يكامهم ودعاكاتبه ودعا

أحدهم فقال أخبرني عن

أى هذا الذي في أي يوم

خرج،عکم وفیأی منزل

از ل معكم وكيف كان يسير

معكمو بأيعلة ماتوكيف

أصيب عاله وسأله عمن

غسله ودفنه ومن تولى

الصلاة عليه وأن دفن

والكاتب كتب ثم كبر

على رضى الله عنه وكدر

الحاضرون معهوالمتهمون

لاءلمه إلاأنهم ظوا أن

صاحبه وتداقر علهم ثم

دعا آخر بعد أن غيب

من الخراج مدة البوار والله أعلم . وبمثله أجاب الشيخ أحمد السجاعي الشافعي . (ماقولكم) فيرجل واضع بددعلى رزقة بعضها على عمل وبعضهاعلى البر والصدقة رهنها عند آخر في دراهم معلومة ومات عن ابن وعدار لايوفي بهافهل تضبيع على المرتبن وهل يلزمه دفع الإجرةعن مدة زراعتهفها زيادة عن الجراج حسب،اجرت بهعادة المحلوا إذافنت رجل سلعةمن نحو غاصب بدراهم قاصدا الرجوع بها على رب السلعة ثم تنازعا فلمن يكون القول منهما

فأجاب سيدي أحمد الدردر رحمه الله تعالى بقوله: الحمد لله رهن الطين في الدر اهم على الوجه إلو اقدالآن بن الناس باطل بإجاء أهل الإسلام ثم عاسب المرسن بأجرة المثل مدة وضع البد عليه زيادة على الخراج وعسب من أصل الدين ويرجع الطن لأصله فإن فضل شيء من الدين رجع يه ﴾ الذكة ويرجع المحاسبة والنُّول في المسألة الثانية قول دافع الدراهم بيمين أنه دفع لبرجع بهائم إن كان تمكن تخليص السلعة بلا شيء أخذها ربها وضاعت الدراهم على الدافع أويرجع بها على من أتحدها منه وإن كان لاتمكن تخليصها إلا بالدراهم لم يأخذها ربها إلا إذا دفعها

لمن خلصها والله سبحانه وتعالى أعلم ؟ (ماقولكم) فهايفعل في بلاد الأرباف من دفع الرجل لآخر دراهم ويأخذ منه أَمَعَةُ أُرضَ نزريها ويسمون ذلكره ناركاماطلب رب الأرض دراهم يدفعها له ويضمه إلىالدراهم الأولى فإذا أتدرب الأرض بجميع الدراهم أخذأرضه ولايأخذ منالغلة شيئافهل ذلك صحيح أوفاسد وإذا قلم بالفساد فهل إذا تُلفت الأرض بأنأخذهاالبحربأخذدراهممن ربالأرض أوتضيع

فأجبت بما يصه : الحمدللدوالصلادوالسلام علىسيدنامحمد رسول الله . تعمدلك فاسدلانه سلف بمنفقة وإذا أخذ البحر الأرض فضانها من زبها لأنها نما لايغاب عليه ولا دخل المرسن أ فيذلك فلد أخذ دراهمه مزرب الأرضلكن تحسب عليه أجرة الأرض في المدة التي زرعها فيها من ابتداء وضم بدد علمها إلى أخذ البحر إبّاها فيتقاصانومن زادله شيء أخذه من صاحبه والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماقولكم) في رجل رهن طينالرجل آخرتم إن الرجل الآخر وهن ذلك الطن وصار نزرع المرسن الثاني ثمان سنين فهل إذا أراد ورثةالراهن الأول دفع مارهن به الطنن وأخذه بجابون

فأجبت بما قصه : الحمدللة والصلاة والسلام علىسيدنا محمدرسول الله ، نعم بحابون لذلك بلذلك واجب علمم وعلى المرس الاول والثاني لفسآد الرهن على هذا الوجه لانهسلف بزيادة أ وهو صريح الربا المحرم يص القرآن العزيز وتحسب أجرة الثمان سنين على المرسن التاني من أصل دينه نإن بَهِي لَه شيء أخذه وإن زاد عليه شيء دفعه لورثة الراهن الأول وكذا المرتهن الأول وإن ا كانزوع قبل عقدالرهن الثانى وهذاخاهر إن استوى الدينان المرهون فسهما فإنزاد الثاني لم بلزا ورثقالوآهن الأون إلاماعلى مورثهم ويرجع المرتهن الثان على المرتهن الأول بباقى دينه وإن زادالأو وفع ورثقالر اهن الأول للمرشن الأول جميع ماعلى مورشم وهو يدفع للمرشن الثاني ماله عليه أوللمرش

الأول عن مجلمه فسأله كما سأل صاحبه ثم غيبه وطلب الآخر وسأله حتى عرف ماعند الجميع فوجدكل واحد منهم نخبر بضده أأخبربه صاحبه ثمأمربرد الأول قذال باعدو الذقد عرفت غدرك وكذبك بماسممت من أصحابك وماينجيك من العقرية

(١) مطلب تفريق المدعى عليه إذا استرابهم القاضى :

المتذق تمأمر به إلى السجن وكبر وكبرا لحاضر ون بشكيره فلماليصرالقوم لخال لميشكو الناصاحبهم أقرعلهم ثمدعا آحر منهم فهاده فقال والله باأمير المؤ منين لقدكنت كارهالما صنعو المردع الجميم فأقرو ابالقصة واستدعى الأول وقبلي لهقد أقر أصحابك ولابنجيك روى الصدق فأقر تثل ماأقر به أصحابه فأغرمهم نَنان وأقاد منهم بالنشروهذ (١٤١) من السياسة الحسنة وسيأتي حكم تفريق الشهود إذا

إِنْ قَدْرُ دَيْنَهُ وَالْبَاقِي لَمْرَكُمْنَ الْأُولُ وَاللَّهُ سَبْحَالُهُ وَلَعَالَىٰ أُعَلَمُ : وصلى اللَّه عي سيده محمد

(مالولكم) فيمن وهن عبدولده الصغير في دين من بيه وشرط المرسن منفعة العبد مسدة معينة وغاب ألراهن إلى انقضاء تلك المدة وزيادة علمها ومآت فيغيبته وأراد ولى الولد أمحذ العبد من المرتمن فول 🕏 محاسبته بالمثقعةالزائدة على منفعة المنذ المشارطة وإسقاطها من القدر الم هون فيه أفيدوا الجواب .

فأجبت بمانصه: الحمدللوا الصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم له محاسبة المرمهن لقيمة منفعة العبد في المدة الزائدة على المدة المشترطة وإسقاطها مزالقدر المرهون فيه وللمرتهن ارجوع علىالولد بما أنفقه على العبد في المدة الزائدة قال في انجموع وجاز شرط منفعة عبلت بهيع وتكون جزءا منالثمن ومحصله بيع وإجارة ثم قال ورجع بما أنفق على الحيوان فىالذمة المهي والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم مسائل الشركة

(ماقولكم) في رجلين اشتركافي غُرس أرض شجرا ثم مات الشجر وصارت الأرض براحا ثم ادعى كل أنَّ الأرضُّ مملوكة له وشهدت بينة لأحدهما ببعض الأرضُ وحددته خدود والآخر لم تشهد له بينة وسلم للأول في نصف الأرض فما الحكم أفيدوا الجواب.

فأجبت بما نصه ! الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إن كان الجنز، لذي شهدتبه البينة النصف أو أقل منه قضى لمدعى الكال بثلاثة الأرباع وللآخر بالربه لأن تنازعهما إنما هر فيالنصف ولا بينة لأحدهماً فيقسم بينهماً كما هر الفاعدة . وإن كان الجزء الشهود به أكثر من النصف قسم بينهما مازاد عليه لذاك وحيث كانت الأرض من أرض بصر الصالحة لزراعة الحبوب وللحوها فالقضاء إنما هوعلى وجه الاختصاص وملك المنفعمة بالإجارة من الإمام أو نائيه لاعلى وجه الملك لذائها لأنها وقفت بمجردفتحها كماقال في المختصر وفينت الارض كمصر والله سبحانه وتعالى أعلم

(مانولكم) في رجلين اشتركا في حيوان واللزم أحدهم النفقة عليه فبعد الفصال الشركة أراد لمنفق الرجوعُ بما أنفقَ فهمال له ذلك أولا وإذا قلتم له الرجوعُ فمن أفني بعدمه قياساً عملي من اتزم الإنفاق على رجل مدة حياته وعزاه للحطاب عزابن رشد عن آلإمام ما بلزمه ، أفيدوا أجراب. فسألت السائل عن صورة الشركة هل كانت باشترالهما أوقبولهما الحبوان مزنحو صغبر أوكانت بدفع أحدهما حيوانه الصغير مثلا لبربيه وينفق عليه بجزء منه كما بقع كثيرامن لعوام فغال كانت بآشترائهما وقمُّع لي ورقة بخط بعض المهاصرين وختمه فما ، انصة : سئلت ورجلهن اشتركاني بهيمة والنزم أحذهما للآخر نفقتهائم بعد انفصال الشركة أرادالمنتزم محاسبة مُرْمِكِ بَمَا أَنْفَقُهُ عَلَى حَصِيْتُهُ فِي الْبَهِيمَةُ المُذَكُورِ وَفَهِ لِلاَنْجِابِ لَذَكَ . فأجيت بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث النزم أحدالشريكين الإنفاق فلا رجوع ادعلي شريكه

مولو دله رأسان وصدران وحفر واحد ، فقيل له أيورث ميراث اثنين أو مهراث واحد فقال يترك حتى ينام ثم يصاح فان انتبها جميعا كان له مبراث واحد وإن انتبه واحدوبة واحدكاناله ميراث اثنين وأماماذكروه من سياسة الخازاء والمارك والقضاة واستخراجهم الحقوق بالطرق السياسية فيطول الكتاب بذكره

استراب القاضي منهم

ومن ذلك أن رجلاضر ب

رجلا على رأسه فادعى

المضروب أنه خسرس

ورفعت القضية إلى على

رضى الله عنه فقال يخرج

لسانه وينخس بإبرةفإن

خرج الدم أحمر فهمو

صحيحانسان وإنخرج

أسود قهو أخرس ومن

ذاكأنه قيل لعلى رضى

الله عنه في فداء أسرى

المسامين من أيدى المشركير

فقال فدوا منهم (١)من

كانت جراحه بين يديه

دون مهنز کانت وراءه

فإزه فار ومراذاك أنعلما

رضي الله عنه قضي في

(الفصل الثانى : في أحكام هذا الباب) إذا ثبت قيام الدليل على أن السياسة في الأحكام من الطرق الشرعية فهل للقضاة - يتعاطوا الحكيها فها رفع إليهم من اتهام اللصوص وأجل الشر والتعدى وهل فم اكشف نأصحاب لجرائم أم لاوهل لهم

(١) قرله فدوا منهم كذِا في الأصل ولعله أفدوا منهم فليحرر اه.

المهاباهلها وجبرانها وتلطف حي ذفعها إليه تم جاء الآخر بعدذلك فقال ادفعي إلى الدفائير فقالت إن صاحبك جاءو ادع النك قدمت وُدُفعتها إليه فتر افعالِ على من أبي طالب رضي الله عنه فعل أنهماقد مكر إبها فقال على من أبي طالب رضي الله عنه الله م قد قاليا لها لاندفعيها إلى واحدمنا دونًا ﴿ ﴿ وَ ﴿ } ﴾ صاحبه فقال بلي قال فاذهب فجيء بصاحبك حتى تدفعها إليكما فذهب ولم يرجع (١) ومن ذلك من الخراج مدة اليوار والله أعلم . وبمثله أجاب الشيخ أحمد السجاعي الشافعي

(ماقولكم) فيرجل واضع يددعلي زقة بعضها على عمل وبعضهاعلى البر والصدقة رهنها

فأجاب سيدى أحمد الدردر رحمه الله تعالى بقوله: الحمد للهر هن الطين في الدر اهم على الوجه

إلو اقع الآن بن الناس باطل بإجاء أهل الإسلام ثم عاسب المرس بأجرة المثل مدة وضع البدعليه

زيادةعلى الخراج وعسب من أصل الدنن ويرجع الطن لأصله فإن فضل شيء من الدن رجم

يه ﴿ قَالَمْ كَهُ وَيرَجُمُ لَامِحَاسِبَةُ وَالنَّوْلُ فَي المُسألَةُ الثانيةُ قُولُ دَافِعُ الدِّراهم بيمن أنه دفع لنرجعُ

بهاثم إن كان تمكن تخليص السلعة بلا شيء أخذها ربها وضاعت الدراهم على الدافع أوبرجم

بها على من أخذها منه وإن كان لانمكن تخليصها إلا بالدراهير لم يأخذها ربها إلا إذا دفعها

ا ترزعها ويسمون ذَّلكره:اركالماطلب رب الأرض دراهم يدفعها له ويضمه إلى الدراهم الأولى

فإذا أنىرب الأرض بجميع الدراهم أخذأرضه ولايأخذ منالغلةشينافهل ذلكصحيحأوفاسد

وإذا قلتم بالفساد فهل إذا تلفت الأرض بأنأخذهاالبحربأخذدراهمممن ربالأرض أوتضيع

فأجبت تما يصه : الحمدلةوالصلاةوالسلام على سيدنا محمد رسول الله . تعمدُ لك فاسدلانه

سلف بمنفعة وإذا أخذ البحر الأرض فضانها من زبها لأنها مما لايغاب عليه ولا دخل للمرتهن

فنذلك فله أخذ دواهمه مزرب الأرض لكن تحسب عليه أجرة الأرض فىالمدة التي زرعها فها

من ابتداء وضه يده علمهاإل أخذ البحر آياها فيتقاصانومن زادله شيء أخذه من صاحبه والله

المرتهن الثانى ثمان سنين فهل إذا أراد ورثةالرأهن الأول دفع مارهن به الطين وأخذه تجابون

(ماقولكم) في رجل رهن طينا لرجل آخرتم إن الرجل الآخر رهن ذلك الطين وصار نزرع

فأجبت بما نصه : الحمدللة والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله ، نعم بجابون للناك

(ماقولكم) فيأيفعل في بلاد الأرباف من دفع الرجل لآخر دراهم ويأخذ منه قباعة أرض

مارقه لعلى رضي الله عنه أبضآو ذلكأن إنساناشكا عند آخر في دراهم معلومة ومات عنان وعقار لايو في جافهل تضيع على المرتمن وهل يلزمه دفع إلى على رضى الله عنه نفرا الأجرةعن مدة زراعته فهما زيادة عن الجراج حسب اجرت به عادة المحل وإذافدي رجل سلعة من فقال إناهؤ لاءخرجوامع نحو غاصب بدراهم قاصدا الرجوع بهاعلى رب السلعة ثم تنازعا فلمن يكون القول منهما أي في سفر فعادو او لإيعد أبي

فسألتهم عنه فقالوا مات فسألتهم عزماله فتألوا ماتر كشيئاوكان معهمال كثبرفارتفعنا إلى شريح القاضى فاستحلف موخلي

سبيلهم فدعا على رضي التدعنه بالشر طافوكل بكل لم خلصها والله سيحانه وتعالى أعلم رجلمنهم رجلين وأوصاهم أذلا مكنو أبعضهم يدنوا

> مربعض ولاتمكنو اأحدا يكامهم ودعاكاتبه ودعا أحدهم فقال أخبرني عن أبي هذا الفتي فيأي يوم

> خر جمعكم وفيأي منزل نزل معكم وكيفكان يسير معكروبأيعلة ماتوكيف أصب بماله وسأله غمن

غسله ودفنه ومن تولى الصلاة عايه وأمن ذفن والكاتب كتب ثم كبر

بلذلك واجبعلهم وعلى المرتس الأول والثاني لفساد الرهن على هذا الوجه لأنه سلف بزيادة على رضى الله عنه وكبر الحاضرون معهوالمتهمون

وهو صريحالربا المحرمينص القرآنالعزيز وتحسبأجرة الثمان سنين على المرتهن الثانيمن أصل دينه نان بن لهشيء أخذه وإن إد علمه شيء دفعه لورثة الراهن الأول وكذا المرتمن الأول والله أ لاعلمه الاأنهم طنوا أن كانذرع قبلعقدالرهن الثانىوهذاخاهر إن استوى الدينان المرهون فهما فإنزاد الثاني لم يلزم صاحبهم قدأقر علمم ثم ورثةالراهن الأول إلاماعلي مورثهم ويزجع المرشن الثاني على المرشن الأولّ بباقي دينه وإن زادالأوك دعا آخر بعد أن غيب

الذفع ورثةالر اهن الأول المرتهن الأول جميع ماعلي مورثهم وهو يدفع للمرتهن الثاني ماله عليه أوللمرتن الأول عن مجاسه فسأله

كما سأل صاحبه ثم غيبه وطاب الآخر وسأله حتى عرف ماعند الجميع فوجد كل واحد منهم مخبر مضدماأخبريه صاحبه ثمأمريرد الأول فذال باعدو اللدقد عرفت غدرك وكذبك بماسمت من أصحابك وماينجيك منالعقوية أأتم

سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(١) مطلب تفريق المدعى عليه إذا استرابهم القاضي :

لذلك أفيدوا الجواب

إِنَّانَ قَدْرَ دَيْنَهُ وَالْبَاقِي لَامِرْتُهُمْ الْأُولُ وَاللَّهُ سَبِحَالُهُ وَتَعَالَىٰ أَعَلُم : وصبا الله عبي سبدة محمد

(ماقولكم) فيمن وهن عبدولده الصغير في دن من بيه وشرط المرسن منفعة العبد مبدة معينة وغاب أثراهن إزافقضاء تلك المدة وزيادة علمها ومآت فيغيبته وأراد ولى الولد أخذ العبد من المرتمن فهل 🗣 محاسبته بالمنفعةالز اثدة على منفعة المدن المشارطة وإسقاطها من القدر المرهون فيه أفيدوا الجواب .

فأجبت بمانصه: الحمدللدوالصلاة والسلامءلي سيدنا محمدرسوك الله نعم له محاسبة المرسين يتهمة منفعة العبد فيالمدة الزائدة على المدة المشترطة وإسقاطها مزالقدر المرهون فيه وللمرشهن الرجوع علىالولد بما أنفقه على العبد في المدة الزائدة قال في المجموع وجاز شرط منفعة عينت بلم وتكون جزءا مزالثمن ومحصله بيع وإجارة ثم قال ورجه تما أنفق على الحبوان فيالذمة المتهى والله سبحانه وتعالى أدل وصلى الله دلى سيدنا محمد وآله وسلم .

بستم الله الرحمن الرحيم مسائل الشركة

(ماقولكم) في رجلين اشتركافي غُرِص أرض شجرا ثم مات الشجر و صارت الأرض د احا ثم ادعن كل أنَّ الأرضِّ مملوكة له وشهدت بينة لأحدهما بيعفي الأرض وحددته بحدود والآخر لم تشهد له بينة وسلم للأول في نصف الأرض فما الحكم أفيدوا الجواب.

فأجبت تما نصه : الحمد لله والصلاة والسَّلام على سُيدنا محمد رسول الله إن كان الجـزء. الذي شهدتبه البينة النصف أو أقل منه قضي لمدعى الكل بثلاثة الأرباع وللآخر بالربع لأن تنازعهما إنما هو فيالنصف ولا بينة لأحدهما فيقسم بينهماكما هو الذاعدة . وإنكان آلجزء الشهود به أكثر من النصف قسم بينهما مازاد عليـه لذاك وحيثك نت الأرف من أرض اهبر الصالحة لزراعة الحبوب ونخوها فالقضاء إنما هو على وجه الاختصاص وءلك المنفعية بالإجارة من الإمام أو ناثبه لاعلى وجه الملك لذاتها لأنها وقفت تمجر دفتحها كماقال في المحتصر وجنت الأرض كمصر والله سبحانه وتعالى أعلم

(ماأولكم) فيرجلين اشتركا فيحيوان والترم أحدهما النفقة عليه فبعد الفصال الشركةأراد اسْفَق الرجوعُ بمَا أَنفَق فهــل له ذلك أولا وإذا تلَّم له الرجوعُ فمن أفتى بعدمه تياسا عــلى من ائزم الإنفاق على رجل مدة حياته وعزاه للحطاب عن ابن رشد عن الإمام ما بلزمه ، أفيدوا أجراب. فسألت السائل عن صورة الشركة هل كانت باشترائهما أوقبولهما الحيوان مزنحو صغير أوكانت بدفع أحدهما حيوانه الصغير مثلا لبربيه وبنغق عليه بجزء منه كما يقع كثيرامن العوام فقال كانت باشترائهما وقَّفُع لي ورقة بخط بعض الماصرين وختمه فيها مانصه : سئلت وزرجلين اشتركافي بهيمة والتزم أحدهما للآخر نفقتهاثم بعد انفصال الشركة أرادالمانزم محاسبة سَرَّم له بَمَا أَنْفَقَه على حصته في البهيمة المذكورة فهل لانجاب لذك . فأجبت بعد حمد الله والصلاة وأسلام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث النزم أحداً لشريكين الإنفاق فلا رجوع ادعلي شريكه

(النصل الثاني : في أحكام هذا الباب) إذا ثبت قيام الدليل على أن السياسة في الأ كنام من الطرق الله عية فها اللفضاة كيتعاطوا الحكيها فهارفع إليهم من اتهام الصوص وأهل الشر والتعدى وهارلهمالكشف من أصحاب الجرائم أم لاوهل لهم (١) قُولُهُ فَدُوا مِنْهِمِ كَذِا فِي الْأَصْلُ وَلَعْلَهُ أَفْدُوا مِنْهُمَ فَلْيَحْرُرُ أَهُ .

المتلق ثمأمريه إلىالسجن وكبر وكبرالحاضر ونابتكبيره فلماأبصرالقوم الحال لميشكو اأن صاحبهم أقرعلهم ثمدعا آحرمنهم فهدده فذاك واللهباأمير المؤمنين لقدكنت كارهالا صنعواثم دعى الجميع فأقرو ابالقصة واستدعى الأول وقبل لهقدأقر أصحابك والإينجيك سوى الصادق فأقر يمثّل ماأقر به أصحابه فأغرمهم المان وأقاد منهم بالنّنز وهذا ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ ﴿ من السياسة الحسنة وسيأتي احكم تفربق الشهود إذا استراب القاضي منهم

ومن ذلك أن رجلا ضرب رجلاعلي رأسه فادعي المضروب أنه خمرس ورفعت القضية إلى على رضىاللهعنه فقال مخرج لسانه وينخس بإبرةفإن خرج الدم أحمر فهمو صحيح الساذو إنخرج أسودقهو أخرس ومن ذلكأنه قيل لعلى رضي الله عشه في فداء أسرى المسامين مرأيدي المشركيز

كانت جراحه بن يديه دون مـن كانت وراءه فإنه فار ومن ذلك أنعليا رضي الله عنه قضي في مولو دله رأسان وصدران وحقو واحد ، فقيل له أبورث ميراث اثنين أو مهراث واحد فقال بقرك

فقال فدوا منهم (١)من

حتى ينام ثم يصاح فان انتها جمعا كان له مبراث واحد وإن انتبه واحدوب واحدكاناله مبراث النين وأماماذكروه من سياسة الخاراء والمارك

والقضاة واستخراجهم الحقوق بالطرق السياسية فيطول الكتاب بذكره

من الجَزِه الثاني من المنبطية في باب البيع . (مـألة) والأشباءاني لانـقــم أوق قـــمها فــرريجوز أن يجبر على البيع من أباد إذا طل البياح أحدها واستثنى من ذلك مسائل وإنماجبر على البيح من أباه دفعاً تنضرر اللاحق للطالب لأنه إذا باع نصيه مفردا نقص ثمنه وإذا قلنا بجهر من أي (٢١٦) البيع فإنه إذا وقف البيع على ثمن وأراد طالب البيع أخذه بما وقف عنيه لم ممكن من ذلك

لأن الماس قد يتحبلون

بطلب البيع إلى إخراج الناسءن أملاكهم وأما

إن طلب الشراء من أبي

البيع فادذنك وقددكروا

صوراأجاز وافهالطالب

البيم الأخذ تما السي

إليه الثمن يطول ذكرها

(فصل) ووقع في باب

الوديعة . (مسألة) إذا

ادعي رجل على رجل أنه

أودعه ثبابا فأنكر

فشهدت بينة أنه أودعه

أعكاما لايدرون مافيها

ويظنونها ثبابا فني الطرر

أنه يسجن ويهدد فإن أقر

بشي مر إلا حاف مراحب

الوديمة على مايشبه أنه

يملك مثله ويأخذه بذلك

والظالم أحق أن بحمل

عليه وقيل إنه محلف

المدعى عليه بعدأن يستبرأ

أمره بالضرب والسجن

والتضييق عليه فيه

والتشديد ولا شيء عليه

(فصل) ووقع في باب

العارية. (مسألة) في الحادم

أواارجل الحريأتى القوم

من غرامة المال:

بعد قبض ماله ومدة إحمدي عشر سنة ادعى فقال إن وكيل الشمرط عند المفاصعه حلاص دمة الشريك بأجل معلوم وإن لم يخلصها فيه ترجع الشركة على حالها فهال يعمل بهذا الشرط أملا ويكون وعدا وإذا عمل به فهل بطلب ربح المال من الشريك الذي قبضه وأيضا حبس القابض رحل خرز فينظر دعوالهميل يطلب منه رعه لكونه عطله عزالتجارة أربع سنوات

فأجبت بمانصه : الحمدللموالصلاةوالسلام علىسيدنامحمدرسولالله ، هذهالشركة فاسد: من وجوه الأول اجماع القرض والشركة فيعقد وأحد الثانى القرض الحار منفعة الثالث كون العمل ليسعلى حسب وأس لنال فكان الواجب فسخهاورد جميع المال لدافعه تبل العمل ولماوتم العمل فالحكم أن الربيع يقدم بينهماعلى حسيار أس المال فان كان لكل نصف وأس المال فلكل نصف الربح وبأخذاله المرارب المال نصف أجرة عمله فيه بحسب مايقوله أهل المعرفة بذلك وإن كانالربالمال الثلثان وللعامل الثلث من رأس المال فارب المال ثلثا الربيح وعليه ثلثا أجرة العملوان كان بالعكس فلرب المال ثلث الربح وعليه ثلث أجرة العمل وعلى هذا الفياس إن كانرأس المال بينهما بكيفية أخرى وشرط الوكيل على العامل أنه إن لم يدفع الفرض الباقي عنده إلى أجل معلوم تعودالشركةعلى حالهاشر طاباطل فلابعمل بهاذ هوشرط للربا والزرادة في القرض ورحل الخرز الذي حبسه رب المال عن العامل جب على رب المال رده على العامل بعينه ولا يلزمه شيء من الربح الذي عطله بحبسه عنده ،

(ماقولكم) فبمَنْ عمر بينا مشتركا بينه وبن غائب بإذن الحاكم وهو لاينقـم فهل إذا

حضر الغائب لمحاسبه على ماخصه ما صرفه في تعمره ويرجع به عليه . فأجبت بمأنصه : الحمدتموالصلاقوالسلام على سيدنا محمدرسول الله، نعم له محاسبته والرجوع عليه بمانخصه مما أنفقه في تعميره قال الأجهوري في شرح قول المختصر وإن أقام أحدهم رحيي الخ بي مالوعم أحدهم من غيرعلمه وبالكلية حاضرين كانوآ أوغاثيين أوبعلمهم ساكتين من الشرفع في يعمير لهي تمامدوانه يتبع ذمتهم وهذه كانها شملها مفهوم أبيا اه وفي كبير الخرشي الصورة الأولى أن يعمر أحدهم قبل علم صاحبيه ولم يطانها على العارة إلا بعد تماءيًا قنابهما في العارة في ذمهما وهل يعتبر مناجها مأ صرفه في العارة أو من قيمة ماعمر به منقوضا لأنه بغير إذبهما والراجع الأول وقوله رحى أى مثلا أى أودارا أو حياما والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله

على سيدنا محمد وآله وسلم : (ماقولكم) فيمن أواد إحداث باب لداره بطريق غير نافذ وليس مقابلا لباب أحد من أهله فهل يمكن من ذلك جبرا على أهل ذلك الطريق .

فأجبت بما نصه: الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، نعم يمكن منه جبر اعلم قال فالمحموع فباليس للجار المنع منه وباب نكب أوبنافذة ابن سلمون يتحصل فوننع الرجل الباب أوتحو بلدعن موضعه في الزقاق الذي ليس بنافذ ثلاثة أقوال أحدها أنه لابجوز خال إلان

فيستعيرهم حليا وبزعم أن أهله بعثوه فيعيرونه فبهلك الحلى منه وبجحد أهله أن يكونوا بعثوه

أو يقرون أنهم بعثوه وأن المتاعماك قبل أن يصل إلهم فقال إن صدقهالذين بعثوه فهم ضامنون ولا شيء على الرسول والز جحدو اوحلفو امايعثوه وحلف الرسول إنكان حرا لقديمثوه فلاشيءعل واحده نهما لأن الذين يعثوه الميقرو ايشيء ولأناثر سولي

إنه صدقه الذين أعطوه فيها جاء به من الرسالة فايس عابه أكثر من البدين أنهم بعثوه وإنازع الرسول أنه أوصله إلى الذين يهره وجحدوا لم يكن تايهم ولاعليه إلا اليدين ويبرءون وقال أشهب إن رعم العبدأنه أو صلَّ ذلك إلى سيده وأنسكر السيَّاد وإن أنكر كان ذلك في رقبة وَلَ أَرَاهُ فَاجِرًا خَلَافًا وَفَلَكُ جَنَايَةً فَىرَقَبَتُهُ وَقَالَ أَنْ الْفَاسِمُ إِنْ أَقَرَ السيد غرم ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿

> رُبُنَ بِدِيمِ أَدَا الرِّدُاقِ وَهُوالنَّنِي لَهُبِ إِلَيْهِ مَنْ رَبِواتُقَامَهُ مِنْ مَسَاقُلُ كتاب المسمة من المعلومة ني دارين إحداها في جوف الأخرى ولأهل الدار الداخلة الممر في الدار الخارجة فقسم أهل لدار الخارجةدارهموأرادكل منهم أنايفتح لداره بابا فيالدار الحارجة فليسرذلك لهم وإلما لهم لمبر الذيكانوا بمرون به قبل القسمة وبهذاجري العمل بقرطبة . والثاني أنذلك له مالم يقابلُ ب جاره ومالم يقربمنه بحيث يقطع عنه مرفقاكان برتفق به وهو قول ابن القاسم في المدونة وان رهب.والنالثاله تحويل بابه عن صفته إذا سد الباب الأول وليس له فتحرباب لمبكن قبل خاروهوقول أشهبالباجيفىالنوادر الطريق لواسعة ثمانية أذرع وقيل سبعة وهذا إذاكانت أنذة لعموم الناس وأما إن كانتغيرنافذة فليس لأحد فتحباب فمها إلابر ضاجميع أهل الدرب فبم كالعرصة المشتركة ومهذا القضاءوإن لميكن له فيالزنقة بابوله فماحا تطمصمة فقيل لدأن ن من أراد أن محدث بابا حذاء حائطه ذكره ابن الحاج في سائله . ابن عبد البر الرقاق غير النافذ لبس لأحدأن نحدث فيه بابا أو سقيفة ولاروشنا إلابإذنأ صحابه فإنأذن بعضهم دون بعض فإن تَذَالَذَنَ أَذَنُوا فَيَآخِرَ الزَّقَاقُ ومُمرهم إلى منازلهم من الموضع المحدث فيه فإذنهم ماض ذكره في كَ فَي . وسئل ابنرشد فيجارين بينهما زقاق نافذهأحدثأحدها بابا أوحانوتامقابا بالحجاره خِبْثُلايَدخُلُ أَحَدُمنُ أَهْلِ الدَّارِ أُونخُر جَ إِلاّ وينظرُهُ الجَالِسِ فِي الحَانِ تَ فَقَضَر ومَ ذَلكُ صاحب أخار والكشفت عوراته فطاب سد ذلك فقال إنكان الأمركما ذكر أمر أن ينكب ذلكء اذبلة بالبجاره فإنالم يقدر علىذلك ولمبجداليه سبيلا تركؤولا محكم عايه بغاته ويتحصل فيفتح بُ أُو حانوت في قابلة باب الجار في الزقاق النافذ ثلاثة أنو ال أحدها أن ذلك له جملة من غير تمصيل وهو قول ابن القامم في المدونة . والناني أن ذلك ليس له إلا أن يمكب عن ذاه و هو قولُ ا سحنونارواه عنه ابن حبيب. والثالث أن ذلك له إذا كانت السكة و اسعة وهو قول ابن وهب والواسعة كانافهاسبعةأذرعء ابنالحاج إنكانت زنقةغيرنافذة وفهادار نقضها لشخص وقاعتها لآخر أراد غبرها أن يُفتح فيها سربا فاكل من صاحب النقض والقاعة منعه إذاكان ذلك يعيب الرف وأال فيرجل له بأب فيزقاق غبرنافذ فطمسه ثمرهب الدار لابنته فأرادت فتح الباب فأفتي تزرَشُد بأزذلك ليس لها وقال غيره محتمل أن يكون لها لأنها حلت محل الواهب إله ي

يسىم الله الرحمن الرحيم مساثل القراض

(١٠ قولكم) في رجل أعطى آخر ماثنين وأربعين قرشا على سبيل القراض والربّح بينهما مُمَانِ فَأَنْفَقَ العامل منها على نفسه فهل لاتلزم هذه الناغة وب المال لقلته أفيدوا الجوآب : فأجبت بما نصه: الحمد لله والضلاة والسلام على سيدنا محمدرسول المه تعريا تلز مهذه النفقة ب مُالِقَانِهُ لِأَنْهَا فِي وَقَتَنَاهُذَا وَهُو عَامَا لَئِينَ وَسَنَّىٰ صَرْفَ أَنِيعَةً بِنَادَقَةً وَأَرْبِعُهُ أَخْمَاسَ بِنَدْقَ أ يعرانديناو الشرعي أوقريب منه وقد شرطوا في إنفاق العامل من رأس المالكثرته واحتماله له

العبد لأنه خدع الذ. . (نصل) ووقع في باب الأقضية (مسئلة) قال ابن حيب إن للإمام أن يأخذ من قضاته وعماله ما وجد فىأيدىهم زائدا على ما ارتزقوه من بيت المال وأنه محصي ماعند القاضى حين لايتهو بأخذ منه مااكتسبه زائدا على رزقه وتأول أن مقاسمة عمر زضي الله تعالى عنه ومشاطرته لعماله كأبى موسىوألى هرائرة رضي الله عنهما إنما كانت أا أشكل عليه مقدار ما اكتسبوا بالعالة من ابن عبد السلام (مسئلة) يستحب للقافي أن يستعمل الفراسة ويراقب أحوال الخصمين عند الادلاءبالحجج ودعوي الحقوق فإن توسم في 🍂 🖰 الخصمين أنهأبطن شبهة فاليلتطف في الكشف والفحص عن حقيقة ما نوهم فيه وقد تقدم وجه العمل فيذلك أول الكتاب في سىرة الذاضي مع الخصوم فانظره (مسئلة) وفي لمقنع لابن بطالقال سحنون يثبغي

(٢٨ – فتح العلى – ثان) لَا تَفَاضَى أَنْ يُشْنَدُ حَنَى بِسَنَطَانَ الْحَنَّ وَلَا يَدْعَ مِنْ حَقُوقَ اللّه تعالى ويلمن في غير

صَفَ (مَمَالَةً) نَقُلُ ابن قَمَالِجُوزِيةَ أَنْ مَالِكًا رَضَى انَّهُ عَنْهُ ذَهِبِ إِلَى التَّرْصَالُ إِلَى آلاقرار بالحق بما برأه الحاكم وذَنْكُ سند إلى قوله تعالى إن كان قبيصه قد من قبل الآية (مسألة) قال ان راشد مني ارتاب الفاضي وتوهم غاط الشهود (النسم الثاني خط المقر) قال ابن المواز لم مختلف مالك وأصدابه فيجواز الشم ادة على خط المقر والانفرق حكاء أيضا ابن هشام ومذيد الحكاموق لجلاب واية بالمنع وهل علر بمن معالشاه دين أمملارو اينان والأصح عدما الزوء وهذا الخلاف في اليمين إنماء و عند مزيري الخلاف فيجواز الشهادة وأمامن محكي آلانفاق فلايمتاج عندهم إلىزياءة اليمينانظر الزعبدالسلاموهذا ذاشهدله عنى الخط شاهدان فإن قام له شاهد على الخط فهل يحلف مـ » ووايتار أيضًا عن الك وفيالطرز (بن حات والصواب عـ م (٣٦٢) بمينين في حق واحد لأن ذلك على جهتين مختلفتين لاعلى جهة واحدة . السبب قال فصح أن بحلف (فرع) وفي التنبيد لابن هناك عيب يوجب الردفهوموجود غاية الأمرأن المشرى يجهله بخلاف الجائحة فإن سببها غيرا وجود

المناصف فيالشرادة على

خطالقرة ل فإذا تحقق

الشهود أن ذلك خط

الشاهد ولم يد أخلهم في

ذلك شاك ولاغلبة ظن

فليعر فاعلى الشهادة فإذا

ثبتذاك على وجهه حلف

الطالب حيائذ واستحق

حقه لأنها شهادة ناتصة

ولذلك قال،طرفوابن

الماجشون إن الشهادة

علىالخط لانجوز إلا فما

كان مالا خاصة حيث

تجوز النمين مع الشاهد

(فرع) وفي الطرر لابن

عات مماتقاء عن الكافي

من شهدله شاهدان

على الخظ غريمه بما

ادعاه عليه وهوجاحدأنه

لاعكم له تمجر دالشهادة

د لي خطه - ي محلف مها

فإذا حلف أنه لحق وما

فتأمله فالاقامة صحيحة وبحمل كلام ابن سلمون المتقدم فىالمسئلة الرابعة عشرمن الفصل الأول على ماإذا النَّرَم عدمالقيام بالعبب في عقدة البيع كما يظهر دلك من كلامه لمن تأمله وتصه إن النَّرَم المشترى أن لايقوم بعيب فلا يلزمه ذلك وله آلقيام به إذا وجد عيبا إلاأن يسمى له كما تقدم ام قلت وفي مسئلة كتاب الصلح إشكال من وجه آخر حيث سوى فيها بين المبدو الدابة ينظر ذلك فشرح المدونة والمشش بميم مفتوحة ثم شينين معجمة ين أولاهما مفترحة شيء يرتفع في وظيف الدابة حتى يكون له حجم ولدس له صلابة العظم الصحيح والوظيف مستدق الذراع من الخيل والابل (الذرع الحادي عشر) إذا كان لشخص على آخر دن ثم اشترى صاحب الدن من المدين سلعة بثمن منصف الدين وصفته فأراد ساحب الدينأن يقاصصه فيممن السلعة بالدين الذي اه لمشهوركين ا لمدهب وجوب الحكم با تماصة وروى زياد عن مالك أنه لا يتكم با قال ابن رشد ومثله في كراب الصرف من الماءو نة حملات ماقىالنكاح الثاني والسلم الثاني والوكر لات منها واختلف علىالقول المُنهموريوجوبالحكم بالقاصة إذ اشترى منه بشرط أنَّالا قاص على ثلاثة أقوال: أحدها أنَّالشرط باطل ويحكم بالمقاصة وهوقول مالك في سرع أشهب مركة ب المديان وقبل الشرط عامل وهوقول ابن كنانة وابن الذام والمدنية وقد تؤوات مسئلة كناب الصرف على هذا أنالصرف لماكان على المناجزة فكأنهما شرطا نفي المقاصة وتعليله مردهذا الأوباع قبل إن البيع ااسد إذ كان الدين حالا لأنه إذا شرط ترك المقاصةفكأناشرطأن فرخره بالدين فيدخمه البيع والسلف وروى ذلك عن ابن الذميم وقال أصبغ هو خفيف إذا لم يضرب للدير أجلا ولم يشترط أن لايا ضيه ذلك اليوم ذكر هذا الخلاف ابن رقمد في رسم العشور من مناع عهدى من كتاب النذور ويشبه أريكون قول صبغ راب افتاء مويظهر من كلام ابن وشدترج حالقول الأول بصحة البيع وإطال الشرط وكرر الكلام أيضا في سماع أشهب من كناب الماديان والتفايس وزاد فيه مفرِّها على القول الذي نقال وإذا تلنا بالبيه جائز والشرط عامل فيازمه أن يؤخره قدرما يرى لأن قوله لا أناصك بمنزلة قوله أؤخرك إذ لا يكون لدأن يترك مقاصته ثم يا البه برده إليه في المجلس كالذي يداف الراب السالا الا [ثم يه البه بأدائه إليه ق.الوقت وذكر ابن عرفة في فصل المقاصة كلام ابن رشدقي رسمها شور والتقاعلم

﴿ وَمَ عَ ﴾ من هـ لما الباب ماإذا ابتعت سلاة بلواهم ودفعتها للبائع ثم أنا ك قبــل التفرق

ودراهماك يرده وشرطت عليه استرجاعها حبها فإنالشرط لاينزم قاله فيكتاب السلم الثانيين اقتضيت منه شيئا مما كتب بخطه أعطى حقه فإن كان طالب الحق مبتا حلف ورثنه على البت أيضًا أنه لحق وما علمناه اقتضى منه شيئا وهداً كله رواه ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنه قال المازري وهذا الذي ذكره ابن الجلاب من القول بالتحليف مع الشاهدين قديقع في تفس استذكاره علىأصل المذعب إذلايقول بالتحايف مع شهادة عدلين شهدا في حق أحا من فقهاء الأمصار سوى أبن أبي ليلي ويذكر ذلك على رضى الدَّنعالي عنه لكن بعض أشباخي يعنذر عنعذا بأن خطالمذر أقيمةامشاهد عليه لأن الشاهلمن علىخطه لم يشهدا على لفظه وإتحاشهدا بمايدل على أمظه فصار خطاء كشاهد قام عليه فنقل عنه هذه الشهادة شاهد ف البدين الجين لأجل المنفول عنه الذي هوك هدراحة

ولاجل هذا التعالما حاء الخلاف فيقبول شاهدو احدهل هذا الخط لاناإذاجملنا للمر قاتمامة الهدفانه لإيشار فقل شاهدو احدعن شاهلو إذا فانتان خطه كالفظه فشاهدو احدمع الهين يقضى به عليه. (فرع) وفي الطرر أيضاء إن كتنت الرثيقة بمحط بده وشهادته فهم نفذت لأنه قبل مايضربعلي جميع ذلك وإن لم يكن فها شهادته لم تنفذ لأنه ربما كتب ثم لايتم الأمر بينهما. (فرع) وإنقال لفلان عندى أو قبل كا اوكذا تحطيده قضى عليه لأنه خرج عمرج الإفرار بالحقوق وإن كتب لفلان على فلان إلى آخر الوثيقة وشهادته إبهائم تجز الاببينة سواء لانه أخرجها محرج الوثالني وجرت مجرى الحقرق ولم نجزاله بادتامها على خطه وهو تنسير حبله وهي مسألة فيها اختلاف. (فرع) وفي أحكام ابن بطال قال مالك نيمن أوصى أن (٣٦٣) تقبض ديونه وأن يقضى

المدولة ونقله فيالنوضيع في كتاب الصرف ونقل ان يونس فيه خلافا فانظره . (المسألة الرابعة) في الشروط المتعلقة بالقرض، هي على ثلاثة أقسام: قسم يفسد فيه القرض

وقسم لا فسد به القرض وبازم الوفاء به وقسم اختلف فيه : (فا تسه الأول) كل ماجرته عائبه المذير ضاسواء جروالمه تبرض أو لغير المقرض والمتنرض قال في مداع ان القاميم من كتاب السلم و الآجال فيمن له على رجل عشرة دنانير حل أجلها فيعسر بها فيقول أمرجل آخر وأثال للل عشرة دانير قال الك إن كانالذي بعطي يكون له على الذي أم الحق فلا خبر فيه وإن كان قضاء عن الذي عابه الحق وسلفاله فلا بأس به قال ابن رشد لأنه لامحل الساف إلاأن بريديه المساغب مناحة المتساغب لامتناعة نفسه ولا منفعة من سواد أه بالمعني فسكل شرط أدى إلى منفعة غبر المقداف فإنه يفسديه القرض كشرط أن يعطيه سالما بدل عفن أو مسوس أوشرطأن يقفب فيبلد آخر إذاكا: فيه تفع للمقرض بحمل أو غيره فينسد القرض بذلك

ويلزفه رده إن كان قائما فإن فات رد مثل ألمثلي وقيمة المقوم على المشهور ت (والقسم الثاني) مالايف به الهرض ويلز مالوفاه بكشرط المقرض الرهن أو الحميل وكشرط المستقرض الأجل فإن اقعرض إلى أجل سماه لزم بلاخلاف فى المذهب وإن لم يشترط أجلا رجم إلى التحديد بآمادة وليسالمقرض ألرجوع تبلهاعل ظاهر المذهب وعليه اقتصران الحاجب والتميخ خليل في محتصره ولوكان دين مؤجلا وحل أجله أوحالا وقال رب الدين للذي عليه وخرك من غير أدبين مدة التأخير لزمه التأخير قدر المادة فيذلك كما تقدم في كلام ابنوش في الفرع الماشر

إذا اشترط ترك المقاصة : (النسم الثالث) المختلف نيموهو ماإذاشرط فيه مابوجه الحكم كماإذا شرط رد المثل قال في المخبرة فأل سندومنع ابزيالقاسم أن يقول الرجل أقرضك هذه الحنطة على أن تعطيني مثلها وإن كانالة ضريقنضي إعطاءالمثل لإظهار صورة المكايسة فالبأشهب إن قصدبالمثل عدم الزيادة فغير مكرو دوكذلك إن لم يقصد شيئا فإن قصدالمكايسة كره ولايفسدالمقدامدم تنع للمقرض ونقله ابرا وحرد وقال ابن ناجي في شرح تول الرسالة إلاأن يقرضه شيئا في هذه صفة ومقد اوا يؤخذ من كلامهجوازاشتراط مابوجهالحكم لأنالصفة والمقدار برجبهما الحكم وإزلم تقع العقد علمءا في الذر ض و اختلف في فساد العقدم. إن و قع و فزل على ثلاثة أقو ال ثانثها يمنع في الطعام فآرد و قع فسخ الد والله أعلم ومن ذلك الغام المتسلف تعديق المسلف فيعدم الفضاءدون يمين وقدتقدم الكلام المبينهما بينة فطلب المدعى

أنه نجبر المدعى عليه على أن يكتب بحضرة العدول وينابل ما كتبه نما أظهره المدعى فأتنى أبو الحدن اللخمى بأنه بجبرعل ذلك وعلى أن يطول فها بكتب تطويلالا يمكن معه أن يستعمل خطاغ برخطه وأنتى عبد الحميدالصالغة بأد ذلك لا بازمه إذلا بازمه إحضار بيئة تنهيد عليه وفرق, اللخمي بينهما بأن المدعى عليه بقمام بتكذيب البينة التي تشهيد عليه فهر بلزمه أن يسعى في أمر يقطع بيطلانه : وأما خطه فإنه صادر عنه بإقراره والعدول يقابل ن مايكتبه الآن بما أحضره للدعى ويشهدون بموافقته له أو مخالفته

ورجع أكثر الشروخ ماأنتي به اللخمي ت (فصل) ومن ذلك الشرادة على خط الموصى : قال ان سهل ٤ سئل ابن ورب هن كتب وصيته وأشهد عامراً

عشر دينارا وفي أسفا بخط الميت قبضت منها ثمانية دنانىر مما فى بطن هذا الكتاب هل بحلف المطلوب ويبرأمن المانية

قال بهرأ منها بلا بمين ويؤخذ منه مارتي . (نرع) وفي الطرو لان ءات وأما منأسلم ومنع وأشار أشارة فهيمة أوكت بخط بلده فلم قولان والأحسنأن كون ميرانه لورثته من لمسالمين وكذلك تجزز وصيته من الزاهي لابن

(فرع) إذا ادى رجل لي رجل بمال فجحده أحرج المدعى صحيفة . . تربا فيها خط المدعى عايه وإقراره بما ادعى عليه وزعم المدعى أنها بخط المدعى عليه فأنكر المدعى عايه ذلك وليس

تم كتب في أسفالها بخط يده هذه الوصية قد ابطانها إلا كذا وكذا منها فيخرج عنى وشهدت ببنة أنه خطه فقال لإثرد بهذا وصديمه الني أشهد عليها وهذا الذي كتبه كمن كتب وصيته بخط يده ولم يشهد عليها حتى مات وشهد على خطه فإن وصيته لانتفذ يربد فكذلك ماكتبه فيأسفل هذه الوصية لايلتفت إليه لأنه لم بشهدعايه حتى مات انظرها في أحكام ابن سهار فحارم الشهادة على الخط في الحبيس ? ﴿ (فصل ﴿ رَمَنَ ذَلَكَ الشَّهَادَةُ عَلَى قَضَاءَ الدَّاضِي . قال فضل بن سلمة : وقد حكى ابن حبيب عن مطرف وأصبغ أن قضاء الذاخبي ينبت بشاهد واحد وبحاف معه الطالب ويثبت له القضاء : قال فضل وهذا يريد ماتقدم ذكره عن مطرف ﴿ ﴿عُ ٣٣﴾ ﴿ وأصبغ في كتاب القاضي وحكمه أنه لا تجوز الشهادة على الخط فى كتاب الناضى ولا

حكمهومذهب عبدالملك

نه لانقبل الشهادة على

الحطق حكمالقاضي وقاآ

أبوبكر من عبد الرحمن

وفى كتاب محمدعن أشهب

جوار الشهادةعلى الخط

في حكم القاضي ومنع ابن

قاسم وعبد الملك بن

الماجشون وابن حبيب

ثبوت الحكم بشالهـــد

(فرع) وإذا قدم رجل

إلى وكيل رجل بكتاب

موكله أن يدفع له سلعة

أو غيرها فعرف خط

موكله ودفع ذلك للذي

قدمها كتاب فلمااجتمع

الوكبل والموكل أنكر

ااوكل أن يكون كتب

فإنه مخلف عالى ذلك

ويغرمه الوكيل انتهى .

وكان ينبغي أن يأتى فمها

من الخلاف ما في السألة

التي فوق هذه على ما بأتي

* ذاك أو أرسل أليه أحدا

و نمين :

على ذلك في الباب الأول و الله أعلم ﴿ (المسألةِ الحامسة) في آشر وط المتعلقة بالرهن و الوديعة و العارية . أما الشروط المتعلقة بالرهن فَهِىأَيْضًا عَلَى ثَلاثَة أَقْسَام : قسم يبطل به الرَّهن ، وقسم لايبطل به ويازم الوفاء به ، وتُدَّم لايبطل الرهن ولا يلزم الوفاء به .

رفأما الأول) فكل شرط مناف لمنتضى العقد كشرط الراهن أن الرهن يبني بيده أو أنه لايعاد إليه أوأنه لايباع فىالدىن المرهون فيه أوأنه إن مضت مدة خرج من الرهن فإن الرهن. يبطل بذلك كله فإن مات الرَّاهن أو فلمن دخل الغرماء كلهم في الرهن .

(القسم الثاني) وهو مالايبطل الرهن ويلزم الوفاء به كشرط كون الرهن نحت بد المرتهن أريدعبده فإن وقع العقد سما فالقرل قول من دعا إلى وضعه على يد عدل فإن احتلف الوطعن والمرتهن قإن الحاكم ينظر فىذلك وكذا إن شرط المرتهن الانتفاع بالرهن مدة معينة إذاكان الرهن في تمن مبيع وشرط ذلك في عندارهن وكان الرهن تما يصح كراؤه كالدور والعبيد والدواب فانذلك لازملأنهبيع وإجارة واجتماعالبيع والإجارة جائز علىالمشهور ولايجوز ذلك فىذلك ولابعد عقدالبسع لأنهإذا كان ذلك بغير عوَّض فهو هدية مديان و إ ، كان بعوض جرى ذلك على الكلا على مبالغة المديان وكذلك لايجوز المنفعة مدة غير معينة كما لوقال له انتفع؛ حتى أعطيكحقك فانذلك لابجوز : ومنالشروط اللازمة أن يشترط المرتهن أخذ غلة الرهن عن ا دينه فيجوز ذلك فىالقرض وبازم الراهن ولانجرز فىالبهم إذا شرطه فى عقدة البيم للجهل إذ لايدرى ماينتضى أيقل أوبكثر نص عليه في حريم البئر من المدونة . ومن الشروط اللازم: أن يشترط المرتهن على الرَّاهن أن يبيع الرهن وكان تحت يده فان كانذلك في عقد الرهن فلا يجوز و إن كان بعده جاز :

(والقسم الثالث) ، الا يبطل به الرهن ولا يلزم الوناء به كما إذا شرط المرتهن عدم الضمان فهايداب عليه أوشرط الراهن على المرتهن ضهان مالايغاب عليه . أما الصورة الأولى وهي ماإذا شرط المرتهن عدم الضمان فيما يغاب عليه فاختلف في ذلك . قال اللخمي قال مالك و ابن القاسم إن شرط المرتهن أذ مصدق من غير بينة لم بنفعه شرطه و قال أشهب الضهان ساقط بالشرط و قال اللخمي وأرىأن يسقطالفيمان بالشرط لأنهشرط صحيح لافسادنيه فوجب الوفاء به وهذا إذا كان الرهن شرط فى عقد البيع وإن كان بعد تقرر الدَّن فى الذَّمة كان له شرطه على كال حال

ذكره هل يجنز أن يكتب خطه محضرة العدول ويقابلوه بالكتاب الذي قدم به الرسول أو لا يجبر على ذلك . . . (فرع) وفي المتبطية اختلف إذا كانت شهادة الشاهد في ذكر حق على أبيه ثم مات أبوه وهو وارثه فقام صاحب الحق عليه بذكر الحق الذيف شهادته فأقر بالشهادة وزعمأنه كنبها علىغيرحن أو أنكرها فشهد على خطَّ فقال أصبغ ومطرف يؤخذ الحق منه لأن المال لما صار إليه فكأنه شهد على نفسه : وقال ابن الماجشون ليس مثله ولا يؤخذ منه الحقّ إلا بإقرار سوى خطه وشهادته وقال ابن حبيب بقول مطرف :

(انقسم افتالث) شهادة الشاهد على خط نفسه فيالوثيَّة إذا علم أن خط؛ ولميذكر المرطن . والمروى عن مالكوض الله

به الي عندان إذا لم شك في خطه ولم بر في الكتاب عوا ولا إلحاقا ولاشيئا بكر ههه قابشهدو به قال ابن الماجشون والمفرة وابن الي حازم وابن ديناو وابن وهب وابن عيدا - يحو محتون و رواه ، طرف عن مالك قال مطرف ثمر جه فقال لا يشهد و إن عرف خطه حتى بذكرالثمادة أوبعضه أوماينك نهاعلى كرهاوبه قال ابزالقام وأصبغ قال ابزحبيب وهرآحوط والأول جائز وفى الملدونة لإيشها حتر يستبقر الشهادة ويذكرهاوفي ساع أبيزيد لايشهد حييدكر مافيالكتاب حرفا يحرف وقال ابن نافع في المجموعة عن مالك رضى الله عنه قال وقد أثبت غير مرة نخط بدى ولم أثبت الشهادة فلم أشهد لفواه ندنى.وما شهدنا إلا بما علمنا ه (مالة) أما إذا كان كتاب الوثيقة كا، يخط الشاهد وشهادته فيأسفله (٣٦٥) وهر بعرفخطه ولم يرتب غير أنه لأن نطوعه بالرهن معروف منه وإسقاط الفهان معروف ثان اه ونقله ابن عرفة ولفظه وفي

لغوشرط المرتهن سقوط ضهانه وأعماله نقل اللخميءين ابن القاسم مع مالك وأشهب رصوبه مدهب مالك على ج ثم قال وهذا إذا كان في عقد البيع أو القرض وإن كان بعدهما اعتبر لأن طوعه بالرهن الخ ونقل فالترضيح نحو هذا عن المازرى ونصه وقول ابزالاتهم وأشهب عسن إذا كان الرهن إ في عقد بيع أو ساف لأن الرهن يكون له هناك حصة من النَّن في البيع أو معناها في السلف وأما لوكان الاشتراط في رهن تطرع به الراهن بعد عقد البيع والسلف من غير شرط فانه هنا لإيحسن الحلاف لأزالنطوع بالرهن هاهنا كالهبة فاذا أضاف إلى هذا انتطوع إسقاط الضان فهو إحسان على إحسان فلا وجه للمنع فيه ويؤكد هذا أن ابنالقاسم وأشهب انفقا على أنه يوفى له بالشرط في اندارية وما ذلك إلاّ لأن العارية لاعوض فيها وإنما هي هبة ومعروف ونحوه الخمى اهكلام النوضيح وعلى قول مالك وابن القامع اقتصر الشيخ خليا في عتصره ولم يذكر ماقيده بهاللخدى والمازري مع أنه نقله فيالتوضيح وقبله ابن عرفةأيضاكما تقدم تلت وظاهر المدونة خلافه قال في كتاب الرهون من المدونة ومنارتهن مايغاب عليه وشرطَ أن لاضهان عليموأ 4 مصدق لم ينفعه شرطه وضمن إن ادعى أنهضاع قال ابن يونس لأن ذاك خلاف السنة قال بعض البنداديين لأنه شرطية في حكم أصل أمقد فلم يصح أصله كما إذا شرط في الوديعة أن إذقدمحي إلاأن تثبته البيدة يضمن وقال فالنوادر واو شرط نها لهاب عليه أن لايضمنه وأن يتبل قواء فيه فقال ابن القاسم فان لم تشهد البينة عليه الشرط باطل وهو ضاءن لأنه خلاف السنة وقال البرقي عن أشهب شرطهجائز وهو مصدقً حلف الزوج باللهما أعرف وكذبك في العارية اه أملم عمال ابن القاسم بطلان الشرط بأنه خلاف السنة فظاهره سواء هذاالشرطولاشرطته على كانالر من في العقد أو تطرعاكما قال الشبخ خليل وابن الحاجب وغير هم والداعل وأماالصورة الثانية وهي ما إذا اشترط الراهن الصهان فها لايغاب عليه فنال في النوضيح أمال في الملمونة والموازية لايلزمه وضهانه من وبه وقال مطرفوان اشبرطذاك لخوف طربق ونحره فهلكت الدابة بسبب ذاك الخوف فانه ضاءن اهوقال ابن عرفة ولابن رشد في مهاع القريدين تقممين الصناع لو اشعرط المعبر أو الراهن فهان مالايغاب عليه من الحيوان فشرط باطل من غيرتفصيل قاله مالك وكل أصحابه حشا مطرفا فانهقل إن شرط الأورخاف من قهرأو له وص وشبه فشر طهلازم إن عطب فها خافه وقال أصبغ لاهيء عايه فيالوجهين كفول مالك أصحابه هـ. وقال النحمي في كتاب الرجع قال أبن القاسم إذا شرط نهان الحبوان أن شرط باطل وبجرى 🏿 سحنون أرى أن يجيز

شهادته وإنذ كرائخا كمأنه لم بعرفها إذا لم برتب الشاهدفي شيءمنها وأماأن شك في هيءمنها المجتزلة ثهامن التنبيه لإبن المناصف وأماعل القول الذي رجع إليه م الشرضي الله تعالى عنه فني التنبيه لابن أنه لا يؤدم الأنه الإفائدة في أدائها إذا لم عكم الحاكم بها قال غره وتيل يؤدبهاو يعرف الحما كمحاله ولايقبلها الحاكم إلاأن بكون يرى بالقول الأول فيقبلها وفمفا وجب على أنشاهد الأداء وتعربف حال لأن الحائج له أن يجهد في ذلك فيقبلها وقال ابن القرص قال بعضهم في رواية الجواز إنها أوسع لأن حفظ ذلك صعب لا يستطاع وبدل على صحة هذا النو ل قوله تعالي ولانسا و الن تكتبوه صغيرا أو كبير الي أجله إلى قوله تعالى آدنى أن لانو ابه أى لانشكو او قدعا تعالى أنالناس ينسو ذفلهذا أمر بالكتب : (مسئلة) تقدم في تمصل النامز فها به في القاضي أزيته ارفي أداءالشه ادةذكر ما بازم الشهود

ا ابن يونس الاتفاق في الشهادة وإن لم يذكرها و في المدونة مأيدل على خلاف ذلك وأنه لايشهدب من التنبيه لابن المناصف (مسئلة) وفي أحكام ابن سهل في رجل قام بكتاب صداق وفيه نحوسطر ممحو وفيذلك الممحوذكر شرط الرحيل فأجاب ابن لبابة وغيره أن الكناب يصح كاه غير الشرط فإنه يستط

نفسي و پر حل بز و جته . (فرع)وإذا قلنا إنه يشهد حيث يوقن أنه خط يده وإن لم يذكر الشهادة فيشهدو لايعرف الحاكم أزدلم يذكرها فانعرف الحاكر فلا يقبلها وقال

لما تبعن لعان أبنه فلانامخالط لأهل النهم والريب وخاف أن يجنى جناية أو بحر جريرة فيعلل عليه ويؤدى بسبيه فتبرأ منه لأجل ذاك وأبعده عن نفسه وهجره غضبا لله تعالى إلى أن يتوب ويرجع عماهوعليه شهديدللك مزيعوف إبعاده فاذا وقع منه شيء

العتبد المدكور (عنبد

استرعاء في عداوة إيكون

نظره فذكر أن فلإناعدو

لهمن قدم الزمان في أمور

الدنياوأسبابها وأمه نخشي

أن يموت من يعلم قدم

العداوةومابينهما فيشمد

عليدهذا الرجل فهايضزه

فى نفسه وماله فى وقت لا يجد

من يعرف قدم العداوة

وسأل القاضي أن يأذن ا

فإنبات ذلك عنده ليقيد

له بذلك عقدا كمون عنده

فنظر القاضي فهاسأله من

ذلك له فأذن له القاضي

ذلك بعقولهم فىأمر الدنيا

وطالبا لمايضزه ويعلمون

لم يضره ذلك: (فاثدة) إنه يتدفع عنه بهذا العقد تعسف الولاة وأحدهم الوني بالولاء في الجنايات وإنكانت تلك أحكام الجاهلية وقد قال تعالي •ولاتزر وازرة وزر أخرى» (عقد استرعاء يوجب أنبين) إذا شهد على رجل أنه من أهل الشر والغضب والعداءأومن أها النهم والظنةممن تلحقه العمن فهاادعي عليه وعقد بذلك مكتو بافان هذا العقدير جب العمن على من عقدعليه فها ادعى عليه فان كان مجهول العين ﴿ (٣٦٨) ﴿ لَمْ تَقَعَ اللَّهُ إِنْ أَلَّا عَلَى عَبِّنَهُ وَإِنْ كَانَ مَعلوما جازت الشهادة في غيبته ولا شيق على من رماه و نسبه إلى (تنييهات: الأول) إذا شرط الممير على المستعير الضهان فيا يغاب عليه مع قيام البينة فجعلها ابن غضب أو تعد إذا ثبت

رشد في القدمات وفي سواع أشهب من كتاب تضمين الصنتاع كما إذا شرط لمعير على المستعبر الفيان فيالايغابعليه وجمعهماوقال قولمالك وجميع أصحابهالشرطباطلقلت وفيعزوه بظلان الشرط لجميع أصداب مالك نظر لأن أشهب يقول إن ضمان ما يغاب عليه من المستعير ولوقامت البينة عدوه)و صورته أن يكتب ولولم بشترط المعر الضَّان على المستعير فكيف إذا شرطه عليه : أشهد القاضي فلان على نفسه أن فلاناحضر مجلس

(الثاني)حكم الرهن كالعارية واله ابن رشد في سماع أشهبُ من كتاب تضمين الصناع ونصه إذاشر طالمعبرأوالراهن علىالمستعير أوالمرتهن الضهان فها لايغاب عليه من الحيوان أومع قيام البينة فهايغاب عليه تمول مالك وجميع أصحابه إن الشرط بأطل حاشا مطر فاوذ كرنحو ماتقدم ولميذكر مسألة الرهن في المقدمات . قلت وفيه من البحث ماتقدم في مسألة العارية والله أعلم : ﴿ مُعْمِمُو (الثالث) قال ابن شدق المتدمات في كتاب العارية وفي سماع أشهب من كتاب تضم بن الصناع

وينبغىإذاشرط المعيرعلىالمستعير الضهان فبا لايغرب عليه فأبطل الشرط بالحكم على المستعير أنيلزم إجارة المثل في استعاله العارية لأن اشرط بخرج العارية عن حكمها وسنتها إلى باب الإجارة الفاسدة أنرب الدابة لمبرض أن يعيره إياها إلابشرط أن مجرزها فيضمانه فهوعوض مجهول يرد إلي المعلوم أه وماذكره ابن رشدمحثا . نقله للخمى عن أشهب وجعله خلاف مذهب المدونة ونصه في كتاب العارية قال ابن القاسم في كتاب الرهن فيمن استعار دابة على أنه غير مصلق في تلفها شرطهباطل يربدأتها نمضي علىحكم العارية ولاضهان عليه ولاأجر وقال أشهب عليه إجارة المثل فهااستعمالها فيدورآها إجارة فاسدة فعلىقوله يردقبل الاستعمار وبجرى فيهاقول ثالث أنالمعبر

قبل الاستمال بالخارفإن أمقط شرطه وإلا ردت فإن فاتت بالاستعال لم يغرمشيثا لأنه لم يدخل ذلك نظر اأوجب لهإباحة على إجارة وإنماهو واجبمناف والضياع طاريكون أولايكون والسلامة أغلب فكان حمله على المعروفأولي وقول رابع إنهامضمونة كماشرط لأنه الواجب فأحد قولى مالك من غيرشرط فقد فىذلك فأتاه مذلان وفلان دخلاعلى النزام أحدالقولين اه ونقل الشيخ أبو الحسن في كتاب العارية كلام ابن رشد واللخمي فشهدو اأنهم يعرفون فلانا وجعل كلام ان رشد محالفا للمدونة : معاديا لفلان مذ أدركو ا

(فرع) إذا شرطوب الوديعة على المودع أن يضمنها إذا ضاعت فشرطه باطل كما تقدم ً في كلام ابن يونس لأنه محالف لأصل سنة الوديعة وصرح بذلك الشيخ خليل فيمختصره .

ذلك مستمرا ولا يعلمونه رجع عن ذلك إلي حين شهادتهم وذلك في تاريخ كذا فنظر القاضي فيذلك فقيل شهادتهم وأشهد على نفسه بثبوت ذلك عنده وفي الطرو ولا بازم الفاضي ولا يجب عليه أن يجيب إلى مثل هذا وشبهه مما لاخصومة فيه إلا أن يشاء ذلك لأنه إنما نصب لما فيه الخصومات : ﴿ (أَرْعَ) وَفَي مُحْتَصَرَ الواضحة في بيع المضغوط وإذا خاف الرجل من عبده أن يستبيع من ظالم فأعنقه أو دبره أو كانبه لنطبب بذلك نفسه ويشهد سرا أنه إنما يفعل ذلك ليقر ولا يستبيع من ذلك الظالم فذلك جائز إذا أشهد على ذلك حبن بربد أن يفعله : ﴿ فرع ﴾ ولو امتنع العبد من سيله واستجار يغاصب أو شرد عنده فأشهدسرا أنه أعنقهأو دبره فإنما يفعل ذلك ليخرجه من المكان الذي امتنع فيه قان إشهاده ينفعه

ألك. (فرع) إذا أشهد فيالسر أنه إنما يصلحه لأجل إنكاره وأنه مروجد بينة قام مها فالصلح غير لازم له إذا تبت إسلاره رُبْتُ الحَقَّ وَعَابَةً مَاعِلِهِ النِّينَ أَنْهُمَاعِلِمِ بِينِتِهِ وَقَالَ مَطْرِفُ لا يَشْهِ السّر وَقَالُ ابن مؤمِن لا ينشع إشهادُ السر إلا على مر لا نتصف منه كالسلطان والرجل القاهروماسوى ذك فاشهادال رباطل . (خرع) إن تقيد عليه أنه تم يردع شهادته يعنى المترعاء وعلى قامت له بينة بذلك فهىكاذبة قال ابن راشد ولم أرقىدان نصاوكثيرا مابكتب ننسنا يتفصه ومقتدى الظن أنه إتوامله بذلك إن أشهدأنه أسقط الاسترعاء سقط . (فرع)ولو قال في استرعائه ومتى أشم ت على نفسي أنني قطعت لاسترعاء

والاسترعاء في الاسترعاء إلى أقصى تناديه فإنما أفعله الضرورة إلي ذلك وأنني ﴿ ٣٦٩) غيرقاطع لشيء منه وأرجع (فرع) الصناعضامنون للغابوا عليدهماوه بأجر أوبغير أجر إلاأن تشهد بهذ بتلفه قال في كطررأنله ذلكولابضر المقدمات فالاشترط الصانع أنه لافرن عاير الهنف مشرطه وكال عليه الضائ هذا قول مالك في الملوقة وأشهديه على نفسه منه ووسماع أشهب ن كتاب تضمين أنصناع وبنبغى علىهذا القول أذبكون له أجرة مثله لأنهائها و في المنبطية أنه لرقال في

رضي بالأجر المسمى بإسقاط الفهانة نه وقال أشهب ينفعه الشرط ويسقط عنه الضهان فعلى قو له بكون سر عاله، في أشهدت من إدالآجر السمى وتقلعته ابزعرفة وأسقطمته لفظة ينبغى فقال بعد أن ذكر النولين ابزوشد الاسترعاء فانماأفعل ذلك فد الأول له أجر المثل وعلى الثاني للسمى اه وقال اللحمي قال مالك و امزالقاسم في كتاب محمد استجلا بالإقرار خصمي ذا المرط الصانع أنالاضهان عليه فشرطه سافط ولومكن من ذلك ماعمل أحدمنهم حنى يشرط فلهالقيام ولأبضر دما انعقد بذؤك ولايدللناس من عمل ثبابهم وقال الشيخ أبوعمد ذكر عنأشهب أنالهم شرطهم يربد عليد من إسفاط البينات المسرعاة وإنقال إنه أسقط ماة بكير ذلك منهم وإن كرافشراطهم سقط وليرف مبذلا واحتاف بعدالتول بأناشرط لأبوق بدؤ ال الإجارة لازمة وشرطه باطلوقيل إن أسفطالها عالشرط صحت الإجارة وإن تمسك به لاسد عاءو الاسترعاء في أَسِخَتَانَ لَمْ مِمْلُ فَانَ عِمْلُ كَانَ الْأَكْثَرُ مَنَ الْمُسْمِى ٱوْإِجَارَةَ النَّالُ وَبِحْرَى فَمَا قُولَ ثُلَّكُ أَنْ لاسترعاء لينتفع باسترعاته الإجرزة سدة تفسخ مع القياموإن أسقط الشرط وبكون به معالفوات أجرة المثل قلت أوكثرت اه وقال غبر وأحمد من المواقبن وفيه تنازع وما قلت وظاهر الروايات أن الشرط باطل والاجارة لاز.، ولا يزاد على المسمى : (زبيه) ظاهر كلامابن الحاجب أناتمو لبصحة الشرطرواه أشهب عن ماللثوليس كذاك ذكره في الطرر أصح في وإنماهوقول أشهب وابه علىذلك ابزعرفة فقالوا قاله النالحاجب ووايقوقبوله ابزعيدالسلام الظر لأزدأ لج وإلى صاح وعزوها بن شاس لأشهب لأأغرف وسبقه إلى ذاك الشيخ خلبل فىالنوضيح ، والكارهوا للكره لابازمه لثبيءو لوقبل إعلاب قط

(فرعُ) الشرط في القراض على ثلاثة أقسام ا (الأول)،ايفسد به القرافسك شيراطرب المال على العامل أن بكون المال ميدو أو أن يراجعه أوأن يجعل عليه أمينا أو أن يعمل الدامل بيده من خياطة أو خرازة وغبر ذلك وكالشراط ب المال على العامل ضهان المال نهذه الشروط كلها مفسدة القراض فبفسخ إن وقع فان وَ يَا الْحَمْلُ فَمْنُهَا مَارِجِعِمْ فِيهِ لقراضِ المُثَلُومِنهَا مَارِجِعِ فِيهِ لأَجْرَةُ النَّارِهِمْنَا بِبَينَ فَىكَتَابِ (الثاني) مالايفسد به القراض ولكنه لا إذم كما إذا ضاع بعض المالى يدائعامل قبل العمل أوبعده أوخسر أوأخذه اللصوص أو"مشارظلما فقالالعامل لرب المال لاأعمل حيىتجعل مابنى رأس المال وتسقط الخسارة فمال ذك وأسقط الخسارة فهو أبداعلى القراض الأولوان حاسه م ذلك وإن لم يعلم السبب

(٧٧ _ فتح العلي _ أول*) ﴿ إِلا بِقُولُهُ مَثَلُ أَنْ يُشْهِلُهُ أَنْ إِنْ طَاقْتَ فَإِنَّا أَضَّانَ خُوفًا مِنْ أَمْرِ أَنَّوْ قَمَامِنَ جَهَةَ كَذَا أُوحَالَفَ بالعالاق وكانأشهر أنى إنحلنت بالطلاق فانما هولأجل إكراه ونحو ذلك فهذا وماذكر أهمعلايشترط فيه معرفة الشهود السبب المذكور انظر والتوالغرقاطي . (فرع) ولايجوزالاسترعاء في البيوع، ثل أن يشهد قبل البياع أنه راجع في البياع وأن بيامه لأمر بترقعه لأن المبابعة خلاف ما تظرع به وقد أخذ "بائن أبه ثمنا وفي ذلك حق للمبتاع إلا أن يعرف الشهو دالإكراه على السيع أو الاخافة فبجوز الاسترعاء إذا انعقد قبل البيع وتضين العقد شهادة من يعرف الاخافة والتوقع الذي ذكره : ﴿ تُنْبِيه ﴾ قال لغرناطي فيوثائقة وثائق الاسترعاء تفارق ساكر الوثائق فيشيئين أحدهما أن شهردها يؤخفون بجفظهاو معرنة ما فها بهالتاني

والتحييس والهبة ولا ولزمه أن يفعل شيئا من

استرعؤه مطلقا لكان

وجيها إذا ثبت إنكاره.

(تنبه) الاسترعاء ينفع

نی کل نطرع کاامتق

والتدبير والضلاق

كل استرعاءمتضادية في

أى شيء كالارمني لم يتحقق

مالو قتأن الاسترعاء تقدم

الصلحو إلابطل لاسترعاء

والطلاق لأجا النفقة

والحمل وتصدقها أنها

حاضت ثلاث حيض في

خمسةوأربعن يوماوعهدة

الرقيق لأجل العيوب

كذلك بيع الحيوان

و موت الميت إذ لعل لهو ارثا

(تنده) ماذكر وفى العهدة

هو قول سنون وقبل

ابتداؤها من أول النهار

المستقبل وفي المتبطية في

مسائل الصداق وتأجيل

المعسر به قال ابن مالك

القرطى فىأحكامه ولاتعد

اليرم الذي تكتب فيه

الأجل ولاتحتسب كما

لانحتسب باليوم الذي يكتب

فيه العهدة وهو ملغي .

(تنبيه) وفي وثائق ابن

القاسم الجزرى وبجبأن

يكثر من شهو دالاسترعاء

والترشدو التسفيه وأقلهم

فى تول ابن الما**جشو**ن

(الباب السادس والالاثون

فالقضاء بشهادة التوسم)

روى البرمذي الحكيم

في نوادر الأصول عن

رسول الله صلى الله عليه

أربعة شهود ه

مات قبله.

وأحضره مالم يقبضه منه قاله في الملونة : (الثالث)،الاينسد العقد ويلزم الوفاء به كما إذاشرط أن الربح لأحدها أو نغيرها كم تقدم فالباب الأول وكماإذاشرط أحدهاعلي الآخر زكاة الربح فانهجا ثزو بازم فان وجبت الزكاة أخرجت منحصة من شرطت عليه وإن لم تجّب فانها تكونَ للمشترط زيادةُ على حصته والله أعلم . (فرع) الشروط فالوقف على ثلاثة أقسام: (الأولُ) ما يفسد به الوقف كشرط النظر لنفسه أوتخصيص البدين دون البنات .

﴿ ثَانَىٰ) مَالَا يَفْسَدُ الوقفَ بِمَنْ كِلَامِ الوَّوْءَ بِهِ كَمَا إِذَا شَرَطَ الواوْفُ عَمَارَة ماخرب من الوقف على المستحة بن للوقف فال الشرابة يبطل ويعمل من غلته وكما إذا شرط الواقف أنّ لايبدأ بإصلاح الوقف ونفقته.

(الثالث) مالا يفيد الوقف ولايلزم الوفاء به وهوكثير مبسوط في كتب الوقف، (فرع) الشروط في الهبة على أربعة أقسام :

(الأول) ما نفسد به اله له كشرط أن لانحاز من الواهب :

(الثاني) مايخير الواهب في إسقاطه فنصح المبة أو النمسك به فتبطل ، (الثالث) مالا يفسدها ولا يلزم الوفاء به:

(الرابع) مالايفسدها ويلزم الوفاءبه : واختلف فيمن وهب ارجل هبة أو تصدق فالعرجل بصدقة على أنه لابييع ولابهب على خسة أقوال ذكرها ان رشد في رسم إن خرجت ن سماع عيسي من كتاب الصدقات والهبات الأول أن الهبة والصدقة لا تجوز إلا أن يشاء الواهب أو المتصدقير أن يبطل الشرط ويمضى الصدة، أو الهبة فإن مات الواهب أو المنصدق أو الموهوب له أو المنصدق عليه بطلت الصدقة أوالهبة وهوظاهر قولءالك فىدنـه الرواية ومثله قول ابن القاسم فىالذى يتصدقعلي الرجل بالشيء على أنه إن باعه فهو أحق به يريد بثمن أوبغير تمن قال ليست هذه الصدقة بشيءومثله قول ابن القاسم فىالذى بتصدق بعبدعلى أنه بخدمه يومين فى كل جمعة أنها ليست بصدقة إن مات المتصدق فالهبة على هذا القول على الرد مالم بجزها وبمضها بترك الشرط والقولاالناني أنااو اهب مخيربين أن يسترد هبته أويترك الشروط وورثته بعده مالم ينقض أمره بموت الموهوب فيكون ميراة عنه فالهبةو الصدقة علىهذا القول على الإجازة مالم يردها الواهب أوير (مهمنظ لفواتها بانقضاء أمدالشرط وهو موت المودوب له الذي حجر عليه النبة والبيع ا طُولُ حياته وهوقول أصبغ بعد هذا من سماعه : والقول الثالث أن الشرط باطل والهبة جائزة وهذا القول يأتي علىمافي المدونة فيالذيحبس الدار علىوند. وشرِط أن مااحتاجت إليه من مرمتهاعايهمأن الدار تكونحبسا ولايلزمهم ماشرط عليهم وتكون مرمتها من غاتها وقد قال ابنالمواز إنماذلك إذاحيز الحبسوفات بموت المحبس . وأما قبل ذلك فيرد إلا أن يسقط الذي حبسها شرطه وتأويله بعبدني اللفظ غير صحيح في المهني لأنه إذا جعل للمحبس حقا في شرطه وجب

أن يتنزل ورثته منزلته فيه. والقول الرابع أن الشرط عامل والهبة ماضية فتكون الصدقة بيد المتصدق عليه عمرلة الحبس لاببيع ولايب حتى بموت فإذا مات روث عنه على سبيل المبراث وهو قول عبسي بن دينار في هذه الرواية وقول مطرف في الواضحة وهو أظهر الأقوال وأو لاهابالصواب لأزالرجِللهُأن يفعل في ماله ماشاء إن شاء بتله للموهرب له أبدا أو المتصدق عليه من الآن وإن شاء أعطاهالمنافع طول حياته وجعل المرجع بعدموته له يقضى منهدينه وبرثه عنه ورثنه لما له

ى:ننك من الغرض أن يستديم الانتفاع بما وهبه ويرى أثر هبته عليه : والقول الخامس قول حنون يكون ذاك حبساعلي المرهوب له أوالمتصدق عليه بما شرطمن أنلايبيع ولايهب فإذا مات المتصدق عليه على هذ القول رجع ذلك مرجع الأحباس على الخلاف فيهو قول سحنون

هذامعارض لقوله فينو زله فيالذي بتعلق على رجل بعبد على أن لابييمه ولا يهيه سنة وهذه الأقوال كلها تدخل في مسأله سماع سحار ن فيالذي يتصدق على الرجل بالشي عمل أنه أحق به إن ياعه بشمن أوبغير عمَن إلا قول صنون هذا اه قلت بعنى القول بأنَّ ذلك الشيء بكون حبسا وهو ظاهر وكذلك مسألة نوازل سحنون أعنى من وهب أرجل عبدا أوتصدق به على أن لاببيعه ولايبه سنتثم هوله بعدالسنة يصنع في ماشاء نجرى فها الأفوال الأربعة ولا بجرى فها قول حنون إنها حيس ومثل مسألة برسم الكراء والأقضية من سماع أصبغ فيعن تصلى على وجل بعيد واشترط عليه أن يخلمه يومين في كل جمعة قال ابن القام فها ليست بصدة، قال ابن

التصرف في صدَّقه بالسفريها والوط طاإن كانت أمة والتفويت فصار كمَنْ تصدق بصدقة وشرط على المتصدق عليه أن لابيبع و لابب ، ألارى أنها كان الحبس لايباع ولايو هب جاز فيه هذ الشرط على ما في سماع أبي زيد وأجاز ابن كنانة هذا الشرط في الحبس والصدقة وقال إنه الايفد الصدقة بل يشدها : والمعنى عندى فها ذهب إليه أنه رآه شربكاً معه فيرابة العبد بما اسانى لنذ .. من خدمته ولذلك أجازه في الصداة والحيس اه فاشار إلى أنها كالمسألة الأولى تجرى فها لاً والَّ الأربعة . قامتُ وأظهر الأقوالالجاري عَلَىمَذَهِبِالْمُدُونَةُصِحَةَ لَهُبَةُ والصَّدَّقَةُ وبطَلانَ

الشرطالانه شرط مخالف لقنضى العقد لمافيه من التحجير، ألابرى أنه لابجوز لهوطء لأمة فالمحاهر بطلانالشرطوقال في كتابالخبة من الملمونة ومن وهب لرجل هبة على أن لايبيح ولا يهب لم خز إلاأنكيون سفههاأوصفهرا فيشترط ذلك عليه فيجوزوإن شرط ذلك عليه بعد زوال الولاية لمُجْزَ كَانَ وَأَنْدَ الْوَاهِبُ أَوْ أَجْنَبِيا اللَّهُ فَذَكُمْ عَلَى الْحَكُمُ اللَّهُ لَكُمْ بَعَدُ الوقوع قال أبوالحسن الصغير انظر بماذا بفرمر الكتاب والأقرب أنيكون مثل مافىالعتبية أنه يخبر الواهب فإن بتايها وإلانقضت اه والقول الذي اختاره ابن رشد اختاره اللخمي أيضا ووجهه بماوجهه به ابزرشد ولاشك أن له وجها من النظر ظاهرا ككن الأظهر عندي لهلان الشرطوصحة

وكذلك تجوز شاء العقد كما تقدم والله أعلم ه (تنبيه) قال المشدالي قوله في المدونة في المسألة السابقة إلاأن يكون سفيها أو صغيرا قال أبوعمران انظرما معناه والسفيه والصغير لا يجوز بيمهما ولا هبتهما بشرط أم لا قال قال أبوعمران لعله أراد أن لايباع عليه إذا احتاج إلى النفقة لأن لوليه بيع، ووضه للنفقة بشرط أن لاتباع وبياع غبرها إن وجد قال القايسي الهبة جائزة وهي كالحبس الممين ومن وهب هبة لسفيه أو يتم وتشرط أن تكون يده مطاقمة عليه وأنه لانظر لوصيه فيها نفذ ذلك الشرط اه تلت في هذا نظر لأن شرط لايجوز لأن إضاعة المال لانجوز وإطلاق يد السفيه على المال إضاعة له فتأمله ،

إ واقدواب بطلان الشرط والله أعلم : (فرع) قال ابن القاسم فروسم الجواب من سناع عيمي من الكتاب المذكور فيمن تصدق بجاريته على رجل على أن يتخذها أمرلد لابحل له وطؤها على الشرط وإن وطنها فهمى له حملت أولم تحمل ولانيمة عليه قال ابن رشد بعني لايجوز له وطؤها حتى بو نف المنصدق إما أسقط

انمر بأمها تالقرى والمدائن فقعيينهم للصواقعنا حاكمالذرية والمدينةالتي حلوا بهاأو روا بها فان مالكا وجميع أصحابنا أجازوا شهادة من شهد منهم لبعض على بعض تمنجمعه ذلك السفر وجرته ثلث الرافقة وإن لم عرض لا بعدالة ولاسخطة إلاعلى التوسيملم بالحرية والعداله وشد إنما رأى أنالشرط يفسد الصدةة لأنه لما شرط من خدمته يومين كل جمعة فقد حجرعليه وذلك فها وقع بينهم من المعاملات فيذلك السفر خاصة من الأعلاف والأكربة والبيوع والأشربة كانوامن أهل لمد واحد أو من أهل بلدان شتى كان المشهود عليه والشهود من أهل القربة أو المدينة الني اختصموا فيهاأ ومعروقا من غيرها إذا كان ممن

الماجدون في القو افل والرفاق

بهضهم لبعض على كراجيج في كا فاعاماوه به وفيه وعليه فيذاك المفر تالا وإنماأجيزت شهادةالتو سم علىوج الاشطرارمش ما أجيزت شهادة النساء وحدهن فبالانحضره الرجال ومثل ماأجيزت

شهادة الصيان بينهم في

الجراحات فالاولانجوز

جمعه زإياهم ذاك الدفر

شهادة النوسيم فيكل حق كان ابنا فيدعواهم قبل سفوهم إلا بالمعر ة والعدالة فان حكم على الكري بما شهدوا به عليه

وسلم أنه قال وإن الدعبادا يعرفون الناس بالتوسم ، والتوسم مأخوذ من الوسم وهو الناثير بحديدة في چلد

فيذلك

اصحابتاان مالكارحمه الله كان يستحبان محرق بيت المسلم الخمار الذى يبيع الخمر قبل لدقال نصر الى بيع الخمر من المسلمين قال فإذا قدم إليه فلم بقد فأرى أن غرق عليه بيته بالنار وحدثنى اللبث أن عمرين الخطاب رضى الله عنه حرق بيت رويشد الأن لأنه كان بيبع الخمر وقال له (١٩٢٤) أنت فويسق ولست برويشد (مسألة) ومن الطرر قال ابن محرز من كان عنده وثيقة لرجز

مقتصرًا عليه ولم أر له مقابلًا والله سبحانه وتعالى أعلم . .

بإنبات حق فلم يردها إليه

متعديا عليه بحبسها حتى

افتقرالرجل أومات ولا

شيء عنده فإزه يضمنه

وأبنءن هذا فيالتعدي

والإتلاف لو تعدى

على وثيقة رجل قطعها أو

أفسدها فتلف الحق

يقطعها فإنه بضمن مافيها

ويضم أبضامن كانت

عنده شهادة بإحياء حق

ارجل فلم يشهد حتى

تىف منه وكذاك لو مر

رجا بإنسان معه صبد

وهو مفتقر إلى سكين

يذكى ما الصيد ومه

المار سكىن فلم يدفعها آله

حتى مات الصيدفني أنضمتر

المار خلاف وكذاك لو

ترك المواساة بخيط لجاثفة

ونحوها حتى مات فني

الفيان قولان وهمذه

قاعدة تحسافروع كثيرة.

(مسألة)وفي أحكام ابن

سهل في امرأة أشتكت

عند القاضى من رجل

كرتأنه أخذو لدهاصغير

وغربه عنها فأقر الرجل

يتغريب الصبى وادعى

أنها امرأته وأنه تزوجها

بقرطبة والذعوى عند

(ماقولكم) فيرجل أقرض آخر دراهم ثم أنكر أنقرض فأقام عليه المقرض بينة بعفسالحه على المقرض بينة بعفسالحه على استاط المتحدد المقرض إلى الإنكار فهل على استاط المتحدد المقرض إلى الإنكار فهل إذا قامت عليه البينة وأراد الترض الرجوع عن الصلح وأخذ جميع النواهم المشهود بها الأنجاب لذلك وليس له إلا أخذ البعض المصالح به أفيدوا الجواب :

فأجب بما نصه : الحمدتقوالصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله يعم الاعجاب المقرض لاتخذ الدراهم كلها وليس له إلا أخذ البعض المصالحه الجبر المقترض على دفعه له حالا إن كان مليا إذا ثبت الصلح بينهما على الوجه المذكور قال ان سلمون وإذا وقع الصلح على وجه يسوغ فلا يجوز للمتمافذين نقضه وإن حاولاه و ذهبا إلى ذلك وغيران على إمضائه انتهى قال الشيخ أحمد النفر اوى لأن فيه رجوع الى الحصومة انتهى وقال في المختصر وعلى بعضه همة انتهى والحبة تازم الواحب بمجرد القول قال العدوى إن أثبت المدعى أن المدى عليه رد الحبة ولم يقبل إبراءه من البعض فله نقض الصلح وأخذ الجميع والله سبحانه وتعالى أعلى .

(ماقولكم) فيرجًا أودع عند آخر قدرا من قمح وتصرفُ فيه المودع بغير إذن المودع ثم تصالحا على قدر من الدراهم فهل هذا الصلح جائز :

فأجبت بما نصه : الحمادة والصلاة والسلاة ما صيدنا بحمدر سول انة مه هذا الصلح جائز الله في المجموع وليس من العارض التهى قال في المجموع وليس من العارضة الاخذع مستهال بل يجوز بيعه قبل قبضه كالمقترض التهى وقال ان شاعون وإينادعي أنالذي قبله عام وأقر بذلك المدعى عليه فإن كان من سلف فيجوز أيضا المصلح عنه بمناه من الضاء أو أقل منه من صلفه أو من غير صنفه فو لا يجوز بأكثر وبجوز أيضا بمنائبر أو دراهم وبكون ذلك كله معجلار لا يجوز في عنى من ذلك التأجيل وإن كان من سلم فلا يجوز أن يتمان أن يأخذ فيه الأمن صلفه وعلى صفته مثله أو أقل منه أو يرجع إلى رأس المال وذلك كله بشرط أن يدعى أن الأجل في ذلك كله بقد حل فإن لم نحل فلا يجوز شيء انتهى والله سبحانه وتعالى أعلى وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلى .

َ ﴿ اللَّهُ وَلَكُمُ ﴾ فيزُوجة ورثتُ النَّمَنُ فصالحها باق الورثة بأربعة قدادنِ من أرض زوجها وزرعتها مدة ثم انتحل ابزأخ فحازها ثلاثينستة ومسحت على صاحب الأثر الأصل ولكن أضيفت على الحائز بدفتر الصراف ثم أواد بعض ورثة الزوج ردالأفدنة ونقض الصلح متمللا بأنهائره ومسحت عليه فهل لابجاب لذلك ؟ أفيدوا الجواب :

به بالسلط المعالمة والمحالة والسلام والسلام على سيدنا محمد رسول القامم لا بجاب لذائ حيث فأجبت بما نعمه إلى المحالة والسلام والسلام على سيدنا محمد رسول القالم من ذلك وحضر تناقركة كام او قتل المحالمة والمحالمة والمحال

قاضى قرطبة وصدقته المرأة ولم يثبت النتاكح عند أقاضى والمت المرأة إنما فعل ذلك بالصبى لنبيح لذلك له نفسها بلا نفقة بقيمها له ولاعاشد يعودها بها فأمراتها فى يجيسه إلى أن محضرالصبى وخشى انفاضى ارتحاله فنضط المرأفأت انباع والخروج معالى حيث أحسبوالمساعدة لدعلى ماأراد بسبب شفقها على ولا هاذكت الذفنى إلى الفقهاء الشاورين فللسي

وجابره بان المشديد عنيه بالسجن صواب ورشد قاله ان لباية ومحمد بن وليد وآبوب بن سليان قال القاضي ابن سهل ليت يدري ماالذي منع الفاضي ومنع الفقهاء من كشفهما عن كحهما من عقده بينهما وعن الرئير الشهر د لامهما ذكر ا أن التناكح غرطة ولم يشت عند الفاضي فكان يلغني الكشف عن ذلك قان بان له (١٦٥) كفهما وأقر بأن ذلك الراد

المان الحيازة وبالمدة الطويلة المانعة من سماع الدعوى والبينات والعمل بالوئائق قال الخصوع وجاز صلحه على ارته من الحاضر وقرب الهيئة العرض الحاضر وقرب الهيئة العرض كالحاضر وقرب الهيئة العرض كالحاضر وقرب الهيئة المرض كالخصاص لم يجتمعا في دينار حيث من الحيان المتعافية والمتعافزة المتعافزة المتعافزة

تنبى والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وا اه وسلم :

(ماقولكم) في رجل مات عن ابن وبلت وأولاد ابن وقبل القسمة مات الابن عن بلت وأخته

لذكورة فتر افتنا للقاضى فقوم الدكته بدراهم وحسب مانخص الاحتمان الدكتين وأعطاها
في غيرها فداتا من طين أسها وكتب لها به وثيقة ثم أراد أولاد الابن أخذ القدان من عمهم
برعاء الدراهم لها مدعين أن البنات لاحق فن في الطين فهل لا يجابون فذلك وهل أخذ الاحت تداذ بيم أفيلوا الجواب .

مدوسيم الميزار المواد الموادة والسلام على سيدا محمدرسول الله نعم لانجابون لذاك أخبت بما نصه : الحمد لله والسلام على سيدا محمدرسول الله نعم لانجابون لذاك ما ما ساتحقاقهم شيالى تركة جدهم وتركة عمهم وقرفه لاحق للبنات على الجلاها يقمن عدم توريث البنات فالامعل بعثم إن كان الله على الحيالة من عدم توريث البنات فار خدل بعثم إن كان الله والتي هي أخت النافي والداعل حقها من فالأخذ شراه القدر الزائد عن حقها منه بما تستحقه من باقى التركة والافهو صلح ببعض خز وهبة للباقى ولا مختلك أنها تستحق ثلى التركت لأن لهامن ركة أبها اللك ومن تركه أخبا سنف ونصف اللك في المنتفظة واحدة مشهرون (ماقولكم) في وجل مات أبوه وهو صغير وقد كان مع أخيه في معيشة واحدة مشهرون بني وبق مع عمد كذلك حتى بلغ فقال له عمد هذا المان الذي بيدي كله لى جددته بعد موت أيك وأبوك لم يترك شيئا فان صدقتني على ذلك بحضر النافي الذي بيدي كله لى جددته بعد موت أيك وأبوك لم يترك أبيه وبشهد على شمه بذلك وليس مانزما لذلك وإنما يفعله ليتوصل به إلى أخذالقدر المذكور لاحتياجه البه ويشهد على عن عناصه فهل تنفعه قبل تنفعه قبل النصدي واله وي همكن من عاصمته من أمكنته ولا عنمه منها النصدين والإيراء والإشهاد .

فأجبت مما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محملوسول الله ؟ تعم تنفعه قلك نيئة ويمكن من مخاصته بهي أمكنه ولايمنه، نها التصديق الإبراء والإشهادع إبماقال الخرشي خاصعة من ادعى على شخص بشيء معلوم فأنكره فأشهد سرا أن بينته فالبه بعيدة الغيبة وأنه أسمسائح لأجل بعد غيبة بينته وأنه إن قدمت قامها والحال أنه لم بعان بالإشهاد عند الحاكم المصطفرة م قدمت بينته فاله التمام بها وبتقض الصاب كمن أشهد وأعلن ثم قال وانفل الناصر

. * لا تخدون على أن عليه الأدب وأنه آثم وأنتى بعض الشيوخ أن الشاكم إن كان فالله في شكوا فيانه يضمن ما غرم بغير شخر دان كان ، فللوماولم يقدر أن بنتصف إلا بالسلطان فلا شيء عليه وما أخذ منه الأعوان مثل ماأخذه به السلطان في الحسكم في قدر طبه أو عليم أنحذ منهم ماأخذوا منه . ﴿ ﴿ وَمَ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ اللَّهَ الل

امتهما وأقر بدخوله مها ووطئه إياها أقام الحد عالهما على ماقى المدونة وغنزها فرحاما ادعت أنها مستكرهمة فإنها لاتصدق وتحد خلاف مالوكانا طارثين فإنه لايعرض لمما فهذامتهم أأصر (مسألة)ولوأكره عامل رجلاعلى أن يدخل بيتا فبخرج منمه متاعا ليدفعه إليه ففعل ثم عزل فقال سحنو زلر بالمتاع أن يأحذمن شاءمنهمافان أخذومن للأمور رجم به على الآمرولو أقام المأمور في غيبية رب لمتاع فاه

أخذوم إلآمر (مسألة)

والسارق إذاته كالمالدار

مفتوحا وليس فىالدار

أحمد فيؤخذ منها شيء

فإنه يضمنه (مسألة)

لو أخبر جل لصوب

بمطمورةرجلأوأ تخبربها

غاصبافيحث عنهاأو من مالدولولاخبره ماعرف فني تضميشه قولان المتأخرين وبالتضمين قال ابن أبي زيد .

(مسألة) ومن اعتدى على رجل فقدمه إلى السلطان وهو يعلم أنه يتجاوز فيظلمه ويغرمه

7.10

مه بسرقة وكان صاحبه فالنسفر ومن قاك قوله صلى انشعاب وسلملقد هميت أن امرياله الافتقاميم امر وجلافيصلى بالناس ثم أنطلق معى يرجال معهم حزيمن حطب لى قوم لايشهار ناات اذ فأحرق عليهم بيونهم بالنار رواه أبرهريرة في الصحيح وعته (١٣٨) صلى الله عليموسلم يقول لفاهممت أن آمر فتهانا فيجمعون خرمامن حطب ثم آتي أبضا قال سمعت رسول الله الرهن فهل بكون حكمه حكم الرهن إذا تلف أو حكم الشيء المغصوب أفيدوا الجواب ة, ما يصلون في بيرتهم

ليس لهم عذر فأحرقها

عليهم وأختلف هل هذا

في الزمنين أو المنافقين

والظاهر أنه في المؤمنين

اتم له يصلون في بيوتهم

والمنافقون لا يصلون

في بيوتهم وقد قال الله

مالىفهم وإذا لتواالذن

آ. نو ا قالو أآمنا و إذا خلو ا

إلى شياطينهم قالو النامع كم

إداعن مستهر ثون وفائدة

ق له لقد هممت تقديم

الوعيد كالتهديد على

العقوبة لأن المفسدة إذا

من الزواجر لم يعدل إلى

الأعلى ومن ذلك ارواه

الامام أحمدن حنبل في

مسنده عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال قال رجل

يارسول الله إن لي جارا

يؤذيني فقال رسول الله

صلىاللهعليه وسلمانطلق

فأخرج متاعك إلى الطريق

فانطلق فأخرج متاعه

فاجتمع الناس إليه فقالوا

ما شأنك فقال لى جار

يؤذيني فجعلوا يقولون

اللهم العنه اللهم أخرجه

فأجبت بما نصه : الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول المدحكه حكم المفصوب لأن الرهن لاينعقد إلابما يدلعلي رضا الراهن كمايفيده قول سيدي خليل في محتصر فالرهن بذر من له البيع مايباع وقوله أيضا وهل تكفي بينة على الحوز وبه عمل أو على النحويز السهى وقول المجموع الرهنكالبيع والقسبحانه وتعالى أعلموقال سيدى علىالأجهورى فيقاويه الركن الحامس الصيغة لايتعين فها لفظ الإنجاب والقبول بل يقوم مقامه كل ماشاركه في الدلالة على المفهوم

(ماقولكم) فيرجل لهدن على آخرفوكل رجلا على اقتضاءدينه فأخذ الوكيل رهنا يغاب عليهوأراد السفر فوضعه عندآخرمه وثيقة الدن وقال أنت بمنزلي في خلاص الدن ثم ادعى وكيل الوكيل سرقة الرهن فهل ضمنه الوكيل أو وكيله أو رب الدين أفيدوا الجواب

فأجبت تما نصه : الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله يضمنه وكيل الوكيل حيث لم تشهد له بينة على مرقة الرهن لاالوكيل ولارب الدين لعدم حياز مهماللرهن وعذر الرجحيل بالسفر فيغرمالراهن الدن لربدويتبسعوكيل الوكيل بقيمة رهنه أومثله ويشهد لهذا ءافي نوازل الأجهوري وسئل عن رَجَّل وكل آخر في قبض دراهم له على آخر فتعذر ذهاب الوكيل له أوكل آخرعلى قبضها فخلصها ودفعها لآخرليوصالهالرجافصرها فيصرة ووضعهاني جراب معدراهمه ووضعة في المركبالي بريدان يسافر فيهاولم ينه فيها فضاع الحراب فهل تلزمه ويعدمفرطا أملا؟ ارتفعت واندفعت بالأخف فأجاب: يضمن الوكيل الثالث حيث كالترضعة فما في المركب على الوجه المذكور خلاف مايفعل

في مثلها والله سبحانه وتعالى أعلم انهمي . (ماقولكم) فيمنزوهن نخاة أونبقة تحتبيد آخروصار المرتهن يأكل من تحرها فهل للراهن

أن محاسبه بما أكله من الثمرة ويسقط من الدن أم كيف الحال . فاجبت بما نصه : الحمدلله والصلاةوالسلام على سيدنا محمدرسول الله نعمالر اهن أزعاسب المرتهن بماأ كلممن محرة الرهن بل عجب عليه ذلك ويرجع عليه عمثل ماأكله إن علم قدره وبقيمته إنجهل سواءكان الدينمن قرض أوبيع أو المثل لايصح إسقاطه من الدين لأنه يؤدى إلى 🚛 طعام المعاوضة قبل قبضه والقبعة يصبح اسقاطها منه وهذا كله إن لم يشترط المرتهن أكل الثمرَّة فيعقدالمداينة لأن تركهاله حبئنذ من بآب هدية المدين أو اشترطه نجانا فيعقد الفرض لما نقدم أومحسوبا من الدين فيه لاجماع البيع والقرض بشرط أو اشترطه فيعقد البيع مطلقا إذا كالأ قبل بدو الصلاح أوبعده واشعرط أكل ثمروسنين لأنهيؤدى إلىبيع الثمرقبل بدوصلاحه فإن كان بعده والمشرط النمرة التي بدا صلاحها خاصة جاز مطلقا أي مجانا ومحسوبا منالدينة سيدى على الأجهوري رضي الله تعالى عنه اعلم أن اشعراط المرتهن منفعة الرهن لايجوز سواء كان الرهنَّ في قرض أو ثمن مبيع حيث وقع الأشتراط بعد عقد البيع وعقد القرض وكذا [- أ وقع في عقد القرض وأما إن وقع في عقد البيع فيجوز حيث عينت ولم يكن فيذلك بيع الثمن الممنزاك فوالله لاأو ذبك الحبل عليه ذال المنبطى ومن ارتهن شجرا واشترط عمرة ذلك العام فإن كان الدن من سلف المجم

ومما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم في قنال أن بكر رضي الله عنه من منع الركاة واجتهاده فيالحكم يقتالهم ومنذلك أذعمرين الخطاب رضى أللة عندأمر بتحريق قصر سعدراأني وقاص رضى اندعنه بماابلغه أأنه احتجب هن الخروج للحكم بينالناس وصاريحكم في داره وأمرأبضا بتحريق حانوت رويشدالتقى الذي كانبيب الخدر وقال له أنت فويخ

واستبرويشدومن ذلك مافعله عثمان بن عفان رضي الله عنه لما خاف على الإمة أن يختلفوا في القران ويذرق الناس فيه أمر بحريق المصاحت وجمه إلأمةعلي مصحت واحد لمارأي لهمن المصلحة في ذلك وواقته عليه الصحابة ورأواذتك مصلحة للأماة ومن ذلك مافعله على من أبي طالب وضي الله عنه لما بعثه وسول الله صلى (٣٩١) الله عليه وسلم هو والتربير بن

وإنكانهن بيمه والثمرة قدطابت فدنك جأثروإن كان سنتين أوأكثر لم جزاه وهذاكه فها إذا كانلاعسب المنفعةمن الدينزان كان محسيامته فإن فيه تفصيلا وذلك أنه إن كانعلى أن يعجل ، ابق من الدن حيث لم تف المنفعة به في الأجل جاز وكذا إن كان على أن ابقي يــ ة ط لكن يشترطُ فيمَّدُ اثنانَاأَنْ يَكُنَّ لِلْهُونَ فَ قَرْضَ مَطَلَقًا أُونَى بِيعِ وَوَقِ الاَشْهُرَاطُ بَعَدَالْعَلَدُ فإن وَقَعَ اشْهُراطُ ذَنْ فَي عَلَدَالِمِنِهِ أَبْرِيرٌ كَمَا لاِجْرَزُ أَنْ يُوفَى ابْنِي مَنْ الدِّنِ بَعْدَ الأَجْلِ مِنْ المُنْفعَةُ أُوبِأَخَذُ مَنْهُ شَيْئًا يناخر قبضدلانه فسخ دين فيدن وبهذا يتبين لك الجواب فها سألت عنه واشتراط المرتهن أخذ حمام البرج المرهون لايجوز بحال إذهو بينع تما يتابله من الدن وبينع حام البرج لايصح والله سبحانه وتعالى أعلم انتهبي كلام الأجهوري وعبارة المحموع وجار شرط منفعة عينت ببيء وتكون جزءامن الثمن ومحصله بيعواجارة يخلاف القرض فسلف جرنفعاإن اشترطت مجانا وسلف وإجارة إذ أخذت من الدين وأما أخذالغلة فجائز فهمامن الدين لأتهامن جنسه بخلاف ذات المنافع كما في البناني ويشبرط عدم الجهالة في الاستيفاء من دن البيدم والنطوع بعد العقد هبة مديان فهما ومه اوضة بجري على مبايعته فالمسامحة حرام انتهمي وقال العدوس رحمه آلله تعالى الحاصل أن الصور ثمان وهي أن بأخذ المرتهن وتفعةالرهن فيهيم أو ترض ويعنن ملتها فهما أملا وفي كل من هذه الأربعة إما الانتكرط فيعقدالمعاوضة أويضاع مابعده فيمنع فيسبع ونجوز فيصوره المصنف ثمانا والخاصل أنهاذا لم يؤجل في القرض بالأجل ودخل على السَّيفاء المُّنفعة ليحسب من دينه فأجز ذنك بخلاف البيع فلأبجوز لوجود الجهل فى الأجل فقول الشارح إذلا يدرى المناسب إبداله بأن يقول لأنه لابجوز لجهل فيه لجهل فى الأجل لأنه المقابل لما تقدم وأما إذا أجل كل بأجل ودخلاعلى استيفاء النفعة والدرزان دخلوعلي أندإذا فضلون الدرفضلة يوفيهبقية الدين من عنده أويبيع الرهن أجزف البيبع والقرض وإن دخلا على أنه يوفيه من اللفعة أوبعطيه شيئا مؤجلا امتنع لما فيه من فسخ

ماؤالذمة فيالمؤخرلافرق فيالقرض والبياح وإندخلا علىأنالفاضل يتركئالمدتنجاز فيالقرض هون البينع اللهني والله سبحاله وتعالى أعلِّم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . (ماقولكم) في رجل ارتهن أرضا من آخر على دراهم وزرعها مدة من السنت وعو يدف خراجهاالممالزم فهاللراهن الرجوعءايه بأجرةفى كلسنةوتحسب من دراهم المرتهن وإذا قاتم أ ذك فامنال مايرجع بعمن الأجرةو دل إذا مات الراهن ولمخلف شيئا تضبعاً على المرتهن دراهم فأجراباك يغ محمد الفيومي المالكي بقوله: الحمدلله أنر اهن الرجوء بالأجرة المعتادة في تلك الأرض في كليمنة وإذا مات الراهن ولم خانف شيئافلا نضيع الدراهميل له أخذ الأرض والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الليجلي سيدنا محمدوآله وسلم .

(القولكم) فينرجل رهن عند آخرطينا خراجيا على در در معاومة وزرعه المرتهن سنة ثم تركه إلاحرث بمكنا متعمدعياعلم الراهن بذلك وهوينكوفهل خراجه إزمالمرسي أمكيف الحال فأجاب الشيخ حسن الجلداوي بقوله أز الحمدللة الحترفي غاة الرهن لربه لالرب المال فإذا كان تَسْدُهُ اللَّهِ رَضَالَيْ بِالرَّفُّ بِسِهِبِ عِدْمِ الحرثُ على رَجَالاً فَ مَنْعَمَةُ الْأَرْضِ له ولا بازمُ المرتهن في الصدوى وعسوكم أولياء

لآبات فالطريق الني استخرجها الكتاب من السياسة الشرعية وهي انتهديد والارعاب ومن ذلك ماوقه إملى رضي الله عنه في بعض خكومات وذلاه أنزرجا مآمن قريش دفعا إلى امرأةمالة دينار وديعة وقالالها لاندفعها إلى واحد منادون صاحبه فلبثا حولا وحامأ حدهما وقال إن صاحبي قد مات فادفعي الحالدنائير فأبت وقالت إسكما فلهالي لأندفهم الى واحد منا دون صاحبه فشفع

ا العوام في أثر المرأة التي كتب معها حاطب من أني للتعدكتان وجعا الهال عليهجعلا إلى أن توصاء إلى قريش بخبرهم في الكتاب عا عزم عليه

رسول لله صلى الله عليه وسا من المسير إلهم في غزوة الفتح فجا الخبرلرسول الله صلى الله عليه وسلم من عند الله فخرج على ان أى طالب في أثر المرأة حتى أدركها فاستنزلاها والتمساق رحلهاالكتاب وَلَمْ يَجِدُوا شَيْمًا فَقَالَ لَهَا على رضى الله عنه أحلف بالله ماكذب رسول الله

كذبنا ولتخرجي هذا الكتاب أو لنكشفنك فلما رأت الجد منه استخرجت الكتاب من أرون رأسهاوكان قدجعاته فى شعرها وفتلت عاي^د قرونها فدفعته إليه فأتى به رسول الله صلى اللهعاليه وسا واعتذرحاطببأته إنما فعل ذلك مصانعة

صلى الله عليه وسلم ولا

بالدعندهومن ولنوأهل وَرَانِ اللَّهُ تَعَالَى بِأَجًا الذن آمنوا لانتخارا

من الجُزِء الثاني من الهيطية في باب البيح . (مسألة) والأشياءاني لانتقام أونى قسمتها ضرريجوز أنجير على البيح من أباه إذا طل البيع أحدها واستثنى من ذلك مسائل وإنماجير على البيع من أباه دفعاً للضرر اللاحق للطالب لأنه إذا باع نصيه مفردا نقص ثمنة وإذا قلنا مجبر من أب (٢١٦) البيع فإنه إذا وقف المبيع على ثمن وأراد طالب البيع أخذه بما وقف عليه نم تمكن من ذلك

لان الناس قد يتحيلون

بطلب البيع إلى إخراج

الناسءن أملاكهم وأما

إن طلب الشراء من أبي

البيع فلهذلك وقدذكروا

صوراأجاز وافهالطالب

البيء الأخذ بما انهى

إليه الثمن يطول ذكرها

(فصل) ووقع فی باب

الوديعة . (مسألة) إذا

ادعى رجل على رجل أنه

أودعه ثيابا فأنكر

فشهدت بيئة أنه أودعه

أعكاما لايدرون مافها

ويظنونها ثيابا فنى الطرر

أنه يسجن ويهدد فإن أقر

بشيءر إلاحلف صاحب

الوديمة على مايشيه أنه

عملك مثله ويأخذه بذلك

والظالم أحق أن محمل

عليه وقبل إنه محلفه

المدعى عليه بعدأن يستبرأ

أمره بالضرب والسجن

والتضييق عليه فيه

وانتشديد ولا شيء عليه

(فصل) ووتع في باب

العارية. (مسألة) في الخادم

أوالرجلالحر يأتى القوم

فيستعيرهم حليا ويزعم

من غرامة المال:

بعد قبض ماله ومدة إحمدي عشر سنة ادعى فقال إن وكبلي اشعرط عند المفاضعه حلاص دمة الشريك بأجل معلوم وإن لم يخلصها فيه ترجع الشركة على حالها فهل يعمل بهذا الشرط أولا ويكون وعدا وإذا عمل به فهل يطلب ربح المال من الشريك الذي قبضه وأيضا حبس الفابض رحل خرز فانظم صواه فهل يطلب مه ربحه لكونه عطله عنالنجارة أربع سنوات

فأجبت بمانصه : الحمدللموالصلاةوالسلام علىسيدنامحمدرسول الله ، هذهالشركة فاسدة من وجوه الأول اجتماع الفرض والشركة في عقد واحد الثانى القرض الجار منفعة النالث كون العمل ليس علي حسب رأس المال فكان الواجب فسخها ورد جميع المال لدافعه تبل العمل ولماوقع العمل فالحكم أن الربع يقسم بينهماعلى حسير أس المال فان كانككل نصف رأس المال فلكل نصف الربح ويأخذالمامل مزرب المال نصف أجرة عمله فيه بحسب مايقوله أهل المعرفة بذلك وإنكانارب المال الثلثان وللعامل الثاث من رأس المال فلرب المال ثلثا الربيح وعليه ثلثا أجرة العمل وإن كان بالعكس فلرب المال ثلث الربح وعليه ثلث أجرة العمل وعلى هذا انتياس إن كانرآس المال بينهما بكيفية أخرى وشرط الوكيل على العامل أنه إن لم يدنع القرض الباقى عنده إلى أجل معلوم تعودالشركة على حالهاشر طباطل فلايعمل بهإذ هوشرط للربا والزيادة في القرض ورحل الحرز الذي حبسه رب المال عن العامل جب على رب المال رده على العامل بعينه ولا بازمه شيء من الربح الذي عطله بحبسه عنده :

(ماقولكم) فيمن عربينا مشركا بينه وبين غائب بإذن الحاكم وهو لابتقام فهل إذا حضر الغائب تحاسبه على مانخصه ما صرفه في تعميره ويرجع به عليه .

وأجبت بمانصه : الحمدللدوالصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، نعم له محاسبته والرجوع عليه بالخصه مها أنفقه في تعميره قال الأجهوري في شرح قول المختصر وإن أقام أحدهم رحى الخ بق مالوعم أحدهم من غيرعلمهم بالكلية حاضرين كانوا أوغاثين أوبعلمهم ساكتين من انشروع والحدير إلى تمامنانه يتبع ذمتهم وهذه كابها شملها مفهوم أبيا اهروق كبير الخرشي الصورة الأولى أن يعمر أحدهم قبل علم صاحبيه ولم يظاها على العارة إلا بعد تماءيما فمناجما في العارة في ذمهما وهل يعتبر مناجما ما صرفه في العارة أو من قيمة ماعمر به منقوضا لأنه بغير إذبهما والراجع الأول وقوله رحى أى مثلا أى أودارا أو حياما والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم :

(ماقولكم) فيمن أراد إحداث باب لداره بطريق غير نافذ وليس مقابلا لباب أحد من أمله فهل بمكن من ذلك حبرًا على أهل ذلك الطريق .

وأجبت بما نصه: الحمد للموالصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، نعم يمكن منه جبر اعليه قالى المجموع فباليس للجار المنع منه وباب نكب أوبنانذة ان سلمون يتخصل في نتح الرجل الباب أوتحويله عن موضعه في الزقاق الذي ليس بنافذ ثلاثة أقوال أحدها أنه لابجوز خال إلاأن

أن أهله أبعثوه فيعبرونه فيهلك الحلى منه ويجحد أهله أن يكونوا بعثوه أو يقرون أنهم بعثوه وأن المتاع هلك قبل أن يصل إليهم فقال إن صدقه الذين بعثوه فهم ضامتون ولا شىء على الرسول وان جحدواو حلفواما يشوه وحلف الرسول إنكان حرا لقديشوه فلاشيءعلى واحده بهمالأن الذين يعثوه لميقرو ابشيء ولأن الرسول

تر صدقه الذين أعطوه فيها جاء به من الرسالة فايس عليه أكثر من البدين أنهم بعثود وإنازع الرسول أنه أوصاله إلى الذين مره وجحلوا لم يكن عليهم ولاعليه إلا اليمين ويبرءون رقال أثهرت أن زعم العبدأته أرصل ذنك إلى سيد. وأنكر السيد وَلَ أَرَاهِ فَاجِرًا خَلَافًا وَفَلَكَ جَنَايَةً فَىرَقَبَتُهُ وَقَالَ ابْنَ الْقَاسُمُ إِنْ أَقِرَ السيد غرم ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ }

أناز جديره أهل الزقاقي وهراالديء وبباليه اليزرب رأتاءه من سائل كتاب التسمة سيالممونة في دارين إحداهما في جوف الأخرى ولأهل الدار الداخلة الممر في الدار الخارجة فقسم أهل ندار الخارجةدارهموأرادكل منهم ألايفتح لداره بابا فىالدار الخارجة فايسرذلك لهم وإأما لهم لممر الذيكانوا عرون به قبل القسمة وبهذاجري العمل بقرطبة . والثاني أنذلك له مألم يقابلُ إب جاره ومالم يقرب منه بحيث يقطع عنه مرفقاكان يرتفق به وهو قول ابن القاسم في المدونة وابن وهب.والثالثلة تحويل بابه عن صفته إذا سد الباب الأول وليسرله فتحرباب لم يكن قبل عالى وهوقول أشهب الباجي في النوادر الطريق الواسعة ثمانية أذرع وقيل سبعة وهذا إذا كانت . زُفَدَة لعموم النَّاس وأما إن كانتغير نافذة فلبس\$حد فتحبَّاب فها إلابر ضاجميع أهل الدرب. نبيي كالعرصة المشتركة وبهذا القضاءوإن لميكن له فيالزنقة بابوله فماحا تطمصمة فقيل لهأن تمنه من أراد أن محدث بابا حذاء حائطه ذكره ابن الحاج في مسائله . ابن عبد البر الزقاق غير النافذ لبسرلاحدأن عدّث فيه بابا أو سقيفة ولاروشنا إلابإذنأ صحابه فإناذن بعضهم دون بعض فإن كانالذن أذنوا في آخر الزقاق وممرهم إلى منازلهم من الموضع المحدث فيه فإذنهم ماض ذكره في كدني. وسئل اينرشد في جارين بينهما زقاق نافذةأحدثأحدها بابا أوحانو تامقابا بالبجاره خيث لايدخل أحدمن أهل الدار أويخرج إلا وينظره الجالس في الحانرت فتضرر من ذلك صاحب لدار والكشفت عوراته فطاب سد ذلك فقال إلكان الأمركما ذكر أمرأن ينكب ذلكءن مقابلة بابجاره فإنالميقدر علىذلك ولمربجداليه سبيلا تركنولا محكم عايه بغلقه ويتحصل فيفتح ببأو حانوت في مقابلة باب الجار في الزقاق النافذ ثلاثة أقوال. أحدها أن ذلك له جملة من غير نفصيل وهو قول ابن القاميم في المدونة . والناني أن ذلك ليس له إلا أن يتكب عن ذلاج وهو قولُ محنون رواه عنه ابن حبيب. والثالث أن ذلك له إذا كانت إنكة و اسعة وهو قد ل ابن هب والواسعة مَ كَانَافِهاسبِعَةَأَذْرَعَ : ابنَ الحَاجِ إِنَّ كَانَتْ زَنْقَةَغْرِنَافَذَةَ وَفَهَادَارِ نَقْضُهَا لَشْخُص وقاعتُها لآخر وأراد غبرهما أن يُفتح فهما سرًّا فاكل من صاحب النقض والقاعة منعه إذا كان ذلك يعيب الوضعيرة النفررجليله بآب فحازقاق تيرنافذ فطمسه ثموهب الدار لابنته فأرادت فتح الباب فأفتى بزرشد بأذذلك ليس لها وقال غيره محتمل أن يكون لها لأنها حلت محل الواهب الهرير

بسيم الله الرحمن الرحبير مساثل القراض

(١٠ قولكم) في رجل أعطى آخر ماثنين وأربعين قرشا على سبيل القراض والربيح بينهما تُسفَين فأنفق العامل منها على نفسه فهل لاتلزم هذه النفقة رب المال لقلته أفيدوا الجواب : فأجبت بما نصه: الحمد اله والصلاة والسلامِ على سيدنا محمدر سول الله نعم لانلز مهذه النفقة بالمان لقلته لأنها فيوقتناهذا وهو عام اثنين وستين صرف أربعة بنادقة وأربعة أخماس بندقي وهو الندينار الشرعي أوقريب منه وقد شرطوا في إيفاق العامل من رأس المالكثرته واحتماله له

وإن أنكر كان ذلك في رقبة آ العبد لأنه خدع القوم. (نصل) ووقع في باب الأقضية (مسئلة)قال ابن حبيب إن للامام أن مأخذ من قضاته وعماله ما وجد فيأيدمهم زائدا على ما ارتزقوه من بيت المال وأنه محصى ماعند القاضي حنولايتهو يأخذ منه مااكتسبه زائدا على رزقه وتأول أن مقاسمة عمر رَفْنِي الله تعالى عنه ومشاطرته لعماله كأى موسي وأني هرمرة رضي الله عنهما إنما كانت لما أشكل عليه مقدار ما اكتسبوا بالعالة من ابن عبد السلام (مسئلة) يستحب للقاضي أن يستعمل الفراسة ويراقب أحوال الخصمين عند الادلاءبالحجج ودعوي الحقوق فإن فؤهم في أحره الخصمين أنهأبطن شبهة البلنطف في الكشف والفحص عن حقيقة ما توهم فيه وقد تقدم وجه العمل فيذلك أول الكناب في سيرة القاضي مع الخصوم فانظره (مسئلة) وفي المقنع لابن بطالقال سحنون ينبغي

لَمْنَاضَى أَنْ يَشْنَدُ حَتَّى يَسْتَنْظُنَ الْحَقِّ وَلَا يَدْعُ مِنْ حَقَّرْقَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَلْمِن فَيْغُمْر (۲۸ – فتح العلى – ثان) صعف (مدألة) نقل ان قع الجوزية أن مالكا رضى الله عنه ذهب إلى التوصل إلى الاقرار باخل بما براه الحاكم وذنك

سنند إلى قوله تعالى إن كان قُبِصه قد من قبل الآبة (مسألة) قال ابن راشد متى ارتاب القاضي وتُوهم غلط الشهود

سأله عن انتفصيل فإن أصروا على إعادة الكلام الأولءامضاه (مسئلة) قال مطرف وان الماجشون لإمحلف النامي الشاهل عـ ١٧ كان أو غرعدًا، أما العدل فقوله كاف وأماغه العدل فلاتضا فيه اليميز، نقل تحليف الشهود عن ابن وضاح وعن قاضي (٢١٨) مُسيخ أبي عبد آلة بن عناب قال أبو محمد بن حزم وحلف ابن بشير هذا الجاعة يقرطبة محمد من بشير

شهود في تركة بالله تعالى أناماشهدوابه لحقاوروى عن انوضاح أنه قال: أرى لفساد الزمان أن عانف الحاكم الشهو دو ان وضاح أخذعن سحنون وقدجاء فيرجوعالشهود عن الشهادة إذا أنكروا أمهم رجعوا فطاب المشهود عليه تمينهم أنهم يرجعون عما شهدوا به عليه فنمي لزوماليمن قولان ومذهب ان القاسم وسحنون وأنزالمواز وابن الماجشون أنه يلزمهم البمنإذا أتي بلطخ يقوى دعواه وإلا فلا تلزم اليمن وقال ان عبد الحكم لانتوجه الدعوي بطلب اليمين والأولالشهور (مسثلة) قال ان وضاح قلت لسحنون إن ان عجلان يوم السبت والنصراني يومالأحدوقال إلىرأبتهم يرهبون ذلك فقال لى سحنون ومن أنن أخذه ان عجلان قال قلت من قولمالك بحلفون حيث بعظمون فسكت قال ابن وضاح فكأنه أعجبه وقلت لهأبضا إزانءاميرعندنا

ثم . وج. و الله في الوازية أنها بالاجتهاد وروي عنه أيضا السبعون يسير وروى عنه لوأن نفر في الحمسين وجمع بن الروايتن الأخيرتن بحمل الأولى مهمأعلى السفراليعيد والنانية على القريب قال العدوي وسهدا لجمع ترجع لروايتان الاخير تان للأولى والمراد بالسبعين والحمسين الدنانيرعلى كلحال فهذا الفدرالذي فيآنز إلة قابل لايحتمل الانفاق قال النسلمون ولانفقةله في الهال القلبل اه وقال الحرشيومن شروط كنفقة أزبكون المال يحتمانها بأن كان له بالفلانفقة في المالىاليسير الدوالله أعلم : ﴿ وَسَلَّ شَيْخَنَا أَبُو يَحِنَى رَحَمُهُ اللَّهُ} عَنْ رَجِّلَ أَخَذُ مَنْ آخَرَ دراهم قراضاً وعمل فهاو ربحو أخذكل والخصدون الربح تمعمل فبالفخسر تفهال لابجير الحسر الابربع جنياد ولانظرنا قَسَم من الربح السابق أفيدوا الجواب (فأجاب بمانصه)عبارة المدونة وإنأخذ مالة قراضا فربع فيها مالة ثم أكل منهمامالة ثم الجرني المالة الباقية فربح مالافلفائة في ضماله وما بي في يده وماربج عد ذنك فهو بينهماعلى ماشرطاولوضاع ذلك فلهبيق إلا المانة انبي في ذمته ضمنها لرب المال ولاتفلر ربحا لأنه لاربح إلابعد رأس المال اله ولايخلي ماقي نختصروشراحه منأنه لاينقط جبر الخسر والنلف بالربح إلابرد وأس المال لربه ثم خذه وأن الانفاق على عدم الجبربدون رد لأعبرة به على العثمد والله أعلى قلت وفي توازل البرزلي التصريح بأنالعامل يردما أخذه مزالربح قبل الخسر حتى يتم وأمرانال ونصه قال شيخنا أبو الفاسم الغبريني ولايصحأن يأخذ اعامل مزالربح قبل قبض رب المال رأس ماله ولو أذن له في ذلك ويرد ماقبض ولايفسد به القراض قلت كذاوقع فى الموطأ وغيره وذكران رشد عزان حبيب جواز ذائةتبل المفاصلة وإذاكان عندها ووقعتُ وضيعة ردما أخذ حتى بقرأس المال قال وبلغي النفقة لعامل ولولم يكن فى الهال ربح جهل ذلك رب 'لمال أوعلمه اه (وسال أبومحمد الأمهر رضي الله تعالى عنه) عن عامل قراض باع عروض التجارة وأخذبعض الثمز وصرفه لكون ذاك فيهمصلحة ووضعه فيجيبه فعزمه شخص فذهبمعه مترجها إلىبيته فقطع جببه فيالطريق وأخذت منه الدراهم فهل يصدق فيضياعها وإذا اشعرى عروضًا بباقي رأس لذان واشترى قبل بيعها جانبًا من قمحُ وتسلفُ ثمنه من غير رب المال وباع قال لى إنه يحلف البهودي ﴾ عمروض وحاسب رب المال وأبق بيدور أس المال ثم ادعى رب المال أن القمح له خاصة وأنه وكل العامل على شرائه له ولابينة له علىذلك فهاللاتقبل دعواه وخنص به العامل وإذا أمردرب المال.بشرام أمتعة فاشتراها من رأس المال الذي بيده وادعى ربآلمال أن ثمنها مزمال آخر له عليه ولابينة فهل يصدق العامل وإذاكتب عليه تمسكا بغير اعترافه ورضاء جميغ رأسالمال فهل هوباطل لا يعمل به أفيدوا الجواب. (فأجاب بما نصه) الحمدلة الآدمي حرَّز لما معه فحبث العرفوالعادة أنلايعدذهابه للعزومة بالدراهم تفريطا فلاضمان عليه ويصدق فىالضياع وغاية مابلزمه يميناك اتهم وما اشتراه مزانقمح وتسلف ثمنه فهواله خاصة ولايصدق ربالمال أنه وكله على شرائه ك إلا بينة وكذلك الأمتعة بحسب تمنها من وأس المال ولايعمل بقول رب المال إنها من ماك آخر إلا بإنهات ويصدق العامل فىقدر الثمن ورد المال لكونه أميناولا عبرة بالتمسك المكتوب

محلف الناس بالطلاق يغلظ عليهم فقال لى ومن أبن أخذ ذلك قلت له من الاثو المروى من قول عمر بزعيدالعز نر تحدث للناس أقضية بقدرما أحدثوا من الفديور فقال ليمثل ابن عاصرية ول هذا قالان الهندي في وثائقه وابن عاصم هذا حسين بن عاصم روى عن ابن القاسم وأشهب ودخل الأندلس وكان محنسها بها في المعرف

[مدناة) وإذا تغيب الخصم عن حضور تجلس الحكم فالذي يقابل به من الأحكامالسياسية مذكور في باب القضاء بالنكول هم حد ورلجانس الحاكم. (مسئلة) من استخف بأعو ان القاضي وتعدى عليه والعجب عقوبته بالنهاك حرمهم واستحدافه بقصاة المسلمين ونعديه على الرسل وعلى الطالب لهم وإذا لم يحسم مثل هذا لم يؤمن أغلظ منه (٢١٩)

> مرغير اعبراف العامل ولا رضاه والله سبحانه وتعالى أعلم ج (ماقولكم) في رجل دفع لآخر مثلياليبيعه له وله من الربح الثلث واستوفي المدفوع له المثلي كيله وباعه من آخر لأجل معلوم بإذن صاحبه ولمتكن العادة قبض ذلك الثمن مناجزة ثمغاب البتاع ولم يعلم لهالبائع موضعا وبعد مدةقدم معسرا وأراد رب المثلى تغريم صاحبه البائع فهل يمكن من ذلك أولا أفيدوا الجواب ۽

فأجبت بما نصه: الحمد للموالصلاة والسلام على سيدنامحمد رسول الله لا مكن رب المثلي من نغريم البائع حيث كان البيع بالدين باذنه لعدم تعديه حينئذ قال ابن سلمون ولا يبيع أي عامل نَتْرَاضَ مَنْ سَلَّمَةُ بَدِّينَ إِلَّا أَنْ يَأْذُنْ لَهُ صَاحِبَ المَالَ وَيَنْصَ لَهُ عَلَىٰذَلْكُ الْهُ وإن كَانْ كَلامُ فَى غراض الصحيح والذي في السؤال فاسد لكون رأس المال عرضا والشرط كونه نقدا مضروبا إِلاَّ أَنَّ السَّوَالَ إِنَّمَا هُو عَنِ الضَّمَانَ وعَدْمُهُ والظَّاهِرُ أَنْ الفَّاسِدَكَالْصَحِيْحُ في هذا الحكم والله سبحانه وتعالى أعلم: ﴿ وَسَتُلْ شَيْخَنَا أَبُو مُحِي حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى ﴾ عنرجل أخذ من آخر دراهم قراضا واتجر فنها فخسرت فتنازعا لدىفقية مالكي فأفتى بأن الخسارة على ربالمال وأمرهأن بعظى للعامل دراهم يتجر فها ليجبر ربها الخسارة فأبي فكتب بينهما وثيقة ببراءة العامل من لخسارنكم ذهبربالمال لفقيه آخر وشيخ البلد وتوجها معه إلى الفقيهالأول وأحضروا العامل وجعلوا عليه جزءا من الخسارة على وجه الصلح وكتبوا به وثيقه ارب المال على العامل فماطله سنتن وكالم يسأله يقول له أعطني مالا أتجر فيه حنى أجبر لك الخسر فهل لايلزم العامل شيءولا عبرة بالوثيقة أفيدوا الجواب . (فأجاب بقوله) الحمد للدحيث التزمالعامل جزءامن|الحسربعد حرفته أن لايازه، فانه يازه، لما هو معاوم في المذهب من أن منالتزم معروفا لزمه والتسبيحانه وتعالى أعلم . (وسئل أيضا رضي الله تعالىءنه) عنزجل أعطى قدرامن الغلال لآخرليذهب . به إلى مصر وببيعه ويشتري بثماه ساها ليتجر فيها والربح بعد ثمن الغلال بينهما مناصفة فياع تغلال بمصرودفع مممنها لزوجته لتحفظه وعادتها ذلك ثم إنه ادعى أنه ضاع مهاجالب منه واشترى بالباق سلعا فهل يصدق في ذلك ويجبر رب الغلال على إيقاء مابقي من الدر اهم تحت يدذاك الرجل حتى بجر ماضاع من الدراهم أوكيف الحال أفيد الجواب. (فأجاب مانه،) الحمدلله هذاالعقد قرض فاسد والعامل في ذمة رب المال أجرة مثاء في بيع الغلال وله بعد ذلك قراض مثله أنكان أناأل ربح وإلا فلا شيء لهوالمال الذي ضاع فهانه من ربهولابلز مالعامل ولازوجته منهشيء وهو أمين «صدق في ذلك ومتى صار المال دراهم أودنانير فالقول لمن طلب المفاصلة ولانجبررب الله على إبقائه ولا العامل على جبره والله سبحانه وتعالى أعلم . ﴿ وَسَمَّلُ أَبْضَارَهُمُ اللَّهُ تُعالىٰ ﴿ تن رجل أخذ منآخر دراهم واشترى بها زبل همام وزرع به بطيخاو عالجه بيده وجعل لرب المال حَثْ معه في الربح فلما أثمر البطيخ طاب رب المال المقاشما فمنعه العامل وقال الزرع زرعي وليس م عندي إلا دراهمك فراخكم في ذائ أفيدوا الجواب (فأجاب بمانصه) الحمدالله إن كان أخذ مُنْ عَلَى وَجِهُ القَرَاضُ بَيْنُهُمَا وَجَبُ عَلَى العَامَلِ أَنْ يَدْفَعُ لَرَبِ الْمَالُ مِنْ الربع مااتفقا عليه مُ ﴿ وَلا يَسْأَلُونَ هَلِ زَقَى بِهُ وَأَوْلَهُ لاَجُولُ أَحَدُ أَنْ الزَّا لاَيْكُونَ إِلاَيْلَازَ أَوْ أَنْ يَسْأَلُوا هَلَ رَأَيْتُمُومِينَا لَمُورِجُ كَالْمُرُودُ أُ

مُمَا يَقُودُ إِلَى فَتَنَةً فَيَبِالِغُ فَى إ التغليظ على من فعل ذلك ويعاقب فاعله بأبلغ العقربة قاله ابن لبابة وعبد الله ابن بحيىو محمد بن وليد وأيوب بن سلمان وابن معاذ وبحيي بنءبدالعزيز وطاهر بنعبدالعزيز سن أحكام ابن سهل. (فصل) ووقع في باب الشهادات (مسئلة) الشهادة على السرقة لانقبل مجملة بل لابدأن يسأل الحاكم الشاهدين عن السرقة ماهم وكبت أخذهاومن أن وإلىأين قال اللخمي فإنغابا قبل أن يسألهما لم يقطع السارق لاحتمال أنْ يَكُونَ دونَ النَّصَابِ أومن غبرحرز فانة لا إنها مما بجب فيه القطع وغابا قبل أن يسألهما لم يقطع إلا أن يكونا من هل العلم ومذهبه ١٨٠٠ * الحاكم (فرع) وكذلك الشهادةعلى الزنا واللواط الحاك فسألمما ا ويستفسرهم كما يسأذم فالسرقة قالدابن راشد (تنبيه) في المتنع لأبر بطال ولا يسألهم آلحاكم عما أكلوا في ذاك المجلس و دا

كاذفى ليل أونهار ولاعن

لُ مُكحلة وأما غير ذنك فلا يسأل عنه عدل ولا غيره وهذا من الزيادة في تفنينهم.(فرغ)وتعمدالشهوهالنظوإلى فرجها ليس نجرحة تسقط الثمهادة إذ لاتمكن الشهادة إلا هكذا قال اللخمى وتعمد النظر حسن فيمن كانمعروفا بالفساد وأمامن لميكن معروفا بذلك ففيه نظرفينيني أن يتمال لاكشفو اعن فذن ولايطلبوا تعقيق الشهادة لما ندبوا إليه من الستر فيلبغي التجاوز عنهم الا أن يقال إسه يحتقون الشهادة لاحمال أن يقذفه شخص مينومون بالشهاده لدرء آخد عنهم والستر أولى لأن مراعاء فلنه من النار الوقوع (فرع) ومن (۲۲۰) المجموعة قال ابنالقاسم وأشهب وعبد الملك وإذا سأل الحاكم الشهود عن

> صفةاز نافأبو أولم يزيدوا على أن يشهدو اعليه مالزنا تردشهادتهم وليحدرا قال ان القاسم لاخدون إلا مد كشف الشهادة قال ابن القاسم لا تحد الشهو دعليه الابعدكشف شهادتهم حتى بدل تفسيره أنه الزنا ويقولون مثل المرود في المكحلة فان استراب من غبر العدل سألهعن غيرهذآمما برجو فيه بيانا من اختلاف شهادته . (فرع) وقبل لامزالقاسم أترى للقافهي أن تمماك أكتاب الذي فيه شهادات الشهود ويقول لهم أخبروني بشهادتكم قال لاوليس كارالناس بعرف شهادته حتى يقرأهاو يذكر هافإذا عرف شهد ولو قرأها فقيا لهامتظهرها ماقدر وما كان ذلك علمه . ومسلمة) شهادات الاسترعاء لابد أن يكون الشهود يستحضرونها إذاكانت الوثيتة مبنية على معرفة الشهود لذلك وذلك في عذود الاسترعاءالتي يكنب فهاشهدالمسموني هذا

الكتاب من الشهو د أنهم

عبد العندوانك وأحذانال على وجه السلف فليس لرب الدواهم إلادر اضه وأربح جميعه الماسات و لاعبرة تجعله جزءامن الربع لصاحب الدراهم في هذه الحراة لأنه يقول إلى سلف بزيادة وذاك ربا يحرم على المعطى والآعد وإن اختلفا في السلف والقراض فالقول لمدعى السلف والله سبحانه وتعالى أعلم، قوله إنكان أخذ المان على وجه الفرينين الخ محله إن لم يشترط رب المال على العامل أذبزرع ويعالج بيددولم بجرالعرف بذاك وإلا فاغراض فاسد للعامل أجرة مفاموجعي الربح لرب الدراهمةال الخرشي فيشرح قول المختصر وكان بخيط أو يزرع المعنى أنه لا بجوز لرب المال أن يشهرط عمل بدالعامل والقراض فاسدمع الشرط المذكور العامل أجرة مثله كما أذ اشارط عليه أن يزرج من مال القراض لأن ذلك زيادة وادها رب المال على العامل وهو عمله في الزرع وأما إن كان على معنى أن ينفق المال في الزرع من غير أن يعمل بيده فلا ممتنع الا أن يكون العامل ممن ﴿ الموجاهة أويكو فالزرع مإيقل فى تلك الناحية آنتهى وأقره المحشى وتبعه فىالمجموع ومعلوم ألزأ المركالشرطوالللسبحانه وتعالى أعلم (وسئل أيضار في الله تعالى عنه بما نصه) في بلاد الأرياف بعضهم بأخامن الآخردراهم يشتري بها زبل حمام ليزرع به بطيخا وخعل لرب الدراهم الثلث هل تبكون شركة فاسدة وليس لرب الدراهم إلا مادفعه له والزرع لزارعه له ربحه وعليه خسره أَمِكِينَ الحَالَ أَفِيدُواالْجُوابِ(فَأَجَابِ بَمَا نَصُهُ)الْحَمَدُلْهَانَ كَانَالُرْجَلِ بِأَخَذَالْدَرَاهُم عَلَى أَنْ يَنْفَقُوا في ازرع والربح بيلهما فهذا قراض صحيح إن خسر فعلي رب المال وإن ربح فبيلهما على مادخلا عليه وإن أخذ الدراهم يزرع ببده فهو قراض فاسد للعامل أجرة مثلعوالربجوالخسر زب المال وعايه والله أعلم ، وهذا الجواب هو الصواب والله سبحانه وتعالى أعلم .

أرب المال وعايه والله أعلم ، وهذا الجواب هو الصواب والله سبحثه ولعال علم .

(ماقولكم) في رجل أخذ من آخر مالا ليممل فيه قراف انجزء معلوم من رخ فاشترى به غلاما نم طلب العامل من رب المال مالا تخر بعمل فيه حكمالأول فأعطاه قدرا من الدراهم وحارة لربعة وفيم تحتيل القدر الله كان وأعمل المجرم وأس مال ثم اشترى به جانبا من الحرم وأعظاد لشخص آخر الأجل أن ينفذه له من الممكامين فضاع ذلك الحرير منه تم حصل توافق من رب المال من المهامل على أنه ياتزم له ماقد ضاع فالنزمه له وحسبه رب المان على المال الأول يعد نضوف وجعل الجميع وأس مال القراض ولم يزل يعمل فيه العامل ويربع ويأخذ رب المال ما يخصه في ربع الجاميع قبل إذا أراد العامل أن برجع عا المزمه وأن يرجع فيالخص ذلك من الربع نجاب لذلك أو كيف الحال أفيدوا الجواب .

بي تركيب تما نصه : ألحمد نقوالصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله ليس لعامل أن برجم فأجب تما نصه : الحمد نقوالصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله لين منامل أن برجم عن المكاسن فإن ذاك تغرير بالمال إذ الخالب اطلاعهم عليه وأخذهم جميعه أو قدر مكسمرتين كماهر مشاهد فلاجب العامل للرجوع فها الترمه و لا فها نخصه من الرج قال في المجموع ومن أخذ من رأس المال شيئة أو جني عليه أتبع أياكان ورأس المال ما بني ولا تجبر الجناية بالربح أصلا على الصواب كما في الرماضي خلافا لما في الحرشي اه والمدسيحانه وتعالى أعلم ، وبني النظر في حكم الصواب كما في الرماضي خلافا لما في الحرشي اه والمدسيحانه وتعالى أعلم ، وبني النظر في حكم

دفع يعرفون كذا وكذا فان رأى الحاكم ربية توجب تنبيت فيابغي أن يقول في منتفيدون بعان ذكروا : چادتهم بألسانهم على مانى الرثيقة جارت وإلا ودهاو ايسرنيكل وضع ينبغي المان يفعل هذا ولا بكل الشهردو إنما ينبغي أن يقعله مهم ين تحذي هليه الحديمة قال القاضي أبو بكر من زرب وربما فعلته (فرع) وأما إذاكات

ا وابنة متعلمة من إشهاد الشهود كالصدقة والابنياع وخو ذلك قالا بنبغي أن تؤخد الشهود نحنظ ماى الوثيقة وحسبهم أن يراني إن شهادتهم فيها حق وأنهم يعرفون من أشهدهم ولا يمسك القائسي الكتاب ويسافم عن شهادتهم من أحكام إن سهل وسألة وفي الطرر إذا وقع الوثيقة بشر أو ضرب أو محو في غير موضع المعدد (٢٣١) مثل عادد المنالم أو أجلها

ين بدارات في مع حمارة نعامل ابتداء وبعد الرقوع اما الاول ذالت لاتفاء شرط كون وأس الله والله في تعلقه المرط كون وأس الله في تعلقه من الربح وبي الحمارة وقواف مثله في تعلقه المراح الربط النظام من الربح وبي النظر أيضا في حكم ضم ما نتزمه العامل للمان الأول بعدتضو ف موهو المنع النظر الأول والتعلق في النظر الخوا الحسر والجواز النظر عالى الخير في الحسر والجواز المنافق والمحافظة على المنطق المنافق المنافق والمحافظة والمنافق المنافق والمحافظة والمنافق المنافق والمحافظة والمنافق المنافق والمحافظة والمنافق والمنافقة وا

وراقو لكم) فيمن دفع لإبنه وأجنى دراهم ليعملا فيها قراضا جزء الربيح ثم بمدالعمل دف لاجني جميع الم لللابن ماعدا حصة الأجنى من الربيح ثم عارض الابن الصوص أخلوا منه اذال فها الإضاف على الأجنى .

، أُجَّابُ أَبُو البُرُكَاتُ الدُّرُدُرُ وَحُمِّهُ اللهُ تَعَالَى بَقُولُهُ : خَمَّدَ للهُ إِنْ كَانَ الرَّجِل وكل البَّه في قبض المال والأجنبي فلا ضيان على الان ولا على الأجنبي وإن لم يوكله على أبث والأجنبي في ظ في وقد المال لانن والله مسجالة وتعالى أعلى .

(دانوالكم) فيمن أمحد دراهم من آخر ليعمل بها والربيع بينهما واشترى بهاسلها . وأراد النجه بها الله المخروصة وشاع على ألسنة الناس أن هذه السامة لاتربيع فتناب رب المذال العامل وقال له مالى ساخت فردستان وليس لى معال في الربيع شيء فإن ربيع ال فيو الله وإن خسر فهو عليا فرضى العامل بذاك وكتبت بينهما وثبتة به والنامل جهال خلك الشرعى وعسر الماك فهل لا يعمل بناك الوثبتة ويكون الحسر على رب المال خلافة ولا يازم العامل شيء أمكيت

أجاب أخورنا أنفيخ أحمدالصعيدى وهمائة تعالى بقوله ؛ الحمد تدعقدالقراض من العقود بالزورلا يلزم إلا بالدمل فاسكل من رب القراض وعامله تركه والحمل عن نفسه قبل العمل فإن حصل عمل بأن اشترى العامل سلما في الحضور إلمائل أو ظعن في السفر لزم وليس لأحدهم الفسخ فان الدقاء معاعلى الفسخ جاز إذا علمت ذلك فقول رب المائية المامل منافي فدات سلف ولا شخص في والمائل بذلك رضاء شهما بالقسخ وجائد في السام والخسر علمه والله تعالى أعلى وهذا ظاهر إن كان العامل يعالى المحكم لكن الغرض أنه جاهل به وأنه ما الزم السام إلا لكرته بعقد أمها قلزمه فالظاهر أنه إن كان ممن بطن به الجهل بذلك وحلف عليه فانخسر كله على رب المان ولا عبرة بالوابقة ولا يلزم العامل شيء منه كذ يفيدة جواب شيخنا أبي يخبي المتده والمد سبحانه وتعالى أعام وصلى الله على سيدنا محدد والمه وسلم :

رفيفاعنك مابريد حتى المستبح له برامتهما من المهدد أو تحقال بيد عليهما في المهدد المهدد المهدد المهدد المهدد كان المعدد كان المعدد المهدد المه

الوثيقة ولا يودنها وإنا

لم رمتذر منيه وإن كان

في تلك المواضع سنلت

البينة فالزحفظت الشيء

بعينه الذي وقع فيه ذلك

من غير أن بروا الوثيقة

مضت وسثلواعنالبشر

إذاكان فها فإن حفظوه

مضت أيضاوإن لمخفظوه

سففت الوثيقة (مألة)

وإذا شهدت بينةلرجل

ألدكفء لشسة أراد

لكاحها لم يكن للحاكم

أن يما لهم من أمن علموا

ذك ووجب لكاحيا

مند من الناسها (مسألة)

ولاينيني ناقه ضيأن يفرق

لشهبود إلا عن تهمة

ويفعياء في رفق كشفا

من شهادتهم فله أن يستمل على صحة ذلك بالتفرقة بينهم وفي تنابه الحكم أن الفاضي إذا استراب ن الشهودكشف عاحقية : • الهمهم به فان ظهر له حقرقة ماترهم عمل على والخهر له تما يقتضيه موجب الشرع وإن لم يظهر له شيء وعظهم وخوفهم بشوذكرهم إن رأى الذل تصلا . (مدألة) إذا شهدت البينة أن فلان الغرى على فلان أوشته مأو آذاه أو سفه، فلاجوز ذلك حتى يكشفوا عن حقيقته إذ قد يضون ماقالوا وهو على حدف العلو فان أدب إلاأن تفوت البينة والايشدول إعادتهم فايعاف الشهود عليه على أحف ما يلزم فرند (مسألة) وإذ شهد على دارة فلا متحقهم بإدخافا في دارات المواد عليه على أحف ما يلزم في دارات المواد أن القاضى إذا المم الشهود فلا بفسرق يينهم سأنه الخصم ذلك فلا بقعل (٢٢٢) وهذا على ماذكره النالمواز أن القاضى إذا المم الشهود فلا بفسرق يينهم سأنه الحدم فلا أو فم السرو الماد لكى فيمن دفع مالا فرجان على وجد القراف إصف الربح ثم منع أحدها من

سأله ولا يدخل عامع بذلك وعبا لأن الشاهد إذافعل بهذلك اختلط عقاله وحصارله الرعب ولكن يستمع منهم ويسأل غنهم وفي الطرر خلاف ذلك عن سحنمون قال وإذا شهدوا بنكاح أو إقرار أوإبراءوقا وأشهدناعلي مع. فة منا لعينها ونسبها فسأل الخصم أذيدخاها القاض في نساء لنخرجها الثهود فقالوا لاندرى هل نعرفها اليوم أم لا وقد نغيرت حالحا أو والوا لانتكلف ذلك فقال سحنو نلابدأن يخرجوها بعينهاوقال غيره لايلز ويو ذلك كماتقدم . (مسألة) وإذا شهدت بينة عملى رجل غائب وتضمنت شهادتهم معرفة عينه ثم قدم الغائب فسأل أن تشهد البينة على عينه لم بكن ذلاك له إذا كان المشهو عايه مشهور او إن لم يكن مشهدورا وتوقع الحاكم في شهادتهم شيئالز مهم أن يعود وافيشهدواعلى عينه

رما تولكم) فيمن دفع ۱۱ الأرجين على وجد القراص إصف الربح ثم منع أحدها من المعل قبل شغل المال وعمل الآخر في المجمع فهل لا يستحق إلا ربع الربح أفيدوا المجواب أخواب المحال قبل الأستاذ الدرير رحمه الله تعالى بقواء : الحدد لله إذا جعل لكن من العامان الربع ومنع أحدها فليس للآخر إلا ماجعله له وهو الربح الله تعالى أعلم وبمثله أجاب بعض الشافعية (ماقولكم) فيمن أخذ من شخص للابن وبالا من ضرب العدو ليعمل في أقراف ابتصف الربع و أخذ من آخر عشر تر والا كذلك ومن آخر عشر قر يال كذلك و ذهب بالمستراصعيد مصر و قسوق منه طعاما بها وبثانين وبالا له من غير تميز ماله عن مال القراض وجاب الطعام المن المربع بعضه واشترى بعنه جاربة فهل مختص بها أو تكون مشتركة بينه و بين مال

الغراص:

الغراص:

القراص:

المبدئة الحمدية والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله تكون مشركة المجبت عا نصه ؛ الحمدية والصلام على سيدنا محمد رسول الله تكون مشركة بينه وين التراض فان ربحت أخذ أربعة أساع الربعي الشركة وسيعه ونصف سبعه بعمل التراض ووزع السبع ونصف السبع الباقي على الثلاثة أصحاب رأس المال بحسب أمو الحم ونصاحب الشرة وسلمه وي نصف بدو ولصاحب العشرة وسلمه وي نصبع وإن خسرت نعلى العامل أربعة أسباع الحسر بالشركة والباق على الثلاثة ولا يدخل معهم العامل أربعة أسباع الحسر بالشركة والباق على الثلاثة ولا يدخل معهم العامل أربعة أسباع الحسر بالشركة والباق على الثلاثة ولا يدخل معهم العامل إن العامل فيها قال العامل فيها قال المعرف ومنات ورفع من أحمل إن يضهر لأنه أصل من أصول الشرع فيتبع إلا أن يتنقا على خلافه الم وعرف القالم تغريك المال يعذا المضرف مادام بيدامل وقائق المجموع وإنز ادولو القراض على المعول عليه كما في الرماص خلافا الى الحرش شارك بقد المالي ويقوم النقد يعرف على حكم الذراض انهى وقد مبعوانه و تعالى أعلم وصلى القد على سيدنا عمد وآله وسلم وغيره على حكم الذراض أنهى ويتمادة و تعالى أعلم وصلى الله على مبدنا عمد وآله وسلم وغيره على حكم الذراض أنهى فيمد دق لآخر بضاعة ليتجر فها بنصف الربع بضان شخص فياعها بدن (ماأولك) فيمد دق لآخر بضاعة ليتجر فها بنصف الربع بضان شخص فياعها بدن المستعدة و المديدة المدالة و الم

تعذر قبضه وتأخيره فيها فواد رب البضاعة تغريم القداء في الحكم.

فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله رب البضاعة تغريم الفدائ المنتجاء أن يبعه بالدن تغريم الفدائ المنتجاء أن يبعه بالدن بلا إذن رب المال وتغريطه فها تلف والفيان فهما صحيح لازم وليس لد تغريم قيمة ما تلف بلا توريط العامل لعدم صحة الفيان باعتباره . قال في المجموع وضعن العامل إن اعتباره . قال في المجموع وضعن العامل إن اعتباره . قال في المجموع وضعن العامل إن اعتباره الله على المنتجانة وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا عمد وآله وسلم :

ب المساور و المسلم. و المسلم المسلم و المسلم و

وكذاك إذا شهدت البينة من تركة العامل : على حاضر بمعرفة اللهن وكان مشهورا لم يازمهما العودة وإلا لزمهما قلك و قد أعلم (فصل) ونما وقع في باب الوقف (مسألة) وفي المشطية إذا باع المجبس عايه الحبس وهو عالم به فإنه يعاتب بالأدب والسجن عندثبوت الحبس وثبوت البينية لم يكن له في بعه عدر بعدر به وبرجم المبتاع عليه فيستوفى مشه النمن فانكان معدما وثبت عدمه وحلف عا بجب عليه

لحانب به فالسبتاع استغلال الحبسرجياة الحبسرعايه حتى يستوقى تمتدفيا ليه غلنهماما بعام فإن مستوفى عنه رجعت الخنة إن از يوران مامته إلى قبل أن يستوفى تمنه رجع الحبسراني المرجع المذكورولم يكن تشبتاع من الغلة بعد موت البانع منه شيء ولا رجوع له على من رجع إليه الحبس بشيء وإنمارجع إلى مال البانع إن كان له مال (۲۲۳) ____ (الأفهى مصيبة ترلت به

فأجبت بمانف : الحمدوالسلاة والسلام لى سيناحدورسون الله ، بعم نوب المان أحد وأمره اله وحصته من تركة العامل بعدخلته على بقائهما بيده قال في المجموع ومن قبله كتر نضأ ووديعة حلف ربه وأخذ من التركة وإن لم يوجد لاإن طال كعشر سنين والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(مانولكم) في رجل أخذ من آخر قدرا معلوما يتجر به بنصف ربحه واتجر به ثم ادعى خسره فترك له رب المال بعضه ثم تبين أن المال ربح فهل لرب المال الرجوع عليه بما تركه له من رأس المال وبنصف الربح :

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنامحمد رسول الله ، نعم لرب المال الرجوع عليه بماركة له من رأس المال للتولهم من دفع مالدافرض فلم بم فله الرجوع فيه وبنصف الربح كنين كذبه فى جحده وقد قيدوا تصديقه فيه بموافقة العادة وعدم القرينة على خلافه فالبينة أولى :

(ماقولکم) فی رجل أخذمالا من آخر للتجارة بدوالر بحبینهما واشتری بدماشیة وباعهابر بح مرة بعد أخری ثم اشتری به ماشیة فهلکت فهل لاشیء علیه من وأس المال ولا حصة ربه من الربح .

فَاجَبَت بمَانصه : الحمدتموالصلاةوالسلامعلىسيدنامحمدرسوكالله : نعملاشىءعلىالعامل من رأس المال و لامن حصة ربعمن الربح الذى ربحه قبل ذلك حيث كان هلاك الماشية بلا تعد و لانفريط منه كمايفيده مفهوم قول المختصر فى صور الفيان أو حركه بعد موته إذ مفهومه أنه لوحركه بعدنضوضه فى حياته فخسر أو تلف فلايضمن وكل واضح والله سبحانه وتعلى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم :

(ماقولكم) فيمن أخذ من آخر عرضا يتجر فيه بنصف بحه وسافر به وباعه وانجر في تمته مرادا حتى تماكيرا فمحصرته الوفاة فأشهد على مابالغه مال الفراض وعلى أناله مالا آخر خاصا به وبعد موته قسم رب المال مابالغه القراض بينه وبين ورثة العامل وادعى أن المال الذى عينه العامل الفامل من القراض فم ادعى أنه باع لنسف العرض بدين في ذمته وشاركه بنصفه الآخر وأنه كان للعامل مال قليل وأنه أمره بخلطه على العرض فامتع النقات لازمقه فحينتذ لا يفضل لعمثل ماعيته لنفسه فهل القول العامل وهل الشركة التي ادعاها رب المال الذي المال وما حكمهما بعد الوقوع :

فاجبت بمانصه : الحمدة والصلاة والسلام على سيدنا محدر سول الله ، نعم الفرل للعامل بيمين فإما أن مجافزها من يظن علمه من الورثة أو تروعلى وب المال والفر اضرالمذكور فاسدلا نشاء شرط صحته من كون أسماله عينا وحكمه بعد الوقوع أن للعامل أجرة مثله في سفره بالعرض وبيعه وقراض مثله في تجرد بشعنه بعد ذلك والشركة المذكورة فاسدة أيضا لدخو لها على النفاوت في العمل وحكمها بعد الوقوع قسمة الربيح على حسب رأس المال ورجوع العامل على وب المال بنصف أجرة

و على الله . (فصل: فياوقع فى باب النعنق) (مسألة) وإذا مثل الرجل رقيقه عمدًا .ثنة تشبيّه عنق عليه والدليل على ذلك مثاله مالك رحمه الله قال بلغنى أن عمرين الخطاب رضى الله عنه أعنق أمة ضربها سيدتها ينار فأصابها قال ان وهب وضرب المرسيدتها وأعنق عمر أيضاأمةر جل أحمى رضانا وأقعدها عليه فأحرق فرجها وجاء أنه صلى الله عليه وسلم أعنق بالمثلة قال

رالافهی ، هسینهٔ زلت به (مسألهٔ) ، فد مختصر الله الحبت فی خده:

العبد الخبت فی خده:

السجد إذا أحدث فساد أو إيانا لم أروأسا أن يباع مقامه و يكون مكانه قاله الماله قاله الماله الله الله الله الله و إن عبد الحكم و أصبيغ (مسألهٔ) و اللهظية عن (مسألهٔ) و اللهظية عن (مسألهٔ) و اللهظية عن (مسألهٔ) و اللهظية عن (مسألهٔ) و اللهظية عن

مطرف في منزل حبس على المساكن فرق إلى قاض فجهل فباعه وفرق ثمنه خلها كين ثم رف الله المساكن ثم رف أن يفسخ البيه ورد المنزل حبسا وبدف المنزل حبسا وبدف المجس ولاثيء على القاضي الموالة على الأصول المجارة الموالة المجارة الموالة المجارة الموالة المجارة الموالة المجارة المحارة (مسألة)

كتاب ان حبيب قال

خشب الحبس فعليه أن رد البنيان والخشب كما إ كان و لا تؤخذ، له المتيمة خوفامن أن تؤخذالليمة فلارد على حاله فيؤدى ذائد إلى تغيير هيئة الحبس

ومن كسر خشبا من

عن الأول من ان شُول فى مسألة وكيل باع على تى عليه والدليل على ذلك يكشفوا عن حقيقته إذ قد يظنون مافالوا وهو على خلاف ،افنوا فال أب خالا أن تفوت البينة ولايفدرعلى إعادتهم فليعاف المشهود عليه على أخف مايلزم فيذلك (مسألة) وإذ شهد على داية فلا متحنهم بإدخالهافيدوابويكنفهم إخراجهامن بينها وإنسأل الجصم ذلك فلا يفعل (٣٣٣) ﴿ وهذا على الذكره الزالمواز أثالقاضي إذا اتهم الشهود فلا يفسرق بينهم سأله الخصير ذلك أو لم

(ماقولكم) فيمن دفع مالا لرجابن على وجه القراض إنصف الربيح ثم منع أحدها من بسأله ولا يدخل عايهم العمل قبل شغل المال وعمل الآخر في ألجميع فهل لايستحق إلا ربع الربيع أفيدوا الجواب". بذلك رعبا لأن الشاهد فأجاب الأستاذ الدردير رحمدالله تعالى بقوله : الحمد لله إذا جعل لكلَّ من العاملين الربع إذافعل بدذلك اختلط عقاه ومنع أحدهما فليس للآخر إلا ماجعله له وهو الربع والله تعالى أعلم وتمثلهأجاب بعض الشافعية (ماقولكم) فيمن أخذ من شخص ثلاثين ريالًا من ضرب العدو ليعمل فهاقر اضابتصف وحصا لهالرعب ولكن يستمع منهم ويسأل عنهم الربيع وأخذمن آخر عشرين وبالإكفاك ومن آخر عشرةريال كذلك ودهب بالستين لصعيد وفي الطرر خلاف ذلك مصر وتسوق منه طعاما بها وبثمانين ريالا له من غيرتمييز ماله عن مال القراض وجلبالطعام إلى القاهرة وباع بعضه واشترى بثمنه جاربة فهل تختص بما أو تبكون مشتركة بينه وبين مال عن سحنـون قال وإذا شهدوا بنكاح أو إقرار أو إبر اءوقا!و آشهدناعلي

فأجبت بما نصه : الحمدللة والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله تكون مشركة بيه وبين القراض فان ربحتأخذ أربعة أسباعالر ببحبالشركةوسبعهونصف سبعه بعمل القراض ووزع السبع ونصف السبع الباق على الثلاثة أصحاب وأس المال بحسب أمو الهم فلصاحب الثلاثين نصف ذلك ثلاثة أرباع سيع ولصاحب العشرن ثلثه نصف سبع ولصاحب العشرة مدسه ربع سبع وإن خسرت نعلى العامل أربعة أسباع الحسر بالشركة والرآقي علىالثلاثة ولايدخل معهم المامل فها قال العلامة عبدالباقي فيشرح قول اغتصر وإلا فلنضوضه وينضوضهتم الهمل إذ لض ببلد القراض لايغيره فله تحريكه ثاقيا كيلدالقراض إنجرىعرف بتحريكه موة أخرى فها يظهر لأند أصل من أصول الشرع فيتبع إلا أن يتنقا علىخلافداد وعرف القاهرة تحريك لظأ بعدالنضر ضءادا وبيدالرامل وقال قى المجموع وإن زادولو للقر اضعلى المعول عليه كما في الرماسي خلافا الم في الخرشي شارك بقيمة الروجل ويقوم النفديعرض ثم هو ينقدو عندغر دفما نابه اختص به وغيره علىحكم الأراضانهي والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم (ماقولكم) فيمن دفع لآخر بضاعة ليتجر فها بنصف الربيع إضان شخص فباعها بدين

تعذر قبضه وتانف بعضها فأراد رب البضاعة تغريم الضامن فما الحكم . فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله لرب البضاعة تغريم الضامن أأدين الذي تعذر قبضه وقيمة التالف بتفريط العامل لتعدي العالى فيبيعه بالذي بلا إذن رب المال وتفريطه فها تلف والضان فهما صحيحلازم وليس لهتفريمه قيمة ماناف بلا تذريط العامل لعدم صحة الضهان باعتباره . قال في انجموع وضمز العامل إذباع بلمن بغير إذنوقال قبل هذا إما حميل إن فرط فجائز انتهى . والله سيحانه وتعالى أعلم وصلى الله عمر

سيدنا محمد وآله وسَلم : (مانولکم) فی رجل أخذ قراضا واشتری به بضاعة وسافر بها لبلد آخر واتجر فیه بالمال تحو سنتين ثم أنت به والمال وربحه بيده فهل لرب المال أخذ رأس ماله وحصته من أربح من تركة العامل :

على حاضر بمعرفة العن وكان مشهوراً لم يازمهما العودة وإلا ازمهما ذلك و لله أعلم (فصل) ونما وقع في باب الوقف (مِمَالَة) وَقُ الْمُتِيطِيةِ إِذَا يَاعَ الْحُبِسِ عَلِيهِ الْحَبِسِ وَهُوْ عَالَمُ بِهِ قَلْهِ يَعَاقبِ بالآدبِ والسجن عندليوت الحبس وثيوت البينية. لم يكن له فيبيعه عذر بعـذر به ويرجع المبتاع عليه فيستوقى منــه الثمن فانكان معدما وثبت عدمه وحلف بما يجب علميه

خانسبه فالمبتاع استغلال الحبسرحياة المحبسرعايه حنى يستوقى ممته فيدفع إليه فتتحماها بامغلان مترق تمته رجمسا معاه إد الهوران ماتالياتي قبل أن يستوفي ثمنه رجع الخمس إلى المرجع المذكورو لم يكن نمستاع. النة بعد موت الباتع مد شيء والم رجرع أه على من رجع إليه الحبس بشيء وإنتارجه إلى مال البائع إن كان له منه ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿

فأجبت بمانصه: الحمدوالصلاة والسلام على سيدنامحمدرسول الله ، نعم حرب المال اخذ رأس اله وحصته من ربحه من تركة العامل بعدحالله على بقائهما بيده قال في تحبسوع ومرقبله كقراضأووديعة حلف ربه وأخذ من التركةوإن لم يرجد لاإن طال كعشر سدي والله ــــــــنه

ونه أن أعلم وصلى الله على سيدنا محمدّ وآله وسلم . (مانولكم) في رجل أمحد من آخر قدرا معلوماً يتجر بكم ينصف ربحه و يحمد به أبر رعى خسره فترك له رب المال بعضه ثم تبين أن المال ربيع فهل لرب المال الرجوع عليه يه تركه له من رأس المال وبنصف الربح :

وأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنامحمد رسول الله ، عم لرب مثال الرجوع عليه بماتركه له من وأس المال لقولهم من دفع ماله لغرض فلم تم فله الرجوع فيه وينصف الربح لتبين كذبه فى جحده وقد قيدوا تصديقه آبه بمرافقة الغادة وعدم القرينة على خلافه

(ماقولكم) في رجل أخذمالا من آخر التجارة بعوالربيح بينهما واشمري بممنشية وبانه مربح مرة بعد أخرى ثم اشترى به ماشية فهلكت فهل لاشيء عليه من رأس الماك ولا حدة ربُّه

فَأُجِبَ بَمَانَصَهُ : ٱلحَمَدُللَّمُوالصَلاقُوالسَلامِ عَلَى سِيدُنا محمَّدُرسُولُ اللهُ ، نَعْمُ لا نَيْ يَعْمُلُ يُعْمَلُ مزرأسالمال ولامن حصة ربعمن الربح الذي رخء قبل ذلك حيثكان هلاك الماشية بجرتمد ولاتفريط منه كمايفيده مفهوم قول المختصر في صور الفيمان أو حركه بعد موته إذ مفهر.. أنه " لوحركه بعدنضوضه فيحياته فخسر أوتلف فلايضمن وكل واضبع والله سبحانه وتعالى أعنيرصني الله على سيدنا محمد وآ لدوسلم .

(ماقولكم) فيمن أُخَذُ من آخر عرضا يتجر فيه بنصفريحه وسافر به وباعه وأنجر و تره مرارا حتى نماڭئيرا ثم حضرته الوفاة فأشهد على ماباغه مال القراض وعلى أن له مالا آخر ح صـ به وبعد موته قسم رب المال مابلغه القراض بينه وبين ورثة العامل وادعى أن المال الذي عينه أعامل لنفسه من القراض ثم ادعي مجاباع يعصف العرض بدئ في ذمته وشاركه بنصفه الآخ وأمه كان للعامل مال قليل وأنه أمر وبخلطه علىالعرض فامتنه لنفقات لازمةله فحينتذ لايفضل تممثل ماعينه لنفسه فهل القول للعامل وهل هذا قراض فاسد وهل انشركة التي ادعاها رب لذن بيا فاسدة وما حكمهما بعد الوقوع بر

فأجبت بمانصه : الحمدلله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، تعمرانه و للعامل ممن فإما أن يحلفهامن يظريعامه منالورثة أوتردعلى رب المال والقراض المذكور فاسدلانتفاء لمرط صحته من كون رأس ماله عينا وحكمه بعد الوقوع أن تاما مل أجرة مثله فىسفره بالعرض وبيمه وقراض مثله فيتجره بثمنه بعدذلك والشركةالمذكورة فاسدة أيضا لمدخولها على النفاوت في العمل وحكمها بعدالوقزعقسمة الربيع على حسب رأس المال ورجوعالعامل علىرب المال بنصف أجرة

في مسافع وكبل بائ هي شيم أمواله . (فصل: فياوقع في باب العتني) (مسأنة) وإذا مثل الرجل رقيقه خمد عند غيبه عنن عابد والماليل على دلتي مثلًا مالك رحمه الدّقال بلغني أن عمرين الخطاب رضي الله عنه أعين أمة ضربتها سيدنها بناء مأصابتها قال ان وهب وضرح ممرسيدتها وأعتق همر أيضاأمة رجل أحمى رضانما وأقعلمها عايه فأحرق فرجها وجاء أنه صلي الله عليه وسلم أعنق بالمثلة قان

والاقهى مصيبة أزارس (مسأله) وق محنه الواف \$ قال مالك و العبد الهبس وحارا المسجدإذا أحدث فراد أوإباءا لم أربائسا أن يهاج وبشنرى بشعنه مثله بيئوه مقامه ويكون مكانه فالب ابن الماجشون ومطرين

وأن عبدالح وأمريا

(مسألة)وق المتبطء . کتاب این حبیب لهال مطرف في رل جيس المساكبن فرفع إلى قادر فجهل فباعدآ وفرق نيهم على المساكين ثم ريه ذلك إلى قانس غيره إسمه اری آن بفتح این ورد المؤلسيسا وبالم

الثمن للمشاري من عالاً الخاص الاشيءعلى الذادر لأنخطأ الإمامق الأصور على الاجتهادهدر . (مسأل ومن کسر خشبا ہی خشب الحبس فعليه أن رد النبان والخشب كار كان و لا تؤخذه نه الفيه. خوفان أن تؤخذالفيمة فلايرد على حاله فيؤدي

فالمازاني ويلقاعهم

عن الأول من ابن ميها

معرفة منا لعينها ونسيها

فسأل الخصم أنيدخاها

الذاضي في ساءلتخرجها

الشهود فقالوا لاندرى

هل تعرفها اليوم أم لا

وقد تغيرت حالهما أو

والوا لانتكلف ذلك فقال

سحنو للابدأن بحرجوها

بعنباوقال غبره لايلزمه

ذلك كماتقدم . (مسألة)

وإذا شهدت بينة عسلى

رجل غائب وتضمنت

شهادتهم معرفة عينه ثم

قدم الغائب فسأل أن

تشهد البينة على عينه لم

يكن ذلك لدإذا كان المشهوء

عليه شهوراوان لم يكن

مشهدورا وتوقع الحاكم

في شهادتهم شيئالر مهم أن

يعود وافيشهدواعلىعينه

وكذات إذاشهدت البينة

سالم عن التفصيل فإن أصروا على إعادة الكلام الأول أمضاه (مسئلة) قال مطرف وان الماجشون لانحلف التأمي الشاهد عدلاً كان أو غيرعدل أما العدل فقوله كاف وأماغيرالعدل فلانفعافيه اليمينونقل تخليفالشهودعن أبن وضاح وعن قاضي (۲۱۸) . شَيخ أَن عبد آلة بن عَنَابِ قَالَ أَبُو محمد بن حزم وحلف ابن بشير مَدَ الجاعة بقرطبة محمد بن بشبر

شهردا في تركة بالله تعالى ثم روى عن دائك في نوازية أنها بالاجتهاد وروى عنه أيضا السبعون يسير وروى عنه له أن ينفق في أن ماشهدو آبه لحق وروي الحمسين وجمع بين الروايتين الأخيرتين بحمل الأولىمهماعلىالسفرالبعيد والثانية علىالقريب غن النوضاح أنه قال: قال العدوي ومهذا أالجمع ترجع الروايتان الأخير تان للأولى والمراد بالسبعين والحمسع الدنانيرعل أرى لفساد الزمان أن يحلف الحاكم الشهو دواس وضاح أخذعن سحنون وقدجاء فيرجوع الشهود عن الشهادة إذا أنكروا أنهم رجعوا فطاب المشهود عليه تميمهم أسهم برجعون عما شهدوا به علیه فنی لزوماليمن قولان ومذهب ان القاسم وسحنون وانزالمواز وان الماجشون أنه يلزمهم اليمين إذا أتى بلطخ يقوى دعواه وإلا فلا تلزم اليمن وقال ان عبد ألحكم لاتتوجه الدعوى بطلب اليمن و الأول المشهور (مسئلة) قال ان وضاح قلت لسحنون إن ان عجلان قال لي إنه محلف السودي يوم' السبت والنصراني بومالأحدوقال إنى رأيتهم برهبون ذلك فقال لى سحنون ومن أنن أخذه ان عجلانةال قلتمن قولمالك يحلفون حيث بعظمون فسكت قال ان وضاح فكأنه أعجبه وقلت لهأيضا إنانعاصم عندنا

كلحال فهذا القدرالذي في الدَّازِلة قايل لايحتمل الانفاق قال ان سلمون ولانفقة له في المال القليلُ اهرقال الخرشيومن شروط الثفتة أزبكون الماك يحتمانها بأنكان له بالفلانفقة فىالمالاليستر اه والله أعلم: ﴿ وَسَتُلَ شَيْخُنَا أَبُو يُحْنَى رَحَمُهُ اللهُ} عَنْرَجَانُ أَخَذَ مَنَآخِرَ دَرَاهم قراضاً وعملَ فهاوربح وأخذكل الخصهم الربح تمحل فهافخسرت فهل لابجير الحسر الابريح جديد ولانظرا قسم من الربح السابق أفيدوا الجواب (فأجاب بمانصه)عبارة المدونة وإن أخذ مانة قراصًا فربيُّكُم فيها ماثة ثم أكل منهماماؤة ثم اتجرقى الماثة الباقية فربحما لافالمائة فىضمانه وماتي فى يده وماربح بعد ذلك فهو بينهماعلى ماشرطاولوضاع ذلك فلربيق إلا الماثنالتي فيذمته ضمنها لرب المال ولاتقلبر ربحا لأنه لاربح إلابعد رأس المالآاه ولالخني مافي المختصر وشراحه منأنه لاينقطع جبر الخمر والتلفبالربع الابرد وأسالمال لربه ثمأخذه وأن الانفاق على عدم الجيربدون رد لأعبرة به كالح المعتمد والله أعلم. قلتوفي توازل البرزلي التصريح بأنالعامل يردما أخذه منالربح قبل الخسر حتى يتم رأس المال ونصه قال شيخنا أبو القاسم الغبريني ولايضحأن يأخذ العامل منالربع قبل قبض رب المال وأس ماله ولو أذن له في ذلك ويرد ماقبض والأينسد به القراض قلت كذا وق فيالموطأ وغيره وذكران رشد عزان حبيب جواز ذلك قبل المفاصلة وإذاكان عندها ووقعت وضيعة ردما أخذ حتى يتمرز أسرالمال قالنوبلغي النفقة للعامل ولولم يكن فيالمال ربح جهل ذلك رب المال أوعلمه الد (وسئل أبومحمد الأمير رنهي الله تُعالى عنه) عن عامل قراض باع عروض التجارة وأخذيعض النمز وصرفه لكونذاك فيه مصلحة ورضعه فجرمه شخص فذهبمه متوجها إلى بيته فقطه جبيه فيالطريق وأخذت منه الدراهم فهال بصدق فيضباعها وإذا الشرى عروضا بباق رأس المال واشترى قبل بيعها جانبا من قمع وتسلف ثمنه من غير رب المال وباغ العروض وحاسب ربالمال وأبقى يبدد رأس المال ثم ادعى ربالمال أنالقمح لدخاصة وأنعوكل العامل على شرائه له ولابينة له علىذلك فها لانقبل دعواه وعنتص به العامل وإذا أمردرب المال،بشراء ﴿ أمتعة فاشتراها من رأس المال الذي بيده وادعىرب ألمال أن تمنها مزمال آخر له عليه ولا بينة فهل يصدق العامل وإذاكتب عليه تمسكا بغير اعترافه ورضاه بجميغ رأسالمال فهل هوياظ إ لا يعمل به أفيدوا الجواب. (فأجاب بما نصه)الحمدلله الآدمىحرز لماً معه فحيثالعرفوالعادة أنالايعدذهابه للعزومة بالدراهم تفريطا فلاضهان عليه ويصدق فىالضياع وغاية مايلزمه يميناك اتهم وما اشتراه مزالقمح وتسلف تمنه فهو له خاصة ولايصدق.ربالماآل.أنه وكله علىشرائه له إلابيئة وكذلك الامتعة بجسب تمنها من وأس المال ولايعمل بقول رب المال إنها من منه آخر إلا بإثبات ربصدق العامل فيقدر الثمن ورد المال لكونه أميناولا عمرة بالتمسك المكترب

محلف الناس بالطلاق يغلظ عليهم فقال لى ومن أن أخذ ذلك قلت له من الاتو المروى من ول عمر ين عبدالدرز تحدث لذاس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور فقال لى مثل ابن عاصم يتأول هذا الألا الهندي فيوثانة، وابن عاصم هذا حسين بن عاصم روى عن أبن القاسم وأشهب ودخل الأندلس وكان عنسبا بها في المو^ق

٨- الله وإذا تغب الخصم عن حضور تجلس الحكم فالذي يقابل به من الأحكام السياسية مذكور في باب القضاء بالنكول هن حَدْ ورتبلس الحاكم. (مسئلة) من استخف بأعو ان القاضي وتعدى علهم فانه تجب عقوبته بانها للحرمهم و استخفافه بقضاة المسلمين مما يقرد إلى فتنة فيبالغ في وتعديه على الرسل وعلى الطالب لهم وإذا لم يخسم مثل هذا لم يؤمن أغلظ منه ﴿ (٢١٩) التغليظ علىمن فعل ذلك

من غير اعبراف العامل ولا رضاد والله سبحانه وتعالى أعلم ،

(ماقولكم) في رجل دفعلآخر مثلياليبيعه له وله منالربح الثلث واستوقى المدفوع لهالمثلي كيله وباعه من آخر لأجل معلوم بإذن صاحبه ولمرتكن العادةقبض ذلك الثمن مناجرة تمخاب المتاعولم يعلم لهالبائع موضعا وبعد مدةقدمهن وأوأراد رب المثلى تغريم صاحبهالبائع فهل يمكن

 ذاك أولا أفيدوا الجواب : فأجبث بما نصه: الحمد للموالصلاة والسلام على سيدنامحمد رسول الله لا مكن رب المثليمن نغريم البائع حيث كان البيع بالدين باذنه لعدم تعديه حينئذ قال ابن سلمون ولا يبيع أي عامل التر أض من سلعة بدين إلا أن يأذن له صاحب المال وينص له علىذلك اه وإن كان كلام في الراض الصحيح والذي في السؤال فاسد لكونرأس المال عرضا والشرط كونه نقدا مضروبا إِلا أن السؤال إنماً هو عن الضمان وعدمه والظاهر أنَّ الفاسد كالصحيح في هذا الحكم والله سبحانه وتعالى أعلم: (وسئل شيخنا أبو محبى حفظه الله تعالى) عن رجل أخذ من آخر دراهم تراضا وانجز فهما فخسرت فتنازعا لدىفقيه . لكى فأفى بأن الخسارة على رب المال وأمرهأن بعطى للعامل دراهم يتجر فها ليجر ربها الخسارة فأبي فكتب بينهما وثيقة ببراءة العامل من خدار ذئم ذهب رب المال لنقيه آخر وشيخ البلد وتوجها معه إلى النقيه الأول وأحضروا العامل وجعلوا عليه جزءا من الخسارة على وجه انصلح وكتبوا به وثيقه لرب المال على العامل فحاطله المنتمن وكالا يسأله بقول له أعطني مالا أتجر فيه حتى أجبر لك الخسر فهل لايلزم العامل شيءولا تبرَّدُ بِالوَثْيَقَةُ أَفْيِدُوا الْجُوابِ . (فأجابِ بقوله) الحمد للدحيث التزمالعامل جزءامن الحسربعد عرفته أن لايازمه فانه يلزمه لما هو معاوم في المذهب من أن من النزم معروفا لزمه والتمسيحانه . وتعالى أعلم . (وسئل أيضا رضي الله تعالىعنه) عن رجل أعطى قدرامن الغلال لآخرليذهب بدال مصر وبدعه ويشترى بثمنه ساما ليتجر فمها والريح بعد نمين الغلال بينهما مناصقة فياع آغلال بمصرودفع ممنها لزوجته لتحفظه وعادتها ذلك ثم آنه أدهى أنه ضاع مهاجالب منه واشترى بالباق سلعًا فه في من الدر أهم تحت بدذاك الغلال على إبقاء ما بقى من الدر اهم تحت بدذاك الرجل حتى يجر ماضاع من الدراهم أوكيف الحال أفيد الجواب. ﴿ فَأَجَابِ مَانِهِ ﴾ الحمدلله هذا العقد فراض فاسد والعامل في ذمة رب المال أجرة مثاه في بيع الغلان وله بعد ذلك قراض مثله أنهكان في المال ربح وإلا فلا شيء لهوالمال الذي ضاع ضهانه من ربهولايلزم العامل ولازوجته منهشيء رهو أمين مصدق فيذلك ومتىصار المال دراهمأودنانير فالقول لمنطلبالمفاصلةولانجبررب الله على إيقائه ولا العامل على جيهر والله سبحانه وتعالى أعلم . ﴿ وَسَنَّلَ أَيْضَارَهُمُهُ اللَّهُ تعالى ا ش رجل أخذ من آخر هواهم واشترى بها زبل هماموزرع به بطيخاوعالجه بيده وجعل **لرب**الماني َّتْ معه في الربح فلها أثمر البطبيخ طلب رب المال المقاسم فمنعه العامل وقال الزرع زرعي وليس ش عندي الا دراهمك فرالحكم في ذلك أفيدوا الجراب (فأجاب بمانصه) الحمدالة إنكان أخذ 1 كلو افي ذلك المجلس وهال الخار على وجه القراض بينهما وحجب على العامل أن يدفع لرب المان من الربع مااتفقا عليه

ماهي وكيت أخذهاومن أمن وإلى أين قال اللخمي فإنغابا قبل أن يسأفما لم يقطع السارق لاجتمال أن يكون دون النصاب إر من غيرحرز فان قالا إنها مما بجب فيه القطه وغابا قبل أنيسألهما لم يقطع إلا أن يكونا من أهل العلم ومذهبهما مذهب الحاكم (فرع) وكذلك الشهادةعلى الزنا واللواط فسألهما ويستفسرهم كما يسأذه فىالسرقة قاله ابن راشد (تنيه) في المقدر لأبر بطال ولا يسألهم آلحاكم عما

ويعاقب فاعله بأبلغ العقربة

قاله ابن لبابة وعبد الله

ابن يحيىومحمد بن وليد

وأيوب بن سنهان وابن

معاذ وبحيي بنعبدالعزيز

وطاهر بنعبدالعزيز س

أحكام ابن سهل. (فصل)

ووقع في باب الشهادات

(مسئلة) الشهادة على

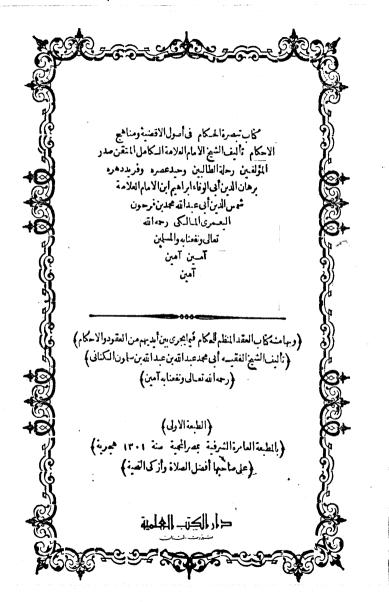
السرقة لانقبل مجملة بل

لابدأن بسأل الحاكم

الشاهدين عن السرقة

سُمه ولا يسألون هل زني بنه وأقاة لانج ل أحد أن ازنا لا يكون إلابالرأة وأن يسألواهل وأيتموه يدخل الفرج في الفرج كالمرود الـ الكحلة وأما غير ذلك فلا يسأل عنه عدل ولا غبره وهذا من الزيادة في تغنينهم. (فرع)وتعمدالشهو دالنظر الحافر جها ليس نجرحة تسقط الشهادة إذ لاتمكن الشهادة إلا هكذا قال اللخم وتعدد النظر حسن فيمن كان مروفا بالفساد وأمامن لميكن

كاذفي لبا أونهار ولإعن



فطلي منورالحبكمة والدربيعة إياك والهدية فالهاذر يعة الرشوة وقال محمد بن عدالحكم لاباس أن يقبلها من إخواله الذين كالأبعرف لعقبولها منهم قبل الولاية وقدكان عمرين الخطاب رضي المدعنه بقبل الهدية من إخوانه وقبل لايسوغ له قبولها منهم ذكره المازري وأجاز أشهب قبوظا مزغير الخصمين إذاكان صديقا وكافأ دعلها أوقريباوقال سحنونا لابقياها إلامزذي رحمولابن سنون عن مائك وضي المتعلى منه لاينبغي لأمهر ولالعامل صدقة أوينزل على أحدمن أهل تمشه ولايقبل لهمدية ولامنفه قفان فعل فراينبغي لمن معه أؤ بأكل من ذاك ولا بأكل الساءي إلامن وأس الله وقال ابن مبيب لم تخفف الداسا في كر استافته بذي السلطان الأكبروالي الخضاة والعال وجياة المال وهذا - (٣٠) ﴿ قُولُ اللَّهُ وَمَنْ تَبَّاءُ مَنْ أَهُمُ وَالسَّمَةُ وَكَانَ النبي صلى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ بَشِّيلُ

> الدبة وهذمن خواصه صلىانة عليه وسلوالتبي فالى الدعاية وسلم معصوم ممانتنو على غدره منها ولما ردغمر بن عبد العز 🔾 رض الله تعالى عنه الهدية قيل له كان النبي صلى الله عليه سلم يةبلها فقال كانت معلاية ولنارشوة لأنه كان يتقرب إليه لنبوته لانولايته ونحن ينقرب بها إلينا لولايننا وقال صلى الله عايدوسلم يأتى على الناس زمانًا يستحل فيه السحت بالهدية والفتل بالموعظة يتنا البرىء لينعظ به

> > العامة (فصل) قال المازري وأما الارتزاق من بيت المال فان من تعين عليه النّضاء وهو في غني عن الزائزاق امنه فاله ينهبي عَن أخذ العوض على القضاء لأن ذلك أباؤني المهابةوأدعى للنفوس إلى

لإدار إنا وأند ذالنا النبي صلى نشر عايدوسام ورواسا عنه العاماء لأنه لم يذكر لها المعني فيحسمل أن كون لمعنى غير ماقانا ما دو خير وأحسن مما تأولناه انهيي والله سبحاله وتعالى أعلموصلي الله على سيدنا محمد وآله وسلمة

(مانولكم) في الأرض هل هي سبع طباق كالسهاء وهل فهن خلق لله تعالى مثلثاً . فُجِبَتَ بَمَا نَصِهُ : الْحُمَدَلَةُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سِينَامُحَمَّدُ رَسُولَاللَّهُ قَالَ سِيدي مُحمَّد الزرة الى في أجو تدقال الله تعلى والذي خال سبع سمر التومن الأرض مثلون، وقال في الآية لأخرى وألم تروا كيفخلق القديم سوات طباقا وقأفاد أنافظ طباقا فيالآية الأولى مراد وإن لميذكر فنكون المثلية في الأرض كذاك ومن ثم قال العلامة أحمد من نصر الداودي الماليكي في شرح البخاري فيه دلالة على أن الأرضين بعضها فوق بعض مثل السمو تونقل عن بعض ستكلمين أَنَالِمُنَايَةٌ فِىالعَدْدُخَاصَةٌ وَأَنَالُسِهِ مَتَجَاوِرَةً . وحكى إِن التَيْنَعْنُ بَعْضُهُمْ أَن الأَرْضُ واحْدُةً قال الحافظ ابن حجر ولعله القول بالنجاور وإلا فبكون صريحا فىالمحالفة قال وبدل للقرل الظاهر مارواه ابن جرير عن ابن عباس فيومن الأرض مثلهن قال في كل أرض إبراهم مثل إبراهيم وتحو ماعلى الأرض من الخلق هكذا أخرجه مختصرا وإسناده صحبح والحرجه الحراكم والهبة مغولاو أولمسيع أرضين في كل أرض آدم كآدمكم ينوح كنوحكم إبراهم كابر هيمكم وعيسبي كعيسا كمونبي كنبيكم فالالبهني إسناده صحيح إلاأنه شأذ بمتنه انتهبي ولأباز مهن صحة الاسناد صحةا بمن كما هو معروف عندا نحدثين فقديصح الاسناد ويكون في المن شذوذ وعلة تقدح في صحة وقال ابن كثير و هذا إن صحح نفله عن ابن عباس يحمل على أنه أخذه من الاسرائيايات نتهي وعلى المدير ثبوته يكون المعلَّى أنه ثم من يقتدي به مسمى بهاده الأسماء وهم الرسل المبلغون الجن عن أنبياء الله تعانى سمى كل منهم باسم النبي الذي يبلغ عنه قال الحالف ابن حجر وظاهر قوله تعالى ومن الأرض مثلهن يرد أيضا على أهل الهيئة قولهم أن لامشافة بين كل أرض وأرض وإن كانت فوتها وأن السابعة صاء لاجوف لها وفي وسطها لمركز وهي نقطة مقدرة متوهمة إلى غير ذاك من أقوالهم التي لابرهان علمها ، وقدروي أحمدوالترمذي مرفوعا أن بين كل سماء وسماء خملها؛ عام وأنَّ سمك كل سماء كاللك وأنَّ بين كل أرض وأرض خسائةعام وأخرجه إسحاق بن راهويه والبزار من حديث أنى ذرنحوه ولأن دارد واللرمذي عن العباس مرفوعا بين كل مداء وسماء إحدى أو اللتان وسبعون سنة وجمه بينهما

اعتقاد النعظيم والجلالةوإن كانالقضاملم يتعين عليه وهومحتاج إلي طاب الربرق من بيت المال ساغ له أخذ ذَك ومن مفيدا لحسكام قال أصبية ولا ينبغي لدأن يأخذوز له إلامن الخميس أومن الجزية أومن عشَّور أهل الفرة (مسلمة)وكذك الشهودلايجوز لهم قبول الهدية من أحد الخصه بزمادات الخصومة بينهما (ممانة) وفي العارر لابن عات قال ابن عبشون أجاز بعضهم إعطاء الرشو قايدًا خاف الفالم على نفسه وكان الفالم عندا (مسانة) قال ابن عبدالنفو روماً هدى إلى النقيه من غير حاجة فجائز لدنبوله ومأهدي إليارجاء العوذعلي خصمه أولى مذانتعرض عندورجاء نضاء حاجته على خلاف المعمول وفلإعلاء أبولها وهي رشوة بإنحذها وكذلاياإذا تنازع منده خصان فأهديا إليه جميعا أوأحده إبرجو كل واحد منهما أن يعبذ أل حجته

أوعندحا كمإذا كازهمز يسمه منه ويوقف عنده فلابحل إهالأخذمنهماولامن أحدهماو منهاأن لايعتكف لأنه لايقضي بين الناس في اعتكانهمن مفيدالحكامومتهاأنه لابحضر وليمة الاوتية الكاح للعديث ثم إنشاء أكل وإنشاء لميأكل والأولى له اليزم نرك الأكل لأزفي المسارعة إلى إجابة الدعوة والتسامح بذلك مذاذو إضاعة للتصاون وأخلاقا الهيبة عنداله واوقاله ابن المناصف وتي المتبطية قال أشهب في المجمدعة لابأس أن يجيب الدعوة العامة إنكانت والبقار صارعاءا أكثر سياأما أن يدعى معامة لغير فرس الزيجيب وكأنه إنما دعى : الله وكان ذلك لأجله . وقال محنون بجيب الدعو قاله المقدون الخاصة وتنزه، عن الدعوة العامة أحسن إلا أن بكون لأخ في لله وخالة أهاء أو ذي قرابة وكرد مانك وحد، الله لأهل النضل أن (٣١) - يحيبوا كل من دعاهم ومنها أنه نفذ لدالتيز دعن طلب الحواثج

باعتبار بط، السير وسرعته انتهى والتسبحانهوتعالى أعلم وصلى الله علىسيدنا محمدوآ لهوسلم : (ما قراكم) فها يتحدث به الناس في عوج بزعنق من طوله وعظمة خلقه فهل الماك صحة

وهل نحلف عد الطوفان أحد أفيدوا : فأجبت ترانصه: الحمدللو الصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله سئل سيدي محمد الزرقائي واطول عوج بالذراع وهل هوأطول الخلق أواد نظير في الطول فأجاب بما نصه ظاهر كلام الحافظ ابن كثير أنه لاوجود له فانه قال قصة عوج بن عنق وجميع مايحكونهءنه هذيان لاأصل لعوهو من مختلقات زنادته أهل الكتاب ولم يكن قط على عهد نوّح ولميسلم مزالغرق أحدمنالكفار وقال العلامة ابن القيرمن الأمورالتي يعرف بهاكون الحديث وضوعا أن نقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث عبرج من عنق أن طوله ثلاثة آلاف ذراع وثلثالة ذراع وثلاثة وثلاثون ذرآعا والمث فيرده قوله صلى الله عليه وسلم دخلق الله آدم وطوله ستون ذراعا فلم تزل الخاق تنه صرحتي الآن؛ وقد قال تعالى ووجعانا ذريته هم الباقين؛ أي ذرية نوح الذين آمنوا ونجوا من الْقلو فَالْ فلوكان لعوج زمن توجوجود لم يبتر بعده وْهذا إنَّمَا قصد به واضَّعه الطعن في أخبار الأنداء ولدر العجب من جراءة هذا الكذاب على الله إنما العجب ممز يدخل هذا الحديث في كتب العلم من تفسير وغيره ولا يبين أمره مع أنه لاريب أنهذا وأمثاله من محتلقات زنادةة أهل الكتاب الذبن قصدوا الاستهزاء والسخرية بالرسل وأتباعهم انتهى ملخصاء قال العلامة الحافظ المبوطي والأقرب فيخبر عوجأنه كالنمن بقية عادوأنه كالالفطول في الجملة مالذذراع أو شبه ذلك وأزموسي صلى الله عليه وسلم قتله بعصادهذا هوالأقرب الذي يحتمل قبوله اه قال ألنجم الغيطي وكأن أخذه ثما رواه أبو الشيخ في العظمة عن ان عباس قال كان أقصر قوم عاد سبعين ذراعا وأطرلهم مالة ذراع وكان طول وميي سبعة أذرع ووثب في الماءسبعة أذرع فأصاب كعب دوج اين عنتي فقتاه وظاهرهذا أنالوجوده حقيقةوطو معاذكرو يكون قوله صلى الله عليه وسلم المرتزل الخُلَق تنقص؛ محمولًا على الغالب والأكثر وعوج من غير الأغلبالأكثراه باختصار فقول السائا وها, له نظير في الطول أم هو أطول جوابه نظيره في الطول طواك نزم عاد على ما استقر به السيوطي فيخبره وإنأر ادالسائل نظبره في ذاع الطول الكذب الذي هو ثلاثة آلاف ذراع وكسور فقدعا لممترأته كذب باطل فان كان وأى في كتب الكذابين نظيرا لعني ذلك فلا يعتمد عليه ومشي فىالقامومن على شي ممن أخبار والمرضوعة حيث قال عرج بن عنق بضمهمار جل و لد في منزل آدم هو وكيلهلانهم يتهمونه بالعناية به وبنبغيلهالتنزه، ونذك إلاماخف شأنه وقال شغاه والكلامفيه . قال سحنون وتركه أفضل قال

أشهب إلا أن يكون مال ميت له النظر فيه فـ (بأس به . قال مطرف وابن الماجشونو أصبغ لاينبغي أن يشتغل في مجلس قضائه

بالبيع والابتياع انفسه قال أشهب أو نغيره على وجه العناية منه وَلا بأمنله بذلك في مجلس القضاءقال مطرف و ابن الماجشون

لنفسه ولغيره وفي مختصرالواضحة قال أشهب إذا اشترى الإماء العدل ورجل أوباع ثم عزل أومات فالنالبانه منه والمشترى محبرق

المُحدَّدُ أوالترك فتدير هذا . ومنها أنه لاينهغي له أن يأتي أحداء ن أندس إلاالذي ولا موحده لأن من دو نه رعبته ومنها أنه بنوني له النيزه

هن دخول الحيام ماأمكنه إذلا بكاديسلم من الاطلاع على عورة لأن الحيام مظنة لذلك لاسهام العامة وقدة ال مالك والقزم ادخول الحمام

منهاعونأو دابة ومنها أنه ختف العادرة والسلف و ﴿ إِنْ وَالْإِيضَاءُ إِلَا أَنَّ لانجد بدا من ذلك فهو خنف إلا من عند الخصوم أو ممن هو من جوتهم فالا يفعل. ومنها أنهبكرهاه الببع والابتياع في محاسر حكمه أو في دار؛ ولا يرد منه شيء إلا أن بكون على وجه الإكرادأو فيدنقيصة على البائه فيردالبيع والابتياع كان في مجلس قضائه أو غير وقال أثبهب إن عزل إ والدائه أوالم فاعمهم بالبلد لانخاصمه ولا بذكر محادمته لأحد فلاحجة لدوالبيع ماض ولا ينبغي أذبكوناله وكبارمعروف على البيع والشراء لأنه بذءا معوكياهمن المسامحة مايفعل معه وربما امتنع 🛭 الناس دن خصامه وأن ر نعوه إلى تقاضي الذي

وكالمدعى على بعض أهل الأسواق المنتصبين للبيخ والشراءانه باع منهأو اشترى وكالرجل يذكمر فيعزض موته أناله ديناأميل لابسئل هن ثمي محنى بثبت الطالب موت مور ثه الذي ادعى أنه وصل إليه من جهتموق المسألة خلاف ميياتي وإنكانت الدعوي رجل وأوصى أن يتمّا ضي منه فينكره المطلوب وما لشباذلك فهذه الدعوى مسموعة من مدعبا ريمكن من إقاية البينة على ﴿ في دُنَانير أو دراهم في ذمة المطاوب أو عن ثمن ثبيء من المشمونات فلابدأن بذكر الجنس دنانير أو دراهم والنوع مصربة أو منربية مهابقها أويستحلف المدعى عليه ولاعتاج في استحلافه إلى إثبات خلطة (النوع الثالث) وهو مالا تقضى العادة والصفة صحاحا أو مكسورة والمقدار والسكة قاله القراني فيالقواعد وإن كانتىالدعوى فيشي معزذوات الإمثال فإنه يذكر بصدته ولا بكذبه مثل أن يدعى الرجل دينا فيذمة رجل أوبدعي معاملة فهذه الدعوى أيضا مسموعة من مدعيها وبمكن الكيل أو الوزن أو العدد وبيين من صلة ذلك ماينضبط به ويتميز وإن كانت الدعوى فيشيء من انسلم أو القرض ذكر من إقامة البينة على مطابقتها ، نأما استحلاف المدعى عليه فليس له ذلك إلا بإلبات الخلطة بينهما وسواتي ذلك : الصفات المعتبرة التي يُضبطهم أهل المعرفة وذلك يختلف كالتمر فإنه أنواع فيذكر البرني مثلاويذكر الجودةوالوسط وكذا قسحيح الدعوى ، والمدعى به أنواع فإن كانت الدعموي في شهره سائر الألوانوالقمع أبضا يتنوع وكذا الثيابوالرقيق والدواب والخشب وغير ذلك فيذكر فأجبت بما قصه : الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول القدنهم نجوزله الاستنابة 🥻 فی کلنوع ماینضبط به بوظيفة الإمامة أو الأذان أو الخطابة أو التدريس فلا بجوزان يتناول من ربع ذلك الوقف شيئا لعذر والمعلوم للمولى . قال فيالتوضيح . ومناضطرالىالاجارةعلى شيءمن ذلك فاني أعدره وبتميز . قال القراق : إلا إذا قام بذلك الشرط على مقتضى شرط الواقف فان أسنناب غره عنه دائما في غير أو قات لضرورته اه. وقال القراقي في الفرقي الخامس عشر بعدالمانتي: قان استناب في أيام الأعذار جاز وذكر القيمة مع الصفة الأعذار فلا يستحق واحد منهما شيئا من ربع الوقف. أما النائب فلأن من شرط استحقاقه له تناول رَبِّع الوقف وأن يطلق لنائبه ماأحب من ذلك الرُّبْع اه . قال اليدر معناه إذا اتفقًا أحوط ولابد في ذكر وصحةولايته أنيكون تمن لهالنظر وهذا المستنيب ليس له نظر إنماهو إءام أومؤذن أومدرس فلانصح على قدر معين لمبتداء وأما أوعمل ولم يعين لهشيئافله أجرمثله آد والتسبحانه وتعلم أعلم وصلى الحيوان من تبيين أسنانه النيابةالصادرةعنه . وأما المستنيب فلا يستحرّشينا أيضا بسببأنه لم يتم شرط الواقب انتهى وشياته وجنسه وذكر الله على سيدنا محمد وآله وسلم ۽ والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدِنا محمد وآله وسلم . (ماقوا كم) في استنابة المقرر في وظيفة إمامة أو أذان أو ثدريس لغير عدر هل تعتم وهل المرتب هو أو أنثى ويذكر في (ماقولكم) في صلاة جماعتين فأكثر في على واحد له رأتب أولا ووقت واحديقيمون الرقيق حليته وجنسه الصلاة معا أومتعاقبن وبحرمون بهآمعا أومتعاقبين أويتقدم بعضهم بركعةأوأ كثرو يقرعونمعا للمقرر أو للنائب ۽ وسنـه وأنه خماسي أو فأجبت عانصه: الحمدالة والصلاة والسلام على سيدنا محمد وسول الله نعم تمنع استنابة المقرر الفاتحة أويقرأ بعضهم الفاتحة والآخر السورة ويسمع بعضهم قراءة بعضأو بعضهم يقرأو بعضهم سداسي أو محتلم أو مراهق يركع وبعضهم يسجد وبعضهم يتشهد وبعضهم يهوى للركوع أو السجود مكبرا وآخر يرفع في وظيفة بلاعذر اتفاقا. واختلف في المرتب فقال القر الى لايستحقه المقر ولعدم قياً ، ه بالوظيفة و لا نائبه أو أمرد أو ملتح وإن لعيم تقريره ومقتضى كلام المنوق والزوشدأنه يستحقه كله النائب فيسمة الاستنابة قال في التوضيح منالركوع مسمعا وتختلط صفوف المتتدين مم فيجتمع في الصف الواحد إمامان فأكثر ويلتبس كانت الدعوى فيشيء على بعض المقتلين بهم صوت إمامهم بصوت إماه غير ه فيقتدى بإمامه في بعض صلاته و بغيره في بعضها وكان شيخنا رحماللة تعالىبقول المساجدونحوها بأخذها الوجيه بوجاهته تم يدفعهمها شيئا قليلا من المقومات فيصفه لمن ينوب عنه فأرى الذي أبقاه الفسه حراما لأنه اتخذ عبادة الله متجرا ولم يوف بقصد صاحبها اذ أو يشك فيمن اقتدىبه هل.هوإمامه أو غيره أو يقتدي بإمامه فيجميعها معراشتغاله بسراعقراءة وصنا تنضبط به قيمته مراده التوسعة ليأتي الأجير بذلك منشرح الصدراه . قالالبدر ؛ وقضيةهذا الكلامأن المعلوم غيره وتكبيره وتسميعه عن سماع ذلك من إمامه فهل هذامن البدع الشنيعة وانحد ثات الفظيعة التي يجب وتعرف صفته عند أهار على أهل العلم وأولى الأمر إنكارهاوهدم منارها وهل هومن المجمع علىتحريمه أو من المختلف كلعمدة الاستنابة يستحقه النائبوحده وهوصريح مانقله المواقءن الارشدونصه الابجوز العبرفة وإن كانت بيع أرزاق القضاة والمؤذنين والطعام قبل قبضه لآنها أجرة خلافقول ان حبيب إدذلك ليس فيه وهل جريان العادة به من بعض العلماء والعوام يسوغه أولا بــ الدعوى فيما لاتضبطه بالجارة . واختلف في كون الأحباس عليها إجارةأو إعانةو فهم كونها إجارةمن قول الموثقين في فأجبت بما نصه ؛ الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله صلى الله عليه وسلم الصفنة كالجواهر فلا استنجار الناظر فلعله فها حبس ليستأجر من غلنه وأحباس زماننا ليست كذلك إنما هي عطية نعم هذا من البدغ الشنيعة والمحدثات الفظيعة أول ظهرره في القرنالسادس ولم يكي في القرونُ لمن قام بتلك المؤنة اه أن عرفة أحياس بلدنا قط مايحبس الذي يحبس إلا على مزيقرم بتلك بدمن ذكر القيمة من التي قبله وهومن المجمع على تحريمه كمانة لمجماعة من الأئمة لمنافاته لغرض الشارع من مشر وعبة غالب نقد البلد : قال المؤزة لاليستأجر من فائدة الحبس بما يقدرويستفضل منه وعلى هذا يكون الحكم ما نص عليه الجماعة الذى هو جمع قلوب المؤمنين وتأليفهم وعود بركةبعضهم على بعضوله شرع الجمعة القرافي في الفرق الحامس عشر والمائة وتقلمه بذلك عزالدنَ من عبد السلام : أنه لايجوز أنَّ ا القرافي : ويذكر في والعيد والوقوف بعرفة ولتأديته للتخليط في الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام بعدالشهادتين يستنيب ببعض المرتب وعسك بافيه وأتقام بالوظيفة ليس بنائب وإنما هو مستقل بجبله من السيف الحجلى بالذهب والتلاعب بها فهو مناف لقوله تعالى ؛ ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب ؛ وقوله الفائدة ما يحص زمن قيامه بالوظيفة وبذلك كانبعض شيوخي المفتن يغيي في ثمرأشجار التي قيمته فضة والمحل بالفضة تعالى محافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى، وقوله صلى الله عايه وسلم وصلواكما وأيتموني لانؤق تمرها إلا مرة فىعامين أن ذلك الفائدة يو زع على العامين معا ويقسم الفائمون بالوظيف قيمته ذهبا والمحلى بهما أصلي وقوله صلى الله عليه وسلم دانقوا الله في الصلاة انقوا الله في الصلاة انقوا ألله في الصلاة ٩ وقوله على حسب أزمنة قيامهم اه ونصرما في الفرق الخامس،عشر بعدالمائة فإذا وقفت على من يقوم إ يذكر قيمته بما شاء عليه الصلاغ والسلام وأتموا الصفوف ووقوله صلى الله عليه وسلم وأنموا الصف المقدم ووقو له عليه الصلاة فى الدعوى على الغائب أنه يقول إن عنده بينة تشهد وأن الغائب منكر لحقه ومنى ذكر أنه مقر لم يغض بوظيفة منهمالأنهموضعضرورة وإن كانت الدعوى بأنه أتلف علية شيئا من ذو'ت الأمثال أو غصبه إياه ولم يكن المدعى فيه قائما بعينه فلابد من ذكر لدعليه قالوا لأنالبينة إنما تطلب لاظهارماخي وأماإذاكان مقرافإنهاا محتاجاتها وإناشهدته تقع الشهادة موقعهاو إنكانت التيمة في للدعوى وذكر الصفة وذلك مذكور في باب الرهن وإن كانت الدعوى في شجة أو جرح ذكر موضعه الدعوى في شيء في الذمة فيبين قدره كما تندم إلا أنه لاعتاج في هذا إلى ذكر أنه في يده بل يذكر أنه ترتب في دمته من بيح أو قرض وقدرهُ وسماه إن عرف تسميته ليقف على ذلك أهل البصر به وإن كانت الدعوى في قذف ذكر الفظ الدّائل فليس كل أو سلم ونحو ذلك وإن كانت الدعوى في دار أوعقارمن الآراضي فيبين موضعهامن البلد والمحلة والسكة ويقول ادعى على فلان شتم وسب بوجب الحد وإن كلنت الدعوى في سرقة فإنه يبن ماهي ومقدارها وبذكر الحرز الذي أحذها منه وأنه خرج ابن قلان هذا أن جميع الدار الموصوفة المحدودة يجميع حتوقها وحدودها ملائك نوجهة كذا وأنها يبده بطريق كذاكانقدم

بها من الحرز ويذكر صفة الحرز فليس كل مايظن أنه حرز حرزا شرعيا وإن كانت الدعوى فىالأخذ بالشفعة ذكر أنه

شربك للبائع في ذلك المبيع ويذكر صدور البيع في الحصة التي يربد أخذها بالشفعة وإن كان المستشفعون جماعة

پيهانه وسيأتي في قسم الجواب عزالدعوى كلام|بزرشد آنالمدعىعقاراييد غيره إذازعمأنهصاراليه عمزورتهء، أن المطلوب

(فصل) في كيفية

من الأعيان وهو بيــد

المدعى عليه فتصحيح

الدعوىأن يبنمايدعي

وبذكر أندفى بدالمطلوب

بطريق الخصبأو العداء

أو الوديعة أوالعارية أو

الرهمة أو الانجارة أو

المساقاة أوغىر ذلك ولا

يشترط في المدعى أن

يسأل الحاكم انظر بينهما

تما يوجبه الشرع . قال

أن سهل : إذا نقص

المدعى من دعواد مافيه

بيان مطلبه أمره بما مه

وإن أتى باشكال أمره

ببيانه فإذاصحت الدعوي

سأل الحاكم المطلوب عنها

(تنبیه) قال المازری فی

شرح التلقين والدعوى

على الغائب كالحاضر

فيجب أن بذكر الحق

ومقداره وجنسه وكون

ألبينة تشهد به ويفصل

الدعوىءلىحسب مابجر

ودعوى الحاضر ولايشترط

عندنا ماقا له الشافعية

الوق أذبغسر نهذاك و بالمن عليه إن اتهمه. ﴿ فَرَحٌ ﴾ وفي المنبطية سئل مالك همن ود جارية بعرب على بائمها منه فاراد البائع ﴿ وَالْمُعْلَمُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عِلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيْهِ عَلَّهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ ع يستحلفه أنه ماوطاته امنذر أى العب بانقال لا يمين عليه وقال حنو نفوه وقال ابزالقاله في ماع عيسي إن كان مته ما حلف و الأفزور (فرع) ومنهاقان بعض المونفين إذا اشترط الباقع على المبتاع ستموط اليين في بيع البراءة من العيوب فان كان بمن لابتهم فلمشرط و إن كان تمن يسم لم بشعه الشرط وحلف . (فرع) إذا كان الإيداع بغير بهذا فادعى المودع الرد كان القول قو لعوبجلف مأمونا كاناأوغير مأمون وهوخلاف دعوى التلف ولدرد البين على وبها فان ودهاءليه حاف وغر مالمودع عنده ونحووني كعاب عبدالخق واللخمى وهرخازف ماوقى (٣٣٢) في كتابالوكالات من مختصر ابن أي زيد أنه لايحان إلاأن يتهم قال المبطن إذا أبرأت من قبل فرض لها ومن عفا عن مآل الجيِّج عند المهالك ابن الماجشون وتعبوه فكتاب محمد وليسرهو

وربة شرط واحد أو معدد إذا أبرأت قبل الوقوع لماسك التالى هذا الخلاف في إسقاط الحق قبل يرجوبه وليس لأحد أن بأخذ الحق قبل وجربه بلا خلاف ال في الرم الأول من ساع أشهب من طلاق السنة في الذي بقول إن طلقت امر أني بوما من الدهر ففد ارتجعتها ثم طلفها قال لأأوى ذلك من قوله حتى يرتجعها بعد الطلاق قال محمد ان وشد وهذا كما قار لأن الرجعة لاتكون إلابنية بعد الطلاق لقوله تعالي ولعل القيحدث بعد ذَلك أمراً ؛ والنرق من جهة(١) ببنالطلاق قبل النكاح والرجعة تبل الطلاق أن "خلاق حن على أرجل والرجعة حق له فالحقّ الذي عايه يلزمه منى النزمَّه والحقّ الذي له يس له أنها خذه أبل أنْ بجب له ولا اختلاف في أنه ليس لأحد أن بأخذ حقا قبل أن بجب له وإنما اختلفوا ز إسقاط قبل وجوبه كالشفعة له أن يسقطها قبل وجوبهاعلى اختلاف وليس له أن بأخلدها قراسم وجوبها بالفاق له وقد تقدم الخلاف في الأمة إذا اختارت نفءا بتقدير عنقها وفي اختيار ذت الشرط نفسها بتُدِّير فعل زوجها ذلك الشرط إلا أن هذا كله من إسقاط الحق تبل وجربه لأن الحق الواجب لها الخيار بعد حصول العنق والشرط وبالنزام أحد الأمرين يستلط

(تنايه) ذكر فىالتوضيح عن سحون فيمن قال ازوجته إن دخلت الدار فأنت طالق ثم أَرَاد سفرٍا وخَاكَ أَنْ تَوْمُنهُ فَيَغْيِتُهُ فَأَمْهِدَاتُهَا إِنْ وَخَلْتُ الدَّارِ فَقَدَارِنَجِعْهَا أَعْلاَيْتُنْعُ بِلْمُلْكُولِا بكون رجمة و شي على ذلك في مختصر دفقال و لا إن قال من يغيب إن دخلت فقد ارتجه ته آر بقد أخلم . الفصل الثانى : فىالشروط المناقضة لمانضى العتد ، وفيه مسائل

قال ابن القاسم في كتاب (المسألة الأولي) في الشروط المتعلقة بالنكاح. والشروط في النكاح على الاز أقسام: القدر لأول مابقتضيه العقد كشرطه أن ينفق علي الزوجة أو يكسوها أوبيب تعتدها أوبتسم لها أو لايؤثر عليها أولايضر ثما فينفقة ولاكسوة ولا فيعشرة وذلك جائز لايوقع فىالعقد خللاولا ﴿ بكره اشتراطه ولجكميه سواءثرط أوترك فوجوده وعدم والسم الذى مايكون مناقضا

(١) قوله من جهة الخ ، لعل همنا سقطا تقديره : من جهة المدرك مثلا وحرر اه من

وهو أمينه وقال ابن زافع مامض النسخة المقابلة على ذ خذ الواب . يحلف وإن كان من لابتهم ورواه عن مالك وكذا قال ماك في المسوط إنه محلف متهم كان أو غير متهم ورأى الناس قد استحقوا النّهم وتغير حالهم فجعل النّبين هماية إلا أن يقبن رجل بالصلاح والخير قلا يمن عليه انظر المنبطية . (الباب الناسع والعشرون : في القضاء شرط التصديق)، في المنطبة في اب الشروط في النكاح اختلف في شرط تنصديق هل ينتفع به مشترطه أم لافقيل يتفعه قبل لايتفعه قال ابن القامم إن كان مشترطه مأموناً يعرف بالحالة الحسنة نفعه الشرط و إلا لم ينفعه : (مسألة) ومن هذا المهني، ايحري مِن النامر في معاملاتهم بالدين فيشتر طالبانع على المُشتري في أصل المعاملة أنه مصّ في دعوي قضاء هون بمبن تلزُّمه تمهدعي الذي عليه الدين بعدذلك أنه قدرهنه بالدين رهنا أو هميه إياد أو أنظرهيه أوغير ذلك من الوجره المتعلقة

بداك المعاملة أو تغيب الذي عليه الدن أوي ت فيكلف الفاضي صاحب الدين عين الاستنزاء أنه ماو هدم والتصدق والأارتين بهمنه رهنا والاستحال به على أحد والأحال به عليه أحدا الابدأن علف في هذه المعاني إلا أن يقول في الشرط إنه مصدق ف الاقتضاء و في جميع أسباب هذه المعاملة دو ن بمين تازم، فلسقط عنه البين ونحو ذلك لابنالعطار قال إذا قام الرجل على صاحب دبته وهو غائب فوجب له قبض حقه فلا نهن عايه إن كان شرط لنفسه أنه مصدق ف\اقتضاء دون يمين تلزمه . (تنبيه) قال أبو عبد الله محمد بن اتمخار في انتقاده على أبن العطار وهذا غلط لأنالغُريم إذًا غاب,رجب على الحاكم أنه

بستقصی حقوقه ولوکان حاضرًا ماکان بدری مایدراً به عن نفسه (۳۳۳) لمقتضى العقد كشرطه على الم أقان لايقسم ذا أوأن يؤثر علها أوأن لاينفق علها أو لايكسوها و المنابعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة والمن أر على أناظور لغيرهما أو على إن لم يأت بالصداق لكذ فلا نكاح بينهما وعلى أن أمرها بيدها متى شكت أو على أن القالاق بيد غير الزوج فيدًا النسم لا بجوز اشتراطه في عقد النكاح ويفدد به النكاح إن شرط فيه . ثم اختلف في ذلك فقيل يفسخ النكاح قبل الدخول وبعدة وقبل يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده ويسقط الشرط وهذآ هر المشهور وقيل إن أسقط مشترط الشرط شرطه صح التكاح وإن تمسك إفاضع:

(تنبيه) من هذا القسيرماية ضي الفسخ طاتا قبل البناء ويعده قال في كتاب النكاح الثاني من المدونة من زوج أمنه وشرط أن ماو لدت نهو حر لم يقر هذا النكرح ويكون لها إندخل بها محاصمة هذا الغريم فيما السمى. قال ابن يوزس قال مضالفة يماء وقيل لهاصداق المثل وهو أبين لآن الصداق وقع للبضع أخذ أريستحقه دونه ولحرية الولد ومايخص كل واحدمز ذلك مجهر ل فرجب لذلك صداق المثل. قال ابن يرنس ووجه التول الأول إنما ُوتع للبضِّع المتيقنُ والولد قد يكون وقد لايكون . قال ابن المرازعن مالك : إن نكاحها يفسخ قيا البناء وبعده سواء زوجها بنحر أومنء بالهأو لغيره ويكون الوندحر اوولاؤه اسيد الأمة الذي أعنته الدونقل ابن عرفة المسألة بلنظ وفي ثاني نكاحها من زوج أمته على ل ماولدته حر لايقرنكاحه بحال ولو دخا. ولها المسمى . ثم قال وقول ابن عبداأسلام لمينص على نسخه في الهدونة قبل البناء إنما قال فيها لايقر هذا النكاح برد لسابق نصها ولعله اغتر بالفظ أن سعيد المنتقد بترك أمر مهم - وقال ابن رشد لاخلاف فيسخه أبدا إلا أن يدخله الخلاف هُ : قلت : يغني الخلاف بدخله تجريجا من الحلاف المترن بشرطالا يخلوها ذكره الزغرفة هو نص الهم قبل ترجمة نكاح التفويض وهذا الوفء لم ينبه عليه عبد الحق في التعقيب لي

> التهذيب والله أعلم . (فرع) وقال ابن عرفة واللخ،ي روىمح. لـ منزوج أمنه على أنوالـ ها أحرار فسخ نكاحه ولو بني وولده أحرار وولاؤهم لسيدهم ولاقياة علىأبهم فهم محمد إنباعها بعد ذلكوهي غبرحامل فوالدهارقيق وكذلك إنالم يبعهاو فسخالشرط أوتماسخاه أو رجم إليه قبل حملها لأنهرضا بناسد رد قبل وقوعه اه . قلت ظاهر كلام ابن عرفة أن هذا جميعه لمحمدوالذي نقله اللخمي عرمحمد إنما دوقوله إن باعها السيد بعد ذلا وهي غيرجا لل كان ماولدت عند المشرى رقيقا

بعد أن عرف باختلاف أهار ألعا, في وجوب البين وَشَقَوطُهَا فَأَخَذَ بقول من برى منهم سقوطها هل ينفع ذاك رب الدن وغرمج به من الخَلَافُ فقيل ينفَعه وتسقط عنه النهن وقيل لابد من النبن ولبس للغريمأن يتخير على الحاكم ويحكم لنفسه بقول قائل من أهل العلم بل بحكم الح كم بما ظهر له ; قال ولو زاد العاقد بعد قوله فآخذ بقول من يرى منهم سقوطهما ثَّةُ بَرِبِ الدين وأمانته لسلَّطَتَ الدين بلا خلاف في ذلك والله أعلم ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ أَمَّالُهُ ﴾ ﴿ قَالَ العطار والا يجوز في القرض اشتراط إسقاط البين لأنه يدخل سان جر منتمة ، قال ابن الفخار وصدق/رحمه الله ؛ قال ابن العطارو إن طاع له المتسلف بعد عقد السلف بإستماط اليمين في دعوى القضاء لزمه النصديق حيننذوصح السلف ،

في شرط تصدق الاقتضاء إذ يقولشرطته لأجل كذا لا أنك من أهله قلا بك م قطع جميع مايتو هم وهريمين لاستظار من السلطان لابجوز للحاكم إستاطها ولا يحكم على غاثب حتى يستوفى جميع حقىرقه ولا يأمن أن بأنى غرتم آخر يستحتى

د العامقد استحال بدينه على غير غر ممو لميشهال عليه أو قد أشهد عليه مرز بعلمه الغائب ولا بعلمه غرماؤه فهأباالغرس اطاري له يصدق الغرام الأول المحكوم له بدبن فكل منجاءمن هؤلاء بقول للحاكم لمالم ستقص قبيل أن تحكم فالماك

وجب في الغائب مالم يجب في الحاضر : (فرع) وفي المتبطية واختلف أيضا إذا قال

📗 العاقد في شرط النصاديق

مذهب مالك وابزالفاسي

وقول مالك إن مريبقيل

قواه فى التلف يقبل قوله فى

الرد إذا أخذ فيه بغير بينة

قال ابنالقاسم ولايحلف.

إلا أن يتهم وإذا ادعى

المودع عنده تلف الوديعة

كان القول قوله وسواء

أخذها ببينة أوغير بينة

واختلف فيمينه فتيل إن

كان مهماحلف لقدتلفت

منه من غبر تفريط و لا

تضيبع ولاندايس ويبرأ أ

منها وإن كان مأموزا فالإ

يمين عليه ولاضهان أبوعديد

وقالدأصحاب ماذاء وكذاك

الوكالاتمن المدونةني

أمروجلا يشترى لمسلمة

وينقد عنه وقبل لايمين

عليه أصيلا لأنهايين تهمة

بصرائح ألفاظه وبقرم فأم اللفظ الإشارة والكتابة والسكوت فالإشارة من الابكم ومن المريض فإذا قيل المريض لفلان عندك كذأ فأشار برأسه أن تعمفهذا إقرار إذافهم عنه مراده والكتابة مثل أن يكتب بيده تمحضر قوم وقال اشهدوا على تما فيه فذلك (٠ }) ﴿ (فرع) لوكتبرسالة لرجل غالب إنالك على كذا لزمدقان جحد وقامت البينة أنه ﴿ لازم وإنالم يقرأه علهم : ثم تمين والمدنة العادلة أن النفظ الذي صدر منه ليس فيه لفظ ثلاث فلا بازمه إلاماشهدت به كتبه أو أسلاه لرمه وبازمه أيضاكل مانيه البينة ومجرد الاخبار لغو والله أعلى. من الطلاق وغمره خلا

الحدود فله أزبرج عنه

ويؤخذ بغرمالسرقة ولا أ

خد (فرع) ولوكتب في

الأرض لفلان على كذا

وقال اشهدوا على مهذا

ازمه وإذلم يقل اشهدوا

لم يازمه وأوكتب ذلك

فأصحيفة أولوح أوخرق

لزمه إن شهد أنه خطه

خلاف كتابته فى الأرض

(فرع) وفي أحكامابن

سهل قالرمانث في الرجل

يقر لفوم أن أباهمكان

أسانه والاوأنه قد فضاه

إياد أنهإن كان أمد ذلك

قريباوالزمن غبرمتطاول

لر. يصدق إلاببينة على

الفضاءو إناتطاول زمان

ذلك أحلف المقر وكان

القرل فوله ولرجدالطول

فانظره (فرع) والسكوت

مثل الميت تباع تركته

وتقسم وغرتمه حاضر

ساكت لم يقم فلا قيام

له إلا أن يُكون له عذر

(مسألة) وقال ابنالقاسم

فيمرسال عند موته هل

(ماقولكم) فيمن طلق زوجته ثلاثا ثم ادعى أنه طلقها أولا واحدة على براءة تم كت زمنا وقال لِمنذ فاتنتأ بالله وق وأقام بيبة على فاتك ما ثنا يانومه ...

فأجيت تما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا عمد وآله ، إن كانزمن سكوته بسيراعرقا محيث يعد مابعده من تدام ماقبالهوالمحموع كالامواحد لزمه الثلاث وإنطال زمن سكوته عرفاخيث بعد قاطعامابعده عماقباء ويصبر النافى كهن المنقلافات تزومها للاث لانطلاقي البراءة بالن والبان لاير ندف عليه طارق إلا إذا كان نسقا رأ لل سبحانه وتعالى أعلم وصل الله على سيدنا

(ماقولكم) فيمزحلف بالطلاق لايأكل شيئا من الخضر نحوبامية وملوخية وبالمنحان وقرع وخيار وغيرها وله زوجتان لبريعينواحدة منهما للحلف بطلاقها فهل إذا أكل شيئامنها تطلقان عليه معا أو يختار واحدة لوقواء الطلاق علمها أفيدوا الجواب

فأجبت تمانصه: الحمدللة والصلاة والسلام على سيدنامحمد رسول الله . صريح كالام الخرشي أنهده الصورة مما اختلف فيه روايةالمصريين المشهورة بأنهما تطاقان معا وروآية المنابين بأنه يختار واحدةللتطليق ونصهفي شرح قول المختصر أوقال إحداكا طالق أي أوقال لزوجتيه إحداكما خالق أوامر أته طالق ولدامر أتمان أولزوجاته إحداكن ظالق ولم ينومعينة فى الجميع أونوى واحدة ونسبها طلقتا أوطلقن على الشهور ولايختار عند المصريين بخارف العتق فإنه بختار حيث لانية وسوى المدنيون في الاختيار اه والشاهد في قوله أو أمر أته طالق وله امرأتان وظاهره سواء كان تنجيزا أو تعليقا وفى ضوء الشموع عن الفائق والمعيار أنه يخير فىصورة السؤال وظاهره اتفاقا ولكته بحث فيه واستظهرأتها من صورالخلاف كايفيده كلام الخرشي ونصهقوله إحداكماوأما الوحلف بالطلاق مطلقا على شيءوحنث ولم يعين محاوفاتها فنقلءن الفالق والمعيار أندنخارلأن الطلاق في هذه وقع لفظه مطلقا وفي تقييده الحداهما زيادة معنى ولا يخذاك التعسف في هذا الفرق وأنه إنما يناسب مذهب مزيعتبر الالذاظ كالشافعيةوأصل المذهب اعتبارالمعانى فلايضهر فرق اه

والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآ له وسلم . (ماقولكم) في چلّ تشاهرت زوجته مع امرأة أجنية فقالُ لهااسكني أأبتوقالت له أبرأتك من صداقي و خال أمّاً لم محصّل لها ضرو منه وهذاك بينة تشهد بذلك نقال لها أنت طالق ثلاثا أبرجلا أنناه بمراجعتها والمكثت معه مدنائم ذهبت إلى دارأهالها وطابت ته صداقها الذي أبرأته منه فهل بازمهذلك أولا ويكون وطؤه الاني وطء شهة ولايازمه الصداق وتكون وتقمنه على طلاقه الأول ولاتحل له إلابعدز وج والمراجعة لم تصادف محانها أوكيف الحال أفيد واالجواب فأجاب أبومحمد الأميررحمهالله تعالى بقوله: الحُمدللة لاياز. مالصداق الأول والوطء الثاني شهة لها سيه صداق مثلها وهي طالق منطلانا لاتحل لعالابعد زوج ذيردوالمراجعة باطاةويؤدب

لأحد عندك شيء فثال الذي لاتيل له ولا لامرأتك والمرأة ساكنة وهي تسمع نانها تحلف أن حقها عايمة ربد إلى الآن وأحذه إن قامت لها آبه بينة ولايضرها حكوتها من المذهب لابن واشد . (فرع) وقال ابن القاسم فبمناأي إلى قوم فقال اشهدوا أن لي كذا وكذا على هذا الرجلي والرجوب كشارلم يسأنه نشهود عن شيء فعد صولباأتكر

قال بالإيازمه بمكونه(1) (فرع) وقال ابزالتاسم فيمن قال لرجل فلاناالماكن في منزلك لم اسكته فقال أمكنته بلاكر اموالمماكن يسمع ولاينكرولايغيرثم دعى أنالماز للدقال لايقط سكوته دعواه إناقام البينة أن المنزل له ويحلف لأنه يقول ظنفته بداعب (تنبه) وفي وثائق أبي إحجاق الغرناطي ومن أقر لرجل أنه لاحق له عليه ﴿ { } } / برى من الحقوق الواجبة من

المذي ما الأدب الشديد والله سبحانه وتعالى أعلم وبمثله أجاب بعض الشافعية إلا أنه صرح بشردين لصحة البراءة الرشد وتوافقه عليه وإنااختلف المرادمته فعندنا حفظ المال نقط وعندهم حفظه والدن ولم يصرح به الشيخ فيفتواه لشهرته وعلمهابقدر المبرأمنه ولانوافقه عليهوالله

(ماقولكم) فيمن أبر آندز وجته فطلقها طلقة ثمءقد علىهائم أبرأته فطلقها طلقة شم راجعها مزغير تجديدعند وعاشرهانم قارفا أنتطالق ثلاثا كامايحلك شيخيرمك آخر فهل لايلحقه هذا الملاق وله تجديد عقد عامها وتعود له باتية على طلقة أفيدوا الجواب .

وأجابعنه الدبخ حسن الجداوي رحمه الله تعالى . فقال : الحمدللة الطلاقالبائن لايكنى فيه الرجمة ولابد من عقد جديد بشروطه المعتبرة وحينتذفتكون رجعته باطلةوطلاقه بعدذلك لاغ فله العقد علمها وتكون معه بطلقة والله سبحانه وتعالى أعلم .

(ماتولكم) فيمن تشاجر مع زوجته فقالت له أرأك الله فقال لها أنت طالق محضرة بينة شاهدة تما ذكر من غير إكراهه المرأة ثم ادعت أنها أبرأته مكرهة فهل لاعبرة بدعواها وتمنع من معارضة الرجل قهرا علمها أفيدوا الجواب .

فأجاب الاستاذ الدرديري فقال : الحمدلة إذاكانت رشيدة أي حافظة لمالها وثبت بالبيئة أنها أبرأته ذير مكرهةفقد وقع الطلاق باثنا وليس لها معارضة بعدذلك لزوجها للذكوروتمنع من معارف تدقهرا عنهاوا لحال مآذكروالله سيحانه رتعالى أعلم وتمثله أجاب بعض الشافعية مشعرطاته أم نقدر وبعض الحنفية وبعض الحنابلة أقول إن كان المراد من كونها مكرهة أنه كان مضاروا لها فنها إنباته والرجوع بالمبرأ منهإن ليبشرط علمهاإسقاط حقهاني ذائطأو اشترطه وقد كانت استرعت ك تقد. والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماتولكم) فيمن تشاجر مع زوجته وضربها ثم أبرأته وطلقها فهل تكون مكرهة في البراءة وإن وقعت بعد الضرب تمهاة أملا

فأجاب محمدالأي المالكي بقوله: الحمدللة إنكان الرجل يضر زوجته وأبرأته ترجع فعا أبرأته منه حيث شهدت الناس على إضراره لها والله سبحانه وتعالى على (وسئل) عمن قال لزوجته إن ذهبت إلى بيت أبيك تكوني محرمة على فهل يقه عليه الحلاق الثلاث إذا ذهبت . فأجاب بقوله: الحمدللة يازمه الطلاق الثلاث والشأعلم يعنى فالمدخول بها ولونوى أقل وفي غبرها مالمينو أنل الغار ماتندم والله سبحانه وتعالى أعلم (رسيل) عمن قال ازوجته حل المسلمين عامه حراه إن كامت زيداو كالمتدفول باز مه الطلاق ثلاثا، فأجاب بقوله: الحمد فله إن حاشي الزوجة فلاثهاء عليهوإلاازمه الثلاث والله سبحانهوتعالى أظرومهني ترامحاشي الزوجةأنه نوى استعمال الحل فها عداها فصار من العام المراد به الخصوص وقوله وإلا لزمه الثلاث أي في المدخول م مطلقا وينوى في غيرها كما تقدم والله سيحانه وتعالى أعلم . (وسئل) عمن حاف بالسخام على زوجته

لاتفعل كذا وفعلت هل بازمه بذلك طلاق أملا . فأجاب بقوله : الحمد لله حيث جرى العرف على غهره فإن كأر سببه ٧ – فتح العلى – فان) ﴿ مَنْهُ كُتُنْلُ اخْطَأُ وَجَرَاحَ اخْدًا فِي فَهَا لَلْتُ الدِّيَّةِ فَالْوَارِ وَتَهْرِ لازْمُومًا كَانْ وَوَنْ للسَّالَدِيَّةِ نَرْمُهُ في الدوان لم يكن سبه منه كاقراره في عبدتهد أنه لعمرو فلايقبل إقراره (مألة) وأما إقراره على نفسه وغيره فيفيل في حق نفح

(١) قوله بل لايلزمه بسكوة ، كذا في الأصل ولعل الصواب تقديم لاعلى بل اه :

الضمانات والديون وإن أو أن لاحة له فنده أر

قبله مرىء من الضائات

والأمانات. (الركن الثاني المتر) إقرارالرجل إماعلى نفسه أوعلى غيره أوعل نفسه وغيره فإن أقرعلي نفسه وهوا رشيد طاله أزمأقن تمال أوبقصاص ولاينفعه

الرجوع وإنأقر تمايرجب عليدالحدكالزناوالسرقة له الرجوع لكن بازمه الصداق والماله (فرع) ولركان مكرها لوباز معولو كان محجورا عابه حتى نفسه كالصغير ولوبازمة إلا أنبدعي أن احتم في وقت إمكانه إذ لا يعرف إلامن حرته والمحنون مثله (فرع) ولو حجر عايه غبره كالمفلس والعبد

والمريض فأحكام إقرارهم مشهورة بسوت في كتب الفقه (١٠ تة) وإذا أقرلك غرتمان بالني عشر دينار او ثبت ابات لتسعة دنانير ببينة أو إقرار وله بينةبأداء الاثة فزعمت أنها من تسعة فالقول قوله بأنها واهز (مسألة) وأما إنراره

ويكون شاهدالغيره فلوقال لفلانءلىوعلى فلانألف دوهم فعليهالتصف ويحلف الطالب،معه فإنانكل أوكان غير عدل فلاشيء له غيرانصف (الركن الثالث المقرله) ويشترط أن يكون أهلاللاستحقاق ولايكذب المقر فلايصح الإقرار للجماد والحيوان وإذا كذب المقرله المقرشم رجم لعيفده ﴿ ﴿ } ﴾ ﴿ وجوعه إلاأن يرجع المقر إلى الإقرار (الركن الرابع المقربه) وهو ضربان تست ومال فالأول هو.

> الاستلحاق ومسائله مثهورة وأما لإفرار بالمال فهو توعال مطلق ومثيد والمطلق ما سندر غبر مذَّبرن بما يقيده أو برفه حكمنأو حكميعضه والمقيد إما أن يُكون بقيدانافحا أوبالعارأوبالغاء أو بالخيار أو بالشرطأو بالاستثناء أو على جهة الشكر أوالذم أوالاعتذار أوتعقيب الإقرار تمايبطانه فالمحل كقوله غصابت فالانا ثو بافي منديا أخذبالثو ب والمنديل وصدق في صفتهم قاله سحنه ن وقال امن عبدالحكرلاباز وبالمنديا والعلم كقوله له على ألف سيدنا محمد وآله وسلم. درهموفهاأعلم أوافيها أظن أوفعا حسبت وفعار أبت فهو إقرار قاله سحنون وقالاان الموازوان عبد الحكم إذا قال فيها أعلم أوق علمي أوفيها يحضرني فهو شك لايازم والغاية كقوله لدعني مابين درهم إلى مانتي درهم لزمهماثة وتسعة وتسعون ولوقال

بأن السخام طَلاق لزمه طلقة مالم ينو آكثر والله سبحانه وتعالى أعلم . (وسئل) عمن قال على ـ الطلاق نازلنا إن كالمستاريدا فكأوني فالها مهل بنزمه إن كنمت زيدًا الطلاق الثلاث أمرًا . فأجاب بقوله: الحمدلة يازمه واحدة إنانهينو أكثرلان جواب الشرطةكوني طالقاوالله أعلم وتقدماننا أن هذا مزتعليق التعابق بتوقف لزأوم الثلاث فبدعلي مجسوع شؤمين كلامها زبلدا وعدلم طلاقها وهي تطلق تمجر دالكلام اله يوجد مجموع الميامن فله بازمه الطلاق الثلاث والمسبحانه وتعالى أعلم . (وسئل) عمن قال لزوجته على اليمين مانفعلى كذا أو اليمين اللازم أو الفاسد أو الكبير وفعلت ماحلف عليه فماذا بازمه . فأجاب بقوله : الحمد لله بازمه الطاء في واللمسبحاله وتعالى أعلم وتقدم في مسائل الأيمان جواب شيخنا بأنه يازمه ماجرى به عرفُكُ هل بلده من طنقة أوثلاث أوكفارة يمين وأن اللغو يفيد فيه فيالأخير فقط والله سبحانه وتعالى أعلم .

(ماقولكم) فيمن تشاجر مع زوجته وقال لها أنت طالق وقد سمم جاره تشاجره معيا ولما خرج من عندهًا قال له مافعلت بزوجتك فقال طلقتها بالسبعين فهل لايقع عليه الطلاق الثلاث أم يَتُّه مَوْ اخذة له بإقراره بذلك أفيدوا الجواب.

فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله إن قصد إنشاء الطلاق بقوله لجاره طلقتها بالسبعين لزمه الثلاث إن كان الطلاق الذي أوقعه أولا رجعياً وباثنا وقرب زمن الثاني من الأول وإن قصدا لاخبار كاذبا أو لاقصد له أوقصدالإنشاء ركان الأول باثنا بعد زمنه من الثاني لم تازمه الثلاث في المجموع وإن طلق فقيل له مافعلت فأجاب في الرجعية بمحتمل الإنشاء فالأقرب حمله على الاخبار وظاهر العمل بالنيةوالنص أه ونقدم عن العدوي من قال لزوجته كنت طلقتك ولم يفعل فلا شيء عليه والله سبحانه وتعالى أعلم وَصلى الله على

(ماقولكم) فيمن تكلم مع زوجته في شأن ضيق المعيشة فقالت له أحمد الله فقال مرادك أن كنت فقيرا والآناصرت غنياعلى اليمين على اليميز إنكم أهل نقر قاصدا لها وأمها وأحتها فماذا يازمه فقلت للسائل ومزمعه هل الواقع أن النساء الثلاثة أهل فقرفقالا أماأمها فنزوج بهارجل غني وما زال ينتقر إلى أن مات ولم يترك كفنه وأما أختما فتزوج بها فلان وهو غنى ثم افتقر وأما الحالف فتزوج بهذه المرأة وهو يصير ملىء ثم بعد مدة عمى وافتقر :

فأجبت عانصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول المحيث شهد أهل بلد الحالف بأن النساء الثلاثة أهل فقر فهو بار في ثبيَّة فلا شيء عليه وإلاازمه ماجري به العرف في بلده من الطلاق الثلاث أو أقل وإلا يجر عرفهم باستعمال اليمين في الطلاق ولم ينوه بها لزمه كفارة بمين والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم :

(ماقرلكم) فيرجل طاق زوجته طلاقا رجعيا ثم راجعها وأعطاها مالا من عنده مراضاة لخاطرها وهي مقيمة بغير منزله ثم أراد أن يسكنها في منزله فامتنعت نقال لها إناليم تسكني في منزلي فأنت طالق فقالت له خذ ماأعطيته لي ويقع الطلاق على ولاأذهب معك فأخذه على ذاك فهل

إلى ثلاثة فيازمه ثلاثة وألخيآر كقوله له على ألف درهم على أنى بالخيار يروبين أوثلاثة فقيل بازمه ويكون الخيار كالأجلوقيل الخيار باطل والشرط كقوله على واثة إن حاف أو إذا حاف أو وتي حلف فقال المقرما فننف أنه بحدف لم بازمه إقراره إجماعاوا لاستثناء كقوله له على ألف إن شاءاته لزمه و لا ينفعه الاسامناء الشهيلة

وقال ابرُعبد الحكم لايازمه لأنهأدخل مايوجب الشكوكذلك لو قال إدتضي الله ذلك أوإزاراد اللهاز مهكقوله إنشاء الله تعالى قاله سحنون وقال ابن المواز والنعبد الحكم لاياز معولوقال إلاأن يبدولي أوإلا أنأري غير ذاك إن مه ولوقال له على ماؤة إلا شيئالزمه أحد وتسعون ومسائل هذا النوع مذكورة في محلها فلا نطول بذكرها ﴿٣٧) والشكر مثل قوله اشهدوا

يقع عليه الطلاق باثنا أفيدوا الجواب :

فأجبت ما نصه: الحمد شوالصلاة والسلام على سيدنا محمدر سول المذه ويتم عليه الطلاق بالثالانه رضي بعدم كناها في منزله المستازم لوقوع الطارق عليه با رضي لدقد ؛ الطارق عليه في نظير ماأخذه منها وكل طلاق في نظير عوض فهو بائن والمال الذي أعطاه له صار ملكا لها عجرد إعطائه لها وقبولهاإياه على أنه لوأعطته المال في نظير الطّلاق من غبر تعلينَه على شيء وقبله وقع الطلاق باثنا وإن لم يتلفظ بشيء قال في المختصر وكنت المعاطاة . الخرشي كأن تعطيه شيئا على وجمَّه يفهم منه أنه في نظير العصمة وكأن تدفع له دراهم ويقبل منها ذلك اله المحموع وكفت المعاطاة حيث فيهم الخلع اه والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآ له وسلم .

(ماقولكم) في امرأة امتنعت من طاعة زوجهاولم تعاشره معاشرة الزوجات وامتنعت من دفع ماأخذته من الصداق وامتنع زوجها منالطلاق بدون خلع فهل تجبر الزوجة على أحدأمرين إما طاعة زوجها وإما دفع ماأخذته أو تكون ناشز ا أفيدوا الجواب .

أجبت بما نصه : آلحمد تقو الصلاة والسلام على سيدنا محمدر سول الله نعم لانقر هذه المرأة على الحالة المذكورة ويعظها زوجهافإن الريفد هجرهامالم يظنعدم إفادته فإن لم يفدضر بهاضرها خير مبرح إنظن الإفادة فإنالم يفدسقطت نفقته اولايجبر ألزوج على تطليقها مجانافله الامتناع منه حتى تدفع المأو تسقط عنهما يرضى به ومحل تولى الزوج ماتقدم إن لم يبلغ الخبر الإمام أو بلغه ورجي صلاحماً على يد زوجها وإلاتولاه لإمام قال الحقاب اعلم أنهإذًا عَلَمَان النشوزمن الزوجةفإن المتولى زجرها هرازوج إنالم يبلغ الإمام أوباغه ورجى صلاحها على يد زوجها فإن لم يرجه فإن الإمادية إلى زجرها اله نقله العدوى ثمتال وأمانفاتها فلاتسقط عنه إلا بعدإثباته العداءمهاوالنشوز الإبرازارله بالنسبة لإسقاطها انتهبي أبوعمران واستحسر فيهذا الزمان أذيقال لهاإما أناترجعي بن يهة ف وتحاكمي زوجك وتنصفيه وإلا فلا نفقة لك لتعذر الأحكاء والانصاف فيهذااز مان ويژدېها هو أوالحاكم على ذلك اه نقله الخرشي وفي أقرب المسالك واختلف في نفقة الناشزو الذي ذكره النبطى ووقعيه الحكم وهو الصحبيحأن الزوج إذاكان قادرا على ردها ولو بالحكم من الحاكم وايريفه ل فلها النفقة وإن غابت عايه بحمية تومها وكانت ممن لاتنفذ فبهم الأحكام فلالنفقة الما انهبي والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم :

(ماةولكم) في مسلمة رشيدة زوجت بمسلم رشيد ودخل بها ثم ارتدت واستمرت كذلك حتى انقضت عدنها بالأقراء فهل انفسخ النكاح وملكتأمر نفسها واستحقت جميع مهرها را زوج بغيره أفيدوا الجواب

فأجبت تما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمدرسول الله نعم انفسخ النكاح ﴾ وبانت من زوجها بمجرد ارتدادها وملكت أمرها واستحقت جميع مهرها والتزوج بغيره لكن بشرطأن تكونارتدت غيرةاصدة فمخالنكاح والمخليص من الزوج فإن قصدت ذلك

كما ذكر وارأنيض وناب لآخر قد قرضته وإما ذكرتإحمانه إلىوأثبته عليه بالذاياز معذاك المقربهإذا كان على هذه الجهة ولاينه عي نقر مأن يشهدوا بلناك فإن جهاو اأوشهدوا بللك على جهته وكما كان سالا له يخزلساهاان أن يأخذه وهكذ سمعت الكايقول وجميع أصحابناوالذم كقولكان لفلانا على دينار فأساء تتافي ذك لاجزاه الشخيرا وقددفعه لعقال الآخر واتقاضيت منك شيئا فإن المتر بغر والدينار قالدان القاسم وليس هذا عنده كالمقر على الشكر

ا أني قبضت و فلان مالة دينار كانت لي عليه وأحسن قضائي جزاه الله خىرا فقال الدافع إنما أسلفتها له فالذي قال أسافتها لهمصدق إلاأن يأتى الآخر ببينة أنهكان يتناضاه فدينا داك وقبل هومصدق وقبل إن كان إقراره بذلك في مجلس القاضي لويصدق إلابينة وإنكاذعلي وجدالحكاية لقوم صدق. (فرع) آل أصبغ عن ابن القاسم

سمعت مالكا يقول في

الإقرار بالسلف وقضائه

على وجه الشكر والثناء لايازم المقر وهومصاف فيا طال زمانه ورن كان فها وتنه قريب أحد بإقراره وقال مطرف رابن الماجشون كل من أقر محق عند قوم في مساق حديث نحدثهم أو شكر شكره بهأحد فأثنى عايه به لما قدمضي مزساف وغبره منالحقوق ثمادعي المقمر لدذلك وقال قدأسافنه

مابين درهم إلى عشرة

لزمه تسعة وقيل يلزمه

عشرة وكذلك من درهم

وقال ابن الماجشول فيمن فان لفوم اسلتهي فلال ما تدرينار والصية وياها اله بصدق والراها عند سلطان لم يصدق إلا بيئته قال الع مستجيعة حبيب لأن ماكان من أمرجره الحديثوالاخبار عن حال الشكر والذم لا يؤخذ به أحد خلاف الاقرار في موضع الفضاء والاعتذار مثل أن يقول للسلطان _ (} }) _ في الجاريةولدت مني أوالعبد مدير لئلايأخذه|منه فلايازمه وكذلك ارسأله " ان عمه منزلا فقال هو

لروجتي ثم سأنه فيه ثان وثالث من بني عمه وهو عند ل ذلك فقامت امر أنه بذاك فقال إنما نتاته اعتذارا قال الكالاشيء لها وقد روى ابن القاسم فيمنسال أنيكري منزله لقال هو لا متنى حتى أشاور ها فقامت الابنة فيه قال لانفعهاذنك إلاأنتكون حازت ذلك ولهاعلي الصدقة والحيازة بينة قبل له ولو كانت صغير وقال ليسرلها مىءقد يعتذر بهذا يريد منعه. (مسألة) وفيوثائق الغرناطي ومن سئل عن شيءفقال هولفلان ليربازمه هذاالإقرار خلاف اإدا قال وهبته أو بعته من فلان فإنه يلزمه والرافع مثلأن يقربشىء ثميعقبه بما يبطله ويرفع حكمه فإنه يبطل إلا أن يخالفه المقر له مثل أنيقولله عندي ألفت منثمن خمرأو خنزبر وقال ان شاس لا يلزمه شيء إلا أن يقول المقرله بل هي من ثمن بر فيازم

مع يمين الطالب :

لم ينفسخ النكاح ومازالت في عصمة زوجها معاملة لهابنقيض مقصه دهاقال في نجمه ع وإن ارتد أحدائز وجبز ولولدن الآخر بانتخلافالمن قال وجعيةولها بعدائدخول الصداق وقبآه لاشيءلها ولوكانا لمرتدهوا لزوج لأنه مقهورعلى الفراق وقيل عليه النصف حبقنذ ورجع أيضا إلاان تقصدها لتدامل بنسلتنا رقى الحطاب إنا ارثنا لاحرام وأرثه عومل بنقيض قصدةوحكموا برديمن أبهي امرأةبها لتبين كخطيب آخرمويدالإسلام لفراغ الخطبة لأنه رضي بالكفر اه قال في ضوء الشمرع وإن ارتد أحد الزوجين ولوبدعواه ردتها فأنكَّرت فتبين كما لو ادعى إسلام زوجته الكتابيَّة وأنكرت لتضمن دعواه أنبارجعت عن الإسلام فلاعكن مها وينبغي أنابسئل عما حصل مهاحيش كان ممن لايتقن أحكامالردة والإسلام قولهبانت وقيل فسخ لايحسب عليه طنقة وعند الشافعية ترجه له بعوده للاسلام وهو فسحة قوله كخطيب لأن الإقرارع الكفر كفر كالأمر به وعذره بعضهم انظر عبد الباق والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآ له وسلم .

(ماقولكم) في رجل عقد لولده القاصر على بنت قاصر زو دخل ماولم مرل بكارتها ثم ملغت البنت وكرهت الولد كراهة شديدة نم ترافع ولى الولد وولى البنت لفقيه مالكي وحكموه بيهما فأخذولي الولددراهم من وليالبنت لولده في نظير طلاقها وطلق عن ولده البنت المذكورة وحكم الفقيه المالكي بوقوع الطلاق عزالولدثم مضتمدة تزيدعلي ثلاثة أشهر وانقضت عدته إبالحيضرثم تزوجت البنت برجل آخرودخل بهافهل طلاق الولىعن ولده صحيح والعقد الثاني صحيح أيضا وحكم المحكم يرفع الخلاف لاسها وقد دخل بها الزوج وما الحكم فى هذه الحادثة

فأجبت بما نصه: الحمد للوالصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم طلاق الولي عن ولده صحيح إنكان صبياو العقدالناني صحيح أيضاو لاعدة على الزوجة في الصررة المذكورة وحكم لحكرفها رقه الخلاف فايس للحاكم نقضه قال في المختصر وموجه ووج مكلف ولوسفها أوولي صغىرأبأ وسيداأوغيرها الخرشي أيكما يوجبه طلاق زوج كنف يوجيه أيضاو في صغيرأي صدور طلاق.نه كانالولىأباأوسيدا أو وصيا أوسلطانا أومقام سلطان على وجه النظر فى الجميع وبازم الصغير طلقة بالنة ومثل الصغير المجنون فالنظر لوليه اه العدوى ولا يجرز لهم الطلاق عليه بغير عوض عندمالك وابنالقاسم ثم قال قال بهرام قال بعض الشيوخإن رأىانولى للمحجورحسن النظر أن يطلق عليه من غيرشيء بأخذهله جاز اه الخرشي في شهر حقول منتصر تعتد خلوة بالغ واحتمرز بالبالغ منغيره إذا خالع عنه وليه فإن وطأه لايوجب عدة على زوجته وإن كان يقوى على الجاع اله وقال في المختصر ومضّى إنحكم صوابا الخرشي يعني أن الحكر إذا حكرفها لانجوز له الحكم فيه فإنه يمضي إن كان صوابا وليس لأحدها والاالحاكم غيرهماأن ينقضه اله والتسبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(١٠ اولكم) في رجل طلق زوجته القاصرة بموجب براءة صادرة من والدها طلقة واحدة ثم بعدمضي مدةذكرت له فقال هي طالق بالثلاث هي محرمة على فهال لا ياز مه ثبي ممن ذاك حيث كان

(الباب الرابع والخمسون في القضاء باجتهاد الحاكم)

CONTRACTOR OF THE STATE OF THE

قال ابن الفرس في أحكاء الفرآن في قوله تعالى و فإن أرادا فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عام اه دليل على جراز الاجتهاد فىالأحكام بغالب الظنون وروى عن فتادة قال كان الرضاع واجبا في الحولين وكان يحرُّم الفَّدَام قيله ثم أبسح أقار

من هلمه الملدة بهذه الاية : وفي مفيد الاحكام قال مالك إن الله وسع على هذه الامة بالاجتهاد وذكره في شهادة السباع (مسالة) من ذلك امرأة المفقود في المعترك يتلوم لها الإمام بالاجتباد فها قربَ من الديار بعد انصراف من انصرفوانهز اممن انهزم ثم تعتد وتتزوج وروى بعد سنة وروى سنة فهما العدة . (فرع) والحربي إذا قدم (٥٥) تاجرا ودخل إلى بلادنابأمان مطاتي

> الصادرمنه أولاني نظيم البراء وبالناو إذا تأتم بذلا برعقد عليها البافيل يكرز المتنا مهج حالاز ماوايس عابه حرج في ذلك وإذا قاتم نعم فماذا يترتب على من قال بفــآده ورجم ازوج أفيدوا الجراب فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم لاباز مه ثير، بقوله حين ذكرها له بعدعه بيء لدومن طلافها أى فأمرا برآء واللها لهمز مبدافهاهم بطالق بالثلاث هي محرمة لأنبابانت منه والبائن لاتطاق لعدم العصمة اليي هي ركن من أركان الطلاق وإذا عقد علما ثانيا صح عقده وازم وليس عليه فيه حرج إن لم يتقدم منه على الخلعرما يكما به ثلاثاومن قال بنداده ورجم الروح مستحق الأدب اللاتن بحاله من توليخ أو حبس أو ضرب لتجارثه على أحكام الشعالي تخليفاه نها إلا أن يثبت بقل صحيح قول في أحد المذاهب الثلاثة الباقية معتمد بأن طلاق الحله على الوجه المذكور غير واقع أو رجعي ويكون القول الصادر من الزوج فيالعد: فان ثبت ذلك أزمه تمام الثلاث لمراعاً. الخلاف وكان عقده الثاني فاسدا ولكن لايستحق آلرجم إلا إذاكان عالمابذاك فالحموع وجازأي الخام والغيرمن ماله أوما فابادتها كبغيره المجبرو لووصيا (ماقولكم) في رجل قال ازوجته إن آفرت مصر لأخلصك ، فهل إذا سافرت لايقم علمه طلاق ؟ أفيدوا الجواب.

> فأجبت بما نصه: الحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم إذا سافرت ·صر لايقع عايه طلاق بالصيغة المذكورة لأن مدارلها تعليق إيقاع الطلاق لاوقوعه، فان نوى مِهَا تَعَايِقَ آلُوقُوعَ ارْمَهُ وَاللَّهُ سَبِحَانُهُ وَتَعَالَى أَعَلَمُ ۖ . .

(ماقولكم) في امرأة جاءت بورقة مكتوبُ فيها طارتها فهل يعمل بها؟ أفيدوا الجواب فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الدّان كانت الورقة خط الزوج بشهادة عداين فطنين عارفين متيقنين أنه خطه بنفسه عمل بها وكذا إنكالت رثيقة حاكم شرعي عليها علامة الثبوت وإلا فلا يعمل بها قال فيالمجموع وجاز عدلان على خط مقر مطلقا ولو في غير المال كطلاق إن تيقنت أنه خطه بعيشه وإنما يكون ذلك من الفطن العارف بالخطوط اه وفى فناويه أن وثيقة القاضي التي عامها علامة النبوت يعمل بها ولو لم توجد شهودها والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآ له وسلم .

(ماقولكم) في قول العلماء يجوز للولي أن يطلق على الصبي الذي في حجره لمصلحة فها من المصلحة التكلم في شأن زوجته بالفاحشة وله أن يطلق لذلك أفيدوا الجواب .

فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله نعم من المصاحة صيانة عرضه وإبعاده من المتكلم فها بها قال شيخمشايخنا العلامةاللسوق فيحاشيته قال اللخم بجوز أن يطاق الولى على الصغير والسفيه بدون شيءيؤخذ له إذ قد يكون بذاء العصمــة فـــادا لأمر جهل قبل نكاحه أو حدث بعده من كون الزوجة غير محمودة الطريقة اله والله سبحانه وتعالى أُدَلَم وصَلى الله على سبدنا محمد وآله وسلم . (مانولكم) فيرجل قال لزوجته أنت طالن على المذاهب الأربعة ماذا بلزمه أفيدوا الجراب

درن الله وذلك إذا رأوا أن الصلحة في عدم تنافم ويذمل الأمير ذلك بعد الاجتباد ومشورة من يثق به من ذوي الرأي وينظر للمسلمين بالمصلحة ولأجل فلك قدمالأمراء على أناس قال ابزعبد السلام وإذا جازهذا لأدبر فلأن بجرز لأمير المؤمنين أول ولايجوز اتباع الهوى في من ذلك ولا اتباع الصالح وترك الأصلح (فرع) والمعسر بالنفقة يطلن الحاكم عليه بعد لتلوم

أزلربقدرالإمام علمه مايؤ خذ منه فالشهبور أن ذلك راجع إلى اجتهاد الإمام فبحتبه في قدر مايزخا منمه لأنه نجتهمد مطلقا عبث أنه أو أراد برك الأخذ منه كان له ذلك ومقابل المشهورأن عليه العشر كالذمي وفي ابن عبدالسلامقال امزانقاسم وأشهب لانزادعلي اعشر وقاله أصبح إذا كانوا معروفين بالمزول قبل ذلك على العشر (فرع) وكذا الحرى إذا قدم من بلاده مريدا للإقامة في بلادنا على عقد الذمة وضرب الحزية فإن السلطان ينظر

فرذنك بالأصلح للمسلمين (فرع) وكلفاك جواز إعطاء أدبرالجيش الأمان للعدو الذي خرج لقتاله وتأمن بعضهم إمامتلقا مثل أن يتسول لجماعة أنتم آمنــون فإن أرادوا البقاء في بلاد الساس

ويؤ دوا الجزية فليورذنك

وإنأرادوا الرجوع فهم

آمنون حتى يبلغوا أأمنهم

أو مقيدا والتقييد يكون

بزمان أو مكان أو صفة

مشل أنه آمن في نفسه

النآمن تهمل بهعنانا حيانة لتكونفيه الخصومة اترىان يقضىبه قال إذا كان ذلك قدعر فسن شانهم وهوهملهم لمرآر أن يطرح ذلك عنهم إلا أن يتقدم فيه السلطان لأتى أراه أمرا قد جروا عليه وفي كتاب عبسي. قال أبن القاسم : قال مالك قبسل ذلك إلى كان مما جروا عليه أو لم يكن . (فرع) وفي سماع عبسي في رسم لاأرى أن يقضى په وهو أحب لم بدرك قال ابنالقاسم

إذاجاء مستلتيا فالنأسر تعالبينة لحتها الناقا قاله الوانشريسي وظاهرالمصنف أن التلذذ بها بغير سألنا والكاعمن نزوج وطءبلا نية لايلحقهاطارقه وهوظاهرالشار-أيضا والفاهر أنافاذة اللاحق على الوجه المذكور ام أذ فأصدقها صداقا حيث لم يكمَلُ الثلاث رجعي لأنه ليس بهتات ولا في مقابله عوض ولا بلفظ الخلع ولا في غبر فعالت منه نفقة العرس مدخولًا بها وماكان خارجًا عما ذكر رجعي وقد يقال إنه بأن كالطلاق في النكاح الفاسدوهو . ها ذلك علىهقال ماأرى ظاهر ماللو انشريسي وفائدة كونه رجعيالح في الطلاق الواقع بعده وإنما لم تثبت له الرجعة معجعل ذلاك عليه وماهو بصداق الطلاق رجعيا لانقضاء العدة وإن لم يصدر منه طلاق بعدها فلا نفقة عليه ولاكسوةفهابظهر ولاشيء ثابت ولاهولها الصبرورته باثنا مانقضاءالعدة لعدماستمتاعهها والنفقة فيمقابلة الاستمتاع وانظر هل تأتفف لهذا إن اتولانصفه إلكاق الطلاق عدة أو تكتني بالأولى بناءً على أنه طلاق وقع في عدة طلاق,رَجعي والظاهر الأول\$نه فر دد عليه وقبل له ياأبا كطلاق وقع بعد رجعة وعلمه فيقال لنا طلاق رجعي لحق مطلقة رجعية والتنفت له عدة وه. عبد الله إنهشيء أجروه خلاف مايأتى فيتداخل العدد وعلممن هذا أنالطلاق الأول لوحظ فيهكونه باثنا تأرة ورجعيا بينهم وهي سنتهم فقال أخرىثمإذا طلقها طلاقا يكمل الثلاث بعدهذا الطلاقاللاحق لها فلا تحل له إلا بعد زوج فان إنكان دلائ شأنهم فأرى تزوجها قبله فبنغ أنلابفسخ نكاحه لأنا لخلاف لابراع مرتين كماقالو افيم طلق ثلاثاني محتلف أن بفرض علهم قال ابن في فساده وقد شبهوا ماهنا بالمحتلف فيه اه البناني قوله قد يُقال إنه بائن الخ هذا هو المتعسن القاسم وإن تشاحوا لم لأمرين أحدهما أن القائل بلحوق هــذا أبوعمران وعلله بأنه كالطلاق في النكاح المختلف فيــه يكن لهــم ذلك إلا أن والطلاق فىالنكاح الفاسد لايكونإلا باثنا الثانى أنه لوكانرجعيا للزم إقرارهعلىالرجعةالأولى يشترطوه . (فرع) وفي والمشهو و بطلانهافهو بالزلانقضاء العدة ومراعاة مذهب الزوهب إنما هم في مجر دلحوق الطلاق أحكام ابزسهل فيامرأة وقوله لأنه طلاق وقع فىعددصوابه كطلاقوقع بكاف التشبيه لأن الفرضأنه وقع بعد انقضاء أسلفت زوجها ثلاثىن العدة ابنء فة أجاب أبو عمر ان فيمن طلق واحدة وتمادي على وطنها غير مريد الرجعة ثم حنث دينارا ذهبا وأنظرته بها بطلاقها ثلاثا يلزمه الثلاث كالطلاق فىالنكاح المختلف فى فساده لقول ابن وهب والليث قال وعلى خمســـة أعوام أو ثلاثة إلغاء وطله دون نية روى محمد وسمح عيسي بن القاسم له مراجعتها فيما بعي من العدة بالقسول الشاك بي ثم طلة وابعد عام والاشهادولا يطؤها إلا بعدالاستبرآء من مائه الفاسد بأثلاث حيض ابّن رشدفان تزوجها وبني ونصف من تاريخ الساف بها قبل الاستبراء فنيحرمتهاعايه للأبد قولانعلى كونايحرىم المنكوحة فىالعدة بمجرد تعجيل فزعمت أنها إنما أسلفته النكاء أو به مع اختلاط الأنساب اه : وأنظر تهاستدا بةلعصمتو معدورجاء فيحسن صحبة

(ما قولكم) فيمه: أخبر ته زوجته بأنه لاعيش في بيته فحلف بالطلاق أنه لاعيش في بيته ثم أخرجت له عيشا من بينه مُم عاشر ها بلارجعة حتى انقضت عدتها مُم طلقها ثلاثا فها بِلحقها طلاقه أفيدوا الجواب

فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سبدنا محمد رسول الله نعر لحتمها طلاقه إذ الطلاق الذي حلف به على عدم العيش وقرعليه لأن حلفه ذلك الهووهو لا يفيد في غُمر ما يوجب كفارة تمن قال في المحتصر ولم يفد فيغمر الله وهو رجعي لأنه في زوجة مدخول بها بلا خلع ولاحكم وهذا إنوطتها بعده وإلافلا يلحقه قالرفى المختصر وشرحه لعبدالباقى وإن استمرعلي وطثه ابلانية رجعة ومثله إذا اكتني بالوطء الأول والاستمرار إنماوقع فيالسؤال وأنقضت عدتها ثم حنث قها بالثلاث أو طلقها خُقها طلاقه ثم قال وظاهر المصنف أنه إن تلذذ بهابغير وطء بلانية لا بلحقها طلاقه وهو ظاهر الشارح أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآ له وسلم ...

شيخ فسها قبل هذا أن ةول قولهامه تمينها إذهوا الظاهرمن أمرانلساء أنهن إتمايفعلن ذاك الذاك فهوكا لعرف الذي يصارق فيه من ادعاد وقد قال عمر بن الحفالب رضي اللاعنه فها ذكره اللث في الموطأ عنه من وهب لصلة وحمراً وعلى وجدالت لذَّة فإنه لارجع فيهاومن وهب هية برىأزهإيما أراديها النواب فهوعلى هبته يرجع فيها إذاله برض منها فحكم رضير اللهعناء بمادلت على الحزال

فخذلك هذه ومن دعي على المعروف صدق ولان العرف كالشاهد مبدعو اهاو المتعاه فيمن أحو ال النساء فهايو سعن بدعلى أزواجهن مر أموالهن إعاير دنبذالمه مودات الأزواج واستدامة عصمتهن معهم وتقعير مسرتهم فإذاو قعرالطلاق استحالت نفوسه أعر ذلك إلى فيده هذا الذي لابعرف غيره (فرع) ومن ذلك إذا خلابز وجتدخلوة اهتداء ﴿ ﴿٣٣) ﴿ وَادْعَتُ أَنْهُ دَخَلِ بِهَا فَالْقُولُ

(ماقولكم) فبمزقال لمطالمته رجعيا في عدتها إن كنت على ذمتي فأنت طالق فماذا يلزمه . فأجبت بما نصه : الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا عمد رسول الله لرمه طلقة ثانية يذائر جعية زوجة ليكزيخر مالاستمتاع بهاوالدخول عليهاوالأكل معها واملة سيحانه وتعاني أعلما وصنى الله على سيدنا تحمدُوآ له وسَلَّم ، وسبقىهذهالنوازل\لجرابعنهذهالمــألةبأنـالابلزمه شيء لأن الطلاق قطع العصمة وأخرج المرأة عن كونها على ذمته كما في ابن عرفة وغيره ولكن ماهنا أحوط والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآنه وسلم .

(ماقولكم) في العدة هل تنتفني مع المعاشرة وإذا قلتُم لانتقفني معها فياً معني قول العلامة خَالِ في بابُ الرجعة وإنَّ استمر وانقضت لحقهاطلاقه على الأصحِلان بظاهره يقيد الانقضاء. .. المعاشرة وإلا فلا معنى لترتب هذا الكلام على قول ابن وهب بأن الوطء رجعة بإكان لحوقه مطلقا أفيدوا الجواب .

فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، العدة لها أحكام منها منع النكاح ومنها لحوق الطلاق إن كانت من رجعي والمعاشر تمهدمها وتنوب عنهافي منع النكاح. بحيث يصمر المنظور إليه فيه استبراء المعاشر ذلاتمام العدة فاذا طلقها ووطاتها فيالعدة وطأحراما وتمت العدة بالأفراء أو الأشهر قبل تمام الاستبراء بأحدهما فلا تحل للأزواج حتى بتمالاستبراء وهما هو مرادنا بقولنا لاتنقضي العدة مع المعاشرة قال فيالمجموع إن طرأ عدة أو استبراءعلى منك انهدم الأول والتنفت للثاني ثمقال وكمعتدة مزطلاق وطئت فاسداوهل المعاشر تتهدمها وتنوب عنها في لحوق الطلاق أيضا أولا خلاف مشهور والثاني وعليه إذا تمت العدة بأحد الأمرين واستمرت المعاشرة أواستبراؤها وأنشأ طلاقا أو حنثبه فهل لمحقه مراعا للأول أولاقولان. فمعنى قولنا لاتنقضي مع المعاشرة لايزول حكمها وهو منع النكاح بفراغهاحسا مع المعاشرة الخلفالمعاشرة عنهانيه إذفراغها حسا لاينكره عاتل بعد تحققه ووقرعه وهرالمرادبقوله وانقضت أي فرغت وتمت حسا بيام الأشهر أو الأقراء وليس مراده انقضت حكما بحل النكاح لقوله في لنداخل إن طرأ موجب على آخرانهدم الأول والتنفث لثاني كمعتدة طلاق وطئت فاسدًا فلاإشكال والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماقولكم) فيمن طلق زوجته ثلاثًا ثم ادعى أنه طلقها طلاقًا رجعيًا قِملُه وتمني عدته قبل طارتمها ثلاثا ولا بينة له بذلك فهل لايصدق سواء كان معاشرا لها أولا أفيدوا الجواب.

فأجبت بما نصه: الحمد لله والصلاة والسلام على ميدنا محمد رسول الله ، نعم لايصدق سواءكان معاشر الماأم لاوقد تقدم أنه قدأجاب الشيخ حسن الجداوي بقو امالحمد لله حيث ثبت الطلاق ألنلاث حرمت عليه إلا بعدزوج ودعواه شيئاخلاف ذلك يريد بهعدم حرمتها عليه بالثلاث لاتنفعه ولا يعملها والله أعلم ووافقه الشيخ أحمله الدردير رحمهما القسيحانه وتعالى وأجاب بدلك غيرهما أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى للله على سيدنا محمد وآله وسلم .

(ماقولكي فيمن قال الزوجية على الطلاق الثلاث إن اشهربت كذا تكوفي خالصة فوكلت

أعليه الصلاة والسلام من حنف واستنني عادكمن لم علف محمل على الحلف الشرعي وهو الحلف بالله تعالى لأن الحلف بالطائز والعتاق جعلهما النبي صلى للتخليه وسلم من أتمان الفساق كلاعمل الحديث علمهما (فرع) إذا حلف بأتمان المسلمين عنث تال الفراقي في الفرق الثامن والعشرين مشهور فتاوي الأصحاب وحمهم الله تعالى أنه يلزم كذارة بمين وعتقرقية إن كان عنده وإن كبرواوصوم شهرين

قولما للعرف والعادة أن المُرَّأَ، إذَا خِلابِهَا الرَّوجِ أول مرة الايفسير عن وطما ذالحاو تشاهد تفا بدعو اهاو قد تقدمت هذه لمسأنه مبسوطة فيالياب الأركح (فرع) وكذا إذا وجُدت الوَّ ثيقة بيد المطلوب وهو يدعىأنه دفع ما فيها وقبضها من المدعى فني قبــول قوله

ماجرت به العادة أن الوثيق لاترجه إلى المطلوبإلا بعد دفع مافيها (فرع) وفى المتبطية ثال الشيخ أبو عمـران الفاسي أو كانت العادة عند الناس فىالرباع أن وكيل البيع لايقبض الثمن فان المشترى لايبرأ بالدفه إلىالوكيل الذي باعو إنما محمل هذا على العادة الجارية بينهم يربد أن الوكيل على ببع السلعة لهأن يقبض الثمن ويبرأالمشترىبالدفه إليه لأن عادة الناس جرت بذلك بخلاف بيع العقار والرباع ؛ قاله القرافي في لقو اعدفي الفروق (قاعدة) كل من له عرف محمل

كلامه على عرفه كقولة

ا فيا وكان التحاكم فيه

عنمد ابن بق فشاور في

دلك فأفيي الزعتاب القول

قول المرأة فيما ادعته من

ذلك تحلف ثم تأخذحقها

منيه حالا وبذلك أفتى

مجموع في المن تمية شيخ الاس الله دوحه قدس الله دوحه مع ورتب الفقير إلى الله عالم المحموي في المناء عالم محمد و فقيما الله وساعده ابنه محمد و فقيما الله

طبع بأمر مُضرة ممر (طِللَّمَ (طَللَ الطَللَ الطَّعَلَمَ الطَّعِلَمَ الطَّعِلَمَ الطَّعِلَمَ الطَّعِلَمَ الطَّعِلَمَ الطَّعِلمَ الطَّعِلَمَ الطَّعِلَمَ الطَّعِلَمَ الطَّعِلمَ الطَّعِلَمَ الطَّعِلمَ الطَّعِلمُ الطَّعِلمَ الطَّعِلمُ الطَّعِلمَ الطَلْعَ الطَّعِلمَ الطَّعِلمَ الطَّعِلمَ الطَّعِلمَ الطَّعِلمَ الطَلْعِلمَ الطَّعِلمَ الطَّعِمِ الطَّعِلمَ الطَّعِلمَ الطَّعِلمَ الطَّعِلمَ الطَاعِلَمُ الطَّعِلمَ الطَّعِلمُ الطَّعِلمُ الطَّعِلمُ الطَّعِلمُ الطَّعِلمُ الطِيمَ الطَّعِلمَ الطَّعِلمَ الطَاعِلَمُ الطَّعِلمُ الطَّعِلمُ الطَاعِلَمُ الطَّعِلمُ الطَّعِمِي الطَّعِلمُ الطَّعِمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ

- 17/1

ولكن قد يكون فى القرض منفعة المقرض ، كما في مسألة السفتجة ، ولهذا كرهها من كرهها ، والصحيح أنها لا تكره ، لان المقترض بنتفع بها أيضاً ، ففيها منفعة لهما جيعاً اذا أقرضه .

نهــــل

وأما قول من يقول: ازالة النجاسة على خلاف القياس، والنكاح على خلاف القياس وتحو ذلك: فهو من أفسد الاقوال. وشبهتم الهم يقولون: الانسان شريف والنكاح فيه ابتذال المرأة، وشرف الانسان ينافي الابتذال. وهمذا غلط، فإن النكاح من مصلحة شخص المرأة مونوع الانسان، والقدر الذي فيه من كون الذكر يقوم على الانثى هو من الحكمة التي بها تتم مصلحة جنس الحيوان، فضلا عن نوع الانسان ومثل هذا الابتذال لا ينافي الانسانية، كما لا ينافيها أن يتعوط الانسان دال أكل ، بل ما احتاج إليه الانسان وحصلت له به مصلحته فانه ذلك أكل ، بل ما احتاج إليه الانسان وحصلت له به مصلحته فانه فكف يقال: القياس في منها أن تتزوج ؟

وكذلك ازالة النجاسة ، فان شبهة من قال : الها تحالف القباس ان

نهـــــــل

ومن قال القرض خلاف القياس قال: لانه بيع ربوي بجلسه من غير قبض وهدا غلط ، فان القرض من جنس التبرع بالمنافع كالعاربة ، ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم منيحة ، فقال: « أو منيحة دهب أو منيحة ورق ، وباب العاربة أصاء أن بعطيه أصل المال لينتفع بما يستخلف منه ثم بعيده اليه ، فتارة ينتفع بالمنافع كافى عاربة المقار ، وتارة يمنحه ماشية ليشرب لبها ثم بعيدها ، وتارة بعيره شجرة ليأكل ثمرها ثم يعيدها ، فان اللبن والثمر يستخلف شيئاً بعد شيء ليأكل ثمرها ثم يعيدها ، فان اللبن والثمر يستخلف شيئاً بعد شيء يقرضه ما يقرضه لينتفع به ثم يعيد له بمثله ، فان اعادة المثل ، قوم مقام يقرضه ما يقرضه لينتفع به ثم يعيد له بمثله ، فان اعادة المثل ، كا لو شرط في العاربة أن يرد مع الاصل غيره .

وليس هذا من باب البيع ، فان عاقلا لا ببيع درها بمشله من كل وجه الى أجل ، ولا يساع الشيء نجلسه الى أجل الا مع اختلاف الصفة أو القدر ، كما يباع نقد بنقد آخر وصحيح بمكسور ونحو ذلك ،

يقصد الانتفاع بعينها . فمتى بيع بعضها ببعض إلى أجل ، قصد بها التجارة التي تناقض مقصود الثمنية ، واشتراط الحلول والنقابض فيها هو نكيل لقصودها من التوسل بها الى تحصيل المطالب ؛ فان ذلك إنما يحصل بقبضها ؛ لا بثبوتها في الذمة ؛ مع أنها ثمن من طرفين ، فنهى الشارع أن يباع ثمن بمثن إلى أجل . فاذا صارت الفلوس أثماناً صار فيها المغي ، فلا يباع ثمن بمثن إلى أجل .

كا ان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الكالى، بالكالى، وهو المؤخر بالمؤخر ، ولم ينه عن يبع دين ثابت فى الذمة يسقط إذا يبع بدين ثابت فى الذمة يسقط ؛ فان هذا الثانى يقتضى نفرينغ كل واحدة من الذمتين ، وله ذا كان هذا جائزاً في أظهر قولي العلماء ، كذهب مالك وأبي حنيفة ؛ وغيرها ؛ نجلاف ما إذا باع دينا بجب فى الذمة ويشغلها بدين بجب فى الذمة ، كالسلم اذا أسلم في سلمة ولم يقبضه رأس المال ، فأنه يثبت فى ذمة المستسلف دين السلم ، وفى ذمة المسلف رأس المقود التى هي وسائل الى القبض ، وهو المقصود بالعقد . كما ان السلع بالمقود التى هي وسائل الى القبض ، وهو المقصود بالعقد . كما ان السلع على المقصودة بالأثمان ، ف لل بياع ثمن بثمن الى أجل ، كما لا بساع كالى ، بكالى ؛ بما في ذلك من الفساد والظلم المنافي لمقصود النمنية ، ومقصود المقود المقود ؛ بمالف كون المال موزونا ومكيلا ؛ فان هذا صفة الما

به يقدر ، ويعلم قدره . ولأن فى ذلك معنى يناسب تحريم التفاضل فيم

فاذا قبل: المكيلات والوزونات منائلة، وعلة التحريم نفي التماثل قبل: العاقل لا يبيع شيئاً بمله الى أجل، ولكن قد يقرض النبي ليأخذ مثله بعد حين. والقرض هو تبرع من جنس العاربة، كما سم النبي صلى الله عليه وسلم « منيحة ورق، او منيحة ذهب، فالمال اذا دفع الى من يستوفي منفعته مدة، ثم يعيده الى ماحبه كان هذا تبرعا من صاحبه بنفعه تلك المدة، وإن كان لكل نواسم خاص. فيقال في النخلة: عاربة، ويقال فيما يشرب لبنه منيحة ثم قد يعيد اليه مين المال ان كان مقصوداً، والا أعاد مثله. والدرام لا تقصد عيها، فاعادة المقترض نظيرها، كما يعيد المضارب نظيرها لا تقصد عيها، فاعادة المقترض نظيرها، كما يعيد المضارب نظيرها لا وهو رأس المال. ولهذا سمي قرضا، ولهمذا لم يستحق المقرض الا

نظير ماله ، وليس له ان يشترط الزيادة عليه في جميع الأموال ، بانفاق

العلماء . والمقرض يستحق مثل قرضه في صفته كما يستحق مثله في النصب

والاتلاف ، ومثل هــذا لا بيعه عاقل ، وانمــا بباع الشيء بمثله ، فيها

إذا اختلفت الصفة .

والشارع طلب الغام الصفة في الأثمان ، فأراد ان تباع الدرام بمثل وزنها ، ولا ينظر الى اختلاف الصفات مسع خفة وزنكل درم . كما يغمله من يطلب درام خفافا ، اما ليعطبها للظلمة ، واما ليقضي بهسا ،

ولكن قد يكون فى القرض منفعة للمقرض . كما في مسألة السفتجة ، ولهذا كرهها من كرهها ، والصحيح أنها لا نكره ، لان المقترض ينتفع بها أيضاً ، ففيها منفعة لهما جمعاً اذا أقرضه .

فه____ل

وأما قول من يقول: ازالة النجاسة على خلاف القياس، والنكاح على خلاف القياس ونحو ذلك: فهو من أفسد الاقوال. وشهبهم أنهم يقولون: الانسان شريف والنكاح فيه ابتدال المرأة، وشرف الانسان ونافي الابتدال. وهذا غلط، فإن النكاح من مصلحة شخص المرأة ونوع الانسان، والقدر الذي فيه من كون الذكر يقوم على الانتي هو من الحكمة التي بها تهم مصلحة جنس الحيوان، فضلا عن نوع الانسان من الحكمة التي بها تهم مصلحة جنس الحيوان، فضلا عن نوع الانسان ومثل هذا الابتدال لا ينافي الانسانية، كما لا ينافيها ان يتغوط الانسان اذا احتاج الى ذلك، وأن بأكل ويشرب، وان كان الاستفناء عن ذلك أكمل، بل ما احتاج إليه الانسان وحصلت له به مصلحة فانه كل بحوز ان يمنع منه? والمرأة محتاجة الى النكاح وهو من تمام مصلحة فكف فكف يقال: المقياس يقتضي منعها أن تنزوج ؟

وكذلك ازالة النجاسة ، فان شهة من قال : انها تخالف القياس ان

4----ل

ومن قال: القرض خلاف القياس قال: لانه يسع ربوي بجنه من غير قبض . وهدا غلط، فإن القرض من جنس التبرع بالمنافع كالعاربة ، ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم منبحة ، فقال: « أو منبحة ذهب أو منبحة ورق ، وباب العاربة أصله أن يعطيه أصل المال لينتفع بما يستخلف منه ثم يعيده اليه ، فتارة ينتفع بالمنافع كما في عاربة العقار ، وتارة يمنحه ماشية ليشرب لبها ثم يعيدها ، وتارة يعيره شجرة ليأكل ثمرها ثم يعيدها ، فإن اللبن والثمر يستخلف شيئًا بعد شيء بمنزلة المنافع ، ولهبذا كان في الوقف يجري بجرى المنسافع ، والمقرض يقرضه ما يقرضه ما يقرضه ما يقرضه المنتفع به ثم يعيد له بمثله ، فإن اعادة المثل تقوم مقام

وليس هذا من باب البيع ، فان عاقلا لا ببيع درها بمُسله من كل وجه الى أجل ، ولا بباع الشيء تجنسه الى أجل الا مع اختلاف الصفة أو القدر ، كما يباع نقد بنقد آخر وصحيح بمكسور ونحو ذلك ،

اعادة العين ، ولهذا نهي أن يشترط زيادة عــلى المثل ، كما لو شرط في

العارية أن يرد مع الاصل غيره .

ولكن قد يكون فى القرض منفعة المقرض ، كما في مسألة السفتجة · ولهذا كرهها من كرهها ، والصحيح أنها لا تكره . لان المقترض ينتفع بها أيضاً ، ففيها منفعة لهما جميعاً اذا أقرضه .

نهــــل

وأما قول من يقول: ازالة النجاسة على خلاف القياس، والنكاح على خلاف القياس ونحو ذلك: فهو من أفسد الاقوال، وشهم الهم يقولون: الانسان شريف والنكاح فيه ابتذال المرأة، وشرف الانسان ينافي الابتذال. وهذا غلط، فإن النكاح من مصلحة شخص المرأة ونوع الانسان، والقدر الذي فيه من كون الذكر يقوم على الانتي هو من الحكمة التي بها تهم مصلحة جنس الحيوان، فضلا عن نوع الانسان من الحكمة التي بها تهم مصلحة جنس الحيوان، فضلا عن نوع الانسان ومثل هذا الابتذال لا ينافي الانسانية، كما لا ينافيها أن بتغوط الانسان اذا احتاج الى ذلك، وأن بأكل ويشرب، وأن كان الاستغناء عن ذلك أكل، بل ما احتاج إليه الانسان وحصلت له به مصلحته فأنه لا يجوز أن يمنع منه، والمرأة محتاجة إلى الذكاح وهو من تمام مصلحتها فكيف يقال: القياس، يقتضي منعها أن تتزوج ؟

وكذلك ازالة النجاسة ، فان شهة من قال : الها نخالف القياس ان

هـــــل

ومن قال: القرض خلاف القياس قال: لانه يسع ربوي جسم من غير قبض. وهدا غلط، فان القرض مدن جلس التبرع بالنافع كالعاربة، ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم منيحة، فقال: « أو منيحة ذهب أو منيحة ورق »، وباب العاربة أصله أز يعطيه أصل المال ليتفع بما يستخلف منه ثم يعيده اليه، فتارة ينتفع بالمنافع كافى عاربة العقار، وتارة يمنحه ماشية ليشرب لنها ثم يعيدها، وتارة بعيره شجرة ليأكل ثمرها ثم يعيدها، فان اللبن والثمر يستخلف شيئًا بعد شيء ليأكل ثمرها ثم يعيدها، فان اللبن والثمر يستخلف شيئًا بعد شيء يقرضه ما يقرضه لينتفع به ثم يعيد له بمثله، فان اعادة المثل تقوم مقام اعادة المين، ولهذا نهي أن يشترط زيادة على المثل، كما لو شرط فى العاربة أن يرد مع الاصل غيره.

وليس هذا من باب البيع ، فان عاقلا لا ببيع درها بمشله من كل وجه الى أجل ، ولا يباع الشيء نجلسه الى أجل الا مع اختلاف الصفة أو القدر ، كما يباع نقد بنقد آخر وصحيح بمكسور ونحو ذلك ،

وغيرها · كما قال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) .

وسئل

عن رجل اشترى من رجل دارا بالف درم ، وهي تساوى ألفي درم ، ثم إن المشتري أجر البائع الدار مدة من الشهور بدراهم معلومة في تاريخه على الفور ، وهو بينها بيع أمانة في الباطن . هل يصبح هذا العقد على هذا الحكم ؟ وهل يلزم البائع الأصلي مبلغ مدة الاجارة ؟ ام لا ؟ . وقد ورد في الحديث أنه روى عن ابى بن كعب ، وابن مسعود وابن عباس ، رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه نبى عن قرض جر منفعة ، وهل ذلك من نوع ذلك ام لا ؟ وهل جا في الحديث عن النبي مسلى الله عليه وسلم انه استسلف من رجل بكراً ، فجاءته ابل الصدقة فامرى ان أقضى الرجل بكراً ، فقلت لم بكراً ، فجاءته ابل الصدقة فامرى ان أقضى الرجل بكراً ، فقلت لم اجد في الابل الا جملا خيارا رباعيا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم المحاح ام لا ؟ .

فأجاب : اذا كان المقصود ان باخـــذ احـــدها من الآخر دراهم ،

باب الشروط في البيع

سئل رحم الآ

عن رجل مسلم اشترى جارب كنامية وشرط له البائع أنها طباعة جيدة ، وأنها تصنع الخر والنبيد ، فهل بصح ؟

فأجاب : اشتراط كونها تصنع الحمر والنبيذ ، شرط باطل ، باتفاق المسلمين ، والعقد مع ذلك فاسد .

أما على قول من يقول: ان الشرط الفاسد بفسد العقد، كما هو المشهور من مذهب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد في إحدى الروابتين فظاهر.

وأما على القول الآخر². فانه لو باعها بدون شرط لم يجز أن بشتري الجارية ؛ لأجل كونها تصنع الحمر ، كما لا يجوز أن يشتري عينا ليعمى الله بها ، مثل أن يشتري عصيراً ليعمله خمراً ، ويشتري سلاحا ليقاتل السلمين : في أصح قولي العلماء ، كما هو مددهب مالك ، وأحمد ،

وبنتفع المعطى بعقار الآخر مدة مقام الدراهم في ذمته. فاذا أعاد الدراهم اليه أعاد اليه العقار ، فهذا حرام بلا ريب ، وهذا دراهم بدراهم مثلها . ومنفعة الدار ، وهو الربااليين . وقد انفق العلماء على أن المقرض متى اشترط زيادة على قرضه .كان ذلك حراما ، وكذلك اذا نواطآ على ذلك في أصع قولي العلماء ، وقد صح عن النبي مسلى الله عليـه وسـم انه ـ قال : ﴿ لَا يَحُلُّ سَلْفَ وَسِيعٍ ، وَلَا شَرَطَانَ فِي سِيعٍ ، وَلَا رَبِّحُمَّا لَمْ ـَ يضمن · ولا بيع ما ليس عندك » حرم النبي صلى الله عليــه وســـلم الجمع بين السلف والبيع ؛ لأنه اذا أقرضه ، وباعه : حاباه في البيع لاجل القرض ، وكذلك اذا آجره وباعه . وما يظهرونه من يبع الأمانة الذي يتفقون فيــه على أنه اذا جاءه بالثمن اعاد اليــه المبيع . هو باطل بانفاق الأئمة سواء شرطه في العقد ، او نواطأً عليه قبل العقد ، على أصح قولي العلماء . والواجب في مثل هذا ان يعاد العقار الى ربه ، والمال الى ربه . وبعزركل من الشخصين انكانا علما بالتحريم . والقرض الذي يجر منفعة قــد ثبت النهي عنــه من غير واحــد من الصحابة الذين ذكرهم ذلك مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم ، رواه ابن ماجه وغيره ·

وفى صحيح البخاري عن عبدالله بن سلام : « انك بأرض ، الربا فيها فاش ، فاذا اقرضت رجلا قرضا فاهدى لك حمل تبن ، او حمل

قت ، فاحسبه له من قرضه » وقال رجل لابن عباس : انى أقرضت سماكاً عشرين درها ، فاهدى لي سمكة ، فقومتها ثلاثة عشر درها ، فقال لا تاخذ منه الا سبعة دراهم . وحديث البكر حديث صحيح .

فاذا وفاه المقرض خيرا من قرضه بـــلا مواطأة جاز ذلك، وان وفاه اكثر من قرضه : ففيه قولان للعلماء . وذلك لأن هذا زيادة بعد وفاه القرض ؛ نخلاف ما اذا أهدى إليه قبل الوفاه ، فانه إذا لم يحسبه من القرض كان القرض باقيا في ذمته ، على ان بأخـــذه مع الهــدبة ، والهدبة الماكانت بسبب القرض . وقــد قال النبي صــلى الله عليــه وســلم : « ما بال الرجل نستعمــله على العمل مما ولانا الله ، فيقول : هذا لـــم وهذا اهدي إلي ، أفلا قعـد في بيت أبيه ، او أمه ، فينظر أيهدى إليه ؟ ام لا ؟ ي .

وأما صورة : وهو ان يتواطآ على ان يبتاع منه العقار بثمن ، ثم يؤجره اياه الى مدة ، وأذا جاءه بالثمن اعاد إليه العقار . فهنا المقصود ان المعطى شيئا ، أدى الاجرة مدة بقاء البال في ذمته ، ولا فرق بين أخذ المنفة ، وبين عوض المنفة ، الجميع حرام .

يكون فيه ذلك ، فيجوز التفاوت .

المأخذ الثانى: مأخذ من يقول: يجوز بيع الربوي بالربوى على سيل التعري والحرص عند الحاجة إلى ذلك ، إذا تصدر الكيل او الوزن ، كا يقول ذلك مالك والشافعي واحمد فى بيسع العرايا بخرصها . كا يقول ذلك مالك والشافعي واحمد فى بيسع العرايا بخرصها . كا مضت به السنة فى جواز بيع الرطب بالتمر خرصا : لأجل الحاجة . ويجوز ذلك فى كل الثار فى أحمد الأقوال فى مذهب أحمد ، وغيره . وفى الثانى لا يجوز ، وفى الثالث يجوز فى العنب والرطب خاصة ، كا يقوله من يقوله من اصحاب الشافعي . وكما يقول نظير ذلك مالك وأصحابه فى بيع الموزون على سبيل التحري عند الحاجة ، كما يجوز بيسع الحبز على وجه التحري ، وجوزوا بيسع اللحم باللحم على وجه التحري في السفر .

قالوا: لأن الحاجة تدمو إلى ذلك ، ولا ميزان مندم ، فيجوز ، كا جازت العرايا . وفرقوا بسين ذلك ، وبسين الكيل ؛ فان الكيل ممكن ، ولو بالكف .

وإذا كانت السنة قد مضت باقاسة التحري والاجتهاد مقام العـلم بالكيل أو الوزن عند الحاجة . فملوم ان الناس يحتاجون إلى بيع هذه الدرام المفشوشة بهذه الحالصة ، وقـد عرفوا مقدار ما فيهــا من الفضة

بأخبار أهل الضرب، واخبار الصيارفة وغيره ممن سبك هذه الدراه، وعرف قدر ما فيها من العفة، فلم يبق في ذلك جهل مؤثر؛ بل المه بذلك أظهر من العلم بالحرص، او نحو ذلك، وهم انما مقصوده دراه بدراه بقدر نصيبم؛ ليس مقصوده أخذ فضة زائدة. ولو وجدوا من يضرب لهم هذه الدرام فضة خالصة من غير اختياره، بحيث تبقى في بلادم لفعلوا ذلك، وأعطوه أجرته، فهم ينتفعون بما يأخذونه من الدرام الخالصة، ولا يتضررون بذلك. وكذلك أرباب الخالصة إذا أخذوا هذه الدرام: فهم ينتفعون بذلك لا بتضررون.

وهذا « مأخذ ثالث ، ببين الجواز ، وهو : أن الربا إنما حرم لما فيه من الضرر . فيه من أخذ الفضل ، وذلك ظلم بضر المعلي ، فحرم لما فيه من الضرر . وإذا كان كل من المتقابضين مقابضة أنفع له من كسر دراهمه ، وهو إلى ما يأخذه محتاج : كان ذلك مصلحة لهما ، هما يحتاجان اليها ، والمنع من ذلك مضرة عليها . والشارع لا ينهى عن المصالح الراجحة ، ويوجب المضرة المرجوحة ، كما قد عرف ذلك من أصول الشرع .

وهذا كما أن من أخذ و السفتجة ، من القرض وهو ان بقرضه درام يستوفيها منه في بلد آخ ، مثل أن يكون القرض غرضه حل درام إلى بلد آخر ، والمقترض له درام في ذلك البلد ، وهو محتاج إلى درام في بلد درام المقرض ، وبكتب

يبذرها فى الأرض ، وان كان عامـــلا ، وان كان مستأجراً . فكأنــه أجره أرضا يقويها بالاجرة المساة ، فاذا انقضت الاجارة استرجع الأرض، ونظيره القوة . وهذا فيه نزاع بين العلماء .

منهم من يقول: المنفعة هنا مشتركة بين المقرض والمقرض؛ فان المقرض له غرض فى عمارة أرضه مثل « السفتجة » وهو ان يقرضه ببلد ليستوفي فى بلد آخر، ف يربح المقرض خطر الطريق، ومؤونة الحمل، ويربح المقترض منفعة الاقتراض.

وكذلك « القوة ، ليس مقصود المقوى يأخذ زيادة على قونه ؛ بل عتاج الى إجارة أرضه ، وذلك محتاج الى استئجارها ، فلاتهم مصلحتها الا بقوة من المؤجر لحاجة المستأجر ، وفى التحقيق ليس المقصود بالقوة القرض بل تقويته بالبذر ، كما لو قواه بالبقر .

ومنهم من يجعله من باب القرض الذي يجر منفعة ، انما القوة من تمام منفعة الأرض ، كما لو كان مع الأرض بقر ليحرث عليها ، فيكون قد أجر أرضاً وبقراً : فهذا جائز بلا ريب ، ولكن القوة نفسها لا تبقى ، ولكن يرجع في نظيرها ، كما يرجع في المضاربة في نظير رأس المال . فلهذا منع من منع من العلماء من ذلك ؛ لأن الاجارة ترجع نفس العين فيها الى المؤجر ، والمستأجر قد استوفى المنفعة . ومثل هذا لا يجوز في

القرض ، فانه لا يجب فيه الا رد المثل بلا زيادة .

ولو أجره حنطة او نحوها لينتفع بها ، ثم يرد اليه مثلها مع الاجرة : فهذا هو القرض المشروط فيه زيادة على المثل . وهذا النزاع إذا اكراه بقيمة المثل ، وأقرضه القوة ونحوها بما يستمين به المكتري ، كا لو أكراه حانوناً ليممل فيه صناعة او تجارة ، وأقرضه ما يقيم به صناعته ،

فأما ان اكراه بأكثر من قيمة المثل لأجل القرض ، فهذا لاخير فيه ؛ بل هو القرض الذي يجر الرما .



والأحياء ؛ لاسيا في المعاملات التي لم تجر العادة فيها بلاشهاد ، فتكليف البينة في ذلك خروج عن العدل المعروف . والله أعلم .

وسئل

عن رجل متحدث لأمير فى تحصيل أمواله . فهل يكون له العشر فيا حصله المقرر عن الوكالة عن كل ألف درهم مائة درهم ؟ وهل له أن بيتناول ذلك فى حال حياته وممائه ، وباذنه أو غير إذنه ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إن كان الأمير قد وكله بالعشر ، أو وكله توكيلا مطلقا على الوجه المعتاد الذي يقتضى فى العرف أن له العشر فله ذلك ؛ فانه يستحق العشر بشرط لفظي ، او عرفى .

والاستئجار : كاستئجار الأرض للزراعة بجزء من زرعها ، وهي مسألة « قفيز الطحان » . ومن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم: « أنه نهى عن قفيز الطحان » فقد غلط .

واستيفاء المال بجزء مشاع منه جائز ، فى أظهر قولي العلماء ، وان كان قد عمل له عـلى ان بعطيه عرضاً ؛ ولم يبين له ذلك ، فله ابضا أجرة المثل الذي جرت به العادة ، فان استحق عليـه شـيئاً فله ان

وسئل رحم الله تعالى

من الأمراء الذين يطلبون ما يحتاجون إليه من القاش وغيره من ـ الأسواق ، فيأخذون ما أعجبهم من ذلك ، ويكتب الأمير لصاحبه خطا بذلك ، او ينزله ونوابه في دفتره ، ويقترضون من أصحابهم درام ، وكل ذلك بغير حجج نكتب ، ولا إشهاد ، وهذه عادتهم

وإذا توفى الأمير وعلم ديوانه واستاداره محقوق الناس. فهل يحل لهم منعهم ؟ او مطلهم ، ام يلزمهم دفع حقوقهم التي علموها من التركة . والحالة هذه ؟ .

فأجاب: بل كل ما وجد بخط الأمير ، او أخبر به كاتبه ، او لفظ وكيله فى ذلك ، مثل كاتبه ، واستاداره ، فأنه يجب العمل بذلك . فأن إقرار الوكيل على موكله فيا وكله فيه مقبول ؛ لأنه امينه ، وخط الميت كلفظه فى الوصية والاقرار ومحوها .

ومع ذلك لا يحتاج أصحاب الحقوق الى بينة . وتكليفهم البينة إضاعة للحقوق ، وتعذيب للأموات ببقائهم مرتهنين بالذنوب ، ففيه ظلم للأموات،

له سفتجة ــ أي ورقة ــ إلى بلد درام المقترض ، فهذا يجوز في أصع قولي العلماء .

وقبل: بنهى عنه ، لأن قرض جر منفعة ، والقرض إذا جر منفعة كان رما ، والصحيح الجواز ، لأن المقترض رأى النفع بأمن خطر الطريق ، إلى نقل دراهمه إلى بلد درام المقترض ، فكلاها منتفع بهذا الاقتراض . والشارع لا ينهى عما ينفع الناس ، ويصلحهم ، ويحتاجون اليه ؛ وإنما ينهى عما يضرم ، وبفسدم ، وقد أغنام الله عنه . والله أعلم .

وسئل

عمن اشترى الفلوس: أربعة عشر قرطاساً بدرهم ، ويصرفها ثلاثة عشر بدرهم ، هل يجوز ؟

فأجاب : إذا كان يصرفها للناس بالسعر العام عاز ذلك ، وان اشتراها رخصة .

وأما من باع سلعة بدراهم ، فانه لا يجب عليه ان يقتضى عن شيء م منها فلوساً ، إلا باختياره . وكذلك من اشتراها بدراهم فعليه أن يوفيها دراهم ، فان تراضيا على التعويض عن الثمن ؛ أو بعضه بفلوس بالسعر الواقع جاز . والله أعلم .

وسئل

عن الفلوس ، وبيع بعضها ببعض متفاضلا ، وصرفهـــا بالدراهم من غير تقابض فى الحال ، ودافع الدرهم يأخـــذ ببعضه فلوســــــا ، وببعضه قطعة من فضة .

فأجاب: إذا دَفَع الدرهم فقال: أعطنى بنصفه فضة ، وبنصفه فلوساً . وكذلك لو قال: أعطنى بوزن هـذه الدراهم الثقيلة أنصافا ، او دراهم خفافاً ؛ فانه يجوز · سواه كانت منشوشة ، او خالصة .

ومن الفقها. من بكره ذلك ، ويجعله من باب « مد عجوة " لكونه باع فضة ونحاساً بفضة ونحاس .

وأصل مسألة « مدعجوة ، ان ببيع مالا ربويا بجنسه ، ومعها أو مع أحدها من غير جنسها ، فان للعلما. في ذلك ثلاثة أقوال :

أحدها: النتع مطلقاً ، كما هو مذهب الشافعي ، ورواية عن أحمد . والثاني : الجواز مطلقاً ، كقول أبي حنيفة . وبذكر رواية عن احمد .

يبذرها فى الأرض ، وان كان عاملا ، وان كان مستأجراً . فكأنه أجره أرضا بقويها بالاجرة المساة، فاذا انقضت الاجارة استرجع الأرض، ونظيره القوة . وهذا فيه نزاع بين العلماء .

مهم من يقول: المنفعة هنا مشتركة بدين المقرض والمقرض؛ فان المقرض له غرض في عماية أرضه مثل « السفتجة » وهو ان يقرضه بلد ليستوفي في بلد آخر ، ف يربح المقرض خطر الطربق، ومؤونة الحمل، وبربح المقترض منفعة الاقتراض .

وكذلك « القوة ، ليس مقصود المقوى يأخذ زيادة على قونه ؛ بل عتاج الى إجارة أرضه ، وذلك محتاج الى استئجارها ، فلا تتم مصلحتها الا بقوة من المؤجر لحاجة المستأجر . وفى التحقيق ليس المقصود بالفوة القرض بل تقويته بالبذر ، كما لو قواه بالبقر .

ومنهم من يجعله من باب القرض الذي يجر منفعة ، انما القوة من تمام منفعة الأرض ، كما لو كان مع الأرض بقر ليحرث عليها ، فيكون قد 'جر أرضاً وبقراً : فهذا جائز بلا ربب، ولكن القوة نفسها لا تبقى، ولكن يرجع في نظير وأس المال ، ولكن يرجع في نظير وأس المال ، فلهذا منع من منع من العلماء من ذلك ؛ لأن الاجارة ترجع نفس المين فيها الى المؤجر ، والمستأجر قد إستوفى المنفعة . ومثل هذا لا يجوز في

القرض، فانه لا يجب فيه الارد المثل بلا زيادة .

ولو أجره حنطة او نحوها لينتفع بها ، ثم يرد اليه مثلها مع الاجرة : فهذا هو القرض المشروط فيه زيادة على المثل . وهذا النزاع إذا اكراه بقيمة المثل ، وأقرضه القوة ونحوها مما يستمين به المكتري ، كا لو أكراه حانوناً ليممل فيه صناعة او تجارة ، وأقرضه ما يقيم به صناعته ، أو تحارته .

فأما ان اكراه بأكثر من قيمة المثل لأجل القرض ، فهذا لاخير فه ؛ بل هو القرض الذي يجر الربا .



وسئل

عن انسان يربد ان بأخذ من انسان درام قرضاً يعمر بها ملكه. يشترى بها ارضا إلى مدة سنة ، وبلاكسب ما يعطى أحد ماله ، فكيف العمل فى مكسبه حتى بكون بطريق الحل ؟

فأجاب : الحمد لله . له طربق بأن بكرى الملك أر بعضه ، يتسلفها وبعمر بالاجرة . وإذا كان بعض الملك خراباً ، واشترط عــلى المستأجر عمــارة موصوف عاز ذلك ، فهذا طربق شرعي ، يحصل به مقصود هذا . وهذا .

واما إذا تواطآ على أن يعطيه درام بدرام إلى أجل، وتحيلا على ذلك ببعض الطرق، لم يبارك الله لا لهذا، ولا لهــــذا: مثل ان بيعه بعض الملك بيع أمانة، على انه بشترى منه الملك فيا بعد بأكثر من الثمن، فهذا من الربا الذي حرمه الله ورسوله.

وان كان عند المعطى حملعة يحتاج اليها الآخــد كرضاض بعمر به الحمام ، جاز أن بشتّري السلعة الى أجل ، بما يتفقان عليه من الربح ؛ لكن لا ينبغي للبائع ان يربح على المشترى الاما جرت به العادة في مثل ذلك ؟

باب القرض

شل شيخ الاسلام

عن رجل أقرض لرجل ألف درم ، فطالبه ، فقال : أنا معسر ، أنا أشترى منك صنفا بزائد الى ان تصبر ستة شهور ، فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب: قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: « لا يحل سلف وبيع » فاذا باعه وأقرضه كان ذلك مما حرمه الله ورسوله . وكلاهما يستحق التعزير ، اذا كان قد بلغه النهي ، ويجب رد القرض والسلمة إلى صاحبها ، فاذا تعذر ذلك لم يكن له إلا بدل القرض ، والا بدل السلمة قيمة المثل ، ولا يستحق الزيادة على ذلك . والله أعلم .

أحد قولي العلماء .

وقيل: نهى عنه ، لأنه قرض جر منفعة ، والقرض إذا جر منفعة كان رباً ، والصحيح الجواز؛ لأن المقترض رأى النفسع بأمن خطز الطربق في نقل دراهمه إلى ذلك البلد، وقد انتفع المقترض أبضاً بالوفاء في ذلك البلد، وأمن خطر الطربق . فكلاهما منتفع بهذا الاقتراض، والشارع لا بنهى عما بنفهم وبصلحهم، وإنما بنهى عما بضره.

وسئل رحمہ الآ

هل يجوز قرض الدرام المنشوشة . ويأخذها عدداً ؟

فأجاب يجوز قرض الدرام المعشوشة ، إذا كانت متساوبة الغش: مثل درام الناس التي يتعاملون بها . وكذلك إذا كان الغش متفاوتاً بسيراً ، فالصحيح أنه يجوز قرضها بالدرام التي بقال ميارها سبعون ، وعيار غيرها تسعة وستون .

والصحيح انه يجوز قرض الخطة وغيرها من الحبوب. وان كانت مغشوشة بالتراب والشمير ، فان « باب القرض ، أسهل من « باب البيع » . ولهذا يجوز على الصحيح قرض الحبز عدداً . وقرض الخير،

وسئل

عمن أقرض رجلا قرضاً وامتنع ان يوفيــه إياه ، الا في بلد آخر بحتاج فيه المقرض الى سفر وحمل . فهل عليه كلفة سفره ؟

فأجاب : يجب على المقترض ان يوفى المقرض فى البلد الذي اقترض فيه ، ولا يكانه شيئاً من مؤنة السفر والحسل . فان قال : ما أوفيك الا فى بلد آخر غير هذا : كان عليه ضان ما ينفقه بالعروف .

وسئل

عما إذا أقرض رجل رجلا درام ليستوفيها منه في بلد آخر فهل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : إذا أقرضه درام ليستوفيها منسه فى بلد آخر : مثل أن يكون المقرض غرضه حمل الدرام إلى بلد آخر ، والمقترض له درام في ذلك البلد ، وهو محتساج إلى درام فى بلد المقرض ، فيقترض منسه ، ويكتب له « سفتجة ، أي : ورقة ، الى بلد المقترض ، فهذا بصح فى

وسئل رحمہ الآ

عن رجل له اقطاع أرض بعمل له اربعائة اردب ، فأعطى الفلاحين قوة تقارب مائتى اردب ، فيسجلوم بسبعائة درهم . فهل ذلك رما ؟

فأجاب: الحمد لله .كل قرض جر منفعة فهو ربا ؛ مثل ان ببايعه * أو بؤاجره ، ويحابيــه فى المبابعة والمؤاجرة لأجل قرضه . قال النبى صلى الله عليــه وســـلم : « لا يحل سلف وبيع » .

فانه اذا أقرضه مائة درم وباعه سلعة تساوي مائة بمائة وخمسين كانت تلك الزيادة ربا . وكذلك إذا أقرضه مائسة درم ، واستأجره بدرهمسين كل يوم ، اجرته تساوي ثلاثة ؛ بل ما يصنع كثير من المعلمين بصنائهم بقرضونهم ليحاوم في الأجرة ، فهو رباً .

وكذلك إذا كانت الأرض أو الدار او الحانوت تساوي اجرتها مائة درم ، فأكراها بمائة وخمسين ؛ لاجل المائة الـتى أقرضها إياه ، فهو ربا . .

وأما « القوة ، فليست قرضاً محضاً ؛ فانــه يشترط عليه فيهــا ان

وان كان لا يجوز عدداً . وبجوز فى القرض أن يرد خيراً مما اقترض بغير شرط ، كما استلف النبي صلى الله عليه وسلم بعيراً ورد خيراً منه . وقال : « خير الناس أحسنهم قضاء » .

وكذلك يجوز قرض البيض ونحوه من المعدودات، في أصح قولي العلماء؛ فان النبي صلى الله علية وسلم اقترض حيواناً، والحيوان اكثر اختلافاً من البيض.

وسئل

عن جندي له اقطاع ، ويجيء الى عند فلاحيه فيطعموه . هل يأكل؟ فأجاب : إذا أكل وأمطام عوض ما أكل فلا بأس . والله أعلم .

وسئل

عن معلم له دين عند صانع يستعمله لأجله ، بأكل من اجرته؟ فأجاب : لا يجوز للاستاذ ان ينقص الصانع من اجرة مثله ؛ لأجل ماله عنده من القرض ، فان فعل ذلك برضاه كان مرابياً ظالماً عاصياً مستحقاً للتعزير ، وليس له ان بمسفه في اقتضاء دينه .

والذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من الخابرة إنماكانوا يعملونه ، وهو ان يشترطوا لرب الأرض زرع بقمة بعينها ، فهذا هو النهى عنه ، كما جاء مفسراً في الحديث الصحيح .

وأما القرة التي تجعل في الأرض فانها ليست قرضاً محضاً كما يظنه . بعض الناس . فإن القرض المطلق هو عا علمكه المقترض ، فيتصرف فيه كما شاء . وهذه القرة مشروطة على من يقبضها ان يبذرها في الأرض لليس له التصرف فيها بغير ذلك ، فقد جعلت قوة في الأرض بننفع كل من يستعمل الأرض من مقطع وعامل ؛ أذ مصلحة الأرض لا تقوم إلا بها ، كما لو كان في الأرض صهريج ماه ينتفع به ، وله ذا يقال : من دخل على قوة خرج على نظيرها . وإذا كان الصهريج ملآن ماه عند دخولك ، فاملاً مند خروجك .

وحقيقة الأمر أن للسلطان ان بشترط على المقاطعة ان بـتركوا فى الأرض قوة ، وهذا من المصلحة ، وإذا كان الأول قد ترك فيها قوة ، والنائى محتاج اليها ، فرأى من ولى من ولاة الأمر ان يجمل عطاءها للأول بقسطه بحسب المصلحة ،كان ذلك جائزاً .

واذا جرت العادة بأن من دخل على قوة خرج على نظيرها ومن أعطى قوة من عنده استوفاها مؤجلة :كان اقطاع ولي الأسر لهذا

الشرط ، وذلك جائز ؛ فإن الزرع أنما ملكه بالاقطاع ، وأورث الأول ما استحقه قبل الموت .

وأما نصف العشر المذكور فلم بذكر وجه، حتى يفتى به . واقطاع ولي الأمر هو بمنزلة قسمته بيت مال المسلمين ؛ ليست قسمة الامام الاموال السلطانية . كالفي عنزلة قسمة المال يهين الشركاء ، المينين ؛ فان المال المشترك بين الشركاء المينين كالميرات يقسم بينهم على صنف فان المال المشترك بين الشركاء المينين كالميرات يقسم تمنه عند أكثر الفقهاء . منه إن كان قبل القسمة ، وإلا بيع وقسم ثمنه عند أكثر الفقهاء . كالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة . وتعدل السهام بالأجزاء إن كانت الاموال متاثلة : كالمكيل ، والموزون . وتعدل بالتقويم إن كانت مختلفة كأجزاء الأرض . وان كانت من المعدودات كالابل والبقر والعنم قسمت أبضا على الصحيح ، وعدلت بالقسمة .

وأما الدور المختلفة ففيها نزاع ، وليس لأحد الشريكين ان يختص بعنف وأما أموال الفيء فللامام ان يخص طائفة بعنف ، وطائفة بعنف . بل وكذلك في المغانم على الصحيح ، ولو أعطي الامام طائفة إبلا ، وطائفة غنماً جاز . رَجِهل يجوز للامام تفضيل بعض الغانمين لزيادة منفقة ؟ على قولين للعلاء : أصحها الجواز . كا ثبت عن النبي صلى الله مليه وسلم « أنه نفل في بدايته الربع بعد الخس ، وفي رجعته الثلث بعد الخس ، وثبت عنه أنه نفل سلمة بن الأكوع وغيره .

انما يعرف من رجل اختبرنه خبرة نامة ، وعلمت منزلتك عنده ، كا نقل مثل ذلك عن غير واحد ، وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل فى بيوت بعض أصحابه ، وكما بابع عن عثمان رضي الله عنسه وهو غائب ، ومتى وقع في ذلك شك لم يجز الاقتراض .

وفال:

اذا اشترى انسان سلمة : جملا ، او غيره ، وهو مودع ، فأودمه المشترى عند المودع ، ثم باعـه الآخر ، كان البيع الثانى باطـــلا . وإذا سلمه المودع الى المشترى الثانى كان لمالـكه ـــ وهو المشترى الأول ـــ ان بطالب به المودع الذي سلمه ، وبطالب به المشترى الذي تسلمه .

وسئل رحم الآ

عن قوم لهم عند ماهب فى دير وديعة ، وادعى عدمها مع ماكان فى الدير ، ثم ظهر الذي ادعى ان ماعدم من الدير قد باعه . فهل يلزم بالمال ؟ ام لا ؟ وهل القول قوله ؟ ودير هذا الراهب على ساحل البحر المالح ، وله اخ حرامي فى البحر يأوى اليه ، والحرامية ابضا .

وسئل

عن رجل تحت بده بعير وديعة ، فسرق من جملة إبله ، ثم لحق السارق وأخذ منه الابل ، وامتنع من دفع ذلك البعير المودع ، حتى يحلف انه كان البعير على ملكه . فحلف بالله العظيم انه على ملكه ، وقصد بذلك ملك الحفظ ؟

فأجاب: اما اذا ملك قبضه ، والاستيلاء عليه ، فــلا حنث عليه في ذلك ، ولا إثم ؛ وإن قعد أنه ملكه الملك المعروف ، فهذا كذب؛ لكنه اذا اعتقد جواز هـــذا لدفع الظلم ، وفي المعاريض مندوحــة عن الكذب ، وليستغفر الله من ذلك ، وبتوب اليه ، ولا كفارة عليه . والله اعلم .

وسئل

عن الاقتراض من الوديعة بلا إذنه .

فأجاب: واما الاقتراض من مال المودع ، فان عــلم المودع علما الطمأن اليه قليه ان صاحب المال راض بذلك فلا بأس بذلك . وهــذا

الفت إلى المنظم المنطبة النعمان في مَذْهَب الإِمّام الأعظم الملي حَنيفَة النعمان

تأليف العكلمة الهمام مولانا الشيخ نظام وَجَمَاعة مِزْعَكِلَاء الهِنْدِ الْاعْدَلام

وَبهَ امشِهِ فتَ اوَى قاضِيْخان وَالفتَ اوَى البَرَازيَة

> **وارالمعــُــرفة** للطباعَـة والنشـــ بَـيروت.لبــُـنات

والمراغروج لاتفقعدت في تلك السنة وان أبخرج النمولا وقسماوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جائزة ولاأجر العامل ههناولا و له بان عند - مون الا قة لا يتمن أن المفروما كانت تحريج في تلك المدة فلا يظهر فساد العقد ورجل دفع الى رجل كرمامعاملة وفها أشعار وتعتاج اليعمل سوى الحفظ فالواأن كانجال لولم يحفظ يذهب غرتها فباللادران جازت المعاملة ويكون اخفظ هنالتم ماموالزمانة فان كأن يمال لا مذهب غرتها فيل الادرال الولم تحفظ لا تحوز المعاملات بال الا شجار ولا يكون العامل فصب من تلك الشار . ولود فو شجرة الحوز الم رحل معاملة فال الشجز الامام أنو بكرمحد بن الفضل رحمه الله تعالى جاردفع بامعاملة وللعامل حصة منها لانها تحتاج الى آلسي والحفظ حتى لوائمة تبهالى أحدهما لا يجوز ، رجل دفع الحدول تخلامه المنا معاملة سنبن معادمة على أن يقوم عليه ويسقيه و يلقيمه قد أخرج القائدال مر يني فهر ينهما تصفان وعلى أفغر بالارض على العامل مائة درهم أوشرطاله عامل (٢٠١) مائة درهم على رب الارض كان

فاسداه رجل دفع الىرجل

أرضاحضاه سينتن معلومة

على أن بغرسها نخلا أو شعرا

أوكرماعلى أنساأخرج أتله

تعالى من نحسل أوشعر أو

كرم فهو بنهدانصفان

وء ليأن تكون الارس

بشهماتس فنأتضا فهو

فاسد فالاقتضمارغرسها

غراسامن عندمفأخر حت

غراكتراكان جمعالنمر

والاشعارلصاحب الأرض

ولنفارس على رب الارض

فمتفراسه وأجرمثله فبميا

عل والمستثلة في كاب

الاجارات وكذالولم بشترط

له من الارض شسأولكنه

والعلى أن يكون الدعلي

أونصف أرض أخرى 4

و وكذالوكان الغراس من

بيا غزمانناه دنمرءن أبي وسف رجه القه تعالى في الاملاء رجل أسفراني رجل عبدا في كرحنطة و دفع المه الهدتمان المسلم البعماع العبدمن رجل وسلمالى المشترى ثمان المشترى وحديا لعبدعساو ردععلى المست ال معرحكم غمان رب المسلمع المسلم اليه أرادا أن يتقابلا السلم فان قال رب السلم المسام المسه ودعلى المسدوأ مرأتك من السهلم أو والأبرأ مك من السلم جدا العبد أو قال أقلتي السلم جدا العبد فهذا كاه اطل والأول أقلني السلوفهذ كرالعبدا وقال أبرثني من السلر وخذرا مسمالة ولهذ كرالعبد فقدا تتقض السياوله فتمة العسدرأس ماله كذافي المحيط، رجل بأعمن آخرعبدا بشوب موصوف في الدَّمة فهــــذا ء وحديث اماأن لم يضرب في الثوب أجلاأ وضرب فني الوجبه الاوّل لا يجوزو في الوجه الثاني جار وَلَهُ وَوَرَوَاوَسِلُ القيضُ لا يبطل العقد كذا في الواقعات الحسامية ﴿ وَانْ زَادُرْبِ السَّلَمِ فَ رأس المال جا عاحسلا ولايحوز آجسلافان نقسدهاني المجلس صعروان نفرقا قبسل قبض الزيادة بطل من السساريقدر الزيانة وانتزادالمسلم اليسه ينظران كان دأس المال عساوهوقائم جاذعا جلاو آجسلاوان كان دأس المال دينان زادالمه لالمه عينايه زعاجلا وآجلا دان زاددينا دراهم أو دناندينة رط قبص الزيادة في الجملس كذا

﴿ البَّابِ النَّاسَعِ عَشَرِقَ الفَرْضُ والاستقراضُ والاستصناع ﴾ ويجوز القرضُ في الحومن ذوات الامثال كنكيسل والموزون والعسددى المنقارب كالبيض ولايجوز فيمايس من ذوات الامثال كالحبوان والثياب والعسددمات المتفاوتة وعيائه المقبوض مانقرض الفاسدلان الاقراض الفاسسد تمليك بمثل يجهول فيفسد وملكه إنقبض كالمقموض في البيبع الفاسد والمقبوض بحكم قرض فاسد بتعين للرد فأما في القرض الحائز اذا كانا فاتمافي بالمستقرض فلايتعن في الرقوهو مالخياران شاه رقبوان شاه رقعشيله كذا في محيط السرخسي * نمفى كل موضع لا يجوزًا لقرض لا يجوزًا لا تتفاع به لكن يحوز سعمكذا في النصول العمادية مآلةدرهم أوشرط كرحنطة ووبصحاستقراض الخبزوز بآلاعدداعندأي بوسف رجها لقه تعالى وعلىه الفتوى كذافي الكافي يوهكذا فمغناوي فاضخان والظهيرية يروفي نوادره شامعن أي بوسف رجمه الله تعالى انه قال لاضرورة ولاخرفي فرض الحنطة والدقيق بالورن وكذلك التروان كالأحيث وزن كذافي المحمط وذكرفي الاصل اذا استقرض قبل صاحب الارض وشرطا المقبق وزمالا ردووراول كمز يصطلحان على القيمة وعن أي يوسف رجه الله تعالى في روامة يحوران مقراضه أنساخر جمن ذلائيكون دزمانستمسانااذا تعارف انناس ذلائه وعلسه الفنوي كذأ في الغياندية ، ولا يجوزاسة قبراض الحطب بنهمانه سفت وعلىأن والخشب والقصب وساثرال ماحين الرطب في والمقول فأماا لمنا والوسمة والرماح من السادسة التي تسكال فلا للعاسل على بالارض م باستقراصها هكذا في الفصول المهادية ، واستقراض القرطاس عدد اجاتز كذا في الخلاصة ، و يجوز

(٢٦ - فتناوي الثي) . وسَّط أوشرطاأن تبكون الارض بينه مانصفة ﴿ وَكَذَا لُو كَانَا لَغَرْآس مِنْ قِيسل العامل وشرطاأن لمنارج سيم مانصفان وعلى ان رب الارض على العامل ما ته درهم مكون فاسدا ، تم الخار ب كله مكون للعامل وإب الارض أجرم لل أرضه ألا اعال هيئا استأمر الأرض حستشرط لرب الارض على الفسه مع أعض الخارج ما تدريع عولوكان الغراس من صاحب الارت على أتأسان بنهما لصفان وعلى انارك الارض على العامل ما تة درهم كآن فاستُذاحُ إن النفارج كله للعامل ولرب الارض أجرمثل ارضه وقية عُراك لانالمامل بعير مستريا الفراس بعض المائة ورجل وفع الحدول وضاعلى أن يغرس المدفوع اليسه لنفسه ما بداله من الفرلس عى أن بكون الخارج ينهما أصفد وعلى أن يكون العامل على رب الارس مائة درهم أو يسمى شراغير المائة فهوفا مدو يكون المارج كاب فمارس وإسالاوض أبرمشل أرضه مرجل استأجرار ضاوقبضها ودفعها لدالا ترمن ادعة على أن يكون البلدمن المستأجر كانجأرا وشرائطهاأ ربعة ﴿ منها يبان نصيب العامل فان بينا نصيب العامل وسكَّا عن نصيب الدافع جازات عسامًا كافلنا في المزارعة ، ومنها الشرُّكُورُ في اخارج كاف الزارعة ﴿ ومنه النَّعَلِيهُ مِن الاسْعَارِ والعَامل ﴿ ومنها بِإِن الوَتْ قَالَ النَّالُ وقت بازا سنعسانا و يقع العسقد عَلَّ أولى ترتكون في قلت السنة فان لم تخرب في نلا السنة ترة تنقض المعاملة ، رجل دفع أصول رطبة في أرض الى رجل معاملة ولم يسم الوفت يكون فأسبدالان الرطبة ليس لهاغا يتنشى الهابل ماكان في الارض بفوساعة فساعة على مرد والزمان فان كانت رطبة للساتها غاية تنتهي البهاتم يقطع ثم يخرج بعدد للأجارت المعاملة من غـ مريان الوقت فتسكون المعاملة على أول جزة تسكون 🐞 ولود فع فغار فيه طلع معاملة بالنصف وأم يسم وتناأ ودفع معاملة بعدماصار يسراأ خضرا وأحرغ برانه لم ينته عظمه جازت المعاملة لانه في الزيارة فيكان محتاجال العمل ونهابته معادمة و وودفع (٠٠٠) اليه بعد تناهى عظمه لا يزيد بعد ذلا لاقلبلاولا كثيرا الأانه لم يرطب بعد كانت

المعامسلة فأمسدةلان بعد فالقول قول الوكس فاذاقدم المسلم المهوكذب الوكس فالقول قول المسلم البه ولووكاه بثوب سعه بدراهم مأتناهي عظمه لابزداد فاسلمنى طعام الى أجل فه وعاقد لنفسه وان أص بيعه ولم يسم له النمن فاسلم في طعام الى أجل جازعلى الاحم ا ىمل فانعلفسه العامل فيقول أفي حشفة رجه الله تعالى ولم يحزف قولهما كذافي المسوط وولوأ مره بأن يساد دراهمه المرسل كانله أحرمثله وولودفع الى صنه فاسلم الىغىره لمعركذا فيخزافه الاكل وواذا وكلما اسلم فادخل الوكيل في عقد السام شرطاأ فسدمًا رحل رطمة قدانتهي حرارها يضمن الوكدل كدافي الحاوى . قال واداو كله أنعسل وعشرة دراهم في طعام فالطعام الدقيق والمنطة عزرأن بقوم علىاالمامل عندنااستعسانا فالواهدااذ اكانت الدراهم كشرة فأمااذا كانت قليلة فانما ينصرف الحالخبز فأماللقق وسقهاحتي بخرج ذرها فف روايتان في روامة هو بمنزلة الحنطة وفي روامة هو بمنزلة الخبز وهذا القياس مايت في الوكسل الشراء ا على أنمارزق الله تعالى من فاذا وكلهأن يسلمله دراهم فيطعام فأسلم فيشعبرأ وغيره فهومخالف وللوكل أن يضمن الوكيل دراهم بدرقهو متهمانصفان جاز وانشاه أخيذها من المسلم المه كذافي المسوط ولووكل ذمياه قد السلم جازمع الكراهة كذاف خزانة استعسانا واناليسما وقنا الاكل والوكسل بالسدلم لذاأسام وتحمل الغن الفاحش لايجوز كذاني فتاوى فاضيضات واداوكل الوكسل له لانادراك البدرة وقت رحيلا وتسض السياري علسه فقيضه برئ الذي علىه السلم فأن كان وكمل الوكيل عيده أوا نسمالذي معلوم فيجوزفيكونالبذر بينهما والرطبة لصاحبها في عماله أوأ حسره فهو جا ترعلي الآحروان كان أجنبيا فالوك كل الأول بكون ضامنا الطعام انخام فيدى وكسله وانوصه ل الحالو كيل الاوّل برئ هو ووكيسه من الضميان كذافي الحاوي • وليسّ ولوشرطاعلىأن مكون للوكيل مالسدلم أن يوكل غيره الاأن يفول الموكل اصنع ماشئت كذا في شوّانة الاكل والوكيل بالسام إذا أسل الرطسة ونهمانصفين فسدت الىنفسية أومفاوضية أوعسده لايحوز وانأسيا الىشر يالله شركة عسان جاز اذالم مكن دائعن العياملة لانه ماشرطا الشركة فعمالاينمو نعسله تحارتهثنا وانأمسا الى ولدهأ وزوجنسه أوأحدأ بويه لايحوز في قول أبي حسفة رجسه الله نعال خلافا الصاحب كذافي فتاوى فاضحان م ولوقال أسارمالي علىك في كرحنطة أن عين رجلا بعينه صحت الوكة فالرطبة للبذرعنزلة الاشعار للنمارفكما إنائة اطالشركة بالاجباع وانام بفسنرجلافكذلك عندهما وقالأ بوحنيف ذرجها لله تعالى لانصيمالوكالة كمذأ فىالاشحار المدفوعةالسه فيالسنا سعه قال واذادفع الوكسل الدراهير مسلماعلى ماأحرره به الآمر ولم يشهدعلى المسرآ المعالاستيفا نمجا المسالم بدراهم نوف لمرقعا على فقال وحدتها زيوانه وصدق وان كان أنهد على الاستفاء الم يصدق بعدد لذي على ادعائه أخر ف معنا اذا افرالم المديات فاطعاد أوباسيفا وحدة أو باستفاء مع الثمار بكون مفسدا للمَقدفكذلك هينا . ولو دفع الى رجل غرائس نحل أرأس المال فهومناقض يعدذاك فحدءواه انهازيوف فلايسعم ذلك منه ولاتقبل بينته عليه ولاتتوجه أوشعرأوكرم فسدعلق في المهنء إخصمه فأمااذا أقر ماستىفا الدراهه مفاسم الدراهم تنناول الزبوف والحياد فلايكون مناقشا الارض ولم يبلغ الثمرعلي أن ف قوله وحديثه از يوفا كذاف المسوط واذا أسارف الفطن لايعطى فيسه الوزام كأفى البيع انفق عليه

بقوم علده ويسقده بلقيم العل فاخر جمن ذلك فهو بسهما بعضان كان فاسدة ادالم يسمسه معادمة لان الكرم والشعر محتلف ماختلاف المواضع في الصّعف والقوة ولأيدري في كم يحمل النفل والشّعر والكرم لقرّة الارض وضعنها فان سَالدُ للهُ وقتامعا وماجار والافلا • ولود فع الى رجد ل يخالا أوكرما أوشعرا قداً طعرو مغين معاومة على أن بقوم عليه وبسقيه وبلقم تخلا ومكسم كرمه على الا التصل والكرم والشجروالخارج كافلك ينهمان مذان فهوفاء دلاشتراطهماالشركة فماهو حاصل نفيرعمله وهوالشحر فلايحوز كالودفع أرضامزا رعف على أن تكون الارض والزرع ينهمانصفن ، ولودفع نحلا أوكرما أوشحر امعامله أشهرامعادمة بعداً أبرالانحر برالمقرف تلك المدنيان يدفعها أول الشتاء لى أول الرسيع كان فاسداه ولوشر طالدلك وقناقد يلغ الغرف تلك المدة وقد منا عرعها جازلا ما منتق يفوات المفعود بهذا الشرط وانعا تتوهم فانخرج النمرق تلك المدة كانبيته ماعلى ماشر طآوان تأخرعن تلث المدة فللعامل أجره شل حمله فيساع لانتأبيكن وشرائطها أربعة ، منها سان نصب العامل فان سنا نصب العامل وسكاعن نصيب الدافع جازا سمسانا كافلنا في المزارعة وومنها الشريري في الخارج كافي الزارعة ، ومنه التحلية بين الانتحاره العامل ، ومنها بيان الوقت فان سكاعن الوقت باز استحسارا ويقع العسقاري أول غرة تكون في تلك السنة فان لم يخرج في ظل السنة غرة تنتقض المصاملة ، وجل دفع أصول وطبة في أوض الى رجل معاملة ولم سير الوقت يكون فاسدالان الرطبة ليسلهاغا بةننهى البهابل ماكان في الارض يغوساعة غيساعة على مردورا لزمان إن كانت رطبة أنساك غاية تنتهى البهائم يقطع نميخرج بعدد النجارت الماملة من غسر سان الوقت فتكون المعاملة على أول جزة تكون 🐞 ولود فرغنارن طلع معاملة بالنصف ولم يسم وتشأأ ودفع معاملة بعدماصار يسرأأ خضرا وأحرغ عرامه لم ينته عظمه عارت المعاملة الأمة فالمز فآدة فيكن محتاجال العمل ونهايته معلامة م ولودفع (٠٠٠) اليم بعد تناهى عظمه لا يزيد بعد ذلك لاقليلا ولا كثيرا الأان لم رطب بعد كانت المعامسان فاسددلان بعد

فالفول قول الوكيل فاذاقدم المسلم اليه وكذب الوكيل فالقول قول المسلم اليه ولودكاه بثوب يمعمد رام ماتناهي عظمه لابزداد فاسلمف طعام الى أجل فهوعا فدلنف موان أمر بيعه ولم يسيراه التمن فاسلم ف طعام الى أحل بازعلي الأكر علد فأن عل فسه العامل في فقول أب حسفة رجه الله تعالى ولم يحزف قولهما كذافي المسوط ووأمره بأن يسار دراهمه اليريا كانه أجرمثه واودفعالى بعينه فاسلم الى غده الم يحزكذا في خزانة الاكل و واذا وكلما اسلم فادخل الوكيل في عقد السلم شرط الفي الم رحل وطسة قدانته حراركا يضمن الوكول كذافي الحاوى . والدواداوكاه أن يسلم له عشرة دراهم في طعام فالطعام الدقدة والمنطة على أن بقوم علما العامل عندنااستحسانا فالواهذااذاكانت الدراهم كثيرة فأمااذا كانت فليله فأنما ينصرف الحاظير فأماالدقيق ويسقهاحني بحررها ففمه روابتان فيروابةهو بمنزلة الحنطة وفي روامة هو بمنزلة الحمز وهذا القباس ابت في الوكدل الشراء على أنمارز والله تعالى من فأدا وكلهأن يسلماه دراهم فىطعام فاسلم فيشعبرأ وغيره فهومخالف وللموكل أن يضمن الوكيل دراهب بذرقهو منهمانصفان حاز وأنشاه أخدذها من المسلم اليه كذافي المسوط وواووكل ذميا بعقد السلم جازمع الكراهة كذاف تراتأ استمسآنا وان لم يسما وقتاً الا كلُّ ه الوكول السلم اذاأ سلم وتحمل الغين الساحش لا يحور كذا في فناوى فاضيفان و واداوكل الوكو أ له لانادراك البدرة وقت معادم فيعوزفيكون المذر رجسلا يقبض السساعى عليسه فقيضه برى الذى عليه السلم فأن كان وكيل الوكيل عده أواسمالذي فءماه أوأحسره فهوجا ترعلى الآحروان كان أجنبيا فالوكيل الاؤل بكون ضامنا الطعام انخاع بنهسما والرطية لصاحها ف دىوكسله وانومـ ل الحالو كمل الاولىرى هو ووكسلامن الضمان كدانى الحاوى ، ولدر ا • ولوشرطاعلى أن تكون الرطية يينهمانصفين فسدت لموكيل السملم أن يوكل غيره الاأن يقول الموكل اصنع ماشئت كذا في خزانة الاكل ه الوكيل مالساراذ أأسرا الىنفىسة أومفاوضه أوعسده لايحوز وانأسه الىشر بالمشركة عنسان جاز اذالم بكن ذائمن العياملة لانوسماشرطا الشركة فمالاينمو سمله تحارتهما والأمسلوالى ولده أوزوجت أوأحدأ بويه لايحوزني قول أبي حسفة رجيه الله تعالى خلاة فالرطسة للمذرعنزلة الاشعار لصاحبه كذافى فقاوى فاضحان ، ولوقال أسلم مالى علىك في كرحنطة أن عمر و حلاء منه صحب الوكة للنمارفكمااناشتراطالشركة الاجماع وانام بفسنرجلافكدال عندهما وقال أتوحنيف رجهانة تعالى لاتصوالو كالةكمذا فىالاشعار المدفوعةالسه فى المناسعة قال واذا دفع الوكيل الدراهم مسلماعلى ماأحره مه الآمرولم يشهدعلى المدار المعالاستيفة ثمجا المسآاليه بدراهم زيوف لمرتها عليه فقال وجدتها زيوفا فهومصدق وان كان أشهد على مالاسنيفة المقدفكذاك مهناه ولو الهيصدة بعددلك على ادعائه أمذيف ممنااذا افرالمسام اليه باستيفا الجياد أوباستيفا وخهاو باستيفا دفع الى رجل غراتس نخل وأسالمال فهومناقض بعددلك فيدعواه اخاريوف فلابسمع ذلك منمولا تقبل بينته عليه ولاسوجه أوشعرأوكم تسدعلن في المهنءلى خصمه فأمااذا أقر مستيفا الدراهم فاسم الدراهم مناول الزبوف والحماد فلامكون مناقفا الارصولم يبلغ النمرعلي أن فقوله وجدته ازبوفا كذافي المسوط وادا أسماف القطن لايعطى فيسه الورام كافي السيع انفق عليه

يقوم عليه ويسقيه ويلقيح النصل فساخر جمن ذلك فهو منهما صفان كأنت فاسدة اذالم سمرسنين معادمة لان الكرم والشعر يختاف ماختلاف المواضع فالضف والقوة ولأيدرى في كم يحمل النفل والشعروا الكرم لقوة الارض وضعنها فأن سالناك وقتا معاوما عاز والافلا وولود فع الحارجة لنخلاأ وكرماأ وشعرا فلأطع وبنغ سنره الامةعلى أن يقوم عليه وبسيقيه ويلقم نخله ومكسم كرمه على ان النف ل والكرم والشعروا لخارج كاذلك ينهما اندفان فهوقا مدلا شراطهم االشركه فيماهو حاصل بعبرع لوهوالشعر فلايحوز كالودفع أرضام مادعة على أن تكون الارض والزرع منهما تصف . ولود فع غذلا أوكرما أو شعر امعاملة أشهر امعادمة بعد إنم الانتخر ح التمر في ذلك المدمان بدقعهاأ ولىالشتاءالى أول الريسع كان فاسداه ولوشرطا الملك وقتأقد يبلغ الفرف تلك المدة وقديثا خرعنها جازلانا لمتنق بفوات المقصود بهذا الشرط وانما تتوهم فانخرج النمرق تلك المدة كلن بينهماعلى ماشرط أوان تأخرعن تلك المدة فللعامل أجرم ثل عمله فيمياع ل ان أبيكن

معالثمار يكون مفسدا

ينة اللروح لا تفتحدث في تلك السنة وان لريخرج النرلا تفتحاوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة ساتركو لأسرالعماس هيناولا ي الانعدد ودوالا فعالا تعين الالمرتما كانت عرب ق الله فلا يظهر فساد العقده رجل دفع الدرس كرمامعامة وفيا أشعار وتحتاج اليعل سوى الحفظ فالواان كان بحال لوليحه ظ يذهب عرتها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الخفظ هنالنم الوازيادة فأن كأن عن لا يذهب غرتها قبل الادراك لولم تحفظ لا تعبورا لمعاملة في ملك الأجهارولا يكون للعامل تصيب من تلك السار . ولود فع محمرة الحوز المرجل معاملا فالرائسيج الامام أنو مكرجحد برالفضل رحدالله تعالى بازدف هامعاملا وللعامل حصفتها لامهاضا بالمرائسي والحفظ من وزيني الأحد ممالا يحود . رجل دفع الحد رجل تخلامعاملة سين معاومة على أن بقوم عليه ويسقيه و يلقعه ف العرج المتدال م ني فهو ينهمانصفان وعلى أنار بالارض على العامل ما لة درهم أوشرطاله مامل (٢٠١) ما أنة درهم على رب الارض كان فاسداء رجل دفع الىرجل

ا المناهد الرون أي وسف رحه القه تعالى في الاملا وحِل أسفرا لي رجل عبد افي كر حسطة و دفع المنه أرضا سضاء سيتنء وارمة أنور تنمان المسالله ماع العيد من رحل وسله الى المشترى ثم إن المشترى وحديا لعيد عساو ردّه على المسيد على أن تفرسها تخلا أوليرا ب مغرحكم غمان رب المسلم عالمه إليه أوادا أن يتقابلا السلم فان قال دب السلم المسلم اليه ودعلى المسدوأ وأتناهمن السسلم أوفال أبرأتك من السليهذا العبد أوفال أقلى السليهذا العبدفهذا كاه بإطاروان ولأقلق السلرولميذ كرالعبدأوقال أبرشي من السلم وخذرأس مالشولميذ كرالعبدفقد التقض المهاولة فية العبيد وأسماله كذافي الميطه رجل باعمن آخرعبد ابشوب موصوف في الذمة فهدا يلى وجهــــن اماأن أمضرب في النوب أجلاً وضرب في الوجـــه الاوّل لا يحوزو في الوجـــا لنا في جاز فارافتر قاتسل القيض لا يبطل العقد كذال الواقعات الحسامية وان زادرب السيلم ف رأس المال جاز عاحبلا ولايحور آجه لافان نقيدهاني المجلس صهروان تفرقاقب ل قبض الريادة بطل من المسلم يقدر أزيادة والداك للباليسه يتظران كالدرأس المان عيناوهوفاتم جازعاجلا وآجسلاوان كأدرأس الميال وشان ذادالمه إاليه عينا جازعا جلاوآ جازوان زاددينا دراهم أودنا نعرينة برط قبض الزيادة في المجلس كذ فمتفراسه وأجرمثلا فعيما ونكيسل والموزون والعسددى المتقارب كالسيض ولايجوز فيماليس من دوات الامثال كالحبوان والشياب

والباب التاسع عشرفي القرض والاستقراض والاستصناع كي ويجوز القرض فيماهو من ذوات الامثال وانعه دمات المتفاوتة وعلك المقبوض مانقرض الفاسدلان الاقراض الفاسد تمليك تمثل مجهول فيف وملكه انفيض كالقيوض في البييع الفاحد والمقيوض يحكم أرض فاسد بتعن الردّ فأما في الفرض أخاتر ذاكان فالصافي المستقرض فلايتعين فحالرة وهو بالخياران شاهرة موان شامرة مشسله كذا فيمحمه لـــرخــي . ثمفي كل موضع لا يحوزا لقرض لا يحوزالا تنفاع به لكن يحوز سعه كذافي النصول العمادية ه و بسم استقراض الخبزور آلاعددا عند أن وسف رحه الله تعالى وعلىه الذري كذا في الكاني و وهكذا فمناوي فاضيفان والظهيرية يوفي نوادرهشام عن أبي بوسف رجمه الله تعالى انه قال لاضرورة ولاخبرفي فرمض المنطة والدقيق بالورن وكذلك القروان كان حيث يوزن كذافي المحيط وذكرفي الاصل أذا يستقرض المقبق وزبالابر قدور باوليكن يصطلحان على الفية وعن أي بوسف رجه الله تعالى في رواية بحور أستة راضه وزنا ستحسانا ادانعارف الناس ذلا وعليسه الفنوى كذافي الغيانيسة ولايجوزا ستقراض الحطب والخشب والقصب وسأتراز باحين الرطبسة والبقول فأماا لمنا والوسمة والرياحين الساسة التي تسكال فلا إلى إمتقراضها وكذافي الفصول العلاية واستقراص القرطاس عدداجاتر كذافي الخلاصة ويجوز

أنماخر جمن دان يكون بشمانه سفن وعلىأن للعامس على وبالارض

قسل صاحب الارض وشرطا

(٢٦ - فتاوى ثان) وسط أوشرط أان تكون الارص سهمانه فين ، وكذا لوكان الفراس من قب ل العامل وشرط أن أعترج بينه ماتصفان وعلى انارب الارض على العامل مائة درهم بكون فاسداء تما الخاد ب كله يكون لتعامل وإب الارض أمرمثل أرضه لاناها ماره ينااستأ مرالارض حدث شرط لرب الارض على نفسه مع بعض الجارج ما تدروهم وولوكان الغراس من صاحب الارض على الناخارج بينهما نصفان وعلى الأرب الارض على العامل ما تقدرهم كآن فاسدا نمان الخارج كله للعامل ولرب الارض أجوه كالراصة وقية غراس لان المامل بصيرمشتر بالفراس يعض المائة ورجل دفع الدرجل وضاعلى أن يغرس المدفو عاليسه لنفسه مابداله من الغراس عى أن يكون الخارج منهما لصفر وعلى أن يكون العامل على وبالارص ما تقدرهم أويسمى شيأغه الما القفهوة الدويكون الحسارج كله لمفارس وارسالارض أجرمتل أرضه مدرجل استأجر أرضاو فبضهاود فعها لدالا خرمزا رعة على أن يكون البذرمن المستأجر كانجائزا

أوكرماعلى أنماأخرج أبيه تعالى من نخسل أو شعراً و كرم قهو بينهم الصفان وعدليأن تكون الارض بشمائص فنأتضا فهو فاسد فانقمارغرسها غراسامن عنده فأخرجت غراكثرا كأن جميع الممر والاشعارلماحب الأرس والغارس على رب الارض

عل والمسئلة في كاب الاحارات وكذالولم بشترط لمنهة الارض شسأولكنه كالعلىأن بكون لأعلى ماتدرهمأ وشرط كرحنطة أونسف أرض أخرى 4 . وكذالوكان الفراس من

وان كانمز صاحب الارض فهوفاسده وفي الاجارة الطويلة أذا اشترى المستأجر الاشجاروا لكرم كاهوائر سم تمدفعه امعاملة الميالات كانسارا ، ولواستأجروسل أرضان احرأه وقده مام دفية امعامل الدروسها أومرارعة أومقاطعة كانسارا ، ولوأخذه امن ازرب مُدفعُها ألى احراً قالاً بر مرارعة أن كان المدرمن المرأة كان فاسدا ، رجل دفع الدرجل أرضال بغرس فيها الاسجار والكروم بقضان من قبل المدفوع اليه ولهوف الدائد وقنا فغرس المدفوع الدوأ درك الكرم وكبرت الاشعار واستأجر الارض من صاحبها كل سنة رام مسهى ثمان صاحب الارص أخذا لمدفوع السهوفت الرسع قبل النبروزأن يرفع الاشعار فالوان أخذه بدلك في وقت قبل خروج النميار كأن له ذلكُ لأن الغارسُ لا يتضرر بقام الاشتحار في ذلك الوقت نشررا زائداً 🐞 قال مولا فارضي الله عنه وعندي ان كان ذلك قبل عمام المستقوق استأجرالارض مسائمة لايجبرالمستأجر (٢٠٠) على قلع الانجارات أى ورجل دفع أرضاله الى المعليفرس فيهاالانصار على أن تكون الاشعار بنهـــما

هذا الان فأراد يقبة الورثة

رجمه الله تعمالي أن كانت

الارض تحتمل التسمية

مزالشعرفيحصة غبره

الارم أذاطل ذلا الغم

استقراض الحورك لاوكذا استقراض الباذنجان عبدداه كذاني الحيط وي الفتاوي العتاسة عن إمرا تصفن فغربر الانثممات سلام رحمالله تعلى قرمن الأبهز الأجرء ددايج وزاذالم بنفاوت كذاني التنارخان يسةه ويجوزا ستقراض الاب وترك أولاداسبوي العموهوالا معركذا في محيد للسرخسي واستقراض اللعم وزنايجوز كذا في الصغرى وواستستر امل العمذف بلادنا يحوزورنا واختار كذاف مختارالفتاوي واستقراض الرعنوان يحوزوز باولا يجوز كملا تكلف الغارس بقاءع كذافى التفارخانية * واستقراص الجدوز ما يجوز ولواستقرض في الصيف وسلوف الشتاه يخرج على ا الاشعار كلهالتقسم الارض العهدة والجدمن ذوات التم ولوقال صاحب الجدلاآخ له العاممنك فال ألومكر الاسكاف لأأع إههنا التج بننهم فال المقيه أنو حعفر ١) ديله سوى أن يدفع الذي علمه الجدم أل وزه حدا و بطرح في مجدد صاحبه حتى بيراع عاعليه وقال لقاضي الامام فحرالدين رحه الله تعالى المخرج عندي أنيرفع الاحرالي القانبي حتى يجبره على قبول مثل اكانعليبه كالواستةرض منآخر - خطة نأعطى مثلها دمدما تغسر سعرها فالديجير المقرض على النسول تقديم الارض ينهديفا كذا في مختارا الهتاري، وبحوراستقراض الذهب والفضة وزنا ولا يجوزعددا كذافي التتارخانية . قال أصابحصة الغارس فله محدد رحدالله نه الحرفى الجامع اذا كانت الدواهم ثلثها فضة وثلثاها صفرا فاستقرض رحل منها عدداودي بمانيهامن الاشجار وماوقع مارية بىزالناسء حدداف لآبأس به وان لمتجربين الناس الاوزنالم يجزا ستقراضها الاوزنا وانكات لذراهم للناهاقضة وثلتها سنرالا يحبوزا ستقراضها الاوزناوان تعاسل الناس التباييع بهاعددا وانأ تؤمر إقلعه وبتسوية كانت الدراهم نصة هافضة ونصفها صفرالا يجوزا ستقراضها الاوزنا كذاني المحيط يوسشل عن السرقين ا الذى يجوز يعه هل يجوز استقراضه أم هومن ذوات القيم فقال الذي يجوز يبعب من هذا الجنس يجوز 🏿 دفعاللضم ريقدرالامكان استقراضه وذكرفي واقعات حسام الدين السرقين من ذوات التسرتجب على متلفه القيمة وعلى هذا الامحوز وان لم تركمن الارض ستقراضه وفىالتمريدلوأ قرض مؤجلاأ وشرة التأجيل مدالقرض فالاجل باطل والمباسطال بخلاف نحتمل القسمة بؤمر الفارس مااذا أودى قرض مزماله فلانا لىشهرهكذافى التتارخانية 🐷 ولافرق بين أن يؤجل بعدارتم لاك مقلع كل الاشعار الااذاحري لقرض أوقما هو لعدي كدافى فتحالفديره والحيله فياروم تأجيل القرض أن يحبل المستقرض على | بينهم طيح لاندلاو جه لدفع حديدينه فيؤجد لالمفرض ذلك آلرجل اغتال عليه وفيلزم حينفذ كذافي البحرالرائق وقال محمدرجه الضررههذاالابقاءع كل لقن الدفى كناب الصرف ان أراحنمفة رجه الله تعالى كان يكره كل قرص جرمنفعة كال الكرخي هذا الاشجار ، رجلدتعالم ذا كانت المنفعة مشروطة في العسقد إن أقرض غلة للردّ علمه صحاحا أوماأ شبه ذلك فان لم تكن المنامة رجل أرضامد ،معاديمة على شروطةفىالعقدفاءطاءالمستقرض أجودهماعليه فلأبأسبه وكذلا اذنا أقرض رجلادراهم أودناته أذيغرس المدفوع المعفها ١) قوله بديد أى حيلة كذابهامش نسخة الطب عالهندى وفي نسخة أخرى بالخط التصريح بلفنا أغراساعلى أنما يحصل ن

الاغراس والثمار بكون بينهما جاز فانغرس المدفوع اليه ثم-اتي رب الارض دين لاوفاط الامن غن الارض قالوا ان لم يكمر في الانتصار غرفان القاضي ينقض هذه المعاملة وانام تكن معامسلة وكانت اجارة تنتقض الاجارة ويحدرصا حسالارض انشان ضهن نصف فهمة الانتجار للفارس ليصركل الانتجارله تم يبسع بالدين وانشاء قلع الاشجار ، وكذَّ الواقة منت مدَّد المعاملة والانتجار مشتركة بينهما ، ولوكان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كاسارب الارض أن بطالب المستأجر يذفر يسغ الارض ولدس إدأن بتلك الاشعاري لي المستأجر وانتيجة بغيروضا اذالم بكن قله الاشعار يضر بالارض ضررافات الانالا شعارته عالارض من وجه لان قيامها الارض وتدخل في يعالاوف منغسيرذ كروأه لرمنو جهلانه مالمتقوم بزلة الارض يجوز يبعه بنون الارض فلكان جهة الاصالة لا يملكها صاحب الأرض على الغارس بالقيمة بغيره ضاءاذالم تكن الاشعبار مستركة ولاجل السعية كان لصاحب الارض أن بملك على الغارس حصنه بالقيمة اذا كأث

ويتعارض تدنه منه مالان في هداالوجه يتضروصا حب الارض بقلع الاشعار المشتركة ورجل دفع الدرجل وما الغرس فيهاود فع المدالثالة مَّذِيهُ فِذَالُهُ صالَّحُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ والانتحارا. وقال الغارس قد سرقت في اللهُ النالة وأناغرست سالة من عنه وي والشصر : "رَ" فِي الانتجاريكون القول قول صاحب الارض لان الانتجاز متصلة فأرضه والقول في سرقة النالة التي دفعها المسه قول الغارس حتى أ وركد ن امالاه كان أسنافهاه وجل دفع الى رجل كرمامه المه فأعمر الكرم وأخرج العنب وأصحاب الكرم دخاون الكرم و مأكلون إنهارُ قال الله قيه ألوجِه فررحه الله تعالى الله أكلوا بغيرا ذنصاحب المكرم لاضمان على صاحب المكرم ويكون الضمان على من أكل . وإن أخذواواً كاوابالله فن كالنعنهــمعن تحب افقته على ساحب البكرم فصاحب البكرم يكون ضامنا لصعب العامل ويصبركا ته هو المنافض ودفع اليهم ومن لا تتجب نشقة تم عليه لكن أخذ و بالنه لا يضمن صاحب (٢٠٣) الكرم وان أذن لهم بالدخول كردل سارفاءني السرفة أوعاصيا

ينزى المستقرض من ألمقه رض متاعا بثمز غال فهومكر وهوان لم يكن شرا المناع مشير وطافي القرمن على اللف مال الغير ورحل ولكر المستقرض اشترى سنالمقرض بعدالقرض بنمن عالى فعلى قول الكرخي لامأس به وذكرالخصاف فيكنابه وقالماأحب لدفلك ودكرشمس الائمة الحاواني أندحرام وذكرمجمدرج التدثعالى فيكناب المرفأ فالسلف كالوايكرهون ذائه الاأف الخصاف لميذ كراليكراهة انماقال لاأحساه ذال فهوقريب من الكراهمة لكنه دون الكراهة ومحمد رحه الله تعالى لم يبذلك بأسافاته قال فى كتاب الصرف المنفرض اذا أهدى للقرض شنألاءأس ومن غبرفصل فهذا دليل على أنه رفض قول الساف قال شيخ الأملام خواهرزا دمرجه الله تعالى مانقلءن السلف مجمول على مااذا كانت المنفعة وهيه شراءالمتاع بثتن بالمشروطة فىالاستقراض وذلك مكروه للاخلاف وماذ كرمجمدرجه الله تعالى محمول على مااذالم تكن لمنغمغوهي الهسدية مشروطة في القرض وذلك لا يكره بلاخلاف هذا اذا تقدم الشرض على البسع فأما والقدم البيدع على القرض (وصورة لذلك) رجل طلب من رجل أن بعاميله على القرض (وصورة لذلك) رجل طلب منب المسلمة من الطالب أو ماقعته عشرون ديثارا بار بعد ديثارات أقرض ستسن ديثارا حتى صار للقرض على المستقرض مائة دينارو-صل للستقرض ثمانون دمار ولذكرا لخصاف أن هسذا جائزوه سذا مذهب محه ابزالجة امام بليخانه روىأنه كان لهسلع وكان إذا استقرض انسان منهشيبأ كان يبيعه أولاسامية بثمن غارنم بترضة بعض الدناتيرالى تمام حاجته وكشرمن المشايح كافوا يكردون ذلة وكافوا يقولون هذاقرض جرنفعا ومنالمشا يخمن فالران كأنافى مجلس واحسديكره وان كانافي يسسن مختلفين لايأس بهوكان أشبرشس الائمية الحلواني يغتى بقول الخصاف ويقول مجدين سلة كذافي المحيط وولايأس مهيدية من عب انترض والافضل أن يتورع من قبول الهدمة اذاعا أنه يعطيه لاجدل المقرض وانعلم آنه يعطيه لالاجز القرض بل لقرابة أوصداقة منهمالا يتورعءنه وكذالوكان المستقرض مروفابالجودو السنفاه ك وعيد المرحدي، والم يكن شي من ذلك فالحالة حالة الاشكال فيتورع عند حي يسب أنه مسدى لالاجل الدين قال محدرجه الله تعالى لابأس أن مجيب دعوتمن كان عليه دين قال شيخ الاسلام هماجواب الحسكم فأماالافضل فأن يتورع عن الاجابة اذاعلم أندلاجل الدين أوأنسكل عليه الحال قال مس الأغفماذ كرمحمدرجمه القدتعالى مجول على مااذا كان يدعوه قبل الاقراض أمااذا كان لايدعوه أوكلنيد عود قبله في كل عشرين بوما و بعد الاقراض جعل بدءو. في كل عشرة أمام أوزاد في الباجات فانه لأمحل وبمكون خبيثا واذارج فيبدل القرض ولمبكن الرجحان مشروطاني القرص فلابأس به كذافي الجيط رسل اعلى وسل دراهم فظفر بدراهم مدورة كان الأن بأخذوراهم المدون اذالم تكن دراهم المدون

علىحافة نهرلاهل قرية فلا غرس وأدرك الشعه وال الدافع للغارس كنت خادمي وفي عمالي دفوت المسلك النالة لتغرسهالي فتكون الانعارلي فالوا انعرأن النالة كانت للغارس كان لشعراه وانكانت التمالة للدافع فأن كأن الغارس في عمال الدافع يعمل مثل هذا العملة كان الشحر للدافع لان الظاهرشاهية وانآم بكرالفارس يعمله مشل هذا العمل ولميغرسهاباذنه فهي الفارس وعليمه قيمة التأنة وكدالوكان الغارس قلعالنالة منأرضرجل وغـــرمها فهىيانغارس وعلمه لصاحبا فحرش قىمة النالة تومقامها ﴿ أَكَارَ غرس في الكرم أشحار الغير أمر صاحب الكرم فلما

ووان كن صاحب الكرمعة وادأن الإغراس كانت الفارس حولهامن أرض الفارس أومن أرض غسره كانت الاستعار الفارس لكن وسللال بادة أداغ وسها مفسرا ون محاحب الكرم وان كان عرص بالمر ومفسر شرط الشركة كانت الاشعبار للغارس وقطب الزارة ومنارج له فيها عمرة دهت عروقه الى أرض عمره ونيت تم انصاحب المصرة وهب ما بيت من عروق معرمل حل وسلم قالوا ان كسالاتالتي بتت سس مقطع الشعرة لاتحورهذه البية لان النالات مكون عدرة عصن من أعصان الشعرة فلا تحور هذه الهبة وان كأت هذه التالات لاتيس قطع البيعرة جازت الهية لان لتالة في هذا الوجه لاتكون بمزلة الفص ول تكون كشعرة له أحرى في أيض مبره مشمرة البراب من عروقها في أرض جار قالوا ان كانصاحب الارض سقاء حتى ستبانياته فهوله وان ست في ملابستي آحد محولساحب الشعوة أذاصدقه صاحب الارض أنها تبنت من عروق شعر ، وال كليه كان القول له احب الارض لانها متصلة بالرضة

ينها الإمرف عارمها فالدالشيخ الامام أبو بكرمح دم الفضل وحداق تعالمات كانا لمادستة وفي الارض السقل بدون المستة ولاعتاج سهد محمد المال المسناة كان الفول في المستاة قول صاحب الارض العلمام عنه واذا كان القول في المسناة قول كانت الانصارا ماأيض وسم المستقدم وان كانت الارض الدخلي تعتاج في المسال الما اليالمات كان المستاد وما علم الا تصاريب من وسطون رو مر ... سر ما الدر العرامة فالغرس على من مكون مكر الشيئ الامام المعمل الزاهد عن أستاذه السيد الامام أي مكر محد من الغضل وجسه الته نهار أبه دال النفيس هذه المسئلة بمسئلة أخرى وهي أن الرجل اذاداع تحدل معاملة فأراد العامل أن يضع الوصل على الاحجار على من عريدك ذكرف الكتاب أن أصل القضيب الذي يوضع في النصرة بكون على صاحب النصرة ثم العمل في الوصل من اسلاح القصيدون في المرية والمنافقة المريكون على العامل كذاك في هذه المسافة (٢٠٥) . القديب الذي بكون منه الغرس على

كما في منارالفذاوي رجل اعلى رجل جمادفا خدمه فريود أومهر حسة وستوقه وردني بمهاجارة ان على المامسل وكذا الدعائم التمنهاكره وعنأ تينوف رجه الله تعالى أمه بكره استقراض المزينة والنهرجة وعلى المستقرض مثلها تكون على ه احب الكرم فان كدون كان عليه قيمتها ورجل استعرض من رجل ها ما الى بلدا إطاء ام في موجيص فاقسمه للترض ووضع الدعائم في الكرم يكون ويندانه عام فيدعال فاخذه الطالب مست فليس فانعيس المناوب ويؤمر المفادب بان وثق له حق على العادل وكذلك بعلب والماء في البلدالدي استقرض في كذا في فتساوي قاضيمان ورجل أفرض رجلا ألمد درهم تغطمة الاشعارق الخرف ولمنه المسترض تمان المقرض فال المستعرض اصرف الدراهم التي لم علما بالدناسروان عمله شخص ما كن من ماب العين وزوالهم فلان ففعل جار الاجماع وانام بعين شخصا ففعل فالأأوحد فيه رجه الله تعالى لايجورعلى كاندا الدىوضععلى لمرس ودلايجوز ذانأ وادالط السان باخذاله ناتعرمن المسقرض ودفع المستقرض باختياره الكرم مكون الي صاحب ورند ومداعندهم جمعا كذاف المحيط ، وحله على رجل ألف دوهم فرضاف الحديل ما يسمها لى الكرم وعز النفطية كون انهجار مترالحما والمائه حالة وانكان المستقرض جاحد اللقرض فالمائه الى الاجل رجل أثرض رجلا على العامل-تى لوانقضت تراس المنطة فم الالمستقرض السترى القرص من المفرض بدواه معاد والع كالناائر ص فالمنافيد مدة العاملة فاسة من قال المندرمة أمليكن كذافي فتارى فاحيمان واذاجرالسراءان فهمدالدراهم في المجلس فالشراءماس مكون لصاحب الحكرم ءي حت وان إستدم في المجلس بطل وهذا بخلاف سااذا وحب للمنقرض على الدرض كرحنطة ثمان لا العامل و و يحب على العامل كرواحده نهاماع ماله على صاحبه عالصاحبه علسه حست محوذ وال افترقا عماد انفد المسترى الدراهم ونظ نفسه عن الحرام فاخلر فروسدالكرعبالم ردمالعب ولكن بارمهمشال المقبوض وبرجع نقصان العب من الثمن لايحوزله أن بحرف له نسأمن وكالذوض المقبوض مستملكا كان المواب كافلناء ندالكل وكشاالحواب كأسكسل ومودن غير الاشتياروالقضنبان تطبخ مر مروالفلوس اذا كان قرضا كذا في المحيط * ولواشيري ماعليه مكرمته حازّان كان عيناوني يحوزان كأن القسدر ولامسن الدعائم ويزازاذ ندفى المجاس فان وحدمالقرض عسالابرجع بدقصان العمب كذافي محيط السرحسي وولو والغريس وادارفع الفضان فرمن كرام طعام فصفه للسقرض غماسترى المستقرض هذا الكريعس من القرص والسي اطل وةت الربع وأخرج المكرم وزيندين نفض الاقراض أمالو باع المستقرض من المقرض كوالفرض بعينه وسيح كذافي مزانها لاكان لابعدل له أن الخددمن وبالأفرض وجلاء فدودم على انهاجياد فقبضها نمائة راهاالمتفرض من المقرض بعشره دالمرصد الفضان يعني من مدفيم ته استراشرا منائوا فترقاعن المجلس من غيرقسض الدلوه والتنا تدريطة الصرف وان قبيض النسال خصاك وشاخ درخت فرأن تفرفاه العقدماض على العجة فأن وجدالمنقرض الدراهم القرض زيوفاأ ونهرجة لم يردهاولا بعوننقسان العب ولووجده استوقة أورصاصار تعاعلى المقرض وبعدهد أان لم يتمر عاعن الجلس مرحد اونداغ والودولا يجوز ومقداد الدرواسوف ماله درهم بحداد في المحلس بصم العقد وان تفرقاع المحلس بطل الصرف وكان المامل أن يحرج سيامن

مسروات والمسار وغروالا وادن ماحد الكرم ورحل وفع أرض معامل على أن مورم علم العامل دمم اماعدا حالى الدويد دد ماء تاي المالتك ودفا فرالعك أمل فغطيت الكرموا أمجاد الرمان والغريف كاهوءادة اهل محتاراً فأن أصابها البردوك وال الشيخ الدم أونسرالدوسي وحدماقه تعالى مضمن الاكارذال لاندلاس بالماغظ فيكون على العامل المسقد والدارل ذاك كات ﴿ كَابِ السَّرِي ﴾ . • الاصلف قول علمه السلاء والسلام الناس شركاني ثلاث الماموالناروالكلا أمرد ومركا المذافعا وادم الاباسة في الماء الذي أعرو عوالم في المراص والعرن والاتار والاتم أولي احدان بشريد منها ويدفي ووابه و كدف انقطاع دلك المهولايسة جا أرضه ولازوعه و فاما المه المروبا دواني لاستنام به الامانين من حريف مسبق بأخذالمه فدعا أوضير يصديرعسلوكاله بلذ عليك بسائرا فواع الغليلانه والبسع والهية والوصة وغيرتك فلومات يورث عنه وكذا المشيش

والريج أذاهبت مواقروسل وألفتهاف كرم وسدل اخرف تنمنها شعرة كانت الشعرة الصاحب الكرم لان النواة لانعمة لها ووكذا وقعت خوخة في أرض غره أست لان اللوخ والاست الاحدد هاب لمهاف كمون عداد المتحرف أرض انسان لا يعرف عارسها تسكور لساحب الارض كالسيل أذا جامدالتراب في أرض رحيل واجتمع كان التراب لصاحب الارض بشلاف العسيد اذا فرّحت في أرض السان أو مانت فان ذلك الميكون لصاحب الارض ويكون لمن أخذه الآن المسيد ليس من جنس الارض وغير منصل الارض ، جريين دميلن على طرف أشحاركل واحسدمن الرحلن مدى الانحار فالواان عرف عارسها فهد لهوان لمعرف فساكن من الانتحار في موضعة أحده ماخاصة بكونيله وماكان في الموضع المذير بكون بينهما ، رجلة مانطوله شعرعلى ضفة تهرعام فنست من عروقه المتعادل الجانب الاسترمن النهروار جل آخري ذلك (٢٠٤) الجانب كرم وبين الكرم والنهرطريق فادى صاحب الكرم أن الاشحار لمواذي ماحب الحائط أخاست أحوداً ولم تكن مؤجسة وانخفه بدنانه وفي ظاهرالرواية ليس له ان يأخذها وهوالصحيم والملهون فأ مرء وقالتصرفالي على

ضفة النهر فالوا أنعرف

أبهاسنت منعروف تلك

النصرة فهى لصاحب

فها لايستعقها مساحب

قضى الدين أجود مماعليه لا يحسر رب الدين على القبول في دفع اليه أنفص مماعليه وأن قبل مازين أعطاه خسلاف الجنس وهوالصير ولوكان الدبن مؤجلا فيضاه قبل الوسال يجبرعلى القبولوان أعطاه المدبون أكثر عماعل موزنافان كانت الزيادة زيادة تعرى بين الوزنين جاز وأجعوا على الالفان فى المائه بسم يحرى بن الوزنن وقد والدرهم والدره من كثير لا يجوز واختلفوا في نصف الدرهم قال أو نصر المائط وانام بهرف ذاك الدبوسى رجه الله تعالى نصف الدرد مق المالة كشر بردعلى صاحب ووان كانت الريادة كنبرة لا تعريس ولم يعرف غاربها ولاانهامن لوزنينان لم يعلم المدون بالزيادة مردالو بادة على صاحبهاوان علم المدون بالزيادة فاعطاه الزيادة اختياداهل نشت سقه ولاملا لاحد يحوا از بادة للفائض ان كات الدراهم الدنوعة مكسرة أوسحنا حالات فيره التمعيض لا يحوز اداعر الدافر والفابض فكذافي فناوى فاضعان وأمااذا كانت الدراهم صحاحا يضرها الكسروان كان الرجحان وانتأ مكن تميزها بدون الكسروان كان وحدفها درهم خنيف يكون مقدارال ماد الا يحودوان كانال علنا الحابط ولاصاحب الكرم زبادة لايمكن تميزهما بدون الكسر يحوز بطريق الهبة ولوأقرضه بالبكوفية على أن يوقيه بالبصرة لايجرزا ۾ ضمه ته متلازقه على نهر عام وعلىضفقالنهرأشعار كذافي المحمط * وتكره المنجعة الاأن سنقرض مطات او يوفي المددلة في المدآخر من غيرشرط كذافي لايعسرف غارسها أراد فناوى فاضفان وفيالمنتق ابراهم منجمدرحه الله نعالى جل فالرلاخ أقرضي الضأعل أنأعمل رضي هدمتر رعهامادامت الدراء مرفيدي ورع المقرص لاستمستق شيئ وأكره له هذا كذافي العبط ماعىالضعة أنسع ولواستقرص الفاوس أوالعدالي فكسدت والأأ وحنيفة رحمالته تصالى على مملها كاسدة ولاهرم الانعارة الواانكات تلك يتها وقالأبويس فسرجهالله تعالى علمه قيمتهابوم القبض وقال محمدرجه اللهء علمه قعتم افي خروم إ الاشعبار من الاشتعارالي كأت رائحة وعليه الذموي كذافي فناوي فاضيمان در يعض مشا يخزمانيا أفترا بقول أي ورف وحو نبتت من غمراتهات وأرماب لقةمالىوقوله أقرب الىالصواب في زمانها كذا في المحيط ، رجل أقرض الدراهم البخارية ببخاري ا النهـــرقوم لا يحصون لتي المستقرض في بادة لا شد درعلي تلك الدراهم قال الوقوسف رجه الله تعالى وهوقول أبي حسفة رجه فالاشصارلن أحذها وقلعها للهاتمالي يهله قدرالمسافة ذاهما وجائبا ويستونق منه يكفيز ولايأ خسدقهمتها وقبل هذا اذالقيه فيجل ولاستمياصاحت الضعة نفوف تلنا لدراه إلجم الانوجد فانه بؤجله قدرالما افة ذاهباوجائيا وأمااذا كانت لا نفق في همية أنسمها فسلأن يقلعها البلدة فاله بغرم فيمتها كدافي فساوى فاضيفان والأقرص النصراني نصرانيها جرائم أسلم المترض وان كات الاشصارمن سقطتا لخرولوأ سالمستقرض فعن أبي حسفة رجه الدتعال سقوطها وعندان عليه فيتها وهوفول الاشمار التي لاتنت من محدرجمالته نعالى كذافي الحرال الزفي المتفرقات واستقرض وزميا أوكدا هانقطع ذلك عن الدى غرانبات فهى كاللقظة لانها الساس بحيرالمفرض على التأخير - ي يدول الحرث على قول أي - تدفة رجه الله تعالى هو الختاروي بغني اذا كات ننت بغيرانيات

ولايعزلها مالك أصلا فسكون لصاحب الارض وأنكات الانسا الاماسات كاستعلو كفلن أنسها فاذا فيعام المست كون يمزله اللفطة ولامكون عباحا وأعجاره لي صففتم ولاقوام بحرى ذلك النهوق سكة غيرنافذة ويعض الانتجارق ساحة هذا المسكة فاذعى بعض أهمل السكة أن المزاغر معدة الانحداروا ماوارته وأشكرا هل السكة دعواء والواان أفام للدعى السنة بقضى الموال المبكن المستقفا كلنعن الانتعار باوجاءن حريم النهر يكون ذلك لجميع أهل السكة وماكان على حَرَيم النهر فهولار بالبالنهر لان مالايقرف أه مالك يكون الساحب الارض و طاحونة لهام عبرتو مص ذائع في شط الوادى الذي فيه مص الما توبعث العدد، قارباب الطاحوة قلاب عقون المنعم معالطا حونة لان المشجرة لا تمكون من توادع العاحوة مراهي أصار في سافات الطاحونة لا بدل على ملا المشجر وفادا المتكن معا لمطاخرة فاذا اختصم بها وران رف أنهاف بده بوك والبينة على غدير أو مسنة بين ارضر أحدهما وعيمن الآخروعلى للسخة

والكلا أداست في أرض انسان بفرانيات يكون مساء الكرامين أخذا الأله لايدخل أرضه الاباتية فان كان لا يحدد ذلك في موضع الم يقول المناصف المناصف في موضع المناصف المناصف في أرض الساون في أرض الساون في أرض الساون في أرض الساون في والمناصف في ومعالات المناصف في ومعالات المناصف في ومعالات المناصف في ومعالات المناصف في المناصف

أرادأن رفع الماء بالقرب للمتقرض أن يسترقد ناتعوه مكذافي المحيط يهولو كان الدين على المستقرض د نانعراً وفالوسافات تراها دراهراً والاوانى ويسمئىزرعهآو م وجه مهاز بوقاأ ومهرجمة أوستوقة فني الدناليرالجواب ماذكر في جمع الاحوال وكذاذ أطراب خبره اختلف المشايخ فسه فىالفادسان كانت زبوفاأ ونهرجة أمااذاوجدالذادس ستوقة وقد نذر فانعد قبض الدراهيركان العيقة والاصوأنه لسرله ذلكولاهل واترا كذافي الحيط وفي الفتياوي الخلاصية التصرف في القرص فيسل القبض الصعيم المدي زكا النهـر أن ينعوه ، وان ف النتارخانية ، ولا يجوز افراض العبد التاجر والمكانب والعبي والمعتود لانه تبرع وهؤلاه لايملكون أرادقوم ليسلهم شريمن لنبرع واداأةرض الرحل صداأو منوهافا ستهليكه لانممان علمه هكداأ طلق في نسيزا في حنص رجه هذا النهرأن يسقوادوابهم لله تعالى وفي استرأى سلمان رحمالله تعالى قال وهذا قول أى حنيفة ومحدرجهما الله تعالى أماؤ قول من هـ خاالتهر فالواان كان لعنوسف رجه الله تعالى فهوضيا من لمااستملك وهوا التعيير وان أقرض عبد المجعورا عليه فاستهلكها أ الماءلا ينقطع يسبؤ الدواب والخذبه حتى يعتق وهوعلى الخلاف الذي مناوان لمبتص عليه وعندأ ي وسف رجه الله تعالى والنفط ولايدى لسر لاهل النهرأن ه في الحال كافي الوديعة وان وجدالمقرض مآله بعينه عنسداً حدمن هؤلًا فهواً حق به كذا في المسوطة أ ينعوهم وانكان مقطع يحل قال لغسره استقرض لحدن فلان عشر قدراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعتها الوالا تمرآ الما سقهمان كانالاس وحدالا مردلك ذان لمال تكون على المأمور ولايه_ قرق المأمور على الا "من ولويعث وحيل الأسعوا كثيرا كانالهمحمق المنع رسول الى رجل أن العث الى كذا درهما قرض الأعلى فيعث مع الذي أوصل الـ كتاب روى أبوساهما نتم أ • وقال مضهمان كان كي نوسف رحمالله تعمالي أنه لم يكن ذلك من مال الا " مرحتي بصل النيه ولوأ رسل رجل رسولا الحدجماليا سكمرضنة النهر وعغرب وقال ابعث الى بعشرة دراهم قرضافال نعرو بعث بهامع رسوله كان الا آمريضا منالها اذا قرأن رسواه بالسقى كأن لهم حق المنع والا فبضها كذاق فتاوى فاضيفان ولوده ثرجلالستقرضه الف درهه فأقرضه فضاع في مدان فالالرسوك فلا وكذاالعنزوالموش أقرض فلاناالمرسل فهي للرسل وعلمه الضمان ولوقال الرسول أقرضني لفلان المرسل فاقرضه ونساح الذى دخل فسه الميا وبغسير فيده فعلى الرسولية فأطاصل ان التوكيل بالاقراص يجوزو بالاستقراض لايجوز والرسالة بالاستغراض احراز واحتمال فهو عنزلة للا مرجائزة والأخرج الوكيل بالاستقراض الكلام مخرج الرسيالة يقعما لقرض للا تحمروان أحرج النهرانخاص واختلذواني مخرج الوكلة بان أضاف الى نفسه بصرمستة رضالتفسه و يكون مااستقرض من الدراهم له وله أن ينعل التوضي بما المقاية جوز منالموكل ولودفع الموكل اليمشيأ لبرهن بصيرالوكيل راهنابدينه ولايتسبرضا ساللرهن كذافيانفسوا بعضهم وفال دمضهمات كان لعمادية واستقرض عشرة دراهم وأرسل عبده الأخذه امن المقرض فذال المقرض دفعتها البه وأفراضه الماءكثعرايحوز والافسلا ووالدفعة الىمولاي وأنكرا لمولى قبض العبيد العشرة فالقول اولاشي عليه ولاير جع المقرض عم وكداكلماه أعدالسرب

حى قالوا في المياص التى العبد كذافي العرال التى استقرص لوجل من رجل كرحنطة وأمر ، أن يزوده في أوض المستقرض فله اعدن الشرب لايجوزنيا المعالم المستقرض فالمسابد الحالم المدكن كذافي التنارطات ، وجل استقرض من بعد التوصور يمتع منه ووالعجب و وجوزات يحدل ما الدقيا الخابية المنارسة ورقال وليس لاحداث ويقي أرض دوام التوصور وتعمن من برالغيرا وحيث أرض ورجل أرض على نعا الفرات أوعل ضفة نهر ما كان المناب العرب المنارسة والمعلم المناوسة والمناب الوصل التنابع من الموافقة عنه من المنابع والمنافذ من المنابع والمنافذ من المنابع ومنابع والمنافذ من المنابع ومنابع والمنافذ من المنابع ومنابع والمنافذ المنابع ومنابع والمنافذ المنابع ومنابع والمنافذ المنابع ومنابع والمنافذ المنابع ومنابع المنابع ومنابع والمنافذ المنابع والمنافذ المنابع والمنابع والمنابع والمنافذ المنابع والمنافذ المنابع والمنابع والمنا

إمر هذاخذكل واحدمهم أحديده وساقدالي أرضه وكان في نصيباً المده فسل على ما يحتاج الدواحتاج أصابه الدخل فشر كاؤه أولى المناسلة للأن في المروان الموضوع المناسلة المناسلة والمناسلة المناسلة المناس

لس لغرهم أن يســق فىالنهرجة والزبوف اداوصل ولابصدق ادافصل كذاف فتاوى قاضيفان وجل اشترى كرحنطة معيد ستأدأ وأرضه الاماذنهم نه در السائم أفرضي قفيز حنفاة أوقال أقرضني هذا القفيزوا خلط به الكرالذي اشتريته مناك ففعل وصب فإنأذن القوم الاواحدا شراءعي أنقرض أوالقرض على الشراء قال أبوبوسف رحمه الله تعالى بصمر فايضابهما جمعا وهكذا أوكان فيهم صسى أوغائب روى عن محمدر حدالله تعالى كذا في الفصول العمادية * وعارية كل في يحوز قرض مقرض وعارية كل في لايسعراه ذاالرحل أنيستي لايجرز فرضه عادية كذافي محيط السرخسي ورجل عليه ألف لرجل قد فع الى الطالب د نانبرفقال ادسرفها زرعه وأرضه من ذلا النهر وخدحقانهم افأخذها فهلكت قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذالوصرفها وقبص الدراهم * رحلة أرض فيسمنهر فوالت الدراهم فيهديه قبل أن يأخذه مهاحقه هلكت من مال الدافع وآن أخذه نها عمه ثماع كانذاك لرحمل أراد صاحب النهر مرمان المفوع السه ولودفع المطلوب الم الطالب الدفائع وقال حسدها فضامطة ثاف فأخذ كان داخلاق أندخل أرضه ليعالم نهره سنه ولود فع المطالب العالب مناسر وقال معاجق فاضاعه الدراهس مثل حقه وأخذها يصرفاها كان لصاحب الارض أن حتمانسين بعدالسم كذافي فتاوى قاضفان مولوأ رادالمقرض أن يأخذ كرمهينهمن المستقرض ونعه مزالدخول فأرضه لمر أذلك ولستقرض أن يعطمه غيره كذا في خزانة الاكل وعشرون ولاجاؤا واستقرضوا من رجل الاأن يمضى في بطن النهـر وأمروه أنيدفع الدراهم الى واحدمتهم ودفع ليس فأن يطلب منه الاحصته وحصل بهداروا بةمستلة وكذاالقناتوالبتروالمن مرى أن الترك ل قبض القرض يصعروان لم يصع التوكيل بالاستقراض كد في القنية في الاستصناع لانهلانسرو رةله في النطرق وأنرنى كل ماجرى النعامل فيه كالقلنسوة والخف والاوانى المنخذة من العسفروا لنصاص ومّا أشسبه ذلكّ فيأرضهمع النمكنمن حمدانا كذاني المحيط جثم انساجازالاستصناع فبماللناس فيه نعامل اذابين وصفاعلي وجه يحصسل تحصل مقصوده بأنعضي تنعرف أمانيمالا تعامل فيد كالاستصاع في الشاب أن مامر سائكا ليعيل الدو بابغزل من عند نفسه ا في بطن النهر بخلاف مااذا بمركداني اخامه الممفر وصورته أن يقول للعفاف اصفهلي خفامن أديمك وافق رحلي ومريه رجله مكذا كانأرضه على شمط فرات وبغرانة والغصغ لي ختماس فضلك وبين وزيه وصفته بكذابه وكذالو قال لسفاه أعطني شريه ما وفلس أوعلىضفة خرعامفانثمة وأسخم أجرفانه يجوز لتعامل المناس وانالم يكن قدرما يشرب ومايح همرمن ظهره معاوما كذافي الكافى ذكرناأن للعامسة الدخول والنسف اع بنعقد اجارة ابتداء ويصير يعاانه امقبل السليم بساعة هوالصيح كذافي جواهر الاخلاطي فىأرضه لاصلاح النهرالعام والخيارالمسانع اليجيرعلى العمل وعن أبى حنىفقرحه الله تعالى أن له الخيار كذافي المكافى و وهوالختار اذالم يكن لهمطريق غمرداك

ا و نه هذر و م وقد بنجم الضر و الخاص الدنم الضر و العام وه و ناضر و صاحب النه و و الفندة ضروعات فالإحداث و من مع مون على المحداث و المحدد و المحداث و المحدد و المحداث و المحدد و

18 m

بد زوسك والمعيى لا يكون افرادا بالشكاح لاهم بعساط بمعمد المحي لوقال سذى سددو حلاه سفاواذهبي يكون افرارالانهما استعارضنا وتهذرالهمل بهمارجعة القيالتصادفولان الذكاح بما ينديه ورهن عليمادك كاولهظهر عدالة الشهود فأقرت التكاح لاسترسلها الذالناني لعسدم سوت دكاح الاول هسذااذا فالدلاسنة لي مواه أمااذا فاللي شهود أخر يصال بين المقراه حي يظهر بحز المدمى وبرهن عليها بالذي عندان أد زُوح آخروه وفلان (٢٦٦) بزفلان في بلدكذا يعلم للبرون ولا يتنفُّ الحافز أرها أو انتَّف عليه وتكاما فانتكر تم أنقى كالمهاورعمأله تزقحها

امددال شل لان حرد ماعداالسكاح فسحء تروح امرأه فاءأمروادي تروجه قسله ولابرهان فموأرادأن تستعاف المرأة لاعنعلما عند وعندهمالاتستعلف الم أممال محلف الزوج لعدم حدازا فدارها عدلي الزوج النابي لكر علمالناني أولاماته ماتعلرأنه تزقرها قدال وان حلف فهي احراته فلوسكل تحلف المسرأة على المنات فانحلفت برئت وانكائسة وان وبسنالنا كلوهي آمرأة الاول وتزوجها وامنتها فيءقدتهن نمكاللاأعلم ابتهما لاولى فالمحدرجه المديحلف لكل منهما بالله مأتروحهاقبل صاحبتها بهذأما متهماشا وانشاه وقرع الهمافانحكالحمدهما ثلت نكاح الاخرى وان ذكل الاولى ازمه فسكاحها ولال نكاح الاخرى ومعنى أأسئل أنبدع كلمنهما السبق والفتوى في مسئلة

فكر داخر وحدقان كانأمر الايصاف عليهمنه وكانوا فوماوفون بالههد يعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلارأس أن بعصبه ماوان كان يخرج في تحارة الى أرض العدوم عسكر من عسا كرالمسلمن فكر مذاب أنواه أوأحدهما فان كاندفك العسكر عطب الاعناف عليهم من العدوما كرافراى فلامأس مأن يحرجوان كان يحاف على أهل المسكر من العد وبغالب الرأى لا يحرج بغيرانهم اوكدائ ان كاستسر مة أوجر مدة خل أونحوها فادلاعر جالامانم مالان الغالسه والهلاك في السراما كذافي الحسط، وحل خرج في طلب المل بغيران والديدفلا بأس مولم يكن هذاءهو فاقيل هذااذا كان ملحسافان كان أمر دصيح الوحد فلاسه أن ينمه من ذلك الخروج كذا في قد اوى قاصصان ، ولوخر جالى النعاران كان قدرعلى النعسارو حفظ العيال فالجع ينتهماأ فنصل ولوحنسسل مقدارحا لايدمنه مال المرالقدام بأمر العسال ولايخرج المرالنعسلان ماف على وآده كذافي التناريات فاقلاع والساسع والذا أراداً ويرك السفينة في العراقص ال ولغسرها فانكان يحال لوغرف السفسة أمكنه وفع الغسرق عن نضبه بكل سب يدفع الغرق معسلة لركوب في السنة منه وان كان لم يكنه و فع الغرق بكل ما يدفعه الغرق لا يحل له الركوب وعلى هسله المالة ا هاس مشايحنا رجهم القدته الى دخول دارا لمرب أمان فقالوا ان كان الداخل بحال لوقصدا لمشركون فتله أمكنه دفع القتل عن نفسه بكل سب يدفع به القتل حلله المخول وان كان يحال لا يمكنه د فعرف هدلا يحل له الدخول كذافي الدخيرة ਫ ولانسافر المرأة بغسيرم رم الانفأمام فسافوقها واحتلفت الروايات فيميذون دلا والأبو يوسف رجه الله تعالى أكرولها أن تسافر يوما غبرمحرم وهكذاروى عن أبي حسنة رجه انه تعالى وفال الذقيه أبوجعفر رجمه اقدنعالي وانفقت الروايات في الثلاث أساماد ون الثلاث قال أوجعفر حدالله تمالي هو هون من دلك كذا في المحيط ، وقال حادر حدالله تمالي لا بأس للرأد أن تسافر بغير محرم عالصالحين والصيوالمعتوه ليسابمعرمن والكميران يعقل محرم كذافي النتارخاسة و ومكرملامة أم الولد فيعما تناالمسافرة بلامحسرم كذاف الوجيزللكردرى 🔹 والفتوى على أنه بكره في زما تاهكذا ف لسراجة * واللهأعلم

والباب السابع والعشر ون في المقرض والدين ﴾

والقرص عوان يقرص الدراه مه والدنانيرأ وشيامناما بأخدمناه في ثاني الحال والديم هوأن يبيي في أ لى أجل معادم مدة معادية كذا في التنارخ اسة وال الفقيه رجه الله تعالى لا بأس بأن يستدين الرج كات است المتعاد وريد قضاءها وأواسدان وساوق دأن لا يقضيه فه وآكل السحت كذاف الفندة ورجل مات وعليه قرض ذكرا لناطني ترجوأ نالا يكون مؤاخذا في دارالا تتمر اذا كان في منعقبه الدينكذا فخرا مة الفَّتين ﴿ عَلْمُ حَنَّ عَالِمُ حَنَّ عَالِمُ اللَّهِ مُعَالِمُ وَالْمُعَمِّلُ وَالْمُ لايجبء المه طلمه في السلاد كذا في النشبة ، وسل نصبر عن يجعد د من رجل هل سخالية الذاف ال مركه من غيرا متملاف فالحو مالميار في الاستعمال فانسأت الطالب صارالدين الورثة فانتضاء أورثة الخاف في الإنساء السنة على فندبرى من الدبن وعلمه وورعم اطلنه وجحوده وان ابقض فالإحرالطالب دون ورثت كذاني الحامى قوالهماوعن الثانى رجمالله للفناوى . ولومات الطالب والمطاوب واحد فالاجرافي الا عرفد ون الورة سواه استعاف أولم يستصف في اص أمالها من رحل أولاد

وهرمعه فيمزله بطؤها سنين تم أنكرت أن تكون احر أنه ان كانت أقرت أن الوليله منهافهي احر أنه وان ليكن بينها أولادواعا كات مه على طالبات الدخالة وللها و بالفذرة - بهاأوه الحات تدعى الارشه مدموت الزوج ان قالت كنت أحرث أي التزوين ا وا د التالم تعربود الكن لماماني أه زونه في أجرت السكاح لاترث مالم تبرون على الاسارة وادعت النكاح وقالت زوم بني والمكامنة على فالشبرضاى يصميلان الرضالانكوز الاسابقاف مس المدعوى وان فالشبالا بالزيسال اساكم عنهاان اجازتك كاستبعد عقدوالملابيني

أمرسكوت ان بعده لاسمع لاخوا فزرت بوقوع المقدموقو فافيعد ذلك ندى زوال التوفف فلابقسل بلايدة وان ادعت الاجازة قبل المقد بالله عنّا المسكوت عند الاستماراً والآبيارة صريحا بشبكل اذابرهنت على السكاح وأن منان صفرى وكتري برهن وجل على أن الأهزار ح مندالصفرى وبرهن على ترويع الكبرى فينقالزوج أونى واحرأة في داور حارية من الداريها والرجن بحادكه اورهن الرجل عي أنها اهرأ موالد ارملك فيينا المرأة في الدارا ولي لاهدو الدوالمراسط وينه الرجل ١ (٢٦٧) الزوجية أول وترويج المه القساة الرار

ولوقضى المطاوب ورثته برئ من الدين (١) ولوكان المطاوب مقراومات الطال قال أكثر الشايخ رجهم الله تعالى حق الحصومة في الأتحرد لا يكون الذول وقال بعضه سم للذول وقال الفقيه أبوا للشريحة والقدتعالي الدنكون للاول كذا في خرانة الفناوي ، الظالماداأ خسفين غرماه المت مالليت على فدون المتعلم ماقمة كذافي المتنفط ، على مدون لا أس لا يعرفهم من غصوب ومظ الم وحيايات يتصدق وأدرعلى الفقراء على عزعة القصاءان وحدهم معالتو بةالى المه تعالى فعذر ولوصرف ذال الحالوالدين أوالمولود بن يصرمعدووا وكذاف ازالة الخبث عن آلاموال (قال اسماعيل المسكلم)عليه دون لاناس شق زيادة فى الاخسفونقصان في الدفع فالوتحرى ذلك ونصدق على الفقراه شوب قوم مذلك مخرج عن العهدة فالرضى الله تعالى عنسه فعرف موسدا أن ف منسل هذا لايسترط التصدق يحنس ماعلمه كذاتي القنعة و رجل مات وعلمدين ولم يعلم الوارث بدينه فأكل مراثه فالشد ادلانوا خسد الاتن ينيه وان علم الوارث بدين المورث كان علمه أن يقضى ديسه من تركة المورث وان نسى الابن عدماعه فالدلا يؤاخذ به في دارا لأخرة وكذالو كانت وديعة فنسبها حتى مات لايؤا خسذ بهافي دارالا تغرة رجل له على رجل دين وهداني الطر يق فحرج اللصوص عليهما وقصدوا أخدا موالهما قاعطي المديون صاحب المال دمر مهي ملك لحالة فالبعضهملة أن يؤدي ينه ولد الطالب أن لا يأخذمنه وفال الفقية أبواللب رجه القدنعالي أن الدارله وادعى علما أنه عندي للطالب أن لا أخذق تلك الحسالة كذا في فتاوي فاصفان 🐞 ولوحس بدين وكان اوعلم المناس تزوجها فالكرت نممات دىونىغىرجەالقانىي حتى يدى علىهم فان لم يحصل لەمنهم ئى يىجىسىــە ئاسا كذافى مىنوان القضا 🔹 ولو بعدمونه تذعىالمراث لها كانتك لمعلى نصراني دين فباع النصراني خواوأ خسدةم اوقصاه المسلمين دسه جاراه أخذه لان سعدلها مباح ولو كأنالذين لسلم على مسلم فبساع المسلم خراوأ خذفتها وقضاه صاحب الذين كرمله أن يقمض ذلك منديه كذافي السراح الوهاج ، ودالعدليات من العمارة على أنهاز مف فلس له أن دفع الى من جا بعدموتها يدعى المراث أخذهامكان الحمدة لاندتلمس وغدركذا فيالقنمة ، وفي الزادمن كان لدين على غيره وأخذ ممثل له ذلك عندهما وعندا لامام دينه وأنفقه ثم عملم أنه زيوف فلاشي على عندابي حنيفة رجمه الله تعالى و قالا يرتمثل الزيوف ويرجم لا قال مجدفي الاصل أذب بالحياد وذكرفي الحامع الصغيرقول مجدرجه الله تعالى قول أي حنيفة رجه الله عالى وهوا أعديم كذافي أنه زوج فسلانة في صحداً و المضمرات * لرجل على السائس ديون وهم غيب فقال من كان لى عليه شي فهوفي حل قال محمد رجه الله مرض محدوصدفته نعالىاة أن يأخذهم بماله عليهم وقال أنو توسف رحما لله نعالى هوجائر وهم في حل اذا كان عليهم دين أما المرأةفحياته أوبعدموته اذاككان شسأ فأتماله أن بأخذه بماله ولو كان له على آخر حق فأمرأ معلى أنه بالخيار صير الابراه ويسطل جاذ وانأفرت نمحمدت الحباركذا في مزانه الفتاوي * وجــل قال أبرأت جسع غرما في ولم يسميم بلسانه ولم ينوهم ولاواحدا ومأتت ثمصدقها الزوج بعسدموتها جازعنسدهما (١) قوله ولوكان المطلوب مقرا الجنى العبارة نوع اختصار وعبارة الذخيرة نقلاعن فتاوى الحل سمرقند لاعنده لعدم العدةعليه بجسله على آخردين فتقاضاه فنعه فللياف لتصاحب الدين وترك وارثار كلموافسه قال أكثر المشايخ حتى حسل له النزوج باختما لأبكون للاول حسق الحصومة يسيث الدين وقدا تتقل الدين الحالوا وث وقال بعضهم بأن الخصومة للاقل أو أربع سواها وادعت كذافال في الكتاب الكن م يذكر أن الدين ان يكون ونص في كتاب الغصب والدي اللفقية أبي اللسمان الطلاق فأنكرنم مات لاتملا المبن للستالاول واسكن لوأت المدون الدين الى الوادث أوابرا الوارث برأا كن الختاران الدين الموارث وللاول الخصومة في الظلم بالمنع لانبالدين انتقل لوارقه أنتهت نقله مصعمة

الننف عدتها وتزوجها فأقرق زوجسة الغائب وأمكرت طلاقه فيرهن عليها الطلاق مقضي مانها ذوجبة الحاضرولا يحتاج الحاعادة البينة المصر الفائسة اذعى تكام مقدة مشترط حضرة الزوح المطلق بائنا كان الطلاق أورجعناه اذعى عليها كاحافقال كتت دوجته لكني أحبرت وقانه فأعندت وتزوجت بهذافهي زوجة المدعىء ولوقالت أناا مرأة هذا ولكي كنت لهذا المدعى أولاوساف القصة ذهي امرأ فالنانى أمسله ماذكرني كاب السكاح فالستروجي ويدبعد ماترو جسيعرو فهي امرأة زيدلان الافراد الاول صحال خلوصا

ا مانالرجللس عماول لهما لان العبدلايصفر روجانها وعسن الشانى رجمه المدأن الداراه اوالرجسل عددا • ولورهنالرجلءليأنه حرالاصل والمسئلة يحالها كأت امرآمه ومحكم مالدار لها والرجسل مآنه حرلان الداروالمرأة فيدمحث جعلناهما امرأته فصار کروجین پتنازعان فی دار فأيديهما كلمنهما بذى

> ذلك وكذا لوأنكر نكاحها حنادعت على السكام نم

> > مطالبة المراث وادعى عليها أنزوجها الغائب طلتها

بد زوجك وانعى لايكوت افرادابات كالملاج الماجعة المسمعة احتى لوقال خذى بدزوجك هدفاواذهبي يكون افرادالانهما المتعارضا وأمد والعمل جدار معالفا التساد ولان الدكائ سافيت وجرهن على الديكاح والبطارة الماجود فأقرت والسكاح لاسترسلها اذ الناني لعسده مبوت اسكاح الاقل هسذا اذا فالالدنة ألى سوأه أمااذا قال في شهر عسال بين المقراه حتى ينفهر عز الدعى وبرهن عليها بانكح فقائت لو زُوح آخروه وقادن (٢٦٦) بِرَقَادُن فَي لِدَكُوا إِي كَالِي وَنَ وَلاَ لِيَنْفُ الْحَافَ الْمَا أو

نك باورعماله تروحها

مدداك شبل لانحرد

ماءداااسكاح فسعء تزوّح

امرأة فحاءآخروادتى تزقرجه

قدل ولارهان له وأرادأن

أستعاف المرأة لاعت علما

عند وعندهمالاتستعاف

ال أنهال صف الروح لعدم

حوازا قرارها عدلي الزوج

الناني لكن يعلف الناني

أولاماته ماتعلمأنه تزقرها

قملك فانحلف فهي امرأنه

فاوزك يتعلف المسرأة على

السنات فانحلفت برأت

وان الصكات فرق بنها

وبسنالنا كلوهي آمرأة

الاول وتزوحها وامتها

في عشدت من عم فال لاأعلم

التهما الاولى قال محدرجه

اللديحلف لكل منهما يأتمه

مأروحهاقيل صاحبتها

الهما فانحلف لاحددما

فيثنكاح الاخرى وان

نكز الاولى ازمه منكاحها

وبدل نكاح الاخرى ومعنى

المسئلة انبدعي كلمنهما

الممتى والفتوى في مسئلة

فكرداخر وحدقان كان أمر الابحاف علىدمنه وكانو فومانوفون بالمهديعرفون بذلك وله في ذلك منفعة فلارأس أن يعصيهماوان كان يحرج في تحارة الى أرض العدومع عسكرمن عساكر المسلمة فكرمذات ألواه أوأحده وافان كالخاشا لعسكر عظو بالإيحاف عليهم من العدودا كدرالرأى فلا يأس مأن يحربه والأكاف يحافر في أهل العسكر من العد ويغالب الرأى لايخرج بغدا فنهما وكذلك ان كانت مريدة وبريدة خل أوغوهافائه لاعر جالابادم مالان الغانب والهلاك في السرايا كذافي المحيط و ويولخ جق طل العلم بفيراذن والديه فلا بأس ولم يعكن هذا عقو قافيل هذااذا كان ملتحيافان كأنأ مردصيح الوحه فلاسه أنجنعه من قلك الخروج كدافي فنساوى فاضحان ، ولوخرج الى التعام ان كان قدر على التعسار وسنتنا العيال فالجع ينهماأ فضل ولوحص لمقدار مالابدمنه مال الحالقام بأمر العيال ولايخرج الحالت لمران ماف على ولده كذا في التنارط معة ما قلاعن المناسع * إذا أواداً نبرك السفينة في العراقصارة اولفسرهافان كان يحال لوغرف السفسة أمكنه دفع الفسرق عن نفسه بكل سب بدفع الفرق بعدل الركوب في السفينة وان كان لم يكنه دفع الغرق بكل مآمد فع به الغرق لا يحل له الركوب وعلى هسته المسألة قاس مشايحنا رجهم الله ته الى دخول داراطرب أمان فقالوا ان كان الداخل بحال لوقت المشركون فتله أكنهدفع القتل عن أنسه بكل سب يدفعه القتل حلله النخول وان كان بحال الايكند فع قصدهم الإعل له الدخول كذا في المنسرة . والانسافر المراة نفسيرم رم الانه أيام فسافوقها واختلفت الروايات فعملات ذلا قال أو يوسف رحه الله تعالى أكره لها أن تسافر يوما غيرهم ودكما اروى عن أي حسفه رحمان تعالى وفال النقمة أبوجعفروجمه القدنعالى وانفقت الروايات في الثلاث أمامادون الثلاث قال أبوحه فرا رجهالله تعالى هوأهون من ذلك كدافي المحيط ، وقال جادرجه الله تعالى لا أس الرأة أن المربع وعرض معالصالحن والدي والمفتودات ابمصرمان والكدرالذي يعقل محرم كذافي التنارغامية . و مكرملامة وآم الولد في زمالنا المسافرة بالامحسرم كذافي الوجيزال كردرى . والفنوى على أنه بكره في زمالنا المكذال اسراجية * والله أعلم

والباب السابع والعشر ونقى القرض والدين

يبدأ بابتهماشا وانشاه أفرع والقرص هوأن بقرض الدراهم والدنائيرأ وشيأمناها بأخذه نادني فالحالطال والدين هوأن يسعه فيأ الى أجل معاديم مدة معاوية كذافي التنارساسة وقال الفقيه وجهالله تعالى لايأس بالنيستدين الرجل الذأ كأتساه حاجة لابدعنها وهوير يدفضاها ولواسدان دساوقصدان لايقضيه فهوآ كل السعت كذالي الفنية ورجل مات وعليه قرض ذكرالناطني نرجوأن لايكون مؤاخذا فيدادالا تمرة اناكان في متعقبه الدبن كذافي زانة المفتن و علب من عاب صاحبه يحيث لاه لم كاله ولايع لم أحده والم لايحبء المطلمة في السلاد كذا في الفنية . وسئل نصر عن يجعد دين رجل هل سنة المدال الم بتركه من غدا ستملاف قال هو مالليار في الاستملاف قان مات الطالب صار الدين الورنة فان فضا الورنة الحاف فبالانساء السنة على فقدرى مزالدين وعلسه وزرعه الملته وجوده وانام غض فالاجرالطالب دون ورنشه كذاني المانوي فوالهماوعن الثانى رجمالته لفنارى . ولومات الطبال والمطاوب احدَّ فالاجراء في الاخرة دون الورثة سواء استعلف أولم يستقف في اصرأة لهامن رجل أولاد

وهيمعمه فيمنزله بطؤهما سنين ثم أنسكرت أن تسكرن احر أن ان كانت أقرت أن الوليله منها فهي احر أنه وان لم يكن بينه سهاأ ولادوانها كات مده على ذلك النالة فالقول الها و بالفذروج هاأ وها فحات تدى الأرث معلموت الزوج ان قالت كنت أحرث أي والنزوج فها الاث وان دالتا بالقرر ولكن لما ما في أنه زوَّجي أبرنسا السكاح لا ترت المبرون على الاسازة وادعت النكاح وقالت زوجي والمسلمة هالت برضاى يصح لان الرضالا بكرن الاسابقاف مو الدعوى وان هانت بالاجازة بسأل الما المعتماان اجازتك كاست بفل عقلوا لملا بنخن

أمسكوت ان مده لا يسمع لانه أقرت وقوع العقد موقو فاضعد ذلك ندى وال التوفق فلا يقبل بلايد موان ادعت الآجازة في العقد مان ادعت السكوت عسد آلاستهم الرأوالا جازة صريحا يقبل اذارهن على النكاح وقد بتنان سفرى وكرن برهن رجل على أن أماها زوج منه المفرى ويرهن على تزويم الكرى فيينة الزوج أولى وامرأة في دارزجل يزهنت أن الدارا هاوار جريماد كهاور من أرجل عني أنها اهمأ موالدارملكة فينتقا لمرأقف الدارا وللاه فواليدو المراتبغا يبقد بينقارجل ١٠٦٧) ازوجية ول ورويجها مناهم الفرار

> ولوقضى المطاوب ورثته برئ من الدين (١) ولوكات المطاوب مقراومات الطالب قال أكثر الشايخ رجهمانية تعالى حق الخصومة في الا تحرة لا يكون الأول و قال بعضه سم الأول و قال الفقيه أ والملث رحده المه تعالى الدن مكون الدول كذاف خرانة الفناوى . الظالم اذا خد من غرما المت ماللت على ولدون لمتعليهمافية كذافي المنتقط * على مدون لا عاس لا مرفهم من غصوب ومنا الموحدانات تعسد ق متدرءعلى النقراء على عزيمة القضاءان وحدهم مع التوبية الى الله تعالى فيعذر ولوبسرف ذلك الى الواذين والمولودين يصرمعدورا وكذاف ازالة الخيث عن الاموال (قال احماعيل المتكلم)عليه ديون لاناص شي لامادة فى الاخسذونقصان فى الدفع فلوتحرى والدوت سدق على الفقراء شوب قوم بذلك يحرَّ عن العهد: فالددنبي القه تعالى عنسه فعرف سرحذا أن في مشيل هذا لانشبترط التصدق يحند ماعليه كذا في المتنبة » وجلمات وعليمدين ولم يعلم الوَّارث بدينه فأكل معراثه فالشدّاد لايوًا خسدُّ الاسْ دنَّه وان علم الوارث دين المورث كان علمه أن يقضي ديسه من تركة المورث وان نسى الان بعدما عبا فانه لا بؤاخذ مه في دار لآخرة وكذالو كانت ودمعة فنسبها حتى مات لامؤاخ فديها في دارالا خرة رحل له على رحل دين وهماني الطويق فحرج اللصوص عليمه اوقعسدوا أخسذأموا لهما فأعطى المديون صباحب المالى دسه وتلائه الحبالة فال بعضهماه أن يؤدى دسه ولدير للطالب أن لا يأخذمنه وقال الفقية أبواللب رجه الله تربي عندى للطالب أن لا يأخذ في تلك الحسالة كذا في فناوي فاضحان 🐞 ولوح سي بدس وكان له مير الناس ديون يخرجه القاضى حتى يدعى عليهم فان لم يحصل له منهم شي يحسسه ثاساً كذافي صنون القصاء وولو كانتلسه على نصرافي دين فباع المصرافي خراوا خسدة تهاوقت اهالسامي دشه جازله أخذه لان سعدلها مباح ولوكانالدين لمسلم على مسلم فيساع المسلم خراوأ خذعها وفضاه صاحب الدبن كرمله أن مقسفر ذلك من دينه كذا في السراح الوهاج * ردّ العدليات من له يصارة على أنها زيف فلنه له أن بدفع الحمر. بأخذهامكان الحبدة لانه تلييس وغدركذافي القنسة 💂 وفي الزادمن كان له دسء لم غيره وأخذ منممثل دينه وأنفقه ثم عسامأته زيوف فلأشئ علىه عندأبي حنيفة رجمه الله تعالى و قالا يرتمثل الزيوف ويرجع بالحياد وذكرفي كحامع الصفيرقول محمدرجه الله تعالى قول أبى حسفة رجه الله نعالى وهوا العدير كذاتي المضمرات * لرحل على النساس ديون وهم غيب فقال من كان لى عليه شي فهوفي حل قال محمد رجه الله نعالىلةأن أخذهم بملهعليهم وقالأنو نوسف رجمالله نعالى هوجائز وهم فيحل إذا كانعليهم دينأم اذاكان شسأ فاتماله أن بأخذه بماله ولو كان له على آخر حق فأبرأ معلى أنه بالليار صوالابراه ويسطل غيار كذاف مزانة الفتاري * وحسل قال أبرأت حسع غرما في واسعهم بلسانه والمينوهم ولاواحدا

(١) قوله ولو كان المطاوب مقراالج في العبارة نوع اختصار وعبارة الذخيرة نقلاعن فتاوي أهل سمرقند جساله على آخرد من فتفاضاه فنعه ظلما فسأت صاحب الدين وترك وارثار كلموافيه والأكر المشايخ لايكون الماول حسق الخصومة بسبب الدين وقدا تتقل الدين الحالوا رث وقال بعضهم بأن الخصومة الاوّل كذاقال في الكتاب الكن لم يذكر أن العلن الن يكون ونص في كتاب الفصب والدي الدنية بي الله ان الدين للسة الاول ولكن ولوأت كالمدوون الدين المالوادث أوأبرأه الوارث ببرأا كن المتداران الدين للوارث وللاؤل الكصومة في الظلم بالمنع لأن الدين انتقل لوارثه أنتهت نقله مصعمه

أنزوحها الغائب طلتها وانقضت عدتها وتزوجها فأقرت بزوجسة الغائب وأسكرت طلاقه فدون عليه لالطلاق هضي بأنهاز وجسة الحاضرولا يحتاج الى اعادة السنة اداحضرالفائب وادعى تكاسم مقدة شترط حضر الزوح المطلق بائنا كالالطلاق أورجها وادعى عليها تكاما فقالت كنت دوجته لكني أخبرت وقامه فأعنددت وتروحت مرذافهي دوحة للدعى ولوقالت المامرأة هذاول كمني كنت لهذا المدع أولاوسافت القصة فهي اممأةالنائي أمسلهماذكرني كأب النكاح فاآت زوجني زيدبعدماتزو جسني عمرو فهي امرأة زيدلان الاقرارالاول صححال خلاصا

بالدارحل ليسعمار ليا لان العبدلانسطيروجانها وعمرز الشاني رجماندأن الداولهاوالرجسل عبدج ولورهن الرجل على أنه حرالاصل والمسئلة بحالها كانت امرأته ويحكم مالدار لها والرحسل مانه حرلان الداروالمسرأة فيدمحت حعلناهما امرأنه فصار كزوجين شازعان في دار فىأيديهما كلمنهما بدعى أنالنارله ﴿ ادْعَى عَلَمُوا أَنَّهُ تزوجها فانكرت نمجات بعدموته تذعى المراث لها فلت وكذا لوأنكرنكاحها حينادءت عليه النكاحثم جاء بعدموتها بدعى المراث له ذلا عندهما وعندا لامام لا فالمحدق الاصل أفر أنه تزوج فسلانة في صحة أو مرض تمحدوصدنته الرأة فاحياته أوبعدموته حاد وانأقرت تم حمدت ومانت ثمصدقها الزوج بعدموتها جازعنسدهما لاعنده لعدم العدةعلمه

حتى حسلله التزوج ماختها

أو أربع سواها وادعت

الطلاق فآنكرخ مات لاتملك

مطالبة المراث وادعى عليها

عن المزاحم فلاتل الافرار الثان مصد تعلق من الاول ولافرق من ماأذا كانااعي زيداو عرا بدعيان السكاح أوسكا . أقرى تسكاح مفرة وفالدروسياسا كم خوارده ولهذ كولسما لما كم ولانسه ولااء كان فوض البه الوالي أمرا لتزوج وهل كأنالها ولي أم لايستع ومتستركم ذكر الكلية ادعت عليه الزوجة وتنال كذت أفررت المثامعة دة فلان لأمد فع لمواركوم استفضية العدة وقت التزوج لاوقت الافرادوان مِ وَرَعَلَى أَفْرَارِهِ إِنَّهُ الْمُعْرِقُونِ ﴿ ٢٦٨) لا شَيلُ عَبِراً مَدَاهِ وَالْمَالِمُ الْمُعَلِقُ وَال بلاشهود بسمع ولوقالت

كازفيء دةالف رلايسمع

والفرق أنالعد تلاا انتضت

ماخيارها فسكوتهاءسن

الاخبار بشامهأ وألاشتغال

مالنكاح اعتراف مانتضاء

العده لانالسكوت في موض

الماجسة المالسان سان كأ

عرف و ومالموت لأبدخل

تحت القضاحتي لوبرهن

الوارث علىموت مورثه فى

ومنم يرهنت المسرأة على أن

مورثه كان تكميه العدداك

البوم يقضى لهابالنكاح

وبوم القشمل يدخم ل تحت

الدضامحتى لوبرهن الوارث

على أنه قتل يوم كذا فرهنت

الرأة على أن الفتول هذا

مكمها بعددلك السوم

لانقسل وعلىهمذاجيع

العدودوالمداينات وكدالو

م ه ألوارث أنه قال مورثه

فيهم كذافرهن المدعى

عليه أنموت كانت

فسل هدا برمان لاسمع

ولو بردس أنه قسل مورثه في

ومكذا فبرهن الدعى عليه

أبه تسلوذ لان قسلهدا

اليوم بزمان يكون دفعا

لدخوله عثالقصام فاك

تروجت بسلاشه ودأوني

مهريحنانه فالأنوانقاسه رحسه الله تعالى ويحام مقاتل عن علما أشاأتهم لا يبرؤن ولوفال كل غريمل أ نهوف ل والابريمة الرابع أغرماؤه فول علما شارحهم الله تعمال وكذالو فالباس لى مارىشي مها في الغدوادي أنحده الداول مندعشر من سنه وهي بالري كانله ذل في قول على المناوحهم أقد تعالى والابنمة اللأماعت ينفي المسألتين جمعا سرأغر ماؤه ولاتسمع دعواه كدافي التنارخاسة ، وحل قال أعطوا ابن فلان حصوراهم فاني أكاتمن ماله شدا فان المتعدوه فاعطوا ورثته فأن المتعدواورثته فتصدقو إعتمفو حدوا امرأته لاغرقال ألوالناسمان ادعت مهرها علىمولم يعرف والنصواها يدفع اليها مهرهاون لم ندع المهر فله الربع متهااذا فالت لاولدله كذاني القندة وومن وضبع درهما عدد بتأليل أحذ شعباشية يكرمذاك ومعنى المسألة أزدرجلافقراله ددهه يشاف أنهو كان قيده بهلك أويصرف الىساحت اكن حابت الدالما المدامة مع الدهال أكرمن عسرها كافسرا والتواول والمطروا لكر بسوايس المغلوس ويسترى بهاما منط من الحاجمة كلماعة فيعطى الدرهم البقال لاحل آن بأخذمنه ماعتساج المه اذكرناجسة مزأ فزأستى يستوف مأيتا الاادم وهذا الفعل منعمكرودلان ساصل هذا الفعل راسع المأن يكون هوقرضاف مجزنفع وهومكروه ولكن الحيلة فدملوأ دادنال أن سستودع البقال درهما مرا فدنمات وفاداضاع فهووديعة ولاتى عليه مل أخذاله عمن القال شاف اغتا كما عداد رُا فِرَاعِمَا اللهُ مَا يَأْخَذُهُ فِيمُصُلُّهُ المُقْصُودُ مِن عُمِرُوا هُ كَمَا فِي النَّالِيهِ ﴿ وَفِي الْتَعْرِيدُ وَلُوا أَمْرِصا لَهُ النَّا بصوغه خاناقيه وزندرهم من عنده وجعلة أحردان فصاغه فاله لايحوزان بأخدأ كرمن وزنه كذافي التارخامة وقرض المناع وتربأن أعطاء أنفاو وال نصفهامضار بةعندك بالنصف وتصفها قرض كذا في الوحد السكردي . واستفراض الخل والمربي والرب والعدر والعسال والدهن والسمن يحوز كدلا واستقراضا المسديعوز وزناؤكذا العسقروالنعاس والمزوانقاس والمتشار والمتشرة وأوانى أنغرف واطباب كالمتحوز استقراضها واستقراض الغزل وزنا يحوز ولايحوز استقراض أزجاج ولايحوز سنقراض الذاكهة كالمامو ماولاالقت ولااكن أو فأراأ و فاراؤولاشت الإجل في الفروض عندما كذا فالتتارخانية ووفالنوازل كانتعلى الرجل دين فجاء لقبضه ندفعه الى الطالب وأحرمه أن يقد مفهل في بدالطالب حلك من مال المطاوب والدين على حاله وأولى بقل المطاوب سيافأ خذ الطالب تموقع الى المطاوب النقدفها الفيده هائمن مال الطالب كذافي الذخرة والله أعلم

الباب النامن والعشرون في ملاحاة المول والتواضع لهم وتقبيل أيديهم أويد غيرهم وتقبيل الرجل وحه غمره وما يتصل بذلك

عن أى اللب المافظ أنه بكره الدخول على السلاطين و مني الله تم رجع وأنني بادامة كذا في العالمية • ارحسل دعاه الامسرفسأله عن أشسياءان تسكام عالوافق الحق بصيمه المكروه فالذلا منعى له أن يشكله ع عنالف الحق وهذا اذا كان لايحاف القتل على نفسه ولا اللاف عضو ولا اللاف غير ولامالة فان شأت ذلا فلاباس وكذافي فتاوى واضفان والتواضع لغبرالله حرام كذافي الملتقط و من حدال المطانعي وحه النمية أوقيل الارض بديديه لابكفرولكن أثملان كالدكية هوالختار فال الفقيه أويحفر

عدة أوحالما كانت المرأة مجوسة أوأمة والكروازوج فالقولة احماءوان أفرازوج شي من ذاك وكذبته المراة فهي طالق وفال امن الفصل رحمه الله كان لهازوج مصروف فتزوجت بالخروفات زوجت بالناني وأناني عدة الأول فالقول لهاان كان بين السكاحين أقلمن تهرين ولوقد رشهرين أوأزيد لانقدا فولهاعند أيشا بخلاف المطلقة اذاعادت الى الاول بعد شهرين غم فالت أتزوج سوال فالقول لها . ز وَجِكُ أُولُ وأنت صفرة وادعت الكروالقول لها وادعت مهرالمال مالسمي سعموع في الفل الازتفاع موالمنل

مالتصادق على المسمى وعدم ارتضاع المستمى أصلاولو بالتراضي . ادعت على وارث زوجه امهرها وأنكر الوارث وتضاخا كم في قدرمهن مثلهام هول الحاكم للوارثأ كانمهرا لمثل كذامقدارا أعلى من مهرالمثل ان قال الوارث لا قال أكان كذ دون الاول و ومهرالمثل الى أن يلغ الىمهر المسل فيلزم فله على الوارث قال بعدموس ابؤ لهاعلى ما فدرهسم من مهرها وشهدعلى هذا درجلان وشهدا مران أنه تروحها على ألف يجيب الدلف ويدخل الاقلاق في الاكثر م في المنظر قات منه مدلاراً؟ (٢٦٩) عدلات أن روجها طاف الإلماد يحل

رجه الله تعالى وان سحدالسلطان شــة العبادة أولم تعضره النبية فقد كفركذا في حواهر الاخترطي ۾ ولز والأهل المرب للسام المصد للك والم قتلناك والواان أمروه بذلك للعبادة فالافضالة أن لا يسجد كن أكره على أن يكفر كان الصسير أفضل وان أمر ووالسحود التعية والتعظم لاالمادة فالافضل له أن يسحد كذا في فقاوي واضيفان * وفي الحامع الصغير تقبيل الارص من يدى العظير حرام وان الفاعل والراضي أثمان كذا في التنارغانية . ونقسل الأرض من بدي العلماء والزهاد فعل الجهال والفاعل والراضي آثمان كذا فيالغرائب به الانحنا السلطان أولغيره مكروه لايه بشبه ومل المحوس كذاف حواه والاخلاطي به ويكره الانحناه عندالتعية وبه وردالهمي كذافي انجرتاشي . تحوزا لخدمة لفترالله تعالى القسام وأخذالبدين والانحناء ولايجوزالسحودالاندنمالىكذا في الغرائب ، (وأماالكلام في تقبيل البد) فان قبل يدنفسه لفيروفه ومكروه وانقبل يدغيروان فيسل يدعالم أوسلطان عادل لعلموعدله لايأس يدحكذا ذكروفي فناوى أقرا مرقند وان قبل يدغم العالم وغير السلطان العبادل انأ راديه تعظيم المسسابوا كرامه فلا بأسء وان أراديه عبادته أولنال منه شيأمن عرض الدنسانهو مكروه وكان الصدر الشهيد وفتى الكراهة في ديدا أانصل من غير تفصل كذافي الذخيرة وتقبل بدالعالم والسلطان الدادل والرولار خصة في تقسل مد غرهماه والمختاركذافي الغيائية ، طلب من عالم أوزا هدأن يدفع المهقدمه ليقيله لا رحص فيه ولا يجسه الىذلك عنسدالبعض وذكر بعضهم يجسه الىذلك وكذااذا استأذنه أن مقبل رأسه أويديه كذاني الغراثب . وما ينعله الحهال من تقسل بدنف معلمة اصاحبه فذلك مكروه بالاجماع كذا في خزانه الفتاوي مداوأما الكلام في تقييل الوجه) حكى عن الفقيه أبي حه قرالهندوا في أنه قال لآباس أن يقبل الرجل وجه الرجل اذا كانفقها أوعالماأوزاهدام يديذك اعزازالدين وفدذ كرفي الحامع الصغيروبكروأن قبل ارجل وجه آخرا وجهنه أورأسه كذاني المحيط وكروان بشل الرجل فهالرس لأويده أوشيا مندفي فول أي حسفة وعجدرجهماالقه تمالي فأل أيويوسف رجه لقدتعالي لإبأس التقبيل والمعالفة في ازار واحسد ذان كأت المعانقة فوقيقيص أوحمة أوكانت القبلة على وجه المرةدون الشهوة جازعند الكل كذافي فناوى فاضيفان • يكره تنسل المرأة فم امر أة أخرى أو خدهاعند الانتاه أوالوداع كذا في انشنية • ولوقدم شيخ من السفر فارادأن مقل أخنسه وهي شخة قالدان كانبخاف على نفسه لم يحزوا لا يحوز كذاروى خلف عن أبي بوسف رجمه الله ثمالي كذاني الحاوى للفناوي ، ذكر أبواللبث رجمه الله تعالى أن النسبيل على خسمة أوجه قبلدالرحة كتبلد الوالدولده وقيله النحية كقيله المؤمنين بعض بالبعض وقبله الشفقة كقبله الولدوالديه وقبلة المودة كفيلة الرجل أخادعلي الجمهة وقبلة الشهوة كفيلة الرجل امرأ ته أوأمته وزاديعت مرقبلة السانةوهي قبله الحرالاسودكذاتي التبين وتبل امرأة أسهوهي بنتخس أوست سندعن شهوة فالناثو بكرلاتحرم على أسه فانهاغرمشتها توانات الماهد الامزلا ظرالى دن فقد لان كرت حتى مرحت عن حدالتموة والمسألة بحالها تحرم كذاني اخاوى الفتاوي ويحوزالها فةوالسنة فيماأن بضد ويديد على مسائل منهاه حدّما لمسئلة بديه من غير حائل من توب أوغيره كذافى خزانة الفتاوى والقه أعلم وقالوالامتسل فيحقالرة

ليباالمقيام معمه وثبتت الحرمة في دنيها ولوشهد عدلان أن منز باقته إرأماه لدرلهأن تتنسله ولايظهر التنسل فيحتسه أسفاحتي سمل مالتدا الاراكمة فالقتسل في موضعين في مددق الشهود وفي كون المقتل مفرحتي وفي الطلاق فموضع فيصدق الشهود فقط 🖫 برهن المشسترى على أن للشتراة زوجاعاتما ان دعى المشترى أن السائع أذنالهامالةو حأوروحها متسمه وردنء اليذك يحكه ماردلو لزوج معسلوما وانشهد وامطلقا مانالها زوجأ وبالمع لبائع روحها لايتيل لاندفى الاول ادعى على الحاضر سسمايدي على الغائب فسنت كلاهما ولا كذلا في انشاني و قال في أعمو مة النشاوي محكم في من الردولايحكم في حق المأت النكيم على الغاثب وم سأحكر النفصيل السابة وقدد كرواف شرح الخامع في الاصدل الذي مكون المدعىء على الحاضر مالمابدىء لى الغائب ماعتبارانيقا أنداز يقبسل

(٤٧ - فتاوى خامس أيضالان السكاح اسرب الاماء تساد البقاء الى وقت الشرا وفصار كدءور اسكاح أخترا الغائبة قدلها بنوافأه تكهها تمطلقها ولوفال الشهود تروجها واليوم في نمكاح الغائب لا يقبل بضالان القاه يتبع الابتداء واعترض فيااذا ادعياتكات اممأة وبرهناولم تتريح احدى المستنفى في الاخرى وتهاترتا سبغي أن يحلف كل واحد على دعوى كل واحدة كالوعد مت الميننان أعي على فولمن يرى التعليف واستقرعليه التتوى (ظلنا) التعاوض فحق الاسات لاف حق الاسقاط اللا يتناقض السقوط واعدا يعاوض الانبات



نمنین محلیمحرالِبجاری

الطبعة الثانية فيها زيادة ضبط وشرح وتعلبق

عيتى البابي الحيّب لبي وكيث ركاؤ

الآية الموفية تُمانين _ قوله تعالى (١٠): ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي أَيْفُرَضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيَضَاءِم لَهُ أَنْمَافًا كَشِرَةً ، وَاللَّهُ ۚ يَقْبِضُ وَيَبْشُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

المسألة الأولى ــالقَرْض في اللغة:القَطْع ، والمعنى مَنْ 'يَقْطع الله جزءاً من ماله فيضع

له ثوابَه أضافاً كثيرة، إلّا أنه في الشرع مخصوص بالسلفَ على عادِة الشَّرْع في أن يَجْرِي على أسلوب اللغة في تخصيص الاسم ببعض عتملاته، كما أنَّ القِرَ اض(٢) مخصوص بالمفارَّة؛ كَانَّ هذا سلف ماله وهذا سلَفَ عمله فصارا متسالَقَيْن، فسمى قِراضًا . وقيل متنارضان . • المسألة الثانية _ جاء هذا الكلام في معرض الندُّب والتحضيض على إنفاق المال في ذات

الله تمالي على الفقراء المحتاجين ، وفي سبيل الله بنُصْرة الدين ، وكني الله سبحانه عن انفتر بنفسه العليَّة المُنرَّ هَقَرَ عن الحاجات ترغيبًا في الصدقة ، كما كني عن المريض والجاثع والعاطش بنفسه المقدّسة عن النقائص والآلام ، فقال رسول الله صلى عليه وسلم : يقولُ الله تعالى :

عَبدى مرضت فلم تَمُدُنى ، يقول (٢٠): وكيف تمرضُ وأنتَ ربُّ العالمين؟ فيقول: مرض عَبْدًى فلان ولو عُدَّته لوجدتني عنده، ويقول: جاع عبدى فلان ولو أطعمته لوجدتني،عنده. ويقول: عَطَش عبدي فلان ولو ستيتُه لوجدتني عنده.

وهذا كأنه خرج مخرج التشريف لمن كني عنه ترغيبًا لمن خُوطِبَ به ٠

المسألة الثالثة _ قال قوم : المرادُ بالآية الإتفاق في سبيل الله تعالى ؛ لأنه قال قبله (1): ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ ، فهذا الجهادُ بالبدن ، ثم قال بعده : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرَضُ اللَّهَ قَوْضاً حَسَناً ﴾ ، فبذا الجهادُ بالمال .

وقد قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم^(ه) : مَنْ جَهَزَ غَازِيًّا فقد غَزَاً ۞مَنْ خلفه فى أهمَّه بخبر فقد غزا.

والصحيحُ عندي ما قاله الحسن من أنه في أبواب البرُّ كلِّمها ولا بِردُّ عمومَه ما تقدُّمه من ذكر الجهاد .

(١) اكانة الحاسة ويلاربهون بعد المائين . (٢) القران : المفاربة في لغة أهل الحجاز .
 (٣) في ١ : بقوله . (٤) سورة البقرة ، آية ٩٠٣ . (٥) سلم : ١٠٠٧ .

أيالة الرابعة _ انتسم الحائق بختُثم إلخالق وحكمتِه وإرادتِه ومشيئته وقضائه وقدرِه ين سيمُوا هذه آلآية أقساماً وتفرَّقُوا فِرقاً ثلاثة :

انمرقة الأولى ــ الرفلى ؛ قالوا : إنَّ ربَّ محمدٍ فقيرٌ محتاج إلينا ، ونحن أغنياء ؛ وهذه يهُ لا يَخْفَى على ذى لُبّ ؟ وقد ردَّ الله تعالى عليهم بقوله('' : « لقد سمِـعَ اللهُ فَوْلَ إِنْ قَلُوا إِنَّ اللَّهُ فَتَبُرُ وَنَحَنَ أَغْنِياهُ ، سَنَكُتُ مَا قَالُوا » . والعجبُ مِنْ مُعَاندتهم

.. خَدْلامهم ؟ وفي التوراة نظيرُ هذه الْأَلْفَاظِ . جَ ﴾ الهرقة الثانية _ لمَّا سمتُ هذا القول آثرت الشيَّ والبُخْل ، وقدمت الرغبةَ في المال ؟ رَاعَفَ في سبيل الله ، ولا فكَّت أسيرا ، ولا أغاثَتْ أحـــدا ؛ تكاسُلًا عن الطاعة يكونا إلى هذه الدار . إجهرقة الثالثة _ لما سممتُ بادرَتُ إلى امتثاله ، وآثر الجيبُ منهم بسرعةِ بماله ، أوَّلَم

و اللَّهُ عَدَاحٍ لما سمع هذا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا نبيَّ الله ؟ ألا أرى ربَّنا خَرْضَ مما أعطانا لأنفسنا ، وَلِي أرضان أرضَ بالعالية وأرضُ بالسافلة ، وقد جعلتُ مَرِها صدقة . فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : كم عَدْقٍ ^(٢) مَذَلَّل ٍ لأبي الدحداح في الجنة . فانظروا إلى حُسْن ِ فهمه في قوله : يستقرضُ مما أعطانا لأنفسنا ، وجُودِه بخيرِ ماله رانسيه ؛ فطوتی له ! ثم طوبی له ! ثم طوبی له ! ثم طوبی له !

المَــأَلَة الخامسة ــ التَّرَفْ يكون من المال ويكون من العرض ، قال النبي صلى الله عليه الم في مشهور الآثار : أيمجز أحدكم أن يكونَ كأبي ضَمْضَم ، كان إذا خرج من يبته مَ : اللهم إنى قد تصدقت بمِرْضَى على عبادِكْ . وروى عن ابن عمر : أَوْرِضْ مِنْ عِرْضِك ليوم فَقُرْك ، يعني مَنْ سَبَّك فلا تأخُذُ منه

حَمًّا، ولا نُقيمُ عليه حدًّا ، حتى تأتى (٢) يوم الفيامة مُوَقَّر الأَجْرِ .

وقال أبو حنيفة : لا يجوزُ التصدق بالفَّرض ؛ لأنه حقٌّ لله تمالى ، وهذا فاسد ؛ مرانبي صلى الله عليه وُسلم في الصحيح : إنَّ دماءَكم وأموالَـكم وأعراضَـكم عليـكم حرام

(١) سورة آل عمران ، آية ١٨١ . , (٢) العذق ـ بالفنح : النخلة ، وبالكسر : العرجون ب به من النمارخ ، ويجمع على عذاق (النهاية) . (٣) في ا : يأتي .



أعمال موسوعية مباعدة تحقيق التراث الفقهي م

والأوقاف والشئون الإسلامية

خباياالزوايا

الزرج شيي

بدر الدين محمد بن بهادر ۷۹۵ – ۷۹۶ ه

حقعت ه عب *العت*ادر *عربت العاني*

راجعب الدكتورعبدالتارأبوغدة

11-- - Yav

اذا قلنا : باجار من له الدين على قبضه (١) ، فلو كان غائبا (١) ، فهل يجب على القاضى قبه له اذا أحضر اليه ؟ (١) وجهان (١) . ذكر هما في الوديعة (٥) .

/۲۵ _ مـــألة

اذا قبض المسلِمُ (٦) المسلَمُ فيه (٢) ، فوجده ناقصا عن صفاته (٨) فهل يملك بالشَّبض ، أو بالرضا به (١) ؟ قو لان (١). ذكره بفروعه في الكتابة تبعا للامام (١١).

```
(۱) من علیه دین ، نظـــرنا :
```

باب القسوض (١)

٢٥٩ _ مسألة

قال : خذ هذه الدرا هم ، فتصرف فيها ، والربع كلسه لك(٢) فهو قسرض صحيح عند ابن سريج ، والأكثر بن (٢) . ذكره (١) في باب (٥) القراض (١).

٢٦٠ _ مــالة

اذا اشترى شيئا أخذه الشفيع بقيمته (٧) ، يلغ (٨) قلنا : المستقرض يرد المثل (١) لأن القرض مبي على الارفاق (١٠) ، والشفعة ملحقة بالاتلاف (١١). نقلسه في الشفعة

أن كأن بحدث لا يجب على المالك تبوله ، فالتاضي أولى ،

أما ان كان بحيث يجب على المالك تبوله ، مهي مسألتنا ، وسيأتي حكمها ،

⁽٢) أما أن كان المالك حاضرا ، والدفع اليه منيسرا ، لم يجب على التافي تبوله .

⁽٢) أي : أذا كان المالك ، ضهل يجب على المتاضي تبول الدين ، اذا حضر اليه .

⁽۱) وهذان الوجهان ، هما :

ر حالا عن الدين في الذب ، اي : لا يجب على التاني تبوله ، لان الدين في الذب ، لا

يتعرض للتلف . ٢٠ -- يجب على التاضي تباوله .

 ⁽e) أي : الاسلم النووي .

⁽⁶⁾ اي ، البام النووي . الروضة : ۲۲۷/۱ .

⁽٦) هو مناهب المثال ،

 ⁽٧) وهي الاعيان ألمسلم فيها .

 ⁽۲) وهي المعلى ا

⁽٩) قال النووي : قال الامام : الموصوف في الذبة أذا تبضه ، غوجده معيبا ، أن تلنا : يملكه

⁽٢) فعن المووي - في الإيام - الموضوف في اللبة أدا بيضة ، فوجدة بعيب ، ان علنا ، و بالرضا ، غلا شك أن الرد ليس على الغور ، والجلك موتوف على الرضا ،

وان تلنا : يبلك بالتبش ، فيحتبل أن يتل : الرد على الفور ، كما في شراء الاعيان . والاوجه : البنع ، لاته ليس بمعتود عليه ، وانها يثبت الفور فينا يؤدي رده الى رفع المقسد أنتاء للمقسد .

المروضة : ۲۲/۱۵۲ و ۲۶۲ .

الروضة : ٢٦/١١ . (١٠) وقد تقديابن غل الروضة .

⁽١١) الروضة : الْمندعة السابتة .

 ⁽¹⁾ الترض : ما تعطيه غيرك من المال : لتنضاه ، والجمع (تروض) . مثل : فلس وهلوس .
 وهو اسم من (الترضته) المال (الراضا) .

و (استترض) طلب الترض ، و (انترض) أخذه .

السباح المنير: مادة (ربح): ٢١٥٠ . (٢) أي : والزيادة غوق راس المحال كله لك .

⁽۱) ويتبة الكلام في نتح العزيز : (۱) ويتبة الكلام في نتح العزيز :

وبعده في منع العربي المصاد على السبعي الرفحة المنافق التسائلة التي ذكرها الزركشي وما يعده في المنع العزيز) ، وعن النافي العسين : أن الربع، والخسران للبائلة) ، والمابل الجرة البائل ، ولا يكون قرضا) لانه لا يبلكه) .

 ⁽٤) اي : الامام الراغمي ، وكذا الامام النووي .
 (٥) ستطت من ك - .

رد، مست من (۱) متح العزيز : ۱۹/۱۳ ، والروضية : ۱۲۳/۰ ·

⁽y) والبعنى : أنه أذاً أشترى شسينا ، وهناك شفيع ، وأراد الشفيع شراءه ، فأنه يعلسع

للبشتري تبيته ، أن كان الملل منظما وتت الاخذ .

الما أذا أشترى شيئا بيثل كالنتين ، والحبوب ، غانه يأخذه بيثله ، ولها أذا أشتراه
بيتترم بن عبد أو توب ، ونحوها ، أخذه بتية ذلك أليتترم ، والاعتبار يوم البيع ، لاسه
يوم أثبات الموض ، واستحتاق الشفعة .

[ُ] على المزيز : ١٤٨/١١ ·

⁽Δ) (ان) هنا وصنية ٠ درد د مارد :

⁽٩) اي : ان المستقرض يرد البثل ، لا ألتيمة .

⁽١٠) هذا الكلام ملة لبا تبله * ` والبيش : ان الترض بيني على الارتاق (وهي : البنامج) ، يتل : ﴿ اربته) : نفعه »

وارنفت باشيء : انتفت به . المصباح المني : ٦٣٤ جادة (رفتت) وحفتار الصحاح : ٢٥١ : جادة (رفق) • (١١) وحفة الكلام من تبام الأمليسل .

اذا قلنا : بالجبار من له الدين على قبضه (١) ، فلو كان غائبا (١) ، فهل يجب على، القاضي قبوله اذا أحضر اليه ؟ (٣) وجهان (١) . ذكرهما في الوديمـــة (٥) .

٨٥٧ _ مسألة

اذا قبض المسلمُ (١) المسلمَ فيه (٧) ، فوجده ناقصا عن صفاته (^{٨)} فهل يملك بالقبض ، أو بالرضا به (١) ؟ قو لان (١٠). ذكره بفروعه في الكتابة تبعا للامام (١١).

باب القسوض (١)

٢٥٩ _ مسألة

قال : خذ هذه الدرا هم ، فتصرف فيها ، والربح كلسه لك(٢) فهو قسرض صحيح عند ابن سريج ، والأكثر بن (٢) . ذكره (١) في باب (٥) القراض (١) .

٧٦٠ _ مسألة

اذا اشترى شيئا أخذه الشفيع بقيمته (^{٧)} ، حيان ^(٨) قلنا : المستقرض يرد المثل ^(١) لأن القرض مبني على الارفاق (١٠) ، والشفعة ملحقة بالاتلاف(١١). نقلسه في الشفعة

أن كان بحبث لا يجب على المالك تبوله ، فالتاضي أولى . أما أن كان بحيث يجب على المالك تبوله ، فهي مسألتنا ، وسيأتي حكمها ،

⁽٢) أما أن كان المالك حاضرا ، والدغم اليه منيسرا ، لم يجب على التاضي تبوله .

⁽٢) أي : أذا كان المالك ، فهل يجب على التاضي قبول الدين ، أذا حضر اليه .

⁽٤) وهذان الوجهان . هما :

١ ــ الأسح : وهو المنع . أي : لا يجب على الناضي تبوله ، لأن الدين في النسسة ، لا

٢ _ يجب على القاضي تبسوله .

⁽ه) اي : الاسلم النووي .

الروضة : ٢٢٧/١ .

⁽٦) هو مساهي البال .

⁽٧) وهي الاعيان ألمسلم غيها ،

⁽٨) أي : وجد البسلم فيه ناتمها من صفاته البنفق عليها بين العتماتدين . (١) قال النووي : قال الامام : الموصوف في النبة أذا تبضه ، توجده معيبا ، أن تلنا : بملكه

بالرضا ؛ قلا شك أن الرد ليس على القور ؛ والحلك موقوف على الرضا ،

وان تلنا : يملك بالتبض ، فيعتبل أن يقال : الرد على الغور ، كما في شراء الاعيان . والاوجه : البنم ؛ لاته ليس بمعتود عليه ؛ وانعا يثبت الغور فيما يؤدي رده الى رفع المتسد أيتاء للمتسد .

الروضة : ۲۲/۱۲ و ۲۶۱ . الروضة : ٢٦/١١ .

⁽١٠) وقد تقدمان نقل نص الروضة .

⁽¹¹⁾ الروضة : الصفحة السابتة .

⁽¹⁾ الترض : ما تعطيه غيرك من البال : لتنضاه ، والجمع (تروض) . مثل : فلس وفلوس . وهو اسم من (أترضته) المال (اتراضا) •

و (استترض) طلب الترض ، و (الترض) أخذه ،

المسباح المني : مادة (ربح): ١١٥٠

 ⁽٣) أي : والزيادة غوق رأس العمل كله لك . (١٢) وتنبة الكلام في غنج العزيز :

و بخلاف ما أو قال : قارضتك على أن الربح كله لك ؛ لان اللفظ يصبح بعقد اخر ؟ . وبعده في غنج العزيز ايضا 6 عال الشبخ ابو محمد : لا غرق بين الصورتين (أي : بسين ألبسالة التي ذكرها الزركشي وما بعده في نتج العزيز) ، وعن التأني المسين : أن الربح؛

والخسران للمالك ، وللعامل أجرة المثل ، ولا يكون قرضا ، لاته لا يملكه » . (3) اى : الاسام الراضعي ، وكذا الاسام النووي .

⁽ه) مستطت من ساك ســ د

⁽٦) غتج العزيز : ١٩/١٢ ، والروضة : ١٢٣/٥ -

⁽٧) والبعني : أنه أذا أشترى شبينا ، وهنك شغيع ، وأراد الشغيع شراءه ، غلته يعلسع للبشتري تيبته ، أن كان الملل منتطعا وتت الاخذ . لها أذا اشترى شيئا بعثلي كالنتدين ، والحبوب ، عانه يأخذه بعثله ، وأبا أذا أشتراه

بعنتوم من عبد أو توب ، ونحوها ، اخذه بتبة ذلك ألبنتوم ، والاعتبار يوم البيع ، لاسه يوم اثبات العوض ، واستحتاق الشفعة .

غتج العزيز : ١١/٨١١ ٠

⁽۵) (ان) هنا وصنيه ۰ (٩) أي : أن المستقرض يرد الهمَّل ، لا ألتيمة .

⁽١٠) هذا الكلام علة ليا تبله والبشي : أن القرض مبني على الأرغاق (وهي : البنائع) ؛ يقال : ﴿ أَرَفَتُه ﴾ : نفعه ﴾

وارنعنت بالشيء : انتفعت به . البعباح ألبغير : ١٣٤ بادة (رفتت) ومختار الصحاح : ٢٥١ : بادة (رفق) • (11) وهذا الكلام من تمام التعليال .

عن التنب (١)

٢٦١ - سالة

يجوز قرض شقص (٢) من دار ، نقله (٢) في الشفعة أيضا عن التتمسة (١) ، وزاد ابن الرفعة (٩) في المطلب (٦) فنقله عن الأصحاب ، لكن جزم الماوردي بأنه لا يجوز اقراضه (^{٧)} ...

حدوث الزوائد (^) قبل التصرف ، كما لو (١) استقرض أغناما ونتجت عنده (١٠) ثم باعها (١١) ، واستبقى النتاج ، قال الامام : ينقدح فيه أمران (١٢)،

والبعثى: أن المستترض يرد البثل ، لأن الترض ببني على الارغاق والشفيع يعطـــــ التيبة ، لان الشفعة ملحتة بالاتلاف ، وأذا اتلف احد شيئا وجبت عليه تيبته .

(١) اي : ألامام الرانعي ، وتبعه الامام النووي فنتله عن المتولى صاحب النتية أيضا ،

غتم العزيز : ١١/١١} ، والروضة : ٥٧/٥ . (٢) الشقص : بالكسر ، التطعة من الارض ، والطائفة من الشيء والجمع (أشقاص) مثل حمسل

مختار الصحاح : مادة (شتص) : ٣٤٣ -والبصباح البنير: مادة (الشتص): ٣١٩ -

(٣) أي : الأمام الراضعي .

(٤) انظر الشرح الكبي : ١١/٢١٦ -وهبارته و ولو الرضه شاتسا ، قال في النتبة : ألترض صحيح ، .

وانظر الروضة : ٥/٨/٠

(0) (ابن الرفعة) ستطت من ــ ك ــ ،

(١) وهو كتاب البطلب في شرح الوسيط و لأبن الرامة البتوفي سنة (٧١٠ه) ٢٠

طبقات السبكي : ١٤/٩ . (Y) أي : لا يجوز اتراض الشتص .

(A) ف ـ د ـ (الزائد) .

(٩) (لو) ستطت من ـــ ز ـــ ،

(١٠) في سـ ز ــ (في يده) ٠

(١١) أي : المستترض .

(١٣) أي : بناه على أن المستترض متى يملك أ هل يملك بالتبض أم بالتصرف أ تولان منتزمان من كلام ألشاهمي رضي الله عنه .

أظهرهما : بالتبض ، والثاني : بالتصرف ، انظر الروضة : ١٣٥/٠ ،

(١) أي : أبناء على أن البستترض يبلك بالتصرف .

(٢) وهذا بناء أن المستترض يبلك بالتبض ، وهو الاظهو -

(7) لم أجد هذه المسألة في يض العزيز ولا في الروشة مع البحث والتنبع في كتلب الزكاة ،

أحدهما : إنا نقدر انتقال الملك في الأغنام للمستقرض قبل البيع ، ويجعل النتاج

والثاني : يستند الملك الى حالة القبض ويجعل النتاج للمستقرض (٢) . ذكـــره في

للمستقرض قبل البيسع (١) .

كتاب الزكاة (٢) .

- 170 -

المؤافات

ا **صُول الكثرمعَة** الجاسِبَيْ شالِيْ

وهواراهم بزموك للجمالة فالجلالكي للوفضية

(وعليه شرح جليل) لتحرير دعاويه وكشف مراميه ، وتخر جع أحاديثه ، ونقد آرائه نقداً علمياً يعتمد على النظر العقلي وعلى روح النشر يع ونصوصه

بقلم

حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الكبير شيخ علما. دماط الشيخ عبد الله دراز

وقد عنى بضبط وترقيمه ووضع تراجمه الأستاذ محمد عبد الله دراز المدرس بقسم التخصص بالازهر الشريف

يُطلبُ فل كنة المخارَيْ الني رَى الول شَارَع عَد عَلَى مُفِيرَ

اعتبارالعارض المصلحة الضرورية

لإحياء النفس المنطرة. وكذلك النطق بكامة الكفر أو الكذب حفظاً

للنفس أو المال حالة الأكراه. فما نحن فيه من ذلك النوع. فلا بد فيه من عدم

﴿ والثالث بَهِ انا لو اعتبرنا العوارض ولم ننتفرها لأدى ذلك الى رفع الاباحة (١) رأساً. وذلك غير صحيح كا سيأتى في كتاب المتاصد من أن المكل اذا عادعي الأصل بالنقض سقط اعتباره و واعتبار العوارض هنا أنما هي من ذلك الباب و فان البيع والشراء حلال في الأصل ؛ فاذا اضطر اليه وقد عارضه موانع في طريقه فقتد الموانع من المكملات كاستحاع اشرائط و واذا اعتبرت ادى الى ارتفاع ما اضطر اليه و وكل مكمل عاد على أصله بالنقض فباطل و فما نحن فعه منه اله

والقسم الثاني أن لايضطر اليه ولكن يلحقه بالترك حرج فالنظر يقتفى الرجوع الى أصل الاباحة وترك اعتبار الطوارى، إذ الممنوعات قد أبيحت رفعاً للحرج كاسيانى لابن العربي في دخول الحمام ، وكما اذا كثرت المناكر في الطرق والاسواق فلا يمنع ذلك التصرف في الحاجات اذا كان الامتناع من التصرف حرجاً بيناً (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقد أبيح المنوع رفعاً للحرج كالقرض الذي فيه بيع الغضة بالفضة ليس يداً بيد ، واباحة العرايا ،

وجميع ماذكره الناس في عوارض النكاح (١١) ، وعوارض مخالطة الناس ، وما أشبه ذلك. وهو كثير ، هذا وان ظهرببادى الرأى (١٢) الخلاف ههنا فان قوماً شددوا فيه على انفسهم وهم أهل علم يقتدى بهم ومنهم من صرح في الفتيا بمتضى الانكفاف واعتبار العوارض ، فهؤلاء أنما بنوا في المسألة على أحد وجمين: إما انهم شهدوا بعدم الحرج لضعف عندهم وانه مما هو معتاد في التكاليف ، والحرج المتعاد مثله في التكاليف غير ، رفوع ، والا لزم ارتفاع جميع التكاليف أو أكثرها. وقد تبين ذلك في القسم الثاني من قسى الاحكام ، واما ألمهم عملوا وافنوا باعتبار الاصطلاح الواقع في الرخص، فرأوا ان كون المباح رخصة يقضى برجحان المتبارها في هذا الحق العارض ، فما ظنك به اذا طرق العارض والسكام في عذا المجال أيضاً مذكور في قسم الرخص، وربما اعترضت (٢٠) في طريق المباح عوارض يقضى مجموعها برجحان اعتبارها ، ولأن ما يلحق فيها من المفاسد أعظم منه في تركه المفاسد أعظم منه في تركه المفاسد أعظم منه في تركه

وهذا أيضًا مجال اجتهاد • الا انه يقال : هل يوازي الحرج اللاحق بترك الأصل

الحرج اللاحق بملابسة العوارض أملا ? وهي مسألة نرسمها الآن بحول الله تعالى وهي:

المباح اذا عارضته مفسدة طارئة هل نرفع حكم

(۱) اى اذا ترتب على النكاح دخول فى كسب الشبهات وارتكاب بعض الممنوعات قالوا ان هذا لا يمنع الكنوعات وروبتها . ومع الدين النكاح . ويعرض السخالطه وقوع أو توقع مهاع المنكرات وروبتها . ومع (۲) وعليه يكون خلاقا في حال لا خيلاقا حقيقاً ضلدا قال ظهر بيادى. الرأى أى أن هولاه في بوا على أن فيه حرجا لقالوا بعدم اعتبار العوارض (٣) سيد كر القيم الناك أثناء المسألة الاكبه بعد أن يتكام في صدرها مايشرح فيه ما يعتبر في المرابط المحتاج الله الذى فرض فيه أن يلحقه بالتوك له حرج ومشقة . ولكنه صفيع غير مناسب اذ أنه عقد مسألة خاصة ليبين فيها نقاصيل لبعض أحسكام التماليالي وأدرج فيها حكم القيم النال وتفاصيل الحكام. وكان الاجدر به أن يسوق مايشل بالتمالي الوات الميالية به المنافقة به المنافقة عشرة . وأيضا فانه مع كونه فرض المسألة أن تتم هذا القيم كا فكره في مسألته النافية عشرة . وأيضا فانه مع كونه فرض المسألة في تتم هذا القيم كا فال هنا جاء فيها بالقيم النافية عشرة . وأيضا فانه مع كونه فرض المسألة في تتم هذا القيم كا فال هنا جاء فيها بالقيم النافية جومة في الصدم النافي . فالصغيم غير وجيه فال هنا جاء فيها بالقيم النافية جومت في خون المسألة في القيم النافية عشرة . فالصغيم غير وجيه في القيم النافية . فالصغيم غير وجيه في القيم النافي . فالصغيم غير وجيه في القيم النافية . فالمناب عالم المنا بالقيم النافية عشرة . في القيم النافية عليه منا بالقيم النافية غير وجيه وينه في القيم القيم النافية عليه منافية علي القيم النافية عليه المناب عالم المناب المناب

فرضها الأصوليون فياإذا تترس الكفار بمسام، وعالم أن الترس إذا لم يقتل استؤصل (١٠) أهل الاسلام. وإن أمكن (٢٠) أبجبار الاضرار ورفعه جملة ، فاعتبار الضرر العام أولى. فيمنع الجالب أوالدافع بما عم به ؛ لأن المصالح العامة مقدمة على المصالح الخاصة، بدليل النهى عن تلتى السلع ، وعن بيع الحاضر البادى ، واتفاق السلف على تضمين الميشاع مع أن الأصل فيهم الأمانة ، وقد زادوا في مسجد رسول الله على أسلم على وسلم من غيره ، كما رضى أهله وما لا . وذلك يقفى بتقديم مصاحة العموم على مصلحة الحموس ، مضرة (٢)

(وأما الرابع) فإن الموضع في الجلة يحتمل نظرين : نظر من جبة إثبات الحظوظ ، ونظر من جبة استاطها . فإن اعتب الحظوظ فإن حق الجالب أو الدافع مقدم وان استضر غيره بذلك ؛ لا نجلب المنفعة أو دفع المضرة مطلوب للشارع مقمود . ولذلك أبيحت الميتة وغيرها من المحرمات الأكل ، وأبيح الدرهم بالدرهم الى أجل ، للحاجة الملمة للمقرض ، والتوسعة على العباد ؛ والرَّطب باليابس في المرية ، للحاجة الماسة في طريق المواساة ، الى أشياء من ذلك كثيرة دلت الأدلة على قصد الشارع اليها . وإذا ثبت هذا فما سبق اليه الإنسان من

(۱) وقد يقال إن الفرض أنه أيلحقه ضرر لاينجبر إذا منع من استمال حقه وإذا استعمل حقه لحق غيره ضرر. فالضرر إما أن يلحقه وحده وإما أن يلحق كثيراً من الناس كبيم الحاضر البادئ أماساًلة الترس فيقول إنه بلزم من الا خذبحقه حدم قتله إستثملل أهل الاسلام. يعني هو وغيره من سائر المسلين أو جميع الجيش على الاقل ، فالضرر لاحق به على كل حال ، فلذلك قدر الضرر على الترس واستيق سائر المسلين أو سائر الجيش ، فالفرق بين المسألتين واضع على هذا التصوير أما إذا صورت المسألة بأنه إما أن ينقد الترس أو ينقد الجيش الاسلامي في هذه الجهة مثلا فانه يتناسب مع الفرض

(٣) بأن يكون في أمور مالية مثلاً ٠

(٣) أى مضرة لانجبر أما أصلها فهو الفرض

ذلك قد ثبت حقه فيه شرعا، بحوزه لهدون غيره . وسبقُه اليه لانخالفة فيه للشارع، فصح . و بذلك ظهر أن تقديم حتى المسبوق على حتى السابق ليس بمقصود شرعا الامم إسقاط السابق لحقه، وذلك لا يلزمه ، بل قد يتمين عليــه حتى نفــه فى الضروريات ، فلا يكون له خيرة فى إسقاط حقه ، لا نه مِن حقه على بينة ، ومن حتى غيره على ظن أو شك . وذلك فى دفع الضرر واضح ؛ وكذلك فى جلب——المسلحة إن كان عدمها يضر به

وقد سئل الداودى: هل ترى لمن قدر أن يتخلص من غرم هذا الذى يسمى بالخراج الى السلطان أن يفعل ؟ قال: نع ، ولا يحل له الا ذلك . قبل له : سم فإن وضعه السلطان على أهل بلدة وأخذهم بمال معلوم يردونه على أموالهم ، هل لمن قدر على الحلاص من ذلك أن يفعل ؟ وهو إذا تخلص أخذ سائر أهل البلا. بهام ما جعل عليهم ، قال : ذلك له . قال : ويدل على ذلك قول مالك رضى الله عنه عنه _ في الساعى يأخذ من غم أحدالخلطاء شاة وليس في جيمها (١٦ نصاب ـ: إنه مظلمة دخلت على من أخذت منه ، لا يرجع من أخذت منه على أصحابه بشي * . قال ولست آخذ في هذا بما روى عن سحنون ، لأن الظلم لا أسوة فيه ، يقول : (إ أما السبيل (٢٦) على الذين يظلمون الناس و يتمنون في الأرض بغير يقول : (إ أما السبيل (٢٦) على الذين يظلمون الناس و يتمنون في الأرض بغير الحق) هذا ما قال . ورأيت في بعض المنقولات نحو هذا عن يحيي بن عمر أنه لا بأس أن يطرحه عن نقسه ، مم الما بأنه يطرحه على غيره ، إذا كان المطربيح جوراً بيناً . وذكر عبد الغنى في المؤتلف والمختلف عن حماد بن أبي أيوس ، قال (١٠) أى ليس ف يحوع غم الحلما المناس المناس المعروم قالم من أربعين وبذلك.

صح أنه مظلة من باب الغصب (٣) فقد حصر السيل والمؤاخذة في نفس الظالم أما غيره فلا سيل عليه ، ولو كلفغير الظالم بمشاركته للمظلوم في حمل بعض ما ظلم فيه يكون السيل حيتذ على غير الظالم يؤدي الى حرج ومشقة في بعض موارده ، فيستثنى موضع الحرج . وكذلك في الحاجي مع التكيلي ، أو الضروري مع التكيلي . وهو ظاهر

(ومنها) قاعدة الاستحمان - أمثلة لها

وله في الشرع أمثلة كثيرة ؛ كالقرض مثلا ، فانه ربا في الأصل ؛ لأنه الدرهم بالدرهم الى أجل ، ولكنه أبيح لــا فيه من المرفقة والتوسعة على المحتاجين ، بحيث لو بقى على أصل المنع لكان فىذلك ضيق علىالمكلفين . ومثله بيع العَريَّة – بخرصِها تمراً ؛ فإنه بيع الرطب إليابس ، لكنه أبيح لما فيه من الرفق ورفع الحرج بالنسبة الى المعرِي والمُعرَى . ولو امتنع مطلقاً لكان وسيلة ً لمنع الإعراء ؟ كما أن ربا النسيئة لو امتنع في القرض لامتنع أصل الرفق من هذا الوجه . ومثله الجمع بين الغرب والعشاء للمطر ، وجم المسافر ، وقصر الصلاة والفطر في السفر الطويل ، وصلاة الخوف ، وسائر الترخصات التي على هذا السبيل ؛ فإن حقيقتها ترجم الى اعتبار المآل في تحصيل المصالح أو درء المفاسد على الخصوص ، حيث كان الدليل العام يقتضى منع ذلك ؛ لأ نالو بقينا مع أصل الدليل العام لأ دى الى رفع ما اقتضاه ذلك الدليل من المصلحة ، فكان من الواجب رعى ذلك الما ل الى أقصاه . ومثله الاطلاع على العورات في التداوي ، والقراض ، والمناقاة ، و إن كان الدليل العام يَقْتَضَى المنع ، وأشياء من هذا القبيل كثيرة

هذا نمط من الأدلة الدالة على محة القول بهذه القاعدة . وعليها بني (١)

. وقد قال ابن العربي في تفسير الاستحسان بأنه إيثار ^(٢) ترك مقتضى الدليل. (١) أي فهذه المسائل فيها تخصيص الدليل العام على المنع بالمصلحة الجزئية ، فني عليها ممالك وأصحابه صحة ما يكون مثلها ، وسموه بالاستحسان فهذه المسائل

(٢) يجي. فيه ما تقدم منأن التخصيص بالعرف والعادة إن كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم فالدليل السنة ، وإن كانت في عهد الصحابة الخ

ليست من باب الاستحسان لأنها كلها منصوصة الادلة

مالك - الأخذُ بصلحة جزئية في مقابلة دليل كلي . ومقتضاه الرجوع الى تقديم الاستدلال المرسل على القياس ؛ فإن من استحسن لم يرجع الى مجرد ذوقه وتشهية ، و إنما رجع الى ما علم من قصد الشارع فى الجلة فى أمثال تلك الأشياء المفروضة ؟ كالمائل التي يقتضي القياس فيها أمراً إلا أن ذلك الأمر يؤدي الي فوت مصلحة من جهة أخرى ، أوجلب مفدة كذلك . وكثير ما يتنق هذا في الأصل الضروري. مع الحاجي ، والحاحي مع التكيلي ، فيكون إجراء القياس مطلقاً في الضروري

دليلا شرعيا زائداً. ومنها دليل ينقدح في ذهن المجتهد يعسر عليه التعبير عنه ، فإن كان ممغى أنه مؤد إلى الشك فيه فبأطل أن يكون دليلا ، وإن كان على أنه ثابت متحقق فليس يزائد عن الا دلة . ومنها العدول عن حكم الدليل الى العادة لمصلحة الناس. كدخول الحمام، والشرب من اسقاء، مما لايحدد فيه زمان الانتفاع ولا مقدار المأخوذ من الماء. فقيل عليه : إن كانت العادة ثابتة في زمنه عليه السلام. فقد ثبت الحكم بالسنة لا بالاستحسان ، وإن كانت في عصر الصحابة من غير إنكار منهم فاجماع ، و إن نانت غير عاده فان نان لصا أو قياسًا مما ثبتت حجية فقد ثبت بذلك كالأمثلة التى ذكرها المؤلف من القرض والعرية وجمع الصلاتين وكذا سائر الترخصات التي وردت أدلتها مالنص أو القياس. وبه تعلم ما في قوله (هذا ا نمط من الآدلة الح) وقوله (وله في الشرع أمثلة الخ) الذي يفيدظاهره أنهذه المواضع ما فيه تقديم الاستدلال المرسل على القياس وليس كذلك إذهي ثابته بالنص، وأما إن نان شيئا آخرلم تثبتحجيته فهومردود. قال الباجي: الاستحسان الذي ذهب اليه أصحاب مالك هو العدول إلى أقوىالدليلين . كتخصيص ييم رطب العرايا من منع الرطب بالتمر . قال : وهـذا هو الدليل ، فان سموه استحسانا فلا مشاحة في التسمية قال ان الا بارى : الذي يظهر مر . مذهب مالك القول بالاستحسان لاعلى المعنىالسابق ، بل هو استعال مصلحة جزئية في قياسكلي، فهو يقدم الاستدلال المرسل على القياس. ومثاله لواشترى سلعة بالخيار ثممات فاختلفت ورثته فى الامضاء والرد . قال أشهب القياس الفسخ ، ولكنا نستحسن إذا قبل

البعض الممضى نصيب الراد إذا امتنع البائع من قبوله أن نمضيه . قال ابن الحاجب

لا يتحقّق استحسان مختلف في وتعه على ذلك من بعده



للملامة اللغقيه علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاسساني الحنفي المنوفي عام ٥٨٧ه هـ

> النــاشر زڪريا على يوسف

. مطبعة الامام ١٣ شارع محدكريم بالقلعة بالقساهرة كالاستيام في البيع وهو طلب البيع ، فإذا استقرض فقد طلب الفرض فوجد شرط الحنث فيحث والله تعالى أعلم

ا نمسل)

وأماالشيائط فأنراع بمضها يرجع إلى المقرض و بعضها يرجع الى المفرّض و بعضها يرجع الى المفرّض و بعضها يرجع الى المفرض أما الذي يرجع الى المقرض في أحدث النبوع من الآب يرالوجي والعبى والعبى والعبى والعبد المأذون و المكاتب ، لان القرض للمال تبرع . ألا يرى أنه لا يقابله عوض الحال فكان تبرعا الحال فلا يحوز الا يمن عبرز منه النبرع ، ومؤلاء ليسوا من أهل النبرع فلا يعلكون القرض .

ورور بي من ما المقرض فنها القبض لا أن الفرض هو الفطع في اللهة مدى هذا العقد قرضاً لما فيه من قطع طائمة من ماله ، وذلك بالتسلم الى المستقرض فكان مأخذ الاسم دليلا على اعتبار هذا الشرط

ومبها أن يكون مما قد مثل كالمكبلات والمرزونات والعدديات المنقار بة فلا مجوز قرض ما لا مثل قد من المدووات والمدودات المنقار بة لا نه لا سبيل الى ايجاب رد القيمة لا نه يؤدى الى المنازعة لاختلاف القيمة باختلاف تقريم المقرمين فنمين أن يكون الواجب فيه رد المثل فيخنص جوازه بما له مثل ، ولا يجوز القرض في الحبر لا يوزناً ولا عدداً عند أبي حنيفة وأبي بوسف رحيما الله

وقال محمد بجوز عدداً برما قالاه هو القياس انفاوت قاحش بين خبر وخبر لاختلاف العجد والنضج والحفة والثقل في الوزن والعخر والكبر في العدد ، ولهذا لم يجز السلم فيه بالاجماع قالقرض أولى ، لأن السلم أوسع جوازاً من القيرض ، والقرض أحيق منه . ألا ترى انه يجوز السلم في النياب ولا يجوز القرض فيها ، فلما لم يجز السلم فيه فلأن لا يجوز القرض أولى ، الا أن محمد الله استحسين في جوازه عدداً لعرف الناس وعادتهم في ذلك وترك القياس وعادتهم في ذلك وترك القياس

£44.

وجه قر4 أن الاستثناء همها رجوع هما أوصى به والرصية محتمله الرجوع فيحمل على الرجوع وسخا فارقت الاقرار · لآن الإقرار بالمسال ما لا يحتمل الرجوع فيبطل الاستثناء وبهتى المقر به على حاله .

الرجوع فيبعل المسلما والمن المستدار المن المستداء رأساً وتبق الرصية ولهما ان هذا لبس باستداء ولا رجوع فيبطل الاستثناء رأساً وتبق الرصية صحيحة وبينان ذلك ان الاستثناء الكل بالباق بعد الثقيا واستجراع بعض الجلة الملفرظة ولا يرجد ذلك في استثناء الكل من الكل والرجوع فسخ الوصية وإبطالها . ولا يتصور ذلك في المكلام المتصل ولهذا شرطنا لجواذ النسح في الاحكام الشرعية أن يكون النص الماسخ متراخيا عن المندوخ . والد سبحانه وتعالى أعلم .

كتاب القرض

الكلام فيه يقع في مواضع : في بينان ركن القرض ، وفي بينان شرائط الركن وفي بيان حكم القرض .

أماركنه فهر الايجاب والقبول. والايجاب قول المفرض أقرضتك هذا الشيء أو خذ هذا الشيء قرضاً ونحو ذلك. والقبول هو أن يقول المستقرض استقرضت أو قبلت أو رضيت أو مايجرى هذا المجرى. وهذا قول محد رحمه انه وهو احدى الوابنين عن أنى يوسف. وروى عن أبى يوسف أخرى ان الركن فيه الايجاب

ار من يه اربيب وأما القبول فليس بركن حتى لو حلف لا يقرض فلاناً فأقرضه ولم يقبل وأما القبول فليس بركن حتى لو حلف لا يقرض فلاناً فأقرضه ولم يقبل لم يحت عند محمد وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف ، وفي رواية أخرى عند . وجه هذه الرواية ان الاقراض اعارة لما نذكر والقبول ليس بركن في الاعارة . وجه قول محمد ان الراجب في ذمة المستقرض مثل المستقرض . فالهذا اختص جوازه بعا له مثل فأشبه البيع فكان القبول ركنا فيه كما في البيع وروى عن أبي يوسف فيمن حاف لا يستقرض من فلان فاستقرض منه فلم يقرض وهو طلب الفرض فلم يقرض وهو طلب الفرض

وجه قرله أن الاستثناء همنا رجوع هما أوصى به والرصية محتمله الرجوع فيحمل على الرجوع وجدًا فارقت الإقرار · لأن الإقرار بالمنال عا إلا مجتمل الرجوع فيبطل الأستثنا. ويبق المقر به على حاله .

ولهما ابن هذا ليس باستناء ولا رجوع فيبطل الاستنناء رأساً وتبق الوصية صحيحة كوبيسان ذلك ان الاستثناء تبكلم بالباتي بيد الثنيا واستخراج بعض الجلة الملفوظة ولا يوجد ذلك في استثناء الكل من الكل والرجوع فسخ الوصية وابطالها . ولا يتصور ذلك في الكلام المتصل . ولهذا شرطنا لجواز النسح في الاحكام الشرعية أن يكون النص الناسخ متراخيا عن المسوخ. والله سبحانه وتعالى أعلم.

كتاب القرض

الكلام فيه يقع في مواضع : في بيسان ركن القرض . وفي بيسان شرائط الركن وفي بيان حكم القرض

أما ركنه فير الايجاب والقبول . والايجاب قول المقرض أقرضنك هذا الشي أو خذ هذا الشي قرضاً ونحو ذلك . والقبول هو أن يقول المستقرض استقرضت أو قبلت أو رضيت أو مايجرى هذا المجرى ..وهذا قول محمد رجمه الله وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف. وروى عن أبي يوسف أخرى أن الركن فيه الامحاب وأما القبرل فليس بركن حتى لوحلف لا يقرض فلانأ فأقرضه ولم يقبل

لم يحنث عند محمد وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف ، وفي رواية أخرى

يحنث . وجه هذه الرواية ان الاقراض أعارة لما نذكر والقبول ليس بركن في

الاعارة ، وجه قول محمد أن الواجب فيذمة المستقرض مثل المستقرض. فلهذا

اختص جوازه بما له مثل فأشبه البيع فكان القبول ركنا فيه كما في البيع .

وروى عن أبي يوسف فيمن حلف لا يستقرض من قلان فاستقرض منه غلم يقرضه أنه يحنث . لآن شرط الحنث هو الاستقراض وهو طلب أفرض

جوازه بما له مثل ، ولا يجوز القرض في الحبرلاوزناً ولا عدداً عند أبي حنيفة وأن يرسف رحيما اله وقال محد بجرو عدداً وما قالاه هر القياس انفارت فاحش هن خبره وخبز لاختلاف المجن والنصح والحفة والثقل في الوزن والصفر والكبر في المدد ، ولهذا لم يجز السلم فيه بالآجماع فالقرض أولى ، لا ف السلم أوسع جوازاً من الغرِمَس ، والقرمَس أَصَيق منه . ألا ترى أنه يحرز السلم في التيآب ولا يجرز للغرض فيها ، فلما لم مجز السلم قبه فلأن لا يجوز القرض أولى ، الا أن محمد وحه الله استحسن ف حوالة عدداً لعرف الناس وعادتهم في ذلك وترك القياس م ۲۱ بدائم ۱۰

كالاستَيَام في البيع وهو طلب البيع ، فإذا استقرض فقد طلب القرض فوجد

وأماالشراقط فأنواع بعضها يرجع إلى المقرض وبعضها يرجع الى المقرّض وبعضها يرجيج

الينفس القرض أما الذي يرجع المالمقرض فهوأ هلبته للتبرع فلابعلكه مزلابه لك

التبرع من الآب عالومي والمسي والمهد الماذون والمكاتب ، لا'ن القرض للبال

تعرع ألا ترى أنه لا يقابه عوض للحال فكان تعرما للحال فلا مجوز الا عن

وأما الذي يرجع الى المفرض فنها القبض لاأن الفرض هو الفطع في اللمة

ومبها أن يكون مائه مثل كالمكيلات والموزونات والمدديات المتقاربة فلا

مجوز قرض ما لا مثل له من المذروعات والمعدودات المتقاربة لا"نه لا سبيل

الى ايجاب رد الدين ولا الى ايجاب رد القيمة لا نه يؤدي الى المناز عة لاختلاف

القيمة باختلاف تقويم المقومين فنمين أن يكون الراجب فيه رد المنل فيخنص

صمى هذا العقد قرضاً لما فيه من قطع طاعة من ماله ، وذلك بالتسلم الى

عموز منه التبرع ، وهؤلاء ليسوا من أهل التبرع فلا يعلكون القرض .

المستقريض فكان مأخذ الإسم دلبلا على آعتبار هذا الشرط

شرط الحنث فيحنث وآنه تعالى أعلم

تهمامل الناس فيه مكذا . رنوى عن ابراهم النخم وحمه الله الله جوؤ ذلك المامل الناس فيه مكذا . رنوى عن ابراهم النخم وحمه الله الله جوؤ ذلك المام روى انه سئل عن أهل ببت بقرض في الفلوس لا نها من العدديات المنقاربة كالجوز والبيض . ولو استقرض فلوساً فكسدت فعليه مثاما عند أبي حنيفة رضى الله عنه وعد رحمما الله عليه قيمتها

وجه قولمها ان الواجب فى باب للقرض رد ممثل المقبوض وقد عجز عن ذلك لا ن المقبرض كان ثمنا وقد بطلت الثمية بالكساد فمجز عن برد المثل فيلومه رد القيمة ، كها لو استقرض رطبا فانقطع عن أيدى الناس أنه يلزمه قيمته لما قانا . كذا هذا

ولا في حنيفة أن رد المثل كان واجبا والفائت بالكساد ليس إلا وصف المثية ، وهذا وصف لاتعاق لجراز المقرض به ، ألا ترى انه يجوز استقراضه بعد الكساد ابتدا، ، وأن خرج من كونه ثمنا فلأن يجوز بقاء القرض فبه أولى ، لأن البقاء أسهل ، وكذلك الجواب في الدرام التي يفك عليها النش لا بها في حكم الفارس .

وروى عن أبي يوسف أنه أنكر أستقراض الدراهم المنكحة والزيفة وكره انفاقها ، والكانت تنقق بين الناس لما في ذلك من ضرورات العامة . وإذا نهى عنها وكسدت فهى بعنزلة الفلوس أذا كسدت . ولحركان له على رجل دراهم جياد فأخذ منه مزيفة أو مكحلة أو زيزةا أو نهرجة أو ستوقة جاز في الحكم لانه يجوز بدون حقه فكان كالحظ عن حقه ، إلا أنه يكره له أن يرضى به وأن ينفقه وأن بيزونت ألا نفاق لا يخلو عن ضرز الدامة بالنليس والتدليس .

العامة بالمتبيس وسفيس والمتعلق من ذلك لامجوز بين الناس فإنه ينبغن أن يقطع الما أو يوسف : كل شيء من ذلك لامجوز بين الناس فإنه ينبغن أن يقطع ويعاقب صاحبه اذا أففقه وهو يعرفه . وهذا الذي ذكره احتساب حسن في الشجارية الشريعة . ولو استقرض دراهم تجاربه فالتقيا في بلد لا يقدر فيه على التجارية المناس المناس تنفق في ذلك المبلد فصاحب الحق بالحيار أن شاء انتظر مكافي الاداء

وإن شاء أجلة قدر المسافة فأهبا وجائيا وأسير أق منه بكفيل وأن شاء أخذ القيم لا بنها إذا كانت بافقه لم تنفيز بقيت في الدمه كما كانت وكان له الحيار ان شاء لم يرضي بالناجير واجد القيميه لما في الناجير من أحير جمه وبيه ضرر به . كن عليه الرطب إذا القطع عن أ دى الناس أنه يتخير صاحبه بين العربص والا نتظار لوقيت الادراك وبين أخذ القيمة لما قالوا كذا هذا وان كان لا ينفق في ذلك البلد قبليه قيمها والله تعالى أعلم

ر وأما الذي يرجع الى نفس القرض فهو أن لا يكون فيه جر منفعة ، قان كان لم مجنز ، تحوزما اذا أقرضه دراهم خلة على أن يرد عليه صحاحا أو أقرضه وشرط شرطا له فيه منفعة ، لما روى عن رسول الله صلى القصيه وسلم أنه نهى عن قرض جر نفعاً ، ولان الزيادة المشروطة تشبه الربا لا مها فضل لا يقابله عوض ، والتحرز عن حقيقة الربا وعن شبهة الربا واجب

هذا اذا كانت الويادة مشروطة في القرض ، فأما ادا كانت غير مشروطة في القرض ، فأما ادا كانت غير مشروطة في المنتقرض أعطاه أجردهما فلا بأغل بمثلك ، لان الوبا اسم لويادة مشروطة في النقط ولم توجد ، بل هذا سن باب حسن القضاء وانه أمر مندوب اليه وقال النبي قال النبي قال النبي عليه السلام عند قبناء دين لومه الموازن : زن وأرجح (٢٠٥٥) وقال النبي عليه الهبلاة والسبلام عند قبناء دين لومه الموازن : زن وأرجح (٢٠٥٥) وعلى هذا تخرج مسئلة السفاتج التي يتمامل بها النجار انها مكر وهة ، لا أن الناجر بنفعا ما باسقاط حطر العاريق فقشيه قرضا جر نفعا

ب المان قبل أليس انه روى عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما انه كانهيز يستقرض بالمدينة على أن برد بالكرفة ، وهذا انتفاع بالقرض بالمدينة على أن برد بالكرفة ، وهذا انتفاع بالقرض مشروطه في القرض الطريق، فالجواب أن ذلك محمول على أن السفنجة ليم تنكن مشروطه في القرض مطلقاً ثم تنكون السفنجة وذلك بما لا بأس به على ما بينا والله تمالى أعلم مطلقاً ثم تنكون السفنجة وذلك بما لا بأس به على ما بينا والله تمالى أعلم

والاخل لا يلزم في الفرض ، سواء كان مشروطا في العقد أو متأخراً عنه عفلاني سائر الديون . والفرق من وجهين (أحدهما) أن الفرض تبرع ه الا يرى إنه لا يقابله عوض العال ، وكذا لا يعلكم من لا يعلك النبرع ، فلو لزم فيه الاجل لم يبن تبرعاً فيتنمي للشروط. بخلاف ألديون. والناف أن القرض يسلك به مسئلك الممارية ، والاجل لا يلزم في العوارى . والحدل على القرض يسئك به مسئلك الممارية أن لا يخلو اما أن يسئلك به مسئلك المارية أن لا يخلو اما أن يسئلك به مسئلك المين بشئله أو يساك به مسئلك الممارية. لا سبيل الى الاوللائه تعليك العين بمئلة نسبتة بر هذا لا يجوز فتمين أن يكون عارية . فجعل التقدير كأن المستقرض انتقع بالمين مدة ثم رد عين ما قبض ، وأن كان برد بدله في الحقيقة وجعل ود بدل العين بمنزلة رد المعين مخلاف سائر الديون. وقد يلزم الاجل في القرض على المنا بعد موته فلانا ألف درهم الى سنة فإنه ينفذ وصيته ويقرض من ما له كما أمر وليس لورثته أن يطالبوا قبل السنة ، وانه تعالى أعل

(نمبسل)

وأما سكم القرض، فو ثيرت الملك للستقرض في المقرض للحال وثبوت مثله في ذمة المستقرض للمقرض للحال ، وهـذا جواب ظاهر الرواية

وروى عن أبى يوسف فى النوادر لايملك القرض بالقبض ما لم يستهلك حتى لو أقرض كراً من طعام وقبضه المستقرض ثم انه اشترى الكرائدى علمه بمائة درهم جاز البيع. وعلى رواية أبى يوسف لا يجوز لائن المقرض باع المستقرض المكر الذى عليه وليس عليه السكر فكان مذا ببع المعدوم فلم يجز كما لو باعه المكر الذى فى هدا البيع وليس فى البيت كر. وجاز فى ظاهر الرواية لا نه باع ما فى ذمته فصار كها اذا باعه السكر الذى فى البيع وفى البيع كر. وكذلك لو كان المكر المقرض قائما فى يد المستقرض كان المستقرض بالحيار ان شاء دفع البه هذا المكر وان شاء دفع البه كراً آخر

ولو أراد المقرض أن يأخذ هذا الكر من المستقرض وأراد المستقرض أن يعقع من ذلك ويعطيه كراً آخر مئل له ذلك فى ظاهر الواية . وعل ما دوى عن أبى يوسف رحمه الله فى النوادر أن لا شيار المستقرض ويجبر

على فافع ذلك النَّكر إذا طالب به المقرض . وعلى هـذا فروغ وَكرت في الجامع الكبهي .

وجه رواية أبى يوسف أن الاقراض أعارة بدليل أنه لا يلزم فيه الآجل والرصي ولركان معاوضة قرم كا في سائر المعاوضات وكذا لا يعلكه الاب والرصي والعبد المأذون والمكانب وهؤلاء لا يعلكون المعاوضات. وكذا أقراض الدرام والدنانير لا يبطل بالافتراق قبل قبض البدلين وأن كان مبادلة لبطل لائه صرف والصرف يعطل بالافتراق قبل قبض البسسه لين . وكذا أقراض المكبل لا يبطل بالافتراق ولو كان مبادلة لبطل ، لا ن بيع المكبل به كميل منه في الذمة لا بحوز ، فنبت جذه الدلائل أن الاقراض أعارة فبق المين على حكم ما هم الما تنات حدة الدلائل أن الاقراض أعارة فبق المين على حكم ما هم الما تنات حدة الدلائل أن الاقراض أعارة فبق المين على حكم ما هم الما تنات حدة الدلائل أن الاقراض أعارة فبق المين على حكم ما هم الما تنات حدة الدلائل أن القراض أعارة فبق المين على حكم ما هم المنات المنات

وجه ظاهر الرواية أن المستقرض بنفس النبض صار بسهل من التصرف في القرض من غير اذن المقرض بيعا وحبة وصدقة وسائر التصرف واذا تصرف نفذ تصرفه ولا يتوقف على اجازة المقرض ، وهذه أمارات المك ، وكذا مأخذ الاسم دليل عليه فإن القرض قطع في المائة فيدل على انقطاع ملك المقرض بنفس التسلم .

وأما قرله اعارة والاعارة تعليك المنفعه لا تعليك العين فنعم الكن ما لايمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقيام عينه مقام المنفعة صار قبض الدين قائما مقام قبض المنفعة , والمنفعة في باب الاعارة تعلك بالقبض لا نها تبرع بتعليك المنفعة فكذا ما هو ملحق بها وهو العهن . والله سبحانه وتعالى أهلم بالصواب واليه المرجع والماآب .

💉 ﴿ ثُمُ الكتابِ والحد قد رب العالمين ﴾

أوجَزالمنّالكَ وَ و المالية العسلامة مشيخ الحديث

ٔ مُوْلَانًا مُحُدرَكِتِيّا الْكَانْدُهُ لِوَى

ما بجوز من السلف

خلافهم فى تلك المسائل، لأن البائع عندهم أسوة العرماء لا حق له فى الرجوح، سواء كانت السلمة باقية أو تغيرت زادت أو نقصت .

ما يجوز من السلف

لفظ من بيان لما يعني بيان القرض الندى هو جائز ، قال الموفق : يجوز قرض المكيل والموزون بغير خلاف، قال أنِ المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن استقراض ماله مثل من المكيل والمرزون والأطعمة جائز ، ويجوز قرض كل ما يثبت في الذمة سلما سوى بني آدم ، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيقة : لا يجوز قرض غير المكبل والوزون . لانه لا مثل له أثبه الجواهر ، وأنا أن النبي صلى أنه عليه وسلم استسلف بكراً وليس بمكيل ولا موزون، ولان ما يثبت سلاً عاك بالبيع ويضبط بالوصف ، فجاز قرضه كالمكيل والموزرن، فأما بنو آدم، فقال أحد أكره قرضهم، فيحتمل كراهة تغرَّيه ويصح قرضهم، وهو قول ابن جريج والمزنَّى، لانه مال يثبت في الله، سلما فصح قَرضه كسائرً الحبران؛ ويحتمل أنه أراد كراهةً تحريم، ولا يصب فرضهم، اختاره الناهني، لانه لم ينتل قرضه. ولا هر من المرافق، ويحتمل صعة قرض العبيد دون الإماء، وهو قول مالك والنافعي، ويجب رد المثل في المكيل والموزون، لا نعلم فيه خلاقاً، وكذا حكى عن ان المذنر الإجماع على ذلك، فأما غير المكيل والموزون ففيه وجهاز ، أحدهما يجب قبيته يوم القرض ، لأنه لا مثل له فيضعه بقيت، والتاني يجب رد مثله، لأنه صلى الله عليه وسلم استدلف من رجل بكرا فرد مثله، ويحور قرض الحجز، ورخص فيه أبو فلانة ومالك، ومنع منه أبو حيفة ، ولنا أنه موزون، فجاز قرحه كمالر الموزونات، فإذا أقرحه بالوزن وردمثله بالوزنجاز، وإن أخذه عددآفرده عددآفنيه روايتان، إحداهما لا يجوز، لانه موزون، والثانية يجوز، التهي . وذال الابي : منع أدل الظاهر قرض غير المكبل والمرزون، انتهي وقال الدُّديْرِ يجوز قرضَ كل ما يصح أن يسلم فيه من عرض وحيوان ومالي. دون ما لايصح فيه نسلم، كمار ويستان وصائغ وجوهر نفيس ، ولما كان الـ لم في الجواري جائزًا ، ولا يصح فرضين على الإطلاق استثناهن بقوله إلا جارية تمل للسنقرض، ذلا يجوز قرضها لما فيه من إعارة النروج، ولذ انتق المنم إن حرمت عليه أو كانت الماترض الهوأة، قال النسوق قوله للنقرض أى الغالب لمقرض، وقوله إنَّ حرمت عليه أى بقرابة أوررضاع أو صهر أو كان المقترض شيغا فانبا أو كانت الجارية في سن من لا توطأ مدة - القُرض ، انتهى . وفى « الدر المختار ، صع القرض فى مثل لافى فيره من النيسيات ، كيوان وحطب وكل منفاوت لنمذر رد المثل ، قال ابن عابدين : قوله مثلي كالمكبل والموزون والمعبود المنقارب، كالحوز

سلمته ولا تباعة له فى شمره من مال غربمه، فذلك له ، وإن شا. أن يكون غربما من الغرما. يحاص بمقه ، ولا يأخذ سلمته فذلك له .

قال مالك فيمن اشترى جارية أو دابة فولدت عنده ثم أفلس المشترى فإن الجارية أو الدابة وولدها للبائع إلا أن يرغب الفرماء فى ذلك فيعطونه حقه كاملا ويمسكون ذلك .

السلمة لرخص الاسواق (فالذي باعباً) أي رب السلمة (بالحيار إن شاء أن يأخذ سامته) يو الحال أن العنباعه) بكسر المثناة الفوقية برنة كسابة أي لا بقية (له في شيء من مال غريه) بعني يعطى السلمة فقط لا شيء آخر معها (فذلك له) جائز (وإن شاء) رب السلمة (أن يكون غريما من الفرماء) وشريكا لهم له ذلك أيضاً وعلى هذا (يحاص) بشديد الساد أي يشترك مع الفرماه (يحته) يصل إليه من مال الفريم بشعو ما يصل إليم (ولا يأخذ) حيئنذ (سامته فذلك له) جائز وقال الموفق : إن نقصت مالية المبيع لاهاب بعض صفته مع نذاه عينه ، كعبد عزل أو كان ثوبا خلق لم يمنع الرجوع ، لان فقد الصفة لا يخرجه عن كونه عيز ساله ، لكنه يشغير بين أخذه اقصا بجميع حقه وبين أن يضرب مع الفرماء بسكال شنه ، لان النور لا ينقسط على صفة السلمة من سمن أو هذال ، فيصير كتقمه لنغير الإسمار ، انتهى .

(قال مالك فيمن المترى جارية أو داية فولدت) الجارية أو الداية (عنده)أى عند المشترى (ثم أطلس المشترى) بعد النتاج ، فأراد البابق أخذ سلمته الإخلاس المشترى (فإن الجارية أو الداية وولدها) كالتيمما (لمبابع إلا أن يرغب الغرماء في ذلك) أى في أخذ الجارية وولدها ، وكذا الداية وولدها ذلك) المبيع عندهم ، فذلك حائر لم ، قال الموفق : أما الزيادة المنشية من لفظ حقا كاملا (ويمسكون ذلك) المبيع عندهم ، فذلك حائر لم ، قال الموفق : أما الزيادة المنشلة ، كالولد والخمرة والكب، فلاتمنع كان نقص صفة ، والزيادة للنقلس ، هذا ظاهر كلام الحرق ، لانه منع الرجوع بالزيادة المتصلة لكونها للفلس ، فللنفسة أولى ، وهو مذهب الشافس ، وهو الصحيح إن شاء الله ، وقال أبو بكر : الزيادة للبابع ، وهو كانت له ، كالو رده بعب ، وقول في ملى المشترى فيكانت له ، كالو رده بعب ، وقول النبي ملى الله علم وسلم ، الحراج بالضاف ، يدل على أن الناء المشترى لكون الدنان علم ، وكلام أحد في رواية حبل عدل على أنه باعما في حال ملما فيكو نان مبيعين ، وطذا خص هذب بالذكر دون يقية في درواية حبل عدل على أنه باعما في حال ملما فيكو نان مبيعين ، وطذا خص هذب بالذكر دون يقية في امنانه ، انهى . هذا وقد عرفت فيا حبل أن دذه الفروع كنها لايجرى فيها خلاف الحنية ، ولذا أم يذكر كون المنان على أنه باعما في النه أن دذه الفروع كنها لايجرى فيها خلاف الحنية ، ولذا ألم يذكر .

ذلك على طب أنس من المستسلف، ولم يمكن ذلك على شرط ولا وأى ولا عادة. كان ذلك حلالا لا بأس به .

ما لا يجوز من السلف

مالك أنه بلغه ان عمر بن الحطاب قال في رجل أسلف رجلا طعاما على أن يعطيه إياه في بلد آخر ، فكره ذلك عمر ، وقال : فإين الحل ؟ يعني حلاج .

خيراً منها) كما تقدم قريباً (فإن كان ذلك على طب نفس من المستملف ولم يكن ذلك على شرط ولا وأى ولا عادة كان ذلك حلالا لابأس 4) قال المنذر : أجموا على أن المسلف إذا شرط على المتسلف زيادة أو هدية فأسلف على ذلك أن أخذ الزيادة على ذلك رباء انتهى . وكذا حكى الاجماع على ذلك غير واحد من نقلة المذاهب .

ما لا يجوز من السلف

يعنى بيان الساف الذي لا يجوز .

(مالك أنه بلغه أن عرب الحفاب قال في رجل أسلف رجلا) يعني أسلف زيداً عرا (طاما على المعلمية إليه) أي أن يقتفي عمو زيداً دينه (في بلد آخر فكره ذلك) القرض لشرط فيه (عمر بن الحفاب وقال فأين الحل) بفتح الحلم وسكون الميم (بعني حملانه) قال الباجبي : هذا تبيين لوجه المنع ومقتضى التحريم ، لانه إذا شرط عليه زيادة في قوضه ، وذلك متفق على فعاده لاسها في ماله حمل كالطمام وسائر المناع ، ولو لم يمكن بينهما شرط فلته في بلد غير بلد القرض جاز أن يتفقا على القضاء حيث النقيا ، رواه عبد الحمكم عن مالك ، وذلك أن هذه زيادة المقترض من غير شرط ، وقد تقدم أن ذلك جائز ، وقوله وأن الحلى يريد أنه قد ازداد عليه بالقرض الحل إذا تثير شرط ، وقد تقدم أن ذلك عن الدرو، ولم يتنه أن الحلى يريد أنه قد ازداد عليه بالقرض الحل إوالشبان في مدة المعنم ما في ذلك من الدرو، ولم يتنه أراد به الضان في مدة الانقراض من صحة القرض ، لان ذلك متنقني الانتفاع بما اقترض المقترض، وأما ضائه في مدة الحلى المتقرض من صحة القرض ، لان ذلك متنقني الانتفاع بما اقترض المقرض من كلام الباجبي أن السفائج لا تجوز في المشهور من مذهب مالك ، وروى عنه الجواز ، وقال المراض : إن شرط أن السفائج لا تجوز في المشهور من مذهب مالك ، وروى عنه الجواز ، وقال المونق : إن شرط أن يعطه إياه في بلد آخر ، وكان لحله مؤنة لم يجز ، لانه زيادة وإن لم يمكن لحله مؤنة جاز ، وحكاه ابن المنفر على وابن عبد الوحن بن الاسود وأيوب

مالك أنه بلنه أن رجلا أتى عبدائة بن عمر ، فقال : يا أبا عبد الرحمن إلى أسلنت رجلا سلفاً ، واشترطت عليه أفضل ما أسافته ، فقال عبدائة ابن عمر ، فذلك الربا ، فقال : فكيف تأمرتى يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال عبدائة بن عمر : السلف على ثلاثة أوجه ، سلف تسلفه تربد به وجه الله ، فالك وجه الله ، وسلف تسلفه تربد به وجه صاحبك ، فلف وجه صاحبك ، وسلف تسلفه المأخذ خبيئاً بطيب ، فذلك الربا ، فال : فكيف تأمرتى يا أبا عبد الرحمن ، فال : أرى أن تشتى الصحيفة ، فإن أعطاك مثل الذي أسلفته فإخذته أجرت ، وإن أعطاك دون الذي أسلفته فأخذته أجرت ، وإن

لانه قد يكون فى ذلك زيادة ، وقد نص أحد على من شرط أن يكتب له بها سفتية لم يجز ، ومناه اشتراط النصاء فى بلد آخر، وروى عنه جوازها لكونها مصلحة لما حيما ، وقال عطاء : وكان أن الزبير يأخذ من قوم بمكة دراه ، ثم يكتب لهم جا إلى مصحب بنالز بير بالعراق فيأخذونها منه ، فسأل عن ذلك أن صاب ، فلم ير جا بأسا ، وروى عن على رضى الله عنه أنه سأل عن مثل هذا فلم ير به بأسا ، وتن لم ير به بأسا ابن سعرين والتخمى، رواه كاه سعيد ، والصحيح جوازه، لأنه مصلحة لها من غير ضمرر بواحد منها ، انتهى . وفى و الدر المختار ، عن و المخلاصة ، الفرض بالشرط حرام والشرط لعزبان يقرض على أن يكتب به إلى بلد كذا ليوفى دينه ، وفى و الاشباء ، كل قرض جر نفعا عرام ، انتهى .

(مالك أنه بلغه أن رجلا أي عبداته بن عمر فقال با أبا عبد الرحن) بحف المحرة من أول أبا في النسخ المندية وهو كية ابن عمر (إلى أسلفت رجلا سالفا واشترطت عابه أفضل ما أسلفت) أي شرطت عليه أن يقتنى الافضل ما أخذ (فقال عبدات بن عمر رضى أنا عنه مدات الوبا) اشرط الافضل (فقال فلك قال منافع المحدد) ماذا أفعل وإذا (فقال عبدالله بن عر) الاصل في الساف أن (الساف على ملائة أوجه) أحدها (رشاف قسله) وجلا (تربد به وجه الله) عز اسمه لا غرض لك غير هذا (وفاك وجه الله) مقال وثوابه الذي يعطيك لكرة مخالصا لموجه (و) الناقي (ساف قسله) وجلا (تربد به وجه صاحبك) أي المسلف تبغيلي رضاه المتحرب (و) الثالث و مصاحبك) المنافق عصل المدنيا بقصل المدنيا بقدار حكم وضب نفسه فإن كان ابتغاء رضاء للترخرة بحمل الأجر ، وإن كان المدنيا يحسل المدنيا بطب) أي التخذ عبينا بطب) أي التخذ عبينا بطب) أي التخذ عبينا بطب) أعد المرفى با أبا الموجد (قال) السائل (فكيف تأمرفى با أبا عبد الرحن) أعاد الدوال طلم المتحروج عا وقع فيه من الحرام يعن كيف أفل حينذ لا تحرج من الحرمة (قال) الرع ((أرى أن قدى الله عليه بعن كيف أفل حينذ لا تحرج من المرمة (قال) الدول الدول (فان أعماك و ون المندي المسلف بطلان الدول (فان أعماك) المدلف بعد ذلك (مثل المندي أسلفت) مدن المزدة (فيله) المتن الدول (فان أعماك) المدلف بعد ذلك (مثل المندي أسلفت) مدن المناف ودرن المندي أعماك ودن المندي أعملت قال وزا اسه ، فإن قيتم فلكم رموس أحوالكم لا تظيرن ولا مالون ، (وإن أعماك ودن المندي أعطب) قال عرا اسمه والمنافع المورد المندي أعمال ودن الهذي أعطب) قال عرا المندي أسلف والمدون الهذي أعطب) قالمين المنافع المورد المندي أعليه المنافع المن

يخاف فى ذلك النريعة إلى إحلال ما لا يحل ، ولا يصلح ، وتفسير ماكره من ذلك أن يستسلف الرجل الجارية فيصبها ما بدا له ، ثم يردها إلى صاحبها بعينها ، فذلك لا يحل ولا يصلح ، ولم يزل أهل العلم ينهون عنه ، ولا يرخصون فيه لاحد .

أى الإماء جمع وليدة بمنى الامة (فإنه يخاف) ببناء المجبول (في ذلك) أى في ساف الإماء (المدريمة) أى الوسية (إلى إحلال ما لا يحل) من استمال الفروج (فلا يصلح ذلك) أى سلف الإماء (وتفسير ما كره من ذلك) يعنى توضيح المكراهة في الإماء (أن يستساف الزجل الجارية فيصيبها) أى يجامها ما كره من ذلك) لان الرجل إذ يأخذ شيئا قرضا يدخل هذا في ملك وضائه (ثم يردها) أى الجارية (إلى صاحبها) الذي تسلف منه (بعينها) لان السلف رد الدين المتساف (فذلك لا يحل ولا يصلح ولم يزل أما الله) من السلف (ينهرن عنه ولا يرخصون فيه لأحدى قال الباجى : يريد لا يحل قرض الجرارى، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وجمهور الفقهاء، ووجه ذلك مااحتج به من حظر الفروج ومعلوم أن من من استقرض شيئا كان له أن يرده متى شاه بعد أخذه بساعة أو أكثر من ذلك ، فن أراد الاستمتاع بجارية غيره افترضها منه فوضها، ثم ردها إليه من ساعت، وهذا إباحة لفروج المحظرون، وقال محد بن الحسكم : يجرز ذلك إذا كانت ذات محرم للستقرض ، لأنه يسلم ما قاله، وعلى هذا يجوز المنساء استقراض الجرارى، وإنما يحرم ذلك على الرجال .

قلت: وهذا هو المرجح عند المالكية ، كما تقدم عن الدردير ، وحكى العينى عن وشرح المهذب ، استقراض الحيوان فيه ثلاثة مذاهب ، مذهب الشانعى ومالك وجاهير العلماء جوازه إلا الجارية لمن مالك وطبها، فإنه لا يجوز في ويجوز إقراضها لمن لا يجوز له وضها كجرمها ولدرأة والحشى ، الثانى : مذهب أي حنيفة مذهب ابن جرير وداود يجوز قرض الجارية وسائر الحيوان لكل أحد ، والثالث : مذهب أي حنيفة والكرفين منه ، أي منه قرض الحيوان مطلقا، وتقدم في أول الباب عن الموفق اختلاف الواليات عن الامام أحد في قرص بني آدم ، ورجح الهوفق الجواز ، وقال الزرقانى : قال أبو عمر بند قرض الإماء بعقد لازم ، لأن المقد المتقرض يرد مق شاء ، فأشبه الجارية المشتراة بالخيار ، ولا يجوز وطؤها باجاع حتى بعقد لازم ، وأجاز يعلمود والمرض للس التصرف كله وكها جار يعه جار قرصه ، اشي . قال الباجى : فإن اقترض وجل فلا خلاف عن مالك التسول في المن بقراء في المناه بقراء المناه المناه عن مالك وكها جار يعه جار قرصه ، اشي . قال الباجى : فإن اقترض وجل فلا خلاف عن مالك فرن مالك : تفوت بالوطأ وتمكون الجارية للمستقرض وتلومه قينتها ، وقال الشافس : يردها ويرد مها ما تقستها الولادة ويدها عبا يوم الولادة ويرد مها ما تقستها الولادة ويده مها ما تقستها الولادة ويده مها ما تقستها الولادة ويدها عبا يوم الولادة ويرد مها ما تقستها الولادة ويدها عبا يوم الولادة ويرد مها ما تقستها الولادة ويدها عبا يوم الولادة ويرد مها ما تقستها الولادة ويده ويدها عبرها من المناه المناه المناه المناه المؤلدة الولودة ويدها عبا يوم الولادة ويده مها ما تقستها الولودة ويدها عبرها الولودة ويدها عبرها عقرها الولودة ويدها عبره الولودة ويدها عبرها الولودة ويدها عبرها الولودة ويدها عبره الولودة ويدها عبرها عربه الولودة ويدها عبره ويدها عبره الولودة ويدها عبره الولودة ويدها عبره ويدها عبره الولودة ويدها عبره الولودة ويدها عبره الولودة ويدها عبره الولودة ويدها عبره ويدها عبره الولودة ويدها عبره الولودة ويدها عبره الولودة ويدها عبره الولودة ويدها

أعطاك أفضل بما أسلفته طبية به نفسه ، فذلك شكر شكرة لك ، ولك أجر ما أنظرته .

مالك عن نافع أنه سيع عبدالله بن عمر يقول : من أسلك سلفا ، فلا يشترط إلا فضاءه .

مالك أنه بلغه أن عبدالله بن مسمود كان بقول من أسلك سلما ، فلا يشترط أفضل منه ، وإن كان قبضة من علف فهو ربا .

قال مالك : الآمر المجتمع عليه عندنا أن من استسلف ديناً من الحيوان بسفة ومحلية معلومة ، فإنه لا بأس بذلك وعليه أن يرد مثله إلا ماكان من الولايد ، فإنه

أى الاقل من سالمك (فأخذته) يعنى قبلته فى حقك (أجرت عليه) ببنا. المجبول، يعنى تمكون مأجوراً لانه حسن اقتضاء وما بنق لل عليه يمكون صدقة منك على المتسلف (وإن أعمائك) المتسلف (أفضل مما أسلت) بعد علمه برطلان الشيرط الزيادة (طبية به نفسه) بدون إجبار وإكراد عليه نذلك شكر) من المتسلف (شكره لك) على إحسانك فى التسلف (ولك أجر ما أفضارته) أى أخرته فى الاداء، قال الباجى : من شرط زيادة فى الساف وكان مؤجلا فله أن يبطل القرض جملة ويتعجل قبض ماله الافضل له أن يسقط الدرط ويتبه على أجله دون شرط، كذا فى الورقاني .

(مالك عن نافع أنه سمع عبدالله بن عمر يقول من أسلف) أحدًا (سلفا فلايشترث إلا قضاءه) أى لا يجوز أن يشترط فيه شرطا آخر غير أداء ما أخذ لا زيادة ولا نقصا ولا شرطا آخر .

(مالك أنه بلغه أن عبدالله بن مدمود كان يقول من أسلف سالها فلا يشترط) فيه (أفضل منه) أى أفضل مما أخذ (وإن كان) الواو وصيلة (قبضه في حاف ؟ هو ما يعلف البهائم، فإن شرط الزيادة ولو قايلا فهو ربا لان الوبا هو الزيادة على السلف قلبلا كان أو كثيراً .

(قال ماك : الامر انجتمع عليه عندنا أن من استدلف) عن رجل (شيئا من الحيوان بدغة) معلومة (وبحلية معلومة) عطف تضم علي قوله بدغة ، وهو في الله خ الحندية بريادة باء الجارة على لفظ حلية ، وفي الله خ المصرية بانفظ تحلية مصدر تفعيل من حلي شيئا وصفه ، وهو في جميع الله خ المرجودة عندى بالحاء المهملة ، وقال صاحب ، الحيل ، وتجلية بالجيم ، أى علامة معلومة ، انهى . (فإنه لا بأس بذك) بعنى يجوز هذا الديف ، وهو مذهب الائمة الثلاثة ، خلافا المحفية ، كما تقدم في أول الباب (وعليه) أى على المند سواء (إلا ما كان من الولاند)

جزءالسابع

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد المانط المعافظ نوالني غلب أو بكر الهندي المتوفي بينة

الأوسط والزار بنحو العابراني إلا أنه قال هو الذي لازوع له ولاضرع. قال بمث بي رسول الله صلى الله عايه وسلم إلى يهود أستسلف إلى الميسرة فقال أى ميسرة له هو لذى لاصل له ولافرع فرجت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال كذب عدو الله أمالو أعطانا لأدينا إليه فيه راويقال له جابر بن بزيدقال وليس بالجمني ولم أجد من ترجه وبقية رجاله تقات. وعن أبي رافع قال أضاف رحمول الله يطابع في الله على رحم فارسل إلى رجل من البهود يقول لله محمد رسول الله اساني وقيقاً إلى هدلال رجب قال لاإلا برهن فأنبت الذي وسيحيات قال إما والله إلى لا مين في الساء أمين في الأرض ولو أماني أوباغي لا ديت إليه فاما خرجت من عنده نزلت هذه الا يه (وكا تُحدَّنَ أساني عَبيدة الرابدي وهوضعيف. عَبينَهُم) إلى آخر الآمة بعرفه عن الدنيا ورواه الطبراني في الكبروالبزاروفيه موسى بن عبيدة الربذي وهوضعيف. الدنيا ورواه الطبراني في الكبروالبزاروفيه موسى بن عبيدة الربذي وهوضعيف.

عن أبى أمامة أن الذي وَلِيَالِيَّةِ قال ما يَنِهَى امبد أن يأتى أخاه فيسأله قرضاً وهو يجد فيمنمه . رواه الطبرانى في السكبير وفيه جمفر بن الزبير الحنى وهو متروك . وعن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسكل قرض صدقة . رواه الطبرانى فى الصغير والأوسط وفيسه جمفر بن ميسرة وهو ضميف . وعن أبى أمامة عن رسول الله وَ الله الله الله عنه قال دخل رجل الجنة فرأى على بابهامكتوبا الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر . رواه الطبراني فى السكبيرونيه عتبة ابن حيان وغيره وفيه ضمف .

﴿ باب ماجا. في الدين ﴾

عن عقبة بن عامر أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لانخيفوا أغسكم بعد أمنها قالوا وما ذاك يارسول الله قال الدبن . وعنه أيضاً أن النبي ﷺ قال الأصحابه الانخيفوا أغسك أو قال الأنفس فقيل يارسول الله وبمــانخيف أنفسنا قال الدين .

رواه أحمد باسنادين رجال أحدها:تات . ورواه الطبراني في الـكبير وأبو يعلى . وعن جابرقال توفي رجل فنسلناه وكفناه وحنطناه ثم أتبنا به رسول الله صلى الله عايه وسلم بصلى عليه فقلنا تصلي عليه فخطأ خطوة ثم قال أعليه دبن قلت ديناران فانصر ف فتحملهما أبو قنادة فأتيناه فقال أبوقنادة الديناران على فقال النبي مَيَّكَايَّةٍ قد أوفى الله حق الغريم وبرى، منها الميت قال لعم فصلى عليه ثم قال بعد ذلك ً بيوم . مأفعل الديناران قلت إنما مات أمس قال فماد اليه من الغد فقال قدقضيتهما فقال رسول الله صلى الله عَلَيْه وسلم الآن بردت عليه جلدته ـ قلت رواه أبوداود باختصار ـ رواه أحمدوالبزار وإسناده حسن. وعنأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بجنارة فقام بصلى عليها فقالوا عليه دين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انطاقوا بصاحبكم فصلوا عليه فقال رجل علىَّ دينه فصلٌّ عليه فقامرسول الله ﷺ فصلى عليه · رواه البزار ورجاله رجال الصحيح؛ وقد تقدمتأ دديث فى الجنائز(''. وعن جابر بن عبدالله أن رجلاً أنى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أرأيت إن جاهدت بنفسي ومالى فقتلت صابراً محتسباً مفبلا غــير مدبر أدخل الجنة قال نعم فأعاد ذلك مرتين أو ثلاثا قال نعم إن لم يكن عليك دين نيس عندك وفاؤه . رواه أحمد والبزار وإسناد أحمد حسن . وعن محمد بن جحش قال جاء رجل إلى رسول الله مَيْطِائِيرٍ فقال يارسول الله ماذا لى إن قائلت في سبيل الله حتى . أقتل قال الجنة فلما ولى قال رسول الله ﷺ إلا الدين سارًا في جبريل عليه السلام به آنفًا . رواه أحمد وفيه أبوكثير وهو مستور وبقية رجاله موثقون . وعن محمد من عبد الله بن جحشأن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله إن قتلت في سبيل الله قال الجنة ينما ولى قال الدين سارً في به جبريل عليه السلام آنفاً _ قنت له حدیث زواه النسائی غیر هذا _ رواه أحمد وفیه أبو کثیر وهو مستور وبقية رجاله ثقات. وعن محمد بن عبد الله بن حجش أنه سمم النبي صلى الله عليه وسلم يقول لو أن رجلاقتل في مبيل الله ثم أحيى ثم قتل في سبيل الله لم يدخل (١) وذلك في الجز. الثالث في الصفحة ٣٩



نظم الدرر فى تناسب الآيات و السور

للامام المفسر رمان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (المتوفى سنة ٨٥٥ه/ ١٤٨٠ م)

طبع

بمساعدة وزارة المعارف والشؤن الثقافية للحكومة العالية الهندية

تحت إدارة

السيد شرف الدين أحمد مدير دائرة الممارف العثمانية و سكرتيرها قاضى المحكمة العليا سابقا

الطبعة الأولى

بَكِيْ الْمُعَالِّينَ الْمُعَالِّينَ الْمُعَالِّينَ الْمُعَالِينَ الْمُعَالِّينَ الْمُعَالِّينَ الْمُعَالِّينَ الْمُعْلِينَ الْمُعْلِينَ الْمُعْلِينِ الْمُعْلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعْلِيلِ الْمُعْلِيلِ الْمُعْلِيلِ الْمُعْلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعْلِيلِ الْمُعْلِيلِ الْمُعْلِيلِ الْمُعْلِيلِ الْمِعِيلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِيلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِيلِيلِ الْمُعِلِيلِ الْمُعِلْمِيلِي الْمُعِلِيلِي الْمِعِلْمِلِيلِيلِي الْمُعِلِيلِ الْمُعِلْمِيلِيلِ

۲۰۶۱ = ۱۹۸۱

نظم الدرر

نظم الدرر ، الصدقمة ﴿ حَسَنًا ﴾ أي جامعًا لطب الفس و إخلاص النية و زكاء

المال . و قال الحرالي : القرض الجزُّ * من الشيء و القطع منه ، كأنـه

يقطع له من ماله قطعة ليقطع له من ثوابه أقطاعا مضاعفة ، والقرض بين الناس قرضا بقرض مثلا بمثل ﴿ فَن ازداد فقد أربي و من زاد من

غير عقد و لا عهد فقد وفي، فالقرض مساواة و الربا ازدياد ٣، و وصف ٥ سبحانــه و تعالى القرض الذي حرض عليه بالحسن لتكون المعاملة

بذلة * على وجـه الإحسان الذي هو روح الدين و هو أن يعامل الله بـه کأنه براه - انتهی •

ولما كانت الأنفس مجولة على الشحّ بما لديها' إلا لفائدة رغبها بقوله مسيا عن ذلك: ﴿ فِيطْعَفُ ﴾ قال الحرالي ْ: من المضاعفة ١٠ مفاعلة من الضعف ـ بالكسر ـ و هي ثـني الشيء بمثله مرة أو مرات ،

و أزال عنـه ريب الاحتمال بقوله: ﴿ لَهُ ﴾ أى فى الدنيا و الآخرة -(،) في م: الحز (ع) من م وظ ومد، وفي الأصل: يقرض (ع) من م و مد و ظ ، و في الأصل: اذدياًد _ كذا بالذال (٤) في ظ : ليكون .

 (a) في م وظ و مد: به له (٦) من م وظ و مد، و في الأصل: لديها. (٧) و قال الأنداسي: الضعف مثــل قدرين متساويين و يقـــال: مثل الشيء _ في المقدار ، و ضعف الشيء مثله ثلاث مهات إلا أنه إذا قيل : ضعفان ،

فقد يطلق على الاثنين المثلين في القدر أن حيث أن كل واحــد يضعف الآخر كما يقال : الزوجــان ، لكل واحــه منهـا زوجا للآخر ، و فرق بعضهم بين يضاعف و يضعف فقال : التضعيف لما جعل مثلين و المضاعفة لما زيد عليه أكثر

من ذلك _ البحر المحيط ٢٤٨/٢ .

دعائم الجهاد وأقوى مصدق للاتمان ومحقق لمبايعة الملك الدمان كرر الحث عليها على وجه ا أبلغ تشويقا بما مضى فقال على هيئ الممتحن للصادق مُمَنَّ أمره و حذره و أنذره : ﴿ من ذَا الَّذِي ﴾ منكم ه يا من كتب عليهم القتال و الحروج عن الأنفس و الأموال ﴿ يَقْرَضَ اللَّهُ ﴾ الذي تمرد بالعظمة ، و هو من الإقراض أي إيقاع القرض * و لذا * قال:

و لمـا كانت النفقة التي هي من أعظـم مقـاصد السورة أوثق

﴿ قرضا ﴾ و شبه سبحانه و تعالى العمل به لمـا ترجى عليه من الثواب فهو كالقرض الذي [هو - '] بذل المال للرجوع بمثله ، و عبر به لدلالته على المحبة لأن لا يقرضك إلا محب، ولأن أجره أكثر من أجر

(١) في ظ: اوجه (١) من م و ظ و مد، و في الأصل: من (٩) هذا على سبيل التأسيس و النقريب للناس بما يفهمونه و الله هو الغني الحميد، شبه ممالي عطاء المؤمن في الدنيا ما رجو ثوابه في الآخرة بالقرض كما شبه بذل النفوس و الأموال في الجنة بالبيع و الشراء؛ و مناسبة هذه الآيسة لما قبلها أنه تعالى لما

إعزاز دين ألله أنني على من بذل شيئًا من ماله في طاعة الله و كان هذا أقل جرجا على المؤمنين إذ ليس فيه إلا بذل المال دون النفس فأتى بهذه الجملة الاستفهامية المتضمنة معنى الطلب _ البحر المبط بالم وم (ع) أسند الاستقراض إلى اقد وهو المنز. عن ألحاجات ترغيبا في الصدنة كما أضاف الإحسان إلى المريض و الجادم

و العطشان إلى نفسه تعالى في قوله جل و علا : يا ابن آدم ! مرضت فـلم تعدني

واستطعمتك فلم تطعمني واستسقيتك فسلم تسقني ــ الحديث ، خرجه مسلم

أمر بالقتال في سبيل الله و كان ذلك مما يفضي إلى بذل النفوس و الأموال في

والبغاري ـ البحر الحيط ٢٠٠/٠ (٥) في ظ: كذا (٦) زيد من م و مد و ظ .

﴿ يَقِبُضَ ﴾ أي له هذه الصفة وهي ' إيفاع القبض و الإقتار بمن يشاء

ج - ٣

وإن جلت أسواله . قال الحرالي: وْ القبض ْ إِكَالَ الْآخِيدُ ، أَصَلَهُ القبض باليد كله ، و الفبص - بالمهملة - أخذ بأطراف الاصابع و هو جمع عن بسط فلذلك قوبل به ﴿ و يَبْضُط صُ ﴾ أي لمن يشاء و إن ضاقت حاله ، و البسط توسعة المجتمع؟ إلى حد غاية ﴿ وَ آلِهِ تَرْجَعُونَ مَ ﴾ حسا بالبعث ٥ و معنى في جميع أموركم ' ، فبو يجازيكم في الدارين ' على حسب ما يعلم . من نباتكم .

نظم الدرر

و لما كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يتمنون في مكة المشرفة ٱلَّذِن في مقارعة الكفار ليردوهم عما هم عليه من الآذي و الغي و العمي عجب من حال بني إسرائيل حيث سألوا الامر بالقتــال ثم لم ينصفوا ١٠ إذَا أمروا تحذيرا من مثل حالهم، و تصويرا لعجيب قدرته على نقض العزائم و تقليب القلوب، و إعلاما بعظيمٌ مقادير الانبياء و تمكنهم في المعارف الإلهية ، و دليلا على ختام الآية التي قبلها فقال مقبلا * على أعلى الخلق إشارة إلى أن للنفوس من دقائق الوساوس ما لا يفهمه (1) في ظ: هو (٢) قال الأندلسي في البحر المبط ٢٤٨/٠ : القبض ضم الشيء

تعوَّد بسط الكف حتى لو أنه دعاهـا لقبض لم تجبه كمله (٣) في الأصل : المعتنع ، و التصحيح من م ومد و ظ (٤) العبارة من هنا إلى « نياتكم » لبست في ظ (ه) في مد: في الدنيا (م) في م و مد: اذا (٧) في م: بعظم (٨) من م و ظ و مد، و في الأصل: مفضلا (٩) ليس في ظ .

و الجمع عليه ، و البسط ضده و منه قول أبي تمام :

قال الحرالي: هذه المضاعفة أول إنبائهـا أن الزائد ضعف ليس كسراً من واحد المقرض ليخرج ذلك عن * معنى وفاء القضاء فان المقترض تارة يوفى على الواحد كسرا من وزنه ، كان رسول الله صلى الله عليه و سلم لا يقترض قرضا إلا وفي عليه زيادة ، و قال: خير الناس أحسنهم قضاء. فأنبأ تعالى أن اقتراضه ليس بهذه المثابة بل بما هو فوق ذلك لانه بضعف القرض يميثله و أمثاله إلى ما يقال فيه الكثرة ؛ و في قوله : ﴿ اضعافا ﴾ ما يفيد [أن- '] الحسنة بعشر ٣، و في قوله : ﴿ كثيرة ﴿ كُثيرة ﴿ كَا مُو لَا يُعْدِ اللَّهِ عَ إلى فوق العشر وإلى المائة كأنه المسر في قوله بعد هذا "مثل الذين ينفقون اموالهم في سييل الله " ـ ألّاية . فأوصل تخصيص هذه الكثرة ١٠ إلى المُنسين ثم فتح باب النصعيف إلى ما لا يناله علم العالمين في قوله " و الله يضاعف لمن يشاه " - انتهى .

و لما رغب سبحانه و تعالى في إقراضه أتبعه جملة حالية من ضمير يضاعف مرهبـة مرغبة فقال: ﴿ وَاللَّهُ ﴾ * أي المحيط علما و قدرة * (1) في ظ: من (7) ريد من ظ (٧) في الأصل: بعد ، واليس في م ، و التصحيح من ظ و مد . و في البحر المحيط ٢ / ٢٥٠ : وجمع لاختلاف جهات التضعيف باعتبار الإخلاص . و هذه المضاعفة غير محـدودة لكنها كثيرة ، قال الحسن و السدى: لا يعلم كنه التضعيف إلا الله تعالى و هو قول ابن عبــاس ، و قـــد رويت مقادير من التضعيف و جاء في القرآن " كثل حبة انبتت سبع سنابيل في كل سنبلة مائة حبة " ثم قال: " و الله يضاعف لمن يشاه " قيل: و الآية عامة في سائر وجوء البر من صدقة و جهاد و غير ذلك (٤ ـ ٤) ليست في ظ .

﴿ يَقَبَضَ ﴾ أَى له هذه الصفة وهي ` إيفاغ القبض و الإقتار بمن يشاه

(الجزء الثاني)

وإن جلت أسواله . قال الحرالي: والقبض : إكمال الاخذ، أصله

القبض باليد كله ، و القبص - بالمهملة - أخذ بأطراف الأصابع و هو جمع عن بسط فلذلك قوبل به ﴿ و يَبْضُطْ صُ ﴾ أي لمن يشاء و إن ضاقت حاله ،

و البسط توسعة المجتمع إلى حد غاية ﴿ وَ اللَّهِ تَرْجَعُونَ هُ ﴾ حسا بالبعث ٥

و معنى فى جميع أموركم ، فهو يجازيكم فى الدارين على حسب ما بعلم . من نياتكم .

و لما كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يتمنون فى مكة المشرفة

ُ الإذن فى مقارعة الكفار ليردوهم عما هم عليه من الأذى و النى و العمى عجب من حال بنى إسرائيل حيث سألوا الأمر بالقشال ثمم لم ينصفوا ١٠

إذا أمروا تحذيرا من مثل حالهم، و تصويرا لعجيب قدرته على نقض العزائم و تقليب القلوب، و إعلاما بعظيم مقادير الانبياء و تمكنهم في المعارف الإلهية، و دليلا على ختام الآية التي قبلها فقال مقبلا ⁴ على

أعلى الحلق إشارة إلى أن للنفوس من دقائق الوساوس ما لا يفهمه (۱) في ظ: هو (۲) قال الأندلسي في البحر المحيط ۲۶۸/۲: القبض ضم الشي،

تعوّد بسط الكف حتى لو أنه دعاها لقبض لم نَهُم أَسَامَاه (٣) في الأصل: المعتنع، و التصحيح من م ومدوظ (٤) العبارة من هنا إلى « نيائكم» ليسَتُ في ظ (ه) في مد: في الدنيا (ج) في م و مد: اذا (٧) في م:

بعظم (A) من م و ظ و مد، و في الأصل : مفضلا (1) ليس في ظ .

قال الحرالى: هذه المضاعفة أول إنبائهـا أن الزائد ضعف ليس كسراً من واحد المقرض ليخرج ذلك عن معنى وفاء القضاء فان المفترض تارة يوفى على الواحد كسرا من وزنه ، كان رسول الله صلى الله علمه و سلم

نظم الدرر

لا يقترض قرضا إلا وفى عليه زيادة ، و قال: خير الناس أحسنهم قضاه. ه فأنبأ تعالى أن اقتراضه ليس بهذه المثابة بل بما هو فوق ذلك لانه بضعف الفرض بمثله و أمثاله إلى ما يقال فيه الكثرة؛ وفى قوله: ﴿ اضعافا ﴾

ما يفيد [أن- '] الحسنة بعشر ، و في قوله : ﴿ كَثيرة ﴿ ﴾ ما يفيد البلاغ

إلى فوق العشر و إلى المائة كأنه المهسر فى قوله بعد هذا "مثل الذين ينفقون اموالهم في سييل الله " ـ الآية . فأوصل تخصيص هذه الكثرة

١٠ إلى المُنسين ثم فتح باب التضعيف إلى ما لا يناله علم العالمين في قوله

''و الله يضاعف لمن يشاه''- انتهى . • و لما رغب سبحانه و تعالى فى إقراضه أتبعه جملة حالية من ضمير يضاعف مرهبة مرغبة فقال: ﴿ وَاللَّهَ ﴾ ' أى المحيط علما و قدرة '

(۱) فى ظ: من (۱) زيد من ظ (۱) فى الأصل: بعد ، و ليس فى م ، و التصحيح من ظ و مد . و فى البحر المحيط ۲ م ۲ و جمع لاختلاف جهات التضعيف باعتبار الإخلاص ، و هذه المضاعفة غير محدودة لكنها كثيرة ، قال الحسن و السدى: لا يعلم كنه التضعيف إلا الله تعالى و هو قول ابن عباس ، و قد رويت مقادير من التضعيف و جاه فى القرآن " كتل حبة انبتت سبع سنابل فى

كل سنبلة مائة حبة '' ثم قال: '' و الله يضاعف لمن يشاه '' قيل: و الآية عامة في سائر وجوء البر من صدنة و جهاد و غير ذلك (٤-٤) لبست في ظ .

۱۰) نه

.

و الجمع عليه ، و البسط ضد. و منه قول أبي تمام :

للعلامة أبجي القاسم علي بن محمّد بن احمراله بي لسمناني المتونى سنة ٤٩٩ هـ

حققها وقدم لها وترجم لمصنفها

الاستاذ ورثيس قسم القانوس الحساص في كلية احقوق مجامعة بفسداد (سابقاً) ورئيس جمعية القانون المقارن العراقية ورئيس الجعيبة العراقيبة لتوانين التأمين

دار الفرقماي

مؤسسة الرسالة

بين ذلك ، لان ذلك وقت يجوز أن يحل في بالموت ، والموت أعكان وجود مشرطًا كالمحل المشروط خلاف الشافعي يكفي وجوده عند المحل المشروط .

فصـــــل ما يجوز السلم فيه

۲۳۱۸ ـ واجاز اصحابا السلم في الجبوز واللوز والفستق والحظة والشعير والبر والزيت والقطن والزعفران ، وكل ما يكال وكل ما يوزن وكل ما يعد ويتقارب ولا يتفاوت كالمبن والآجر والنورة والطوابيق والمسسوح⁽¹⁾ والاكسية والنباب والزجاج والآية ، وفي بعض ذلك خلاف وفيه وفاق .

ومسائل السلم كثيرة

فصــــل قرض مال عثله

٣٣١٩ ـــ اجاز أصحابنا قرض ماله مثل من المكيل والموزون •

٢٣٢٠ ــ وقالوا : لا يجوز قرض ذوات القيم •

٢٣٢١_ وقال الشافعي يجوز الا الحوار^(٣) ومن اصحابه من اجاز الجميع.

۲۳۲۲ ــ وقالوا : لو اشترى بذهب وفضة وسمى وزنا معلوما كــان الثمن منقسما من كل جنس نصفه •

٢٣٢٣ ـ وقال الشافعي لا يجوز حتى يبين كل واحد .

- (١) في نسخة قليج : والشرع ٠
- (٢) كَدًّا في النسختين ولعله الشيرج •
- (٣) كذا ولعله الخبر الحواري ٠٠٠ والحسمواري من الدقيق الخالص المنقى (راجع لسان العرب مادة حور) ٠ ١١٥ ١١٥ -

. د ت سروه ،

٢٣٧٤ ـ واجاز الجميع صرف ما في ذمة كل واحد في ذمة الآخس ،
 واعتبروا القبض في الصرف في المجلس .
 ٢٣٧٥ ـ وقال اصحابنا أن الدراهم والدنانير لا تنمين بالعقد .

٧٣٧٦ _ وقال أصحابًا أن الدراهم والدنائير له تثقيل بالمله ٧٣٧٦ _ وقال أبو الحسن تنعين ولا تستحق أعيانها •

٢٣٢٧ _ وقال زفر تتمين وبه قال الشافعي •

٢٣٢٨ ــ ولو تعينت لما صح العقد عليها مع الاطلاق •

ومسائل البيوع كثيرة ، وسمعت شيخنا قاضى الفظة رحمه الله يقول ان أبا بكر الخوارزمي رحمه الله جمع كتاب البيوع من كتب محمد وأصحابها من جمع الكتب فكانت خمسين الفا وزيادة وانه وقع ذلك اليه •

من بيع بالله و الله عليه الله الله الله الله الكتاب مالم يذكره غيرى في أدب القضاء ، كالطحاوى والخصاف فانهما لم يودعا كبهما من ذلك شناً •